

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

العبارة الجميلة

في شرح

القصيدة الغرامية

في أوصاف الأحاديث النبوية

ومعها تطبيقات المحدث الكبير العلامة الشيخ

محمد بن ناصر الدين الألباني رحمه الله

تأليف

أبي محمد بن سلمان

دار الأمل

الاستبصار

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

العبارات الجلية في شرح

القصيدة الغرامية

في أوصاف الأحاديث النبوية

ومعها تطبيقات المحدث الكبير العلامة الشيخ

محمد بن ناصر الدين الألباني رحمه الله

تأليف

أبي محمد وليد بن سلمان

عفا الله عنه

دار الأمان

الإسكندرية



الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٨/٣/٦٠٦)

(٢٣٩)

غنيم، وليد سلمان

العبارات الجلية في شرح القصيدة الغرامية

وليد سلمان غنيم. عمان، المؤلف ٢٠٠٨

(-) ص.

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

ر.أ.: (٢٠٠٨ / ٣ / ٦٠٦)

الواصفات: / علم الحديث // الحديث // الإسلام /

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

دار الأمان
١٩٠٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٤١١٩١٠ - ٥٢٢٢٠٠٢
E-mail: dar_aleman@hotmail.com



010 1900038

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد - ﷺ -، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أحمده تعالى على كرمه ونعمائه، وأقر بجوده وامتنانه، والصلاة والسلام على عبده الذي كان معظماً لربه في ليله ونهاره، وعلى آله وأصحابه وأحبابه، ما نزل من السماء قطر، وما تحرك موج في بحر، وما تدفق ماء في نهر، وما طلع في ليل بدر، وما لاح في أفق فجر.

اللهم لك الحمد عدد الرمل في القفار، وعدد ورق الأشجار، وعدد قطر الأمطار،
وعدد خفق الأطيّار، وعدد مئاquil الجبال ومكايل البحار، وعدد ما أظلم عليه الليل
وأشرق عليه النهار.

اعلم يا رعاك الله، أن القصيدة الغرامية في ألقاب الأحاديث النبوية، قصيدة نافعة
للمبتدئين أمثالي، وهي كالثمر الدّاني، فكم شرحها من شارح، فكانت كالطيب
الفائح، وسارت بها الرّكبان، واشتهرت كالنّجوم السّوابح، ومدحها المادحون، وهو
في مظانّه طافح^(١).

والقصيدة - كما لا يخفى - بليغة^(٢) من البحر الطويل، نظّمها عالم جليل^(٣)،
بأسلوب جميل، في ألقاب الحديث فهي كمنار السبيل، فرغبت في شرحها لتكون
سراجاً لطالب علم الحديث المبتدي، وتذكّاراً للمحدث المنتهي، والله الكريم أسأله
الإخلاص والسلامة من كل مرض، وأن يكتب لهذا المؤلّف القبول في السماء
والأرض، وأن ينفعني به يوم العرض.

وفي الختام أقول لكل بشر: إنّ الكمال ليس من صفات المخلوقات، وإنّما هو من
صفات رب البريات، فمن رأى عيباً، فليبادر إلى إصلاحه، أو شاهد خللاً،

(١) هذه الفقرة والتي قبلها مقتبسة مما قرأت وسمعت.

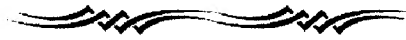
(٢) قال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨٩٥/١٥) طبعة دار الغرب ط ١: «(وهي عشرون بيتاً)». وهو كما
قال، ولكن وقع وهم، أو خطأ في عد أبياتها في «كشف الظنون» (٦٩٣/٢) طبعة دار الفكر: «(منظومة ابن فرح
... لامية في ثلاثين بيتاً أولها غرامي)».

(٣) هو الإمام المفيد شهاب الدين أحمد بن فرح - رحمه الله - ترجمت له ترجمة موجزة، ستأتي قريباً، إن شاء الله
تعالى.

فليحرص على سدّه، وليعلم أنّ الله يحول بين المرء وقلبه، يطلع على قصده، ويعلم ما في نفسه، وليجمل نصحه بالإخلاص لله ربّه، وحسن أدبه، وذكر حجّته وبرهانه، وسلامة صدره، فهو أخرى للوصول إلى مراده، ولينظر بعين الإنصاف لا بعين السخط ولا بعين الرضى، فما وافق الحقّ قبله، وما خالفه رده.

وإنّي أعزّي نفسي إن عثرت، فقد عثر الذين من قبلي، قال معن بن عيسى: قلت لمالك: الناس يقولون إنك تخطئ في أسامي الرجال، تقول: عبد الله الصنابحي، وإنما هو أبو عبد الله، وتقول عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو، وتقول عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية؟ فقال مالك: هكذا حفظنا! وهكذا وقع في كتابي! ونحن نخطئ! ومن يسلم من الخطأ؟!^(١).

فهذا الإمام مالك، وما أدراك ما مالك، إنه النجم، فماذا أقول عن نفسي؟!



(١) «فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث» (١٦/٢) طبعة مكتبة دار المنهاج ط ١.

ملخص عملي في البحث

أولاً - حصلت - من «موقع الأزهر»، و«موقع ملتقى أهل الحديث» جزى الله القائمين عليهما خير الجزاء - على ثلاث مخطوطات «للقصيدة الغرامية»، وثلاث مخطوطات لـ «زوال الترح شرح منظومة ابن فرح»، للإمام العلامة ابن جماعة، وثلاث مخطوطات لـ «شرح منظومة ابن فرح»، للعلامة يحيى القرافي، ومخطوط «حاشية الشيخ خالد البرماوي على شرح العلامة القرافي»، ومخطوط «الشرح المליح على مقدمة غرامي صحيح»، للعلامة محمد الأمير، ومخطوط «حاشية العلامة محمد عبادة».

ثانياً - حققت متن «القصيدة الغرامية»، بعد اطلاعي على جميع المخطوطات، فأوردت ما اخترته من متنها، وذكرت في الحاشية فوارق المخطوطات.

ثالثاً - اعتنيت ببيان غريب أبياتها، بعد الرجوع إلى معاجم اللغة، وقد يكون للكلمة أكثر من معنى في اللغة، فأقوم باختيار المعنى المناسب للسياق.

رابعاً - قمت بشرح ما أشارت إليه أبياتها من مباحث علوم الحديث، بعد الرجوع إلى كتب مصطلح الحديث، فما نقلته بحروفه جعلت له علامة تنصيب، ثم جعلت له حاشية، ثم ذكرت المرجع، وما نقلته بتلخيص وتصرف، لم أجعل له علامة اقتباس، لكنني جعلت له حاشية ثم ذكرت المرجع وكتبت أمامه كلمة «انظر»، وقد يقع مني الخطأ نادراً فأعكس، وقد لا أذكر هذا ولا ذاك؛ لكن عمدي في الشرح «فتح

المغيث»، ومن نقلت عنهم ذكرت مراجعهم التي اعتمدوا عليها، وما ذكره من الطبقات وأرقامها، إلا ما غيرته، وهو نزر، وأستثني من ذلك أمثلة الشيخ الألباني لوضوح الأمر.

خامساً - ذكرت بعد كل تعريف اصطلاحى، تعريف العلامة البيقونى؛ ليكون المؤلف شتملاً على شرح منظومتين في المصطلح، ولو سميته: «العبارات الجلية في شرح لامية ابن فرح والبيقونية»، لما كنت مجانباً للصواب.

سادساً - جعلت لكل مبحث من المباحث الحديثية، مثلاً تطبيقاً عملياً من كتب المحدث الكبير الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -؛ لإمامته في الحديث، ولرسوخه في تطبيق علم المصطلح، فهو من وجهة نظري محدث العصر، وهو - أيضاً - معاصر، وأسلوب المعاصر في الغالب أحرى بالفهم من غيره، وقد أذكر بعض الأمثلة من غير كتبه، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

سابعاً - ضبطت «القصيدة الغرامية»، و«المنظومة البيقونية»، وما ينبغي ضبطه، إلا ما نقلته مضبوطاً.

ثامناً - شرحت بقية الأبحاث الحديثية من «المنظومة البيقونية» التي ليس لها ذكر في القصيدة الغرامية، وهي: الشاذ، والمضطرب، والمعلل.

تاسعاً - قمت بترجمة وجيزة للعلماء الثلاثة: الإمام ابن فرح، والعلامة البيقونى، والشيخ الألباني، رحمهم الله جميعاً.

عاشراً - استخدمت الحاسوب (الكمبيوتر) في البحث، ثم قمت بالرجوع إلى الكتب، زيادة في التحقق من صحة النصوص.

ولقد أفاد كثيرٌ من طلبة العلم من أقراص الموسوعات العلمية في شتى العلوم، حتى أن بعضهم سحبوا كتباً كاملة من «موسوعة الحديث الشريف، صخر»، وقرأ لمن استفاد منها كالأخ عبد الله بن محمد الشمراني: «قلت: عكوف الشيخ على كتب الحديث، اطلاعاً، وبحثاً، ودراسة؛ حدا به إلى عمل هذه «الفهارس»؛ ليصل إلى بغيته بيسر، وسهولة، فغالب الكتب في ذلك الحين لم تكن مفهرسة الفهرسة الموجودة الآن.

وفي أيامنا ظهرت تقنية «الوسائط المتعددة»، فصرنا نبحث عن الحديث في مئات الكتب، وفي ألف مجلد، وفي قرص واحد، في دقيقة تزيد أو تنقص، ولا شك أن هذه الفهارس، والوسائط، إنما هي كالدليل للكتب، وليست تغني - أبداً - عن الاعتماد على الكتب، وذلك معلوم»^(١).

قال أبو محمد: وإليك مثلاً واحداً من آلاف الأمثلة المبرهنة على فائدة الحاسوب (الكمبيوتر): أورد الحافظ المنذري - رحمه الله - في «صحيح الترغيب والترهيب» (٥٨٩ / ٢) طبعة مكتبة المعارف ط ١ حديث معاوية - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ - يقول: «إِنَّكَ إِنْ اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ أَفْسَدْتَهُمْ أَوْ كِدْتَ أَنْ تُفْسِدَهُمْ».

هكذا أوردته: «عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ»! وهذا خطأ، والصواب: «عَوْرَاتِ النَّاسِ»؛ لأن لفظ «سنن أبي داود» هو: عن معاوية - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ -

(١) (ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني) (ص ٧٥) «موقع الدرر السنية».

يقول: «إِنَّكَ إِنْ أَتَبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ أَوْ كِدْتَ أَنْ تُفْسِدَهُمْ»^(١). وهو الموافق لما في «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (١٣/٧ - ١٤/١٥٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، وإنما استشهدت به؛ لأن متن «سنن أبي داود» الذي فيه، قُوبِلَ على إحدى عشرة نسخة خطية من رواية اللؤلؤي، وابن داسة^(٢)، ولم يذكر المصنف في الشرح، أي: خلاف في هذه الرواية، كعادته!

وعزا الحافظ المنذري - رحمه الله - الحديث لأبي داود، وابن حبان في «صحيحه»، وتابعه على ذلك العلامة المُنَاوي وغيره^(٣)، وليس في «سنن أبي داود»، ولا في غيره من المصادر الحديثية التي بين يدي، لفظ: «عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ»، اللهم! إلا في كتاب «التوبيخ والتنبيه» لأبي الشيخ (ص ١٢٥) الناشر مكتبة التوعية ١٤٠٨ هـ. وهذا خطأ من وجهين:

الأول - لأن أبا الشيخ رواه من طريق أبي يعلى سواء بسواء، ولما رجعت إلى «مسند أبي يعلى» (٦/٢٥٥) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، وجدت فيه: «عَوْرَاتِ النَّاسِ»!

(١) «سنن أبي داود» (٤/٢٧٢) طبعة دار إحياء التراث.

(٢) انظر «بذل المجهود في حل سنن أبي داود» (١/١٢٦) طبعة دار البشائر ط ١.

(٣) أعذر الشيخ الألباني - رحمه الله - لقوله في مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» (١/١٥) طبعة مكتبة المعارف ط ١: «إن مما يحسن التنبيه عليه، ولفت نظر القراء إليه: أن المقصد الأول من هذين الكتابين: «الصحيح»، و«الضعيف»، وأمثالهما مما يدخل في مشروع المعروف: «تقريب السنة بين يدي الأمة». ولازمه تمييز صحيحها من سقيمها؛ نصحاً لها. ولذلك أقول: لست أحمل مسؤولية ما قد يكون في بعض الأصول والمصادر التي أقربها وأميز أحاديثها من الأخطاء؛ لأن العناية بها وتصويبها أمر آخر له أهله».

الثاني - أن جميع من رواه عن معاوية - رضي الله عنه - رواه بلفظ: «عَوْرَاتِ النَّاسِ»!

ولعل هذا الوهم قد نشأ من الخلط بين حديث معاوية - رضي الله عنه - وحديث أبي برزة -

رضي الله عنه - الذي رواه أبو يعلى في «سننه» (٦ / ٢٦٦)، عن أبي برزة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ، لَا تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعْ عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، يَتَّبِعْ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، حَتَّى يَفْضَحَهُ فِي بَيْتِهِ».

ولا يخفى على طالب العلم، أن هناك فرقاً بين لفظ: «عَوْرَاتِ النَّاسِ»، ولفظ: «عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ».

واعلم يا رعاك الله، أني ما أدركت ذلك الخطأ إلا بفضل الله تعالى عليّ، وهذا يذكرني بقول الشيخ الألباني - رحمه الله - في تخريج حديث أبي قتادة - رضي الله عنه -: «... وهذا الوهم الذي نقلته عن هؤلاء العلماء، وكيف أنهم تتابعوا عليه، من أغرب ما وقفت عليه حتى اليوم من الأوهام، وسبحان الله الذي لا يسهو ولا ينام! وذلك من الحوافز القوية لي ولأمثالي على نبذ التقليد، والأخذ بوسائل التحقيق، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً»^(١). والحمد لله - تعالى - على التوفيق، وأسأله المزيد.

كلمة موجزة في ترجمة ناظم القصيدة الغرامية

اسمه ونسبه : هو أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد، الإمام الحافظ الزاهد بقية السلف، شهاب الدين أبو العباس اللخميّ الإشبيليّ الشافعي.

مولده : ولد في ثالث ربيع الأول، سنة خمس وعشرين وستائة بإشبيلية.

محنته : أسر في أخذ الفرنج إشبيلية، سنة ست وأربعين، وخلّصه الله.

رحلته في طلب العلم : رحل إلى الديار المصرية سنة بضع وخمسين، ثم رحل إلى دمشق الشام.

شيوخه : تفقه على الشيخ عز الدين بن عبد السلام قليلاً وسمع منه، ومن شيخ الشيوخ شرف الدين الأنصاري الحموي، والمُعِين أحمد بن زين الدين، وإسماعيل بن عزّون، والنجيب بن الصّيقل، وابن علاّق، وطائفة.

وبدمشق من شيخ الوقت ابن عبد الدائم، وعمر الكرمانى، وفراس العسقلاني وخلق.

من أشهر تلاميذه : أشهر تلاميذه الإمام الذهبي - رحمه الله - قال: «سمعت عليه واستفدت منه، وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث، سمعتها منه، أولها:
غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَافِيكَ مُعْضَلٌ وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ، وَمُسْلَسَلٌ

وهي عشرون بيتاً سمعها منه شيخنا الدمياطي، واليُونيني سنة بضع وستين،
وسمع منه البرزالي، والمُقَاتلي، والنابُلُسي، وأبو محمد بن أبي الوليد، وكان من أَلزم
الطلبية له.

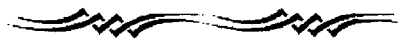
عنايته بالعلم: وعُنِيَ بالحديث وأتقن ألفاظه ومعانيه، وفقهه حتى صار من كبار
الأئمة.

صفاته الخُلُقِيَّة: كان ورعاً صادقاً ناسكاً دياناً عفيفاً، وكان صاحب سمت
حسن، ملازم الاشتغال والإفادة.

صفاته الخُلُقِيَّة: كان رجلاً مهيباً، مديد القامة.

مكان إقامته: كان مقيماً بالشامية، ولم يسلم بظاهر البلد مكان سواها، فلما اشتد
به الإسهال دخل البلد للتداوي، فأقام يومين ثم توفي.

وفاته: عَبَرَ إلى الله تعالى ليلة الأربعاء تاسع جمادي الآخرة^(١).



ترجمة ناظم البيقونية

اسمه: هو العلامة الشيخ المحدث عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي.

وقد شك الزركلي في اسمه فقال: عمر - أو طه - ، ولكن جزم العلامة الإمام محمد ابن جعفر الكتّاني المتوفى سنة (١٣٤٥ هـ) فقال: «ولعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي منظومة تعرف بالبيقونية في علم المصطلح - أيضًا - وضع الناس عليها - أيضًا - شروحًا عديدة، منها للشيخ محمد بن سعدان الشهير بجاد المولى الشافعي الحاجري المتوفى سنة تسع وعشرين ومائتين وألف، وللحموي، ولابن الميت البديري الدميّاطي، ولمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، ولغيرهم»^(١).

وتابع الإمام الكتّاني على ذلك الحافظ أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى سنة (١٣٥٣ هـ) في «التحفة»^(٢).

مكانته العلمية : كان الناظم من المحدثين.

مكان إقامته: عاش الناظم في دمشق الشام.

مؤلفاته: لم أقف له إلا على «المنظومة البيقونية» التي نسبت إليه واشتهر بها، وله مؤلف آخر اسمه: «فتح القادر المغيث» في علم الحديث، وهو مخطوط في طوبقبو^(٣).

مذهبه : كان الناظم شافعيًا.

(١) «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» (ص ٢١٨) طبعة دار البشائر. ط ٦

(٢) انظر «تحفة الأحوذى» (٢/ ١٠٤) طبعة إحياء التراث العربي ط ٣.

(٣) انظر «الأعلام» (٥/ ٦٤) طبعة دار العلم للملايين ط ١٥.

كلمة موجزة في ترجمة الشيخ الألباني رحمه الله

اسمه: هو المحدث الكبير العلامة الشيخ محمد بن نوح بن آدم نَجَاقِي الألباني مولدًا، الدمشقي إقامة، الأردني مهاجرًا ووفاة.

مولده ونسبه: ولد في «أشُقودرة» - عاصمة ألبانية سنة (١٣٣٢هـ - ١٩١٤م)، وإليها ينسب.

والده: هو العالم الحنفي المهاجر الشيخ نوح بن آدم، حيث هاجر من بلده بأهل بيته إلى دمشق الشام؛ فرارًا بدينه، إبان غلبة زوغو العثماني على ألبانية، وقد كان زوغو يسير في المسلمين مسيرة سلفه (أتاتورك) في الأتراك.

هجرته إلى عمان البلقاء: وبعد نحو خمسين عامًا، هاجر الشيخ إلى عمان عاصمة الأردن، وبها قضى بقية حياته.

حياته العلمية: تلقى الشيخ تعليمه الأساسي في مدرسة تابعة لجمعية الإسعاف الخيري في دمشق - عاصمة سورية -، وقد أفاد من والده، فتعلم العربية والفقه الحنفي، كما أفاد - أيضًا - من عدد من الشيوخ، كالشيخ سعيد البرهاني.

ولقد حُبب للشيخ - رحمه الله - علم الحديث النبوي، وهو ابن عشرين سنة؛ وذلك أنه كان مطالعًا لـ «مجلة المنار» التي كانت تنشر الأبحاث المتعلقة بعلم الحديث النبوي، مما جعل الشيخ - رحمه الله - يعكف على علم الحديث حتى برع فيه، بشهادة القاضي والداني من العلماء.

ولما رأى الشيخ العلامة المؤرخ المحدث محمد راغب الطّبّاخ نبوغه في علم الحديث، أجازته بمروياته المجموعة في ثبته المسمى «الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبية».

ثناء العلماء عليه: أثنى على الشيخ في حياته وبعد وفاته خلق كثير من أهل العلم، منهم العالم الرباني الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله - وقد توفي قبله - وفقه العصر العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - وقد توفي بعده.

من كمالاته - رحمه الله - أنه يعترف بخطئه ويتراجع عنه:

قال - رحمه الله - : «طال ما أقول مذكراً إخواني: إن العلم لا يقبل الجمود، أكرر ذلك في مجالسي ومحاضراتي، وفي تضاعيف بعض مؤلفاتي، وذلك مما يوجب على المسلم أن يتراجع عن خطئه عند ظهوره، وأن لا يجمد عليه؛ أسوة بالأئمة الذين كان الواحد منهم في بعض الرواة أكثر من قول واحد توثيقاً وتجريحاً، وفي المسألة الفقهية الواحدة أقوال عديدة، وكل ذلك معروف عند العلماء؛ من أجل ذلك، فإنه لا يصعب علي أن أراجع عن الخطأ إذا تبين لي، و: ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَمَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يوسف: ٣٨]»^(١).

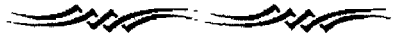
وقال رحمه الله - : «من السهل عليّ - بإذنه تعالى وتوفيقه - أن أراجع عن خطأ تبين لي وجهه، وكتبي التي تطبع لأول مرة، وما يجدد طبعه منها أكبر شاهد على ذلك»^(٢).

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١١ / ٥) طبعة مكتبة المعارف ط ١.

(٢) المرجع السابق (٦ / ١).

مصنفاته: بلغت مصنفات الشيخ زهاء مائة مصنف، منها «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

وفاته: كانت وفاة الشيخ - رحمه الله - قبيل غروب شمس يوم السبت، لثانية أيام بقيت من شهر جمادى الآخرة من سنة ١٤٢٠ هـ - ٢ / ١٠ / ١٩٩٩ م^(١).



(١) أخذت هذه الترجمة من مقدمة «الروض الداني في الفوائد الحديثية» (ص ٧-١٠) طبعة المكتبة الإسلامية ط ١، ومن «مجلة الأصالة» العدد (٢٣).

كلمة شكر

أحمدته تعالى حمد المعترف بالعجز والتقصير، وأشكره على ما أعان ويسّر من عسير،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المتقدس عن الشبيه والنظير، وأصلي
وأسلم على رسولنا محمد البشير النذير، وآله وصحبه الذي قدّموا لله القليل والكثير.

أحمدته تعالى أن هداني للإسلام، وشرح صدري للسنة والقرآن، وحبّب إليّ منهج
السلف عليهم من الله الرضوان، والله - تعالى - أسأله مقلّب القلوب، أن يثبت قلبي
على دينه، وأن يصرفه على طاعته، وأن يوفّقني لنصرة ملّته، وأن يميّتي ميتة حسنة
تكون آية من آياته، وأن يسدّدني ويرزقني الإخلاص ويعينني على حسن عبادته.

اعلم يا رعاك الله، أن شكر النّاس على المعروف عبادة لله العليّ، فأول ما أبتدي
بشكر والديّ، وأثنّي بشكر من علّمني ولو حرفاً من حروف اللّسان العربيّ، وأخص
شيخنا العالم المقرئ أستاذ الأستاذين، وسيد المقرئين في «الأردن» سعيد العنبتاوي^(١)،

(١) اسمه: هو الشيخ العالم المقرئ أبو أحمد سعيد بن أحمد بن علي العنبتاويّ الصّريّر رحمه الله تعالى.

مولده: ولد الشيخ - رحمه الله - في «عنبتا - نابلس»، وإليها ينسب.

نشأته: نشأ في بيت تدين، وكان أبوه خطيب البلد.

حياته العلمية: حفظ القرآن دون البلوغ، وحفظ معه بعض المتون، وهذا بفضل الله - تعالى - عليه، ثم بتشجيع
والده له.

قوة الذاكرة والحفظ: منح الله الشيخ - رحمه الله - ذاكرة وحافظة ما رأيت خيراً منها في حياتي.

رحلته في طلب العلم: عندما كان مؤذنًا في المسجد الأقصى التقى برجل مصري اسمه ماهر من «الإسكندرية»، فذكر له عن العلم في الأزهر، فقرر أن يرتحل لطلب العلم، ولقد حدثني عن رحلته في طلب العلم شيئًا على الأقدام من فلسطين المغتصبة - ردها الله تعالى على المسلمين وجبر أهلها - إلى مصر العامرة - حماها الله تعالى - ، وما لاقى في طريقه من محنة، لو ذكرتها لطال الكلام. فلما وصل القاهرة، أخذ يتلقى العلم وقت الصباح في الأزهر، وفي المساء يجلس في مجلس الشيخ العلامة المقرئ محمد عبد رب النبي الرهاوي المصري، الذي كان يحفظ (٣٥٠٠٠) ألف بيت شعر في المتون، فأتقن القراءات على يديه، وحفظ (١٠٠٠٠) آلاف بيت شعر - أيضًا - في المتون العلمية منها «ألفية ابن مالك»، كان - رحمه الله - من أكبر علماء القراءات في الأردن بلا منازع، يشهد لهذا طلبة العلم من تلاميذه وغيرهم، ولقد كان - رحمه الله تعالى - له الأثر الكبير في توجيهي وتوجيه غيري لحفظ كتاب الله تعالى.

عمله: عين الشيخ مؤذنًا في المسجد الأقصى، وهو دون السادسة من عمره، وبعد رحلته إلى مصر ذهب إلى لبنان، وكان مسؤولًا عن توظيف الإئمة، ثم ارتحل إلى الأردن، فعين إمامًا في مسجد ابن أم مكتوم - ﷺ - في «الرصيفة» ومسؤولًا عن جميع دور القرآن في الأردن.

عقيدته: ما علمته إلا معظّم الله تعالى، محبًا لرسوله - ﷺ -، محبًا للصّحابة - رضوان الله عليهم -، وما سمعت - على طول مخالطتي له - كلمة تخالف اعتقاد أهل السنة والجماعة.

صفاته الخلقية: كان رحيماً لينا قريئاً نافعاً للناس محباً لطلابه حريصاً عليهم، متواضعاً كريماً، من رآه أحبه، ومن خالطه أجله .

صفاته الخلقية: كان ضريراً، أبيض اللون، مستدير الوجه، قصير القامة، وهبه الله - تعالى - جمالاً في وجهه وصوته، وكان صوته بين صوت الشيخ الحصري، والشيخ المنشاوي - رحمهما الله -، وإذا سمعت القرآن منه، رأيت أنه يخشى الله - تعالى - وكان القرآن ينزل غصاً طرياً.

صبره وجلده: حدثني أنه حجّ سنة فختم القرآن في ليلة، ولما وقف على عرفات ختم القرآن، وحدثني أنه حصل معه ختم القرآن على جلسة واحدة آلاف المرات، وكان يقرئ الناس من المفجر إلى بعد العشاء كل يوم، وحسب له أنه يسمع القرآن من تلاميذه مرة كل يوم، مع أنه مصاب بأمراض كثيرة، وفي أواخر حياته قطعت ساقه، فلم يتوقف حتى أتاه اليقين.

وكما أنَّ الشَّيخ سعيد - رحمه الله - كان له الأثر الكبير في تحصيلي العلمي؛ فلا أنسى الشَّيخ العلامة فقيه العصر محمَّد بن صالح العثيمين - رحمه الله - ، فقد استفدت منه عن طريق الأشرطة، فسمعت له في العقيدة، والنَّحو، وأصول التَّفسير، والمصطلح، وأصول الفقه، والمواريث، والتَّفسير، والفقه، والآداب، والفتاوى.

ولا أنسى - أيضًا - الشَّيخ العلامة محدِّث العصر محمَّد ناصر الدِّين الألباني - رحمه الله - ، فقد استفدت من مؤلفاته، وأشرطة، وما زلت أنهل من تحقيقاته، ولما جالسته - رحمه الله - وسمعت له، رأيت عليه سمة العلماء، وصفة الصلحاء، وكلام الأدباء.

بغضه للشهرة وحب الظهور: قلت له يومًا: أحبُّ أن أكتب رسالة؛ ليعرفك النَّاس؛ فيتفعروا بعلمك، فأبى وأخذ يبكي، ويتمثَّل قول الشَّاطِبي رحمه الله تعالى:

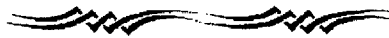
وَنَادَيْتُ اللَّهَ يَا خَيْرَ سَامِعٍ .: أَعِزَّنِي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلًا وَمَفْعَلًا
إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْيَادِي مَمْدُهَا .: أَجْزَنِي فَلَا أَجْزِي بِجَوْرِ فَأَخْطَلَا
أَمِينًا وَأَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا .: وَإِنْ عَثَرْتُ فَهُوَ الْأُمُونُ تَحْمُلَا

مصنفاته: لا أعلم للشَّيخ - رحمه الله - إلا «حلية القراء في فن التجويد والأداء»، وهي منظومة طويلة.

وفاته: عبَّر إلى الله - تعالى - بعد ما خدم القرآن الكريم في «لبنان»، و«الأردن» خدمة ما علمت لها مثيلًا، وتوفي بعد أن صلى ورده من الإقيام قبل الفجر، ثم نقل إلى المستشفى، فتوفي فيه، ولقد تشرفت بالمشاركة بتغسيله وتكفينه، والصلاة عليه، وقد حضر جنازته خلق كثير من الخاصة والعامة، منهم شيخ المفسرين في الأردن الدكتور فضل حسن عباس، فرحمة الله عليه، وأسكنه فسيح جنانه.

وكذلك الشيخ الصالح العالم المؤدب حسين العرايفي - رحمه الله - وهو من أوائل من حمل «شهادة عالمية الأزهر»، وقد درست عنده في «النحو» إلى باب المبتدأ والخبر من «ألفية ابن مالك».

وكذلك الدكتور الشيخ المفيد المفسر صلاح الخالدي - حفظه الله ورعاه، وثبته على الحق وحباه - والحق أقول ما رأيت عيني أكثر تواضعاً، ولا أدباً منه، ويكفي أنه درسنا عقيدة أهل السنة والجماعة، وفي الختام أسأل الله - تعالى - أن يجزي الجميع خير الجزاء.





نماذج من صور المخطوطات



غريب يتأبى البعد عنك ولا فزعاً يطوح اليأس به فلا زلت في شبح ورفعة أوري بسعدى والديك زينة فخذ أولادك آخر شأرك أبداً فاقبشتني بحسنة	وحنك من دار المذبح أبلى سبل للولع عند عدل ولما زلت تغفلوا القيني فأنزل والت الذي تغني والي الخيل من النصف سنة فهو يهلك أهم قلبي بالعباءة شمل	أبداً بالمدح صلياً على وذي عين أقسام المديعة أولها الصحيح وهو الفصل بروي عدل خاضعاً وطول والحسن الموفق طوافاً وعقل وكل ما من روي الحسن فصل	مكبر خير بني رسول وكل واحداتي وعدة استاده ولم يشد أيدل مستند في خطه وقلده رجالاً لا أفا الصحيح شتراً فوس الضيف وهو قاسماً
ما قام الصلاة من عبد المسك غرامي صحيح والديك أرواح غرامي صحيح والديك أرواح غرامي صحيح والديك أرواح غرامي صحيح والديك أرواح غرامي صحيح والديك أرواح غرامي صحيح والديك أرواح	وحنك من دار المذبح أبلى سبل للولع عند عدل ولما زلت تغفلوا القيني فأنزل والت الذي تغني والي الخيل من النصف سنة فهو يهلك أهم قلبي بالعباءة شمل	أبداً بالمدح صلياً على وذي عين أقسام المديعة أولها الصحيح وهو الفصل بروي عدل خاضعاً وطول والحسن الموفق طوافاً وعقل وكل ما من روي الحسن فصل	مكبر خير بني رسول وكل واحداتي وعدة استاده ولم يشد أيدل مستند في خطه وقلده رجالاً لا أفا الصحيح شتراً فوس الضيف وهو قاسماً

لبي الهم الرح الرح الرح و حال الهم على سبيل محمد وال به وجهه و سبيل

غراميه ما حيج والرجايبك معضل وغزير و مع مرسل و مسهل
 و عبر عن غمك بشفة العقل انه ضعيف و متروك و على اجل
 ولا حشر الا انك لم تحب شيئا . متشابهة بملح على بانقل
 و امر من مرفوع عليك و ليس لك و على لك المالك المالك
 و لو كان مرفوعا اليك لكانت لي . على غمر عذابي ترفو و تفعل
 و عذابي منكر لا اتيه . و زور و تدليس و كذب و يعلم
 اقصي و ما بي بيك متصل الا انك و منقطع عما به انك و على
 و ها انا في العيان لمرح . تكلبي ما لا اتيه بل لا تسكن
 و اخرجت و معي موزون في ما في . و ما هي الا مطيعة تفعل
 و عتق جفني و ساعدني و عيرني . و معتز و معتز . و طبع المصلي
 و موتاه و جدي و شجوي و لوني . و مختلف حكم . ما منك اهل
 قد الوجدت عن مرسل و معتناه و غير موضوع . و هو من يخلل
 و انما من . بلهم الحب و معتز . و ما منه ان . و من شره الطول
 عزير في صلب ليل العز كمره . و مشهور و ما به المحبة لئلا
 غريب . يفايه البعد عنك و ماله . و عفا عن اثار الهوى و تحول
 و رغبنا بقطوع الوسائل ماله . اليك سبيل لا اراك و معدن
 بلا زلت و عز منيع و روعة . و لازلت تغلوا يا التجلي ما خزان
 اروي بسعد من . و اليا بوزن و انت الذي تغني و انت المرمول
 . و لا من اخر لم ادر المثل القف منه بل و من يمكن
 . و ابراد ان سمعت لي نجمة .
 . و ابراد و طبع في الصبابة و معتقل
 تحت

مستند

الفل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعين
 قال الشيخ بايهم العالم العلامة الشيخ الفقيه بدر الدين ابو عبد الله محمد بن
 جماعة الكتاني الشافعي قدس الله روحه رحمه الله الذي كمل نوع الانسان
 بمثل البيان والبيان وحده مفضل بمرحلة اللسان على كل حيوان
 وصلى الله وسلم على اشرف المرسلين والحمد لله وحده والثناء على
 اهل باحسان ولقد قرأنا شرح الفقيه على مخطوطة اسمها شرح الفقيه
 شمس الدين رحمه الله تعالى نافع امتنا الله تعالى وسميته بزوال الترح
 في مخطوطة اسمها شرح فائق قوله وبالله المستعان
 عزى صبيح والرحمة عليك معضل وحرفي ودمعي برسله وسلسلي
 اعلم وفقني الله وابيك لما يحبه ويرضاه ان هذا البيت اشتمل على اربع
 قواعد الاولى صبيح وحده ما رواه العمدة الضابط عنه العمدة
 الضابط اليه شفا من غير شذوذ ولا علة والعمدة المتصفح
 بالعدالة والعدالة ملكة تمنع من افتراء الكتابير والاصول على
 السحابير والكسرة المعصية التي توجب اخذ بالصغيرة المحصية
 التي لا تزجبه الخد ومنه ان عباس رضي الله عنهما لا يبرح مع الا
 مستغفار كما لا يصير مع الاحرار واجل الاسانيد قال البخاري
 عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن علي بن ابي حمزة
 الاشجعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان ثمانية من اهل
 ما سقطت من سنده اشان مثاله قول مالك بن نبي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن قتيل الكلاب سقطت نافع وابن عمر
 الفاشلة المرسل وحده ما سقطت من اسناده صحابي مثاله
 قول نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتيل الكلاب
 الرابعة المسلسلي وحده ما اتفق رواة على صحة او حاله
 او

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «زوال الترح» (أ)

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «زوال الترح» (ب)

ثم أتت الرواية التي
قال الشيخ الامام العلامة لعامة البحر المعجمة بدراة بن ابي عبد
الله محمد بن جماعة الكندي المشافعي عن ابي عبد الله رحمه الله
هو الذي كمل نوع الانسان بحسن البيان والبيان وجعله مفضلاً
براحة اللسان علي كل حيوانه وصلي الله وسلامه على شرفه وادعائه
وعلي الله والحمد والتابعين لله ما حسنا وبعده فقد اشرح
لصيف علي منظومة ابن قريح الشيباني رحمه الله تعالى نافع ان شاء
الله تعالى وسميته برؤال الترح في منظومة ابن قريح فاقولته
عزائي كبحج ورجح فيك محصل وحرير ودمعي من سلسل
اعلم وفريقي الله وياك ما يجب وبرضي ان هذا البيت استعمل علي
اربع قواعد الاولى المعجب وحده ما رواه العدل الضابط علي
العدل الضابط ان مشياه من غير شذوذ ولا علة والعدل
المتصف بالعدل والعدل الملكة منع من اقتراف الكذب
والاصرار علي المغاير والكبيرة المعصية التي توجب اخذ العقاب
المعصية التي لا توجب الحد وعن ابن عباس رضي الله عنهما الاكبر
مع الاستغفار كما لا صغيرة مع الاصرار واصح الاسانيد قال
ابن ابي عمير عن مالك بن نافع عن ابن عمر قلت وعليه احمد بن
حسن بن الشافعي عن مالك بن نافع عن ابن عمر الثانية المفضل وحسن
ما سقط من سنده الشافعي قاله قول مالك بن نافع رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن قتال الكلاب لسقوط نافع وابن عمر الشافعي المرسل
وحده ما سقط من اسناده صحابي مثاله قول نافع بن نافع رسول الله صلى

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «زوال الترح» (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي مكنت قلوبنا لأشياء الله وفتح
 قلوبنا له فلا نقول في الساطع والظاهر إلا حقه
 فنهتم في دموع نرسلة مما به من تشوق وشوق
 وعباس يتلوى ويغرق في سحره والسلام على رعا
 بسلسلة من نواحيه النجوم وبها ما جنى النفس من
 سبيوف الصواب على قباب أعدائه من تشوق وجوم
 فالتأني في النواحي وحسنه وأعداؤه في القطر
 وتكرره وتحلى به والصحاب الواقفين بالامتنان لدى
 الأوابين الناشئين من أشرب الفضائل والفضائل
 في هذه خواشيه فيقه وتقر بركة رقيقه
 جنوا حيا من جميع المعامد والأوصاف وموضع
 الدلائل قد رتب الله الانصاف في كل حق من عند
 منوايه ومظهر قرأه النواحي عند خطابه الفاني
 من الله بالحسن والزيادة شجع الاسلام والمسلمين
 من الله لا زالت اطياف الارباب أعده الله لهاته
 وأخيرا والملائكة يقولون ربي العظيم طابقت قال
 رحمه الله تعالى ونعمنا بمراميق بواب البسملة
 هي مناسية لغنا المفضل من حيث أن حديثا حسن أو
 صحيح فإنه قيل إن حديثه البسملة صحيح وحديث محمد
 حسن وقيل كلتاها حسن وحديث البسملة مشهورا

وقيل

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «حاشية عبادة».

بسم الله الرحمن الرحيم .
 يقول موقوف هو ذا الخطير عبد الله وابن عبده
 محمد بن ميسر اللهم وقت كذا يدري في تحمل حركه فانا
 اضعف عن ادائه وصلاه بسلامة وسلامه علي من
 تشد له مطايا جميع الزمان محمد وآله اولياته . اما
 بعد فلما كانت بطالة مقدم الحج عمر ايام الله
 حفظها اريد ان اذكر مع الاخوات مفيدة عرسهم
 في عجل خوفنا البطالة والكسل . واخرها بتبديد
 بين بين . متروضا للمعنيين فاقولست فوا بعد
 ان ولي في تعريف الناظم هو الامام حافظ شهاب
 الدين ابو العباس احمد بن فرح بالحكاية له ب احمد
 ابن محمد النحوي الاشيلي نسبة له شيل مدينته بالاندرس
 منها ابن خير فيقول عنه في الفيت الزوق في الخرج
 نقل الحديث من الكتب المتقدمة الشافعية والدرست
 خمس وعشرين سنة وستة واسره الا خرج سنة ست
 واربعين وعقلم منهم فورد الدليل للمعرب سنة سبع
 وخمسين ونقف بها على الشيخ عز الدين بن عبد
 السلام فليلا ثم صار الي دمشق واعتني بالحديث
 حتي صار من اعتم مع الديات والورع وحسن السمعة
 والعبارة

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «الشرح المليح».

المسلم اسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم الكافي جبري القرافي ابن عبد الرحمن الأسدي
 مستخدم ليد الله في الشافعي أحمد الله الذي قبل بصحة الشافعي
 عاجز إليه وكفى بحسنه من نوك عليه ووصل الصنف النقطع
 من أسن بره وسكن نفسه عن الاضطرار والعلل في كثره
 ورفعها واستند بحجة وجعله مدراجا في سلسلة حرسه
 ان لا اله الا الله المنفرد في الازل وان يحاط به في قوله
 الاول ارسله والاسلام غريب فأصبح عن تراشده في انصار
 الكون بعد الظلمة نوراً وانفجرت به المضللات والفتنة
 التكرات صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه وكرمه
 فهذا شرح لطيف المحمدي في علم الحديث من الفوائد الجمة
 علمه على منقوشة الحافيات فرج الاستبصار في هذه المسئلة
 واستلمت بتجولة جنته وقد اثنى المصنف بالتوريد وليس
 الا بهام وهو ان يطلق لفظه معنيات قريب وبعيد وبراد
 البعيد وهذا من المبالغة البديعة وقد التزم ذلك في
 قصيدته وقد مر على من يقوله اوسري سعودي والرب
 المت قال عن أبي سحج اي ولؤعي بحيلة ثابت
 مستمرا لا يطرأ عليه سئو مني كل لا يخطر وان كان في
 وما ابد كذا الصريح وهو محتمل المعنيين قريب وبعيد
 فالقريب ما تقدم منه والبعيد الحديث الصحيح
 وهو المتصل الاستاء ينقل عدل صابط عن مثله
 سبأ به من غير شدد وغلة قاذبة فخرج بالمتصل
 الاستاء مالم يتصل وهو النقطع والمربط والمفصل

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «شرح القرافي» (أ)

باسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله على سيدنا محمد وآله
 قال فقير ربهم يحيى القرافي بن عبد الرحمن الأصفهاني ٥
 مستنداً إلى الله سبحانه من قوط عليه ووصل
 الصديق المفضي سراً سراً وسكت نفسه عند الأمر
 لي والعلل في خروجه وروعه واستدعاه وجعله مدرجاً
 في سلسلة حريمه واستعدان لا اله الا الله الفرد
 الأول وان محمد عبده ورسوله الأول أرسله وأمر
 خزيب فاصبح عزيراً مستهواً فصار الكون بعد الظلمة
 نوراً والصوت به المعصيات وثالث به المتكرات صبي
 الله عليه وسلم وعلمه وصحبه وكرمه وتسميه
 عند شرح طبيب العجم دوي في عامه الحديث من تأويل
 العجم علمته على منظومة الفاعل ابن فرج الانصاري هـ
 الشافعي تلمذه الله برحمته واستكنه بحبوه وقد
 أي الممر برحمه الله تعالى بالثوبه وتسمى الإبهام
 وهو ان يعلق لفظه معنيان قريب وحيد وفراد البعد
 وهذا من البلاغة البديعية وقد ذكرت ذلك
 في قصيدته وصرح بما يدرك غرضي صحاح ابن ولول
 الخبث ثابت مستند لا يطل عليه مملو من بل لا يخطر
 وان كان هير ووارث بكرا صباه وهو حتمل معنيين قريب
 وجيد فالقريب ما تقدم ذكره والبعيد خديت العجم
 وهو المتصل بالاسم من متعلق عدك صابه عن مثله
 الي مفتهاه من غير شدة ود وعلمها دقة فيج هـ
 بالمتصل الاستناد بالمر يتصل وهو المنقطع والمرسل
 والمفخذ

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «شرح القرافي» (ب)

باسم الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم
 قال فقير ربه الكافي محيي القرافي من عبد الرحمن الصفها في
 مستند من أمه ذي الشأن في الحديث الذي قبل جميع النسخ
 خارج إليه وكرر بحسن ما توكل عليه ووصل الضعيف المنقطع
 مما قيل به وسكن نفسه عن الاضطراب والعلل في تحريه وبره
 ورفع واستند بحبه وجعله مد رجا في سلسلة جزبه واشهد
 ان لا اله الا الله المنفرد في الانس والحمد لله وحده وبه نستعين
 ارسله والاسلام غريب فاصبح عزيزا مشهورا فصار الكون بعد
 الكسالة ذورا وانقضت به المضلات وراكت به المنكرات
 صلي الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وكرمه وبعده فهدى الشرح
 لطيف الخمر في علم الحديث من الغوايب الخمر عملته على نظرية
 الحافظ بن فرج الاسيوطي فقدمه الله برحته واسكنه جنة
 جنه وقد اتى المصنف رحمه الله بالتورية وتسر الابهام وهو
 ان يطلق لفظه معينا قريبا وبعيد ويراد البعيد وهذا
 من البلاغة البديعة وقد اكثرت ذلك في قصيدته وقد صرح
 ما يدل على ذلك اخر بقوله اوري بسعد والرباب البيت
 قال قرافي في اي ولو عني يحكم ثابت مستقلا بطرا عليه سلو
 مني بالانحط صهي وان هجر وراية كرا الصريح وهو محتمل
 المعنيين قريب وبعيد فالقريب ما تقدم فقريه والبعيد
 الحديث الصحيح وهو المتصل الاسناد يشتمل على ضابط
 من مثله الى مستطاه من غير شذوذ وعلة فادخل في
 المتصل الاسناد ما لم يتصل وهو المنقطع والمرسل والمفضل
 ويشتمل على ما في سنده من لم تعرف عدالة اما ان يكون

حرف

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «شرح القرافي» (ج)

۱۲

صورة الصفحة الأولى من مخطوط «حاشية البرماوى».



القصيدة الغرامية في أوصاف
الأحاديث النبوية



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

- غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا^(٢) فِيكَ مُعْضَلٌ وَحُزْنِي^(٣) وَدَمْعِي مُرْسَلٌ، وَمُسْلَسَلٌ
وَصَرِي عَنُكُمُ^(٤) يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّي أَجْمَلُ
وَلَا حَسَنٌ إِلَّا سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ
وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ^(٥)
وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا إِلَيْكَ لَكُنْتُ لِي عَلَى رَغَمِ عُدَالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ^(٦)
وَعَدْلُ عَدُولِي^(٧) مُنْكَرٌ لَا أَسِيغُهُ^(٨) وَزُورٌ، وَتَدْلِيْسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

(١) في مخطوط (أ) زيادة: «وبه نستعين»، وفي مخطوط (ج) بعد البسملة «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً».

(٢) في المخطوط (ب) «الدجا».

(٣) في المخطوط (ب) «وحرني».

(٤) هكذا في (أ)، وكذا في «الشرح المליح» للأثير، وفي «زوال الترح» وأما في مخطوط (ب) «فيكم».

(٥) في مخطوط «زوال الترح» (ج) «معول». قال البرماوي في «حاشيته» (ق / ١١): «وفي بعض النسخ إلا عليك أعول وفي بعضها إلا عليك معول».

(٦) قال عبادة في «حاشيته» (ق / ٢٨): «وفي بعض النسخ «وتعدل» بالذال المعجمة أي تلوم من يلومني».

(٧) في مخطوط «زوال الترح» (ج) «عدّالي»، وفي البقية «عدولي»، وكذا في «شرح القرافي» (أ، ب، ج).

(٨) في مخطوط (ب) (غير واضحة وكأنه «أسيف»، وفي مخطوط (ج) «اصيغه».

- أَفْضَى زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى^(١) .: وَمُنْقَطِعًا^(٢) عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ
- وَمَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ .: تُكَلِّفُنِي مَا لَا أَطِيقُ فَأَحْمِلُ
- وَأَجَرَيْتُ دَمْعِي فَوْقَ^(٣) خَدَّيْ^(٤) مُدْبَجًا^(٥) .: وَمَاهِي إِلَّا مُهَجِّبِي تَحْلِلُ
- فَمَتَّفِقُ جَفْنِي^(٦) وَسُهِدِي وَعَبْرَتِي .: وَمُفْتَرِقُ^(٧) صَبْرِي^(٨) وَقَلْبِي الْمُبْلَبِلُ^(٩)
- وَمُؤْتَلَفُ^(١٠) وَجْدِي^(١١) وَشَجْوِي^(١٢) وَلَوْعَتِي .: وَمُخْتَلِفُ حَظِّي^(١٣) وَمَا مِنْكَ^(١٤) أَمَلُ

- (١) هكذا في المخطوطات الثلاثة، وكذا في مخطوط «زوال الترح» (أ، ب)، و«شرح القرافي» (أ، ج). وأما في مخطوط «الشرح المליح للأمير» «الأسا»، وكذا «زوال الترح» (ج)، وكذا في «شرح القرافي» (ب).
- (٢) في مخطوط «شرح القرافي» (ج) «ومنقطع».
- (٣) في مخطوط (ب) «فوق».
- (٤) قال الأمير في «الشرح المליح» (ق/ ١٦): «في نسخة بدله بالدماء»، وقال عبادة في: «حاشيته» (ق/ ٣٩) «وفي بعض النسخ وأجريت دمعي بالدماء»، وهكذا قال البرماوي في «حاشيته» (ق/ ١٧).
- (٥) في مخطوط «الشرح المليح» «مدبجا»، وكذا في «شرح القرافي» (أ، ب)، وفي (د) «مدبجا».
- (٦) في مخطوط (أ) «جفني»، وكذا في مخطوط «الشرح المليح»، وكذا في مخطوط «زوال الترح» (أ، ب، ج)، وكذا في «شرح القرافي» (أ، ب، د).
- (٧) في مخطوط (أ) «ومعترف».
- (٨) في مخطوطات «زوال الترح» (أ، ب، ج) «وضع مكان ومفترق صبري ومفترق جفني». في «شرح القرافي» (أ، ب، ج) «ومفترق صبري».
- (٩) في مخطوط «زوال الترح» (ج) «المسلسل».
- (١٠) في مخطوط (أ) من «زوال الترح» «وضع مكان ومؤتلف ومفترق». وقد كتب أبيات غرامي على هامش الشرح وفي مخطوطة (ب) من «زوال الترح» «ومؤتلف». في «القرافي» (أ، ب) «ومؤتلف».

خُذِ الْوَجْدَ عَنِّي^(٥) مُسْنَدًا ، وَمُعْنَعًا . : فَعَيْرِي^(٦) بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلْ

وَذِي^(٧) نَبْذٌ مِنْ مُبْهَمِ الْحُبِّ فَأَعْتَبِرْ . : وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحًا^(٨) أَطْوَلُ

عَزِيزُكُمْ^(٩) صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ . : وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّ^(١٠)

غَرِيبٌ يُقَاسِي^(١١) الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ . : وَحَقَّكَ عَنْ دَارِ الْقَلَى^(١٢) مُتَحَوِّلٌ

(١) في المخطوط «زوال الترح» (ج) «وحدى».

(٢) في «القرافي» «شجوتي». وترتيب الكلام في المخطوطات الثلاثة: وجدي وشجوي ولوعتي.

(٣) في مخطوط (ب) «خطي»، وكذا في مخطوط «زوال الترح» (أ)، ولم يكمل البيت في حاشية شرحه فوصل عند (وما)، ولكنه أكمله في مخطوطة (ب) من «زوال الترح»، وكذا في (ج). ومخطوط «شرح القرافي» (أ)، وفي «شرح القرافي» (ب، ج) «حظي».

(٤) في مخطوط (أ) «فيك»، وفي (ب، و ج) «منك»، وفي مخطوط «زوال الترح» (ج) «وما فيه».

(٥) في مخطوط (أ، ب، ج) «عني»، وفي مخطوط «شرح القرافي» (ب، ج) «عني».

(٦) في مخطوط «زوال الترح» (ج) «قصيري»، وفي «شرح القرافي» (أ) «تغيري»، وفي (ب، ج) «فغيري».

(٧) في مخطوط (ج) «وذا»، وكذا في مخطوط «زوال الترح» (أ، ب، ج)، والباقي «ذي».

(٨) في مخطوط «الشرح المליح» «سرحا»، ولكنه عندما شرح قال: أي: «شرحاً له»، ومثله «شرح القرافي» في (أ)، وأما في «شرح القرافي» (ب، ج) «سرحا».

(٩) في مخطوط «زوال الترح» (ج) «كم».

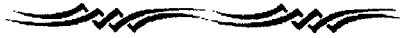
(١٠) في مخطوط (ب) «تذل».

فَرَفَّقَا^(٣) بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ^(٤) مَا لَهُ
 ∴ إِلَيْكَ سَبِيلٌ لَا وَلَا^(٥) عَنْكَ^(٦) مَعْدِلُ
 فَلَا^(٧) زِلْتَ فِي عِزٍّ^(٨) مَنِيْعٍ وَرَفْعَةٍ
 ∴ وَلَا زِلْتَ تَعْلُو^(٩) بِالتَّجَنِّيِ^(١٠) فَأَنْزِلُ
 أَوْرِي^(١١) بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبِ
 ∴ وَأَنْتَ^(١٢) الَّذِي تُعْنَى^(١٣) وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ^(١٤)

- (١) هكذا في مخطوط (ب)، وكذا في مخطوط «زوال الترح» (أ، ب، ج)، وأما في مخطوط (أ) «يقاس»، وكذا في مخطوط «الشرح الملبح»، ومثله «شرح القرافي» (أ، ب، ج).
- (٢) في مخطوط (أ) «العلا»، وفي (ب) «الغلا»، وكذا في مخطوط «الشرح الملبح» و«شرح القرافي» (أ، ب، ج)، وفي مخطوط (ج) «الهوى»، وكذا في المخطوط «زوال الترح» (أ، ب)، وأما في مخطوط (ج) «البلأ».
- (٣) في مخطوط «زوال الترح» (ج) «فريقا»، وفي «شرح القرافي» (أ) «فرققا» وفي (ب، ج) «فرققا».
- (٤) في مخطوط (ب) «الوسايل»، وكذا في مخطوط «الشرح الملبح»، وكذا في المخطوط «زوال الترح» (أ، ب، ج)، وفي «شرح القرافي» (أ، ب، ج).
- (٥) في مخطوط «شرح القرافي» (ب) زيادة (له)، ولعلها تفسير، لكنها بلون أحمر كبقية المتن.
- (٦) في مخطوط (ب) «عندك».
- (٧) في المخطوط «زوال الترح» (أ، ب، ج) «ولا».
- (٨) في المخطوط «زوال الترح» (ج) «علم».
- (٩) في مخطوط (ب) «تعلموا»، وكذا في مخطوط «زوال الترح» (أ)، و«شرح القرافي» (أ، د)، وأما في «زوال الترح» (ب) «تعلموا»، ومثله «شرح القرافي» (ب).
- (١٠) هكذا في مخطوط (ب)، وكذا في مخطوط «الشرح الملبح»، وكذا في المخطوط «زوال الترح» (أ، ب)، وأما في المخطوط (أ، ج) «بالتجلي»، وفي «شرح القرافي» (أ، ب، ج) «بالتجني».
- (١١) في مخطوط «زوال الترح» (أ) في هذا الصدر كتب في الحاشية «أوراي» بدل «أوري» ولكنه في مخطوطه (ب) «أوري»، و«الرباب»، بدل «والرباب» في (أ، ب) من «زوال الترح»، «وريب» بدل «زينب»، ولكنه في مخطوطه (ب) «وزينب» في (ج) «أروي» والرباب، وزينب» في «شرح القرافي» «أروي» بسعدى والرباب وزينب، وفي «شرح القرافي» (ب، ج) «أوري» بسعدى والرباب وزينب.
- (١٢) في مخطوط (أ) «بين الألف والنون غير واضح»، وفي مخطوط «زوال الترح» (ج) «فأنت».

فَخُذْ أَوَّلًا مِنْ آخِرٍ ثُمَّ أَوَّلًا .: مِنْ النُّصْفِ مِنْهُ^(٣) فَهُوَ فِيهِ مُكَمَّلٌ

أَبْرُرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ^(٤) أَهِيْمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلُ^(٥)



- (١) هكذا في مخطوط (ب) مخطوط «الشرح المليح»، وفي مخطوط (أ) «نعني»، وفي مخطوط «زوال الترح» (أ، ب) «أعني»، وفي (ج) «نعني»، وفي «شرح القرافي» (أ، ب، ج) «تعني».
- (٢) في مخطوط (أ، ب) «المومل»، وكذا في مخطوط «الشرح المليح»، وفي مخطوط «زوال الترح» (أ، ب)، وفي «شرح القرافي» (أ، ب، ج) «المومل».
- (٣) في مخطوط (أ) كلمة لم أستطع قراءتها ولكنها في مخطوط (ب) مخطوط «الشرح المليح» «فيه».
- (٤) في المخطوط «زوال الترح» (ج) «أحبه».
- (٥) في مخطوط (ج) «مشغل».



مباحث علوم الحديث في البيت الأول

- المبحث الأول — الحديث الصحيح.
- المبحث الثاني — الحديث المعضل.
- المبحث الثالث — الحديث المرسل.
- المبحث الرابع — الحديث المسلسل.



غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلٌ ∴ وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ، وَمُسْلَسَلٌ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

الغَرَامُ هُوَ: المُولَعُ الدَّائِمُ، اللَّازِمُ^(١). العَضَلُ هُوَ: الْمَنَعُ وَالْحَبْسُ^(٢).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول - الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ.

المبحث الثاني - الْحَدِيثُ الْمُعْضَلُ.

المبحث الثالث - الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ.

المبحث الرابع - الْحَدِيثُ الْمُسْلَسَلُ.

(١) انظر «لسان العرب» (١٠/٥٩) طبعة إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي ط ١.

(٢) انظر المرجع السابق (٩/٢٥٩).

الحديث الصحيح

الصَّحِيحُ لغةً: هُوَ من «الصَّح، والصَّحَّة، والصَّحَّاح: خلاف السُّقْم، وَذَهَابِ الْمَرَضِ ... وَهُوَ - أَيْضًا - الْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَرَيْبٍ»^(١).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «ما اتصل سنده بنقل العدل [التام]^(٢) الضبط عن مثله، وسَلِمَ عن شذوذ وعلة [قادحة]^(٣)»^(٤).

تنبيهه: قال الحافظ ابن حجر: «... أن وصف الحديث بالصحة إذا قُصِرَ عن رتبة الصحيح، وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به - يعني ابن الصلاح - الصحيح أولًا.

فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا - أيضًا - يسمى صحيحًا، وإما أن لا يسمى هذا صحيحًا، والحق أنه من طريق النظر أنه يسمى صحيحًا.

وينبغي أن يزداد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه، إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً.

(١) «لسان العرب» (٧/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٢) زيادة من «نزهة النظر» (ص ٣٢) طبعة دار الفكر ط ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.

(٣) زيادة من «شرح التبصرة والتذكرة (فتح المغيث)» (ص ٨) طبعة دار الجليل ط ١.

(٤) «قواعد التحديث» (٧٩ ص). طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

وإنما قلت ذلك؛ لأنني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين، فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك»^(١).

وقد عرّف العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث الصحيح فقال:

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ ∴ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشِدَّ أَوْ يُعَلَّ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ∴ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

ومن تدبر ما سبق من تعريف الصحيح، علم أن تعريف البيهقي - رحمه الله - كان مختصرًا، حتى أنه لم يقيّد العلة، كما قيدها الحافظ العراقي - رحمه الله - في «الألفية» حيث قال:

عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوا ∴ وَعِلَّةٌ قَادِحَةٌ فَتَوَذَّي
وقال: «قد احترزتُ بقولي: (قادحة)^(٢)»، عن العلة التي لا تقدح في صحة الحديث»^(٣).

وَمَعْنَى اتَّصَلَ السَّنَدُ هُوَ «السالم عن سقط، بحيث يكون كل من رواه سمع ذلك المروي من شيخه، أو أخذه عنه إجازة على المعتمد»^(٤).
«وبه خرج المنقطع والمرسل بقسميه، والمعضل والمعلق»^(٥).

(١) «النكت» لابن حجر طبعة دار الكتب العلمية (ص ١٣٤).

(٢) قال الرازي في «مختار الصحاح» (ص ٢١٩) طبعة مكتبة لبنان ط ١٩٩٢ م: «وَقَدَحَ فِي نَسَبِهِ: طَعَنَ».

(٣) «شرح التبصرة والتذكرة (فتح المغيث)» (ص ٨) طبعة دار الجليل ط ١.

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٢٣).

(٥) «المرجع السابق» (١/ ٢٤).

وَالْعَدْلُ هُوَ « من له ملكة^(١) تحمله على ملازمة التقوى والمروءة^(٢) ».

وبه خرج من في سنده من عرف ضعفه، أو جهلت عينه، أو حاله^(٣).

وقيد بالتأم إشارة إلى الرتبة العليا، والمراد به المحمول على الكامل، وحينئذ فلا يدخل الحسن لذاته، إلا إذا كثرت طرقه، فيصبح صحيحاً، لكن لا لذاته، وإنما لغيره^(٤).

وَالضَّبْطُ: « ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. وضبط كتاب، وهو صيانتها لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه^(٥) ». « احترز عما في سنده راوٍ مغفل كثير الخطأ، وإن عرف بالصدق والعدالة^(٦) ».

وَالشُّذُوذُ: « ما يخالف الراوي المقبول^(٧) فيه من هو أرجح منه، بحيث لا يمكن الجمع بينهما^(٨) ».

وَالْعِلَّةُ الْقَادِحَةُ هِيَ: «أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث^(٩) ».

(١) بفتح الميم واللام والكاف انظر «مختار الصحاح» (ص ٢٦٤).

(٢) «نزهة النظر» (ص ٣٣).

(٣) «المرجع السابق» (ص ٢٤).

(٤) انظر «نزهة النظر» (ص ٣٣) و«فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث» (١/ ٢٥).

(٥) «نزهة النظر» (ص ٣٣).

(٦) «شرح التبصرة والتذكرة (فتح المغيـث)» (ص ٨).

(٧) كي يدخل الصدوق. انظر «شرح نخبـة الفكر» (٢٥٣) طبعة دار الأرقم.

(٨) انظر «فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث» (٢/ ٥)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٦٥٢-٦٧١) طبعة دار الـراية، و«شرح نخبـة الفكر» (ص ٢٥٣).

(٩) «فتح المغيـث» (٢/ ٤٨-٤٩)، و«شرح نخبـة الفكر» (ص ٤٥٩).

« احترز عن الحديث الشاذ، والمعلل بعلّة قاذحة»^(١).

مثال الحديث الصحيح:

عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ -: « مَنْ سَمِعَ النَّاسَ بِعَمَلِهِ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ مَسَامِعَ خَلْقِهِ وَحَقَرَهُ وَصَغَّرَهُ ».

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ١٤١)، وأحمد في «مسنده» (رقم ٦٥٠٩ و ٦٩٨٦ و ٧٠٨٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٤٨٤ - مصورة الجامعة الإسلامية)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٢٤)، و (٥/ ٩٩) من طرق عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

ثم أخرجه الطبراني من طريق محمد بن سليمان بن أبي داود: ثنا أبي عن عبد الكريم بن مالك عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عبد الله بن عمرو فذكر نحوه، وقال: «لم يرو عن سعيد إلا عبد الكريم».

قلت: وهو الجزري أبو سعيد الحراني، وهو ثقة من رجال الشيخين. لكن الراوي عنه سليمان بن أبي داود - وهو الحراني - ضعفه أبو حاتم وغيره. وأما ابنه محمد فتقه. إلا أن الإسناد الأول صحيح على شرط الشيخين، فالعمدة عليه، وإليه أشار الحافظ المنذري بقوله في «الترغيب» (١/ ٣١): رواه الطبراني في «الكبير» بأسانيد أحدهما صحيح، والبيهقي»^(٢).

(١) «شرح التبصرة والتذكرة (فتح المغيث)» (ص ٨).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ١٤٠ / ٢٥٦٦) طبعة مكتبة المعارف ط ١.

كيفية معرفة الحديث الصحيح:

يعرف الحديث الصحيح إذا استوفى شروط القبول السابقة، كان ذلك دليلاً على صحته.

* وقد اختلف العلماء في أصح الأسانيد وفائدة الاشتغال بذلك ترجيح بعضها على بعض وتميز ما يصلح للاعتبار منها مما لا يصلح^(١).

أول من صنف في الصحيح وأصح كتب الحديث:

أول من صنف في الصحيح هو الإمام مالك؛ باعتباره انتقائه، وانتقاده للرجال، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه، وأما أول من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث هو الإمام البخاري، دون التعاليق والتراجم وأقوال الصحابة والتابعين، ثم صحيح مسلم.

ذكر بعض صفات صحيح البخاري ومسلم:

الأول — اقتصر الإمام مسلم على سرد الحديث بعد الخطبة، ثم بدأ بالمجمل قبل المبين والمفسر، وبالمنسوخ قبل الناسخ، وبالمعنن قبل المصرح والمعين، وما أشبه ذلك.

الثاني — أن الإمام البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث من غير تنقيص على اختصاره، بخلاف الإمام مسلم والسبب في ذلك أمران:

أحدهما — أن الإمام البخاري صنف كتابه في طول رحلته، فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه، فلا يسوق ألفاظه برمتها؛ بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه، والإمام مسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في ألفاظه، ويتحرى في السياق.

ثانيهما — أن الإمام البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديث، فاحتاج أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام؛ ليورد كل قطعة منها في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبطه منه؛ لأنه لو سرده في المواضع كلها؛ لطال الكتاب، بخلاف الإمام مسلم.

الثالث — صحيح الإمام البخاري أعدل رواية، وأشد اتصالاً، والدليل على ذلك من أوجه: الوجه الأول — أن الذين انفرد الإمام البخاري بالإخراج لهم دون الإمام مسلم، أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم، نحو من ثمانين رجلاً. والذين انفرد الإمام مسلم بإخراج حديثهم دون الإمام البخاري، ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم فيهم منهم بالضعف، مائة وستون رجلاً.

الوجه الثاني — أن الذين انفرد بهم الإمام البخاري ممن تكلم فيه، لم يكن يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها، أو أكثرها، إلا نسخة عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بخلاف الإمام مسلم.

الرابع — أن الذين انفرد بهم الإمام البخاري ممن تكلم فيه، أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، فميز جيدها من رديها، بخلاف الإمام مسلم.

الخامس — أن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين، يخرج الإمام البخاري أحاديثهم - غالبًا - في الاستشهاد والمتابعات والتعليقات، بخلاف الإمام مسلم.

السادس — أن الإمام البخاري لا يحمل السند المعنعن على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما، ولو مرة واحدة، أما الإمام مسلم فقد نقل الإجماع على أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال، إذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما^(١).

وفيا ذكره الحافظ ابن حجر في الشرط السادس نظر، سيأتي الكلام عليه في مبحث الحديث المعنعن إن شاء الله تعالى.

التحقيق فيما رواه الإمام البخاري والإمام مسلم:

قال العلامة الصنعاني: «أن الشيخين اتفقا في أكثر الرواة، وتفرد البخاري بإخراج أحاديث جماعة، وانفرد مسلم بجماعة... فهذه ثلاثة أقسام.

الأول — ما اتفقا على إخراج حديثه، فهما في هذا القسم سواء...

والقسم الثاني — ما انفرد البخاري بإخراج أحاديثهم، فهذا القسم ينبغي أن يقال: إنه أصح مما انفرد به مسلم... وحينئذ يتعين أن يقال: ما في كتاب البخاري من الأحاديث التي انفرد بإخراجها، أصح من التي انفرد مسلم بإخراجها، وهذا القسم قليل»^(٢).

(١) انظر «النكت» لابن حجر (ص ٦٠-٦٦) طبعة دار الكتب العلمية، و«فتح المغيث» (١/٤٦-٤٧).

(٢) «توضيح الأفكار» (١/٤٦) طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

تصريح الإمام البخاري والإمام مسلم بعدم استيعاب كتابيهما كل صحيح:

قال الإمام البخاري: «ما أدخلت في هذا الكتاب - يعني جامعه - إلا ما صح، وتركت من الصحاح؛ كي لا يطول الكتاب»^(١).

وقال الإمام مسلم: «إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف!»^(٢).

وحينئذ فعذل الدارقطني وابن حبان للشيخين في ترك إخراج أحاديث على شرطهما وما رواه السلفي عن ابن الفتوح في منامه: «كل حديث لم يروه محمد بن إسماعيل البخاري فاقلب عنه رأس دابتك»^(٣). كل ذلك بجانب للصواب، والحق أن الصحيحين قد فاتهما من الصحيح الكثير^(٤).

(١) صحيح. رواه جمع من الأئمة، منهم ابن عدي، واللفظ له في «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح» (ص ٦٢-٦٣) طبعة دار البشائر الإسلامية ط ١: سمعت الحسن بن الحسين البزاز يقول: سمعت إبراهيم بن معقل يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «...». شيخ ابن عدي، هو أبو علي الحسن بن الحسين بن علي البزاز البخاري، ذكره ابن مأكولا في «الإكمال» (١/ ٢٩٥) دار الكتب العلمية ط ١. انظر (زوائد رجال ابن حبان) (١/ ١٩٥-١٩٦) طبعة مكتبة الرشد، ط ١.

(٢) صحيح. رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٨-٢٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ٢: أخبرنا أبو بكر البرقاني، حدثنا أبو الحسين يعقوب بن موسى الأردبيلي، حدثنا أحمد بن طاهر بن النجم الميانجي، حدثنا سعيد بن عمرو البرذعي، قال: «شهدت أبا زرعة يعني الرازي...».

(٣) «معجم السفر» (ص ٣٩٢) طبعة دار الفكر.

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٥٤-٥٥).

من مظان الصحيح الزائد على الصحيح:

أولاً - «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي - ﷺ - بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه - ﷺ - من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله»^(١).

قال الإمام ابن خزيمة: «إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيء، إما لشك في سماع راوٍ من فوقه خبراً، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإننا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علتة؛ فيغتر به بعض من يسمعه»^(٢).

وقد اشتهر بـ«صحيح ابن خزيمة». وهو أصح ما صنف بعد الصحيحين، ويليه «صحيح ابن حبان» وهما خير من المستدرک، وأنظف أسانيد ومتوناً، وابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وهو مقارب للحاكم في التساهل؛ لأنه ربما أخرج للمجهولين.

ثانياً - «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل». لابن خزيمة شيخ ابن حبان.

قال فيه: «وبما صح وثبت عن نبينا - ﷺ - بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة موصولاً إليه - ﷺ -»^(٣).

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٤٥ / ١) طبعة المكتب الإسلامي ط ٣.

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (٩٠٥ / ٢).

(٣) «كتاب التوحيد» (١١ / ١) طبعة مكتبة الرشد ط ٦.

- ثالثاً — «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها»، المشتهر بـ «صحيح ابن حبان» لمحمد بن حبان البُستي.
- رابعاً — «المستدرک على الصحيحين» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم.
- خامساً — «الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما»^(١) لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي. وهي أحسن من المستدرک.
- سادساً — «صحيح أبي عوانة» لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، وهو مستخرج على صحيح مسلم، لكنه زاد عليه زيادات كثيرة.
- سابعاً — «المستخرجات» وفيها زيادات وتتمات^(٢).

من قواعد الصحيح الزائد على الصحيحين:

- القاعدة الأولى — إذا نص إمام معتمد على صحة حديث، أو أخرجه في مصنفه الذي التزم إخراج الصحيح فيه كابن خزيمة وابن حبان والحاكم، فإنه يعتبر من الزائد على الصحيحين ما لم تظهر فيه علة قاذحة تقتضي الرد.
- القاعدة الثانية — الحق أن يتبع ما صححه الحاكم، ثم يحكم عليه بما يليق من الصحة، أو الحسن، أو الضعف؛ لتساوله، ومثله صحيح ابن حبان، فقد أخرج فيه عن المجاهيل، ولكنه خير من المستدرک بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً^(٣).

(١) والمكتوب على غلاف طبعة دار خضر ط٤ «الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما».

(٢) انظر «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» (ص ٢٠-٣١) طبعة دار البشائر ط٦، و«زوائد رجال ابن حبان» (١/ ١٥٠-١٥٨).

ذكر بعض القواعد المستخلصة من الاستخراج والمستخرجات على الصحيحين^(٢):

القاعدة الأولى — لا يجوز نقل متن الأحاديث من المستخرجات، ثم عزوها للصحيحين، أو لأحدهما؛ لأنه يكون كذباً، إلا إذا اتفق المستخرج والمستخرج عليه؛ لأن المستخرجات خالفت الصحيحين لفظاً، وربما معنى^(٣).

القاعدة الثانية — زيادة المستخرجات صحيحة، بشرط ثبوت الصفات المعتبرة في الصحة للرواة الذين بين المخرج والراوي الذي اجتمعا فيه؛ لأنها خارجة مخرج الصحيح، إلا أن يمنع من قبولها مانع معتبر.

القاعدة الثالثة — قد تكون الرواية المستخرجة أعلى إسناداً، أو يكون المخرج والمخرج عليه سواء.

القاعدة الرابعة — تساهل قوم ممن لم يقصدوا الاستخراج - كالبيهقي والبغوي - في عزو ما يروون إلى الصحيحين، أو أحدهما، مع اختلاف الألفاظ والمعاني، والجواب عنهم: أنهم لا يقصدون أن جميع ألفاظ الحديث ومعانيه في الصحيحين، وإنما يريدون أن أصل الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما^(٤).

(١) انظر «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (١/ ٦٠-٦٧).

(٢) الاستخراج هو: أن يأتي المحدث إلى كتاب من كتب الحديث، فيروي أحاديثه بأسانيد خاصة به، فيجتمع معه في شيخه، ويسمى هذا النوع (موافقة)؛ لأنه وافقه في شيخه، أو شيخ شيخه وتسمى (الموافقة العالية بدرجة)، ثم الموافقة العالية بدرجتين، وهكذا. انظر «توضيح الأفكار» (١/ ٧٢-٧٤).

(٣) انظر «فتح المغيث» (١/ ٦٨-٦٧٤).

(٤) انظر المرجع السابق (١/ ٦٨-٦٧٤).

مراتب الصحيح:

المرتبة الأولى — ما رواه البخاري ومسلم، وهو ما يسمى المتفق عليه، فأعلاه ما كان متواتراً، ثم ما كان مشهوراً، ثم ما كان من أصح الأسانيد - كما لك عن نافع -، ثم ما وافقهما ملتزمو الصحة، ثم ما وافقه أحدهم، ثم أصحاب السنن، ثم المسانيد ثم ما انفردوا به.

المرتبة الثانية — ما انفرد به البخاري.

المرتبة الثالثة — ما انفرد به مسلم.

وقد يجيء ما انفرد به من طرق يبلغ بها التواتر، أو الشهرة القوية، أو يوافقه على تخريجه مشروطو الصحة، فهذا أقوى مما انفرد به البخاري مع اتحاد مخرجه، لكنه قد ينفرد، وكذا نقول فيما انفرد به البخاري بالنسبة لما اتفقا عليه.

المرتبة الرابعة - ما كان على شرطها. قال الحافظ ابن حجر: «لأن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح، ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق الزوم، فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل»^(١).

المرتبة الخامسة — ما كان على شرط البخاري.

المرتبة السادسة — ما كان على شرط مسلم.

المرتبة السابعة - ما كان على شرط غيرهما من الأئمة الذين التزموا إخراج الصحيح في كتب معينة، كابن خزيمة وابن حبان.

موقف الحافظ ابن الصلاح من تصحيح وتحسين وتضعيف المتأخرين:

قال الحافظ ابن الصلاح: «إذا وجدنا فيما يروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوباً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسناد من ذلك، إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عَرِيًّا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان. قال الأمر إذا - في معرفة الصحيح والحسن - إلى الإعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها - لشهرتها - من التغير والتحريف، وصار معظم المقصود - بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك - إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله - تعالى - شرفاً آمين»^(١).

وقال: «إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف، فلك أن تقول هذا ضعيف، وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول هذا ضعيف، وتعني به ضعف متن الحديث، بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث؛ بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا، مفسراً وجه القدح فيه»^(٢).

(١) «علوم الحديث» (ص ١٦-١٧) طبعة دار الفكر ط ١٢ سنة ١٤٢٧ هـ.

(٢) المرجع السابق (ص ١٠٢-١٠٣).

وتعقبه الإمام النووي فقال: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته، ومن أراد العمل بحديث من كتاب، فطريقه أن يأخذه من نسخة معتمدة قابلها هو أو ثقة بأصول صحيحة، فإن قابلها بأصل معتمد محقق، أجزأه»^(١).

وتعقبه - أيضًا - الحافظ ابن حجر فقال: المعروف عن أئمة الحديث: أن العدل إذا حدث من كتابه بالشروط المعتبرة عند أهل الفن، فحديثه صحيح، ومن خالف واشترط الحفظ عن ظهر قلب، فقلوه مرجوح، والاقتصار على ما وجد منصوصًا على صحته، ورد ما جمع شروط الصحة، فيه نظر؛ لأنه يشعر بالاقتصار على ما يوجد منصوصًا على صحته، ورد ما جمع شروط الصحة؛ إذا لم يوجد النص على صحته من الأئمة المتقدمين، فيلزم على الأول تصحيح ما ليس بصحيح؛ لأن كثيرًا من الأحاديث التي صححها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل حطتها عن رتبة الصحة، ولا سيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحة والحسن.

فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن، وكذا في كتاب ابن حبان؛ بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة، مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث، فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطلع عليها غيره، فيرد به الخبر. وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل، والعمل بما يقتضيه الإنصاف، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش الذي يحاول المصنف سد باب... والطريق

(١) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (١/١٦٦) طبعة مكتبة نزار الباز ط ١.

التي وصل إلينا بها كلامهم على الحديث بالصحة وغيرها، هي الطريق التي وصلت إلينا بها أحاديثهم.

فإن أفاد الإسناد صحة المقالة عنهم، فليفد الصحة بأنهم حدثوا بذلك الحديث، ويبقى النظر إنما هو في الرجال الذين فوقهم، وأكثرهم رجال الصحيح... وما استدل به على تعذر التصحيح في هذه الأعصار المتأخرة بما ذكره، من كون الأسانيد ما منها إلا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط والحفظ والإتقان، ليس بدليل ينهض لصحة ما ادعاه من التعذر؛ لأن الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منّا إلى مصنفه - كـ«سنن النسائي» - مثلاً - لا يحتاج في صحة نسبته إلى النسائي، إلى اعتبار حال رجال الإسناد منّا إلى مصنفه. فإذا روى حديثاً ولم يعلله، وجمع إسناده شروط الصحة، ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة - ما المانع من الحكم بصحته - ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين، ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواه رواة الصحيح، هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن.

والاستدلال على صحة دعوى التعذر؛ بدخول الخلل في رجال الإسناد، إذا سلّمنا إنما هو فيها بيننا وبين المصنفين، أما من المصنفين فصاعداً فلا^(١).

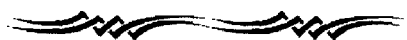
وقال: «إذا بلغ الحافظ المتأهل الجهد، وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظانه، فلم يجده إلا من تلك الطريق الضعيفة، فما المانع له من الحكم بالضعف، بناء على غلبة ظنه، وكذلك إذا وجد كلام إمام من أئمة الحديث قد جزم بأن فلاناً تفرد به، وعرف المتأخر أن فلاناً المذكور قد ضعف بتضعيف قاده، فما الذي يمنعه

(١) انظر «النكت» لابن حجر (ص ٥٤-٥٧).

من الحكم بالضعف، والظاهر أن المصنف مشى على أصله في تعذر استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق به، والحق خلافه كما قدمناه»^(١).

وهو متعقب - أيضاً - بتصحيح جماعة من المعاصرين له - كأبي الحسن بن القطان والضياء المقدسي - ومن توفي بعده - كالمنذري والدمياطي - طبقة بعد طبقة إلى عصر ابن حجر^(٢). ومن بعده.

حكم الحديث الصحيح: وجوب العمل به^(٣).



(١) المرجع السابق (ص ٣٨٠).

(٢) انظر «فتح المغيث» (١/ ٧٩-٨٠).

(٣) انظر «تدريب الراوي» (١/ ١٥٣).

الْحَدِيثُ الْمُعْضَلُ

وَالْمُعْضَلُ لُغَةً: مِنَ الْعَضْلِ، وَهُوَ: الْمَنْعُ الشَّدِيدُ^(١).

(١) انظر «لسان العرب» (٢٥٩/٩).

قال الحافظ ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٥٩): «وأصحاب الحديث يقولون أَعْضَلَهُ فهو: مُعْضَلٌ - بفتح الضاد - وهذا اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، ويبحث فوجدت له قولهم: (أمر عضيل) أي مُسْتَعْلِق شديد. ولا التفات في ذلك إلى معضل - بكسر الضاد - وإن كان مثل عضيل في المعنى».

قال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٥-١٦) طبعة وزارة الأوقاف العراقية ط ١: «أصل العضل: المنع الشديد. مأخذه من العضلة، وهي: كل لحم صلب في عصب. قاله الراغب قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩]. ثم قيل منه: عضلت المرأة تعضيلاً، إذا نسب الولد في بطنها وبقي معترضاً، ثم قيل منه: داء عَضَال، إذا أعيا الأطباء علاجه، وأمر مُعْضِلٌ - بكسر الضاد - إذا كان شديداً لا يقوم به صاحبه.

قال الجوهري: أعضلني فلان أعياني أمره، وأعضل الأمر اشتد * واستغلق، وحكى ابن سيده فيه الثلاثي - أيضاً - فقال في «المحكم»: «عضل من الأمر، وأعضل اشتد وغلظ**، وكذلك قال الأزهري - أيضاً - في «التهذيب»:

«عضلت عليه ضيقت عليه أمره، وخلت بينه وبين ما يرومه ظلمًا. قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]. الآية *** فيكون قولهم: حديث معضل مأخوذاً من هذا الثلاثي؛ لأنه يتعدى حينئذ بنفسه بالهمزة، ويكون الراوي له - بإسقاط رجلين منه فأكثر - قد ضيق المجال على من يؤديه إليه، وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعديل، أو الجرح، وشدد عليه الحال، كما في قولهم: أمر عضيل، أي: مستغلق شديد، ويكون ذلك الحديث معضلاً؛ لإعضال الراوي له».

* الذي في «الصحيح» (١٧٦٦/٥) طبعة دار العلم للملايين ط ٤ «وقد أعضل أي اشتد».

** الذي في «المحكم» (٤٠٨/١) طبعة دار الكتب العلمية ط ١ «وعضل بي الأمر، وأعضل: اشتد وغلظ».

*** ما ذكره الحافظ العلائي هو معنى ما في «تهذيب اللغة» (٣٠٠-٣٠٢) طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «مَا سَقَطَ مِنْ سِنْدِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي»^(١).

وَقَدْ عَرَّفَ الْعَلَامَةُ الْبَيْقُونِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْحَدِيثَ الْمَعْضَلُ فَقَالَ:

وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ∴ وَمَا أَتَى مُدْلَسًا نَوْعَانِ

وهذا التعريف فيه نقص؛ فلا بد من تقييد الساقط، بالتتابع والعدد باثنين فصاعدًا.

مثال الحديث المعضل:

«الجواب عن الشبهة الخامسة»^(٢):

أما بناء أبي جندل - رضي الله عنه - مسجداً على قبر أبي بصير - رضي الله عنه - في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -
فشبهة لا تساوي حكايتها! ولولا أن بعض ذوي الأهواء من المعاصرين اتكأ عليها

(١) انظر «نزهة النظر» (٤٨).

قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (٤٧): «والسقط إما أن يكون من مبادئ السند، من تصرف مصنف، أو من آخره، أي: الإسناد، وبعد التابعي، أو غير ذلك. فالأول - المعلق سواء كان الساقط واحداً، أو أكثر. وبينه وبين المعضل الآتي ذكره عموم وخصوص من وجه، فمن حيث تعريف المعضل، بأنه سقط منه اثنان فصاعداً، يجتمع مع بعض صور المعلق، ومن حيث تقييد المعلق، بأنه من تصرف مصنف من مبادئ السند، يفرق منه إذ هو أعم من ذلك.

قال ابن جماعة في «المنهل الروي» (١ / ٤٧) طبعة دار الفكر ط ٢: «كقول مالك: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: وكقول الشافعي: قال ابن عمر كذا».

* وعلى ما تقدم فإن الإعضال يكون من أول السند ووسطه وآخره.

(٢) الشبهة الخامسة ذكرها الشيخ في بداية سرده للشبه فقال: في «تحذير الساجد» (ص ٦٨): «خامساً: بناء أبي جندل - رضي الله عنه - مسجداً على قبر أبي بصير - رضي الله عنه - في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - كما جاء في «الاستيعاب» لابن عبد البر.

في رد تلك الأحاديث المحكمة؛ لما سمحت لنفسي أن أسود الصفحات في سبيل الجواب عنها، وبيان بطلانها! والكلام عليها من وجهين:

الأول - رد ثبوت البناء المزعوم من أصله؛ لأنه ليس له إسناد تقوم الحجة به، ولم يروه أصحاب «الصحاح»، و«السنن»، و«المسانيد» وغيرهم، وإنما أورده ابن عبد البر في ترجمة أبي بصير من «الاستيعاب» (٤ / ٢١٢٣) مرسلًا فقال: وله قصة في المغازي عجيبة، ذكرها ابن إسحاق وغيره، وقد رواها معمر عن ابن شهاب في قصة القضية عام الحديبية.

ذكر عبد الرزاق عن معمر، عن ابن شهاب في قصة عام الحديبية قال: «ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رُجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَأَرْسَلْتُ قُرَيْشٌ فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - : «الْعَهْدُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا أَنْ تُرَدَّ إِلَيْنَا كُلُّ مَنْ جَاءَكَ مُسْلِمًا، فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ - ﷺ - إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا حَتَّى بَلَغَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَتَزَلُّوا يَأْكُلُونَ مِنْ تَمَرٍ لَهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فُلَانُ جَيِّدًا، فَاسْتَلَّهُ الْآخَرُ فَقَالَ أَجَلُ! وَاللَّهِ إِنَّهُ لَجَيِّدٌ، لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ، ثُمَّ جَرَّبْتُ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: أَرِنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَأَمَكَنَهُ مِنْهُ، فَضْرَبَهُ حَتَّى بَرَدَ، وَفَرَ الْآخَرُ، حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَعْذُو، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - حِينَ رَأَاهُ: لَقَدْ رَأَى هَذَا دُعْرًا! فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ: قُتِلَ وَاللَّهِ صَاحِبِي، وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ! فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ وَاللَّهِ أَوْفَى اللَّهِ ذِمَّتَكَ، قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ثُمَّ أَنْجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ! فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : وَيْلَ أُمِّهِ مَسْعَرَ حَرْبٍ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ! فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُّدُهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ، قَالَ وَيَنْفَلْتُ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلٍ فَلَحِقَ بِأَبِي

بَصِير^(١) قال: ... وذكر موسى ابن عقبة هذا الخبر في أبي بصير بآتم ألفاظ، وأكمل سياقه... وَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِلَى أَبِي جَنْدَلٍ، وَأَبِي بَصِيرٍ لِيَقْدَمَا عَلَيْهِ، وَمَنْ مَعَهُمَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ [أَنْ يَلْحَقُوا بِإِلَادِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ] ^(٢)، فَقَدِمَ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - عَلَى أَبِي جَنْدَلٍ، وَأَبُو بَصِيرٍ يَمُوتُ، فَمَاتَ وَكَتَابَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - بِيَدِهِ يَقْرُؤُهُ، فَدَفَنَهُ أَبُو جَنْدَلٍ مَكَانَهُ، وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَبَنَى عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا».

قلت : فأنت ترى أن هذه القصة مدارها على الزهري، فهي مرسلة على اعتبار أنه تابعي صغير سمع من أنس بن مالك - ﷺ - وإلا فهي معضلة، وكيف ما كان الأمر، فلا تقوم بها حجة على أن موضع الشاهد منها، وهو قوله: «وَبَنَى عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا» لا يظهر من سياق ابن عبد البر للقصة أنه من مرسل الزهري، ولا من رواية عبد الرزاق عن معمر عنه؛ بل هو من رواية موسى بن عقبة، كما صرح به ابن عبد البر، لم يجاوزه وابن عقبة لم يسمع أحداً من الصحابة، فهذه الزيادة أعني قوله «وَبَنَى عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا» معضلة؛ بل هي عندي منكورة؛ لأن القصة رواها البخاري في «صحيحه» (٥ / ٣٥١-٣٧١)، وأحمد في «مسنده» (٤ / ٣٢٨-٣٣١) موصولة من طريق عبد الرزاق عن معمر قال: أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بها، دون هذه الزيادة، وكذلك أوردها ابن إسحاق في «السيرة» عن الزهري مرسلًا، كما في

(١) الألفاظ التي في «تحذير الساجد» فيها بعض الاختلاف مع الألفاظ التي في «مصنف عبد الرزاق» (٥ / ٣٤١-٣٤٢) «ففيه (فقال) أجل، بدل وقال، وفيه (يعدو) بدل بعده، وفيه فقال (رسول) - ﷺ - حين رآه بدل فقال له النبي - ﷺ - حين رآه، وفيه (أوفى) بدل وقى، وفيه (أنجاني) بدل فأنجاني، وفيه (عرف) بدل علم، وفيه (ويفلت) بدل وانفلت».

(٢) ما بين المعقوفين سقط وأثبتته من «الاستيعاب» (٤ / ١٧٧) طبعة دار الكتب العلمية ط ٢.

«مختصر السيرة» لابن هشام (٣/ ٣٣١-٣٣٩)، ووصله أحمد (٤/ ٣٢٣-٣٢٦) من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن عروة به، مثل رواية معمر وأتم، وليس فيها هذه الزيادة، وكذلك رواه ابن جرير في «تاريخه» (٣/ ٢٧١-٢٨٥) من طريق معمر وابن إسحاق وغيرهما: عن الزهري به، دون هذه الزيادة، فدل ذلك كله على أنها زيادة منكرة؛ لإعضائها، وعدم رواية الثقات لها. والله الموفق.

الوجه الثاني - أن ذلك لو صح، لم يجوز أن ترد به الأحاديث الصريحة في تحريم بناء المساجد على القبور لأمرين:

أولاً - أنه ليس في القصة أن النبي - ﷺ - اطلع على ذلك وأقره.

ثانياً - أنه لو فرضنا أن النبي - ﷺ - علم بذلك وأقره، فيجب أن يحمل ذلك على أنه قبل التحريم؛ لأن الأحاديث صريحة في أن النبي - ﷺ - حرم ذلك في آخر حياته - كما سبق - فلا يجوز أن يترك النص المتأخر، من أجل النص المتقدم، على فرض صحته عند التعارض، وهذا بين لا يخفى نسأل الله تعالى أن يحمينا من اتباع الهوى»^(١).

* قال الحاكم: «وليس كل ما يشبه هذا معضل، فربما أعضل أتباع التابعين الحديث، وأتباعهم في وقت، ثم وصله أو أرسله في وقت، مثال ذلك ما أخبرنا أبو بكر بن أبي نصر الداربردي بمرو، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي، ثنا القعنبى

عن مالك، أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ، إِلَّا مَا يُطِيقُ»^(١).

وهذا معضل عن مالك، أعضله هكذا في «الموطأ»، إلا أنه قد وُصل عنه خارج «الموطأ».

حدثناه أبو الطيب محمد بن عبد الله الشعيري، حدثنا محمّش بن عصام المعدّل، حدثنا حفص بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن مالك بن أنس، عن محمد بن عجلان، عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله -: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

وهكذا رواه النعمان بن عبد السلام وغيره، عن مالك، فينبغي للعالم بهذه الصنعة أن يميز بين المعضل الذي لا يوصل، وبين ما أعضله الراوي في وقت ثم وصله في وقت.

والنوع الثاني من المعضل — أن يعضله الراوي من أتباع التابعين، فلا يرويه عن أحد، ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - معضلاً، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - متصلاً.

مثاله: ... وشبيه ذلك: ما حدثناه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى، حدثنا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي، حدثنا أبو كريب، حدثنا يحيى ابن آدم، حدثنا

(١) رواه جمع من المحدثين موصولاً، منهم الإمام مسلم «صحيح مسلم» (ص ٧٣٢) طبعة دار السلام ودار الفحاء ط ٢: وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح، أخبرنا ابن وهب، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة، عن أبي هريرة عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

أبو بكر بن عيَّاش، عن الأعمش، عن الشعبي قال: «يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: مَا عَمِلْتُهُ فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، فَيَنْطِقُ جَوَارِحُهُ، أَوْ قَالَ: يَنْطِقُ لِسَانُهُ، فَيَقُولُ لِمَجَوَارِحِهِ: أَبْعَدُكُمْ اللَّهُ مَا خَاصَمْتُ إِلَّا فَيَكُنُّ!».

قد أعضله الأعمش، وهو عن الشعبي متصل مسند مخرج في «الصحيح» لمسلم ابن الحجاج.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا إبراهيم بن إسحاق، حدثنا أبو بكر بن أبي النضر، حدثنا أبو النضر، حدثنا عبيد الله الأشجعي، عن سفيان الثوري، عن عبيد المكتب، عن فضيل بن عمرو، عن الشعبي، عن أنس بن مالك قال: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - فَضَحِكْ! فَقَالَ: هَلْ تَذُرُونَ مِمَّ ضَحِكْتُ؟ قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: مِنْ مُحَاطَبَةِ الْعَبْدِ رَبَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ! يَقُولُ يَا رَبِّ، أَلَمْ تُجَرِّني مِنَ الظُّلْمِ؟ يَقُولُ: بَلَى، قَالَ: فَإِنِّي لَا أُجِيزُ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي شَاهِدًا إِلَّا مِنِّي، فَيَقُولُ: كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ شَهِيدًا، وَبِالْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ عَلَيْكَ شُهُودًا، فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لِأَرْكَانِهِ: انْطِقِي بِأَعْمَالِهِ، ثُمَّ يُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، فَيَقُولُ: بُعْدًا لَكُنَّ وَسُحْقًا! فَعَنُكُنَّ كُنْتُ أَنَا ضِلُّ»^(١).

تنبيه: عبر بعض المحدثين بالمعضل فيما لم يسقط منه شيء البتة، بل لإشكال في معناه^(٢).

(١) «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه» (ص ١٩٤-١٩٨) طبعة دار ابن حزم ط ١.

وقد رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (ص ١٢٨٦) نحو ما رواه الحاكم.

(٢) انظر «فتح المغيث» (١/ ٢٨٤).

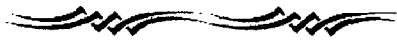
كيفية معرفة الحديث المعضل: يعرف الحديث المعضل؛ بمعرفة تاريخ مواليده الرواة، ووفياتهم، وطبقاتهم.

حكم الحديث المعضل: لا يحتج به ولا يعمل به.

من مظان الحديث المعضل:

قال الحافظ السيوطي: «من مظان المعضل، والمنقطع، والمرسل: كتاب «السنن لسعيد بن منصور»، ومؤلفات ابن أبي الدنيا»^(١).

وقال: «فائدة: صنف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في «الموطأ» من المرسل، والمنقطع، والمعضل. قال: وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله: عن الثقة عنده مما لم يسنده، أحد وستون حديثاً، كلها مسندة من غير طريق مالك، إلا أربعة لا تعرف»^(٢).



(١) «تدريب الراوي» (١/٣١٨).

(٢) المرجع السابق (١/٣٢٠).

الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ

الْمُرْسَلُ لُغَةً: هُوَ «مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَعَدَمِ الْمَنْعِ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [مريم: ٨٣]. فَكَأَنَّ الْمُرْسَلَ أَطْلَقَ الْإِسْنَادَ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِرَأْوٍ مَعْرُوفٍ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ مِرْسَالٌ، أَيْ: سَرِيعَةُ السَّيْرِ.

كأن المرسل أسرع فيه، فحذف بعض إسناده... أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: جَاءَ الْقَوْمُ أَرْسَالًا، أَيْ: مُتَفَرِّقِينَ؛ لِأَن بَعْضَ الْإِسْنَادِ مَنْقُطَعٌ مِنْ بَقِيَّتِهِ»^(١).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «مَا أَضَافَهُ التَّابِعِيُّ إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ -؛ فَتَرَكَ الْوَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ أَهْلِ الْحَدِيثِ»^(٢).

قال الحافظ السخاوي: «ونقل الحاكم تقييدهم له باتصال سنده إلى التابعي، وقيده في «المدخل» بما لم يأت اتصاله من وجه آخر... وخرج بقيد التابعي: مرسل الصحابي كبيرًا، أو صغيرًا... وشمل إطلاقه الكبير منهم، وهو الذي لقي جماعة من الصحابة، وجالسهم، وكانت جل روايته عنهم، والصغير الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة، إلا أن جل روايته عن التابعين»^(٣).

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢٣٨).

(٢) انظر «نزاهة النظر» (٤٨ ص)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٣٨، ٢٤٥)، و«شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٤٠٢).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ٢٣٩ - ٢٤٠). ولفظ عبارة الحاكم في «معرفه علوم الحديث» (ص ١٦٧): «هو الذي

يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي».

وقد أطلق جماعة من المحدثين المرسل: على من سقط من سنده راوٍ، سواء كان في أوله، أو وسطه، أو آخره، فدخل فيه المعلق، والمنقطع، والمعضل^(١).

وقد عرّف العلامة البيهقي رحمه الله - الحديث المرسل فقال:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ ٠ وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

وفي تعريف البيهقي نظر؛ لما قاله الحافظ ابن حجر: «وإنما ذكر في قسم المردود؛ للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني، يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني، يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني، فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد، إما بالتجوز العقلي فيلما لا نهاية له! وإما بالاستقراء فيلما ستة أو سبعة! وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض»^(٢).

مثال الحديث المرسل:

عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَسْتَفْتِحُ بِصَعَالِكَ الْمُهَاجِرِينَ».

فيرى المخالفون: أن هذا الحديث يفيد أن النبي ﷺ - كان يطلب من الله تعالى أن ينصره، ويفتح عليه بالضعفاء المساكين من المهاجرين، وهذا - بزعمهم - هو التوسل المختلف فيه نفسه. والجواب من وجهين:

(١) انظر «فتح المغيث» (١/ ٢٤٠-٢٤٤).

(٢) «نزهة النظر» (٤٨ ص).

الأول: ضعف الحديث، فقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ٨١ / ٢) ^(١):
حدثنا محمد بن إسحاق بن راهويه، حدثنا أبي، حدثنا عيسى بن يونس، حدثني أبي،
عن أبيه، عن أمية به.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي بن عبيد الله بن عمر القواريري،
حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أمية بن خالد به.

ثم رواه من طريق قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن المهلب بن أبي صفرة، عن
أمية بن خالد مرفوعاً بلفظ: «... يَسْتَفْتِحُ وَيَسْتَنْصِرُ بِصَعَالِيكَ الْمُسْلِمِينَ».

قلت: مداره على أمية هذا، ولم تثبت صحبته؛ فالحديث مرسل ضعيف.

وقال الإمام ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١ / ٣٨): «لا تصح عندي صحبته،
والحديث مرسل». وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١ / ١٣٣): «ليست له
صحبة، ولا رواية».

قلت: وفيه علة أخرى، وهي اختلاط أبي إسحاق وعننته، فإنه كان مدلساً، إلا
أن سفيان سمع منه قبل الاختلاط، فبقيت العلة الأخرى، وهي العننة.

فثبت بذلك ضعف الحديث، وأنه لا تقوم به حجة. وهذا هو الجواب الأول.

الثاني: أن الحديث لو صح، فلا يدل إلا على مثل ما دل عليه حديث عمر،
وحديث الأعمى، من التوسل بدعاء الصالحين.

قال العلامة المناوي في «فيض القدير»: «كان يستفتح»، أي: يفتح القتال، من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾ [الأنفال: ١٩]. ذكره الزمخشري. (وَيَسْتَنْصِرُ)، أي: يطلب النصرة (بِصَعَالِكِ الْمُسْلِمِينَ)، أي: بدعاء فقرائهم الذين لا مال لهم»^(١).

قلت: وقد جاء هذا التفسير من حديثه - ﷺ - أخرجه النسائي بلفظ: «إِنَّمَا يَنْصُرُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِضَعِيفِهَا بِدَعْوَتِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ»، وسنده صحيح، وأصله في «صحيح البخاري» (٦٧/٦)، فقد بين الحديث: أن الاستنصار؛ إنما يكون بدعاء الصالحين، لا بذواتهم وجاههم.

ومما يؤكد ذلك: أن الحديث ورد في رواية قيس بن الربيع المتقدمة بلفظ: «كَانَ يَسْتَفْتِحُ وَيَسْتَنْصِرُ....» فقد علمنا بهذا، أن الاستنصار بالصالحين، يكون بدعائهم، وصلاتهم، وإخلاصهم، وهكذا الاستفتاح، وبهذا يكون هذا الحديث - إن صح - دليلاً على التوسل المشروع، وحجة على التوسل المبتدع والحمد لله»^(٢).

ما الحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة على الإرسال؟

قال الحافظ ابن حجر:

١ - أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات، وصح عنده، فيرسل اعتماداً على صحته عن شيوخه، كما صح عن إبراهيم النخعي أنه قال: «ما حدثكم عن ابن

(١) ذكره المناوي في «فيض القدير» (٢١٩/٥) طبعة دار المعرفة ط ٢.

(٢) «التوسل أنواعه وأحكامه» (١١٣-١١٥) طبعة المكتب الإسلامي ط ٤.

مسعود - ﷺ - ، فقد سمعته عن غير واحد، وما حدثتكم به وسميت فهو عمن سميت».

٢- أن يكون نسي من حدثه، وعرف المتن، فذكره مرسلاً؛ لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة.

٣- أن لا يقصد التحديث؛ بل يذكره على وجه المذاكرة، أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن؛ لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إذا كان السامع عارفاً بمن روى فتركه لشهرته وغير ذلك من الأسباب^(١).

طرق معرفة المرسل:

١- معرفة الصحابة.

٢- معرفة التابعين.

٣- معرفة تاريخ مواليد الرواة، ووفياتهم، وطبقاتهم^(٢).

حكم الحديث المرسل: لا يحتاج به^(٣).

قال الحافظ السخاوي: وردَّ الاحتجاج بالمرسل جماهير النقاد من المحدثين، كالشافعي وأحمد وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين، وحكموا بضعفه للجهل بالساقط في الإسناد، فإنه يحتمل أن يكون تابعياً؛ لعدم تقيدهم بالرواية عن

(١) «النكت» لابن حجر (ص ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) «فتح المغيث» (٤/ ٩٤، ٥/ ٣٦٧).

(٣) انظر المرجع السابق (١/ ٢٤٦-٢٦٥).

الصحابة، ثم يحتمل أن يكون ضعيفاً؛ لعدم تقيدهم بالثقات، وعلى تقدير كونه ثقه، يحتمل أن يكون روي عن تابعي - أيضاً - يحتمل أن يكون ضعيفاً وهلّم جرّاً إلى سته، أو سبعة، فهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض، واجتماع سته في حديث يتعلق بسورة الإخلاص^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وأصح الأقوال: أن منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة، قبل مرسله ومن عرف أنه يرسل عن ثقة، وغير الثقة، كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله، فهذا موقوف، وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات، كان مردوداً، وإذا جاء المرسل من وجهين: كل من الراويين أخذ العلم عن شيوخ الآخر، فهذا مما يدل على صدقه، فإن مثل ذلك، لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه، وتعتمد الكذب، كان هذا مما يعلم أنه صدق، فإن المخبر إنما يؤتي من جهة تعتمد الكذب ومن جهة الخطأ، فإذا كانت القصة مما يعلم أنه لم يتواطأ فيه المخبران، والعادة تمنع تماثلهما في الكذب عمداً والخطأ، مثل أن تكون القصة طويلة فيها أقوال كثيرة، رواها هذا مثل ما رواها هذا، فهذا يعلم أنه صدق»^(٢).

قال الشيخ الألباني: «ومع أن التحقق من وجود هذا الشرط في كل مرسل من هذا النوع، ليس بالأمر الهين، فإنه لو تحققنا من وجوده، فقد يرد إشكال آخر، وهو أنه يحتمل أن يكون كل من الواسطتين، أو أكثر ضعيفاً، وعليه يحتمل أن يكون ضعفهم من النوع الأول الذي لا ينجر بمثله الحديث... ويحتمل أن يكون من النوع الآخر

(١) انظر «فتح المغيب» (١/ ٢٥١).

(٢) «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» (٧/ ٤٣٥-٤٣٦) تحقيق الدكتور محمد رشاد ط ١.

الذي لا يقوى الحديث بكثرة طرقه، ومع ورود هذه الاحتمالات؛ يسقط الاستدلال بالحديث المرسل، وإن تعددت طرقه.

وهذا التحقيق مما لم أجد من سبقني إليه، فإن أصبت فمن الله - تعالى -، وله الشكر، وإن أخطأت فمن نفسي، وأستغفر الله من ذنبي.

وبالجملة: فالمانع من الاستدلال بالحديث المرسل الذي تعدد مرسلوه أحد الاحتمالين:

الأول - أن يكون مصدر المرسلين واحداً.

الثاني - أن يكونوا جمعاً، ولكنهم ضعفاء ضعفاً شديداً»^(١).

قال أبو محمد: ما قاله الشيخ هو نحو ما قاله الإمام الشافعي - رحمه الله -: «وإذا وجدت الدلائل بصحة حديث بها وصفت، أحببنا أن نقبل مرسله، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل؛ وذلك أن معنى المنقطع مُغَيَّب، يحتمل أن يكون مُحمَّل عمن يُرغب عن الرواية عنه إذا سُمِّي، وإن بعض المنقطعات، وإن وافقه مرسل مثله، فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً من حيث لو سُمِّي لم يُقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي - ﷺ -، إذا قال برأيه لو وافقه، يدل على صحة مخرج الحديث، دلالة قوية إذا نظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غلِط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي - ﷺ - يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء»^(٢).

(١) «نصب المجانيق لنسف قصة الغرائيق» (ص ٤٤-٤٥) طبعة المكتب الإسلامي ط ٣.

(٢) «الرسالة» (ص ٤٦٣) طبعة المكتبة العلمية.

فوائد:

قال الإمام النووي: «أن مذهب الشافعي والمحققين: أن الحديث المرسل إذا روي من جهة أخرى متصلًا، احتج به، وكان صحيحًا، وتبيننا برواية الاتصال صحة رواية الإرسال، ويكونان صحيحين، بحيث لو عارضهما صحيح جاء من طريق واحد، وتعذر الجمع قدمناهما عليه»^(١).

* أطلق بعض المحدثين على رواية المبهم مرسلًا، وهو خلاف ما عليه الأكثر من علماء الرواية، فهو متصل في إسناده مجهول بشرط تصحيح المبهم بالسمع؛ لاحتمال أن يكون مدلسًا^(٢).

* و«لو قال التابعي عن رجل، فلا يخلو إما أن يصفه بالصحة، أم لا، فإن لم يصفه بها، فلا يكون ذلك متصلًا؛ لاحتمال أن يكون تابعيًا آخر؛ بل هو مرسل على بابيه، وإن وصفه بالصحة، فقد وقع في أماكن من السنن وغيرها للبيهقي تسميته - أيضًا - مرسلًا، ومراده مجرد التسمية، فلا يجري عليه حكم الإرسال في نفي الاحتجاج»^(٣).

واعلم أن مراسيل الصحابة حجة، إلا من أحضر إلى النبي - ﷺ - غير مميز، فإنه ليس له سوى رؤية، وروايتهم عن التابعين بكثرة، فقوى احتمال أن يكون الساقط غير صحابي، وجاء احتمال كونه غير ثقة^(٤).

(١) «شرح صحيح مسلم» (٩/ ١٧ - ١٨ / ٢٣١) طبعة دار المعرفة ط ٦.

(٢) انظر «فتح المغيث» (١/ ٢٦٧ - ٢٦٨).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ٢٦٩).

(٤) انظر المرجع السابق (١/ ٢٧٢ - ٢٧٣).

تنبيه: هناك بعض مباحث الحديث المرسل في مبحث الحديث الحسن.

أشهر المصنفات في الحديث المرسل:

١ - «المراسيل»، لأبي داود.

٢ - «المراسيل»، لابن أبي حاتم.

٣ - «جامع التحصيل لأحكام المراسيل»، لأبي سعيد العلائي^(١).

المرسل الخفي

قال الشريف حاتم العوني: «المرسل الخفي: انقطاع غير ظاهر في الإسناد، ولذلك قالوا عنه: إنه علم عميق المسالك، بعيد الأغوار، من أعوص علوم علل الحديث؛ ولذلك - كما قال العلائي - لم يتكلم فيه إلا حذاق الأئمة الكبار^(٢)... أهم النتائج المستخلصة من هذا الباب:

أولاً - أن المرسل الخفي ليس مصطلحاً تداوله المحدثون، كباقي مصطلحات هذا العلم، وإنما هو اسم أطلقه ابن الصلاح لأحد فصول كتابه، أخذاً من كتاب صنفه فيه الخطيب البغدادي بعنوان: «التفصيل لمبهم المراسيل».

ثانياً - أن المرسل الخفي إن أغضينا الطَّرْفَ عن كونه ليس مصطلحاً، أو قبلناه لا كمصطلح، ولكن عنواناً لبعض الانقطاعات فإنه: كل انقطاع خفي، هذا هو

(١) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٧٤).

(٢) «جامع التحصيل» (١٢٥).

الارسال الخفي الذي صنف فيه الخطيب، وأفرد ابن الصلاح في كتابه بنوع خاص، ومن تبعهما.

ثالثاً — أن رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه: تدليس من تدليس الإسناد هذا هو المصطلح الذي مضى عليه أهل العلم.

رابعاً — أن حصر الحافظ ابن حجر، ومن جاء بعده لـ (التدليس) في رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، وكذلك تسميته رواية المعاصر عمن لم يلقه: إرسالاً خفياً، ذلك كله، وما تبعه من نتائج، خطأ محض، مخالف لمصطلح المحدثين.

خامساً — أن حكم الراوي المدّلس تدليس رواية المعاصر عمن لم يلقه المكثّر من ذلك: أن يُتَوَقَّفَ في صحة سماعه — غالباً — من المعاصر له، فلا تقبل عنعنته حينها، حتى يثبت لنا لقاء له مجمل بذلك المعاصر له، كأن يصرح بالسماع في أحد أحاديثه عنه.

ولا بد أن يكون لهذا الحكم في الذي عُرف بـ (الرواية عن معاصر لم يلقه) شذوذات، قد يقبل فيها الأئمة عنعنته عن معاصر لم يثبت لنا لقاءه به، لمسوّغات خاصة بكل مسألة^(١).

مثال المرسل الخفي، أو (الانقطاع الخفي):

قال الشيخ الألباني: «تنبيه: كنت ذكرت في المصدر المذكور، [أي: سلسلة الأحاديث الصحيحة] (١٥٦/١) نقلاً عن «تلخيص الحبير» لابن حجر العسقلاني (ص ٢٩١ - ٢٩٢) من الطبعة الهندية رواية عبد الرزاق وسعيد ابن منصور وابن

(١) «المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس» (٣٧/١ و ٢٣١-٢٣٢) طبعة دار الهجرة ط ١.

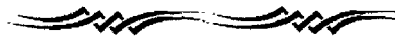
أبي عمر (الأصل : أبي عمرو، وهو خطأ) عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي ابن الحنفية: أن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم .. القصة. وفيها أن عمر - عليه السلام - كشف عن ساقها.

وقد اعتبرتها يؤمئذ صحيحة الإسناد، اعتماداً مني على ابن حجر، وهو الحافظ الثقة، وقد أفاد أن راويها هو ابن الحنفية، وهو أخو أم كلثوم، وأدرك عمر ودخل عليه.

فلما طبع «مصنف عبد الرزاق» بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ووقفت على إسنادها فيه (١٠ / ١٠٣٥٢)؛ تبين لي أن في السند إرسالاً وانقطاعاً! وأن قوله في «التلخيص»: «... ابن الحنفية» خطأ لا أدري سببه، فإنه في «المصنف»: «... عمرو بن دينار، عن أبي جعفر قال : ...»، وكذلك هو عند سعيد بن منصور (٣ رقم ٥٢٠)، كما ذكر الشيخ الأعظمي، وأبو جعفر هذا اسمه محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وقد جاء مسمى في رواية ابن أبي عمر بـ «محمد بن علي»، كما ذكره الحافظ نفسه في «الإصابة»، وساقه كذلك ابن عبد البر في «الاستذكار» بإسناده إلى ابن أبي عمر.

وعليه فراوي القصة ليس ابن الحنفية؛ لأن كنيته أبو القاسم، وإنما هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب كما تقدم؛ لأنه هو الذي يكنى بأبي جعفر، وهو الباقر، وهو من صغار التابعين، روى عن جديه الحسن والحسين، وجد أبيه علي بن أبي طالب مرسلًا، كما في «التهذيب» وغيره، فهو لم يدرك علياً بله، [أي: كيف]

عمر، كيف وقد ولد بعد وفاته بأكثر من عشرين سنة، فهو لم يدرك القصة يقيناً، فيكون الإسناد منقطعاً، فرأيت أن من الواجب علي - أداء للأمانة العلمية - أن أهتبل هذه الفرصة، و أن أبين للقراء ما تبين لي من الانقطاع. والله - تعالى - هو المسؤول أن يغفر لنا ما زلت به أقدامنا، ونبت عن الصواب أفكارنا، إنه خير مسؤول»^(١).



(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/٤٣٣-٤٣٤).

الْحَدِيثُ الْمُسَلْسَلُ

الْمُسَلْسَلُ لُغَةً: هُوَ الْاِتِّصَالُ. « وَشَيْءٌ مُسَلْسَلٌ مُتَّصِلٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَمِنْهُ سِلْسِلَةُ الْحَدِيدِ »^(١).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ « مَا تَوَارَدَ رِجَالُ إِسْنَادِهِ وَاحِدًا فَوَاحِدًا عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، سِوَاءَ كَانَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ لِلرَّوَايَةِ، أَوْ لِلْإِسْنَادِ، وَسِوَاءَ مَا وَقَعَ فِيهِ الْإِسْنَادُ مُتَعَلِّقًا بِصَيِّغِ الْأَدَاءِ، أَوْ مُتَعَلِّقًا بِزَمَنِ الرَّوَايَةِ، أَوْ مَكَانِهَا، وَسِوَاءَ كَانَتْ صِفَةُ الرِّوَاةِ قَوْلًا، أَوْ فِعْلًا، أَوْ قَوْلًا وَفِعْلًا مَعًا »^(٢).

فَأَحْوَالُ الرِّوَاةِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ أَقْوَالًا أَوْ أَفْعَالًا، أَوْ أَقْوَالًا وَأَفْعَالًا.

وَصِفَاتُ الرِّوَاةِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ أَقْوَالًا، أَوْ أَفْعَالًا.

وَصِفَاتُ الرِّوَايَةِ فِي الْإِتِّفَاقِ: إِمَّا فِي أَسْمَاءِ الرِّوَاةِ أَوْ رَتَبِهِمُ الْعِلْمِيَّةِ أَوْ نَسَبَتِهِمْ أَوْ صَيِّغِ الْأَدَاءِ أَوْ زَمَانِ الرِّوَايَةِ أَوْ مَكَانِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعٍ لِلتَّسْلِيلِ كَثِيرَةٍ لَا تَنْحَصِرُ^(٣).

وَقَدْ عَرَّفَ الْعَلَامَةُ الْبَيْهَقِيُّونِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْحَدِيثَ الْمُسَلْسَلَ فَقَالَ:

مُسَلْسَلٌ قُلُومًا عَلَى وَصْفٍ أَتَى مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهُ أَنْبَأَنِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمًا

(١) «لسان العرب» (٦/٣٢٦).

(٢) «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٦٦٠).

(٣) انظر «فتح المغيبي» (٣/٤٣٣-٢٣٥)، و«علم مصطلح الحديث» من «موسوعة الحديث الشريف، صخر».

مثال الحديث المسلسل :

عن عبد الله بن سلام - رضي الله عنه - قال: «قَعَدْنَا نَقْرُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَتَذَكَّرْنَا فَقُلْنَا لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - لَعَمِلْنَاهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿١﴾ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا ﴿٣﴾ [الصف: ١-٢]. حَتَّى خَتَمَهَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - حَتَّى خَتَمَهَا قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ سَلَامٍ قَالَ يَحْيَى: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا يَحْيَى وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الْأَوْزَاعِيُّ وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا مُحَمَّدٌ...» (١).

(١) قال أبو محمد: رواه جمع من المحدثين منهم الدارمي واللفظ له «سنن الدارمي» (٢/٢٠٠) طبعة دار الكتب العلمية: أخبرنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن سلام...»، والحديث صحيح، رجاله رجال الشيخين خلا ابن كثير وهو محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني أبو يوسف، نزيل المصنوعة، وقد عينه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٢/٧٨) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٧٩-٨٠) طبعة مكتبة الرشد ط ٢، وهو ضعيف، وليس هو محمد بن كثير العبدي.

قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٥/١٦٩) طبعة دار الكتب العلمية: «المصنوعة: بالفتح ثم الكسر والتشديد وياء ساكنة وصاد أخرى... من ثغور الشام».

وقد تابع المصيصي الوليد بن مسلم، كما في «سنن الترمذي» (٥/٤١٣) طبعة دار إحياء التراث العربي، و«صحيح ابن حبان» (٧/٣٤-٣٥) طبعة دار باوزير ط ١، و«الأحاديث المختارة» طبعة دار خضر ط ٣ من طريق الطبراني (٩/٤٣٦-٤٣٧)، و«المستدرك على الصحيحين» (٢/٧٩) - وصرح الوليد بالتحديث في «صحيح ابن حبان» إلى منتهى السند، فأمن تدليسه، وتابعها أبو إسحاق الفزاري، كما في «المستدرك على الصحيحين» (٢/٧٩، ٥٢٨)، و«السنن الكبرى للبيهقي» (٩/٢٦٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ٣، و«شعب الإيمان» (٦/٧٩-٨٠) طبعة مكتبة الرشد ط ٢، وتابعهم - أيضًا - الوليد بن يزيد البيروتي كما في «تفسير ابن أبي

حاتم» (٣٣٥٣/١٠) طبعة مكتبة نزار الباز ط ٢، وفي «المستدرک علی الصحیحین» (٢/٥٢٨)، وفي «السنن الکبری للبيهقي» (٩/٢٦٨)، و«شعب الإيمان» (٦/٨٠)، وتابعهم - أيضًا - يحيى بن حمزة، كما في «مسند أبي يعلى» (٦/٢٩٠) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، وتابع الجميع محمد بن شعيب بن شابور، كما في «الجهاد لابن أبي عاصم» (١/٣٩٧) طبعة مكتبة العلوم والحكم ط ١. فهؤلاء ستة قد اجتمعوا على سند: الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام.

وابن شابور وافق الجماعة، لكنه خالفهم فرواه عن الأوزاعي، عن يحيى، عن حدثه، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن سلام، كما في «الجهاد لابن أبي عاصم» (١/٤٠٦). ويغلب على ظني أن وجود هذه الوساطة وهم، وليس من المزيدي متصل الأسانيد؛ لمخالفة جميع من رواه، ولأنه ثبت سماع يحيى من أبي سلمة!

ورواه ابن المبارك في «الجهاد» (ص ٥٩) طبعة دار المطبوعات الحديثة على وجه الشك: حدثنا سعيد ابن رحمة أبو عثمان، قال: سمعت عبد الله بن المبارك، قال: أخبرني الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني هلال بن أبي ميمونة، أن عطاء بن يسار، حدثه أن عبد الله بن سلام، حدثه، أو قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سلام...».

وسعيد بن رحمة قال عنه بن حبان: لا يجوز أن يحتج به، لكن تابعه عبد الله بن محمد بن أسماء، كما في «مسند أبي يعلى» (٦/٢٨٩-٢٩٠) وتابعهما يعمر بن بشر، كما في «مسند الإمام أحمد» (٣٩/٢٠٥) طبعة مؤسسة الرسالة ط ١ وقال الإمام أحمد - في نفس المرجع السابق - حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة. وعن عطاء بن يسار، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن سلام...». والسند الأول من هذه الرواية يوافق الإسناد الأول لهذا الحديث فحصلت متابعة من ابن المبارك لجمهور من روى عن الأوزاعي فيكون مجموع عدد الرواة سبعة. والسند الثاني فيه نظر من وجوه:

أولها: أن ابن أبي كثير لم يرو الحديث من جميع طرقه إلا عن أبي سلمة، أو هلال بن أبي ميمونة. ثانيها: أن إسقاط هلال من السند مخالفة للحفاظ، ويحدث انقطاعاً، ويغلب على الظن أنه وهم. ثالثها: أن رواية عطاء عن أبي سلمة مخالفة لجميع من روى الحديث؛ لأن عطاء إنما يرويه عن عبد الله بن سلام -

والله أعلم.

وإذا كان كذلك، فمثل هذا السند لا يحتج به وقد جاءت صيغة هذا السند في «تفسير ابن كثير» (٤/٣٨١) طبعة دار المعرفة ط ١، ورواه الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» (٢/٧٩): أخبرنا أبو الحسن إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، حدثنا جدي، حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح المصري، حدثنا الهقل بن زيادة، حدثني الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، حدثه أن عبد الله بن سلام -

ﷺ - حدثه، وقال الأوزاعي حدثني يحيى ابن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سلام...».

قلت: شيخ الحاكم لم أجد من وثقه، وقال الحاكم في «اللسان الميزان» (١/ ٦٦٩) طبعة إحياء التراث ط ١: «ارتبّت في لقيّه بعض الشيوخ»، وأبو صالح ضَعَف من قبل حفظه، وفيه تفصيل قاله الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» (ص ٥٨٧) طبعة دار السلام والفيحاء ط ٣: «... وقال ابن عدي: كان مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في أسانيده ومتونه غلط، ولا يعتمد الكذب. قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة: أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يحيىء من روايته عن أهل الحذق - كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم - فهو من صحيح حديثه، وما يحيىء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه».

ويحيى ثقة ثبت من رجال الشيخين، لكنه يدلّس ويرسل، كما قال الحافظ، وظاهر الحديث يدلّ على السماع؛ بل قد صرح بالتحديث، كما في «صحيح ابن حبان» (٧/ ٣٤) وفي «المستدرک على الصحيحين» (٢/ ٥٢٨)، وفي «الأحاديث المختارة» (٩/ ٤٣٩) وغيرها.

وخلاصة القول: أن الحديث بالسند الأول هو المحفوظ من وجوه:

الأول - أنها رواية جمع من الحفاظ.

الثاني - أن ابن المبارك شك في رواية يحيى، عن هلال، عن عطاء، عن عبد الله.

الثالث - أن ابن المبارك قد روى جازماً مثل رواية الجماعة.

الرابع - أن أبا إسحاق الفزاري، وهو من أحفظ أصحاب الأوزاعي، قد روى الحديث بنفس إسناده الجماعة، كما قال الحاكم في «المستدرک على الصحيحين» (٢/ ٧٩): «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأكبر ظني: أن الذي حملهما على تركه؛ رواية الهقل بن زياد بخلاف رواية الوليد بن مسلم وغيره... فذكر الحديث، وهذا لا يقال حديث الوليد بن مسلم، فإن الهقل بن زياد، وإن كان محله الإيقان والثبت، فإنه شك في إسناده، ومن الدليل على صحة إسناده أبي سلمة: أن أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، أحفظ أصحاب الأوزاعي، قد رواه بزيادة ألفاظ فيه بالإسناد الأول».

الخامس - أن الإمام البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٨١)، قد أشار إلى ضعف ما يخالف رواية الجماعة، فقال: «وروى عن الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن سلام، والجماعة أولى بالحفظ من الواحد».

السادس - أن الحديث قد صححه الحاكم، وابن حبان بإسناده الجماعة.

قال الشيخ الألباني في «سنن الترمذي» (ص ٧٤٨ / ٣٣٠٩) طبعة مكتبة المعارف ط ١: «صحيح الإسناد».

عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - أَخَذَ بِيَدِهِ وَقَالَ يَا مُعَاذُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ! وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ! فَقَالَ أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ، لَا تَدْعَنِي فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ».

وَأَوْصَى بِذَلِكَ مُعَاذُ الصَّنَابِحِيِّ، وَأَوْصَى بِهِ الصَّنَابِحِيُّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ».

قلت: إسناده صحيح، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان (٢٠١٧). إسناده: حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا حيوة بن شريح، قال: سمعت عقبة بن مسلم يقول: حدثني أبو عبد الرحمن الحُبلي، عن الصَّنَابِحِيِّ، عن معاذ بن جبل.

قلت: وهذا إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير عقبة بن مسلم التَّجِيبِيُّ، وهو ثقة.

والحديث أخرجه أحمد (٢٤٤ / ٥ - ٢٤٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٥١)، وكذا ابن حبان (٢٣٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٤١ و ٥ / ١٣٠) من طرق أخرى عن عبد الله بن يزيد المقرئ... به؛ وزادوا: وأوصى أبو عبد الرحمن عقبة بن

* أغلب طرق الحديث جاء فيه التسلسل المذكور، وبعضها جاء مختصراً فتنبه، ولقد تسلسل قراءة سورة الصف إلى الحافظ ابن كثير، كما ذكر ذلك في «تفسيره» (٣٨١ / ٤) طبعة دار المعرفة ط ١، ومن أراد الزيادة في أحكام المسلسل فليرجع إلى كتاب «معرفة علوم الحديث» (١٧٨ - ١٨٧)، وكتاب «العجالة في الأحاديث المسلسلة» للشيخ الفاداني.

مسلم. وزاد أبو نعيم: وأوصى عقبه حيو، وأوصى حيو أبا عبد الرحمن المقرئ، وأوصى أبو عبد الرحمن المقرئ بشر ابن موسى، وأوصى بشر بن موسى محمد بن أحمد بن الحسن، وأوصاني محمد بن أحمد بن الحسن، قال أبو نعيم - رحمه الله -: وأنا أوصيكم به.

قلت: وهذا الحديث من المسلسلات المشهورة المروية بالمحبة، وقد أجازني بروايته الشيخ الفاضل راغب الطباخ - رحمه الله -، وحدثني به... وساق إسناده هكذا مسلسلاً بالمحبة.

ثم الحديث أخرجه أحمد (٢٤٧ / ٥): ثنا أبو عاصم: ثنا حيو... به»^(١).

قال السخاوي: «فقد تسلسل لنا بقول كل من رواه: وأنا أحبك فقل»^(٢).

فائدة الحديث المسلسل: زيادة الضبط ودلالته على السماع، والبعد عن التدليس، والانقطاع^(٣).

فضيلة التسلسل: الاقتداء بالنبي - ﷺ - فعلاً ونحوه، ولكن قلما يسلم الحديث المسلسل من الضعف»^(٤).

* ثم تارة قد يكون التسلسل من الابتداء إلى الانتهاء، وهو الأكثر، وتارة يكون منقطعاً إما في أوله، أو وسطه، أو آخره.

(١) «صحيح سنن أبي داود» (٢٥٣-٢٥٤) طبعة غراس ط ١.

(٢) «فتح المغي» (٤٣٢ / ٣).

(٣) «تدريب الراوي» (٨١٩ / ٣).

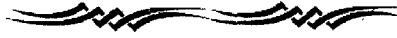
(٤) انظر «فتح المغي» (٤٣٦ / ٣).

حكم الحديث المسلسل: يحتج به ويعمل به إذا كان من قسم المقبول وإلا فلا.

أشهر المصنفات في الحديث المسلسل:

١- «جياذ المسلسلات»، للحافظ السيوطي.

٢- «المناهل السلسلة في الأحاديث المُسلسلة»، لمحمد عبد الباقي^(١).



(١) انظر «تيسير مصلح الحديث» (ص ١٨٨).



مباحث علوم الحديث في البيت الثاني

المبحث الأول – الشاهد.

المبحث الثاني – الحديث الضعيف

المبحث الثالث – المتروك.



وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّي أَجْمَلُ

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول — الشَّاهِدُ

المبحث الثاني — الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ.

المبحث الثالث — الْمَتْرُوكُ.

الشَّاهِدُ

الشَّاهِدُ لُغَةً: هُوَ «الْحَاضِرُ»^(١).

اصْطِلَاحًا: هُوَ الْمَتْنُ الْمَرْوِيُّ عَنْ صَحَابِي آخَرٍ، الْمَشَابِهَ لِمَتْنِ الصَّحَابِيِّ الَّذِي يَظُنُّ تَفَرُّدَهُ، سِوَاءَ شَبَاهِهِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ^(٢).

قال الحافظ ابن الصلاح: «هو ورود حديث آخر بنحوه»^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: «وإن إطلاق الشاهد على غير ذلك قليل؛ لأن كلا من المتابع والشاهد اللَّذَيْنِ أوردتهما من حديث صحابي واحد»^(٤).

(١) «لسان العرب» (٧/ ٢٢٤).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص ٤٢)، و«شرح نخبة الفكر» (ص ٣٥٢).

(٣) «علوم الحديث» (ص ٣١).

(٤) «النكت» لابن حجر (ص ٢٧٩).

وقال العلامة الشيخ ابن عثيمين: «مع أن الشاهد قد يطلقونه على ما يقوي الحديث، وإن لم يكن هناك فردية»^(١).

شروط الشاهد:

الشرط الأول — أن يكون الشاهد سليماً من الضعف الشديد، فيقبل الشاهد الذي يشتمل إسناده على من يعتبر به، ولا يقبل ما اشتمل على ما لا يعتبر به.

قال الحافظ ابن الصلاح: «ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه؛ بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة.

فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له.

كذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب، أو كون الحديث شاذًا»^(٢).

الشرط الثاني — أن يكون الشاهد خالياً من الشذوذ والنكارة.

(١) «شرح نزاهة النظر» (ص ١٣٨) طبعة مكتبة السنة ١.

(٢) «علوم الحديث» (ص ٣٤) طبعة دار الفكر ط ١٢.

وقال الشيخ الألباني: «ومن المقرر في علم مصطلح الحديث: أن الشاذ منكر مردود؛ لأنه خطأ، والخطأ لا يُتقوى به!... ومن الواضح أن سبب رد العلماء للشاذ؛ إنما هو ظهور خطئها بسبب المخالفة المذكورة، وما ثبت خطؤه فلا يعقل أن يُقوى به رواية أخرى في معناها فثبت أن الشاذ والمنكر مما لا يعتد به ولا يستشهد به؛ بل إن وجوده وعدمه سواء»^(١).

وقال الحافظ ابن الصلاح: «واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما - الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث؛ أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سب آخر مفسق - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف، بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحو، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً منكراً...»^(٢). فتكون الشهادة معتبرة حينئذ.

وقد يبدل الراوي اسم الصحابي، فيظن أنها شهادة، لقيام الدليل على أنها من غريب الإسناد، وأنها وقعت من خطأ الرواة، وغلطهم.

الشرط الثالث: أن يكون الشاهد متفقاً في اللفظ مع الأصل الذي يشهد له، أو مماثلاً لمعنى الأصل، أو قريب المعنى من الأصل، وموافقاً لعموم معناه^(٣).

(١) «صلاة التراويح» (ص ٥٧) طبعة المكتب الإسلامي ط ٢.

(٢) «علوم الحديث» (ص ٣١).

(٣) انظر «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٢١٩٣/٥) طبعة أضواء السلف ط ١.

قال الإمام الترمذي: «فأما من أقام الإسناد، وحفظه وغيّر اللفظ، فإن هذا واسع عند أهل العلم؛ إذا لم يتغير المعنى»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «وإن وجد متنٌ يُروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط، فهو الشاهد»^(٢).

وقال العلامة القاري: «وإن وجد متنٌ من الفرد النسبي... يروى من حديث صحابي آخر يشبهه يماثل حديث الصحابي ذلك الفرد النسبي في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى فقط»^(٣).

الشرط الرابع: أن يكون كامل الشهادة، فلا يقبل القاصر^(٤)، ولا يستشهد بمجمل على مفصل^(٥)، ولا بلفظ خاص على لفظ عام^(٦)، ولا تصلح الشواهد المفرقة لتقوية متن واحد^(٧).

تنبيه: يُقوّى القدر المشترك بين الشواهد، ولو اختلف السياق، وهو أشبه بالتواتر المعنوي، كالأخبار الواردة في شجاعة علي - ﷺ - وسخاء حاتم، ويقتصر في التقوية على القدر المشترك^(٨).

(١) «كتاب العلل الصغير» طبع في آخر «سنن الترمذي» (٧٤٦/٥) طبعة إحياء التراث العربي.

(٢) «نزهة النظر» (ص ٤٢).

(٣) انظر «شرح نخبه الفكر» (ص ٣٥٢).

(٤) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ١٨٥-١٨٦) طبعة مكتبة المعارف ط ٤.

(٥) انظر «إرواء الغليل» (٣/ ١٣٤) طبعة المكتب الإسلامي ط ٣.

(٦) انظر «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٥/ ٢١٩٥-٢١٩٧) طبعة أضواء السلف ط ١.

(٧) انظر المرجع السابق (٥/ ٢١٩٤).

الشرط الخامس: أن يكون الشاهد من المرفوع، أو الموقوف الذي له حكم الرفع، كما سيأتي موضحاً في مبحث الموقوف، إن شاء الله تعالى.

من شروط المُستشهد: أن يكون المُستشهد على فقه ومعرفة بالمعاني والمتون.

قال الشيخ الألباني: «فهو شاهد قاصر جداً! وهذا مما يقع فيه كثيراً المشار إليه، وأمثاله ممن لا فقه عندهم، ولا معرفة بالمعاني والمتون، من المشتغلين بهذا العلم الشريف!»^(٢).

مباحث في أحكام الشواهد

- * إذا كثرت شواهد الحديث مما يصلح للاستشهاد به، فإنه يصحح.
- * إذا رأيت محدثاً يصحح حديثاً أو يحسنه، وهو ضعيف الإسناد، فلا ينبغي المسارعة إلى تضعيفه لمجرد ضعف إسناده لما يلي:
- أ- لاحتمال وقوف المحدث على تابع أو شاهد، ترك ذكره اختصاراً وتسهيلاً^(٣).
- ب- أن يكون قد طلب علو الإسناد بالضعيف، مع أنه ثابت من رواية الثقة، ولم يبينه مكثفياً بمعرفة أهل الشأن.
- ج - أن يروي عن الراوي في حالات يقبل حديثه فيها، كالرواية عن المختلط قبل اختلاطه^(٤).

(١) انظر «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٢١٩٥/٥).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩١/٦) طبعة مكتبة المعارف ط ١.

(٣) انظر «توضيح الأفكار» (١٩٢/١-١٩٣).

(٤) انظر المرجع السابق (١٢٤/١-١٢٥).

مثال الشاهد:

«إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَقُلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ».

أخرجه ابن ماجه (١ / ٦٥٠) من طريق عيسى بن يونس، حدثنا الأجلح الكندي، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس قال: قال رسول الله - " :- فذكره. قلت: و هذا إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الصحيح، غير الأجلح وهو ابن عبد الله الكندي، وهو صدوق كما قال الذهبي، والعسقلاني.

والحديث قال في «الزوائد» (١٣١ / ٢): «هذا إسناده فيه الأجلح بن عبد الله مختلف فيه، ضعفه أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، وأبو داود، وابن سعد، ووثقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وباقي رجال الإسناد ثقات.

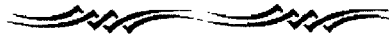
رواه النسائي في «عمل اليوم و الليلة»، عن علي بن خشرم، عن عيسى ابن يونس به. ورواه مسدد في «مسنده»، عن عيسى بن يونس بإسناده ومثنه، ورواه الإمام أحمد في «مسنده»، من حديث ابن عباس - أيضًا - ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده»، عن علي بن مسهر، عن الأجلح، إلا أنه قال: «جَعَلْتَنِي لِلَّهِ عَدْلًا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ [وَحْدَهُ]». وله شاهد من حديث قتيلة، رواه النسائي.

قلت: هو في «مسند أحمد» (١٨٣٩، ١٩٦٤ و ٢٥٦١) من طرق عن الأجلح به مثل لفظ ابن أبي شيبه، وقد سبق تخريجه برقم (١٣٩)، وسبق هناك تخريج حديث قتيلة «(١٣٦)»^(١).

قال أبو محمد: لفظ حديث قُتَيْلَة رضي الله عنها: «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ - ﷺ - فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُنَدِّدُونَ، وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ! تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ - ﷺ - إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَخْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبَّ الْكَعْبَةِ، وَيَقُولُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ»^(٢).

من مظان وجود الشواهد:

«اللائع المصنوعة»، للسيوطي، ومصنفات الشيخ الألباني، كـ«السلسلة الصحيحة»، و«إرواء الغليل». وغيرها^(٣).



(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٨٥ / ٣).

(٢) «سنن النسائي» (٤ / ٧-٨ / ٦) دار البشائر الإسلامية ط ٤.

(٣) انظر «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٥ / ٢١٥٥-٢١٥٦).

* في نهاية ذكر شروط الشاهد، أود أن أذكر بالوقوف على كتاب «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» طبعة مكتبة ابن تيمية ط الأبي معاذ، فإنه كتاب قيم، فقد اعتنى صاحبه بالعلل التي تعترى الشواهد والمتابعات، وقد أفدت منه، فجزاه الله خيرًا.

الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ

الضَّعِيفُ لُغَةً: مِنَ الضَّعْفِ «وَالضَّعْفُ خِلَافُ الْقُوَّةِ»^(١).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الْقَبُولِ»^(٢).

وشروط القبول ستة وهي: اتصال السند، والعدالة، والضبط، ونفي الشذوذ، ونفي العلة القادحة، والعاضد^(٣) عند الاحتياج إليه^(٤).

وقد عرَّف العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث الضعيف فقال:

وَكُلُّ مَا عَنِ رُبَّةِ الْحُسْنِ قَصُرٌ ∴ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَمًا كَثُرَ

وفي تعريفه - رحمه الله - قصور ظاهر، لمن تدبر شروط القبول الآتفة الذكر.

مثال الحديث الضعيف:

عن أنس - رضي الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: «الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ».

(١) «لسان العرب» (٨/٦١).

(٢) «النكت» لابن حجر (١٦٩).

(٣) انظر المرجع السابق (١٧٠) و«شرح علل الترمذي» (ص ١١٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

(٤) «فتح المغيث» (١/١٧١).

إسناده ضعيف، فيه علي بن مسعدة، قال العقيلي في «الضعفاء»: قال البخاري: «فيه نظر» وقال عبد الحق الأزدي في «الأحكام الكبرى» (ق ٣ / ٢): «حديث غير محفوظ»^(١).

كيفية معرفة الحديث الضعيف: يعرف الحديث الضعيف إذا اختل شرط من شروط القبول.

حكم الحديث الضعيف: لا يحتج به ولا يعمل به.

تنبيهات: إذا وجدت حديثاً ضعيف السند، فالأولى أنت تقول فيه: هو ضعيف بهذا السند بخصوصه، ويتأكد ممن لم يستقص طرق ذلك الحديث، ولا تضعف ذلك المتن مطلقاً بناء على ضعف ذاك الطريق؛ إذ لعله جاء بسند آخر مجود يثبت المتن بمثله أو بمجموعها؛ بل يقف ذلك الإطلاق على حكم إمام من أئمة الحديث صحيح الاطلاع معتبر الاستقراء والتتبع يصف بيان وجه ضعف الحديث بأنه ليس له إسناد يثبت هذا المتن، أو بأنه ضعيف بشذوذ أو نكارة أو نحوها.

وله تضعيف الحديث، إذا وجد جزم إمام من أئمة الحديث، بأن راويه الفلاني تفرد به، وعرف المتأخر أن ذاك المتفرد قد ضعف بقادح أيضاً.

وإذا أردت نقل متن لحديث ضعيف، قلّ الضعف أو كثر، ما لم يبلغ الوضع، وكذا فيما يشك فيه أهل الحديث، أصحح أو ضعيف، إما بالنظر إلى اختلافهم في راويه، أو غير ذلك، من غير ذكر إسناد الضعيف والمشكوك فيه؛ بل بمجرد إضافتهما إلى النبي - ﷺ - أو إلى الصحابي أو من دونه، بحيث يشمل المعلق، فأت بصيغته التي

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٤٦). رقم الحاشية (٤٢٧). طبعة المكتب الإسلامي ط ٨.

اكتفي بها عن التصريح بالضعف، كيروى، ويذكر، وبلغنا، وروى بعضهم، وورد، وجاء، ونقل ونحوها، ولا تجزم بنقله؛ خوفاً من الوعيد واحتياطاً.

وإذا أردت نقل متن لحديث صحيح، بلا سند فأت بالصيغ المعروفة بالجزم، كقال ونحوها، ولا تنقله بصيغة التمریض، وإن فعله بعض الفقهاء.

وكذا إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول، يعمل به على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به، ولهذا قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في حديث: «لَا وَصِيَّةَ لِرِوَاثٍ»، إنه لا يثبت أهل الحديث، ولكن العامة تلقت بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية.

وإذا قال الحافظ المطالع الناقد الجهمذ في حديث: لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه، لا سيما بعد تدوين الأخبار في الكتب^(١).

ضوابط تقوية الحديث الضعيف:

- ١ - أن تكون رواته ممن يعتبر بهم.
- ٢ - أن يأتي من وجه آخر يعضده تخلوا رجاله ممن لا يعتبر بهم.
- ٣ - أن لا يكون معلولاً، فإن الحديث الذي أعلاه النقاد بتفرده، أو عدم وجود متابعة له، أو غرابته، أو نكارتة فلا ينبغي اعتماد ذلك الحديث المعلول في تقوية

(١) انظر «فتح الباقي» طبعة دار ابن حزم ط ١ (ص ٢٣٦-٢٣٧)، و«فتح المغني» (٢/ ١٤٩-١٥٤)،

و«تدريب الراوي» (٢/ ٤٤٧).

الأحاديث، ولا اعتباره متابعة ولا شاهداً، لمجرد كون راويه ثقة، أو ضعيفاً غير متروك^(١).

فإذا قوينا الحديث الضعيف بالمنكر والشاذ الذي أوضحه النقاد، دل على رد كلامهم وتصويب قوله وأنه لم يخطئ^(٢).

قال الإمام النووي بعد ذكره حديث «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا»: «واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه»^(٣).

قال الحافظ ابن الصلاح: «ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه؛ بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة.

فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له . وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب أو كون الحديث شاذًا.

(١) انظر «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد» طبعة دار ابن حزم (ص ١٨٧) ط ١.

(٢) * ينبغي لطالب العلم أن يكون على حذر من الروايات التي استدل بها النقاد على ضعف روايتها.

(٣) «الأربعين النووية» طبعة المكتبة الثقافية (ص ٢).

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك، فإنه من النفائس العزيزة»^(١).

وقد نظم الحافظ العراقي كلام الحافظ ابن الصلاح فقال^(٢):

فَإِنْ يُقَلُّ يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ . . . فَقُلْ إِذَا كَانَ مِنَ الْمَوْصُوفِ
رُؤَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ . . . بِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ
وَإِنْ يَكُنْ لِكَذِبٍ أَوْ شَذَا . . . أَوْ قَوِي الضَّعْفُ فَلَمْ يُجْبَرْ ذَا

وقال العلامة المناوي: «قالوا وإذا قوي الضعف، لا ينجر بوروده من وجه آخر، وإن كثرت طرقه، ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا» مع كثرة الإشارة لقوة ضعفه، وقصورها عن الجبر بخلاف ما خف ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره، فإنه ينجر ويعتضد»^(٣).

وقال الشيخ أحمد شاكر: «وأما إذا كان ضعف الحديث؛ لفسق الراوي، أو اتهامه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع، فإنه لا يرقى إلى الحسن؛ بل يزداد ضعفاً إلى ضعف؛ إذ أن تفرد المتهمين بالكذب، أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم، يرجح عند الباحث المحقق التهمة، ويؤيد ضعف روايتهم»^(٤).

وقال الشيخ الألباني: «تقوية الحديث بكثرة الطرق، ليس على إطلاقه. من المشهور عند أهل العلم أن الحديث، إذا جاء من طرق متعددة، فإنه يتقوى بها ويصير

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤).

(٢) «فتح المغيث» (٥ / ١).

(٣) «فيض القدير» (٤١ / ١) طبعة دار المعرفة ط ٢.

(٤) «حاشية ألفية السيوطي في علم الحديث» (ص ١٠) طبعة المكتبة العلمية.

حجة، وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفاً، ولكن هذا ليس على إطلاقه؛ بل هو مقيد عند المحققين منهم، بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، لا من تهمة في صدقهم، أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه... وعلى هذا، فلا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه، أن يقف على رجال كل طريق منها، حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها، ومن المؤسف أن القليل جداً من العلماء من يفعل ذلك، ولا سيما المتأخرين منهم، فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث؛ لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقاً دون أن يقفوا عليها، ويعرفوا ماهية ضعفها»^(١).

مثال الحديث الضعيف الذي لا يتقوى بكثرة الطرق:

قال - ﷺ - : « الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ، وَاجِبَةٌ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَإِنْ عَمَلَ الْكَبَائِرَ ». رواه أبو داود . (ص ١٢٥).

ضعيف . أخرجه أبو داود (٥٩٤ و ٢٥٣٣)، وعنه البيهقي (١٢١ / ٣)، والدارقطني (١٨٤ و ١٨٥)، وابن عساكر (١٣ / ٣٩٤ / ١)، عن مكحول، عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الدارقطني: « مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات ». وقال الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٧): « رواه أبو داود في « الجهاد »، وضعفه؛ بأن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في « المعرفة »، وقال: « إسناده صحيح، إلا أن فيه انقطاعاً بين مكحول، وأبي هريرة ».

قلت: وما عزاه لأبي داود من التضعيف، ليس في سنن أبي داود لا في «الجهاد»، وإليه رمزنا بالرقم الثاني ولا في «الصلاة»، وإليه الرمز بالرقم الأول فلعله في كتاب آخر لأبي داود. والله أعلم.

وله طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «سَيَلِيكُم بَعْدِي وَلَاؤُهُ فَيَلِيكُمُ الْبِرُّ بِرِّهِ وَالْفَاجِرُ بِفُجُورِهِ فَاسْمَعُوا لَهُمْ وَأَطِيعُوا فِيهَا وَافَقَ الْحَقَّ وَصَلُّوا وَرَاءَهُمْ فَإِنْ أَحْسَنُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ».

أخرجه الدارقطني (١٨٤)، وابن حبان في «الضعفاء» من طريق عبد الله بن محمد ابن يحيى بن عروة، عن هشام بن عروة، عن أبي صالح السمان عنه.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ آفته عبد الله هذا؛ فإنه متروك، كما قال الحافظ في «التلخيص» (١٢٥).

وفي الباب عن ابن عمر، وأبي الدرداء، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، ووائل بن الأسقع، وأبي أمامة.

١ - أما حديث ابن عمر، فله عنه طرق: الأولى: عن عطاء بن أبي رباح عنه مرفوعاً بلفظ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

أخرجه الدارقطني (١٨٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢١٧/٢) من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن عطاء به.

قلت: وهذا سند واهٍ جداً، عثمان بن عبد الرحمن، هو الزهريّ الوَقَاصِيّ متروك، وكذبه ابن معين.

الثانية: عن مجاهد عنه به . أخرجه الدارقطني، وتَّمام في «الفوائد» (ج ٩ / ١٣٢ / ٢)، وأبو بكر بن مكرم القاضي في «الأمالي» (١ / ٣٧ / ١)، وابن شاذان في «الفوائد» (١ / ١١٨ / ٢ و ١ / ١٢٥)، وأبو جعفر الرزاز في «سنة مجالس من الأمالي» (ق ٢٢٩ / ١)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق ٤٦ / ١) من طريق الحاكم كلهم، عن محمد بن الفضل بن عطية، ثنا سالم الأفتس، عن مجاهد.

وقال الحاكم: «تفرد به محمد بن الفضل بن عطية».

قلت: وهو كذاب، كما قال الفلاس وغيره. وقد خولف فيه عن سالم، كما يأتي.

الثالثة: عن نافع عنه. وله عنه طرق:

أ - عن أبي الوليد المخزومي، ثنا عبيد الله عنه.

أخرجه الدارقطني، وابن المظفر في «الفوائد المنتقاة» (٢ / ٢١٨ / ١)، وأبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن عثمان في «غرائب حديث الميانجي» (ق ١٢٥)، والخطيب (١١ / ٢٩٣) عن العلاء بن سالم، عن أبي الوليد.

قلت: وهذا إسناد واهٍ جدًّا؛ أبو الوليد اسمه خالد بن إسماعيل المخزومي قال ابن عدي: «كان يضع الحديث على الثقات».

قلت: وقد تابعه، وهب بن وهب القاضي، وهو كذاب - أيضًا - . أخرجه الخطيب (٦ / ٤٠٣).

ب - عن عثمان بن عبد الله بن عمرو العثماني، ثنا مالك بن أنس عنه به. أخرجه محمد بن المظفر في «غرائب مالك» (ق ٢/٦٩)، وتمام في «الفوائد» (٤/٧٨/٢)، وابن عدي (ق ٢٩١/١)، والخطيب (٢٨٣/١١) كلهم عنه .

قلت: وهذا كالذي قبله، فإن العثماني هذا كذاب وضاع، وقد ساق له الذهبي بعض ما وضعه من الأحاديث، وقال ابن عدي عقب هذا: «باطل عن مالك».

الرابعة: عن سعيد بن جبير عنه. أخرجه أبو نعيم (١٠/٣٢٠) عن نصر بن الحريش الصامت، ثنا المُشَمَّعِلُ بن مِلْحان، عن سويد بن عمر، عن سالم الأفتس، عن سعيد بن جبير به. قلت: وهذا سند ضعيف نصر هذا قال الدارقطني: «ضعيف». وروى الخطيب (١٣/٢٨٦) عنه أنه قال: «حججت أربعين حجة ما كلمت فيها أحداً، فسمي الصامت؛ لذلك».

قلت: وهذا مخالف للإسلام؛ لأن معناه أنه لم يأمر بمعروف ولم ينه عن منكر، فالظاهر أنه صوفي مقيت.

٢ - وأما حديث أبي الدرداء، فهو من طريق الوليد بن الفضل، أخبرني عبد الجبار ابن الحجاج بن ميمون الخراساني، عن مُكرم بن حكيم الخثعمي، عن سيف بن منير، عنه قال: «أَرْبَعُ خِصَالٍ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - لَمْ أُحَدِّثْكُمْ بِهِنَّ، فَالْيَوْمَ أُحَدِّثْكُمْ بِهِنَّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ: «لَا تُكْفِّرُوا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ قِبَلَتِي بِذَنْبٍ، وَإِنْ عَمِلُوا الْكَبَائِرَ، وَصَلُّوا خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ، وَجَاهِدُوا - أَوْ قَالَ: قَاتَلُوا - مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ، وَالرَّابِعَةُ لَا تَقُولُوا فِي أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَلَا فِي عُمَرَ، وَلَا فِي عُثْمَانَ، وَلَا فِي عَلِيٍّ، إِلَّا خَيْرًا قُولُوا: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا

تُسَلُّونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿البقرة: ١٣٤﴾. أخرجه الدارقطني (١٨٤) ، وقال : « ولا يثبت إسناده ، من دون أبي الدرداء ، ضعفاء » .

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٠ - ٢٦١) من هذا الوجه مختصراً : « صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ ، وَقَاتِلُوا مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ » .

وقال : « عبد الجبار هذا إسناده مجهول ، غير محفوظ ، وليس في هذا المتن إسناد يثبت » .

قلت : والراوي عن عبد الجبار ، وهو الوليد بن الفضل ، أَوْهَى منه . قال ابن حبان : « يروي المناكير التي لا يشك أنها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به » . وله طريق أخرى ستأتي في الحديث السادس .

٣ - وأما حديث علي ، فهو من طريق أبي إسحاق القنسريني ، ثنا فرات ابن سليمان ، عن محمد بن علوان ، عن الحارث ، عنه مرفوعاً بلفظ : « مِنْ أَصْلِ الدِّينِ ، الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَالْجِهَادُ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ ، وَلَكَ أَجْرُكَ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ » .

أخرجه الدارقطني (١٨٥) وقال - وقد ساق قبله الأحاديث المتقدمة - : « وليس فيها شيء يثبت » .

قلت : وعلة هذا من وجوه :

الأول - الحارث ، وهو الأعور ، وهو متهم بالكذب .

الثاني - محمد بن علوان ، وهو مجهول .

الثالث — فرات بن سليمان. قال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يأتي بما لا يشك أنه معمول».

الرابع — أبو إسحاق هذا، قال الذهبي: «مجهول».

٤ - وأما حديث ابن مسعود، فهو من طريق عمر بن صبح، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود عنه مرفوعًا بلفظ: «ثَلَاثٌ مِنَ السُّنَّةِ: الصَّفُّ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ، لَكَ صَلَاتُكَ، وَعَلَيْهِ إِثْمُهُ، وَالْجِهَادُ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ، لَكَ جِهَادُكَ، وَعَلَيْهِ شَرُّهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَإِنْ كَانَ قَاتِلَ نَفْسِهِ». أخرجه الدارقطني (١٨٥)، وقال: «عمر بن صبح، متروك». قلت: وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث».

٥ - وأما حديث وائلة، فهو من طريق الحارث بن نبهان، ثنا عتبة بن اليقظان، عن أبي سعيد، عن مكحول، عنه مرفوعًا بلفظ: «لَا تُكْفِّرُوا أَهْلَ مِلَّتِكُمْ، وَإِنْ عَمِلُوا الْكِبَايِرَ، وَصَلُّوا مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ مَيِّتٍ».

أخرجه الدارقطني (١٨٥) بتمامه، وابن ماجه (١٥٢٥) الجملة الأخيرة والتي قبلها، وقال الدارقطني: «أبو سعيد مجهول».

قلت: الظاهر أنه محمد بن سعيد المصلوب الشامي، فإنه من أصحاب مكحول، وكان الرواة يدلسون اسمه، ويقلّبونه على أنواع كثيرة جمعها بعض المحدثين فجاوزت المائة! وهو كذاب وضاع.

وفي السند علتان أخريان: عتبة بن يقظان قال النسائي: «غير ثقة».

والحارث بن نبهان، قال البخاري: «منكر الحديث».

وللحديث طريق أخرى تأتي بعده.

٦ - وأما حديث أبي أمامة، فهو من طريق القرقيساني، عن عبد الله بن يزيد قال: حدثني أبو الدرداء وأبو أمامة ووائل بن الأسقع مرفوعاً بلفظ: «صَلُّوا مَعَ مَنْ صَلَّى مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَصَلُّوا عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ».

أخرجه الجرجاني في «تاريخ جرجان» (٢٧٢) من طريق ابن عدي بسنده، عن القرقيساني به. قلت: وهذا سند وإٍ جداً؛ عبد الله بن يزيد هذا هو ابن آدم الدمشقي، قال أحمد: «أحاديثه موضوعة».

والقرقيساني اسمه محمد بن مصعب، وفيه ضعف من قبل حفظه.

فقد تبين من هذا التجريح والتتبع لطرق الحديث: أنها كلها واهية جداً كما قال الحافظ في «التلخيص» (ص ١٢٥)؛ ولذلك فالحديث يبقى على ضعفه مع كثرة طرقه؛ لأن هذه الكثرة الشديدة الضعف في مفرداتها، لا تعطي الحديث قوة في مجموعها، كما هو مقرر في «علم الحديث».

فالحديث مثل صالح لهذه القاعدة التي قلما يراعيها من المشتغلين بهذا العلم الشريف»^(١).

فوائد : قال الشيخ الألباني - رحمه الله - :

* « قد يكون إعلال الحديث بالراوي الضعيف إنما هو اعتماد على قول مرجوح في تضعيفه قاله بعض أئمة الجرح والتعديل ويكون هناك من وثقه ويكون توثيقه هو الراجح. فالتصحيح والتضعيف عملية علمية دقيقة»^(١).

* « لا يجوز ذكر الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه...»^(٢).

* « وما سبق يتبين تقصير جماهير المؤلفين، فضلاً عن الخطباء، والوعاظ، والمدرّسين في مجال رواية الأحاديث عن النبي - ﷺ - فإنهم جميعاً يروون منها ما هب ودب، دون تقوى الله، أو تأدب مع رسول الله - ﷺ - الذي حذرهم - رافة بهم - عن مثل صنيعهم هذا، خشية أن يكون أحدهم من الكذابين؛ فيتبوأ مقعده في النار. وفي ذلك برهان واضح على أن الذين يستحقون ذلك الاسم الرفيع (العالم) قليلون جداً على مر العصور»^(٣).

* قاعدة العمل بالحديث الضعيف ليست على إطلاقها: ثم إن القاعدة المزعومة ليست على إطلاقها؛ بل هي مقيدة في موضعين منها: أحدهما حديثي، والآخر فقهي، أما الحديثي، فهو قولهم: «الحديث ضعيف»، فإنه مقيد اتفاقاً بالضعف الذي لم يشتد ضعفه، والقليل من علماء الحديث من له عناية تامة بتمييز الأحاديث الضعيفة جداً من غيرها؛ بل إنني لا أعلم من له تخصص في هذا المجال، مع كونه من الأمور الهامة، وهو أهم من عنايتهم بتمييز الحسن من الصحيح، مع أنه ليس تحته كبير فائدة؛ لأن

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/د).

(٢) «تمام المنة» (ص ٣٢).

(٣) «صحيح الترغيب والترهيب» (١/٣٩).

كلًا منهما يحتاج به في الأحكام، اللهم إلا عند التعارض والترجيح، بخلاف ما نحن فيه، فإنه يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل، دون الضعيف جدًا، فيبانه واجب من باب أولى.

وأما القيد الفقهي: فقد دندن الحافظ ابن حجر حوله بقوله: «وأن يكون الحديث الضعيف مندرجًا تحت أصل عام». إلا أن هذا القيد غير كاف في الحقيقة؛ لأن غالب البدع تدرج تحت أصل عام، ومع هذا فهي غير مشروعة، فلا بد من تقييد ذلك بما هو أدق منه، كأن يقال: أن يكون الحديث الضعيف قد ثبتت شرعية العمل بما فيه بغيره مما يصلح أن يكون دليلًا شرعيًا، وفي هذه الحالة لا يكون التشريع بالحديث الضعيف، وغاية ما فيه زيادة ترغيب في ذلك العمل مما تطمع النفس فيه، فتندفع إلى العمل أكثر مما لو لم يكن قد روي فيه هذا الحديث الضعيف، ولا يجوز استحباب شيء أو تقديره لمجرد وجود حديث ضعيف في الفضائل.

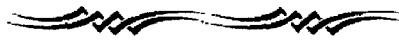
ومن طرق المبتدعة الاعتماد على الأحاديث الواهية... ولذلك فإني أرى أن القول بالجواز بالشرطين السابقين نظري غير عملي بالنسبة إلى جماهير الناس؛ لأنه من أين لهم تمييز الحديث الضعيف من الضعيف جدًا؟ ومن أين لهم تمييز ما يجوز العمل به منه فقهيًا مما لا يجوز؟ فيرجع الأمر عمليًا إلى قول ابن العربي: أنه لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقًا، وهو ظاهر قول ابن حبان^(١).

ذكر بعض المصنفات في الرواة الضعفاء :

١ - « كتاب الضعفاء والمتروكين » للإمام النسائي.

(١) انظر « صحيح الترغيب والترهيب » (١/٤٧-٦٥).

- ٢- «كتاب المجروحين» للإمام ابن حبان.
 - ٣- «الكامل في ضعفاء الرجال» للإمام ابن عدي.
 - ٤- «الضعفاء الكبير» للإمام العُقيلي.
 - ٥- «الضعفاء والمتروكين» للإمام ابن الجوزي.
 - ٦- «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي.
- تنبيه: هناك بعض مباحث الحديث الضعيف في مبحث الحديث الحسن.



الْحَدِيثُ الْمَتْرُوكُ

الْمَتْرُوكُ لُغَةً: هُوَ «وَدُّعَكَ الشَّيْءَ. تَرَكَه يَتْرُكُهُ تَرْكًا وَاتَّركه وَتَرَكَتُ الشَّيْءَ تَرْكًا: خَلَيْتُهُ»^(١).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي تَفْرُدُ بِرَوَايَتِهِ مِنْ أَتَمِّ بِالْكَذِبِ؛ بَأَن لَّا يَرَوِي ذَلِكَ الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، مَعَ الْمَخَالَفَةِ لِلْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ، أَوْ عَرَفَ بِالْكَذِبِ فِي كَلَامِهِ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَكَذَا مِنْ كَثَرِ وَهْمِهِ، وَفَحَشِ خَطْؤِهِ، حَتَّى غَلَبَ عَلَى صَوَابِهِ^(٢).

وَقَدْ عَرَّفَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْحَدِيثَ الْمَتْرُوكَ فَقَالَ:

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ . وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْمَتْرُوكِ: «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - «قَرَأَ سُورَةَ (النَّجْمِ)، وَهُوَ بِمَكَّةَ، فَأَتَى عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ آلَ لُتٍّ وَالْعُزَّىٰ﴾ (١٦) وَمَنْوَةَ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَىٰ» [النَّجْم: ١٩-٢٠].

فَأَلْقَى الشَّيْطَانُ عَلَى لِسَانِهِ: «إِنَّهُنَّ الْغَرَائِقُ الْعُلَى»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ﴾ [الحج: ٥٢]، وَكَذَا أَوْرَدَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» (٤/ ٢٦٧) وَقَالَ: «أَخْرَجَهُ ابْنُ مَرْدُوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمِنْ

(١) «لسان العرب» (١/ ٣١).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص ٥٣)، و«المجروحين» (١/ ٢٢٠، ٤٩٨/ ٢/ ٤٠٦) طبعة دار الصميعي ط ١، و«شرح قصب السكر» (ص ٢٧٥) طبعة دار ابن حزم ط ١.

طريق أبي بكر الهذلي وأيوب، عن عكرمة عن ابن عباس، و من طريق سليمان التيمي،
عمن حدثه عن ابن عباس». قلت: فهذه طرق ثلاث عن ابن عباس، وكلها ضعيفة.

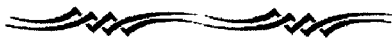
أما الطريق الأول - ففيها الكلبي، وهو كذاب كما تقدم بيانه قريباً.

و أما الطريق الثانية - ففيها من لم يُسَمَّ.

و أما الطريق الثالثة - ففيها أبو بكر الهذلي. قال الحافظ في «التقريب»: «أخباري
متروك الحديث»، لكن قد قرن فيها أيوب، والظاهر أنه السخيتاني، فلا بد أن يكون
في الطريق إليه من لا يُحتَجُّ به؛ لأن الحافظ قال في «الفتح» (٣٥٥ / ٨) بعد أن ساقه
من الطرق الثلاث: «وكلها ضعيف، أو منقطع». وقد ذكر ما يفيد أن ابن مردويه
أخرجها من طريق عباد بن صهيب، وهو أحد المتروكين، كما قال الحافظ الذهبي في
ترجمته من «الميزان»^(١).

كيفية معرفة المتروك: يعرف المتروك بالوقوف على أقوال العلماء في تراجم
الرواة.

حكم الحديث الذي فيه متروك: لا يحتج به ولا يعمل به.





مباحث علوم الحديث في البيت الثالث

المبحث الأول - الحديث الحسن.

المبحث الثاني - السماع.

المبحث الثالث - المشافهة.

المبحث الرابع - الإملاء.



وَلَا حَسَنَ إِلَّا سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ ∴ مُشَافَهَةٌ يُمَلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

الْمُشَافَهَةُ وَهِيَ: الْمُخَاطَبَةُ مِنَ الْقَمِ إِلَى الْقَمِ ^(١). الْإِمْلَاءُ هُوَ: إِلْقَاءُ الْكَلَامِ عَلَى الْكَاتِبِ لِيَكْتُبَهُ ^(٢).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول — الْحَدِيثُ الْحَسَنُ. المبحث الثاني — الْأَسْتِمَاعُ.

المبحث الثالث — الْمُشَافَهَةُ. المبحث الرابع — الْإِمْلَاءُ.

الْحَدِيثُ الْحَسَنُ

الْحَسَنُ لُغَةً: هُوَ « مَا حَسَنَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْحُسْنُ: ضِدُّ الْقُبْحِ وَنَقِيضُهُ » ^(٣).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الَّذِي خَفَ ضَبْطُهُ عَنْ مِثْلِهِ، أَوْ عَمَّنْ تَمَّ ضَبْطُهُ، سِوَاءَ كَانَ فِي أَوَّلِ السَّنَدِ، أَوْ وَسْطِهِ، أَوْ آخِرِهِ، وَسَلِمَ عَنْ شَذُوذٍ، وَعِلَّةٍ قَادِحَةٍ ^(٤).

(١) انظر «لسان العرب» (١٥٧/٧).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٦٨١) طبعة دار المعرفة ط ٢.

(٣) انظر «القاموس المحيط» (ص ١١٨٩) طبعة مؤسسة الرسالة ط ٦، و«لسان العرب» (٣/١٧٧).

(٤) انظر «نخبة الفكر» (٦ ص) طبعة دار الفكر ط ١، و«نزهة النظر» (ص ٣٧)، و«المنهل الروي» (ص ٣٦)، و«فتح المغي» (١/١١٦)، و«قواعد التحديث» (ص ٧٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

وقد عرّف العلامة البيّقوني - رحمه الله - الحديث الحسن فقال:

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طَرَقًا وَغَدَتْ . . . رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

ولا يشك طالب علم، تدبر التعريف والشرح، في قصور تعريف البيقوني رحمه الله.

استعمالات الحسن عند المحدثين^(١):

* أطلق بعض المحدثين الحُسن على بعض الأحاديث الموضوعة، والمنكرة، والغريبة، ومقصدهم من ذلك حسن المتن لا الإسناد.

* أطلق بعض المحدثين الأوائل لقب الحسن في وصف الحديث.

* أطلق الإمام الشافعي لقب الحسن على الحديث المتفق على صحته.

* أطلق الإمام ابن المديني لقب الحسن على الحديث الصحيح.

* أطلق الإمام أحمد الحسن على الحديث الصحيح، وعلى الحديث الضعيف المنجبر، وعلى الحديث الأقل ضعفًا، وعلى الحديث الذي أعجب به لميزة فيه بغض النظر عن مدى قوته، وعلى الحديث الغريب الذي لا يعرفه من قبل، وعلى الراوي المتقن الضابط، وعلى الراوي المقبول بمختلف درجاته، وعلى سعة الرواية، والتفرد بها لا يوجد عند غيره.

* أطلق الإمام البخاري الحسن على الحديث الصحيح المحفوظ الثابت، وعلى الحديث الذي فيه بعض النظر، إما من جهة راويه المتكلم فيه، أو من جهة اتصال سنده؛ لعدم ثبوت اللقاء بين بعض رواته، لكن لا يحسن أحاديث هذا النوع، إلا إذا

(١) هذا العنوان بداية الكلام عن الحديث الحسن من الكتاب القيم «الحديث الحسن لذاته ولغيره».

تأكد أنه من صحيح حديث أولئك الرواة الذين حفظوه وأتقنوه وضبطوه، بأن لا يكون المتن منكراً، ولا توجد مخالفة في السند، ولا تفرد غير محتمل، ويكون له شاهد، صحيح في الغالب الأعم من وجه آخر، ويطلق لقب الحسن على الراوي الثقة، وإن خف ضبطه، أو تكلم فيه، وإذا حكم على الحديث بصيغة أحسن، فهي صيغة نسبية، إما أن تكون بمعنى أقل الضعيف، أو بمعنى الحديث الأرجح، أي: الأشبه بالصواب.

الأحاديث التي نقل الإمام الترمذي استحسان الإمام البخاري لها، ولا يوجد تصريحاً للإمام البخاري بأنها حسنة عنده على سبيل الحكم؛ فهذه الاستحسانات نقلها الترمذي بحسب فهمه، ولا نستطيع القطع بأن مراد البخاري من هذا الاستحسان هو كذا، ومن ذاك كذا.

* أطلق الإمام يعقوب بن شيبه لقب الحسن على الحديث الصحيح الثابت، وعلى الراوي الثقة: حسن الحديث.

* أطلق الإمام أبو زرعة الرازي لقب الحسن في الأحاديث بمعنيين:

الأول — حسن لقوته، من دون تمييز بين مراتب القبول.

الثاني — حسن لغرابته، أو لوجود فائدة لا توجد في غيره.

واستعمل الحسن في الرواة على ثلاثة معان:

الأول: حسن لما في حديثه من فوائد يتميز بها عن غيره.

الثاني: حسن لاستقامة حديثه.

الثالث : حسن بمعنى زينه وجملته، وهو معنى الحسن لغة.

* أطلق الإمام أبو حاتم الرازي لقب الحسن على الحديث الغريب الذي تفرد بروايته من لا يخلو من بعض ضعف محتمل، فذلك الراوي له أخطاء، ولكنها لا تبلغ به إلى التضعيف المطلق، ويقال في مثله: «محلّه الصدق»، «لا بأس به»، «صالح الحديث»، ونحو ذلك.

ويكون ذلك الحديث سالمًا من المخالفة الموجبة للخطأ والنكارة، فلا يوجد دليل يدل على خطأ ذلك الراوي، والدليل يكون غالبًا بسند آخر في مثل قوة السند الأول، أو أقوى منه فيه مخالفة للأول، وقد يكون الدليل قرينة يعتد بمثلها تعطي ترجيحًا، بأن ذلك السند قد وقع فيه وهم، أو خطأ.

والحديث الحسن، حجة عند أبي حاتم، وأحيانًا لا يكون عنده حجة، والحسن عنده مخالف للحسن لذاته عند المتأخرين، وإن كان قد استعمل الحسن في الحديث المحفوظ، فهو نادر والحكم للغالب. واستعمل الحسن في بعض الأحاديث استعمالًا لغويًا.

وأطلق الحسن على بعض حديث الرواة الثقات، ويعني بذلك الشئ على حديثهم من مزيد إتقان وثبت، وحسن حديث بعض الرواة الضعفاء، أي: غير صالح للاحتجاج بكل حديثه، كما أنه ليس بضعيف مطلقًا، فهو في مرتبة وسطى، فبعض ما يحدث به مستقيم وصحيح، وهو في منزلة من يكتب حديثه وينظر فيه، وقد يكون بعضهم عنده في منزلة أدنى، وهو من يكتب حديثهم للاعتبار، ولا مانع من أن يكون أبو حاتم أراد - أيضًا - أن ذلك الرجل له أحاديث من حسان الأحاديث الغريبة السالمة من المخالفة والنكارة.

خلاصة: معنى الحسن لدى الأئمة الكبار لا يخرج عن معنيين:

الأول - الحسن لقوته. الثاني - الحسن لفائدته، أو غرابته.

واستعمل الحسن أحياناً وبصورة قليلة بمعنيين هما: حسن لسياقته، وحسن لألفاظه، ومعاني الحسن - في الغالب - لدى الأئمة الذين جاءوا من بعدهم لم تختلف عن المعاني السابقة.

* تحسينات الإمام البزار يقصد بها قوة السند غالباً، وكان ينتقي الأسانيد في «البحر الزخار»، ولم يستعمل فيه الحسن بمعنى الغرابة، وقد يظن ظان أنه أراد بالحسن الغرابة؛ لكثرة ما قرن التحسين بقوله: «لا نعلمه يروى من غير هذا الوجه» ونحو هذه العبارة في أحاديث لم يحسنها مطلقاً، كما أطلقها أحياناً على أحاديث يصححها، وأحياناً يضعفها، وفي كثير من الأحيان يطلق هذه العبارة بدون حكم على درجة الحديث، فلا وجه لاختصاص الحسن بهذه العبارة عنده، وظاهر تصرفاته في كتابه أنه يريد بالحسن أن الحديث مستقيم السند مقبول عنده، وقد حسن أحاديث صحيحة، وأحاديث فيها ضعف يسير، وأحاديث فيها ضعف أو مجاهيل، ولم يتأثر بتعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن، وخاصة في جزئية تعدد الطرق التي ذكرها الإمام الترمذي، فقد ضعف بعض الأحاديث رغم تعدد طرقها.

إن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام البزار يدل على سعته فيدخل فيها الصحيح والحسن لذاته، وبعض أحاديث الضعفاء بشرط أن يكون الضعيف ممن روى عنه أهل العلم واحتملوه، وأن يكون الحديث سالماً من المخالفة أو الخطأ.

وقد أطلق الإمام البزار لفظ حسن الحديث على بعض الرواة ، ومن قال فيه ذلك لا يخلو من بعض الضعف، فحسن الحديث ينزل عن درجة الثقة الضابط، وأن الحديث الذي يتفرد به لا يكون حجة، لا سيما إذا لم يوجد له لذلك الحديث متابع أو شاهد، وإذا حكم على حديث بأنه حسن وفي السند مجهول، أو ضعيف، فالمعنى: أن هذا الحديث حسن باعتبار أنه من الروايات المستقيمة لذلك الراوي والمتكلم فيه.

* وأما الإمام أبو الشيخ، فإنه يستعمل الحسن في كتابه «طبقات المحدثين بأصبهان». ويعني به: الحديث الذي فيه فائدة يتفرد بها أحد الرواة سواء في السند، أو في المتن.

* وأما الإمام الدارقطني، فتحسيناته موجهة لرجال السند، ولا يريد بالحسن الغرابة، ولا الحسن لمجموع طرقه، واستعمل الحسن في معنيين: ١- في الحديث الصحيح لذاته. ٢- في الحديث الحسن لذاته كما عرفه المتأخرون.

* وأما الإمام ابن شاهين، فقد أطلق الحسن على الإسناد وفي وصف المتن، وأن معنى الحسن عنده واسع، ولم يعثر على استعماله الحسن بمعنى الحسن لغيره.

* وأما الإمام البيهقي، فقد أطلق الحسن على الحديث الصحيح، وعلى الحديث الذي في سنده راوٍ فيه بعض الضعف الذي لا ينزل به عن منزلة الوسطية، وكذلك على الحديث الذي فيه راوٍ مستور، وعلى الحديث الحسن لغيره.

* وأما الإمام ابن عبد البر، فقد استعمل الحسن بمعنى الحكم على الحديث بالقبول ويدخل في ذلك:

١- الحديث الصحيح.

٢- الحديث الحسن لذاته.

٣- حديث الضعيف المحتمل في الفضائل، لا الأحكام، وشروطه:

أولاً - أن لا يكون متروكاً.

ثانياً - أن لا يدفع ذلك الحديث أصل، أي: لا يتعارض مع ما هو ثابت من رواية الثقات، أو ما أجمعت عليه الأمة.

ثالثاً - أن يكون ذلك الحديث في الفضائل لا الأحكام.

واستعمل الحسن بمعنى حسن المتن، ولو كان السند ضعيفاً، حتى أطلق الحسن على بعض الأحاديث الموضوعة، ويخطئ من يظن أن ابن عبد البر يقوي تلك الأحاديث، ولم يعثر على استعماله الحسن بنص صريح ويريد به الحسن لغيره.

* وأما الإمام أبو الحسن بن القطان فالحديث الحسن عنده نوعان:

النوع الأول - حسن حجة، وهو ما يرويه الراوي المختلف فيه.

النوع الثاني - حسن غير حجة، وهو ما يرويه المستور، ومجهول الحال حسب اصطلاحه:

فالأول - من لم تثبت عدالته ممن روى عنه اثنان فأكثر... والحق في هذا أنه لا تقبل روايته، ولو روى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته.

والثاني - من لم يرو عنه إلا واحد، إلا أن تعلم عدالته، فإذا علمت عدالته، فلا يضره أن لا يروي عنه إلا واحد.

والحديث الصحيح عنده، هو ما لا يختلف في صحته، وأما الحديث الحسن فهو مختلف في الاحتجاج به؛ بناء على الاختلاف في راويه، حيث إن قومًا يوثقونه، وآخرين يضعفونه.

وليس معنى تمييزه للحسن من الصحيح: أنه ليس بحجة عنده، لما في ذلك مناقضة لعدد من النصوص الصريحة في احتجاجة بالحسن.

دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين:

لا يخرج معنى الحسن في استعمالات المحدثين عن معنيين أساسيين:

الأول: التحسين الاحتجاجي: ويكون الحسن هنا، بمعنى حسن الحديث لقوته، ويطلقه المحدثون على الحديث الصالح للاحتجاج.

ويندرج تحت التحسين الاحتجاجي المعاني التالية:

- ١- إطلاق الحسن على الحديث الصحيح.
- ٢- إطلاق الحسن على ما يرويه الراوي المختلف فيه، وليس فيه جرح مفسر، وهو قريب من الحسن لذاته.
- ٣- إطلاق الحسن على ما اتصل سنده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً، وهو ما يعرف عند المتأخرين بالحسن لذاته.
- ٤- إطلاق الحسن على الحديث الذي فيه ضعف محتمل عند بعض النقاد.

٥- إطلاق الحسن على الحديث الضعيف المنجر المتعدد الطرق، وهو ما اصطلح على تسميته عند المتأخرين بـ«الحسن لغيره».

الثاني: التحسين الإعجابي: ويكون الحسن فيه بمعنى حسن الحديث لميزته، ويطلقه المحدثون على الحديث الذي يتضمن ميزة تدعو لاستحسانه، والإعجاب به، وقد تكون هذه الميزة: غرابة الحديث من حيث السند، أو وجود فائدة في السند، أو المتن، أو بسبب حسن سياق المتن، ونحو ذلك من أمور لا دخل لها بالقبول والاحتجاج.

ويندرج تحت التحسين الإعجابي من حيث التفصيل:

- ١- إطلاق الحسن على الحديث الغريب.
 - ٢- إطلاق الحسن على الحديث الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن.
 - ٣- إطلاق الحسن على السند العالي.
 - ٤- إطلاق الحسن على حسن المتن.
- أطلق المحدثون حسن الحديث على الثقات والمتوسطين والضعفاء وأرادوا المعاني التالية:**
- ١- جودة الإتيان وكمال الضبط وتمامه.
 - ٢- حسن انتقاء الحديث.

٣- وجود الأفراد والغرائب في مرويات ذلك الراوي الموصوف بحسن الحديث، ولو كان ضعيفاً.

٤- القبول العام من دون تحديد دقيق لدرجة قوة حديث الراوي.

مصطلح الحسن عند الإمام الترمذي:

لقد أكثر الإمام الترمذي في استعمال الحسن، واشتهر كتابه الجامع بذلك، وهو أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو أقدم من عرّف الحديث الحسن تعريفاً اصطلاحياً خاصاً به، وميزه عن الحديث الصحيح، والحسن الإعجابي غير الاحتجاجي، فقال: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك؛ فهو عندنا حسن».

وبهذا التعريف ميز بين ما يقول فيه «حسن» عن ما يقول فيه «حسن صحيح»

ولا يمنع أن يكون الإمام الترمذي قد استنبط تعريفه للحسن من تأمله لبعض تحسينات شيخه البخاري، ولكن ما حسنه البخاري أقوى مما حسنه الإمام الترمذي، وهو أشد في تطبيق شروط الحسن التي ذكرها الإمام الترمذي، ومع إيضاح الإمام الترمذي لمعنى «الحسن» عنده، إلا أنه قد نشأت بعض الإشكالات لدى بعض العلماء، سببها وجود بعض التعارض بين تعريفه للحسن، وأحكامه التطبيقية التي استعمل فيها «الحسن» ومما زاد الأمر تعقيداً؛ اختلاف نسخ جامع الإمام الترمذي،

في الحكم على الحديث، ومن أفضل نسخ جامع الإمام الترمذي نسخة باريس التي قرئت على الكروخي.

الانتقادات الموجهة إلى تعريف الإمام الترمذي:

الأول — لم يميز بين الحسن من الصحيح.

ورد هذا الانتقاد الحافظ ابن حجر فقال: «وإدعاء ابن المواق أنه لم يميز ممنوع، فإنه ميزه بشيئين: أحدهما — أن يكون راويه قاصراً عن درجة راوي الصحيح؛ بل عن درجة راوي الحسن لذاته، وهو أن يكون غير متهم بالكذب، فيدخل فيه المستور، والمجهول، ونحو ذلك، وراوي الصحيح لا بد أن يكون ثقة، وراوي الحسن لذاته لا بد أن يكون موصوفاً بالضبط، ولا يكفي كونه غير متهم بالكذب، وقد ذكر هذا ابن المواق في نفس اعتراضه بقوله: بل ثقات، ولم يتنبه له، فإن الإمام الترمذي لم يعدل عن قوله: ثقات، وهي كلمة واحدة إلى قوله: لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة، كما هي عادة البلغاء في المخاطبات.

والثاني — أنه لا يُروى من غير وجه نحوه^(١).

يعني وهذا لا يشترط في الحديث الصحيح أن يُروى من غير وجه، فيكون الإمام الترمذي بذكره لهذا الشرط قد ميز الحسن من الصحيح، وهذا هو الحق.

الانتقاد الثاني — أنه حسن أحاديث، مع أنها لم ترو إلا من وجه واحد.

والجواب: إن ما يقول الإمام الترمذي فيه «حسن غريب» لا يخلو من حالتين:

(١) «النكت الوفية للبقاعي» (ق ٤٦/ب)، وعنه السيوطي في «التدريب» (١/١٥٥-١٥٦).

الأول — ما توجد له متابعات أو شواهد، ولو كانت الشواهد من حيث عموم المعنى، وغير متقاربة في الألفاظ، فهذه الحالة داخلة في تعريف الحسن عند الإمام الترمذي.

الثانية: ما لا توجد له متابعات أو شواهد، ولكن السند من حيث القوة لا يحتاج إلى عاضد، فهذه الحالة لا تدخل في التعريف؛ لأنها قوية لذاتها مستغنية عن العاضد، وقد وجد في تحسينات الإمام الترمذي المفردة والمقرونة بالغرابة، أسانيد قوية لذاتها لا تحتاج إلى عاضد.

ولو وجدنا حديثاً يحتاج إلى عاضد، ولا عاضد له، فقد يكون الجواب: أن الإمام الترمذي حسنه؛ لأنه في نظره يستحق التحسين، إما لوجود شاهد لمعناه فهم منه الإمام الترمذي ما لم نفهمه، وإما لأنه قبل سنده لذاته؛ لقرائن خفيت علينا، فأداه اجتهاده إلى تقويته، فالأصل أن الإمام الترمذي لا يخالف ما اشترطه في تعريفه الذي حكاه بنفسه عن عمله في كتابه، ولعل هذا خير ما يعتذر به عن الإمام الترمذي رحمه الله.

الانتقاد الثالث — أن في تعريفه تكراراً.

ورد الحافظ ابن حجر هذا الانتقاد فقال: «ليس في كلامه تكرار؛ بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه، أو أكثر، سواء انفرد به أو لم ينفرد به، كما صرح به الشافعي - رحمته الله - وقوله: «يروى من غير وجه» شرط زايد على ذلك، وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما انفرد به الراوي مطلقاً، وحل كلام الإمام

الترمذي على الأول أليق؛ لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، ولا سيما في التعريف»^(١).

وقد اتفق علماء المصطلح على: أن ما قال فيه الإمام الترمذي: «حسن» داخل في تعريفه للحسن، واختلفوا فيما قاله: «حسن غريب»

شرح تعريف الحسن عند الإمام الترمذي:

١ - أن لا يكون راويه متهمًا.

قال الحافظ ابن الصلاح: «أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق... وكلام الإمام الترمذي - رحمه الله - على هذا القسم يتنزل»^(٢).

وينبغي أن يعلم أن الإمام الترمذي لم يحسن لكل راوٍ ضعيف مهما بلغ ضعفه إذا لم يكن متهمًا بالكذب، ولا يمتنع من تحسين بعض مرويات الضعفاء الموصوفين بكثرة الخطأ، فليس كل كثرة للخطأ مانعة من التحسين عنده، وليس كل ضعف دون الاتهام بالكذب قابل للتحسين عنده - أيضًا - فمن كثر خطؤه، لدرجة أن أكثر النقاد يصفونه بالترك، أو بعدم كتابة حديثه، فهو عند الإمام الترمذي في منزلة المتهم بالكذب، من حيث عدم تحسين حديثه، وأما من كان كثير الخطأ، والنقاد مختلفون في الرواية عنه أي: لم يتفق أكثرهم على تركه، وإنما هذا اختيار بعضهم، فهو عند الإمام الترمذي مقبول من حيث تحسين حديثه، إذا استكمل الشروط المتبقية.

٢ - أن لا يكون الحديث شاذًا.

(١) «النكت» لابن حجر (١/٤٠٦).

(٢) «علوم الحديث» (ص ٢٧-٢٨).

اختار الحافظ ابن حجر^(١) أن مراد الإمام الترمذي بالشاذ، هو ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه، أو أكثر، سواء انفرد به، أم لم ينفرد. والظاهر من استعمال الإمام الترمذي للشاذ: أنه جعله شاملاً لمخالفة الثقة، والضعيف.

متى لا تكون المخالفة مانعة من التحسين عند الإمام الترمذي؟

عندما يقع الخلاف بين المتون المعارضة، ولو اختلفت في قوتها، ليجمع بينها. والظاهر عند الإمام الترمذي: أن المخالفة لا تضر بالحديث، ولو كان الحديث المخالف أقوى إسناداً، ما دام الجمع ممكناً، وبما تقدم فعلى الباحث أن لا يغتر بتحسين الإمام الترمذي في نفي الشذوذ مطلقاً، أو الاطمئنان لعدم وجوده في بعض ما يحسنه؛ بدليل مخالفة بعض كبار النقاد، ومع قلة ذلك، فإن من الواجب أخذ الحيطة والحذر، وخاصة عند مخالفة الإمام الترمذي لغيره من الأئمة النقاد في الحكم على الحديث، وعليه فإن شرط عدم الشذوذ التزم به الإمام الترمذي موافقاً لغيره من النقاد إلا فيما ندر.

١ - أن يروى من غير وجه نحو ذلك.

فيكتفي بالشاهد أن يكون قريب المعنى، ولا يشترط أن يكون قريب اللفظ، ولكن في بعض الأحيان لا تصلح بعض الأحاديث التي يذكرها بقوله: «وفي الباب» لأن تكون شاهداً، ويكتفي بوجه واحد آخر، ولا يشترط أكثر من ذلك.

(١) «النكت» لابن حجر (١/٤٠٦).

وهل يشترط تعدد المتن؟ أو يُكتفى بتعدد الطرق عن نفس الصحابي، أو التابعي راوي الحديث، لم يحدد الإمام الترمذي شيئاً مما ذكر، ولعله قاصداً لذلك حتى يكون كلامه مطلقاً، ويدخل فيه كل أنواع الوجوه التي يرفع بها الضعف، ولها ثلاث حالات:

الأول — أن يروى من غير وجه عن رسول الله ﷺ .

الثانية — أن يروى الحديث نفسه عن غير وجه عن نفس الصحابي .

الثالثة — أن يروى الحديث نفسه عن غير وجه عن التابعي .

هل يصلح المتن الموقوف أن يكون شاهداً للمرفوع عند الإمام الترمذي؟

لا يصلح؛ لأن موضوع الكتاب هو الحديث المرفوع، وقد سَمَّاهُ «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله - ﷺ - ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل» .

هل شرط الإمام الترمذي الثالث للحديث الحسن كلي أم أغلبي؟

الصحيح أنه أغلبي؛ لأنه وجد أنه حسن عدة أحاديث مع تصريحه بأنه لا يعرف الحديث إلا من ذلك الوجه .

توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الإمام الترمذي:

يدخل في مفهوم تعريف الحسن عند الإمام الترمذي، عدة أنواع من الحديث الضعيف ذكره الحافظ ابن حجر في قوله: «وليس هو في التحقيق عند الإمام الترمذي مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما

في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة... وليس كلها في المرتبة على حد سواء؛ بل بعضها أقوى من بعض»^(١).

ويجدر التنبيه أن الإمام الترمذي لم يحسن مرسل التابعي، وهو نوع من الانقطاع في السند؛ بل ولم يدخل مراسيل التابعين في كتابه «الجامع»، لكنه حسن ما يرويه الثقات إذا كان سنده منقطعاً، ولم يكن شاذاً، وروي من غير وجه نحو ذلك، كالحديث الذي رواه أبو عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود؛ لأنه لم يسمع من أبيه.

ومما يدخل في مفهوم الحسن عند الإمام الترمذي: الحديث المختلف في رفعه ووقفه، وما يروى متصلاً تارة، ومنقطعاً تارة أخرى.

ويجدر التنبيه إلى أن الإمام الترمذي: لا يمتنع عن تصحيح كل حديث رواه الثقات واختلفوا في رفعه ووقفه، أو في وصله وإرساله.

الخلاصة: وبما تقدم يعلم أن مما يندرج في مفهوم الحسن عند الإمام الترمذي السند غير المتصل من رواية الثقات:

١ - ما اختلف الثقات في رفعه ووقفه، أو في وصله وإرساله.

٢ - ما تردد في ثبوته مع ثقة رجال السند.

وهذا يدل على أن مفهوم الحسن عنده أو سع مما عرّفه، وإن كان في ذلك تأكيد على أن الإمام الترمذي يحسن الحديث الضعيف مهما كان ضعفه، إذا كان سالماً من متهم بالكذب، أو الشذوذ الذي هو مخالفة الثقة أو من هو أولى.

(١) «النكت» لابن حجر (١/ ٣٨٧-٣٨٨).

هل كل ما قال فيه الإمام الترمذي حسن من قبيل الحسن لغيره؟

لا يلزم من تحسين الإمام الترمذي لحديث أن يكون متنه «حسنًا لغيره»؛ لأن ٧٥٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي «حسن» من غير أن يضيف أي صفة أخرى أعلى منزلة من كونها من قبيل «الحسن لغيره»، بمعنى الضعيف المعتضد بمثله، فيبدو أن تحسينه بالنظر إلى الراوي المتكلم فيه، أي: أن هذا الحديث من حسان حديثه التي تدل على أنه حفظه، وأما المتن فهو قوي محفوظ من وجه آخر، هذا بالنظر إلى الغالب.

فلا بد من التفصيل فيما حسنه الإمام الترمذي؛ ليعرف ما اعتضد بعاضد قوي وما اعتضد بعاضد مماثل في الضعف، وأيهما الأغلب في تطبيقاته.

أمر هام: ليس كل حديث ضعيف صالح للاعتضاد من وجه آخر يكون حسنًا عند الإمام الترمذي، وقد يكون السبب إما التوقف، وإما لتوفر قرائن عنده منعت من التحسين.

فوائد من دراسة جامع الإمام الترمذي

١- إذا كان الإسناد واحدًا لحديثين، وكان الحديث الأول له شواهد، والثاني ليس له شواهد حكم على الأول بأنه «حسن صحيح» وحكم على الثاني بأنه «حسن».

٢- إذا قال الإمام الترمذي: «ليس بإسناده بأس» كقوله: «حسن».

هل كل ما قال فيه الإمام الترمذي حسن غريب من قبيل الحسن لغيره؟

بعد الدراسة تبين ما يلي:

١ - أن ١، ٢٨٪ فقط من مجمل ما قيل فيه «حسن غريب» يصلح أن يوصف بأنه حسن لذاته، وأن ٥، ٥٦٪ ضعيف، و ٤، ١٥٪ يعد صحيحًا.

٢ - ظهر من نصوص أن الإمام الترمذي يضعف بعض ما يقول فيه «حسن غريب».

٣ - أن كلام الإمام الترمذي في معاني الغرابة، وتطبيقاته العملية تدل بجلاء على أنه يستعمل كلمة «غريب» حين الإضافة مع «الحسن» و«الصحيح» غالبًا؛ بسبب التفرد، وليس لمكانة الراوي وبيان درجة ضبطه، وأحيانًا يقصد بها غرابة لفظه في المتن، كما ذكر في علله الصغير.

وعلى ما تقدم؛ تبين أن قول بعض العلماء: أن الإمام الترمذي خص الحسن لذاته بما يقول فيه: «حسن غريب»، قول غير دقيق.

هل يحكم الإمام الترمذي على كل حديث لمتوسط الحفظ بأنه حسن غريب؟

والذي تبين لي بعد دراسة: أنه لا يطلق الإمام الترمذي حكمًا واحدًا، أو اصطلاحًا محددًا على كل ما يرويه خفيف الضبط، كما يفعل المتأخرون الذين يصفون حديث ذلك الضرب من الرواة بالحسن لذاته، بل يتنوع حكمه فيصح تارة، ويحسنه تارة، ويجمع بين الحسن، والغرابة تارة أخرى.

حكم الحديث الذي يحسنه الإمام الترمذي:

يترجح أن الإمام الترمذي - رحمه الله - لديه تساهل في تصحيح بعض الأحاديث، ولم يكن متساهلاً بنفس القدر فيما حسنه؛ لأنه أبان عن شرطه في الحسن: أنه يشمل حديث الراوي الذي لا يحتاج بما انفرد به، إذا سلم من الشذوذ، وكانت له شواهد.

ولهذا فلا يستقيم الاعتراض عليه بأنه حسن حديث فلان وهو ضعيف، والأولى الاعتراض عليه بأنه حسن حديثاً لم يتوفر فيه شروط الحسن التي ذكرها في تعريفه.

ثم ينبغي أن يُعلم: أن وصف الإمام الترمذي بالتساهل في بعض ما صححه أو حسَّنه، لا يعني هدر أحكامه كلها؛ بزعم أنه متساهل على الدوام؛ لأنه كما يتساهل في بعض أحكامه قد يتشدد في البعض أيضاً.

الخلاصة: من موجبات الاحتياط، عدم قبول ما صححه، إذا عارضه ما يوجب النظر، أو عدم الأخذ بحكمه، ومنع ذلك:

١ - مخالفة قول إمام من أئمة النقد المعروفين بالتوسط، كعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ونحوهم.

٢ - أن يكون في الحديث ما يوجب الضعف، على مقتضى قواعد أئمة النقد.

٣ - أن يصحح حديثاً فيه ما يوجب الضعف حسب القواعد المقررة في علم الحديث، فالراجح هو ما تقتضيه القواعد.

هل الحسن عند الإمام الترمذي نوع من أنواع الضعيف؟

الراجح أن الأصل عند الإمام الترمذي، هو الاحتجاج بما يحسنه، وأن غالب الأحاديث التي يقول فيها: «حسن» تكون قوية المتن، مع وجود ضعف - غالباً - في سندها.

والقول: بأن كل ما حسَّنه الإمام الترمذي، فهو حجة غير دقيق، فقد حسن الإمام الترمذي بعض الأحاديث - وهي قليلة - وأشار إلى عدم الاحتجاج بها.

حكم الرواة الذين يحسن لهم الإمام الترمذي:

قول الإمام الترمذي في سند: «حسن غريب» لا ينفي ضعف بعض رجاله أو جهالتهم.

وتحسينه لرجل لم ينقل فيه توثيق، ولا تضعيف يدل على صلاحيته للاستشهاد، وأن الرجل لم يبلغ درجة الثقة الذي يصحح الإمام الترمذي له، هذا إذا كان الرجل متكلاً فيه، أو ليس فيه توثيق معتبر.

وقد يحسن حديثاً ويكون رجال السند ثقات، ولكنه حسنه؛ لانقطاعه أو لاختلاف في رفعه، أو وصله.

الاصطلاحات المركبة عند الإمام الترمذي وموقع الحسن فيها:

أكثر الإمام الترمذي في «جامعه» من الحكم على الأحاديث بقوله: «هذا حديث حسن صحيح». فما معنى هذه العبارة؟

أجاب الحافظ ابن الصلاح فقال: «أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما - حسن، والآخر - إسناد صحيح؛ استقام أن يقال فيه: «حديث حسن صحيح»، أي: حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر»^(١).

وإذا أضاف لفظ الصحة فقد جزم بثبوت الحديث.

ومعنى كلمة «غريب» حين يضيفها الإمام الترمذي مع عبارة «حسن» أو «حسن صحيح» لا أثر لها في الحكم على الحديث، فلا ترفع السند ولا تحطه بل هي مجرد عبارة فنيّة - من مصطلحات الفن - تستعمل لبيان ما في السند من لطائف التفرد، ويزيد الأمر وضوحاً عندما يورد الإمام الترمذي العبارات التفصيلية لشرح كلمة «غريب» بعد الحديث.

ثم تبين لي بعد دراسة: أن الإمام الترمذي لا يفرق بين الصحيح لذاته مما لا شواهد له، والصحيح الذي له شواهد، فلا يخص الأول بقوله: «صحيح» فقط، والثاني «حسن صحيح». فلا يصح أن يقال: «صحيح» أصح من: «حسن صحيح» أو العكس؛ لعدم وجود أدلة تدل على أن الإمام الترمذي قصد التفريق بينهما حقيقة.

وتبين لي أن جملة من الأحاديث التي حكم الإمام الترمذي عليها بقوله: «صحيح»، وبقوله: «صحيح غريب» في أسانيدنا نظر.

وهذا يقدح في قول الإمام ابن حجر: أن ما يقول فيه الإمام الترمذي: «حسن صحيح»، ويكون فرداً؛ للتردد في الناقل، وعلى هذا، فهو أقل رتبة، وأحط منزلة مما يقول فيه: «صحيح» فقط؛ لأن الجزم أقوى من الشك.

ومما اتفق عليه العلماء: أن «حسن صحيح» أصح وأقوى من حيث الإجمال من «حسن»، و«حسن غريب».

وأن الإمام الترمذي، إذا ذكر كلمة «صحيح» في حكمه على الحديث، سواء أطلقها، أو أضافها، فإنه يريد أن ذلك الحديث صحيح عنده.

وأنه لا فرق بين ما قال فيه الإمام الترمذي: «حسن غريب صحيح»، وما قال فيه: «حسن صحيح غريب»، فهو اختلاف عبارة لا اختلاف معنى.

لماذا استخدم الإمام الترمذي مصطلح «حسن صحيح» في الأحاديث التي

يصححها، ولم يستعمل «صحيح»، وهو دال على مقصوده؟

يحتمل أن الإمام الترمذي أراد أن يميز بين المصطلحات الواردة في كلام شيوخه، كالبخاري، فميز بين «الحسن» الذي هو الصحيح، و«الحسن» الذي هو دون الصحيح.

الحديث الحسن

أول من قسم الحسن إلى قسمين، هو الحافظ ابن الصلاح، ثم جاء من بعده الحافظ ابن حجر، فزاد كلامه إيضاحًا، فسمى القسم الأول: الحسن لذاته، والقسم الثاني: الحسن لغيره.

وقد اختلف العلماء في تعريف الحديث الحسن على أقوال عدة، حتى أشار الإمام الذهبي إلى أن تعريف الحسن ميئوس منه، وليس اليأس من تعريف الحسن بحد جامع مانع، وإنما اليأس من إيجاد قاعدة واحدة تندرج كل الأحاديث التي حسنها الحفاظ.

والسبب في ذلك؛ أن الحسن لغيره غير متفق على حقيقته عند المحدثين؛ بل ولا على إفراده بقسم مستقل عن الصحيح والضعيف، وأما الحسن لذاته، فقد نص الحافظ ابن الصلاح وغيره، على أن عددًا من المحدثين كالإمام ابن خزيمة، والإمام ابن حبان، والإمام الحاكم، يدخلون الحسن لذاته في الصحيح، ولا يفرّدونه عنه، وأطلق عدد من الأئمة الحسن على الصحيح، فإذا أخذ طالب علم تعريف الحسن لذاته عند ابن الصلاح، أو ابن حجر، وطبقه على بعض تحسينات المحدثين الذين أطلقوا الحسن على الصحيح، كالإمام الشافعي، والإمام أحمد، والإمام ابن المديني، والإمام البخاري وغيرهم، فإنه سيقصي تحسينات أولئك الأئمة.

والأنفع لطالب العلم: أن يحصر إطلاقات الحسن، واستعمالاته عند المحدثين؛ ليعرف مقاصدهم، ويتعامل مع مصنفاتهم بفهم واسع مدرك بأن المسألة خلافية، وبأن المصطلح نفسه استعملوه؛ ليكون علمًا على القبول، إذا كان بغرض الاحتجاج، وبيان غرضه، إذا كان بغرض الإعجاب.

والحق أنه لا يمكن إيجاد تعريف جامع مانع دقيق تدرج فيه كل تحسينات الأئمة، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، وحصر استعمالات المحدثين «للحسن» ممكن، وقد استعمله المحدثون ويريدون به أحد أمرين:

الأول: التحسين الاحتجاجي: ويكون الحسن هنا بمعنى: حسن الحديث لقوته، ويطلقه المحدثون على الحديث الصالح للاحتجاج. ويندرج تحت التحسين الاحتجاجي المعاني التالية:

١ - إطلاق الحسن على الحديث الصحيح.

٢ - إطلاق الحسن على ما يرويه الراوي المختلف فيه، وليس فيه جرح مفسر، وهو قريب من الحسن لذاته.

٣ - إطلاق الحسن على ما اتصل سنده، برواية العدل الذي لم يخف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً، وهو ما يعرف عند المتأخرين بالحسن لذاته.

٤ - إطلاق الحسن على الحديث الذي فيه ضعف محتمل عند بعض النقاد.

٥ - إطلاق الحسن على الحديث الضعيف المنجبر المتعدد الطرق، وهو ما اصطلاح على تسميته عند المتأخرين بـ«الحسن لغيره».

وضابطه: كل حديث حُسن وليس بصحيح الإسناد، فذلك لوجود مانع من تصحيحه، لا يوجب رده في نظر من استحسنته، إما لعدم قوته، وإما لظهور قرائن حفت به ترجح مقتضى القبول فيه.

الثاني: التحسين الإعجابي: ويكون الحسن فيه بمعنى حسن الحديث لميزته، ويطلقه المحدثون على الحديث الذي يتضمن ميزة تدعو لاستحسانه، والإعجاب به، وقد تكون هذه الميزة: غرابة الحديث من حيث السند، أو وجود فائدة في السند أو المتن، أو بسبب حسن سياق المتن، ونحو ذلك من أمور لا دخل لها بالقبول والاحتجاج.

ويندرج تحت التحسين الإعجابي من حيث التفصيل:

١ - إطلاق الحسن على الحديث الغريب.

٢ - إطلاق الحسن على الحديث الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن.

٣ - إطلاق الحسن على السند العالي.

٤ - إطلاق الحسن على حسن المتن.

ما اصطلاح على تسميته بالحسن عند المتأخرين - ويقصد الحسن لذاته - هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح.

قال الحافظ ابن حجر: «أن وصف الحديث بالصحة إذا قُصِرَ عن رتبة الصحيح، وكان على شرط الحسن، إذا روي من وجه آخر، لا يدخل في التعريف الذي عرف به - يعني ابن الصلاح - الصحيح أولاً.

فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا - أيضًا - يسمى صحيحًا، وإما أن لا يسمى هذا صحيحًا، والحق أنه من طريق النظر أنه يسمى صحيحًا.

وينبغي أن يزداد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه، إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً.

وإنما قلت ذلك؛ لأنني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين، فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك»^(١).

إذا أطلق الحسن عند المتأخرين فعلى أي نوعيه يحمل؟

الأصل: أنه عند الإطلاق ينصرف المعنى للأفضل، والأعلى، والأقوى، فيحمل على الحسن لذاته.

ولكن الحافظ ابن حجر من عادته: أنه يطلق الحسن في حكمه على الحديث الحسن لذاته، وعلى الضعيف المعتضد بغيره أحيانًا.

(١) «النكت» لابن حجر (١/٤١٦-٤١٩).

الألفاظ التي وردت عن بعض المحدثين وفيها مشابهة من حيث شموليتها لمعنى القبول وقوة السند :

١ - الثابت: وهي عبارة تدل على أن المحدث إذا أطلقها على حديث، فهذا قول قاطع منه: أن الحديث مقبول في نظره، ومحتج به عنده.

٢ - الجيد، وهو لفظ من ألفاظ القبول العامة، ويقصد به عند من يطلقه في الحكم على الحديث: أن الحديث في نظره مقبول، وقوي، ومحتج به، والغالب - فيما يظهر - عند متقدمي المحدثين، إطلاقه على الأحاديث الصحيحة، ولا يوجد ما يمنع دخول الحسن لذاته فيه عند بعض المتقدمين، أما لمن استقر عندهم التفريق بين الصحيح، والحسن، فكثير ما يطلقونه على الحسن لذاته، وعلى الصحيح - أيضًا - وقد يطلقه بعض المتقدمين على الحديث المستحسن لغرابته. فالجيد كالحسن ينقسم إلى قسمين:

الأول: جيد احتجائي.

الثاني: جيد إعجابي.

٣ - القوي: والمُحَقَّق الذي لا ريب فيه، أننا عندما نجد لإمام من أئمة الحديث من المتقدمين، أو المتأخرين، حكمًا على حديث بأنه قوي، فمن المؤكد أنه في نظره مقبول، ومحتج به، سواء كان الحديث من رواية الثقات، أم من رواية راوٍ موصوف بخفة الضبط.

٤- الصالح: يطلق على الصحيح، والحسن، والضعيف الذي يصلح للاعتبار.

٥- المحفوظ: وهو لفظ يستعمل بكثرة في مواضع الاختلاف بين الرواة، ويقصد به الرواية الراجحة، أو الطريق التي يرويها من هم أوثق وأولى ممن خالفهم، فيدخل فيه ما يرويه الثقة، أو الصدوق.

٦- المعروف: مقابله المنكر، وغالب ما يؤتى به في مواضع الاختلاف؛ بقصد بيان خطأ أحد الرواة، وتعيين الرواية الثابتة الراجحة، وقد أطلق نادرًا على الحديث الذي لا يوجد فيه اختلاف بين رواته، وهو لفظ يحتمل لفظ دخول رواية الصدوق فيه، ويندر استعماله في الحكم على الأسانيد.

٧- المقبول: ويقل استعماله في الحكم على الأسانيد، ويدخل فيه رواية الثقة والصدوق، ويستعمل في الحكم على الرواة أكثر من استعماله في الحكم على الأحاديث.

٨- المُشَبَّه: وهو لفظ نادر الاستعمال جدًا، أي: أن الراوي تشبه أحاديثه أحاديث المقبولين، فيطلق على الحسن.

٩- الوسط: وهو لفظ أطلقه يعقوب بن شيبة على الإسناد الذي لم يشتد ضعفه.

١٠- النظيف: هذا اصطلاح استعمله الذهبي، وهو قليل التداول، ويدخل فيه الحسن.

١١- لا بأس به: لفظ يطلق على الإسناد، فيشمل الحسن لذاته، ويطلق على الرواة المتوسطي المنزلة.

هل سكوت أبي داود يعد تحسيناً؟

الراجح لا يعد تحسيناً. قال الحافظ الذهبي: «فقد وثق - رحمه الله - بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل».

فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي، هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح... فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرج الشيخان، وذلك نحو شطر الكتاب.

ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيداً، سالماً من علة، وشدوذ، ثم يليه ما كان صالحاً، وقبله العلماء؛ لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً، يعضد كل إسنادهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده؛ لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه

ما كان يُّن الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه؛ بل يوهنه غالبًا، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة»^(١).

ومعنى صالح عنده، أي: ما ليس بشديد الضعف، وقد سكت على أحاديث صحيحة، وحسنة، وضعيفة معتضدة بغيرها، وأحاديث فيها ضعف محتمل غير شديد، فلا اختصاص لصالح لذاته.

تقسيم الحديث عند المتقدمين والمتأخرين:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان في عرف أحمد بن حنبل، ومن قبله من العلماء: أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف.

والضعيف عندهم ينقسم إلى: ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى: مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعيف خفيف لا يمنع من ذلك.

وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، هو أبو عيسى، الإمام الترمذي في «جامعه»، والحسن عنده ما تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم، وليس بشاذ فهذا الحديث، وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا، ويحتج به، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به، بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما»^(٢).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٤-٢١٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥١-٢٥٢).

وقال: «ولهذا يوجد في كلام أحمد، وغيره من الفقهاء، أنهم يحتجون بالحديث الضعيف، كحديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري وغيرهما، فإن ذلك الذي سَمَّاه أولئك ضعيفاً، هو أرفع من كثير من الحسن؛ بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً»^(١).

وقال: «وأما نحن فقولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن، كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما، ممن يحسن الإمام الترمذي، أو يصححه، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الإمام الترمذي: إما صحيح، وإما ضعيف، والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء من لم يعرف إلا اصطلاح الإمام الترمذي، فسمع قول بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحب إلّ من القياس، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه، مثل الإمام الترمذي»^(٢).

ووافق شيخ الإسلام على كلامه من حيث الجملة، ابن سيد الناس، والذهبي، وابن رجب، والعراقي، وابن حجر.

تنبية: أغفل الإمام الرامهرمزي، والإمام الحاكم، والإمام الخطيب البغدادي، تعريف الحسن، وهذا يدل على أنه: لم يكن من المستقر عرفاً عند المحدثين، ذكر الحسن بوصفه نوعاً وسطاً بين الصحيح، والضعيف.

(١) المرجع السابق (٢٤٩/١٨).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٤/٣٤١-٣٤٢).

ويرى كثير من المحققين، أن غالب المحدثين المتقدمين يدخلون الحسن لذاته في الصحيح، كالإمام ابن خزيمة والإمام ابن حبان.

هل في الصحيحين أحاديث حسنة؟

قال الإمام الذهبي: «وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما: الصحيح، وما هو أصح منه، وإن شئت قلت: فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا: صحيح، وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «وينبغي أن يزداد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى متناه، ولا يكون شاذًا، ولا معللاً.

وإنما قلت ذلك؛ لأنني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين، فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك»^(٢).

ويعني ما قاله ابن حجر: أن الحسن لذاته يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره، إذا جاء من طريق أخرى مماثلة.

قال الإمام ابن الصلاح: «إذا كان راوي الحديث متأخرًا عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه مشهور بالصدق والستر، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه،

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٣٩).

(٢) «النكت» لابن حجر (١/٤١٦-٤١٩).

فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يُرَقِّي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح^(١).

من مظان الحديث الحسن :

«سنن الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان»، و«سنن أبي داود»، و«مستدرک الحاكم»، و«المنتقى لابن الجارود»، و«المختارة».

الضابط العام للراوي الذي يحسن حديثه :

هو كل عدلٍ الغالب على حديثه الاستقامة، وله أخطاء ليست بالكثيرة.

ما هو مقدار الخطأ الذي يمنع من القبول؟

والجواب: من كان الغالب على حديثه الاستقامة، وعنده أخطاء، وأوهام، فالراجح أنه مقبول الرواية، إلا فيما خالف فيه ممن هو أولى منه، أو فيما تفرد به بما لا يحتمل مثله.

وما يجب أن ينبه عليه هنا: أن الكلام عمن يحتاج بخبره من العدول الذين لهم أخطاء أكثر من أخطاء الثقات، وأقل من أخطاء الضعفاء، وليس الكلام على من لا يحتاج بخبره مطلقاً، ولعلماء الحديث معياران فيمن لا يحتاج بخبره:

الأول — كثرة الخطأ، وإن لم يصل إلى حد أن يكون هو الغالب.

الأول — غلبة الخطأ على الصواب.

(١) «علوم الحديث» (ص ٣١-٣٢).

فعلى المعيار الأول من كان كثير الخطأ، وغالب رواياته مستقيمة، فلا يحتاج به، وعلى المعيار الثاني يحتاج بكثير الخطأ فيما لم يخطئ فيه؛ لأنه لا يترك الاحتجاج إلا بمن غلب خطؤه على صوابه.

والنقاد يضعفون الراوي إذا كان كثير الخطأ، أما من غلب خطؤه على صوابه، فهذا متروك عندهم لا يعتبر به فضلاً عن أن يحتاج به.

تنبيه: خطأ الراوي إذا كان نادراً أو قليلاً جداً، لا يمنع من وصفه بتمام الضبط وإتقان الحفظ، ولا ينزل بذلك عن رتبة الثقة.

ومن وصف من الثقات بكثرة الخطأ، فالكثرة نسبية، فمثلاً بالنظر لإمامة شعبة، وشدة إتقانه، استكثر من مثله تلك الأخطاء.

وينبغي أن يعلم: أنه يقع خلاف بين بعض النقاد في بعض الرواة، هل كان خطؤه كثيراً فيضعفون؟ أم قليلاً فيقبل حديثهم؟ وذلك؛ لأنه لا توجد مقاييس دقيقة، أو معايير واضحة جداً لكمية الخطأ الذي يعد كثيراً، والنقاد لا يراعون كثرة الخطأ فقط فيمن ضعفوه؛ بل لهم نظر في فحش الخطأ وشدته، ولو كان قليلاً.

ألفاظ في مراتب الجرح والتعديل تطلق على من يحسن حديثه لذاته :

قال الإمام ابن أبي حاتم: ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممن يحتاج بحديثه.

وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية. وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه؛ للاعتبار...»^(١).

والذي يعنينا هنا: الألفاظ التي تطلق على من يحسن حديثه لذاته، وهي في كلام الإمام ابن أبي حاتم المنزلة الثانية والثالثة، وأما صالح الحديث، فقد صرح أن حديثه للاعتبار، بعكس من قبله، فإنه قال: «يكتب حديثه، وينظر فيه»، أي: قبل الاحتجاج به، هل يصلح أم لا؟

وزاد الإمام الذهبي على ما سبق، بعض العبارات في الرواة المقبولين: «وجيد الحديث...، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق، إن شاء الله وصويلح، ونحو ذلك»^(٢).

وقد ذكر الإمام الذهبي أنه لا يذكر في «الميزان» من قيل فيه: محله الصدق، أو لا بأس به، أو صالح الحديث، أو شيخ؛ لأن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق^(٣).

وجاء الإمام العراقي من بعدهما فذكر أن مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات:

الأول — العليا، وهي إذا كرر لفظ التوثيق، كقولهم: «ثبت حجة»، أو «ثقة ثقة» ونحوها.

(١) «الجرح والتعديل» (٣٧/٢).

(٢) «الميزان» (٤/١).

(٣) المرجع السابق (٤-٣/١).

الثانية — وهي إذا لم يكرر التوثيق، كقولهم: «حجة»، «ثقة»، «ثبت»، ونحوها.

الثالثة — قولهم: «ليس به بأس»، أو «لا بأس به»، أو «صدوق»، أو «مأمون»، أو «خيار».

الرابعة — قولهم: «محل الصدق»، أو «رووا عنه»، أو «إلى الصدق ما هو»، أو «شيخ وسط»، أو «وسط»، أو «شيخ»، أو «صالح الحديث»، أو «مقارب الحديث»، أو «جيد الحديث»، أو «حسن الحديث»، أو «صويلح»، أو «صدوق إن شاء الله»، أو «أرجوا أنه لا بأس به».

ثم جاء من بعده الحافظ ابن حجر، فذكر في مقدمة «التقريب» مراتب الجرح والتعديل، فزاد على مراتب التعديل التي ذكرها الإمام العراقي مرتبة جعلها الأولى، وهي خاصة بصحابة رسول الله - ﷺ - ثم ذكر الثانية، وهي، كالأولى عند الإمام العراقي، ويدخل فيها عنده من أكد مدحه بأفعل كقولهم: «أوثق الناس»، والثالثة، وهي، كالثانية عنده - أيضًا - وقال بعدها: «الرابعة - من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة «صدوق»، أو «لا بأس به»، أو «ليس به بأس».

الخامسة — من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة «صدوق سيء الحفظ»، أو «صدوق يهم»، أو «صدوق له أوهام»، أو «صدوق يخطئ»، أو «صدوق تغير بأخرة»، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة كالتشيع، والقدر، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره».

وجعل الحافظ السخاوي ألفاظ التعديل على ست مراتب هي:

الأول - ما أتى بصيغة أفعل، كقولهم: «فلان أوثق الناس».

الثانية - ما جاء في مثل قولهم: «فلان لا يسأل عنه».

الثالثة - ما كرر فيه التوثيق.

الرابعة: ما أفرد فيه لفظ التوثيق، كقولهم: «ثقة» فقط، أو «ثبت» فقط، ونحوهما.

الخامسة - «ليس به بأس»، أو «لا بأس به»، أو «صدوق»، أو «مأمون»، أو «خيار».

السادسة - «محل الصدق»، ورووا عنه...، وذكر ألفاظاً ذكرها الإمام العراقي في المرتبة الرابعة عنده.

وللحافظ السيوطي نحو ذلك، إلا أنه جعل الأولى والثانية منزلة واحدة، فأصبحت الثالثة عنده مرتبة ثانية، وهكذا إلى أن جعل السادسة عند الحافظ السخاوي خامسة، وزاد على ما ذكر الحافظ السخاوي فقال: المرتبة السادسة عنده: «صالح الحديث يكتب حديثه؛ للاعتبار، وينظر فيه، وزاد الإمام العراقي فيها: «صدوق إن شاء الله»، «أرجو أن لا بأس به»، «صويلح»، وزاد شيخ الإسلام - يعني ابن حجر - : «مقبول».

فالمراتب المتضمنة ألفظاً تطلق على من يحسن حديثه هي:

المرتبتان الثانية والثالثة عند الإمام ابن أبي حاتم.

والمرتبتان الثالثة، والرابعة عند الإمام العراقي، وكذلك عند الإمام الذهبي،
الذي هو عمدة الإمام الذهبي في ذلك.

والمرتبتان الرابعة والخامسة عند الحافظ ابن حجر.

والمرتبتان الخامسة والسادسة عند الحافظ السخاوي.

والمرتبتان الرابعة والخامسة، وبعض السادسة عند الحافظ السيوطي.

والذي يظهر أن «صالح» عند الإمام ابن أبي حاتم، ومقبول عند الحافظ ابن
حجر مفتقرة للاعتضاد، كما هو ظاهر كلام ابن أبي حاتم، بأن «صالح الحديث،
يكتب حديثه؛ لا اعتبار»، وكذا تصريح الحافظ ابن حجر: بأن المقبول عنده يشترط
له المتابعة، وإلا فلين الحديث.

وبناء على ما سبق، فما هو حكم الحديث الذي يرويه من عدل بلفظ دون الثقة،
من جملة الألفاظ التي سبق ذكرها؟

١ - يرى الإمام ابن أبي حاتم: أن حديثهم يكتب، وينظر فيه، كما تقدم.

٢ - يرى الإمام ابن الصلاح: أن كلام الإمام ابن أبي حاتم، هو الصحيح،
وعلل بقوله: «لأن هذه العبارات - كصدوق وما شابهها - لا تشعر بشريطة
الضبط، فينظر في حديثه، ويختبر؛ حتى يعرف ضبطه...»^(١).

(١) «علوم الحديث» (ص ٧٤).

٣- يقول الإمام الذهبي في الثقات الذين لم يُخرج لهم في الصحيحين: «وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روى عنه شعبة، أو مالك، أو يحيى، وأمثال ذلك، كـ«حسن الحديث»، فلان «صالح الحديث»، فلان «صدوق إن شاء الله»، فهذه العبارات كلها جيدة، ليس مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه»^(١).

٤- ظاهر صنيع الحافظ ابن حجر: أنه يرى أن من قيل فيه: ((صدوق)) ونحوها من العبارات التي ذكرها في المرتبتين الرابعة والخامسة، فحديثه حسن لذاته.

٥- قال الحافظ السخاوي بعد أن ذكر مراتب التعديل الستة التي تقدمت: «ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب، الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأما التي بعدها، فإنه لا يحتج بأحد من أهلها؛ لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط؛ بل يكتب حديثهم ويختبر... وأما السادسة، فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم؛ لوضوح أمرهم فيه.

وإلى هذا أشار الإمام الذهبي بقوله: إن قولهم: «ثبت وحجة»، و«إمام»، و«ثقة»، و«متقن» من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها، وأما «صدوق»، وما بعده يعني: من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثاً، فمختلف فيها بين

الحفاظ، هل هي توثيق أو تليين؟ وبكل حال، فهي منخفضة عن كمال رتبة التوثيق، ومرتفعة عن رتبة التجريح»^(١).

٦ - صرح العلامة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - بعد أن ذكر مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها الحافظ ابن حجر في مقدمة «تقريب التهذيب»: «فما كان من الدرجة الثانية والثالثة، فحديثه صحيح من الدرجة الأولى، وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة، فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي، ويسكت عليه أبو داود، وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى بذلك ويصير حسناً لغيره»^(٢). وخالفه الشيخ الألباني كما سيأتي.

٧ - أكثر الشيخ الألباني - رحمه الله - من الحكم بالحسن لذاته على أحاديث رواة قال فيهم ابن حجر: «صدوق يخطئ»^(٣)، أو «صدوق يهمل»^(٤)، أو «صدوق ربما أخطأ»^(٥)، أو «صدوق تغير بأخرة»^(٦) وعلى هذا، فتحسين حديث من قيل فيه: «صدوق» فقط، يكون من باب أولى.

(١) «فتح المغيث» (٢/ ١١٦-١١٧).

(٢) «الباعث الحثيث» (ص ٧٩).

(٣) «غاية المرام» (ص ٥٤)، و«السلسلة الصحيحة» (١/ ٧٣١).

(٤) «السلسلة الصحيحة» (٣/ ١٢١).

(٥) «إرواء الغليل» (٧/ ٥١).

(٦) «السلسلة الصحيحة» (١/ ٥٥١).

وقد ذكر فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري^(١) في معرض رده على الشيخ الألباني - رحمه الله - : أنه أكثر من تحسين أحاديث من قيل فيه : «صدوق يخطئ»، سواء كان القائل بذلك الحافظ ابن حجر أو غيره.

ويرى الشيخ إسماعيل^(٢) أن الشيخ الألباني - رحمه الله - يؤخذ عليه رأيه في تحسين من قيل فيه ذلك، بدون تفصيل بين ما أخطأ فيه وبين ما لم يخطئ فيه، وهذا صحيح، فلا بد من التفصيل.

٨- يرى الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - : أن العلماء قد حكموا بحسن حديث من قيل فيه هذه الصفات كـ «صدوق»، و«محل الصدق» - كما تراه منتشرًا في «نصب الراية»، و«فتح الباري»، و«نيل الأوطار»، وغيرها من الكتب التي تُعني بالتخريج، وبيان مراتب الحديث^(٣) وقد قال عقب كلام الشيخ أحمد شاكر الأنف : «وهو تبين سديد للغاية»^(٤).

وبما تقدم يتضح : بأن الذين يحسن حديثهم من غير اعتضاد، ليسوا سواء من حيث القوة، بل تتفاوت قوتهم، كما أن الصحة تتفاوت، والضعف يتفاوت.

وقد ذهب الحافظ ابن الصلاح إلى أن «الصدوق» ومن في حكمه لا يحتاج بحديثه، إلا بعد النظر والاختبار؛ حتى يعرف ضبطه ووافقه الحافظ السخاوي.

(١) «نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوي» (ص ٨٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٨٥).

(٣) «قواعد في علوم الحديث» (ص ٢٤٥).

(٤) المرجع السابق (ص ٢٤٦).

أما الإمام الذهبي فصرح: أن كثيراً من قيل فيهم ألفاظ كـ«ليس به بأس»، و«محلّه الصدق» ونحوها، فمتجاذب بين الاحتجاج به وعدمه، وإن كان يميل إلى تحسين حديث الصدوق غير كثير الخطأ، إلا فيما أخطأ فيه، أو تفرد به ممن لا يحتمل له.

وأما الحافظ ابن حجر، فظاهر صنيعة: أنه يحسن حديث من قيل فيه: «صدق»، وكذلك يحسن بعض حديث من يقول فيه: «صدق يخطئ».

وقد اختلف في أصحاب المرتبة الخامسة الإمام البقاعي، والحافظ السخاوي، وهما من تلاميذه فالأول حسن حديثهم، والثاني نص على أن بعض من ذكرهم في المرتبة السادسة، وهي قريبة الشبه بالمرتبة الخامسة عند الحافظ ابن حجر، يكتب حديثهم للاعتبار دون اختبار؛ لوضوح أمرهم، وكذلك اختلف الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني، فالأول حسن حديثهم إذا اعتضد، ورده إذا لم يعتضد، وأما الشيخ الألباني فظاهر صنيعة: أنه يحسن حديث أهل هذه المرتبة مطلقاً، أو في الغالب الأعم، لمن تتبع مصنفاته.

وقد وضع الحافظ ابن حجر ضابطاً لأدنى مراتب التعديل فقال: «وأدناها ما اشعر بالقرب من أسهل التجريح كـ«شيخ»، و«يروى حديثه»، و«يعتبر به»، ونحو ذلك، ويُنَّ ذلك مراتب لا تخفى»^(١).

فقوله: «صدوق سيء الحفظ»،: «صدوق يخطئ» ونحوها من الألفاظ المذكورة في المرتبة الخامسة عنده مشعرة بالقرب من أسهل التجريح، فهي من أدنى مراتب التعديل.

وأما قولهم: «فلان لين»، أو «سيء الحفظ»، أو فيه أدنى مقال، فهي ألفاظ جرح في الحقيقة، وليست قريبة من ألفاظ الجرح.

تنبيهات: أولاً - يلاحظ فيما سبق اختلاف العلماء في بعض الألفاظ، كـ«محلّه الصدق» عند الإمام ابن أبي حاتم الذي جعلها في المرتبة الثانية مع «صدق»، أما الإمام الذهبي والإمام العراقي فرأيا أنها أقل، فوضعاهما في مرتبة تلي مرتبة «صدق»، فليس ما ذكر من ألفاظ التعديل التي تنحط عن التوثيق يكون لها حكم واحد عند جميع النقاد.

قال الإمام الذهبي: «نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك: أن نعلم؛ بالاستقراء التام عُرف ذلك الإمام الجُهَبد، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة»^(١).

ثانياً - لم يحصل اتفاق بين النقاد على أن من قيل فيه: «صدق» - مثلاً - فحديثه حسن، ولا يصحح.

ثالثاً - ورد عن الإمام يحيى بن معين أن قوله في راي: «ليس به بأس» يعني ثقة، وإذا قال: «هو ضعيف» فليس بثقة ولا يكتب حديثه. وبنحو ذلك عن دُحيم. فهذا الاصطلاح مخالف لما هو معروف ومشهور.

والراجع: أن الإمام ابن معين لم يُرد أنه إذا قال: «ليس به بأس» يساوي ما يقول في «ثقة» ولكن أراد أن الرواة على قسمين:

الأول - ثقات مقبولين. الثاني - ضعفاء متروكين.

قال الحافظ السخاوي: «ولا يعارض جعل «ليس به بأس» في المرتبة الثانية قول الإمام ابن معين: «إذا قلت: ليس به بأس فتقة»؛ لأنه لا يلزم من ذلك التساوي بينهما، وإن اشتركا في مطلق الثقة، إذ معلوم أن الثقة مراتب...»^(١).

وذكر الإمام أبو الوليد الباجي^(٢) أن الإمام ابن معين قد يستعمل «الثقة» فيمن لا يحتج بحديثه.

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي بعد نقل عدة نصوص: «وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يعتمد الكذب»^(٣).

رابعاً - فرق بعض العلماء بين بعض الألفاظ المتعلقة بنفي البأس، والصحيح: أنه لا فرق.

ويرى الإمام العراقي^(٤) أن «أرجو أنه لا بأس به» أرفع من «ما أعلم به بأساً»؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك.

(١) «الغاية» (١/ ٢٠١).

(٢) «التعديل والتجريح» (٣/ ١١٠٣).

(٣) «التنكيل» (١/ ٧٢).

(٤) «فتح المغيث للعراقي» (ص ١٧٣).

و«ليس به بأس»، و«لا بأس به» أرفع من «أرجو أنه ليس به بأس»، لأن زيادة «أرجو» مشعرة ببعض التردد، هذا من حيث ظاهر العبارة، إلا أنه ينبغي أن يكون المعيار في مثل هذه الحالات: النظر في حال الرجل، فإن كان فيه تضعيف معتبر، فالعبارة كما هو ظاهرها، وإن كانت حاله جيدة، فهي ليست أقل من «لا بأس به».

خامساً - يقول العلامة المَعْلَمِي في تفسير لقول ابن عدي أكثر منه في «كامله» وهو قوله: «أرجو أنه لا بأس به»: «هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: «أرجو أنه لا يتعمد الكذب»^(١).

سادساً - تعددت آراء العلماء في تحديد معنى لفظ: «شيخ» بما يؤثر على تحديد المرتبة التي تليق بها بناء على كل رأي.

قال الإمام أبو الحسن بن القطان: «ومعنى ذلك عندهم أنه ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية الحديث، أو أحاديث فأخذت عنه، وهم يقولون: لا تقبل رواية الشيوخ في الأحكام»^(٢).

وقال - أيضًا - تعليقًا على إطلاق أبي حاتم لها على أحد الرواة: «وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغى، ولا - أيضًا - التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين، وقعت لهم رواية أحاديث، فأخذت عنهم»^(٣).

(١) «الفوائد المجموعة» (ص ٣٥).

(٢) «بيان الوهم» (١٠٨/٤).

(٣) «بيان الوهم» - القسم الثاني - (٤١٧/٤)، وانظر (٦٩/٤).

وقال الإمام المزي: «المراد بقولهم: «شيخ»، أنه لا يترك، ولا يحتج بحديثه مستقلاً»^(١).

وقال الحافظ الذهبي: «فقوله هو «شيخ» ليس هو عبارة جرح؛ ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها - أيضاً - ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك: أنه ليس بحجة ومن ذلك قوله: «يكتب حديثه»، أي: ليس هو بحجة»^(٢).

وقال الحافظ ابن رجب: «والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم، عبارة: عمن دون الأئمة، والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة، وغيره»^(٣).

وهذا ليس على الإطلاق، وإنما هو استعمال من استعمالات المحدثين لهذه اللفظة، فيطلقونها باعتبار قلة ما يرويه المحدث عن شخص مخصوص، كما يقولون: حديث المشايخ عن أنس مثلاً، فيسوقون أسماء روايات لقوم ثقات ولكنهم مقلين عنه - ﷺ - ومن ذلك قول الإمام البردنجي: «فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ، مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي...»^(٤).

وهؤلاء ثقات، ولكنهم ليسوا من المكثرين عن قتادة فلذا سماهم «شيوخ».

(١) «النكت» للزركشي - القسم الثاني - (٦٤٧/٣).

(٢) «الميزان» (٣٨٥/٢).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٤٦١/١).

(٤) المرجع السابق (٤٥١/١ - ٤٥٢).

ومن ذلك قول الإمام العجلي: «جامع بن أبي راشد الكاهلي الصيرفي: كوفي، ثقة، ثبت، صالح، وأخوه ربيع، يقال: إنه لم يكن بالكوفة في زمانه أفضل منه، وهما في عداد الشيوخ ليس حديثهم بكثير»^(١).

وقال الشيخ الألباني: «واعلم أن من قيل فيه: «شيخ»، فهو في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، يكتب حديثه وينظر فيه، كما قال ابن أبي حاتم نفسه (٣٧ / ١ / ١) وجرى عليه العلماء، كما تراه في «التدريب» (ص ٢٣٢)، ومعنى ذلك: أنه ممن يتقى من حديثه، أو أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، ولعله قد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي في مقدمة «الميزان» بقوله: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: «محله الصدق»، ولا من قيل فيه: «لا بأس به»، ولا من قيل فيه: «هو صالح الحديث»، أو «يكتب حديثه»، أو «هو شيخ»، فإن هذا، وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق». قلت: و جل هؤلاء ممن يحسن العلماء حديثهم عادة، فليكن مثلهم من قيل فيه: «هو شيخ»^(٢).

وفي هذا التعميم نظر لا يخفى! لاسيما ولفظة «شيخ» من أدنى مراتب التعديل، كما سبق، فما رجه الإمام المزي والإمام الذهبي هو الأقرب للصواب - إن شاء الله - وقد تفيد بعض القرائن خلاف ذلك في بعض الإطلاقات.

سابعاً - لفظ «وسط» ترد عند بعض النقاد أحياناً بمعنى: «لا يحتاج به ولا يترك» فهو وسط بهذا الاعتبار، أي: صالح للاستشهاد به، وقال نحو هذا المعنى

(١) «تاريخ الثقات للعجلي» (ص ٩٤).

(٢) «السلسلة الصحيحة» (٦ / ١ / ٢٧٧). حذف الدكتور خالد الأرقام التي أحال الشيخ عليها، وقدم وأخر في لفظ، وهو على وجه الاختصار والتصرف، فنقلتها على وجهها من نفس المرجع.

الإمام صالح بن محمد جزرة في حَبَّة بن جَوَيْنِ العُرَيْنِيَّ، والإمام ابن المديني في عاصم بن كليب، ومطر الوراق، والفرج بن فضالة، والإمام أبو زرعة في إسماعيل بن مجالد.

وتأتي لفظة «وسط» أحياناً بمعنى: دون الثقة، كقول الإمام علي بن المديني في شبل بن عياد المكي - وهو ثقة^(١) - : «وسط، ولم يكن به بأس»^(٢).

وكذا قول الإمام يعقوب بن شيبه في محمد بن عجلان، ومعاوية بن صالح.

ثامناً - ذكر الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة «صدوق سيء الحفظ» مع «صدوق يهم»، ومع «صدوق له أوهام»، و«صدوق يخطئ».

ولكن وصف الصدوق بكونه «سيئ الحفظ»، ينافي ما ذكره الحافظ في تعريف الحسن: بأن راويه يوصف بخفة الضبط، وقد وصف الحافظ في «التقريب» بعض الرواة بقوله: «صدوق سيئ الحفظ»، لكنه وصفهم في «فتح الباري» بالضعف، كخُصيف بن عبد الرحمن^(٣)، وعامر بن صالح رستم^(٤)، فالظاهر أن «صدوق سيئ الحفظ» تضعيف للراوي.

وبالنظر إلى ظاهر الألفاظ تكون هذه المرتبة على ثلاث درجات:

الدرجة الأولى - : «صدوق ربما وهم»، «صدوق له أوهام»، فهي تفيد قلة الوهم.

(١) «التقريب» (٢٧٣٧).

(٢) «سؤالات ابن أبي شيبه» (ص ١٢٥).

(٣) «التقريب» (١٧١٨)، وانظر «الفتح» (٤٩٢/٦)، (١٩٢/١٢) طبعة دار المعرفة.

(٤) «التقريب» (٣٠٩٥)، وانظر «الفتح» (١٩/١) طبعة دار المعرفة.

الدرجة الثانية — :« صدوق بهم»، « صدوق يخطئ»، فهي تفيد أن الوهم أكثر مما سبق.

الدرجة الثالثة — :« صدوق سيئ الحفظ»، « صدوق تغير حفظه»، ومثلها « صدوق لين الحفظ»، فهذه تفيد أن ضبط الراوي رديء.

تاسعاً — :نبه بعض العلماء على أنه قد يحتاج بمن يقولون فيه « ليس بالقوي»، باعتبار أن هذه اللفظة قد تستعمل في حق من فيه بعض الضعف اليسير.

وليس هذا على إطلاقه، فليس كل من قيل فيه: « ليس بالقوي» فهو حسن الحديث أو ضعفه يسير؛ بل الواجب النظر في الأقوال الأخرى في ذلك الرجل، فإن كان قد قيل في حقه عبارات مقوية لحاله، ولا يوجد مانع معتبر من قبول حديثه، فلا بأس بتحسين حديثه، والاحتجاج به باعتبار قول من قال: « ليس بالقوي»، لم يرد نفي القوة مطلقاً، وإنما نفي كمالها.

عاشراً — بعض العلماء يحسنون أحاديث في روايتها من ليس له إلا راوٍ واحد، كما فعل العلامة ابن القيم^(١)، في يوسف بن مَاهَك عن أمه، عن عائشة - رضي الله عنها -، وليس لأم يوسف واسمها نسيكة راوٍ، إلا ابنها فقط^(٢).

وكما فعل الحافظ ابن حجر^(٣) في حديث يرويه نعيم بن عبد الله المُجَمَّر، عن

صهيب مولى العتواريين عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) «تهذيب مختصر أبي داود» (٤٣٨/٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٠٧).

(٣) «موافقة الخبر» (١/٣٥٣).

قال الشيخ الألباني - رحمه الله - : «بعض الحفاظ يحسنون حديث مثل هذا التابعي، ولو كان مستورًا غير معروف العدالة، كالحافظ ابن كثير^(١) وابن رجب وغيرهما»^(٢).

وقد راعى العلماء في تحسين حديث من ليس له إلا راوٍ واحد الأمور التالية:

أولاً - أن يكون تابعيًا. ثانيًا - أن تكون قرينة مقوية لحال التابعي.

ثالثًا - السلامة من الجرح. رابعًا - عدم معارضة ما هو أقوى منه؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكان شاذًا أو منكرًا.

موقف المحدثين من تحسين حديث الراوي المختلف فيه

قال المنذري: «واختلاف هؤلاء - يريد المحدثين - كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث، إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص، ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟»^(٣).

وقد تعددت أسباب الاختلاف في الرواة لدى النقاد، فمنها ما كان يرجع إلى قلة خطئه، أي: هل كان كثير الخطأ، أم قليل الخطأ؟

وأما من اختلف فيه، ويفهم من بعض ألفاظ النقاد: أنه متهم بالكذب أو لغلبة الخطأ على مروياته، فلا يدخل في نطاق بحثنا هنا؛ لأن حقيقة الاختلاف في مثل هؤلاء في شدة ضعفهم، هل يصلحون للاستشهاد رغم ضعفهم، أو لا؟

(١) المرجع السابق (١/١٩٣).

(٢) «إرواء الغليل» (٣/٣٠٩).

(٣) «جواب المنذري عن أسئلة الجرح والتعديل» (ص ٨٣).

فمحل البحث، هو: من اختلف في توثيقه، وليس ممن اختلف في ضعفه، أي: من وثقه قوم، وضعفه آخرون، وهي «مسألة تعارض الجرح والتعديل»، وقد ذكروا فيها ثلاثة آراء:

الرأي الأول - الجرح مقدم على التعديل مطلقاً، وهو مذهب الجمهور، كما قد قيل. واشترط بعض العلماء^(١) أن يكون الجرح مفسراً، كالعلامة اللكنوي: «قد زلَّ قدم كثير من علماء عصرنا...؛ لغفلتهم عن التقييد والتفصيل؛ توهماً منهم: أن الجرح مطلقاً، أي جرح كان، من أي جرح كان، في شأن أي راوٍ كان، مقدم على التعديل مطلقاً، أي تعديل كان، من أي معدل كان، في شأن أي راوٍ كان، وليس الأمر كما ظنوا؛ بل المسألة، أي: تقدم الجرح على التعديل، مقيدة؛ بأن يكون الجرح مفسراً، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل، وإن كان مبهماً»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله: إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدر فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به - أيضاً -، فإن خلا المجروح من التعديل، قُبِل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب، إذا صدر من عارف، على المختار»^(٣).

(١) «فتح المغيث للسخاوي» (٢/ ٣٢)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٠٩، ٣١٠).

(٢) «الرفع والتكميل» (ص ١١٧).

(٣) «نزهة النظر» (ص ٧٣).

الرأي الثاني — إذا كان المعدّلون أكثر يقدم تعديلهم على الجرح^(١)، ولم يذكروا لهذا الرأي قائلًا من أهل الحديث، وإنما ذكروا عن بعض الأصوليين^(٢)، أنه يقدم التعديل مطلقًا على الجرح عند التعارض.

وعلى هذا القول يكون الجرح مقدمًا على التعديل، إذا كان الجارحون أكثر، أو كانوا من حيث العدد مماثلين لعدد المعدّلين، ولهذا قال التاج السبكي: «والجرح مقدم؛ إن كان عدد الجارح أكثر من المعدّل إجمالًا»^(٣).

الرأي الثالث — لا يقدم الجرح على التعديل، ولا العكس إلا بمرجح، وهو رأي بعض أصوليي السادة المالكية^(٤)، وهو اختيار الإمام ابن دقيق العيد^(٥).

وعلى هذا يتوجه السؤال حول التعارض، إذا كان بين تعديل، وجرح مجمل، فما هو الحكم حينئذ؟

فالذي يراه الإمام المزي^(٦)، والحافظ ابن حجر^(٧)، وغيرهما تقديم التعديل في هذه الحالة، إذا كان الجرح غير مفسر، ويقول العلامة اللكنوي مبينًا هذا الرأي: «

(١) «الكفاية» (ص ١٣٤)، و«فتح المغيث للعراقي» (ص ١٥١-١٥٢)، و«فتح المغيث للسخاوي» (٢/ ٣٢-٣٣)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣١٠).

(٢) في «لسان الميزان» (١/ ١٥١)، و«فتح المغيث للسخاوي» (٢/ ٣٢)، أن القائل بهذا هو أبو الطيب الطبري وغيره.

(٣) في «شرح جمع الجوامع» (٢/ ١٧٢)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢١).

(٤) كابن الحاجب، وابن شعبان، انظر «فتح المغيث للعراقي» (ص ١٥٢)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣١٠).

(٥) انظر «فتح المغيث للسخاوي» (٢/ ٣٢).

(٦) المرجع السابق.

(٧) «لسان الميزان» (١/ ١٥).

فالحاصل أن الذي دلت عليه كلمات الثقات، وشهدت به جمل الأثبات، هو أنه: إن وجد في شأن راوٍ تعديل وجرح مبهمان، قدم التعديل، وكذا إن وجد الجرح مبهمًا، والتعديل مفسرًا قدم التعديل، وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسرًا، سواء كان التعديل مبهمًا، أو مفسرًا^(١). ويرى الحافظ ابن القطان أن من اختلف فيه ولم يجرح بجرح مفسر، فيعد حديثه حسنًا.

كيف يحكم على حديث راوٍ فيه توثيق وتضعيف مجمل غير مفسر؟

هناك آراء في هذه المسألة: الرأي الأول - يحكم عليه بالحسن، وهذا رأي كثير من العلماء، وأول من صرح به الإمام أبو الحسن ابن القطان.

ومما يؤخذ عليه، أنه حسن حديث المختلط، وهو يعلم أنه سُمع منه بعد الاختلاط، وحسن حديث ابن عياش، من غير تفريق بين من روى عنه من الشاميين، ومن روى عنه من غيرهم، وحسن حديث راوٍ منكر الحديث، ونص أن النكارة جرح مفسر، وغير ذلك.

ومن يرى أن حديث الراوي المختلف فيه يعد حسنًا إذا كان جرحه غير مفسر، الإمام ابن الصلاح، والإمام المنذري، والإمام ابن سيد الناس، والإمام الذهبي، والإمام العراقي، والحافظ ابن حجر، والشيخ ظفر أحمد، والشيخ الألباني.

فالإمام ابن القطان، وظفر قعدًا للمسألة تقعيدًا عامًا، وأما الإمام الذهبي، فمفهوم كلامه: أنه يفزع إليها عند تعذر الترجيح.

الرأي الثاني — الترجيح بأحد المرجحات المعتبرة، وهذا ما يدل عليه صنيع الإمام ابن المديني الذي قال: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا، أخذت بقول عبد الرحمن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»^(١).

فمعيار الترجيح: توسط الناقد واعتداله، وعلى هذا، فقول الناقد المعتدل مقدم على المتشدد عند الاختلاف.

ومن يؤخذ بالترجيح عند اختلاف النقاد في أحد الرواة، الإمام ابن حبان^(٢).

الرأي الثالث — إذا لم يمكن الترجيح توقف فيه، وهذا رأي الإمام ابن شاهين، والإمام ابن حزم.

الرأي الرابع — ينبغي أن يفصل في مروياته، فيميز بين حديثه القوي وحديثه الضعيف، بما يظهر من أقوال النقاد، فإن لم يمكن ذلك فتلتمس المرجحات، فإن لم يمكن ذلك، يتوسط في شأنه ويحكم عليه بأنه: «صدوق يخطئ»، ولا يحتج بما انفرد به، وهذا رأي المعلّمي.

وأرجح الآراء الرابع؛ لأنه أكثر دقة، وإنصافاً، وهو الذي جرى عليه عمل كبار النقاد، في الاحتجاج ببعض الرواة عن بعض شيوخهم، وترك الاحتجاج بهم، إذا رويوا عن شيوخ آخرين؛ ولأن فيه إعمالاً لكل كلام النقاد، فإن لم يتيسر التفصيل، فيصار إلى الترجيح، فإن لم يتيسر، فيصار إلى الجمع بين الأقوال

(١) «تاريخ بغداد» (٢٤٣/١٠)، و«تهذيب الكمال» (٤٣٨/١٧).

(٢) انظر «المجروحين» (٢٩٢/١)، و«الثقات» (١٣/١)، و«صحيح ابن حبان» (١٥٣-١٥٢/١).

المتعارضة، فيعطى الراوي مرتبة «وسط»، أو «صدوق يهم»، أو «صدوق يخطئ»، ولا يحتاج بما انفرد به، إلا بعد التحقيق، والتدقيق، والتأكد من سلامته من المخالفة الضارة، ومن التفرد غير المحتمل، فلا بد من الاحتياط التام فيما يتفرد به.

آراء المحدثين في تفرد الصدوق:

الصدوق: «وصف بالصدق على طريقة المبالغة»^(١).

وقد فرق المحدثون بين الثقة والصدق: فقال الإمام ابن أبي حاتم: «فقد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة»^(٢).

تأتي لفظة صدوق في استعمالات أئمة النقل على ثلاث حالات:

الأول — مطلقة من دون تقييد، كقولهم: «فلان صدوق».

الثانية — مقترنة بما يفيد التوثيق وتمام الضبط، كقولهم: «ثقة صدوق».

الثالثة — مقترنة بما يفيد عدم الاحتجاج، كقولهم: «صدوق ليس بحجة»، أو «صدوق كثير الخطأ»، أو «صدوق سيئ الحفظ».

وقد أطلق عدد من أئمة الحديث لفظ: «صدوق» على من لم يكن متهما بالكذب، كقول الإمام أبي زرعة في أحد الرواة: «لين الحديث مدلس»، فقليل له: هو صدوق؟ قال: «نعم، كان لا يكذب»^(٣).

(١) «فتح المغني» (٣/١١٣).

(٢) المرجع السابق.

وقد استقر عرف المحدثين على أن لفظة: «صدوق» إذا أطلقت من غير تقييد، فإنها تفيد أن الراوي يكون عدلاً، لكنه دون الثقة، ويدخل في حكم الصدوق من قيل فيه: «لا بأس به»، و«محل الصدق»، وغيرها من الألفاظ التي سبق ذكرها. قال الإمام الذهبي: «الصدوق لا يكثر خطؤه»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان، هو الحسن لذاته»^(٣).

تحرير القول في قول الإمام ابن أبي حاتم للراوي: صدوق

دلت نصوص على أن الإمام أبا حاتم قد أطلق لفظة: «صدوق» على بعض الرواة على وجه الاحتجاج، وقد يقرن معها ما يدل على التوثيق، كقوله في أحد الرواة: «محل الصدق، لم يرو شيئاً منكراً، وهو ثقة في الحديث»، وكقوله: «صدوق، وهو ثقة»، وكقوله: «صدوق ثقة»، وكقوله: «ثقة صدوق»، ووصف غير واحد من كبار الأئمة الحفاظ كالشافعي، ومسلم بن الحجاج وغيرهما بلفظة: «صدوق».

وقد تقترن كلمة ((صدوق)) بعبارة تبين عدم الاحتجاج، وفي كلا الحالين يكون الأمر واضحاً، ولا يحتاج إلى تفسير، أما إذا أطلقت «الصدوق» مجردة، فتحتمل الاحتجاج وعدمه، إلا أنا أبا حاتم لديه بعض التشدد في اصطلاح الحجة.

(١) «الجرح والتعديل» (٤/٦٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٢٩).

(٣) «النكت» لابن حجر (١/٤٠٧).

قال الإمام أبو حاتم: «من ألف شيخ لا يحتج بواحد»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والحجة في اصطلاحه، ليس هو الحجة عند جمهور أهل العلم»^(٢).

ومن الأدلة على أن الإمام أبا حاتم قد يطلق كلمة «صدوق»، وما في حكمها مجردة، ولا يريد الاحتجاج: أنه سئل عن رجل فقال: «صدوق لا بأس به، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: لا»^(٣).

فلولا أنهم سألوه؛ لما عُرف أن هذا الصدوق الذي لا بأس به لا يحتج به.

فيظهر أن هذا النص وغيره، جعل الإمام ابن أبي حاتم يقول في مرتبة الصدوق، ومن في حكمه: «يكتب حديثه، وينظر فيه»، ولم يقل يحتج به؛ ولأنه في عدة نصوص نقلها عن أبيه، والإمام أبي زرعة، يظهر منها: أنه لا يحتج إلا بحديث الثقات.

أما إذا كان الصدوق ثبناً قليل الخطأ، أي: يهمل أحياناً، فالأصل فيه، أنه حجة عند النقاد، كما صرح الإمام ابن أبي حاتم، ولكن في كثير من الأحيان تطلق لفظة: «صدوق» ولا يبين هل الراوي الذي قيلت فيه قليل الخطأ أم لا؟ وهل هو ثبت أم لا؟

والوسيلة المثلى للإجابة عن هذا السؤال هي «الموازنة»، أي: عرض لفظة «صدوق» على أقوال النقاد الآخرين في نفس الراوي؛ ليعرف هل هو قليل الخطأ

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٧٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٥٠).

(٣) «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٣).

أم لا؟ وليعرف هل يحتج به أم أنه مضعف؟ وليعرف صنيع الأئمة في حديثه، أي: هل أخرج له في صحيح البخاري، أو صحيح مسلم - مثلاً - على سبيل الاحتجاج، أم على سبيل الاستشهاد؟ إلى غير ذلك من إجراءات العرض، والموازنة، والتأمل، وقد استعمل هذه الوسيلة الإمام ابن أبي حاتم في ترجمة المبارك بن فضالة.

فإذا ظهر لنا بعد الموازنة، ومقابلة أقوال النقاد: أن من قيل فيه كلمة: «صدوق»، هكذا مجردة من الإضافات، وكذا من في حكمها، أنه قليل الخطأ، أو أنه محتج به، ولم يضعف، فتحمل كلمة «صدوق» على الاحتجاج، أما من تبين لنا بعد الموازنة، ومقابلة أقوال النقاد، أنه كثير الخطأ، أو قد ضعف من بعض المعتدلين، ولم نجد فيه توثيقاً معتبراً، فتحمل كلمة «صدوق» على عدم الاحتجاج.

أما إذا اشتبه علينا الأمر، ولم ندر ما هو الراجح من أقوال النقاد، هل يحتج بذلك الراوي أم لا؟ ولم نقف على ما يدل، هل هو قليل الخطأ أم لا؟، ففي هذه الحالة لا يحتج بحديث «الصدوق»، ومن في حكمه؛ حتى ينظر في حديثه:

١- هل خولف فيما رواه أم لا؟ فإن خالفه من هو أولى منه، ردّ حديثه بالاتفاق، وإن خالفه من هو مثله، فيتوقف فيه، وينظر في المتابعات والمرجحات.

٢- هل أتى بزيادة على المشاركين له في رواية ذلك الحديث أم لا؟ والزيادة، كما نقل الإمام ابن أبي حاتم عن أبيه والإمام أبي زرعة، لا تقبل إلا من الثقة الحافظ^(١).

٣- هل تفرد بسند، أو متن لا يحتمل لمثله التفرد بأحدهما أم لا؟ فإن بعض النقاد كالإمام أبي حاتم الرازي وغيره، لا يحتجون بتفرد الصدوق، إذا كان لا يحتمل لمثله ذلك التفرد.

٤- هل اختلف عليه الرواة أم لا؟ ولا شك أن اختلاف الثقات في روايتهم لحديث بعينه، عن راوٍ صدوق مختلف فيه، دال على عدم ضبطه لذلك الحديث.

٥- هل توجد قرائن تدل على أنه لم يحفظ الحديث؟ فإن وجدت أو جبت التوقف عن الاحتجاج بذلك الحديث.

فالاختلاف - بناء على ما تقدم - بين «الصدوق» المتقدم وصفه، ومن في حكمه، وبين من يكتب حديثه للاعتبار، يبرز ويتجلى في أن «الصدوق» الذي لم يعلم قلة خطئه، أو توثيقه، ولم يعلم كذلك كثرة خطئه، يحتج به إذا انفرد بحديث يحتمل له، أما من يكتب حديثه للاعتبار، فلا يحتج بتفرده مطلقاً، هذا هو الراجح في تفسير قول ابن أبي حاتم: «(من يكتب حديثه وينظر فيه)». بناء على الأسباب التالية:

١- أخذنا بتصريحه في موضعين من مقدمته، بأن الصدوق الثبت الذي يهم أحياناً محتج به عند النقاد، وفي موضع ثالث صرح بأن الصدوق، والثقة من

(١) «العلل» (١/ ١٣١، ٣١٨، ٤٦٥)، وانظر عدم قبول زيادة من قيل فيه: «محله الصدوق» في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٥).

الرواة المقبولين، فالجمع بين كلامه، وربط بعضه ببعض مع تقديم المفسر على المجل، وتفسير التشابه بالمحكم، هو المنهج السليم.

٢- ترجح أنه لم يطلق الاحتجاج بالصدوق، حين ساق مراتب الجرح والتعديل؛ لأنه وجد أباه وبعض النقاد - وإن كان بصورة أقل من أبيه - يطلقون لفظة «صدوق»، وما في حكمها على رواة، فإذا سئلوا عنهم هل يحتاج بحديثهم؟ أجابوا بالنفي، وبسبب هذا الاشتباه، أراد أن يحتاط للأمر، فلم يطلق القول بحجية كل مرويات «الصدوق» كما فعل في حق من قيل فيه: «ثقة»؛ ولأنه في عدد من المواضع قيل له - كما تقدم - «إنما يحتاج بحديث الثقات»، و«والحجة: سفيان، وشعبة»، بينما وجدنا فيما نقله: أن كلمة: «الصدوق» استعملت في رواة يحتاج بهم، كما أنها استعملت فيمن لا يحتاج بهم.

٣- ظهر لي بعد قراءة كتاب «العلل» لابن أبي حاتم: أن الإمام أبا حاتم قد قبل تفرد الصدوق أحياناً عندما يكون محتملاً، ورده عندما يكون غير محتمل.

هل حكم تفرد الصدوق كتفرد الثقة من حيث القبول، إلا في حالة مخالفة من هو أولى منه؟

أو بمعنى آخر: هل تفرد من يحسن حديثه لذاته محتج به، إلا إذا خالف من هو أولى منه؟ أم لا بد من التفريق بين ما يتفرد به من يصحح حديثه لذاته، وبين من يحسن حديثه لذاته؛ لتفاوتهما في القوة؟

وهذه المسألة مهمة للغاية؛ لأن ربيع رجال «التقريب» قد حكم عليهم الحافظ بعبارات «صدوق»، أو «صدوق يهم»، أو «صدوق يخطئ» ونحوها، ومنهم

(٢١٠) راوياً ممن أخرج لهم البخاري في صحيحه، و(٢٦٩) ممن أخرج لهم مسلم في صحيحه، فمجموعهم في الكتابين من غير المكرر يبلغ (٤٧٩) راوياً وأكثرهم في الشواهد، والمتابعات، ومن المعلوم أن علماء الحديث قد اتفقوا على صحة متون الكتابين، إلا أحرفاً يسيرة وقع النزاع فيها.

ذهب عدد من أئمة المحدثين إلى قبول تفرد الصدوق، وهذا هو اختيار جمهور المتأخرين من علماء الحديث، ولا يستثنى من ذلك إلا الإمام الذهبي والإمام ابن رجب، وأدلتهم:

١- الأصل في حديث العدل القبول، بدليل قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

فدلت الآية الكريمة؛ بمفهوم المخالفة على أن خبر العدل لا يتثبت في قبوله، ولا يتشكك في صحته، والصدوق كالثقة يشملها اسم العدالة، وقد اتفق أهل العلم، كما قال الإمام أبو بكر الخطيب^(١) على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره، لوجب قبوله.

٢- الغالب على من وصف بأنه «صدوق» أن أحاديثه مستقيمة، والحكم للغالب، فإذا تفرد بشيء لم يتبين لنا وهمه فيه، فعلينا أن نحتج به؛ لأن الأصل فيه الحفظ والاستقامة وعدم الخطأ.

٣- الذي يفهم من نص كتب المصطلح: أن الجمهور يحتجون بالحسن لذاته، وفي ذلك دليل على أن تفرد الصدوق حجة عند الجمهور.

٤- ما من ثقة إلا له بعض الأحاديث التي يتفرد بها، ولم يشاركه فيها أحد، وقد قبلت الأمة جملة من الأخبار النبوية مع تفرد الثقات بها.

٥- من المعلوم أن كثيرًا من الرواة يحرصون على أن يتفردوا عن أقرانهم بأحاديث؛ حتى يتميزوا بذلك، كقول الإمام عبد الرزاق: «كنت أسمع الحديث من العالم فأكتمه؛ حتى يموت العالم»^(١).

ولا شك أن المحدثين، كغيرهم من البشر يحبون التميز، ولكن حبهم لذلك يختلفون فيه، أو يختلف أكثرهم - إن شاء الله - عن غيرهم بأنه رغبة في الثواب، وزيادة في الخير، والتنافس في الخير، ومن لم يفهم هذا الدافع، ظن أن تفرد الصدوق دلالة على الخطأ؛ لعدم رواية بعض أقرانه من الثقات لذلك الحديث، والواقع: أنه فعل ذلك عن قصد؛ ليحظى بالتفرد من دونهم، ففي عدم الأخذ بتفرده، رد لبعض السنة.

وذهب جمع من أئمة المحدثين إلى التوقف في تفرد الصدوق، وكاد مذهبهم أن يندثر، لولا الإمام الذهبي والإمام ابن رجب، قد قررا ذلك وحققاه^(٢).

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢٠٨).

(٢) انظر «الموقظة» (ص ٧٧)، و«سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» (ص ٢٨)، و«شرح العليل»

(١/٣٥٢-٣٥٣).

وحقيقة التوقف: التريث والنظر؛ طلباً للترجيح في حديث بعينه من أحاديث ذلك المنفرد، وليس توقفاً مطلقاً؛ لكون الأدلة متكافئة.

والتوقف هو مذهب الحافظ أبي بكر البردجي، ومن نقل التوقف في حديث الصدوق الإمام ابن أبي حاتم، لكن ليس التوقف مطلقاً.

ولقد توقف جمع من أئمة النقد عن بعض ما تفرد به الثقة أو الصدوق، كيحيى القطان، وأحمد، وأبي حاتم، والعقيلي، والنسائي.

والخلاصة: التي انتهى إليها الحافظ ابن رجب صاغها في قوله: «فتلخص من هذا: أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان، والإمام أحمد، والبردجي، وغيرهم من المتقدمين، إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ، كما حكاه الحاكم، وأما الشافعي وغيره، فيرون أن ما تفرد به ثقة، مقبول الرواية ولم يخالفه غيره، فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى»^(١).

وما ساقه الإمام ابن رجب من نصوص عن ابن القطان، والإمام أحمد أن إطلاق القول: بأن النكارة لا تزول عندهما، إلا بالمتابعة فيه نظر! والأصل عند نقاد المحدثين: أن الراوي الثقة المتقن، حديثه صحيح معمول به، ولو لم يتابع، وما ورد في بعض النصوص من تكلم في بعض تفردات الثقات، فهو راجع لأحد أسباب ثلاثة:

١ - المخالفة سنداً، أو متنّاً، ممن هو أولى صفة، أو عدداً.

(١) «شرح العلل» (١/٤٦٢).

٢- أن لا يكون ذلك الراوي ثقة عند ذلك الإمام، وإنما دون ذلك، وإن كان ثقة عند آخرين من النقاد.

٣- وجود قرينة من القرائن التي تبعث الشك في ضبط الثقة للحديث الذي تفرد به.

ومن المآخذ المنهجية على الحافظ ابن رجب في أسلوب استدلاله على دعواه، أنه أورد نصوصاً جزئية محدودة العدد، ثم بنى عليها قولاً عاماً شديد العمومية، ولا يصح في ميزان الناقد العادل مثل ذلك؛ بل الواجب في مثل هذه الدعاوى العامة، مراعاة النصوص التي قَبِلَ فيها الإمام ابن القطان، والأمام أحمد تفرد الثقة، وإن لم يُتابع.

ولعل الإمام ابن رجب فطن في كتابه «فتح الباري» إلى عدم دقة إطلاقه؛ فقيده بقوله: «إذا كان الثقة ليس بمشتهر بالحفظ والإتقان».

وأما من كان دون مرتبة «الثقة»، كالصدوق، ومن في حكمه، فقد وجد للإمام أحمد ولغيره من النقاد نصوص تدل على عدم قبول بعض ما ينفرد به أولئك، لا سيما إذا كان تفردهم عن رواية ثقات لهم أصحاب ملازمون لهم، قد أكثروا عنهم. وقد وردت نصوص عن الإمام أبي حاتم الرازي، تدل على عدم الاحتجاج بمن يقول فيه: «صدوق»، ومن في حكمه، كما وردت نصوص عنه - أيضاً - قد قَبِلَ وقوى بعض ما تفرد به أصحاب هذه المرتبة، وله نصوص كثيرة جداً في كتاب «العلل» لابنه دالة على: أنه يستنكر بعض تفردات الرواة، ممن هم في نظره، لم يبلغوا درجة من يقبل ذلك منهم.

ويظهر من بعض النصوص: أن الإمام أبا حاتم يتوقف في تفرد بعض من يوثقه ولم يخالف، وعلى هذا فتفرد الصدوق، ومن في حكمه بحكم من الأحكام عن رسول الله - " - يوجب التوقف، أو النكارة عنده من باب أولى.

ونقل الحافظ ابن حجر أن الإمام النسائي، والإمام أحمد، وآخرين يطلقون «المنكر» على مجرد التفرد، إذا كان المتفرد ليس في وزن من يحكم لحديثه بالصحة.

وقد أكثر الإمام العقبلي في كتابه «الضعفاء» من الطعن في الأحاديث وفي روايتها بسبب عدم المتابعة.

أدلة من توقف في تفرد الصدوق غير المحتمل:

١ - فرق المحدثون بين الثقة، والصدوق، فجعلوا الأول أعلى مرتبة من الثاني، وذلك؛ لأن أخطاء الصدوق أكثر من معدل الخطأ المعفو عنه الذي لا يخلو منه ثقة، فمن قال: إن تفرد الصدوق مقبول ما لم يخالف، فقد ساواه بالثقة، وعمل المحدثين على التفريق بينهما.

فالحاصل أن الفارق الحقيقي بين الثقة، والصدوق يتمثل في قبول تفرد الأول مطلقاً، إلا عند المخالفة، وقبول تفرد الثاني، إذا كان تفرده محتملاً، والتوقف في تفرده، إذا كان غير محتمل.

٢ - أن هذا مذهب كثير من كبار النقاد الذين نحتج بأقوالهم المجملة في الجرح والتعديل، فالعمل به يؤدي إلى أن الخلاف مع كبار النقاد يصبح نادراً، خاصة في أحكامهم النقدية على الأسانيد، والأحاديث، ومما يؤكد قدم هذا

المذهب وأصائله: أن إمام النقاد وأميرهم الحافظ المتقن الثبت شعبة بن الحجاج، لما سمع من عبد الله بن دينار حديث النهي عن بيع الولاء قال: «استحلقت عبد الله بن دينار! هل سمعته من ابن عمر؟! فحلف لي». وقال الإمام أبو حاتم الرازي معلقاً على ذلك: «كان شعبة بصيراً بالحديث جداً، فهماً فيه، كان إنما حلفه؛ لأنه كان ينكر هذا الحديث؛ حكمٌ من الأحكام عن رسول الله - " - لم يشاركه أحد! لم يروه عن ابن عمر أحد سواه علمنا!»^(١).

٣- أليس من الوجاهة إذا رأينا تفرداً لراوٍ «صدوق» عن شيخ له أصحاب كثر، وتلامذة ملازمون له؛ أن نسأل: أين كان الحفاظ عن ذلك الحديث حتى تفرد به ذلك الراوي؟!

٤- من كان له معرفة واسعة وحسنة بمدخل الأوهام على الرواة غير المتقنين، وهي كثيرة جداً، سيزداد شكه في التفرد غير المحتمل من راوٍ عليم أنه يخطئ خطأ ليس بالقليل النادر.

من ذلك أن كثيراً من الرواة لم يكونوا يكتبون في مجلس التحديث عن شيخهم، كما قال الإمام الترمذي: «وأكثر من مضى من أهل العلم، كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما يكتب بعد السماع»^(٢).

(١) «مقدمة الجرح والتعديل» (١/ ١٧٠).

(٢) «العلل الصغير» (٥/ ٧٤٦).

وقال الإمام البيهقي: «وقد يَزَلُّ الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث رُوي بإسناد ضعيف مركبًا على إسناد صحيح، وقد يَزَلُّ القلم، ويخطئ السمع، ويخون الحفظ، فيروي الشاذ من الحديث من غير قصد»^(١).

ومن أسباب خطأ الراوي: أن يشبَّه له، أو أن يسبق لسانه، أو أن ينسى، أو أن يدخل ورآقه عليه حديثًا ليس من حديثه، أو بسبب عدم إعجام كلمات الكتاب، فيقع في التصحيف، وإما بانتقال النظر، وإما أن يحدث من كتب غيره فيخطئ، وإما أن يقرأ في كتاب لم يسمعه، فيعلق بقلبه ما ليس من حديثه، وإما أن تشبَّه عليه كتبه وتختلط، فلا يميز ما سمعه من ذلك الشيخ عما سمعه من آخر.

وأحيانًا يكون الخطأ؛ برفع المتن الموقوف على صحابي إلى رسول الله - " - وأحيانًا بسبب بعد الراوي عن مكان الشيخ أثناء السماع، ومداخل الوهم كثيرة جدًّا، ويخشى على الصدوق، إذا تفرد بما لا يحتمل، أن يكون وقع في شيء من ذلك، لا سيَّما مع وجود الأخطاء في مروياته، فكيف إذا كان معتمدًا على حفظه، وليس له كتاب، والحفظ خوَّان كمال يقال؟!!

والتفرد مشعر باحتمال وجود خطأ؛ بدليل أن الإمام مالك - وهو من كبار المتقنين - لما قيل له في حديث تفرد به: «لا يرويه غيرك». فقال: لو علمت هذا ما حدثت به»^(٢).

(١) «معرفة السنن» (١/ ١٤٤).

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٠).

٥ - هذا الرأي هو الأحوط، وعلم الحديث قائم على الاحتياط، قال الإمام بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن، الحُكْم والحديث»^(١).
وقال الحافظ أبو الحسن ابن القطان: «وأهل هذه الصنعة - أعني المحدثين - بنوها على الاحتياط، حتى صدق ما قيل فيهم: لا يخف عليه أن على المحدث أن يقبل الضعيف، وخفَّ عليه أن يترك من الصحيح، وبذلك حُفظت الشريعة؛ لما أراد الله - عز وجل - حفظها»^(٢).

الموازنة بين الرأيين والترجيح:

ترجح قوة أدلة الفريق الثاني؛ لأنه مذهب كثير من قدماء النقاد، كما أن أدلة الفريق الأول لا تخلوا من نظر:

فالدليل الأول - فحواه مساواة الصدوق بالثقة، وهذا خلاف ما استقر عليه عرف المحدثين، وجرى عليه عملهم، ولا حجة لهم في كلام البخاري عن قبول خبر الآحاد؛ لأن الحافظ ابن حجر بيّن مراد الإمام البخاري فقال: «وقصد الترجمة الرد على من يقول: إن الخبر لا يحتج به، إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يصير كالشهادة، ولا يلزم من الرد على من شرط أربعة أو أكثر»^(٣).

فالمقصود أن خبر الآحاد حجة، وهذا لا خلاف فيه بين المحدثين.

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٩/١).

(٢) «النظر في أحكام النظر» (ص ٣٥).

(٣) «فتح الباري» (١٣/٢٤٦).

أما الدليل الثاني — فيصلح للرد على من رد كل ما تفرد به الصدوق، وهذا ما لا نقول به؛ بل حدود التوقف في تفرد غير المحتمل فقط.

أما الدليل الثالث — فالجمهور احتجوا بتفرد الصدوق المحتمل، هذا لا نخالف فيه، والقول باحتجاجهم بالحسن لذاته هذا صحيح، ولكن لا نسلم أن تفرد الصدوق غير المحتمل من الحسن؛ لأن من توقف فيه، أو أنكر لم يعده حسنًا.

أما الدليل الرابع — فلا نزاع أن تفرد الثقة الضابط مقبول، ومحتمل منه إذا سلم من قاذح معتبر، ولا يصح قياس الصدوق على الثقة في ذلك.

أما الدليل الخامس — فهو لا يخلو من قوة ووجاهة، ولكنه قد يصدق على بعض الحالات، وأما في حالات أخرى فيصعب قبوله، فمثلاً المحدث الذي له طلاب كثر ملازمون له، فمن أين لراو صدوق سمع منه عدة مجالس أن يتفرد عن أولئك الرواة بحديث؟!

ثم هل أحاديث الأحكام المرفوعة، والأحاديث الأصول يمكن إخفاؤها عن الأقران؟!

وقبل الخوض في الأسباب الدالة على ترجيح الرأي القائل: بالتوقف في حديث الصدوق، إذا كان تفرده لا يحتمل، يستحسن أن يُعلم أن تفرد الثقة الضابط مقبول مطلقاً عند أغلبية النقاد، إلا في حالات ثلاث:

١ - المخالفة سنداً، أو متناً من هو أولى صفة، أو عددًا.

٢- أن لا يكون ذلك الراوي ثقة عند ذلك الإمام، وإنما دون ذلك، وإن كان ثقة عند آخرين من النقاد.

٣- وجود قرينة من القرائن التي تبعث الشك في ضبط الثقة للحديث الذي تفرد به.

قال الإمام الشافعي: «وكلاً قد رأيت استعمل الحديث المنفرد».

وقال الإمام عبد الرزاق للإمام علي بن المديني حين ودّعه: «إذا ورد حديث غني لا تعرفه، فلا تنكر، فإنه ربما لم أحدثك به»^(١).

وقال الحافظ الذهبي: «الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه؛ لأشياء ما عرفوها، اللهم، إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء، فيعرف ذلك. فانظر إلى أول شيء إلى أصحاب رسول الله - ﷺ - الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؟! وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخرين من العلم»^(٢).

وأما تفرد الصدوق ففيه خلاف، فبعض النقاد كالإمام أبي حاتم - فيما ظهر من تصرفاته - أن الأصل عنده: عدم الاحتجاج بتفرد الصدوق، إلا إذا ترجح له أنه تفرد محتمل.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢٠٩).

(٢) «إغاثة اللهفان» (١/٢٩٦).

وذهب بعض النقاد إلى قبول تفرد الصدوق، إلا إذا ثبت أنه تفرد بها لا يحتمل مثله. وأما المتأخرون، وبعض المتقدمين، فيقبلون تفرد الصدوق مطلقاً، إلا إذا خالف من هو أولى منه.

فالراجح في شأن تفرد الصدوق، قبوله حين يكون محتملاً، والتوقف فيه حين يكون غير محتمل، ورده حين يخالف.

قال الإمام الذهبي في تعريف الشاذ: «هو ما خالف رواية الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده»^(١).

وقال في تعريف المنكر: «وهو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكراً»^(٢).

ما هي أهم الأسباب والقرائن التي تجعل التفرد من الصدوق لا يحتمل؟

١ - إذا تفرد «الصدوق» بحديث عن حافظ له تلامذة كثر، وبعضهم مختص به وملازم له، فحينها يكون التفرد غالباً لا يحتمل.

٢ - إذا تفرد «الصدوق» بأصل، أو حكم من الأحكام المهمة، ولم يشاركه فيه أحد؛ فمن الوجاهة أن نتساءل: أين كان حفاظ الأمة المعاصرين له عن هذا الحديث؟!

(١) «الموقظة» (ص ٤٢).

(٢) المرجع السابق.

٣- تفرد متأخر الطبقة، ولو كان ثقة لا يقبل، وكلما تأخرت طبقة المتفرد كلما قوي احتمال رده، خاصة بعد تدوين السنة، وبعد انتشار الاهتمام بجمعها، ومن أراد الاستزادة فعليه بدراسة، «العلل» للإمام الرازي، و«العلل الكبير» للإمام الترمذي، و«شرح العلل الصغير» للإمام ابن رجب، فدراستها تنمي لدى الباحث ملكة النقد الحديثي، كما يجب أن يكون.

حكم تفرد الصدوق بالزيادة:

لا تقبل زيادة الصدوق؛ لانحطاط مرتبه عن وصف الثقة المبرز في الحفظ، ويتعين ذلك، إذا كانت المشاركة له في الرواية ثقة، ومع ذلك لم يذكر تلك الزيادة، فيكون بذلك خالف من هو أوثق منه، ويصح احتمال وهمه قويًا جدًا.

والمعروف من كلام عدد من كبار الأئمة: أن الزيادة إنما تقبل من الثقات الحفاظ، كما قال مسلم، والترمذي^(١).

والمرجح: أن منهج البخاري، والدارقطني في قبول الزيادة، أن تكون من ثقة مبرز في الحفظ^(٢).

حجية الحسن لذاته عند جمهور العلماء:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الحسن يحتج به جمهور العلماء»^(٣).

(١) «شرح العلل» (١/٤١٩).

(٢) انظر «التمييز» (ص ١٨٩)، و«شرح العلل» (١/٤١٩).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣٥١).

قال الحافظ ابن حجر: «إن المصنف - يعني ابن الصلاح - وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتاج به، كما يحتاج بالصحيح، وإن كان دونه في المرتبة... والذي يظهر لي: أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول - يعني الحسن لذاته - دون الثاني»^(١).

وقال الحافظ السيوطي: «ذهب كل الفقهاء، وأكثر العلماء إلى أن الحسن، كالصحيح في الاحتجاج»^(٢).

وقد يفهم أن بعض العلماء مع قلتهم لم يحتجوا بالحسن، كما تدل عليه لفظة «الجمهور»، ولفظة «أكثر».

فمَن العلماء الذين لم يحتجوا بالحسن لذاته؟ لقد وُجد عدد من أعلام العلماء ذكروا عنهم ذلك وهم:

- ١ - الإمام البخاري، فيما ذكره العلامة ابن الوزير اليماني.
- ٢ - الإمام أبو حاتم الرازي، فيما ذكره الحافظ ابن حجر.
- ٣ - الإمام ابن العربي المالكي، فيما ذكره العلامة ابن الوزير اليماني.
- ٤ - الإمام أبو الحسن بن القطان، فيما ذكره د. إبراهيم بن الصديق.
- ٥ - الإمام ابن دقيق العيد في استشكله حول الاحتجاج بالحسن.

(١) «النكت» لابن حجر (١/٤٠١).

(٢) «البحر الذي زخر» (٣/١٠٤٨).

فأما الإمام البخاري، فقد انفرد العلامة ابن الوزير بذلك، وليس له حجة.
وأما الإمام أبو حاتم، فلا ريب أن الإمام أبا حاتم لديه بعض التشدد في إطلاق لفظ «الثقة»، وكذا مفهوم «الحجة»، ولكن لا يلزم من ذلك أن يقال: أنه لا يحتاج بالحسن لذاته مطلقاً، وذلك لما يلي:

١ - ثبت أن الإمام أبا حاتم لا يرد كل ما تفرد به الصدوق، ومن في حكمه؛ بل يقبله إذا كان محتملاً، كما أنه صحح بعض أحاديث ذلك الصنف.

٢ - ثبت عنه أنه يعمل بالحديث الضعيف؛ لأنه أصلح من آراء الرجال، فما بالك بما هو أقوى منه.

٣ - يرى - رحمه الله - أن بعض الرواة ممن هم في مرتبة وسطى يحتاج ببعض حديثهم.

وأما الإمام ابن العربي، فقد ذكر عنه العلامة ابن الوزير ناسباً ذلك لكتابه «عارضة الأحوذى»، ولكن لا يوجد فيه نص صريح يدل على ذلك، وقد وردت عنه نصوص تشكك في دقة ما نسب إليه العلامة ابن الوزير.

وأما الإمام ابن القطان، فقد ثبتت عنه نصوص تدل على احتجازه بالحسن.

وأما الإمام ابن دقيق العيد، فإنه ممن يحتاج بالحسن، ولا دليل على أنه لا يحتاج به.

تنبيه: قال العلامة المحقق المحدث الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المَعْلَمي -

رحمه الله - : «وتحسين المتأخرين فيه نظر»^(١).

خاصة لمن عرف منهم التساهل، وعدم الدقة، ولا يعني قوله أن جميع تحسيناتهم مردودة، ولكن تستدعي النظر، ولا تقبل إلا بعد فحص ونظر وتأمل، وذلك؛ لأن الملاحظ على العديد من المتأخرين، والمعاصرين أنهم يحكمون على حديث من كان في ضبطه بعض القصور بأنه حسن، ويعممون ذلك على كل حديثه، والراجح، وهو الذي تقتضيه قواعد أئمة النقد الأوائل: أن ينظر في كل حديث لذلك الراوي قبل أن يحسن، حتى لا يكون فيه خطأ، أو مخالفة، أو تفرد لا يحتمل.

قال الإمام الذهبي: «ولسنا ممن نعد نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه، من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحايده ما جاء منه منكراً، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسنين لإسناده»^(١).

وقال ابن القيم: «وربما يظن الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم، أن هذا تناقض منهم؛ فإنهم يحتجون بالرجل، ويوثقونه في موضع، ثم يضعفونه بعينه، ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة، وإن لم يكن ثقة، وجب ترك الاحتجاج به جملة.

وهذه طريقة قاصري العلم، وهي طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها، فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه، إذا روى ما يخالف الناس، أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه.

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧٥ / ٥).

إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع، والإصابة في بعض الحديث، أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه...وهنا يعرض لمن قصر نقده وذوقه، عن نقد الأئمة وذوقهم، في هذا الشأن نوعان من الغلط ننبه عليهما؛ لعظيم فائدة الاحتراز منهما:

الأول - أن يرى مثل هذا الرجل قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة، أو خرج حديثه في الصحيح، فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلط ظاهر؛ فإنه إنما يكون على شرط الصحيح، إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنعارة وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه، فإنه لا يكون صحيحًا، ولا على شرط الصحيح.

ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليقه أحاديث جماعة أخرج حديثهم في «صحيحه»؛ علم إمامته وموقعه من هذا الشأن، وتبين حقيقة ما ذكرنا.

النوع الثاني من الغلط - أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه وضعف في شيخ، أو في حديث، فيجعل ذلك سببًا لتعليل حديثه، وتضعيفه أين وُجد، كما يفعل بعض المتأخرين: من أهل الظاهر وغيرهم.

وهذا - أيضًا - غلط فإن تضعيفه في رجل، أو في حديث ظهر فيه غلط؛ لا يوجب تضعيف حديثه مطلقًا، وأئمة الحديث على التفصيل، والنقد، واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به، أو وافق فيه الثقات.

وهذه كلمات نافعة في هذا الموضع، تبين كيف يكون نقد الحديث، ومعرفة صحيحه من سقيمه، ومعلوله من سليمه، ﴿وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]»^(١).

الحديث الحسن لغيره:

تعريف الحسن لغيره وبيان ماهيته: يعد الإمام الترمذي أقدم من عرف الحسن، الذي اصطلح على تسميته بالحسن لغيره.

وهو: كل حديث غير شديد الضعف، يروى من وجه آخر فأكثر، ولا يكون مخالفاً لما هو أقوى منه.

فقولنا: «غير شديد الضعف» خرج به ما في سنده راوٍ متهم بالكذب، أو مفسّق، ودخل فيه حديث المرسل، والمنقطع، والذي يرويه سيئ الحفظ، والمجهول، ونحو ذلك.

وقولنا: «ولا يكون مخالفاً لما هو أقوى منه» خرج به الشاذ، والمنكر.

حقيقة الحسن لغيره، هو اعتضاد رواية ضعيفة، قابلة للانجبار، برواية ضعيفة أخرى فأكثر، قابلة للانجبار أيضاً.

أما إذا توبع الضعيف سيئ الحفظ ونحوه من ثقة أو صدوق، فإن العمدة على الراوية الأقوى، وتعد رواية الضعيف مؤكدة للقوي؛ لأن الحكم للأقوى.

فالقوة هنا حادثة، ومكتسبة من الهيئة المجموعة، ولولاها لاعتبر الحديث ضعيفاً، وكذا إذا كان للمتن شاهداً من وجه صحيح أو حسن لذاته، فلا يصلح

(١) «الفروسية» (ص ٢٤٠-٢٤٢).

أن يحكم على حديث الضعيف بأنه حسن لغيره، بل الأصح أن يحكم على المتن بالوجه الأقوى.

تنبيه: يردُّ في كلام كثير من المحدثين ألفاظ تفيد تقوية حديث لآخر، ويكون المقصود أمرًا آخر غير تقوية الضعيف المعتضد بمثله، كقول الإمام الشافعي: «والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة... فكيف يزال به ما يثبت بنفسه، ويشده أحاديث معه كلها ثابتة؟!»^(١).

لفظة الشد هنا لا تعني الضعيف المعتضد بمثله؛ لأن الحديث المقصود ثابت بنفسه عند الشافعي، وهناك أحاديث أخرى ثابتة موافقة له مقوية له، ولا ريب أن كثرة الطرق الصحيحة تقوي الحديث الصحيح الأحاد، وترفعه أحيانًا لدرجة المشهور، أو المستفيض؛ بل وإلى المتواتر.

وبعض الأئمة المصنفين للصحيح يقع في أصول أحدهم الحديث مرويًا عن ثقة وضعيف معًا، فيوهم ظاهر السند أن ذلك الإمام أخرج حديث ذلك الضعيف متابعة، وحقيقة الأمر ليس من ذلك الإمام، ولكن ممن دونه، وقد انتقد العلامة المحقق المَعْلَمِي - رحمه الله - من قال: إن مسلمًا أخرج في «صحيحه» لابن لهيعة، فقال: «هذا إطلاق منكر، إنما وقع لمسلم في إسناد خبرين عن ابن وهب: «أخبرني عمرو بن الحارث، وابن لهيعة»، سمع مسلم الخبر هكذا، فحكاه على وجهه، واعتماده على عمرو بن الحارث فإنه ثقة، ويقع للبخاري، والنسائي

نحو هذا فيكنيان عن ابن لهيعة، ويقول البخاري: «وآخر»، ويقول النسائي: «وذكر آخر»، ورأى مسلم أنه لا موجب للكنية»^(١).

هل يبلغ الضعيف المعتضد بمثله إذا كثرت طرقه منزلة الصحيح لغيره؟

يرى هذا ابن كثير إذ يقول: «الضعف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات، كرواية الكذابين، والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيئ الحفظ، أو روي الحديث مرسلًا، فإن المتابعة تنفع حينئذ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن، أو الصحة»^(٢).

وبنحو ذلك قال تقي الدين السُّبكي، والشَّعراني، والشيخ الألباني^(٣)،

وهذا القول مشكل من وجهين:

الأول — نص الحافظ ابن حجر، وغيره أن الضعيف، إذا ارتقى إلى الحسن لغيره، وأصبح مقبولًا، فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته^(٤) بل قال — رحمه الله —: «فأما ما حررنا عن الترمذي: أنه يُطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق»^(٥). وهذا نص منه — رحمه الله — في محل النزاع.

(١) «الفوائد المجموعة» (ص ٢١٥).

(٢) «الباعث الحثيث» (ص ٣٣).

(٣) انظر «قواعد في علوم الحديث للتهانوي» (ص ٨٢)، «السلسلة الصحيحة» (٣/ ١٣٨).

(٤) «نزهة النظر» (ص ٥٢).

(٥) «النكت» لابن حجر (١/ ٤٠٢).

الثاني - من تأمل الصحيحين، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومنتقى ابن الجارود، فلا يرى أحداً منهم أدخل الضعيف المعتضد بمثله في صحيحه، وكذا الحاكم في المستدرك على تساهله، لا تجده يحكم على حديث بالصحة، لا لقوته الذاتية؛ بل لوجود عدة طرق كلها ضعيفة، إلا في موضع واحد^(١) نعم يخرج شواهد لكثير من الأحاديث التي يصححها لذاتها، ويريد بذلك: أن يزيد قوتها بالمتابعات والشواهد، وهذا غير ما نحن فيه، كما يخرج بعض الأحاديث الضعيفة ويصححها، والمقصود إطلاق لفظ «الصحة» على الضعيف المعتضد بضعيف مثله، إذا كثرت طرقه، وأما إذا وجد حديث حسن لذاته، وله متابعات، أو شواهد صالحة للاعتبار، فلا مانع من ترقية ذلك الحديث لمرتبة الصحيح لغيره.

الألفاظ المشابهة للحسن لغيره:

١ - الحسن بمجموع طرقه^(٢).

٢ - الحسن لشواهد، أو لمتابعاته^(٣).

٣ - الحسن المجازي: يقول الحافظ السخاوي في الحسن لذاته: «هو الحسن حقيقة بخلاف الآخر، فهو لكونه يطلق على مرتبة من مراتب الضعيف مجازاً»^(٤).

(١) من أراد الموضوع فليرجع إلى كتاب «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (ص ٢١٣٤).

(٢) «النكت» لابن حجر (١ / ٣٨٧).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٣ / ١٠٤) ط دار المعرفة.

(٤) «فتح المغيث» للسخاوي (١ / ٧٨).

- ٤ - الضعيف المعتضد، ونحو ذلك من الألفاظ، كعضده، واعتضد، وعواضده.
- ٥ - الضعيف المنجر، ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على انجبار الضعف.
- ٦ - له أصل. كما قال الحافظ ابن حجر: «ولا يخلو إسناد كل منها من مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً»^(١).
- ٧ - له طرق يشد بعضها بعضاً^(٢).
- ٨ - إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة ونحوها، كقولهم: إذا انضم إلى غيره، صار قوياً^(٣).
- ٩ - يتقوى بشواهد ونحوه، كقولهم: يُقوى بالشواهد، ويُقوى بعضها ببعض^(٤).
- ١٠ - الصالح - قد يسمى الحديث إذا كان ضعفه صالحاً للاعتضاد بـ«صالح».
- وعلى أية حال، فكل حكم على حديث يفهم منه أن الحديث اكتسب قوته مع ضعفه بسبب تعدد طرقه، أو شواهد، فهو داخل في حقيقة الحسن لغيره مهما اختلفت الألفاظ وتنوعت العبارات.

(١) «فتح الباري» (٣٧٢/٥) ط دار المعرفة.

(٢) المرجع السابق (١٦٨/١١).

(٣) «السنن الكبرى للبيهقي» (٤١٦/٢، ٣١٥/٥).

(٤) المرجع السابق (١٩/٦، ٢١٩)، (٩٠/٩).

نشأة الرأي القائل باعتضاد الضعيف وتطوره:

قام هذا المذهب على ثلاثة علماء ساهموا في شرحه وتوضيحه، إما بالقول أو العمل، وهم:

١ - الإمام الشافعي.

٢ - الإمام الترمذي.

٣ - الإمام البيهقي.

أما الشافعي: فالظاهر من كلامه في «الرسالة»، أنه يأخذ بذلك في حديث مرسل التابعي الكبير فقط بشروط، وإيضاحات سيأتي ذكرها.

فالإمام الشافعي ضيق نطاق الأخذ بنظرية اعتضاد الضعيف، وقصره على الحديث الذي يكون ضعفه بسبب إرسال تابعي كبير تتوفر فيه بعض الأمور التي نص عليها رحمه الله.

وأما الإمام الترمذي، فمن الملاحظ في جامعه: أنه لم يعتمد على الحديث المرسل في الشواهد، وإنما اقتصر على الأحاديث المسندة، ولم تكن متصلة، كما أن الأحاديث التي حسننها، وليس لها إلا شواهد، أو متابعات ضعيفة فقط تعد قليلة، وأغلبها ليس في أحاديث الأحكام.

وأما الإمام البيهقي فقد توسع في ذلك، وتطبيقاته تعد عمدة المتأخرين في تقرير تلك النظرية، ومنها استقوا التوسع في نطاق التطبيق بأكثر مما عند الإمام الشافعي، والإمام الترمذي.

ذكر كبار العلماء القائلين بتقوية الحديث الضعيف المعتضد:

١ - الإمام الشافعي - رحمه الله - فقد ذكر في كتابه «الرسالة» أنه يقول:
بالمرسل بشروط وضوابط، فما هي شروط المرسل الذي يصلح مُرْسَلُهُ
للاعتضد؟

الشرط الأول - أن يكون تابعياً كبيراً.

وقد بين السبب في ذلك فقال: «فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت
مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله - ﷺ -، فلا أعلم منهم واحداً يقبل
مرسله لأمر: أحدها - أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه.

والآخر - أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه.

والآخر - كثرة الإحالة، كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه»^(١).

وقال: «ومن نظر في العلم بخبرة، وقلة غفلة، استوحش من مرسل كل من
دون كبار التابعين؛ بدلائل ظاهرة فيها»^(٢).

والتابعي الكبير، هو: الذي شاهد كثيراً من أصحاب رسول الله - ﷺ -،
وكانت جل روايته عنهم.

وعلى هذا يدل جواب الإمام الشافعي لمن ناظره: «قال: فَلِمَ فَرَّقْتَ بين
التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله - ﷺ -، وبين من شاهد
بعضهم دون بعض؟ قلت: لُبَّعد إحالة من لم يشاهد أكثرهم.

(١) «الرسالة» (ص ٤٦٥).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٦٧).

قال: فَلِمَ لم نقبل المرسل منهم، ومن كل فقيه دونهم؟ قلت: لما وصفت^(١).
ومفهوم هذا الشرط: أن التابعي لا يحتج بمرسل التابعي الصغير، ولو
اعتضد^(٢).

الشرط الثاني - أن يكون إذا أسند حديثه، لا يروي عن مجهول، ولا عن
مرغوب في الرواية عنه.

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : «ثم يعتبر عليه، بأن يكون إذا سمي من روى
عنه، لم يسم مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيها
روى عنه»^(٣).

وقد شرح الإمام العلائي هذا الشرط فقال: «فإن كان إذا سمي شيخه لم يسم
إلا مقبول القول ثقة قبل منه، وإن كان يرسل عن كل ضرب من الناس، وإذا
سمى شيخه سمي تارة ضعيفاً، وأخرى مجهولاً، وأخرى واهياً، لم يحتج
بمرسله»^(٤).

وقد بين الإمام الشافعي: أنه لم يقبل مرسل الإمام الزهري؛ لأنه يروي عن
مثل سليمان بن أرقم^(٥).

(١) المرجع السابق (ص ٤٦٧).

(٢) انظر «جامع التحصيل» (ص ٤٦)، و«النكت» للزركشي (١/ ٤٧٥-٤٧٦) ط السلف، و«شرح علل
الترمذي» (١/ ٣٠٢)، و«الشافعي وأثره في الحديث وعلومه» (ص ٢٨١).

(٣) «الرسالة» (ص ٤٦٣).

(٤) «جامع التحصيل» (ص ٤٢).

(٥) انظر «جامع التحصيل» (ص ٩٠)، و«القراءة خلف الإمام» للبيهقي (ص ٢٠٧).

الشرط الثالث - أن يكون إذا شارك أحدًا من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وجد حديثه أنقص.

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : «وَيَكُونُ إِذَا شَرِكَ أَحَدًا مِنَ الْحِفَازِ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَخَالَفْهُ، فَإِنْ خَالَفَهُ وَجِدَ حَدِيثَهُ أَنْقَصَ، كَانَتْ فِي هَذِهِ دَلَالٌ عَلَى صِحَّةِ مَخْرَجِ حَدِيثِهِ»^(١).

قال الإمام العلّائي في شرح هذا الشرط: «فَإِنْ كَانَ إِذَا شَرِكَ غَيْرَهُ مِنَ الْحِفَازِ فِي حَدِيثٍ، وَافَقَهُ فِيهِ وَلَمْ يَخَالَفْهُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى حِفْظِهِ، وَإِنْ كَانَ يَخَالَفُ غَيْرَهُ مِنَ الْحِفَازِ، فَإِنْ كَانَتْ الْمَخَالَفَةُ بِالنَّقْصَانِ، إِمَّا بِنَقْصَانِ شَيْءٍ مِنْ مَتْنِهِ، أَوْ بِنَقْصَانِ رَفْعِهِ، أَوْ بِإِرْسَالِهِ، كَانَ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى حِفْظِهِ، وَتَحْرِيمِهِ... وَإِنْ كَانَتْ الْمَخَالَفَةُ لِلْحِفَازِ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي التَّوَقُّفَ فِي حَدِيثِهِ، وَالِاعْتِبَارَ عَلَيْهِ بِالْمُتَابَعَةِ، أَوْ الشَّاهِدِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَنْفَرِدُ بِهِ قَبُولُ الْمُرْسَلِ؛ بَلْ هَذَا الْإِعْتِبَارُ جَارٍ فِي كُلِّ رَأْيٍ سِوَاءٍ رَوَى مُرْسَلًا، أَوْ مُسْنَدًا، بِخِلَافِ الْأُمُورِ الْمُتَقَدِّمَةِ»^(٢).

العواضد الصالحة لتقوية المرسل :

نص الإمام الشافعي - رحمه الله - إلى أن المرسل إذا توفرت فيه الشروط السابقة، يصبح صالحًا للاعتضاد، بأحد أمور أربعة وهي :

العاضد الأول - قال - رحمه الله - : «فَمَنْ شَهِدَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - مِنْ التَّابِعِينَ فَحَدَّثَ حَدِيثًا مُنْقَطِعًا عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - أُعْتَبِرَ عَلَيْهِ بِأُمُورٍ: مِنْهَا أَنْ يَنْظُرَ

(١) «الرسالة» (ص ٤٦٣).

(٢) «جامع التحصيل» (ص ٤٤).

إلى ما أرسل من الحديث، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون، فأسندوه إلى رسول الله ﷺ - بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه»^(١).

وتعقب هذا العاضد فقيل: إن الاعتماد يكون على الحديث المسند لا المرسل حينئذ، فلا حاجة لهذا العاضد؛ لأنه تحصيل حاصل^(٢).

والجواب: أولاً - أن المرسل، إذا اعتضد بمسند صحيح، زادت قوته، ويصبح أرجح عند التعارض مع مسند آخر، ولو كان صحيحاً أيضاً^(٣).

ثانياً - أن المرسل، إذا اعتضد بمسند، يعد حسناً لذاته، يرتقي بذلك إلى درجة الصحيح لغيره^(٤).

ثالثاً - أن المرسل، إذا اعتضد بمسند ضعيف، يصبح قوياً بذلك، ويكون في درجة الحسن لغيره، ولولا الاعتضاد، لكان ضعيفاً، وهذا الأخير جواب الإمام فخر الدين الرازي^(٥)، والحافظ ابن حجر^(٦).

(١) «الرسالة» (ص ٤٦١-٤٦٢) والصلاة على رسول الله ﷺ - زيادة مني، قال أبو محمد: وأنا أقول كما قال، حيث زدت في الحاشية".

(٢) انظر «المعتمد» لأبي الحسن البصري المعتزلي (٢/ ١٥٠)، و«النكت» لابن حجر (٢/ ٥٦٧)، و«جامع التحصيل» (ص ٤١).

(٣) انظر «التقريب» (١/ ١٩٩) للنووي مع التدريب، و«جامع التحصيل» (ص ٤١).

(٤) انظر «جامع التحصيل» (ص ٤١).

(٥) انظر «المحصول» (٤/ ٦٦٠).

(٦) انظر «النكت» (٢/ ٥٦٧).

لكن هذا الجواب الأخير لا يتفق مع ظاهر كلام الإمام الشافعي؛ لأنه قيّد ذلك: بأن يسنده «الحفاظ المأمونون»، كما قال الإمام ابن رجب^(١) والإمام الزركشي^(٢)، ويظهر أن الحفاظ ابن حجر تنبه بأخرة إلى ذلك، فقد نقل عنه الحفاظ البقاعي أنه قال: «كلام الشافعي ربما يأبى شمول العاضد المسند الضعيف... فقوله: «الحفاظ المأمونون» يخرج الإسناد الضعيف؛ لأن الحفاظ المأمونون إذا شركوا التابعي الذي أرسل كانوا - أيضًا - تابعين»^(٣).

فاحتاط الإمام الشافعي جدًّا، واشترط في المرسل أن يكون من التابعين الكبار الذين غالب مروياتهم عن الصحابة، وأن لا يكون له شيوخ مجاهيل، أو ضعفاء، وأن يكون حافظًا لما يرويه من أحاديث.

العاضد الثاني - ورد في قول الإمام الشافعي: «وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده، قبل ما ينفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر: هل يوافقه مُرْسَلٌ غيره ممن قبل العلم عنه رجاله الذين قبل عنهم، فإن وجد ذلك، كانت دلالة يقوي به مرسله، وهي أضعف من الأولى»^(٤).

وقد شرح الحفاظ ابن رجب هذا الكلام فقال: «أن يوجد مُرْسَلٌ آخر موافق له عن عالم يروي عن غير من يروي عنه المرسل الأول، فيكون ذلك دليلًا على تعدد مخرجه، وأن له أصلًا، بخلاف ما إذا كان المرسل الثاني لا يروي، إلا عمن يروي

(١) انظر «شرح العلل» (١/٣٠٢-٣٠٣).

(٢) انظر «النكت» للزركشي (١/٤٦٦).

(٣) «النكت الوفية» (ق/٥٠/ب).

(٤) «الرسالة» (ص ٤٦٢).

عنه الأول، فإن الظاهر أن مخرجهما واحد لا تعدد فيه، وهذا الثاني أضعف من الأول»^(١).

العاضد الثالث — «وإن لم يوجد ذلك، نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله - ﷺ - قولاً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله - ﷺ -، كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله، إلا عن أصل يصح إن شاء الله»^(٢). ولم ينص الإمام الشافعي على أن يكون قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه؛ بل عمم ولم يستثن، وهو أضعف ممن قبله^(٣).

العاضد الرابع — «وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ»^(٤).

وهذا العاضد يقتضي: أن فتوى كثير من أهل العلم، بمعنى المرسل، يقوي المرسل، ولكن تكون قوته أضعف من كل ما سبق من عواضد؛ لقوة احتمال أن يكون من قال بموافقه يقبل المرسل ويحتج به، فيرجع الأمر إلى ذلك المرسل^(٥).

ما هي درجة قوة المرسل بعد الاعتضاد؟

قال الإمام الشافعي: «وإذا وجدت الدلائل بصحة حديث بما وصفت، أحببنا أن نقبل مرسله، ولا نستطيع أن نزع أن الحجة تثبت به ثبوتها بالموثقل؛ وذلك

(١) «شرح العلل» (١/ ٣٠٤).

(٢) «الرسالة» (ص ٤٦٢)، والصلاة على رسول - ﷺ - إضافة من عندي.

(٣) «جامع التحصيل» (ص ٤٢).

(٤) «الرسالة» (ص ٤٦٣)، والصلاة على رسول - ﷺ - إضافة من عندي.

(٥) «جامع التحصيل» (ص ٤٢).

أن معنى المنقطع مُغَيَّب، يحتمل أن يكون مُحْمَلٌ عَنْ مَنْ يُرْغَبُ عَنْ الرواية عنه إذا سُمِّيَ، وإن بعض المنقطعات، وإن وافقه مرسل مثله، فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً، من حيث لو سُمِّيَ لم يُقْبَلْ، وأن قول بعض أصحاب النبي - " - إذا قال برأيه لو وافقه، يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غَلِطَ به حين سمع قول بعض أصحاب النبي - " - يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء»^(١).

والمحصل من كلام العلماء في تفسير معنى كلام الشافعي، ومراده في درجة قوة الاحتجاج بالمرسل الذي توفرت فيه الشروط ما يلي:

أولاً: أن الإمام الشافعي يقبل المرسل المعتضد كما قرره هو، ويحتج بذلك كما هو ظاهر كلامه.

ثانياً: أن الإمام الشافعي صرح بأن المرسل حتى بعد اعتضاده لا يثبت ثبوت المتصل من حيث القوة.

ومع ذلك فإن الإمام الشافعي لا يلزم المخالف بالمرسل المعتضد، وإن كان هو يحتج به، إلا مرسل سعيد بن المسيّب في الرهن، واحتج به لما اعتضد بالمسند.

تنبيه: يكثر الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتابه «الأم» من رواية المراسيل على سبيل الاستئناس، وليس الاحتجاج، فيظن البعض أن كل مرسل يرويه - رحمه الله - يكون عنده حجة، أو ساقه مساق الحجة، وهذا غير صحيح.

واعلم أن الشافعي لم يحتج بالمرسل بالشروط التي ذكرها إلا قليلاً.

(١) «الرسالة» (ص ٤٦٣)، والصلاة على النبي - ﷺ - إضافة مني.

هل يقوي الإمام الشافعي الأحاديث الضعيفة - غير المرسل - إذا اعتضدت

لم يعثر الباحثون على نص من كلام الإمام الشافعي يدل على أنه يقوي شيئاً من الأحاديث الضعيفة، إذا اعتضدت بمثلها، خلا مرسل التابعي الكبير بالصفات التي ذكرها، ولم يعثروا على نص يقوي فيه حديثاً لراوٍ سيئ الحفظ بسبب اعتضاده بحديث ضعيف آخر، ولا يكون سبب الضعف الإرسال.

ثانياً - الإمام الجوزجاني^(١)، وهو من كبار العلماء الأوئل الذين تكلموا في تأصيل نظرية تقوية الحديث الضعيف المعتضد.

قال - رحمه الله - : «ومنهم الضعيف في حديثه، غير سائغ لذي دين أن يحتج بحديثه وحده، إلا أن يقويه حديث من هو أقوى منه، فحيثئذ يعتبر به»^(٢).

وقال: «إذا كان الحديث المسند من رجل غير مُقنع - يعني لا يُقنع بروايته - وشدّ أركانه المراسيل بالطرق المقبولة عند ذوي الاختيار، استعمل واكتفي به، وهذا إذا لم يعارض بالمسند الذي هو أقوى منه»^(٣).

فهذا النص صريح في أن رواية الضعيف تتقوى بالمرسل، ولم يشترط أن يكون من كبار التابعين، وكلامه السابق داخل في إطار التأصيل العام لمسألة تقوي الضعيف بغيره.

(١) قال أبو محمد: نسبة إلى جُوزجان انظر «معجم البلدان» (٢/ ٢١١-١١٢) طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) «أحوال الرجال» (ص ٣٣).

(٣) «جامع العلوم والحكم» (ص ٣٦٩).

ثالثاً — الإمام الترمذي. لقد توضّح فيما سبق: أن الإمام الترمذي لم يحسن أحاديث ضعيفة مع صلاحيتها لذلك، وانطباق شروطه في الحسن عليها، يؤكد أنه لم يجعل ذلك مطرداً على الدوام، وإن كان قد توسع فيه أكثر من غيره، فالحسن عنده يدخل فيه رواية الضعيف، إذا اعتضد بمتابعة ثقة، أو شهد لها حديث صحيح أو حسن لذاته، وهذا هو الأكثر في تحسيناته، أما إذا اعتضد بضعيف مثله، فهو قليل، وغالبه في غير أحاديث الأحكام.

رابعاً — الإمام الحاكم. ذكر نصوصاً تدل على أنه يقوي الحديث الضعيف عنده بحديث آخر لا يخلو من ضعف^(١).

تنبيه: الإمام الحاكم معروف بالتساهل، ومشهور به، ولهذا تجد كثيراً ما يصحح أحاديث لرواة تكلم في ضبطهم، ولو لم يوجد لما رواه شواهد، وأحياناً يذكر شواهد لذلك، ولكن ليس على سبيل الاحتجاج بمجموع الطرق، وإنما زيادة في قوة الحديث الثابت أصلاً عنده برواية ذلك الراوي.

خامساً — الإمام البيهقي. يعد الإمام البيهقي بعد الإمام الترمذي، أشهر من توسع في تطبيق الرأي القائل بتقوية الأحاديث بمجموع طرقها^(٢).

ثم كثر القائلون بتقوية الأحاديث بمجموع طرقها الضعيفة بعد الإمام البيهقي.

(١) انظر «المستدرک» (٢/٤٢٦)، و(٣/٤٥٨)، و(٤/٣٤٢-٣٤٣).

(٢) انظر على سبيل المثال «معرفة السنن» (١/٤٠٢)، و(١٢/٨٣، ٤٣٨)، و«ودلائل النبوة» (٧/٢٦٨-٢٦٩) طبعة دار الريان للتراث ط ١، و«الأربعون الصغرى» للبيهقي (ص ١٠٧)، و«مناقب الشافعي» (١/٢٧).

أنواع الضعيف الصالح للتقوية :

قال الإمام ابن الصلاح: «ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه؛ بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق، والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره، ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذاً.

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك، فإنه من النفائس العزيرة»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «ومتى توبع السيئ الحفظ، كأن يكون فوقه، أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور والإسناد المرسل، وكذا المدلس»^(٢)، إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً، لا لذاته؛ بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع»^(٣).

(١) «علوم الحديث» (ص ٣٠-٣١).

(٢) الأدق أن يقال: وكذا عنعنة المدلس؛ لأن الحديث المدلس هو ثبت فيه التدليس يقيناً، كأن يقول: المدلس بلغني، أو أخبرت، والعمل عند جمهور المتأخرين، هو عدم قبول عنعنة المدلس، إلا إذا كان نادر التدليس، أو لا يدلس، إلا عن ثقة.

(٣) «نزهة النظر» (ص ٥١-٥٢).

وقال: «وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور؛ بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة... وليس كلها في المرتبة على حد سواء؛ بل بعضها أقوى من بعض»^(١).

وفحوى كلام الإمام ابن الصلاح والحافظ ابن حجر أن الحديث الضعيف الصالح للتقوية:

١ - ما رواه المستور، أو مجهول الحال، ولم يذكر مجهول العين، ولا المبهم.

٢ - الحديث المرسل. ولم يقيداه، فدل على أن مرسل التابعي كبيراً كان أم صغيراً صالح للتقوية، كما أن الإمام الشافعي قيد ذلك بأن لا يكون أحد المرسلين قد أخذ من شيوخ الآخر.

٣ - عنعنة المدلس، إذ لم يعرف المحذوف، من غير تقييد.

٤ - المنقطع مطلقاً. إلا أن الحافظ ابن حجر قيد الانقطاع الذي يحسن الإمام الترمذي مثله بأنه «انقطاع خفيف» ويفهم من هذا: أن الانقطاع إذا كان أكثر من طبقة واحدة في السند، يكون محل نظر من حيث صلاحيته للتقوية، ومن ذلك المعضل، ويشهد لذلك قول الحافظ ابن حجر: «قال الجوزجاني في مقدمة كتاب

«الموضوعات»: «المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة».

قلت: المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، وأما إذا كان في موضعين أو أكثر، فإنه يساوي المعضل في سوء الحال^(١).

٥ - ما رواه سمي الحفظ. وقد قيده الإمام ابن الصلاح في موضع آخر^(٢)، بأن لا يكون مغفلاً كثير الخطأ.

٦ - ما رواه المختلط. ولم يذكرنا من عُرف بقبول التلقين.

ونخلص مما سبق أن الحديث الذي لا يصلح للتقوية:

١ - ما رواه المتهم بالكذب.

٢ - ما رواه من كان متروكاً؛ لكثرة المناكير في رواياته، أو لكثرة خطئه، حتى يغلب على صوابه.

٣ - الحديث الشاذ المخالف لما رواه الثقات.

الأحاديث المشكوك أو المختلف في صلاحيتها للتقوية هي:

أولاً: ما رواه المبهم، وهو من جهل اسمه، وعينه، وحاله، كأن يوصف بأنه «رجل»، أو «شيخ».

(١) المرجع السابق (٢/ ٥٨١-٥٨٢).

(٢) «علوم الحديث» (ص ٢٧-٢٨).

الواجب الاحتياط البالغ في أي حديث للمبهم، يراد الاستشهاد به؛ لانحطاط منزلته من منزلة مجهول العين، فضلاً عن مجهول الحال.

قال الإمام ابن عبد الهادي: «المبهم أسوأ حالاً من المجهول»^(١).

وانتقد ابن عبد الهادي السُّبكي في تقويته لخبر المبهم؛ باعتبار مجموع الطرق الضعيفة، وفرق بين مبهم يروي حديثاً محفوظاً من وجوه أخرى، وبين مبهم يروي حديثاً لا يعرف، إلا من رواية بعض الضعفاء، فالأول - حديثه مقبول لموافقة الثقات له، والثاني - قد يكون الاستشهاد به محل شك.

أما إذا كان المبهم في السند، جمع وكانوا في طبقة التابعين، والراوي عنهم ثقة، فمثل هذا مقبول عند بعض الأئمة، كالإمام البخاري فقد أخرج في «صحيحه» عن شبيب بن غرقدة قال: سمعت الحلي يحدثون عن عروة بن الجعد البارقى: «أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ، وَشَاةٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ، لَرَبِحَ فِيهِ»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «الحلي يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب»^(٣).

وقال الشيخ الألباني: «وهذا لا يضر؛ لأن المبهم جماعة من أهل الحلي... فهم في عدد تنجبر جهالتهم»^(١).

(١) «الصارم المنكي» (ص ١٣١، ٣٢٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٦٤٣) أخرجه في كتاب المناقب.

(٣) «فتح الباري» (٦/ ٦٣٥) ط دار المعرفة.

فصلاحيه المبهم للاستشهاد تتأثر بأمرين:

١ - طبقته، فلا شك أن التابعي المبهم، أحسن حالاً ممن بعده.

٢ - النظر فيما رواه، وهل هو في الأحكام أم الفضائل والرقاق والمناقب؟ ونحوها من أمور لا يُشدد فيها كثير من أهل العلم.

ثانياً - مجهول العين، وهو الذي ليس له، إلا راوياً واحداً، ولم يوثق توثيقاً معتبراً^(٢) يفهم من كلام الإمام ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر أن الجهالة الصالحة للتقوية، هي جهالة الحال فقط.

ثالثاً: مرسل صغار الصحابة. سبق أن الإمام الشافعي لا يراه صالحاً للتقوية، ووافقه على ذلك الإمام ابن عبد الهادي^(٣)، بعكس الإمام ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر وغيرهما.

ولا ريب في متانة كلام الإمام الشافعي ووجهته، وأنه الأحوط للسنة.

قال الإمام ابن عبد الهادي بعد نقل كلام الإمام الشافعي: «وهذا فصل النزاع في المرسل، وهو من أحسن ما يقال فيه»^(٤).

الرابع - المعضل، وقد تقدم ما قاله الحافظ ابن حجر فيه.

(١) «إرواء الغليل» (٥/١٢٨).

(٢) «نزهة النظر» (ص ٥٠)، وزيادة «ولم يوثق...»؛ احترازاً من توثيق ابن حبان للمجاهيل.

(٣) «الصارم المنكي» (ص ١٤٦).

(٤) المرجع السابق (ص ١٤٦).

الخامس — من يقبل التلقين، والتلقين: هو أن يلقي الراوي الشيء، فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه أم لا^(١).

ولذا لم يقبل المحقق العلامة المَعْلَمِي حديث بعض من يقبل التلقين في الشواهد^(٢)، وهذا ظاهر كلام ابن حبان فيمن يقبل التلقين^(٣).

وإذا عرف أن المحدث يحدث بما ليس من حديثه إما بالتلقين، أو بالإدخال عليه في كتابه، أو أثناء القراءة عليه، ولم يرجع عن ذلك، فالواجب أن يحتاط في مروياته، فلا يقبل منها في الاستشهاد إلا ما ثبت أنه من حديثه هو.

ولا شك أن هذه الأنواع من الأحاديث الضعيفة، لا ينطبق عليها كلام الإمام ابن الصلاح في الأحاديث التي لا تصلح للتقوية؛ إذ ليس فيها متهم بالكذب، ولا يتحقق الشذوذ في كل ما يروي من جهتها، وأن موجبات الاحتياط تملي على من يريد الاستشهاد بها أن يفهم بأنها أضعف من غيرها من حيث صلاحيتها للاستشهاد، وعليه فلا تعطى جميع الأحاديث الضعيفة حكماً واحداً؛ بل يفرق بين وضعفه يسير، وضعفه أقوى بالنسبة للأول.

من مظان وجود الأحاديث الضعيفة الصالحة للتقوية:

الأحاديث الضعيفة الصالحة للتقوية موجودة في «السنن الأربعة»، و«مسند الإمام أحمد»، وغيرها من المصنفات الحديثية، لكن أهم المصنفات التي اعتنت بذكر الحديث المقوى بمجموع طرقه الضعيفة:

(١) «تدريب الراوي» (٢/ ٣٣٩).

(٢) انظر تعليقه على «الفوائد المجموعة» (ص ٤٠٨-٤٨٢).

(٣) «المجروحين» (١/ ٦٨-٦٩).

«جامع الإمام الترمذي»، مصنفات الإمام البيهقي، كـ«السنن الكبرى»، و«معرفة السنن والآثار»، وغيرها، ومصنفات الحافظ ابن حجر، كـ«نتائج الأفكار تخريج أحاديث الأذكار»، و«موافقة الخبر للخبر»، و«الأمالي المطلقة»، و«القول المسدد»، و«أجوبته عما انتقد من أحاديث كتاب المصابيح»، و«فتح الباري»، وغيرها، و«المقاصد الحسنة»، للحافظ السخاوي، و«اللائلي المصنوعة»، للحافظ السيوطي، ومصنفات الشيخ الألباني، كـ«السلسلة الصحيحة»، و«إرواء الغليل»، و«غاية المرام»، وغيرها.

شروط تقوية الحديث الضعيف:

أقدم من ذكر شروط تقوية الحديث الضعيف، هو الإمام الترمذي - رحمه الله - ، وذلك في تعريفه للحديث الحسن.

وشروط تقوية الحديث الضعيف العامة والتي اتفق عليها هي:

الشرط الأول - أن لا يكون فيه من يتهم بالكذب، أو من لا يعتبر به.

موقفنا من الراوي الذي اختلف النقاد فيه:

إذا اختلف النقاد في راوٍ، فبعضهم وصفه بأوصاف تمنع الاعتبار به، وبعضهم يضعفه بألفاظ لا تمنع الاعتبار به، فإن كان المضعف بالألفاظ الشديدة من المتشددين، والمعروفين بالتعنت في تضعيف الرواة، فيرجح قول مخالفه إلا إذا كان هناك دليل قوي يؤيد قول المتشدد، وأما إذا كان المضعف بالألفاظ الشديدة من المعتدلين، أو المتساهلين في التوثيق، ولم نجد ما يرجح قول مخالفه، فيترك الاعتبار

بذلك الراوي احتياطاً، وإن اعتبر به معتبر، فلا يعاب عليه؛ لموافقته لأولئك الأئمة الذين ضعفوه بألفاظ تدل على صلاحيته للاعتبار.

كثرة الطرق الواهية لا تزيد الحديث إلا ضعفاً:

قال الإمام أحمد: «يطلبون حديثاً من ثلاثين وجهًا، أحاديث ضعيفة! وجعل ينكر الطرق نحو هذا، قال: شيء لا ينتفعون به!»^(١).
وقال: «المنكر أبداً منكر»^(٢).

وقال بعض الحفاظ: «هذا الحديث لا تزيده كثرة الطرق إلا ضعفاً»^(٣).

ومعنى ذلك: أن اتهام المتهمين، والمتروكين ومن يسرق الحديث، وغيرهم بذلك الحديث، يوجب الريبة فيه، وإلا فأين كان الثقات، وأهل الصدق عن ذلك الحديث؟! الحديث!

ومن هنا يغلب على الظن، كما قال العلامة المَعْلَمِي: «بعضهم وضع، وبعضهم سرق أو وهم، أو لقن، أو أدخل عليه»^(٤).

الشرط الثاني — أن يُروى من وجه آخر فأكثر، وكلما كثر الطرق الصالحة للاعتبار، كلما قوي الظن بثبوت الحديث.

(١) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٤١).

(٢) «العلل» للمروذي (ص ٢٨٧).

(٣) انظر «نصب الراية» (١/ ٣٦٠)، و«كشف الخفاء» (١/ ٣٣٩).

(٤) انظر «التنكيل» (ص ٣٧٩) طبعة المكتب الإسلامي.

وزهب الإمام ابن سيد الناس، والحافظ ابن حجر إلى أنه يشترط في المتابعة: أن تكون أقوى، أو مساوية من حيث القوة النسبية للحديث الأصل محل التقوية، وأما المتابعة الأدنى، فلا يعتد بها ولا تصلح للاعتضاد، ولا تزيل الضعف.

قال الحافظ ابن سيد الناس: الحق في هذه المسألة أن يقال: «إما أن يكون الراوي المتابع مساوياً للأول في ضعفه، أو منوطاً عنه، أو أعلى منه، فأما مع الانحطاط، فلا تفيد المتابعة شيئاً، وأما مع المساواة، فقد تقوى، ولكنها قوة لا تخرجه عن رتبة الضعف؛ بل الضعيف يتفاوت، فيكون الضعيف الفرد أضعف رتبة من الضعيف المتابع، ولا يتوجه الاحتجاج بواحد منهما، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح.

وأما إن كان المتابع أقوى من الراوي الأول، إن أفادت متابعته ما دفع شبهة الضعف عن الطريق الأول، فلا مانع من القول بأنه يصير حسناً»^(١).

قال الإمام الزركشي معقّباً على كلام الإمام ابن سيد الناس: «وهو تفصيل حسن، ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا كان الحديث في الأحكام، فإن كان من الفضائل، فالمتابعة فيه تقوم على كل تقدير؛ لأنه عند انفراده مفيد»^(٢).

وهذا التعميم منه - رحمه الله - غير مرضي، فليس كل متابعة مهما كانت، تفيد في أحاديث الفضائل، والراجع أن الضعيف عند انفراده، لا يكون حجة في الفضائل.

(١) «النكت» للزركشي (١/ ٣٢٢).

(٢) المرجع السابق.

وقال الحافظ ابن حجر: «ومتى توبع السيئ الحفظ، كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، صار حديثهم حسناً، لا لذاته»^(١).

والمعمول به عند من يرى أن الحديث يتقوى بمجموع طرقه الضعيفة، أن الحديث يتقوى بمتابع، أو شاهد، إذا كان صالحاً للاعتبار، فهو مساوٍ من حيث القوة النسبية للحديث الأول، فيحمل قول الحافظ ابن حجر: «لا دونه» على من كان لا يصلح للاعتبار، كالمتهم والمترك ونحوهما.

وقال العلامة ابن الوزير: «وأما المجهول، فليس يقوى حديثه بمتابعة مثله»^(٢). وهذا رأي خاص به.

الشرط الثالث — عدم مخالفته لما هو أقوى منه.

قال الإمام البيهقي: «ولم يعارضه ما هو أقوى منه، فإننا نقول به»^(٣).

ويدخل في المعارضة التي يرد بها الحديث الضعيف ولو اعتضد بغيره، أن يكون معارضاً لآية، أو قاعدة من قواعد الشريعة المقررة، أو مقصد من مقاصد الشريعة العامة أو الخاصة^(٤)، ولكن يجب أن يطبق ذلك بوساطة بعيدة عن الغلو والتكلف.

(١) «نزهة النظر» (ص ٥١).

(٢) «توضيح الأفكار» (١/ ١٩٠).

(٣) «معركة السنن» (١/ ٤٠٢)، انظر تمام الكلام فيما سبق في شرح قول الإمام الترمذي: «ولا يكون الحديث شاذاً».

(٤) قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٦١): «أن تعلم أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها: أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا»، وقال في (٢٨/ ٢٦٢): «فالمقصود

وتطبيق هذا الشرط يحتاج لأن يكون المعني به ذا حظ وافر من الفقه، ومن الخبرة بكتب مختلف الحديث ومشكله، وأن يعرف مناهج الأئمة، وأساليبهم في الجمع والترجيح، وأن يفرق بين الجمع المتكلف وغيره، وبين الجمع الممكن، والجمع اللازم، وعليه أن يعرف متى يقدم الترجيح على الجمع، والعكس.

الشرط الرابع — أن لا يختلف معنى المتن^(١).

الشروط الأربعة السابقة متفق عليها عند العلماء، ولكن انفرد ابن جماعة بشرط نفي العلة^(٢)، لكن اعترض عليه الحافظ ابن حجر فقال: «اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا؛ لأن الضعف في الراوي، علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد، علة في الخبر... ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك»^(٣).

وبما أن «مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»^(٤). بين الرواة فرجع الأمر على شرط الترمذي الثالث، وهو عدم الشذوذ.

الشرط الخامس — اختلاف المخارج.

الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم، خسروا خسراناً ميبئاً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم».

(١) انظر شرح هذا الشرط فيما سبق من شروط الشواهد.

(٢) انظر «المنهل الروي» (ص ٣٦).

(٣) «مناهج المحدثين» (ص ٨٢).

(٤) «النكت» لابن حجر (١/ ٧١١).

قال الحافظ ابن حجر: «فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها، دل ذلك على أن لها أصلاً»^(١).

والمقصد من اشتراط «اختلاف المخارج» أن يكون للحديث أكثر من راوٍ واحد، وحتى لا تكون الطرق المتعددة في حقيقتها تدور على راوٍ واحد.

ومن اختلاف المخارج تنوع بلدان رواة الحديث، كأن يكون أحد الأحاديث بسند كوفي، والآخر شامي، والآخر بصري.

وقد تعدد طرق الحديث، وهو لراوٍ واحد، كأن يصرح باسمه في طريق، ويكني في آخر، أو يبههم أو ينسب إلى جده، ولكنها ترجع في النهاية إلى راوٍ واحد، وعليه مدار الحديث.

تنبيه: ويشتد اختلاف المخارج، ويجب وجوباً لازماً في الحديث المرسل إذا شهد له مرسل مثله؛ لقوة الشبهة في أن يكون الحديث يدور على راوٍ واحد، ويُلاحق بالمرسل كل سند طعن فيه بعدم الاتصال^(٢)؛ لاتحاد العلة الموجبة لذلك في الجميع، كما يقتضيه القياس الصحيح.

الشرط السادس — أن يحصل غلبة ظن بقوة الحديث من مجموع الطرق الضعيفة.

(١) «فتح الباري» (٨/ ٤٣٩) طبعة دار المعرفة.

(٢) عدم الاتصال: كل ما ثبت فيه عدم الاتصال، كالمنقطع، والمعضل، والمرسل الخفي، وعنونة المدلس تدليس التسوية، أو تدليس القطع، ويقال له - أيضاً - تدليس (الحذف).

قال المَعْلَمي: «وهو - أي: الحسن عند الترمذي - أن الحديث، إذا روي من طريقين ضعيفين، أو أكثر يسميه حسناً، والأئمة المجتهدون، وغيرهم من الجهابذة، لا يعلمون بهذا الإطلاق، بل يشترطون أن تحصل من تعدد الطرق مع قوة روايتها، غلبة ظن للمجتهد بثبوت الحديث، فإن لم تحصل هذه الغلبة، فلا أثر لتعدد الطرق وإن كثرت، والمتأخرون يعرفون هذا الشرط، ولكنهم كثيراً ما يتغافلون عنه، وربما توهم أحدهم أنه قد حصلت له غلبة ظن، وإنما حصلت له من جهة موافقة ذلك الحديث لمذهبه، أو لمقصود والله المستعان»^(١).

وبما أن غلبة الظن أمر نسبي يصعب حصره في قاعدة مطردة، لكنه في مثل الموضوع الذي نحن بصده، فإن الضابط لذلك مراعاة المقاصد الحقيقية للشروط السابقة.

والقرائن لها أثرها في الترجيح، كما قال الحافظ ابن حجر: «للحاكم إذا تعارضت عنده الأحوال وتعددت البيّنات، أن يستدل بالقرائن على الترجيح»^(٢).

الأسباب المانعة من تقوية الحديث الضعيف المعتضد:

١ - أن يترجح للناقد خطأ الراوي الشاهد، أو خطأ الراوي الأول.

(١) «كتاب العبادة للمعلمي»، مخطوط (ص ٨٧-٨٩) نقلاً عن كتاب «الشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة» (ص ٢٢٧-٢٢٨)، وهو رسالة ماجستير، للأخ منصور السماوي.

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٥٩٨).

فإذا ترجح للناقد ذلك، وكان الحديث - مثلاً - يروى من طريقين أحدهما: ترجح خطأ راويه في السند، أو المتن، إما بمخالفة غيره، أو لاضطرابه واختلاف الرواة عليه في ذلك الحديث، فإن الحديث لا يصلح للتقوية؛ لأن ذلك مما يدل على أنه لم يحفظ ذلك الحديث.

قال الإمام ابن دقيق العيد في انتقاده للإمام البيهقي، عندما قوى حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف بحديث آخر مرسل: «قوله: فيه قوة. فيه نظر؛ لأن المعروف عندهم أن الطريق، إذا كان واحداً، ورواه الثقات مرسلًا، وانفرد ضعيف برفعه، أن يعللوا المسند بالمرسل، ويحملوا الغلط على رواية الضعيف، فإذا كان ذلك موجباً لضعف المسند، فكيف يكون تقوية له؟!»^(١).

وقد ذكر الإمام الخطيب أن بعض نقاد الآثار وحفاظ الأخبار ممن لا يحتج بالمرسلات، لكنه يكتبها للاعتبار، ويجعلها علة لغيرها^(٢).

ومن أنواع المخالفة التي يعتد بها بعض العلماء، ولا يعتد بها آخرون مخالفة الراوي لما يروى عنه.

مثاله روى عِسل عن عطاء حديث النهي عن السدل في الصلاة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وكان عطاء يسدل. فضعفه الإمام أحمد، وصححه الإمام ابن خزيمة، والإمام ابن حبان.

(١) «نصب الراية» (٨/٣).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢٨٠).

ومما يرجح خطأ الراوي الضعيف غير ما تقدم، وقوعه في الاضطراب، واختلاف الأسانيد عليه مع عدم وجود فرق في المتن، وهو دال على قلة ضبطه، فإذا ثبت للنقاد أن الحديث خطأ، فلا يصلح أن يقوي به غيره ولا يستشهد به، فالمنكر أبداً منكر.

٢- أن يكون المتن فيه إثبات فرض، أو تحريم.

كان جمهور النقاد يشددون في أحاديث الحلال والحرام مما يثبت به فرض أو تحريم، وهذا الأمر لا يراعيه أكثر المتأخرين.

وقال الإمام أحمد في محمد بن إسحاق: «هو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث، كأنه يعني المغازي ونحوها... فأما إذا جاء الحلال، والحرام أردنا أقواماً هكذا، وقبض على أصابع يديه»^(١).

وقال الإمام ابن معين في ابن إسحاق: «ما أحب أن أحتج به في الفرائض»^(٢).

وقال الإمام ابن عساكر: «الأحاديث الضعيفة، إذا ضُم بعضها إلى بعض، أخذت قوة، لاسيما ما ليس فيه إثبات فرض»^(٣).

(١) «تاريخ ابن معين» (٣/ ٦٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٤).

(٣) «الأربعين البلدانية» (ص ٤٣).

ولعل ذلك؛ لأن إثبات الفرض، يحتاج إلى حجة قوية الثبوت، ولا يتصور أن مجموع حفاظ الأئمة وثقاتها الذين بذلوا النفس والنفيس في طلب العلم، يفوت عليهم كلهم حديث فيه إثبات فرض، ولا يرويه إلا من هو ضعيف.

٣- تفرد الضعيف بما لا يحتمل له: كأن يتفرد بإسناد مشهور، ولا شك أن تفرده بسند مشهور يحرص عليه كبار الحفاظ الثقات، ويكثر تداول مثله يوقع الشبهة في سلامة ذلك السند.

ومما يلحق بذلك، إذا روى الضعيف سنداً فيه رواية لأحد مشاهير المحدثين عن شيخ له، ولا يعرف أن ذاك المحدث يروي عن هذا الشيخ، إلا فيما انفرد به ذلك الضعيف، فهذه القرينة تضعف من صلاحية السند للاستشهاد؛ لقوة احتمال توهم الضعيف، وأن تكون الأسانيد اختلطت عليه وتشابهت.

ومن التفرد الذي لا يحتمل للضعيف، إذا تفرد عن محدث معروف له أصحاب ثقات كثير، فمثل ذلك التفرد، ولو كان بسند ليس بمشهور - كما تقدم -، أو كان بسند روى الثقات مثله عن ذلك المحدث، فإنه يوجب الشك في ثبوت ذلك الحديث عن ذلك المحدث تحديداً.

وقد تقدم أن تفرد الصدوق بما لا يحتمل له، يوجب التوقف، أو الرد عند بعض الأئمة، ولا شك أن تفرد الضعيف بما لا يحتمل له، من باب أولى يوجب الرد؛ بل واطراح ذلك الحديث المُتفرد به.

وكتاب «الضعفاء» للإمام العقيلي، و«الكامل» للإمام ابن عدي، وكتب العلل^(١) تمتلئ بما يشبه ذلك من نصوص توهن تفرد الضعفاء عن الرواة الثقات المعروفين ممن لهم أصحاب ملازمون لهم.

ويشتد ضعف ذاك الضعيف، إذا تفرد عن ذاك الحافظ المعروف بسند سهل الحفظ، وهذا ما يسميه المحدثون «لزوم الطريق»، ويقولون فلان «لزم الطريق»، أو «لزم المجرة»، أو «سلك الجادة».

قال الحافظ ابن رجب: «فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه، قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرًا، فيسلكه من لا يحفظ»^(٢).

قال الإمام أحمد: «وأهل المدينة إذا كان الحديث غلطًا يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما»^(٣).

والملاحظ على كثير من تطبيقات المتأخرين: أنهم إذا توفرت الشروط الأربعة الأولى السابق ذكرها في كل طريق من الطرق المراد تقويتها بمجموعها، كان ذلك كافيًا عندهم لحصول غلبة الظن بثبوت الحديث، ولا يلتفتون إلى تفرد الضعيف في كل سند على حدة، هل هو تفرد محتمل أم لا؟ ومراعاة ذلك أولى وأقرب لمنهج أئمة النقاد.

(١) انظر «الضعفاء» للعقيلي (١/٤٩)، و«الكامل» (١/٢٤٦) طبعة دار الفكر، و«العلل» لابن أبي حاتم (١/٤٨٧).

(٢) «شرح العلل» (٢/٧٢٥).

(٣) «الكامل» لابن عدي (٤/١٦١٦).

٤ - إذا كان في الحديث أكثر من سبب للضعف، كأن يكون فيه عدم اتصال مع ضعف الراوي، أو فيه راويان كلاهما ضعيف، فإن ذلك قد يرجح - في بعض الحالات - أطراح ذلك الطريق؛ لعدم صلاحيتها للاستشهاد.

٥ - إذا وجد سبب خاص يُضعف صلاحية الحديث للاستشهاد:

تظهر لبعض النقاد في بعض الأسانيد التي يتصدون للحكم عليها بمجموع طرقها، بعض الأسباب الخاصة التي تثير شبهة في صلاحيتها للتقوية، وهذه الأسباب يصعب حصرها.

من ذلك إذا روى بقية بن الوليد، أو من هو مثله في إكثار الرواية عن المجهولين عن شيخ مجهول لم يرو عنه إلا هو، فمثل ذلك السند لا يعتد به في الشواهد؛ لأن بقية يكثر من الرواية عن المجهولين ولا يتحرى.

قال الإمام العجلي عن بقية: «ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء»^(١).

ومما يدخل في ذلك - أيضًا - الأحاديث غير المتصلة بسبب الانقطاع، أو الإرسال ونحو ذلك، إذا كان الراوي الذي حدث عنده عدم الاتصال ممن يروي عن بعض المتروكين والهلكتي، ولا يتحرى.

قال الإمام الدارقطني، وقد سئل عن تدليس ابن جريج: «يتجنب تدليسه، فإنه وحش التدليس، لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما»^(١).

ومن ذلك بعض مرويات من عرف بتدليس القطع، فهي لا تصلح للمتابعات عند العلماء كالشيخ الألباني - رحمه الله - فقد قال في مثل ذلك: «والمُقَدَّمِي هذا ثقة، لكنه كان يدلّس تدليساً سيئاً، كما هو مذكور في ترجمته، فمن الجائز أن يكون تلقاه عن الزنجي ثم دلّسه، فلا يتقوى الحديث بمتابعته»^(٢).

ومن الأسباب الخاصة: أن يشك الباحث في بعض ما يرفعه الضعفاء.

قال الإمام ابن رجب: «فما أكثر ما يغلط في رفع الموقوفات»^(٣).

فلا بد من الاحتياط لحديث النبي ﷺ.

قال الإمام يحيى بن سعيد القطان: «لأن يكون خصمي رجل من عرض الناس شككت فيه فتركته، أحب إلي من أن يكون خصمي النبي - ﷺ - ويقول: بلغك عني حديث سبق إلى قلبك أنه وهم! فلم حدثت به؟!»^(٤).

(١) «سؤالات الحاكم» (ص ١٧٦).

(٢) «إرواء الغليل» (١٥٩/٥).

(٣) «شرح العلل» (٣٠٥/١).

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٣/٢).

توسع مشاهير العلماء المتأخرين في تقوية الضعيف المعتضد :

يظهر في مصنفات الحافظ ابن حجر كـ«القول المسدد»، وغيره توسعة في تقوية الأحاديث الضعيفة؛ لتعدد طرقها، والحافظ السيوطي موافق للحافظ ابن حجر، كما في «الآلي المصنوعة»، فصحح حديث إحياء الله لرسول الله - " - أبويه فأسلما! وضعف حديث: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ!» ونحوهما العلامة ابن حجر الهيثمي المكي، كما هو ظاهر في كتابه «الفتاوى الحديثية». وكذلك أحمد بن الصديق الغماري

ولعل المُعَلِّمي - رحمه الله - عنى أولئك أو أمثالهم فقال: «وتحسين المتأخرين فيه نظر»^(١).

نفي ثبوت الحديث هل يلزم منه ثبوت الضعف؟

يتردد في كتب العلل والتخريج، عبارات مثل: «لا يصح في هذا الباب شيء»، أو: «لا أعلم في ذلك حديثاً ثابتاً»، مما يدل على أن قائلها يرى أن الحديث المعني، وإن كان له طرق وشواهد، إلا أنه غير قوي.

ظاهرة الحكم على كل سند بالانفراد دون الاعتداد بالشواهد :

الملاحظ في كثير من نصوص كبار أئمة النقد المتقدمين: أنهم يحكمون على رواية سبى الحفظ بالضعف، ولو وُجد للمتن الذي رواه شاهد صحيح؛ لأنهم

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص ٣٦).

فيما ظهر من كثير من النصوص، كان سبب تضعيفهم لحال السند؛ لتفرده به كلياً، أو التفرد فيه عن أحد الثقات المشهورين، وعلى هذا فعندما يجيء أحد ويحسن حديثه، فإنه بهذا يخالف منهج النقد الذي سار عليه كبار أئمة النقد؛ لأنهم لم يضعفوا ذلك الراوي بسبب متون لا شواهد لها فقط؛ بل بسبب أسانيد لا تحمل من مثله - أيضاً -، وأن مسألة التقوية بمجموع الطرق الصالحة للانجبار، ليست قانوناً مطرداً وعمماً في كل الأحوال عند الأئمة المتقدمين إلى القرن الرابع الهجري. وكثير ممن يقوي الأحاديث بالشواهد لا يهتم، هل ذلك الحديث له أصل عن سفيان مثلاً؟ إنها يهمله: أن لا ينفرد أحد الضعفاء بالمتن.

هل يحتج بالحديث الحسن لغيره في مسائل العقيدة؟

اتفق أئمة السنة، وكبار علماء الحديث، ومحققهم على أن حديث الآحاد الصحيح حجة في مسائل الاعتقاد^(١).

قال الإمام ابن خزيمة: «لست أحتج في شيء من صفات خالقي - عز وجل - إلا بما هو مسطور في الكتاب، أو منقول عن النبي - ﷺ - بالأسانيد الصحيحة الثابتة»^(٢).

(١) انظر كتاب «الحجة في بيان المحجة» للسمعاني، وكتاب «ومختصر الصواعق»، لابن القيم، وكتاب «الحديث حجة بنفسه في العقائد» للشيخ الألباني، وكتاب «أصل الاعتقاد» للدكتور عمر الأشقر.

(٢) «التوحيد» (١/ ٥١).

ومفهوم ما نقل عن أئمة أهل السنة من نصوص: أن الحديث الضعيف المعتضد بمثله في الضعف، لا يصلح أن يكون حجة في مسائل العقيدة.

وكان جمهور النقاد يشددون في أحاديث الحلال والحرام مما يثبت به فرض أو تحریم، ولا ريب أن أحاديث العقائد تدخل في الأحكام من باب أولى.

ومن الممكن التساهل في قبول الحسن لغيره في الرقائق ونحوها.

ذهب اللكنوي إلى جواز الاحتجاج بالحسن لغيره في باب العقيدة، وهو على مذهب طريقة الأشاعرة والماتريدية، في باب صفات الرب عز وجل.

التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في أحاديث الرقائق ونحوها:

قال الإمام الذهبي: «أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام، والترخيص قليلاً، لا كل الترخيص في الفضائل، والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضُعف إسناده، لا ما اتهم رواته، فإن الأحاديث الموضوعة، والأحاديث الشديدة الوهن، لا يلتفتون إليها»^(١).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٢٠).

ورأى بعض علماء الحديث: أن أحاديث الترغيب والترهيب ونحوها، لا تختلف عن أحاديث الأحكام، وقد نسب هذا القول للإمام مسلم، والإمام ابن العربي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام الشوكاني، والعلامة أحمد شاكر، والشيخ الألباني، وكلامهم يدور حول الحديث الضعيف مطلقاً.

ماذا يقصد بالتساهل في أحاديث الرقائق والفضائل ونحوها؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قول أحمد بن حنبل: إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب، تساهلنا في الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف، في فضائل الأعمال، ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعي، فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم... وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله، أو مما يكرهه الله بنص، أو إجماع، كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب، والخيانة ونحو ذلك، فإذا روى حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب، والعقاب، وأنواعه، إذا روى فيها حديث، لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به.

بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب، أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تُربح ربحاً كثيراً، فهذا إن صدق نفعه، وإن كذب لم

يضره، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات، وكلما السلف والعلماء، ووقائع العلماء، ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرد إثبات حكم شرعي لا استحباب، ولا غيره، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب، والترجية والتخويف...

ونظير هذا قول النبي ﷺ - في الحديث الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، مع قوله في الحديث الصحيح: «إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ، وَلَا تُكْذِّبُوهُمْ»، فإنه رخص في الحديث عنهم، ومع هذا نهى عن تصديقهم، وتكذيبهم، فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة، لما رخص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الأخبار، لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه في مواضع.

فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديرًا وتحديدًا، مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة، أو على صفة معينة لم يحز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي، بخلاف ما لو روى فيه من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله، كان له كذا وكذا، فإن ذكر الله في السوق مستحب؛ لما فيه من ذكر الله بين الغافلين، كما جاء في الحديث المعروف: «ذَاكِرُ اللَّهِ فِي الْغَافِلِينَ...»، فأما تقدير الثواب المروى فيه، فلا يضر ثبوته، ولا عدم ثبوته.

فالحاصل: أن هذا الباب يروى، ويعمل به في الترغيب والترهيب، لا في الاستحباب، ثم اعتقاد موجهه، وهو: مقادير الثواب والعقاب، يتوقف على الدليل الشرعي^(١).

ولا يجوز رواية الحديث الضعيف، فضلاً عن الموضوع، إلا ببيان ضعفه؛ لغلبة الجهل بعلم الحديث على كثير من الناس في هذا الزمان، ولا يكفي بلفظ رُوي، ونحوها من صيغ التمريض، لعدم اشتهار ذلك عند الملأ.

القائلون بحجية الحسن لغيره وأدلتهم:

ذكر أسماء العلماء الذين صرحوا، بأن الضعيف المعتضد بمثله يعد حجة، وقرروا ذلك بوصفه قاعدة مطردة:

الحافظ عبد القادر الرُّهاوي، والحافظ ابن الصلاح، والحافظ المنذري، والحافظ النووي، والحافظ ابن دقيق العيد، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر، والحافظ السيوطي، والحافظ زكريا الأنصاري.

وإن جاز لنا أن نقول في وصف أطوار الاحتجاج بالحسن لغيره بإيجاز، فسيكون قولنا: إن تأسيس الاحتجاج بالحسن لغيره، ولد في عصر الإمام الترمذي، وقوي في عصر الإمام البيهقي، واكتملت قوته قبيل عصر الإمام ابن الصلاح.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٦٥ - ٦٨).

أدلة من احتج بالحسن لغيره:

الدليل الأول — إن تقوية الضعيف بالضعيف سببها؛ أن الحكم بالضعف إنما كان؛ لاحتمال ما يمنع القبول، فأما إذا جاء العاخذ، فإنه يغلب على الظن زوال ذلك الاحتمال.

قال الإمام الزركشي: «وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفاً.

وهذا مردود؛ لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يُفد ذلك؟ فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده، يفيد عند الانضمام، فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة، فهذا سؤال لازم، لا سيما إذا بلغ مبلغ التواتر، فإن المتواتر لا يشترط في أخباره العدالة، كما تقرر في علم الأصول»^(١).

الدليل الثاني — أن الاحتجاج بالحسن لغيره، وتقوية الضعيف بالضعيف، هو عمل الأئمة كالشافعي، والإمام أحمد، والإمام الترمذي، والإمام البيهقي وغيرهم.

وذكر الحافظ ابن حجر: أن الإمام النسائي ممن يرى تقوية الحديث بمجموع طرقه غير القوية^(٢).

الدليل الثالث — ويمكن أن يستدل لهذا الرأي، بأن الفقهاء، وكثيراً من المحدثين قد احتجوا بالحديث الضعيف، وقدموه على الرأي إذا لم يكن في الباب

(١) «النكت» للزركشي (ق ٥٠/أ).

(٢) «النكت» لابن حجر (١/٣٩٨-٣٩٩).

غيره، ولا ما يعارضه، أفلا يكون الحسن لغيره من باب أولى حجة إذا كانوا يحتاجون بالضعيف غير المعتضد؟

قال العلامة ابن القيم: «الأصل الرابع - الأخذ بالمرسل والحديث والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس... وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس»^(١).

الدليل الرابع - إن القول: بأن الحسن لغيره ليس بحجة، فيه هدر لكثير من الأحكام التي أخذ بها كبار أئمة الفقه.

القائلون بأن الحسن لغيره ليس بحجة إما مطلقاً أو مقيداً وأدلتهم:

١ - الإمام ابن حزم.

قال الإمام الزركشي: «وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف، إلا ضعفاً»^(٢).

٢ - الإمام أبو الحسن بن القطان.

قال الحافظ ابن حجر: «قول الخطيب: «أجمع أهل العلم على: أن الخبر لا يجب قبوله، إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به»، وقد صرح أبو الحسن بن

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٣١).

(٢) «النكت» للزركشي (ق ٥٠/ أ).

القطان، أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه «بيان الوهم والإيهام» بأن هذا القسم لا يحتاج به كله؛ بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن.

وهذا حسن قوي رايق ما أظن منصفاً يأباه، والله الموفق. ويدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن، لا يلزم عنده أن يحتاج به... لكن محل بحثنا هنا، هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا؟ هذا الذي يتوقف فيه، والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل»^(١).

واستحسن الحفاظ ابن حجر تحرير ابن القطان، ومال إليه كما سبق آنفاً.

ويشكل على ترجيح الحفاظ لكلام ابن القطان، أنه - رحمه الله - قد أكثر جداً في مؤلفاته من تقوية الأحاديث بمجموع الطرق الضعيفة، فكيف يقرر ما يخالف صنيعه عملياً؟!

والجواب يعتمد على أمرين:

الأول - لم يذكر الحفاظ أن الضعيف إذا اعتضد بمثله لا يسمى حسناً؛ بل هو مقر بأنه يسمى حسناً بصريح قوله: «هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا؟»، ومعنى هذا أنه يكتسب قوة نسبية، ولكن هل هذه القوة كافية للاحتجاج؟ هنا يقول الحفاظ: «هذا الذي يتوقف فيه، والقلب إلى ما حرره ابن

(١) «النكت» لابن حجر (١/٤٠١-٤٠٣).

القطان أميل»، فظاهر كلامه التفريق بين وجود قوة نسبية، وصلاحية تلك القوة وكفايتها للاحتجاج.

الثاني — لم ينف الحافظ صلاحية بعض الحسن لغيره للاحتجاج، فقد ذكر أنه يعمل به في فضائل الأعمال، ويعمل به في الأحكام كذلك، ولكن لا بد من أن تكون الطرق كثيرة، أو يعضده عمل، أو يوافق شاهداً صحيحاً يعني من حيث المعنى، أو يوافق ظاهر القرآن، وعليه فبعض الحسن لغيره يصلح للاحتجاج.

ذكر بعض الحفاظ والعلماء ممن لم يقتصروا بالضعيف في تطبيقاتهم العملية:

١- الحافظ البزار. والمراد: أن الإمام البزار من القائلين بأن الضعيف المعتضد بمثله لا يحتج به في أحاديث الأحكام، إما مطلقاً - كما يفهم من بعض النصوص من تطبيقاته - ، وإما مقيداً ببعض ذلك.

٢- الإمام ابن خزيمة. وقد صرح بأن الحديث لا يثبت عنده، ولو كانت له طرق متعددة، ما لم يكن واحداً منها على الأقل ثابتاً^(١).

٣- الإمام العقيلي. أكثر في كتابه «الضعفاء» من تضعيف الأحاديث المتعددة الشواهد.

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٤/ ٢٨٠).

٤ - الإمام ابن حبان. قال - رحمه الله - : «لم أعتبر برواية المدلسين ولا الضعفاء... لأن رواية الواهي وما لم يرو سيان»^(١).

وقال: «على أن المرسل لا تقوم عندنا بها الحجة، وهو، وما لم يرو سيان»^(٢).
فلو كان المرسل محتج به إذا اعتضد بمرسل آخر، أو بحديث ضعيف؛ لما قال: «وما لم يرو سيان».

وقال: «وأقل ما يثبت به خبر الخاصة حتى تقوم به الحجة على أهل العلم: هو خبر الواحد الثقة في دينه، المعروف بالصدق في حديثه، العاقل بما يحدث به، العالم بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، المتبري من التدليس في سماع ما يروى عن الواحد مثله في الأحوال بالسنن وصفتها، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله - ﷺ - سماعاً متصلاً»^(٣).

وقوله في رجل: «يعتبر به فيما وافق الثقات»^(٤). لا يعني أن يحتج به في ذلك، فجعل الاعتبار غير الاحتجاج.

وقد يصحح الأحاديث التي يقويها غيره؛ لمجموع طرقها، ولكنه هو - رحمه الله - يصححها لثبوت أحد طرق ذلك الحديث عنده، وهو - كما هو معروف - لديه تساهل في التوثيق، وتوسع في التصحيح.

(١) «الثقات» (٩ / ٢٩٤).

(٢) «المجروحين» (٢ / ٢٢١).

(٣) المرجع السابق (١ / ٨).

(٤) انظر «المجروحين» (٣ / ١٠٤).

ويرجع عدم تصريحهم بعدم تقوية الضعيف بالضعيف، أو بعدم حجية الحسن لغيره، يرجع إلى عدم اشتهار القول بالتقوية والحجة، وقد سبق أن كثيراً من كبار أئمة النقد المتقدمين، لم يثبت عنهم ما يدل على أن تقوية الحديث بمجموع طرقه الضعيفة قاعدة مطردة يلتزم بها.

٥ - الإمام ابن حزم. وسبق ما نقله الزركشي من قوله.

٦ - الحافظ ابن العربي. قال محذراً طلابه من الأحاديث الضعيفة: «فلا تلتفتوا إليها، فإن مثل من يطلب العلم بالحديث الضعيف، والباطل، كمن يصلي بطهارة المتغير، والنجس، فلا يطلب الحق، إلا بالحق، ولا يعضد الصحيح، إلا بالصحيح»^(١).

تنبيه: الحافظ ابن العربي يحتج بالحديث المرسل خاصة مرسل التابعي من أهل المدينة، ولا يعده ضعيفاً^(٢)، وسواء اعتضد بغيره أم لم يعتضد، فهو حجة عنده.

٧ - الحافظ أبو الحسن بن القطان. وقد تقدم نقل كلامه.

٨ - الحافظ ابن حجر. وقد تقدم كلامه - أيضاً - مع نقله لرأي الإمام ابن القطان.

٩ - الشيخ محمد رشيد رضا. قال: «يقول المحدثون في بعض الأحاديث حتى التي لم يصح لها سند، إن تعدد طرقها يقويها، وهي قاعدة للمحدثين لم يشر

(١) انظر «سراج المريدين» (٢٧/ب) بواسطة محقق كتاب قانون التأويل (ص ٦٥٩).

(٢) انظر «عارضه الأhozدي» (١/٢٤٦).

إليها الله في كتابه، ولا ثبتت في سنة عن رسول الله، وإنما هي مسألة نظرية غير مطردة»^(١).

١٠ - العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن يحيى المَعْلَمي. قال معلقاً على كلام السيد محمد رشيد رضا: «قوله:» غير مطردة«حق لا ريب فيه؛ بل أزيد على ذلك أن بعض الأخبار يزيده تعدد الطرق وهنأ، كأن يكون الخبر في فضل رجل، وفي كل طريق من طرق كذاب، أو متهم ممن يتعصب له، أو مغفل، أو مجهول»^(٢).

والمَعْلَمي لا يقول بعدم تقوية الضعيف بالضعيف أبداً، لكنه يرى أن ذلك غير مطرد، ويفهم من مجمل كلامه: أنه ينتقد المتأخرين لتوسعهم في الحكم بقاعدة تقوية الضعيف بالضعيف مطلقاً، ويميل إلى التشدد في ذلك بالقدر الذي يحقق شرط حصول غلبة ظن من مجموع الطرق.

أدلة القائلين بعدم حجية الحسن لغيره:

الدليل الأول - أن الحجة لا تلزم إلا بالحديث الصحيح.

وهذا يشمل الصحيح، والحسن لذاته معاً كما قرره الحافظ ابن حجر^(٣).

قال الإمام ابن حبان: «عن المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف: أن الخبر لا يجب أن يسمع عند الاحتجاج إلا من الصدوق العاقل»^(٤).

(١) نقله محمود أبو ريه في «أضواء على السنة المحمدية» (ص ٢٥٦).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص ٢٤٨-٢٤٩).

(٣) «النكت» لابن حجر (١/ ٤٨٠).

(٤) «المجروحين» (١/ ١٧).

وإذا كانت الحجة لا تقوم إلا بالخبر الصحيح، فإن من قوى الضعيف بالضعيف واحتج به، قد زاد على اتفاق العلماء وإجماعهم الذي قاله الإمام الخطيب البغدادي: «أهل العلم أجمعوا على: أن الخبر لا يجب قبوله، إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به»^(١).

فالاحتجاج بالحسن لغيره، غير ملزم لما تقدم، وقد ذكر الإمام الشافعي، وهو ممن يقول بحجية مرسل التابعي الكبير، إذا عضده مرسل آخر، أو غيره، أن الحجة لا تثبت به كثبوتها بالمتصل، ولهذا قال: «أحبنا أن نقبل مرسله».

الدليل الثاني - تكفل الله - عز وجل - بحفظ الشريعة فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والسنة النبوية من الشريعة، وهي محفوظة بحفظ الله لها، إذا تقرر هذا، علم أنه لا يمكن أن يصدر عن رسول الله - ﷺ - أمر أو نهي، ثم لا يبلغنا إلا من طريق الضعفاء.

قال الإمام ابن حزم: «فأخبر تعالى كما قدمنا أن كلام نبيه - ﷺ - كله وحي، والوحي بلا خلاف ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن، فصح بذلك أن كلامه - ﷺ - كله محفوظ بحفظ الله - عز وجل -، مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء»^(٢).

ففي انفراد الضعفاء برواية الحديث من دون الثقات، ما يشير إلى قوة ضعفه، وإلا فأين كان حفاظ الأمة الأثبات، وأساطين الرواية والعلم عنه؟!

(١) «الكفاية» (ص ٥٥).

(٢) «الإحكام» (١/ ٨٨-٨٩).

الدليل الثالث - من المعلوم في الشرع أن شهادة غير العدل، إذا انضم إليها شهادة من هو مثله، لا يعتد بها ولا تقبل، ولا يقضى بها.

قال الإمام ابن حبان في يزيد بن ربيعة الرحبي: «كان شيخاً صدوقاً، إلا أنه اختلط في آخر عمره... لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وفيها وافق الثقات، فهو معتبر به؛ لقد صدقه قبل اختلاطه من غير أن يحتج به».

ثم وضح سبب ذلك فقال: «إذا كان الرجل معروفاً بالعدالة، يكون جائز الشهادة، فهو كذلك حتى يظهر منه إمارات الجرح، فإذا صار أكثر الجرح، خرج عن حد العدالة إلى الجرح، وصار في عداد من لا تجوز شهادته، وإن كان صدوقاً فيما يقول، وتبطل أخباره الصحاح التي لم يختلط فيها».

وكذلك الشاهد إذا لم يكن بعدل، فشهد عند الحاكم بشهادة، وهو صادق فيها، ومعه شاهد آخر عدل، ويعلم الحاكم صدقه في تلك الشهادة بعينها، وإن كان مجروحاً في غيرها، لا يجوز بإجماع المسلمين قبول شهادته، وإن كان صادقاً فيها، حتى يكون عدلاً^(١).

الدليل الرابع - لم يعتد كثير من النقاد المتقدمين، بشواهد المتن الذي يرويه الراوي الضعيف، في إثبات حفظه لذلك الحديث، ولو كان المتن صحيحاً ومحفوظاً من وجه آخر، فلو كان مجرد وجود شاهد مقبول؛ لما انتقد أولئك النقاد تلك الأحاديث، وذكروها في سياق القدر والنقد، ويلزم من خالفهم، أن يكون منهمج كبار علماء الجرح والتعديل، في تضعيف الرواة بسبب ما يأتي في أسانيدهم

من غرائب وتفردات، منهجاً غير دقيق، وكتب العلل والجرح والتعديل مشحونة بالأمثلة الكثيرة على هذه الحقيقة المنهجية.

الدليل الخامس — علم من نصوص كثيرة في كتب العلل، وكتب والجرح والتعديل: أن بعض الضعفاء يتابع بعضهم بعضاً على ما يُعلم أنه خطأ، لمخالفته؛ لما رواه من هو أوثق منهم، وعليه فيصبح القول بأن موافقة الضعيف لآخر مثله في المتابعات، أو الشواهد، دالة على أنه قد حفظ ما رواه، ولم يختل ضبطه فيه بخطأ أو وهم قول غير دقيق؛ لأن تتابع الضعفاء على ما هو خطأ، ينقض ذلك، ويؤيد احتمال الخطأ في رواية الضعيف لا يزول؛ لمجرد وجود شاهد أو متابع آخر مثله في الضعف، وعليه فإن الخطأ والوهم غير مستبعد في مثل ذلك.

وقد يخطئ بعض الضعفاء في اسم الصحابي، أي فيبدل اسم الصحابي اسماً باسم آخر، فلعل بعض الدارسين يظن أن طرق الحديث متعددة، بينما الصحيح أن أصل الحديث واحد، وهذا ما يخشى على المتوسعين في تقوية الضعيف بالضعيف.

الدليل السادس إن الرأي القائل: بعدم تقوية الضعيف بالضعيف، هو الظاهر من عمل كبار أئمة النقد، كالإمام أحمد، والإمام ابن معين، والإمام ابن المديني، والإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام أبي زرعة الرازي، والإمام أبي حاتم، والإمام ابن خزيمة، والإمام ابن حبان، والإمام العجلي، والإمام البزار، وهو اختيار الإمام ابن حزم، والإمام ابن القطان وآخرين.

الموازنة بين الرايين والترجيح:

أولاً — مناقشة أدلة القائلين بحجية الحسن لغيره.

الدليل الأول — القول بأن وجود متابع أو شاهد صالح للاعتبار، كاف في إثبات أن الضعيف قد حفظ ما رواه، قول لا يسلم به؛ بل هو محل نظر؛ لما يلي:

١- أن في هذا القول إلزام لما لا يلزم، فلا يلزم من وجود شاهد آخر ضعيف بإسناد مختلف، أن يكون الضعيف الأول قد حفظ الحديث إسناداً وممتناً.

٢- تحقق في كثير من النصوص: أن الضعفاء قد يتوافقون ويتتابعون على ما نعلم يقيناً أنه خطأ.

٣- ثبتت نصوص كثيرة من كبار أئمة النقد من المتقدمين، تدل صراحة على أن ضعف الراوي لا يزول، ولو كان المتن الذي يرويه ثابتاً ومحفوظاً من وجوه أخرى، ويدل صنيع أولئك الأئمة على أن مجرد التوافق في المتن لا يلزم منه حصول انجبار لضبط الضعيف.

٤- أن في تعميم التقوية بشواهد المتن، دون التفات إلى ثبوت ما رواه ذلك الضعيف عن فوقه من رجال السند، مخالفة لمنهج كبار أئمة الجرح والتعديل، الذين ضعفوا بعض الرواة وبعض أحاديثهم، لا لأن المتن ليس له شواهد، ولكن لأن ذلك الحديث لا يعرف عن الزهري مثلاً، ولو كان المتن محفوظاً من وجوه أخرى.

وقد استدلوا على قوة الحسن لغيره بالتواتر فقال الإمام الزركشي: «ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى أحاده لم يُفد ذلك؟ فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام، فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة

الضعف إلى درجة القوة، فهذا سؤال لازم، لا سيما إذا بلغ مبلغ التواتر، فإن المتواتر لا يشترط في أخباره العدالة، كما تقرر في علم الأصول»^(١).

والجواب من وجوه:

أولها — أننا نسلم بأن الطرق الضعيفة الصالحة للاعتبار، إذا كانت كثيرة واستوفت الشروط التي تقدم ذكرها، أنها تتقوى، ولكن لعله يعني كثرة الطرق، ولا ينكر أن للكثرة أثرًا في القوة في كثير من الأحيان، فلا شك مثلاً أن رواية الثقة مع الثقة أقوى، ويحصل بها اطمئنان أكبر من مجرد رواية الواحد، وكلما زادت الطرق القوية زاد اليقين بثبوتها.

ثانيها — والحق أنه لا يسلم بأن الانتقال من درجة الضعيف إلى درجة القوي بسبب الانضمام، أولى من انتقال آحاد المتواتر إلى القطع بسبب الانضمام؛ وذلك أن القوة الحاصلة للضعيف من تعدد طرقه قوة مختلف فيها؛ بل ومتنازع في الاحتجاج بذلك، وقد ضعف كبار النقاد جملة من الأحاديث مع وجود شواهد صالحة، كما ضعفوا أحاديث لبعض الرواة مع أن متونها صحيحة.

أما قوة المتواتر وهي في إفادته للعلم القطعي، فلا خلاف فيها عند علماء أصول الفقه وغيرهم، وعليه فلا يستقيم قياس قوة متنازع في حصولها أصلاً على قوة متفق عليها.

(١) «النكت» للزركشي (ق ٥٠/أ).

ثالثها — يستطيع المخالف الذي لا يحتج بالحسن لغيره مطلقاً أن يعترض على تشبيه الحسن لغيره بالمتواتر بالآتي:

المتواتر على الصحيح من أقوال العلماء: لا حد لأقله، أما الحسن لغيره، فأقل ما يحصل به مجيئه من طريقين، فكيف يقاس ما يشترط فيه أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو الخطأ، بما نعلم أنه قد وقع منهم الخطأ وتتابعوا عليه من غير قصد منهم؟! والأقرب إلى الدقة: أن يشبه الحسن لغيره بشاهدين لم تتوفر فيهما الشهادة المعتبرة شرعاً، فهل يقبل القاضي شهادتهما، أو يعتبر بها، ولو مجرد اعتبار؟ والجواب بالنفي، كما هو معروف.

رابعهما — يختلف المتواتر عن الحسن لغيره في عدة أمور، منها:

أن عدد أفراد المتواتر في الغالب أكثر من عدد أفراد الحسن لغيره، فلاطمئنان لمجموع أفراده أقوى بلا أدنى شك؛ إذ لا حد لأقله.

ثم إن من شروط الحسن لغيره: أن لا يكون في رجاله متهم، أو متروك شديد الضعف، أما المتواتر فلا يشترط الفحص عن رجاله.

واستدلال شيخ الإسلام على حجية الحسن لغيره بقول الله: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وفي معنى ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤].

والاحتجاج بذلك فيه نظر؛ لأن المرأتين يكون تذكير إحداهما للأخرى بحضورهما معاً، ومعرفتهما ببعضهما، وليس في الآية ما يدل على أن حديث

الضعيف إذا شهد له ضعيف آخر يكون حجة؛ لأن علة التذكير مفقودة هنا، لا سيما إذا كان سند كل واحد منهما مختلفاً عن الآخر.

والاستدلال الصحيح بالآية ما ذكره الإمام أحمد قال: «في السُّنَّة التي فارقنا فيها، وذهبنا إلى عبد الرزاق قال: سمعت سفيان سئل عن أحاديث قد نسيها، وكان يحفظها قبل ذلك قال: فجعل يقول: قولوها أي: اعرضوها عليّ قال: فاحتج بهذه الآية: ﴿فَتُذَكَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَى﴾»^(١).

وقال الإمام علي بن المديني: «سمعت سفيان يقول: إنما مثل التلقين لمن يحفظ، مثل رجل قيل له: تعرف فلاناً؟ قال: لا. قيل له: ابن فلان ابن فلان منزله في موضع كذا؟ قال: نعم».

قال الإمام ابن واره: «ومما يحقق قول علي عن ابن عيينة قول الله: ﴿فَتُذَكَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَى﴾، فإنما هو التذكير، فإذا ذُكِّرَ ذكر»^(٢).

وهذا لا يشبه تقوية الضعيف بالضعيف؛ لأن القوة حدثت في ذهن الناقد، ولم يتم التحقق منها ذاتياً، كما في شهادة المرأتين، وربما تصلح الآية للاستدلال بها على متابعة ضعيف للآخر معتبر به متابعة تامة سنداً ومنتأ، إذا ثبت أن أحدهما لم يأخذه عن الآخر، والاستدلال بالآية الأخرى لا يصلح على قوة الضعيف

(١) «العلل برواية عبد الله» (٢/ ٣٢٤).

(٢) «الضعفاء» لأبي زرعة (ص ٧٤٢).

المتعزّذ، وإنّما تدل الآيّة على أن المؤمنین الصادقین إذا كثر عددهم، زاد اليقین وتعرّز بصدق ما أخبروا به.

الدليل الثالث - الاحتجاج بعمل الأئمة الذين ذكروا هناك، لا يصلح الاستدلال به، إلا مع ذكر قيود خاصة وردت في كلامهم، أو استعمالاتهم، مما يجعل الاستدلال بعملهم على الاحتجاج بالحسن لغيره مطلقاً، وبدون تقييد، محل نظر؛ لعدم دقته.

أما الإمام الشافعي - رحمه الله - فلم يحتج بأي ضعيف؛ بل قيد ذلك في مرسل التابعي الكبير فقط، وبشروط مر ذكرها، تدل على احتياط بالغ، وأين الدليل من كلامه وفعله على أنه يقوي الراوي السيئ الحفظ بحديث ضعيف آخر؟!

وأما الإمام أحمد، فمعنى الضعيف عنده، هو كما قال شيخ الإسلام: «ولهذا يوجد في كلام أحمد، وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف، كحديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري، وغيرهما، فإن ذلك الذي سماه أولئك ضعيفاً، هو أرفع من كثير من الحسن؛ بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً»^(١).

وحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، يحسنه لذاته جمهور المتأخرين، وقد قبل أحمد بعض حديثه، ورد بعضه، وأما الهجري، فيبدو أن الإمام كان حسن الرأي بعض الشيء فيه، والأصل في المرسل عند الإمام أحمد أنه ضعيف.

قال الإمام الخطيب: «وقد كان أحمد بن حنبل يختار الأحاديث الموقوفات عن الصحابة على المرسلات عن النبي ﷺ»^(١).

ولم يقبل الإمام أحمد إلا بعض المراسيل، كما حقق ذلك الحافظ ابن رجب فقال: «ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً، ولا ضعفه مطلقاً، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة، كما قال في مراسيل الحسن وعطاء: «هي أضعف المراسيل؛ لأنها كانا يأخذان عن كلٍ، وقال: «لا تعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير؛ لأنه يروي عن رجال ضعاف صغار»^(٢).

وكان من مذهب الإمام أحمد - أيضاً - : «إذا ضَعُفَ إسناد الحديث عن رسول الله - ﷺ - ولم يكن له معارض قال به، فهذا كان مذهبه»^(٣). وكان من مذهب الإمام أحمد - أيضاً - : «في الأحاديث إذا كانت مضطربة ولم يكن لها مخالف قال بها»^(٤).

وقد قال عندما قيل له عن حديث ابن عباس في كفارة وطء الحائض أتقول به؟ قال: «إنما هو كفارة».

واختلفت النقول عنه في مسألة كفارة وطء الحائض، فقد قيل له: «في نفسك منه شيء؟ قال: نعم؛ لأنه من حديث فلان أظنه قال: عبد الحميد»، وقال: «لو صح الحديث عن النبي - ﷺ - كنا نرى عليه الكفارة»^(٥).

(١) «الكفاية» (ص ٤٣٢).

(٢) «شرح علل الترمذي» (١/ ٣١٠).

(٣) «الآداب الشرعية» (٢/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٣٠٦).

وورد عن الإمام أحمد قولان في مسألة اشتراط الكفاءة في النسب^(١)،
والصحيح - أيضاً - أنه اعتمد في الرواية التي اشترط فيها الكفاءة على ما روي في
ذلك عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كقوله: «لأمنعن فروج ذوات الأحساب، إلا
من الأكفاء»^(٢)، ولقول سلمان الفارسي - رضي الله عنه -: «إنكم معشر العرب لا يتقدم
عليكم في صلاتكم، ولا تنكح نساؤكم»^(٣).

فيبدو أن الإمام قد اعتمد على ذلك، وليس على الحديث المرفوع، ولذلك قال
فسر ابن قدامة قول الإمام: «لكن العمل عليه»، بقوله: «يعني أنه ورد موافقاً
لأهل العرف»^(٤).

وبما تقدم يعلم عدم صحة الاستدلال بموقف الإمام من حديث كفارة وطء
الحائض وحديث الكفاءة لأمر:

١ - لشدة ضعف الحديث المرفوع، والإمام محدث يبعد جداً أن يعتمد على
مثله في حكم من الأحكام الشرعية، وهو القائل في عدة نصوص: «إذا روينا في
الحلال والحرام شددنا».

(١) «المغني» (١/ ٣٣٥).

(٢) «المسائل الفقهية من كتاب الروايتين» (٢/ ٩٢)، و«المغني» (٦/ ٤٨٥).

(٣) «المغني» (٦/ ٤٨٥)، و«مصنف عبد الرزاق» (٦/ ١٥٢، ١٥٤).

(٤) «المغني» (٦/ ٤٨٥)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٤/ ٤١٨).

(٥) «المغني» (٦/ ٤٨٥).

٢- المسألة فيها فتوى للصحابة، والغالب أنها عمدته في ذلك؛ لما تقدم من أصول فتواه.

٣- أن معنى قول الإمام: «العمل عليه»، لا يعني احتجاجه به، ولكن يقصد أن معناه موافق لما عليه الصحابة، أو موافق للعرف».

وقد يحسن الإمام حديثاً بقرائن قوية، كما صنع في حديث حكيم بن جبير فيمن تحل له الصدقة.

وأما الحديث الدال على حرمة الزواج بأكثر من أربع فقال: «ليس بصحيح والعمل عليه، كان عبد الرزاق يقول: عن معمر، عن الزهري مرسلًا»^(١).

ومعنى هذا الحديث موافق للأصل، فإن العلماء ليس بينهم خلاف: أنه لا يجوز للمسلم أن يتزوج أكثر من أربع.

قال الإمام ابن عبد البر: «الأحاديث المروية في هذا الباب كلها معلولة، وليست أسانيداً بالقوية، ولكنها لم يرو شيئا يخالفها عن النبي - ﷺ - والأصول تعضدها والقول بها والمصير إليها أولى»^(٢).

ولعل الإمام استأنس بمرسل الزهري في ترجيح القول بأن الاختيار مرجعه إلى رغبة الزوج ومشيتته، كما قال الجمهور، ويؤكد ذلك قوله: «والعمل عليه».

(١) «أحكام أهل الملل» للخلال (ص ١٧٢-١٧٣).

(٢) «التمهيد» (١٢/٥٨).

فلعله استدل بالعمل على قوته عنده، ولولا أن معناه كان موافقاً للأصول، لما كان العمل عليه، وإذا كان الحديث المرسل موافقاً للإجماع ولصحيح النظر، فما المانع من الاستدلال به؟

وقد وردت نصوص توهم أن الإمام يعمل بأحاديث الضعفاء^(١)، ولكن لا يظهر منها أن الإمام يعمل بأحاديث الضعفاء، إنما فيه جواز الرواية عن بعض الضعفاء، وهذا لا خلاف فيه، والاحتجاج بالضعيف والعمل بحديثه مختلف، ومغاير لمجرد الرواية.

قال الإمام أحمد عن الضعفاء: «قد يحتاج إليهم في وقت. كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً»^(٢).

والحاجة إلى حديث الضعفاء لا يلزم منها العمل بحديثهم، وقد يكون قصد الإمام: أنه يحتاج لحديثهم عند الاختلاف في الأسانيد بين الثقات، ونحو ذلك مما يستفاد فيه الترجيح، كما قال الإمام أبو يعلى: «والوجه في الرواية عن الضعفاء أن فيه فائدة، وهو أن يكون الحديث قد روي من طريق صحيح، فيكون برواية الضعيف ترجيحاً، أو يتفرد الضعيف بالرواية فيعلم ضعفه؛ لأنه لم يرد إلا من الطريق الضعيف فلا يقبل»^(٣).

(١) «مسائل ابن هانئ» (٢/ ٢٣٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٦٧).

(٣) «العدة» (٣/ ٩٤٤).

وقال أبو يعلى: «وقال - أيضاً - [أي: الإمام أحمد] في رواية ابن القاسم في ابن لهيعة: ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، وأنا قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد. وقال في رواية المروذي: كنت لا أكتب حديثه يعني جابر الجعفي، ثم كتبه أعتبر به.

وقال له مهنّا: لم تكتب عن أبي بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف. قال: أعرفه»^(١).

أما ابن لهيعة، لأنه لا يلزم بالضرورة أن يكون حديث غيره الذي يشده ضعيفاً مثله، فلير ما كان ثقة، وقد وردت نصوص عن الإمام يقول في أحاديث رواها الثقات: يشد بعضها بعضاً، فلا يلزم من كلمة الشد أن الحديث الآخر ضعيفاً.

وأما جابر الجعفي فهو متروك، والظاهر أن الإمام كتب حديثه للمعرفة وقد استعمل الإمام كلمة «الاعتبار» بهذا المعنى، ومن المؤكد أن الإمام لم يعمل بحديث لجابر الجعفي.

وكذلك أبو بكر بن أبي مريم صرح الإمام أنه كتب حديثه للمعرفة، ولا علاقة لذلك بالعمل بحديثه.

وذكر ابن كادش عن عبد الله بن الإمام أن أباه قال له: «ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه»^(١).

وابن كادش بينه وبين عبد الله مفاوز ولم يسند! ثم إنه متكلم فيه فقد اتهم بالوضع فأقر وتاب، ويبدو أن الحافظ ابن عساكر كان حسن الظن به.

والأصل في منهج الإمام أحمد هو عدم الاحتجاج بالضعيف، إلا إذا حفت به قرائن، ولم يخالف مرفوعاً ولا موقوفاً، ولم يكن في الباب غيره، فإنه يعمل به على سبيل الاحتياط؛ لأنه أحب عند الإمام من الرأي والقياس، ولم يكن ذلك منه على الدوام وفي كل حين، بدليل اختلاف بعض الروايات عليه فيما يكون مستنده مثل ذلك.

قال الإمام ابن رجب: «واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين، إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقتهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ.

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أنه له أصلاً، قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتج به من القرائن، وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما»^(٢).

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك: أن الحسن لغيره عنده حجة مطردة، كما هو الحال عند المتأخرين، وحسبها هو مقرر في كتب مصطلح الحديث، وذلك لما يلي:

(١) «خصائص المستند» لأبي موسى المديني (ص ٢٧)، و«الفروسية» (ص ٦٧).

(٢) «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٩٧).

١ - صرح ابن القيم أن فتوى الصحابي مقدمة عند الإمام أحمد على الحديث المرسل وكذا الحديث الضعيف وفسر الضعيف الذي يعمل به الإمام بأنه الحسن كما جاء في ثلاثة مواضع من كتبه منها: «الأصل الرابع - الأخذ بالمرسل، والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده: الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه، والعمل به؛ بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف؛ بل إلى صحيح، وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعاً على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس»^(١).

قال الإمام أحمد: «الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي - ﷺ -، وعن أصحابه، ثم هو من بعد في التابعين مخير»^(٢).
وقال في الصحابة: «ما يعجبني أن أخالف أحداً منهم»^(٣).

٢ - جاءت نصوص عن الإمام يظهر منها بجلال: أنه لم يقو جملة من الأحاديث الضعيفة التي لها شواهد صالحة للتقوية؛ بمجموع طرقها، كما أنه لا يقوي بعض الأحاديث التي فيها نظر، ولو كان لمتنها شاهد محفوظ، وكان الإمام

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٣١).

(٢) «مسائل أبي داود» (ص ٢٧٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٧٧).

يقول بالتشديد في أحاديث الأحكام، وأنه لا يقبل فيها مثل محمد بن إسحاق صاحب المغازي، ومع تضعيفه لعدد من الأحاديث، رغم أن لها شواهد معتبر بها تجعلها في منزلة «الحسن لغيره»، إلا أنه لم يقوها، فقد وجدناه يقول في حديث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، وحديث: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، أنها يشد بعضها بعضاً^(١)، وكذا وجدناه يقول بنحو ذلك في أحاديث ابن لهيعة، فلم يكن خافياً عليه مثل ذلك، وأن من الأحاديث ما يشد بعضها بعضاً، فلم يقل في تلك الأحاديث الضعيفة أنها تتقوى ببعضها لو كان يريد ذلك؟! ولو كانت تتقوى عنده بمجموع طرقها لأشار إلى ذلك، ولو مجرد إشارة بدل التصريح بتضعيفه لها، أو عدم صحتها عنده لا سيما، وهو من المعتدلين.

٣- أطلق الإمام أحمد الضعف على جملة من الأحاديث التي يقويها آخرون بمجموع طرقها الضعيفة، إلا أنه لم يبلغ العمل بها مطلقاً؛ بل اعتمد عليها في إثبات حكم الاستحباب أو الكراهة، كحديث التسمية، وحديث قطع السدر، فهذا يدل على أنه يحتج ببعض الحسن لغيره في الحكم على بعض الأمور بالاستحباب، أو الكراهة.

تنبيه: ليس كل حديث ضعفه الإمام واستدل به هو من «الحسن لغيره» فقط، كحديث عمرو بن شعيب، فمن المعلوم أن حديث عمرو بن شعيب عند المتأخرين في مرتبة «الحسن لذاته»، ولذلك قال شيخ الإسلام: «فإن ذلك الذي

سماء أولئك ضعيفاً هو أرفع من كثير من الحسن؛ بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً»^(١).

وأما الإمام الترمذى، فلا شك أن تعريفه للحسن ظاهر الدلالة على تقوية الضعيف بالضعيف، وفق الشروط التى ذكرها، ولكن عمله - رحمه الله - فى تحسيناته يدل على أن أكثرها لها شواهد قوية لذاتها، وما عدا ذلك فمعظمه فى غير أحاديث الأحكام، وهو - أيضاً - لم يحسن جملة من الأحاديث مع أنها داخلية فى مفهوم الحسن عنده، ومطابقة لشروطه فيه، كذلك لم يحتج بكل ما حسنه، فهذه القيود لا بد من ذكرها، حتى لا يظن أن الإمام الترمذى يرى أن تقوية الضعيف بالضعيف قانون كلي مطرد، أو أنه يحتج بكل ما حسنه، يضاف إلى ذلك: أن وصف الإمام الترمذى بالتساهل مقارنة بغيره، قد يوحي بأن تعريفه للحسن أحد مظاهر ذلك التساهل، وهذا أمر مهم.

وأما الإمام البيهقي: فلا استدلال به ربما كان أصلح من غيره، ولكن للمخالف فى حجية الحسن لغيره أن يقول: إن الإمام البيهقي ليس فى منزلة كبار أئمة النقد، كالإمام أحمد والإمام ابن معين والإمام ابن المديني، حتى يحتج بصنيعه على عدم تقوية الضعيف بالضعيف الذى دلت عليه نصوص كبار أئمة النقد.

وأما ما ذكره الحافظ ابن حجر عن الإمام النسائي، فلا يدل على أن الإمام النسائي، إنما قوى الحديثين بسبب طرق أخرى ضعيفة، فالحديث الأول رواه الإمام النسائي «عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود: «أَنَّه رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي

قَدْ صَفَّ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، قَالَ: أَخْطَأُ السُّنَّةَ! وَلَوْ رَاوَحَ بَيْنَهُمَا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيَّ!». قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَبُو عبيدة لم يسمع من أبيه، والحديث جيد^(١).

وعلة السند - هنا - الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه، ولكن رجح عدد من كبار العلماء، كالإمام ابن المديني، والإمام يعقوب بن شيبه، والإمام الترمذي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ ابن رجب وغيرهم^(٢): أن حديث أبي عبيدة عن أبيه وإن كان منقطعاً؛ لعدم سماعه من أبيه؛ لصغر سنه إلا أنه محتج به؛ لأن أبا عبيدة كان عارفاً بحديث أبيه وعالمًا به، وقد تلقاه عن كبار أصحاب أبيه، وليس فيهم من يتهم عليه، حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، كما أنه لم يأت في أحاديثه عن أبيه بحديث منكر.

فالإمام النسائي جوّد الحديث لهذا السبب، وليس لانضمامه لغيره إذ لم يذكر في الباب غيره.

وأما الحديث الآخر، فقد روى الإمام النسائي، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ - ﷺ - إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى تَكَادَ إِهَامَاهُ تُحَاذِي شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ». قال أبو عبد الرحمن: عبد الجبار بن وائل، لم يسمع من أبيه، والحديث في نفسه صحيح^(٣).

ويريد الإمام النسائي - رحمه الله - أن معنى الحديث ومنتنه محفوظ من وجوه أخرى مسندة صحيحة، عن وائل بن حُجْر - ﷺ - نفسه فقد رواه عبد الجبار بن

(١) «السنن الكبرى» للنسائي (١/٣١١).

(٢) انظر «شرح علل الترمذي» (١/٢٩٨).

(٣) «صحيح مسلم» (٤٠١).

وائل، عن أخيه علقمة بن وائل، ومولى لهم أنهما حدثاه، عن أبيه وائل بن حجر بمعناه^(١)، وبهذا عرف السقط في السند، كما رواه عبد الله بن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر مرفوعاً بلفظ: «وَرَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى رَأَيْتُ إِبْهَامَيْهِ قَرِيبًا مِنْ أُذُنَيْهِ»^(٢)؛ ولهذا قال الإمام النسائي: «والحديث في نفسه صحيح»؛ لصحة هذين الإسنادين، فقد صحح الأول الإمام مسلم، وصحح الثاني الإمام ابن خزيمة والإمام ابن حبان وغيرهما، فالحديث عن وائل بن حجر محفوظ بلا شك، وعليه فلم يقوِّ الإمام النسائي أيًّا من الحديثين السابقين بسبب شواهد ضعيفة، كما قد يفهم من كلام الحافظ ابن حجر.

وبما تقدم يعلم أن في الدليل الثاني تعميماً غير صحيح، وإطلاقاً يفتقر إلى تقييد.

الدليل الثالث — وظاهر الكلام المنقول عن العلامة ابن القيم في ذلك، يدل على أن الحديث الضعيف لا يحتاج به على سبيل الحجة الملزمة عند الإمام أحمد، وإنما يحتاج به احتياطاً؛ ولأنه خير من الرأي والقياس، بدليل أنه يُقدَّم قول الصحابي إذا ورد بسند صحيح على الحديث المرسل، فلو كان عنده حجة ملزمة، لما قدم عليه قول الصحابي، وهو حديث رسول الله ﷺ.

(١) «السنن الكبرى»، للنسائي (١/٣٠٨).

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (٤٧٧).

وقد ذكر العلامة ابن القيم أن الأصل الثاني عند أحمد، هو قول الصحابي، ثم ذكر الأصل الرابع، وهو الأخذ بالحديث الضعيف، أو المرسل إذا لم يكن في الباب غيره، فقدّم قول الصحابي في أصول أحمد على الحديث الضعيف^(١).

ومما يجب التنبيه عليه: أن بعض ما يسميه الإمام أحمد ضعيفاً، ويذكر أنه يحتاج به، إذ لم يكن في الباب غيره، هو في الواقع أمثل من الحسن لغيره، كما يرى شيخ الإسلام، حيث قال: «ولهذا يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء: أنهم يحتاجون بالحديث الضعيف، كحديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجري وغيرهما، فإن ذلك الذي سماه أولئك ضعيفاً، هو أرفع من كثير من الحسن؛ بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً»^(٢).

وأما قول العلامة ابن القيم: «وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم من أحد إلا وقدم الضعيف على القياس»^(٣).

وهذا الإطلاق محل نظر! ولقد رد بعض أهل الرأي جملة من الأحاديث الصحيحة؛ لمخالفتها القياس بزعمهم^(٤) هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن

(١) انظر «إعلام الموقعين» (١/ ٣٠)، مع العلم أن ابن القيم فسّر الضعيف الذي احتجوا به وقدموه على الرأي بأنه يعني في اصطلاح السلف ما يسميه المتأخرون حسناً يعني الحسن لغيره. وانظر «إعلام الموقعين» (١/ ٣١، ٧٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٤٩).

(٣) «إعلام الموقعين» (١/ ٣١).

(٤) انظر ما نقله ابن القيم بنفسه حول ذلك في «مختصر الصواعق» (٢/ ٥٢٦-٥٢٧).

الإمام الشافعي - رحمه الله - ، كما صرح في «الرسالة» لا يحتج إلا بالحديث الصحيح، ومرسل التابعي الكبير بشروط ذكرها، وقد يحتج بحديث يرى هو صحته، ويكون عند غيره ضعيفاً، فلا يستقيم الاستنباط من ذلك أنه يحتج بالضعيف.

وأما ما ورد عن الإمامين أبي حنيفة ومالك ، فلا شك أن من أصولهما الاحتجاج بالمرسل، وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف، ولم يشترط أن يعضد بغيره، حتى يكون حجة عندهما.

كما أن الإمام مالك، فيما حرره الإمام ابن العربي، إنما يأخذ بمراسيل أهل المدينة فقط^(١).

وأما جمهور أهل الحديث، فيرون أن الحديث المرسل ضعيف، ولا يحتج به، كما قال الإمام مسلم: «والمرسل من الرويات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار، ليس بحجة»^(٢).

والتحقيق أن المرسل لا يحتج به؛ بل هو من أضعف أنواع الحجج، كما قال الإمام ابن عبد البر: «وقال سائر أهل الفقه وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار - فيما علمت - : الانقطاع في الأثر، علة تمنع من وجوب العمل به... ثم إنني تأملت كتب المناظرين والمختلفين من المتفقهين وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم، فلم أر أحداً منهم يقنع من خصمه إذا احتج عليه بمرسل، ولا يقبل منه

(١) انظر «عارضة الأحوذى» (١/ ٢٤٦).

(٢) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٣٠).

في ذلك خبراً مقطوعاً، وكلهم عند تحصيل المناظرة يُطالب خصمه بالاتصال في الاخبار»^(١).

وبما تقدم يُعلم ضعف الاستدلال بهذا الدليل؛ لأن الاحتجاج بالحديث الضعيف، غير مُلزم؛ بل هو على سبيل الاحتياط، إلا ما ورد عن الإمام مالك والإمام أبي حنيفة في الاحتجاج بالمرسل، وقد خالفهما في ذلك جمهور أهل الحديث.

وخلاصة القول: أنه لا حجة في الحديث الضعيف على الصحيح، وعليه فلا يستقيم القول: بأن الاحتجاج بالحسن لغيره، يكون أولى.

الدليل الرابع — في كلام الغماري والحسين آيت سعيد، تهويل يفتقر إلى البراهين القاطعة؛ بل الواقع لا يقره.

أما قول الدكتور الحسين: إن تقوية الضعيف بالضعيف الذي لم يأخذ به ابن القطان، يلزم من ذلك إلغاء أحاديث كثيرة صححها الأئمة، أو حسنوها بهذه الطريقة، وهي تشغل حيزاً أكبر من حيز الصحيح، والحسن لذاتها، وجرى عليها العمل من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، فهو قول مبالغ فيه جداً، ثم هل بنى هذا الادعاء على إحصاء دقيق، حتى يقدم على حكاية القول؟!

ويكفي في رد قوله أن الإمام الشافعي - رحمه الله - كما هو ظاهر مؤلفاته، لم يحتاج بمرسل التابعي الكبير بشروطه، إلا قليلاً؛ بل إن الإمام الترمذي وهو أقدم من عرّف الحسن المعتضد بغيره، بلغت الأحاديث التي حسنّها بقوله: «حسن»

(٣٨٢) حديثاً منها ٧٥٪ إما أسانيداً قوية لذاتها، أو لمتونها شاهد قوي لذاته، وأما الأحاديث التي قال فيها: «حسن غريب» فتبلغ (٥١٣) حديثاً منها ٤٣٪ أسانيداً قوية لذاتها، ولا ريب في أن ما بقي من ٥٦٪ فيها أحاديث كثيرة لمتونها شاهد قوي لذاته، أما الأحاديث التي وصفها بالصحة في مثل «صحيح»، أو «حسن صحيح»، ونحو ذلك، فهي لا تقل عن (٢٠٠٠)، وربما تجاوز ذلك، ووصفه له بالصحة يدل على أنها أرقى عنده من منزلة الحسن الذي عرّفه، وإذا علمنا أن عدد أحاديث الجامع تبلغ (٣٩٥٦) حديثاً، فسيظهر لنا بجلاء أن نحو ثلثين مما في «جامع الإمام الترمذي»، إن لم يكن أكثر من ذلك، هو صحيح أو حسن لذاته، وأما إذا أضفنا إلى ذلك ما لمتونه شواهد قوية لذاتها، فستجاوز النسبة ما ذكرته آنفاً إلى أكثر من ٧٥٪، وأكثر ما في الـ ٢٥٪ الباقية أحاديث ضعفها الإمام الترمذي، أو أطلق عليها وصف الغرابة فقط، أو لم يحكم عليها، فكم يتبقى من الحسن المعتضد فيه الضعيف بمثله؟! أليس أقل بكثير جداً من الصحيح، والحسن لذاته؟!

فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يصح قول الدكتور؟! ولو أن الدكتور عمل إحصاء «لبلوغ المرام»، أو «التلخيص الحبير»، أو «نصب الراية»، أو «إرواء الغليل»، أو «تخريج أحاديث بداية المجتهد» للغماري؛ لظهر له عدم صحة قوله.

وأما الغماري فقوله: «ولو جمعت الأحاديث التي حكموا بصحتها وأسانيداً كلها ضعيفة، لجاءت في مجلد حافل ضخمة»، فهو قول صحيح إن كان أراد بقوله: أي ما حكموا بحسنه، وأن له أصلاً ويتقوى بغيره، ونحو ذلك من العبارات التي

تدل على تقوية الضعيف بمجموع الطرق، فهو مستقيم، وإن كان يريد حكموا بالصحة، كما هو ظاهر عبارته، فهذا باطل بلا شك، وهذا نادر جدًا، ولا يقع من المتقدمين أن يطلقوا لفظ «الصحة» على حديث ضعيف اعتضد بمثله في الضعيف، وأما من عصر الإمام ابن الصلاح فما بعده، فربما وجد إطلاق لفظ «الصحة» على مثل ذلك، ولكن بصورة نادرة جدًا لا تبلغ مجلدًا ضخماً حافلاً!

ولعله قصد المعنى الأول، ولو تم، فيضم فيه تحسينات الإمام الترمذي، ونصوص الإمام البيهقي في تقوية الضعيف بالضعيف في مصنفاته، ثم يكون غالب الاستشهادات من بعد الإمام البيهقي إلى زمن الغماري الذي توفي سنة (١٣٨٠هـ).

وأما استشهاده بحديث: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»، وأن الأئمة احتجوا به، مع أن كل أسانيده ضعيفه، ففي غير محله؛ لأنك إذا نظرت في كلام العلماء، تجدهم قبلوا هذا الحديث؛ لسبب غير تقوية الضعيف بالضعيف، فمثلاً الإمام الشافعي نص على أنه قبل هذا الحديث مع ضعف سنده؛ لأن أهل المغازي نقلوه عن غيرهم «فكان هذا نقل عامة عن عامة، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد، وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين»^(١).

ووافقه على ذلك الإمام ابن حزم، ورأى الحافظ السيوطي: أنه متواتر، وكذا الشيخ الألباني وغيرهما، وذهب الإمام ابن عبد البر: أنه مستفيض استفاضة تغني

عن الإسناد، مع تحسينه لبعض طرقه، وذهب بعض المحدثين إلى تقوية بعض طرق الحديث لذاتها، كالإمام الترمذي والإمام ابن الجارود، والإمام الضياء المقدسي.

والخلاصة: فالذي يسلم من ذلك الدليل، هو أن هناك أحاديث ليست بالقليلة، وقد قواها بعض العلماء، خاصة المتأخرين، مع أن كل طرقها ضعيفة، وهذا القدر ليس فيه حجة قوية توجب الأخذ بحجية الحسن لغيره؛ لأن المخالف لا ينكر أن المسألة خلافية، وأن العديد من جهابذة المحققين قد احتجوا بالحسن لغيره، كما أنه يعارض ذلك بأن العديد من كبار الأئمة لم يقولوا بتقوية الضعيف المعتضد بغيره، فسقط الاستدلال بالدليل الرابع لذلك.

مناقشة أدلة القائلين بعدم حجية الحسن لغيره مطلقاً أو مقيداً:

الدليل الأول — قولهم: إن الحجة لا تلزم إلا بالحديث الصحيح، ويريدون بالصحيح، الصحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته، كما ذكر الحافظ ابن حجر، وهو الظاهر، فهذا القول صحيح، كما قرره الإمام الذهلي، والإمام أبو زرعة، والإمام أبو حاتم، وابنه، والإمام ابن حبان، والإمام الخطيب، والحافظ ابن حجر.

وكما قال أبو داود: «إن الحديث المتصل الصحيح ليس يقدر أن يرد عليه أحد».

يعني: من ناحية السند، ولذا تجد أن القائلين بحجية الحسن لغيره من أهل المذاهب الأربعة، لا يقبل بعضهم من بعض ما يحتج به الآخر، فمثلاً يحتج السادة الحنابلة بحديث: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي»، وينقلون عن الإمام أحمد أن هذا الحديث يشد بعضه بعضاً، وأما السادة الأحناف، فلا يأخذون به.

والحسن لغيره عند من قوي في ظنه ترجح قوته، يصلح أن يكون حجة في الترجيح، ولكنه مع ذلك لا يرقى إلى مستوى الحجة الملزمة للمخالف، أو للآخرين، ومن غير شك أن وسائل الترجيح تتباين من عالم إلى عالم.

الدليل الثاني - نسلم أن السنة محفوظة بحفظ الله لها، وبها قيضه - سبحانه - في كل عصر من رجال يقومون بحفظها، وبالمنافعة عنها وتنقيتها، وكذلك نسلم بأن السنة الثابتة عن رسول الله - ﷺ - لا يمكن أن يضيع منها شيء أبداً.

ولكن النتيجة التي توصل إليها الإمام ابن حزم: من أن كل ما نقل من طريق مرسل أو مجهول أو مجروح، ولم يروه الثقات، فهو خبر باطل، لم يقله قط رسول الله - ﷺ - ولا حكم به، فهذا في محل نظر؛ لأننا نعلم يقيناً أن العديد من المراسيل ثبت اتصالها من جهات أخرى، وتم التحقق من صحتها، كما أن الكثير من الضعفاء قد حفظوا تلك الأحاديث، وعليه فمن المتحقق الذي لا خلاف عليه بين أهل الحديث: أنه ليس كل ما يرويه الضعيف، فهو ضعيف باطل قطعاً، كما أنه ليس كل حديث مرسل، فهو ساقط باطل قطعاً.

ومما لا شك فيه، أن بعض الضعفاء كانوا من أهل العناية بالحديث وجمعه والتوسع في طلبه، كقيس بن الربيع، وعلي بن جدعان، وابن لهيعة وغيرهم، فاحتمال ضبطهم لبعض ما روه، احتمال قائم، ويتقوى إذا توبعوا، أو وجد شاهد صالح للاعتبار، لما روه، خاصة إذا كثرت المتابعات والشواهد، وسلمت الموانع، وحصل من مجموعها غلبة ظن على ما سبق تفصيله في شروط تقوية الضعيف.

فقول الإمام ابن حزم، فيه هدر كامل لكل حديث لم يروه الثقات، وهذا خلاف منهج المحدثين - بلا أدنى شك - الذين صرحوا في عشرات النصوص: أن بعض الضعفاء يعتبر بهم، وأنه قد يحتاج إليهم في وقت، وإن كان كلامهم ذلك لا يعني تقوية الضعيف بالضعيف مطلقاً.

والطريف أن الإمام ابن حزم، قال في قنوت الوتر المشهور الذي رواه الحسن ابن علي - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - قد علّمه إياه: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ...»^(١): وهذا الأثر، وإن لم يكن مما يحتاج بمثله، فلم نجد فيه عن رسول الله - ﷺ - غيره، وقد قال أحمد بن حنبل - رحمه الله - : «ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي».

قال علي: وبهذا نقول، وقد جاء عن عمر - رضي الله عنه - القنوت بغير هذا، والمسند أحب إلينا»^(٢).

وهذا مناقض لكلامه؛ لأنه عمل بما يعلم أنه ضعيف.

ولا نزعم أن كل حديث فيه ضعف لا يمنع من الاعتبار به إذا روي من وجه آخر، ولكن لا نقر الإمام ابن حزم على أن كل حديث ليس بصحيح، فلا يصلح للتقوية ولو روي من ألف طريق، وأن كثرة الطرق لا تزيد الحديث الضعيف إلا

(١) أخرجه أحمد (٢٠٠/١)، وأبو داود (١٣٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (٢٤٨/٣)، وابن خزيمة

(١٠٩٥)، وابن حبان (١٢٢٥/٣)، والحديث صحيح، لا كما قال ابن حزم.

(٢) «المحل» (١٤٨/٤).

ضعفًا؛ لأن كلامه هذا فيه غلوّ وتكلف، ومخالفة لما عليه عمل المحدثين: في عدم هدر مرويات الضعفاء بالكلية.

والأحاديث الضعيفة التي لا تزيدها كثرة الطرق إلا ضعفًا، هي التي يكون سبب ضعف بعض طرقها، وجود رواية متهمين بالكذب، أو معروفين بشدة الغفلة، أو قبول التلقين ونحو ذلك.

والصواب في أحاديث الضعفاء: أن يُراعى فيها قرائن إثبات التقوية، والقرائن المانعة من التقوية، ويوازن بينها على وفق ما تقتضيه شروط تقوية الضعيف.

الدليل الثالث — ويرد على هذا الدليل، بأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية^(١)، وعليه فلا يصح القياس، ثم إن الشاهد غير العدل يشبه أكثر ما يشبه المتهم بالكذب، أو المتروك، ومن على شاكلتهما ممن لا يعتبر به، ولا يُقوى حديث أولئك، ولو اعتضد بغيره؛ لسقوطهم.

وأما الشاهد سيئ الحفظ، فقد ذكروا أن سوء الحفظ المانع من قبول الشهادة، هو أن يكون غلطه كثيرًا، وهذا في حكم المتروك؛ لغلبة الخطأ على روايته، وهو لا يعتبر به عند العلماء.

قال الإمام ابن قدامة: «يعتبر في الشاهد أن يكون موثوقًا بقوله؛ لتحصل غلبة الظن بصدقه؛ ولذلك اعتبرنا العدالة.

ومن يكثر غلظه وتغفله لا يوثق بقوله؛ لاحتمال أن يكون من غلطاته، فربما شهد من استشهد عليه، أو لغير من شهد له، أو بغير ما استشهد به.

وإذا كان مغفلاً، فربما استزله الخصم بغير شهادته، فلا تحصل الثقة بقوله، ولا يمنع من الشهادة وجود غلط نادر، أو غفلة نادرة؛ لأن أحداً لا يسلم من ذلك، فلو منع ذلك الشهادة؛ لانسد بابها، فاعتبرنا الكثرة في المنع، كما اعتبرنا كثرة المعاصي في الإخلال بالعدالة»^(١).

وأما الإجماع الذي حكاه الإمام ابن حبان من: أنه لا تقبل شهادة غير العدل وإن كان صادقاً، واعتضدت شهادته بشهادة عدل آخر، ففيه نظر! حيث يقول الإمام ابن القيم: «إذا غلب على الظن صدق الفاسق، قبلت شهادته، وحكم بها والله - سبحانه - لم يأمر برد خبر الفاسق، فلا يجوز رده مطلقاً؛ بل يتثبت فيه حتى يتبين هل هو صادق أو كاذب؟

فإن كان صادقاً، قبل قوله وعمل به، وفسقه عليه، وإن كان كاذباً، رد خبره، ولم يلتفت إليه... وقد قال أصبغ بن الفرّج: إذا شهد الفاسق عند الحاكم، وجب عليه التوقف في القضية، وقد يحتج له بقوله - تعالى -: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

وحرف المسألة: أن مدار قبول الشهادة وردها، على غلبة ظن الصدق وعدمه، والصواب المقطوع به: أن العدالة تتبع بعض، فيكون الرجل عدلاً في شيء، فاسقاً في شيء،

فإذا تبين للحاكم أنه عدل فيما شهد به، قَبِلَ شهادته، ولم يضره فسقه في غيره، ومن عرف شروط العدالة، وعرف ما عليه الناس تبين له الصواب في هذه المسألة»^(١).

الدليل الرابع — ما جاء في محتوى هذا الدليل صحيح، ولكنه مقيد بقيد مهم، وهو أن الضعيف يكون قد تفرد بسند لا يحتمل له بسبب تفرده عن أحد من الثقات المشهورين، أو بسبب قرائن أخرى رجحت في نظر الناقد أن ذلك السند غير محتمل لذلك الراوي، ولو كان المتن محفوظاً.

ومن أظهر الأدلة على أن بعض ما يرويه الضعيف يكون محتملاً وبعضه لا يكون كذلك، قول الإمام يحيى بن معين: «نظرنا في حديث الواقدي، فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم».

ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعر، فإنه يُضبط حديثهم، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه؛ فتركنا حديثه»^(٢).

وعلى ما تقدم، فإن بعض أحاديث الضعفاء المحتملة، لا مانع من تقويتها إذا استوفت الشروط وانتفت الموانع.

الدليل الخامس — وهذا الدليل مع التسليم بصحة محتواه، إلا أنه لا يصلح أن يستدل به على أن الضعيف لا يتقوى بالضعيف أبداً، وفي كل الأحوال، وإنما

(١) «الطرق الحكمية» (ص ١٧٥-١٧٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢١).

يصلح أن يستدل به على أنه، ليس كل ضعيف معتبر به يصلح للتقوية، وأن ذلك قاعدة مطردة، وينبغي مع ذلك أن نحتاط جدًا في تقوية الضعيف بالضعيف.

الدليل السادس — نعم يسلم أن ظاهر عمل كبار أئمة النقد، يصح أن يستدل به على أن القول بتقوية الضعيف المعتضد بمثله ليس قانونًا كليًا ولا قاعدة مطردة، كما أن القول بعدم التقوية ليس كذلك — أيضًا —، ويؤكد ذلك: أن عددًا من أولئك الأئمة لا يرى مانعًا من الاحتجاج ببعض الحديث الضعيف المحتمل على سبيل الاحتياط، وهذا الموقف منهم — رحمهم الله — يعني: أن بعضًا من الحسن لغيره، يجوز أن يحتج به احتياطًا وليس على سبيل الإلزام، مع وصفهم له بالضعف، فلو كان كل ما ضعفوه لا يصح العمل به أبدًا، لما ورد عنهم ما يدل على خلاف ذلك^(١).

وقد علل سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين سبب عمل بعض العلماء بالحديث من باب الاحتياط فقال: «وقد ذهب بعض الفقهاء والمحدثين إلى أن الحديث إذا لم يكن مردودًا^(٢)، فإنه يولد شبهة، وإذا ولد شبهة كان في منزلة بين المنزلتين، فإن كان أمرًا فهو بين الإيجاب وبراءة الذمة، فيكون الأمر للاستحباب،

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢٠٧)، و«معرفة الرجال عن يحيى بن معين برواية ابن محرز» (٢/ ١٩٠)، و«فتح الباري» (١/ ٥٧٠)، و«التاريخ الكبير» (٢/ ٢٤٨)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٤٧).

(٢) يقصد إذا لم يكن شديد الضعف، كما يبدو من سياق كلام فضيلته.

وإن كان نهياً، فهو بين التحريم والإباحة، فيكون مكروهاً، وهذه قاعدة قد تؤخذ من قوله - ﷺ -: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(١) «^(٢)».

الرأي الراجح في حجية الحسن لغيره:

مما تقدم تبين أن الحسن لغيره ليس بحجة على سبيل الاطراد، وأن الضعيف قد يتقوى بالضعيف لما يلي:

١ - من المتحقق أن الضعيف الذي لم يغلب خطؤه صوابه قد حفظ بعض حديثه ولا بد، وليس كل حديث يرويه محكوم عليه بالخطأ، ولذلك فالأخذ بالقرائن المقوية أمر مطلوب، وهو عين العدل والإنصاف، وتعرف قرائن التقوية من الشروط التي سبق ذكرها في تقوية الضعيف، ولا يكون حديث ذلك الضعيف صالحاً للتقوية حتى يسلم من الموانع التي سبق ذكرها، فإذا توفرت قرائن التقوية، وانتفت الموانع، وأخذت الاحتياطات اللازمة، فإن العدل هو قبول حديث ذلك الضعيف، إذا شهد له حديث ضعيف آخر تحققت فيه قرائن التقوية، وانتفت موانعها.

٢ - أن حديث الضعيف الذي يعتبر به - بلا شك - له قابلية لعضد غيره، وما دام يشهد للصحيح والحسن لذاته ويقويهما، فما المانع من أن يقوي ضعيفاً مثله إذا تحققت الشروط وانتفت الموانع، وقد وجد في الصحيحين أن الضعفاء

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٠)، والترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٨/ ٣٢٧)، وابن خزيمة (٢٣٤٨).

(٢) «الشرح الممتع على زاد المستقنع» (٦/ ١٢٩).

يخرج لهم في الشواهد والمتابعات، وإن كان معظمه في المتابعات الإسنادية للثقات، ومستعمل عندهما للتأكيد والترجيح فيما رواه الثقات.

٣- أن بعض كبار أئمة الحديث يأخذون ببعض الأحاديث الضعيفة التي هي من الحسن لغيره أو تقرب منه للاحتياط.

٤- ثبت أن كبار أئمة النقد من المتقدمين قد ضعفوا جملة من الأحاديث التي يمكن وصفها بالحسن لغيره، كما ثبت أن أولئك الأئمة يضعفون بعض المرويات ولو كان المتن ثابتاً محفوظاً.

٥- لم يلتزم كبار أئمة النقد المتقدمين التزاماً تاماً بتقوية كل ضعيف معتبر به إذا شهد له أو تابعه من هو مثله، وكان سالماً من الشذوذ.

٦- أغفل كثير من المتأخرين اشتراط حصول غلبة ظن من مجموع الطرق الضعيفة، وهو شرط مهم جداً، تؤدي عدم مراعاته والتركيز عليه إلى تقوية جملة من الأحاديث أنكرها عدد من كبار أئمة النقد المتقدمين.

٧- ثبت أن الضعفاء قد يتوافقون على الخطأ من غير قصد منهم، وهذا يعني أنه لا يلزم من وجود شاهد يرويه ضعيف، أن يكون قد حفظ ما رواه؛ لوجود ما يشهد له، وهذا يوجب علينا الاحتياط فيما نتصدى لتقويته من الأحاديث الضعيفة، ونجعل مقولة الإمام ابن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث»^(١).

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٩/١)، و«الجرح والتعديل» (٣٥/٢).

متى يكون الحسن لغيره صالحاً للاحتجاج؟

يرى الحافظ ابن حجر - كما هو في ظاهر كلامه^(١) - في حجية الحسن لغيره ما يلي:

أولاً - لا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه.

ثانياً - لا يلزم من وصفه بالحُسن أن يحكم له بالحجة.

ثالثاً - يعمل به في فضائل الأعمال.

رابعاً - يتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا في أربع حالات:

١ - إذا كثرت طرقه.

٢ - أو إذا وافق ظاهر القرآن.

٣ - أو إذا وافق شاهداً صحيحاً.

وكثرة الطرق مرجعها إلى الممارسة، ولا بد من حصول غلبة ظن من مجموعها، ولا يصلح أن يكون الحسن لغيره حجة ملزمة بذاته على المخالف إلا إذا كان يرى أنه حجة مطلقاً، فإنه يجوز أن يُلزم بها التزمه أصلاً؛ لأن الحجة لا تلزم ولا تقوم إلا بالحديث الصحيح وخبر الثقة، ويؤكد ذلك أن الحكم بحجية الضعيف المعتضد بمثله مسألة اجتهادية لا قطعية.

(١) «النكت» لابن حجر (١/٤٠٢-٤٠٣).

ثمرة القول بأن الحسن لغيره ليس حجة ملزمة:

١- يفرّق بين من يخالف حديثاً صحيحاً، وبين من يخالف الحسن لغيره؛ لأن قبول الأول واجب على كل من عرف صحته، فمن خالفنا فيما نحتج به من الحسن لغيره، فلا نقطع بخطئه، فضلاً عن أن نؤثمه؛ لأنه مما يسوغ فيه الاجتهاد.

٢- ضرورة إعدار المخالف، وعدم الإنكار عليه، فالإنكار واجب على كل مخالف لمنهج السلف في مسائل الاعتقاد، كما أنه ينبغي الإنكار في مسائل الفروع الفقهية، إذا كان الخلاف ضعيفاً، ومخالفاً لصحيح السنة النبوية، وما عدا ذلك فلا إنكار في مسائل الخلاف على الصحيح من أقوال أهل العلم^(١).

مثال الحديث الحسن لذاته:

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاحِشَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالْآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَى الْآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ، فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ، فَقَالَ: لَهُ أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلَّنِي وَرَبِّي، أَبْعَثْ عَلَيَّ رَقِيبًا! فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ! أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ! فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لَهُذَا الْمُجْتَهِدُ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا، أَوْ كُنْتَ عَلَيَّ مَا فِي يَدَيَّ قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ.

(١) انتهى ما يتعلق بالحديث الحسن لذاته ولغيره ملخصاً، وفيه تصرف من الكتاب القيم «الحديث الحسن

لذاته ولغيره» (١- ٣٧ / ٥ - ٢٤٨٥).

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ! «وهو حديث حسن.

قال الشيخ الألباني: «حسن، كما قال المؤلف - رحمه الله تعالى - [يعني: شارح العقيدة الطحاوية]، وفيه عكرمة بن عمار، احتج به مسلم، وفيه ضعف»^(١).

قال أبو محمد: لما تفرد بالحديث عكرمة بن عمار وعليه مدار الحديث، وفي عكرمة ضعف ينحط بسببه عن رتبة الثقة، حكم الشيخ على الحديث بالحسن، وممن روى الحديث الإمام أحمد، كما في «المسند» (١٤ / ٤٦)، من طريق عبد الملك العقدي، وهو من الثقات، وشيخ عمار، هو ضمضم بن جوس وهو - أيضًا -، من الثقات.

مثال الحسن لغيره: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٌ، لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعْوَةُ الْوَالِدِ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٢، ٤٨١)، وأبو داود (١٥٣٦)، والترمذي (٢ / ٢٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٢)، وابن حبان (٢٤٠٦)، والطيالسي (٢٥١٧)، وأحمد (٢ / ٢٥٨، ٣٤٨، ٤٧٨، ٥١٧، ٥٢٣)، وابن ماسي في «فوائده - آخر جزء الأنصاري» (ق ٩ / ٢)، والبرزالي في «جزء فيه أحاديث منتخبة من جزء الأنصاري» رقم الحديث (١٥ - وهو الأخير)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩ / ٢١١ / ٢) من طرق عدة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ - قال: «فذكره. وقال الترمذي:»

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣١٩) طبعة المكتب الإسلامي.

حديث حسن، وأبو جعفر الرازي هذا الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير، يقال له أبو جعفر المؤذن، وقد روى عنه يحيى بن أبي كثير غير حديث».

قلت: لم أر في شيء من الطرق تقييد أبي جعفر بأنه الرازي، وهو مع كونه ضعيفاً من قبل حفظه، فلم يدرك أبا هريرة، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة؛ بل هو غيره قطعاً، فقد صرح بسماعه من أبي هريرة في رواية البخاري، وكذا أحمد في روايته؛ بل إن ابن ماسي في روايته قد سماه فقال: عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن علي، عن أبي هريرة؛ لكن هذه الرواية كأنها شاذة، وهي تشهد لقول ابن حبان في «صحيحه» في أبي جعفر هذا أنه محمد بن علي بن الحسين، فتعقبه الحافظ بعد أن ساق الرواية المذكورة: «وليس هذا بمستقيم؛ لأن محمد بن علي لم يكن مؤذناً؛ ولأن أبا جعفر هذا قد صرح بسماعه من أبي هريرة في عدة أحاديث، وأما محمد بن علي بن الحسين، فلم يدرك أبا هريرة، فتعين أنه غيره. والله تعالى أعلم».

وفي «الميزان»: «أبو جعفر الحنفي اليمامي: عن أبي هريرة، وعنه عثمان بن أبي العاتكة مجهول.

أبو جعفر عن أبي هريرة - أراه الذي قبله - روى عنه يحيى ابن أبي كثير وحده، فقيل: الأنصاري المؤذن له حديث النزول، وحديث: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ».

ويقال مدني، فلعله محمد بن علي بن الحسين، وروايته عن أبي هريرة وعن أم سلمة فيها إرسال، لم يلحقها أصلاً».

قلت: وجملة القول: أن أبا جعفر هذا، إن كان هو المؤذن الأنصاري أو الحنفي اليمامي، فهو مجهول، وإن كان هو أبا جعفر الرازي، فهو ضعيف منقطع، وإن كان محمد بن علي بن الحسين فهو مرسل.

إلا أن الحديث، مع ضعف إسناده، فهو حسن لغيره، كما قال الترمذي، وذلك؛ لأنني وجدت له شاهداً من حديث عقبه بن عامر الجهني مرفوعاً بنحوه، وهو بلفظ: «ثَلَاثٌ تُسْتَجَابُ دَعْوَتُهُمْ: الْوَالِدُ، وَالْمُسَافِرُ وَالْمَظْلُومُ».

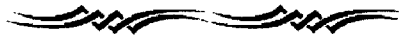
أخرجه أحمد (٤ / ١٥٤)، والخطيب (١٢ / ٣٨٠ - ٣٨١) من طريق زيد بن سلام، عن عبد الله بن زيد الأزرق، عن عقبه بن عامر الجهني قال: قال النبي - ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناده رجاله ثقات رجال مسلم، غير عبد الله بن الأزرق أورده ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٥٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (١ / ١٤٨) على قاعدته المعروفة.

تنبيه: كنت خالفت الحافظ في تعليقي على «الكلم الطيب» رقم (١١٦)، والآن فقد وافقته للشاهد المذكور، والسبب أنه كان اختلط عليّ هذا الحديث بحديث آخر لأبي هريرة يرويه عنه أبو مدلة، وقد أوردت حديثه هذا في «الضعيفة» (١٣٥٨) ^(١).

كيفية معرفة الحديث الحسن:

قال الشيخ الألباني: «وإن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة: أن الحديث الحسن لغيره، وكذا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها؛ لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوثيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعليل، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره، مستفيداً من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفاً بالمتشددین منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم؛ حتى لا يقع في الإفراط، والتفريط وهذا أمر صعب قلّ من يصير له وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً من العلماء، والله يختص بفضله من يشاء»^(١).



(١) «إرواء الغليل» (٣/ ٣٦٣) طبعة المكتب الإسلامي.



من مباحث التحمل والأخذ:

- ١- السماع.
- ٢- المشافهة.
- ٣- الإملاء.



السَّمَاع

السَّمَاعُ لُغَةً: مِنَ السَّمْعِ وَهُوَ: حِسُّ الْأُذُنِ، وَمَا وَقَرَ فِي الْأُذُنِ مِنْ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ^(١).

واصْطِلَاحًا: هُوَ مَا سَمِعَ الرَّاوِي مِنْ لَفْظِ الْمُحَدِّثِ^(٢).

والسَّمَاعُ أَعْلَى طَرُقِ التَّحْمِلِ وَالْأَخْذِ، فَيَأْخُذُ الطَّالِبُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، سَوَاءَ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ أَوْ حَفِظَهُ إِمْلَاءً أَوْ غَيْرَ إِمْلَاءٍ^(٣).

«وليس يكاد أحد يقول: سمعت في أحاديث الإجازة والمكاتبة، ولا في تدليس ما لم يسمعه؛ فلذلك كانت هذه العبارة أرفع مما سواها»^(٤).

مثال السَّمَاعِ:

قال الإمام الخطيب «... أني سمعت أبا الحسن علي بن عبد العزيز الطَّاهِرِيَّ، يقول: سمعت أبا بكر أحمد بن جعفر بن سلم الختلي يقول: سمعت الفضل بن الحباب الجمحي يقول: سمعت عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم يقول:

(١) انظر «لسان العرب» (٦/٣٦٣ و٣٦٥).

(٢) «الكفاية» (٢/٢١٣) طبعة دار الهادي ط ١.

(٣) انظر «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٢/٣٢٥).

(٤) «الكفاية» (٢/٢١٥-٢١٦).

سمعت محمد بن زياد يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت أبا القاسم - عليه السلام - يقول: **الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ** ^(١).

المُشَافَهَة

الْمُشَافَهَةُ لُغَةً: هِيَ الْمُحَاطَبَةُ مِنَ الْقَمِّ إِلَى الْقَمِّ مُوَاجَهَةً ^(٢).

وَاصْطِلَاحًا: هِيَ سَمَاعُ الرَّاويِ الْحَدِيثَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ مُوَاجَهَةً مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةٍ ^(٣).

واعلم أن السماع والمشافهة كل منها يدل على اتصال السند، والأمن من الانقطاع.

مثال المشافهة:

« حدثنا محمد بن المثنى العَنَزِيُّ، حدثنا محمد بن أبي عَدِيٍّ، عن سعيد، عن قتادة، عن زُرَّارَةَ: أن سعد بن هشام بن عامر أَرَادَ أَنْ يَغْزَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدِمَ

(١) «الكفاية» (٢١٤ / ٢) صحيح. ورجاله كلهم ثقات، وعبد الرحمن روى عنه الأئمة والثقات، وهو شيخ أبي حاتم، قال عنه في «الجرح والتعديل» (٢٧٠ / ٥) طبعة دار الكتب العلمية ط ١: «(محله الصدق، يحدث عن جده أحاديث صحاحاً)». فالظاهر تصحيح ما يحدث به، لا سيما عن جده، وهو - أيضًا - شيخ مسلم روى عنه في الصحيح، وصحح له ابن حبان، وأبو عوانة، ولم يُذكر بجرح.

وقد روى الحديث جمع من المحدثين منهم: الشيخان، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن النسائي» (ص ٥٤١) طبعة مكتبة المعارف ط ١، ويصلح أن يكون مثالاً للحديث المسلسل؛ لتسلسله بالسماع.

(٢) انظر «لسان العرب» (١٥٧ / ٧)، و«العين» (ص ٤٨٦) طبعة دار إحياء التراث.

(٣) انظر «الكفاية» (٢١٣ - ٢١٤)، و«فتح المغيث» (٣ / ٣٢٥)، و«تحفة الأحوذى» (٧ / ١٧٩) طبعة

إحياء التراث والتاريخ العربي ط ٣، و«عون المعبود» (٢ / ٣ - ٤ / ١٥٥) طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

الْمَدِينَةَ، فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا لَهُ بِهَا؛ فَيَجْعَلَهُ فِي السَّلَاحِ وَالْكِرَاعِ، وَيُجَاهِدَ الرُّومَ،
 حَتَّى يَمُوتَ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ لَقِيَ أَنَسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَهَوَّاهُ عَنْ ذَلِكَ،
 وَأَخْبَرُوهُ أَنَّ رَهْطًا سَتَّةَ أَرَادُوا ذَلِكَ فِي حَيَاةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - فَهَاهُمْ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ -
 وَقَالَ أَلَيْسَ لَكُمْ فِي أُسْوَةٍ؟! فَلَمَّا حَدَّثُوهُ بِذَلِكَ رَاجَعَ امْرَأَتَهُ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا،
 وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا، فَاتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ عَنْ وَثَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ ابْنُ
 عَبَّاسٍ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِوَثَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: مَنْ؟ قَالَ:
 عَائِشَةُ، فَاثْمًا فَاسْأَلَهَا، ثُمَّ أَتَيْتَنِي فَأَخْبَرَنِي بِرَدِّهَا عَلَيْكَ، فَاثْمًا فَاسْأَلْتُهَا، فَاتَيْتُ عَلَى
 حَكِيمِ بْنِ أَفْلَحٍ فَاسْتَلْحَقَّتْهُ إِلَيْهَا، فَقَالَ: مَا أَنَا بِقَارِبِهَا؛ لِأَنِّي نَهَيْتُهَا أَنْ تَقُولَ فِي
 هَاتَيْنِ الشَّيْعَتَيْنِ شَيْئًا، فَأَبَتْ فِيهِمَا إِلَّا مُضِيًّا، قَالَ: فَأَقْسَمْتُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ فَاثْمًا فَاسْأَلْتُهَا
 إِلَى عَائِشَةَ، فَاسْتَأْذَنَّا عَلَيْهَا، فَأَذِنَتْ لَنَا، فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: أَحْكِيمُ فَعَرَفْتَهُ!
 فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَتْ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: سَعْدُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَتْ: مَنْ هِشَامٌ؟ قَالَ ابْنُ
 عَامِرٍ، فَتَرَحَّمَتْ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ: خَيْرًا، قَالَ قَتَادَةُ: وَكَانَ أُصِيبَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقُلْتُ يَا أُمَّ
 الْمُؤْمِنِينَ: أَنْبِئَنِي عَنْ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَتْ: أَلَسْتُ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ:
 بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - كَانَ الْقُرْآنَ، قَالَ: فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُومَ وَلَا أَسْأَلَ
 أَحَدًا عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أَمُوتَ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَقُلْتُ: أَنْبِئَنِي عَنْ قِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -
 فَقَالَتْ: أَلَسْتُ تَقْرَأُ ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ﴾ [المزم: ١]، قُلْتُ: بَلَى قَالَتْ: فَإِنَّ اللَّهَ -
 عَزَّ وَجَلَّ - افْتَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَقَامَ نَبِيُّ ﷺ - وَأَصْحَابُهُ
 حَوْلًا، وَأَمْسَكَ اللَّهُ خَاتَمَتَهَا أَتْنِي عَشْرَ شَهْرًا فِي السَّمَاءِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذِهِ
 السُّورَةِ التَّخْفِيفَ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ،
 أَنْبِئَنِي عَنْ وَثَرِ رَسُولِ ﷺ - فَقَالَتْ: كُنَّا نَعُدُّ لَهُ سِوَاكُهُ، وَطَهُورُهُ، فَيَبْعُثُهُ اللَّهُ مَا
 شَاءَ أَنْ يَبْعُثَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ، وَيُصَلِّيُ تِسْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا

فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ، وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ، وَلَا يُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّيُ
التَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ، وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا، ثُمَّ يُصَلِّيُ
رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ، وَهُوَ قَاعِدٌ، وَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً يَا بُنَيَّ، فَلَمَّا سَنَّ نَبِيٌّ -
ﷺ - وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ، أَوْ تَرَ بِسَبْعٍ وَصَنَعَ فِي الرِّكَعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الْأَوَّلِ، فَتِلْكَ
تِسْعٌ يَا بُنَيَّ، وَكَانَ نَبِيٌّ - ﷺ - إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ
نَوْمٌ أَوْ وَجَعٌ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَلَا أَعْلَمُ نَبِيٌّ - ﷺ -
قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، وَلَا صَلَّى لَيْلَةً إِلَى الصُّبْحِ، وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ
رَمَضَانَ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَنِي بِحَدِيثِهَا، فَقَالَ: صَدَقْتُ، لَوْ كُنْتُ
أَقْرَبَهَا، أَوْ أَدْخُلُ عَلَيْهَا، لَا تَأْتِيهَا حَتَّى تُشَافِهَنِي بِهِ، قَالَ: قُلْتُ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَا
تَدْخُلُ عَلَيْهَا، مَا حَدَّثْتُكَ حَدِيثَهَا»^(١).

الإِمْلاءُ

الإِمْلاءُ لُغَةً: هُوَ إِلْقَاءُ الْكَلَامِ عَلَى الْكَاتِبِ لِيَكْتُبَهُ^(٢).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ إِلْقَاءُ الشَّيْخِ الْحَدِيثَ عَلَى الطَّالِبِ لِيَكْتُبَهُ.

(١) رواه جمع من المحدثين منهم الإمام مسلم واللفظ له «صحيح مسلم» (ص ٣٠١-٣٠٢) طبعة دار السلام والفيحاء ط ٢، وهو في مختصر «صحيح مسلم» للمندري تحقيق الشيخ الألباني (ص ١٠٦-١٠٧) طبعة المعارف ط ٣.

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٦٨١) طبعة دار المعرفة ط ١.

والإملاء من أرفع وجوه الاستماع من المحدث والتحمل للطالب؛ بل هو أرفعها عند الأكثرين، ولذا قال الحافظ السلفي:

وَإِظْبُ عَلَى كَتَبِ الْأَمَالِي جَاهِدًا ∴ مِنْ أَلْسِنِ الْحُقَاطِ وَالْفَضَلَاءِ
فَاجِلٌ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ بِأَسْرِهَا ∴ مَا يَكْتُبُ الْإِنْسَانُ فِي الْإِمْلَاءِ

وفي الإملاء تحرير الشيخ والطالب، إذا الشيخ مشغول بالتحديث والطالب بالكتابة عنه، فهما لذلك أبعد عن الغفلة، وأقرب إلى التحقيق وتبيين الألفاظ مع جريان العادة بالمقابلة بعده^(١).

وما تقرر من أرجحية السماع هو الأصل، وإلا قد يعرض له ما يجعله مرفوقاً، كأن يُلقن المحدث الحديث، أو الكتاب كلمة كلمة بصوت مرتفع؛ لثقل سمعه.

ويقول الطالب في حالة الأداء لما سمعه من لفظ الشيخ: «حدثنا، سمعت، أخبرنا، أو خبرنا، أو أنبأنا، أو نبأنا، أو قال لنا، أو ذكر لنا»، وينبغي أن لا يطلق من هذه الألفاظ ما شاع استعماله في غير السماع لفظاً؛ لما فيه من الإيهام والإلباس.

فخص ما يلفظ به الشيخ بالتحديث، وما سمع في العرض بالإخبار، وما كان إجازة مشافهة بالإنباء، ويتأكد في «أنبأنا» بخصوصها؛ لاشتغال استعمالها في الإجازة؛ لأنه يؤدي إلى إسقاط المروي ممن لا يحتج بها، وذهب الإمام الخطيب إلى أن يقول الراوي «سمعت»؛ لصراحة لفظها، فلا يقبل التأويل، وبعدها في الرتبة حدثنا، وقد استعملها في الإجازة فطر بن خليفة وغيره، وكان الحسن البصري يقول: حدثنا أبو هريرة، ويتأول أنه حدث أهل البصرة، وأن الحسن منهم، وكان

(١) انظر «فتح المغيث» (٤/٢٤٩ و ٢/٣٢٥).

الحسن إذ ذاك في المدينة، فلم يسمع منه، وكان يقول: خطبنا ابن عباس بالبصرة، ويريد خطب أهل البصرة، وكان ثابت يقول: قدم علينا عمران بن حصين.

وبعد لفظ «سمعت»: «حدثني»، لكنها قد تطلق في الإجازة، ولا توازي «سمعت»؛ لطروق الاحتمال في «حدثني»، و«سمعنا» لا توازي - أيضًا - «سمعت»؛ لطروق الاحتمال.

وبعد لفظ «حدثني»، و«ثنا»: «أخبرنا» أو «أخبرني»، إلا أن الأفراد أبعد عن تطرق الاحتمال، وهي أبلغ من «أنا»^(١)، و«أنبأنا»، واستعمل بعض المحدثين «أنا» في الجمع والأفراد في السماع من لفظ الشيخ، وبعضهم لما حمله الواحد من لفظ شيخه، وشاع بعد ذلك تخصيص «أنا» بالعرض، إلا أن عبد الرزاق كان يقول: «أنا» حتى قدم عليه أحمد وإسحاق، فقالا له: قل «ثنا».

وبعد لفظ «أنا»، و«أخبرني»: «أنبأنا»، أو «نبأنا» وقل استعماله فيما يسمع من لفظ الشيخ، قبل اشتهار استعمالهما في الإجازة.

وقد يسمع الراوي من لفظ الشيخ، فيحذف الصيغة تورعًا وتحريًا، كما حصل للإمام النسائي مع الحارث بن مسكين؛ لأن الحارث كان لا يملك الإمام النسائي

(١) وهو رمز «أخبرنا»؛ لأن المتفق عليه عند أهل العلم أن «أنبأنا» لا تختصر، وينبغي للطالب إذا وصل المختصر حين القراءة أن يأتي بصيغة التحمل على وجهها قبل الاختصار، فيقول - مثلاً - : «حدثنا»، ولا يقول: «ثنا»، ويأتي بلفظ «قال» قبلها، ولفظ «أنه» في أواخر الإسناد، فيقول - مثلاً - : «حدثنا مالك، قال: حدثنا نافع، قال: حدثنا ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال...». انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٦٧-١٦٨).

من حضور مجلسه، فكان الإمام النسائي يستتر في موضع، ويسمع، حيث لا يراه الحارث.

قال معتمر بن سليمان: «سمعت» أسهل عليّ من «حدثنا»، و«أنا»، و«حدثني»، و«أخبرني»؛ لأن الرجل قد يسمع، ولا يُحدث.

وقول الراوي «قال لنا»، و«قال لي»، أو «ذكر لنا»، أو «ذكر لي»، كقوله: «حدثنا» في الحكم لها بالاتصال، والإفراد مقدم على الجمع، كما سبق. وهذه الألفاظ الغالب من صنيعهم، استعمالها فيما سمعوه مذاكرة.

وصرح أبو إسماعيل الهروي: أن البخاري بخصوصه يستعملها في المذاكرة، وخالفه الإمام ابن منده، وأبو يعقوب الحافظ فحملها على الإجازة.

وقال أبو جعفر بن حمدان إنه عرض ومناولة، وهو على تسليمه منهم له حكم الاتصال على رأي الجمهور.

ورد قولهم السخاوي بأمثلة ذكرها في «فتح المغيث».

وذهب الحافظ ابن حجر إلى أنه يأتي بها، إذا كان المتن ليس على شرطه في أصول موضوع كتابه، كأن يكون ظاهره الوقف.

قال الإمام أبو نعيم عقب حديث من مستخرجه أخرجه الإمام البخاري بصيغة كتب إليّ محمد بن بشار: هذا الحديث بالإجازة، ولا أعلم له في الكتاب حديثاً بالإجازة غيره. أراد ما كان عن شيوخه بلا واسطة.

قال الحافظ السيوطي: «وأفرط ابن منده فقال: حيث قال البخاري «قال لنا» فهو إجازة، وحيث قال: «قال فلان»، فهو تدليس، ورد العلماء عليه ذلك ولم يقبلوه»^(١).

وزعم الإمام ابن منده: أن مسلماً كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: «قال لنا فلان»، وهو تدليس، ورده الإمام العراقي.

ودون «قال لي»: «قال» وهي محمولة على السماع إن يدر اللقاء، وكان القائل سالماً من التدليس، لا سيما من عرف بين المحدثين أنه لا يقول ذلك لغير ما سمع منه، كحجاج بن محمد، وكذا قول همام: ما قلت: قال قتادة فأنا سمعته منه.

وقال شعبة: لئن أزني أحب إلي من أن أقول: قال فلان، ولم أسمع منه.

فائدة: وقع في الفتن من «صحيح الإمام مسلم» من طريق المعلى بن زياد، رده إلى معاوية بن قررة، رده إلى معقل بن يسار، رده إلى النبي - ﷺ - فذكر حديثاً^(٢).

وهو ظاهر في الاتصال، ولذا أورده مسلم في «صحيحه»، وإن كان اللفظ يحتمل الواسطة^(٣).

من فوائد الإملاء:

(أولاً - اعتناء الراوي بطرق الحديث، وشواهد، ومتابعه، وعاضده، بحيث بها يتقوى ويبت - لأجلها - حكمه بالصحة أو غيرها ولا يتروى، ويُرْتَّب عليها

(١) «تدريب الراوي» (٢/ ٦٠١).

(٢) «صحيح مسلم» (ص ١٢٧٩) طبعة دار السلام والفيحاء ط ٢.

(٣) انظر «فتح المغيث» (٢/ ٣٢٥-٣٣٩).

إظهار الخفي من العلل، ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل، ويتضح ما لعله يكون غامضاً في بعض الروايات، ويُفصح بتعين ما أبهم أو أهمل، أو أدرج، فيصير من الجليات.

ثانياً - حرصه على ضبط غريب المتن والسند.

ثالثاً - فحصه عن المعاني التي فيها نشاط النفس بآتم مستند.

رابعاً - بُعد السماع فيها عن الخطأ والتصحيح الذي قل أن يعرى عنه ليبب أو حَصِيف.

وزيادة التفهم والتفهيم لكل من حضر من أجل تكرار المراجعة في تضاعيف الإملاء والكتابة، والمقابلة على الوجه المعتبر.

خامساً - حَوُزُ فضيلتي التبليغ والكتابة»^(١).

مسائل تتعلق بالإملاء والمملي :

ويعيّن المُملي وقتاً للإملاء من كتابه أو حفظه، والحفظ أشرف، ولا ينبغي له الإكثار خشية السّامة، واستُحِبَّ أن يكون في المسجد؛ لشرفه ولما جرى عليه الأولون من السلف، فإن كثرت جموع الحاضرين، وجب على المحدث أن يتخذ مُسْتَمْلِيّاً ثقةً فهِمّاً يقظاً؛ ليلبِّغ الإملاء إلى من لا يسمع، فإن لم يجزئ، زاد بحسب الحاجة، واستُحِبَّ أن يكون المُسْتَمْلِي جَهْوَريّ الصوت، ومكبرات الصوت في هذه الأيام تغني عن المُسْتَمْلِي، كما لا يخفى.

ويستحب للمُؤمِّل أن يجلس في مكان حيث يراه الناس، فإن كثر عدد الحاضرين، جلس على كرسيٍّ أو وقف، وينبغي له أن يتدبَّر بالحمد والثناء على الله - تعالى - والصلاة على رسوله - ﷺ -، فإذا ذكر النبي - ﷺ - في الإسناد أو المتن، صلى عليه وسلم، وإذا ذكر الصحابي، ترضى عنه، فإذا شرع في قراءة الإسناد، قام بترجمة الشيوخ ترجمة مختصرة، وذكر بعض أوصافهم الجميلة، ودعا لهم بالرحمة والمغفرة، وأثنى عليهم وشكرهم، وينبغي أن يحذر من الغلو فيهم أو الكذب في وصفهم، ولا حرج في ذكر ألقابهم التي اشتهروا بها، كعُنْدُر^(١) فإن كان في اللقب إطرأ مما يدخل في النهي، فهو حرام، وإن كان الموصوف به يكرهه، وجب الإمساك عنه، فمثال الأول قول النووي - رحمه الله - : لست أجعل في حل من لقبني محيي الدين، ومثال الثاني ابن عُليَّة وعُليّ - بالتصغير - ابن رباح ودُلُويه، وهو زياد ابن أيوب، قيل: إنه كان يقول: من سماني دُلُويه، لا أجعله في حل.

والألقاب إن كانت للبيان، والتميز فهو جائز، وإن كانت للتنقيص، لم يَجُزْ.

وإذا شُهر الراوي بلقبه وكرهه، فلك أن تذكر اسمه، ثم تميزه بقولك: الذي يقال له كذا...

وينبغي للممِّل أن يروي عن الثقات، ويبدأ بعلو الإسناد، ويتقي ما يعم نفعه من الحديث، كأحاديث العقيدة، والفقه، والترغيب في فضائل الأعمال، والزهد في الدنيا.

(١) معناه: يقال لِلْمُؤمِّلِ المُلَحَّ يا غندر، وهو لقب محمد بن جعفر البصري؛ لأنه أكثر من السؤال في مجلس ابن جريح، فقال ما تريد يا غندر، فلزمه. انظر «القاموس المحيط» (ص ٤٥٢) طبعة مؤسسة الرسالة.

وأن يفهم السامعين ما في الحديث من فوائد في متنه أو سنده، فيوقفهم على ضبطه، وبيان مجمله، وغريبه، وغامضه، ومعناه ونحو ذلك، وإن كان معلولاً بَيِّن عِلته، واعتمد على عالي الإسناد قصير المتن، إلا أن يكون في طويل المتن جملة من الأحكام، فتنزل كل جملة منزلة الحديث الواحد.

وأن يجتنب المُشكل من الحديث الذي لا تحتمله عقول العوام؛ خوف الفتنة، فإنه إما أن يحملها على ظاهرها، أو يستنكرها، فيردها ويكذب روايتها، كأحاديث ما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم.

وينبغي للمحدث أن يخرج الإماء ويحرره، إما في كراسة أو في ذاكرته، فإن قَصَرَ لِكِبَرِ سنٍّ، أو ضعف بدن، أو عدم معرفة بالحديث وعلله، استعان بغيره مما هو أهل لذلك.

وإذا فرغ مجلس الإماء، وجب على الطالب العرض والمقابلة لما كتب؛ لإصلاح زيغ أو طغيان قلم^(١).

وإذا روى من غير عرض ولا مقابلة، جاز بشروط:

أولها — أن يبين أنه لم يعارض لما عسى يقع من زلة أو سقوط.

ثانياً — وأن يكون النسخ لذلك الفرع من أصل معتمد.

ثالثاً — أن يصح نقل الناسخ لذلك الفرع، بحيث لا يكون سقيم النقل كثير السقط.

مثال الإماء:

«طُوبَى لِعَيْشٍ بَعْدَ الْمَسِيحِ! طُوبَى لِعَيْشٍ بَعْدَ الْمَسِيحِ! يُؤْذَنُ لِلسَّمَاءِ فِي الْقَطْرِ، وَيُؤْذَنُ لِلْأَرْضِ فِي النَّبَاتِ، حَتَّى لَوْ بَذَرْتَ حَبَّكَ عَلَى الصَّفَا لَنَبَتَ، وَلَا

(١) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٢٤٨-٢٧٧).

تَشَاحَّ وَلَا تَحَاسَدَ وَلَا تَبَاغُضَ، حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ عَلَى الْأَسَدِ وَلَا يَضُرَّهُ، وَيَطَأَ عَلَى الْحَيَّةِ، فَلَا تَضُرَّهُ، وَلَا تَشَاحَّ وَلَا تَحَاسَدَ وَلَا تَبَاغُضَ».

رواه أبو بكر الأنباري في «حديثه» (ج ١ ورقة ٦ / ١ - ٢) قال: حدثنا جعفر ابن محمد بن شاكر قال: حدثنا عفان قال: حدثني سليم بن حيان - إملاء من قرطاس وسألته - قال: حدثنا سعيد بن مينا، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن طريق الأنباري رواه الديلمي (٢ / ١٦١) وابن الحب في «صفات رب العالمين» (١ / ٤٢٧)، وقال: «هذا على شرط خ».

قلت: جعفر بن محمد بن شاكر لم يخرج له البخاري، ولا غيره من الستة، وهو ثقة وقد ترجمه الخطيب (٧ / ١٨٥ - ١٨٧) وفي «التهذيب» - أيضاً - ولم يرمز له بشيء. ورواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١٢٧ / ١ - ٢) من طريق أبي جعفر البغدادي: حدثنا جعفر بن محمد به. قلت: فالإسناد صحيح^(١).

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤ / ٥٥٩ - ٥٦٠).

قال أبو محمد: ورواه - أيضاً - أبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» (ص ٤٣ - ٤٥) طبعة دار ابن حزم أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن علي الهجيني، ثنا جعفر الصائغ، ثنا عفان بن مسلم... قال أبو إسحاق سمعه من جعفر الصائغ: أبو داود السجستاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأنا معها).

* وقع تكرار لجملتين في الحديث، كما هو ظاهر وفي نفسي من هذا التكرار شيء؛ لوجوه ثلاثة:

الأول - أن الجميع قد رواه من طريق جعفر الصائغ.

الثاني - أن الديلمي وابن الحب قد رواياه من طريق الأنباري، ولفظ الحديث في «مسند الفردوس»

(٢ / ٤٥٠) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، ليس فيه ذلك التكرار.

الثالث - أن الديلمي لم ينفرد بذلك؛ بل تابعه على عدم التكرار أبو نعيم، كما نقله عنه العلامة علي الهندي

في «كنز العمال» (١٤ / ١٤٦) طبعة دار الكتب العلمية ط ٢، وأبو سعيد النقاش، كما في «الفوائد» (ص ٤٣).

مباحث علوم الحديث

في البيت الرابع

المبحث الأول - الحديث الموقوف.

المبحث الثاني - المعول عليه.

وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي ۞ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

الْمُعَوَّلُ : عَوَّلَ عَلَيْهِ أَي: اتَّكَلَّ وَعَتَمَدَ عَلَيْهِ، وَاسْتَعَانَ بِهِ^(١).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول - الْحَدِيثُ الْمَوْقُوفُ. المبحث الثاني - الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

الْحَدِيثُ الْمَوْقُوفُ

الْمَوْقُوفُ لُغَةً: مِنَ الْوَقْفِ وَهُوَ: «الْحَبْسُ»^(٢).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى الصَّحَابِيِّ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ نَحْوَهُمَا، مِمَّا لَا قَرِينَةَ فِيهِ لِلرَّفْعِ، سِوَاءِ كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا^(٣).

(١) انظر «لسان العرب» (٩/ ٤٨٠).

قال أبو محمد: إفراد من يخاطبه بهذه الصيغة، شرك بالله - سبحانه وتعالى - فـ(أحد) نكرة، وقد وقعت في سياق «ليس»، والنكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، تفيد العموم، وقد أوضحت نحو هذا - بفضل الله تعالى - في كتابنا «أثر القواعد اللغوية في نصره عقيدة أهل السنة والجماعة» (ص ١٠٥) طبعة دار ابن حزم.

(٢) انظر «التوقيف على مهمات التعاريف» (١/ ٧٣١) طبعة الفكر ط ١، و«لسان العرب» (١٥/ ٢٧٤).

(٣) انظر «فتح المغيث» (١/ ١٨٧)، و«شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٦٠٥)، و«النكت» لابن حجر (ص ١٨١)، وقال الحافظ فيه: «ثم إن سكت عما يعمل أو يقال بحضرتهم، فلا ينكرونه، والحكم فيه: أنه إذا نقل في مثل ذلك حضور أهل الإجماع، فيكون نقلاً للإجماع، وإن لم يكن، فإن خلا عن سبب مانع من السكوت والإنكار، فحكمه حكم الموقوف».

وقد عرّف العلامة البيقوني - رحمه الله - الحديث الموقوف فقال:
 وَمَا أَضَفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زَكِنٌ
 والظاهر من تعريفه - رحمه الله - الاقتصار على القول والفعل، ولم يذكر
 التقرير، والصواب ذكره، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في الحاشية.
 وقد سمى بعض أهل الفقه من السادة الشافعية المرفوع خبراً، والموقوف أثراً،
 وعزى الإمام النووي إلى المحدثين: أنهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف،
 وقد سمى الإمام الطحاوي كتابه «شرح معاني الآثار».
 وأصل الأثر: ما ظهر من مشي الشخص على الأرض.

ثم إنه لا اختصاص في الموقوف بالصحابي؛ بل ولو أضيف المروي للصحابي
 ومن بعده، ساغ تسميته موقوفاً، ولكن إن وقفت، فلا بد من التقييد، فقل:
 موقوف على فلان^(١).

المرفوع حكماً:

آثار الصحابة - ﷺ - نوعان: النوع الأول - ما لا يقال من قبيل الرأي
 والاجتهاد، فإن كان للاجتهاد فيه وجه صحيح أو فاسد، فموقوف، وإلا
 فمرفوع، وهو مقتضى تحسين الظن بالصحابة - ﷺ -، وأنهم لا يأتون في الأحكام
 إلا بما هو من طريق الأحاديث المرفوعة، أو من طريق الاجتهاد.

وهذا قول الإمام الحاكم، والإمام الفخر، والإمام أبي عمرو الداني، والإمام
 ابن العربي، ونسبه الإمام ابن العربي إلى الإمام مالك، والإمام أبي حنيفة، وهو

(١) انظر «فتح المغيث» (١/ ١٨٧-١٩٠).

الظاهر من احتجاج الإمام الشافعي في الجديد، وخالف الإمام ابن حزم، وقال: يحتمل أنه عن أهل الكتاب.

ولا يخفى أن الحديث عنهم نادر، والواقع من الموافقات التي ليس للرأي فيها مسرح كثير، وحسن الظن بالصحابي يقتضي بأنه لا يطلق في مقام الإخبار عن الحكم في أمر بطريق اجتهادي أو نص إلا عن طريق شرعي من رواية معروفة، أو اجتهد، فإذا تعذر الثاني، تعين الأول.

نعم يحتمل هذا في القصص، والأخبار التي لا يرفعها الصحابي، ولا هي مما يجتهد فيه، أنها من أحاديث الكتابيين.

النوع الثاني — ما يحتمل أنه قيل عن الرأي والاجتهاد، والذي تقتضيه الأدلة أنه ليس بحجة.

فروع: إذا قال الصحابي - رضي الله عنه - : «من السنة»، فالمراد سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ويحمل على أنه مسند مرفوع، وهو الأظهر؛ لأنهم لا يريدون إلا سنته - صلى الله عليه وسلم -، وذلك لأمرين:

الأول — أنه المتبادر إلى الفهم، فالحمل عليه أولى.

الثاني — أن سنته - صلى الله عليه وسلم - وسنة الخلفاء تبع لسنته، والأظهر من مراد الصحابي، إنما هو بيان الشريعة ونقلها، وإسناد ما قصد نقله إلى الأصل، أولى من إسناده إلى الفرع بالحمل عليه، لا سيما إن كان قائل ذلك أحد الخلفاء الأربعة؛ إذ يبعد أن يريد: من طريقتي كذا، وقد كانوا يصرحون بما يقولونه رأياً أو اجتهداً، كقول

عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : «أقول فيها برأئي، فإن يك خطأ، فمني ومن الشيطان، وإن يك صواباً، فمن الله».

قال الإمام ابن عبد البر: «والسنة إذا أطلقت فهي سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى تضاف إلى غيره، كما قيل: سنة العمرين ونحو هذا»^(١).

وكل ما سلف فيما لم يضاف السنة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فإن أضافها، كسنة أبي القاسم ، سنة نبيكم، فمقتضى كلام الجمهور الرفع؛ بل أولى.

وإذا قال الصحابي: أمرنا، أو نهينا، أو أوجب، أو حرّم، أو أبيع، أو رخص، كل ذلك مع كونه مرفوعاً لفظاً، حكمه الرفع، ولو بعد وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ لأن مطلق ذلك ينصرف إلى من له الأمر والنهي، وهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وما تقدم في المسألتين، هو على الصحيح، وقد نقل الاتفاق على ذلك الإمام الحاكم، والإمام البيهقي، والحق ثبوت الخلاف فيهما، ومن خالف أبو بكر الصيرفي، وأبو الحسن الكرخي، وفي السنة فقط الشافعي في أحد قوليه من الجديد، ومن السادة الأحناف أبو بكر الرازي، وابن حزم من الظاهرية.

نعم قيّد الإمام ابن دقيق العيد محل الخلاف بما إذا كان المأمور به يحتمل التردد بين شيئين، وأما إذا كان مما لا مجال للاجتهاد فيه، كحديث: «أُمِرَ بِأَلٍّ أَنْ يَشْفَعَ الْأَدَانَ»، فهو محمول على الرفع قطعاً.

* قول الصحابي - رضي الله عنه - : إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ، أو: لَأَقْرَبَنَّ لَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ، فهو من المرفوع.

* وإذا قال الصحابي: كنا نرى كذا، أو نفعل كذا، أو نقول كذا، أو كنا لا نرى بأسًا بكذا أو نحو ذلك، كقول جابر - رضي الله عنه -: كُنَّا نَأْكُلُ لُحُومَ الْخَيْلِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ، فإن كان في عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فهو موقوف لفظًا مرفوع حكمًا، كما ذهب إليه الجمهور من المحدثين وغيرهم، وقطع به الإمام الخطيب، ومن قبله الإمام الحاكم؛ لأن غرض الراوي بيان الشرع، وذلك يتوقف على علم النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وعدم إنكاره.

قال الإمام ابن الصلاح: وهو الذي عليه الاعتماد؛ لأن ظاهر ذلك مشعر بأنه - صلى الله عليه وسلم - اطلع عليه وأقرهم، وتقريره كقوله وفعله، قال الإمام الخطيب: ولو علم الصحابي إنكارًا منه - صلى الله عليه وسلم - في ذلك، لبينه.

فإن قيد بالعصر النبوي، فمرفوع، وإن لم يقيد، فلا يكون مرفوعًا، وقيل لا يكون مرفوعًا؛ بل هو موقوف مطلقًا، قيد أم لا، ونسب هذا للإمام البرقاني، وذهب الإمام الحاكم، والإمام الرازي، إلى أنه مرفوع مطلقًا، وقال الإمام ابن الصباغ: إنه الظاهر، وقال الإمام العراقي: وهو القوي، وقال الإمام النووي: أنه ظاهر استعمال كثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه، واعتمده الشيخان في صحيحيهما، وأكثر منه البخاري.

وفي المسألة قول رابع، وهو التفصيل: بين أن يكون ذلك الفعل مما لا يخفى غالبًا، فمرفوع، أو يخفى، فموقوف، وبه قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وكذا قاله السمعاني، وحكاه النووي في «شرح مسلم» عن آخرين.

وخامس - وهو أنه إن أوردته في معرض الاحتجاج، فمرفوع، وإلا فموقوف،
حكاه القرطبي.

وسادس - وهو إن كان قائله من أهل الاجتهاد، فموقوف، وإلا فمرفوع.

وسابع - وهو الفرق بين «كُنَّا نرى»، و«كنا نفعل»، بأن الأول مشتق من الرأي،
فيحتمل أن يكون مستنده تنصيصًا، أو استنباطًا.

وأما تفسير الصحابي للقرآن، فإن كان في ذكر أسباب النزول، فحكمه حكم
الرفع، وإلا فهو موقوف.

قال الحافظ ابن حجر: «والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي - ﷺ - إن كان مما
لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان العرب، فحكمه الرفع، وإلا فلا،
كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، وعن الأمور
الآتية، كالملاحم، والفتن، والبعث، وصفة الجنة والنار، والأخبار عن عمل
يحصل به ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد
فيها، فيحكم لها بالرفع...، وأما إذا فسر آية تتعلق بحكم شرعي، فيحتمل أن
يكون ذلك مستفادًا عن النبي - ﷺ، وعن القواعد، فلا يجزم برفعه، وكذا إذا فسر
مفردًا، فهذا نقل عن اللسان خاصة، فلا يجزم برفعه.

وهذا التحرير الذي حررناه، هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة، كصاحبي
الصحيح، والإمام الشافعي، وأبي جعفر الطبري، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي
بكر بن مردويه في تفسيره المسند، والبيهقي، وابن عبد البر في آخرين، إلا أنه
يستثنى من ذلك، ما كان المفسر له من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - من

عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمُسلمة أهل الكتاب، مثل عبد الله بن سلام وغيره، وكعبد الله بن عمر بن العاص...، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع؛ لقوة الاحتمال»^(١).

وإذا قال الراوي ممن دون الصحابي: يرفعه، أو رفعه، أو مرفوعًا، أو رفع الحديث، أو يبلغ به، أو رَوَايَةً، أو يرويه، أو رواه، وَيَنْمِيهِ، أو يَنْمِي، يسنده، أو يؤثره، مما الحامل عليه وعلى العدول عن التصريح بالإضافة، إما الشك في الصيغة التي سمع بها، أهى قال رسول الله، أو نبي الله؟ أو نحو ذلك، كسمعت، أو حدثني، وهو ممن لا يرى الإبدال، أو طلبًا للتخفيف وإيثارًا للاختصار، أو للشك في ثبوته، أو ورعًا، حيث علم المروي بالمعنى، فهو مرفوع بلا خلاف.

إذا روى أهل البصرة عن الإمام ابن سيرين، وروى الإمام ابن سيرين عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وكرر الإمام ابن سيرين، أو الراوي من البصريين، بأن قال بعد أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال: بحذف فاعل قال الثانية، وفاعلها رسول الله - صلوات الله عليه -، فهو مرفوع.

قال الإمام الخطيب: ويحققه... قال محمد بن سيرين: كل شيء حدثت عن أبي هريرة، فهو مرفوع.

والحكم بالرفع فيما يأتي عن الإمام ابن سيرين بتكرير قال خاصة عجب؛ لتصريحه بالتعميم في كل ما رواه عن أبي هريرة - رضي الله عنه -؛ بل لولا ثبوت هذا القول

عنه، لم يُسَخَّ الجزم بالرفع في ذلك؛ إذ مجرد التكرير من الإمام ابن سيرين وغيره على الاحتمال، وإن كان جانب الرفع أقوى.

حكم ما ينسب الصحابي فاعله إلى الكفر والعصيان، الرفع، كقول أبي هريرة - رضي الله عنه -: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ - رضي الله عنه - ، وقول عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -: «مَنْ أَتَى سَاحِرًا، أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ».

قال الشيخ الألباني - رحمه الله -: «الحديث إذا ثبت وضعه مرفوعاً إلى النبي - ﷺ - ، فلا يفيد أن يرد موقوفاً على بعض الصحابة، إلا أن يكون من الأحاديث التي لا تقال بالاجتهاد والرأي، فحينئذ يكون لها حكم الرفع»^(١).

تنبيه: منع جمع من أهل العلم - تنزيهاً - عزو لفظ مما جاء بشيء من كنايات الرفع وما أشبهها، إلى النبي - ﷺ - ، ولا يعني هذا نفي الحكم بالرفع^(٢).

مثال الموقوف:

حدثنا ابن نمير، عن سفيان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: «اللَّهُمَّ لَا تَنْزِعْ مِنِّي الْإِيمَانَ، كَمَا أُعْطِيتَنِي».

قال الشيخ الألباني: «هذا موقوف صحيح الإسناد»^(٣).

كيفية معرفة الموقوف:

يعرف الحديث الموقوف أولاً بالاطلاع على الكتب التي اعتنت بمعرفة الصحابة - رضي الله عنهم - ، كـ «الإصابة في تمييز الصحابة»، للحافظ ابن حجر، ثم

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٢٩١).

(٢) انظر «فتح المغيث» (١/ ١٩٤-٢٣٧)، و«توضيح الأفكار» (٢٤٢/ ٢٥٥) طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

(٣) «كتاب الإيمان لابن أبي شيبه» (ص ٢٠) طبعة المكتب الإسلامي ط ٢.

بالاطلاع على الكتب التي فيها مظان الحديث الموقوف، كـ«مصنف ابن أبي شيبة».

حكم الموقوف:

لا يحتج به، ولو كان صحيحاً، وإذا ثبت، فإنه يقوي بعض الأحاديث الضعيفة عند بعض أهل العلم، وإذا كان لها حكم المرفوع، فهو حجة كالمرفوع^(١).

هل يتقوى الحديث الضعيف المرفوع بحديث موقوف؟

ذهب الشافعي إلى أن قول الصحابي يعضد مرسل التابعي الكبير.

وقال الشيخ الألباني - رحمه الله - : «الموقوف لا يصح أن يشهد للمرفوع»^(٢).

وليس هذا على إطلاقه؛ لما قرأت لأحد الباحثين حيث قال: ضوابط التقوية عند الألباني بالموقوف، والمقطوع، والفتوى والعمل هذه سياحة في عالم الشيخ الألباني - رحمه الله - نذكر فيها طرفاً من طريقته في تقوية الأحاديث الضعيفة بغير المسند.

استشهد الألباني - رحمه الله - بالموقوفات، وهو كثير.

أمثله من الصحيحة - ح (٦٤) : «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ، غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ» أورد له شواهد منها موقوف

(١) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٣٣).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ١٦٩).

قال: «ثم وجدت ما يشهد له، وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١٢٧/١) عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن عمرو قال: «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ، غُرِسَ لَهُ بِهَا نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ». ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين عمرو وجده ابن عمرو، وهو وإن كان موقوفاً فله حكم المرفوع...».

- ح (٢٢٣): «يَجِيءُ صَاحِبُ النُّخَامَةِ فِي الْقَبِيلَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهِيَ فِي وَجْهِهِ» . قال (ص ٤٣٩): «رواه ابن خزيمة من طريق ثلاثة من الثقات، عن ابن سوقة به، عن ابن عمر موقوفاً عليه، ولم يرفعه، ولا يعل ذلك رواية عاصم المرفوعة؛ بل يزيد لها قوة؛ لأنه في حكم المرفوع، كما هو ظاهر والله أعلم.

قلت: فقوله: «يزيدها قوة»، يوضح منهج الشيخ في تقوية المرفوع بالموقوف . - ح (٢٢١): «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطَرُونَ». أورده من طرق مرفوعة عن أبي هريرة، ثم أورد حديث عائشة موقوفاً عليها... وقال: «وهذا إسناده جيد بما قبله».

قلت: وهذا صريح كذلك في إثبات منهجه.

- ح (٢٢٥): «صَيَّامُ يَوْمِ السَّبْتِ لَا لَكَ وَلَا عَلَيَّكَ». قال (ص ٤٤٦): «وقد وجدت ما يشهد لحديث الترجمة، وهو ما أخرجه النسائي في الكبرى... عن ثوبان». فذكره موقوفاً، ثم قال: «... وإن كانت موقوفة فهي في حكم المرفوع.

بل هنا تقوى الألباني بعمل أهل العلم فقال: «والحديث ظاهره النهي عن صوم السبت مطلقاً إلا في الفرض، وقد ذهب إليه قوم من أهل العلم كما حكاه الطحاوي...».

- ح (٢٢٩): «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، وَالنَّاسُ رُكُوعٌ، فَلْيَرْكَعْ حِينَ يَدْخُلُ، ثُمَّ يَدْبُ رَاكِعًا حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ السُّنَّةُ».

استشهد الألباني له بالعمل والأقوال فقط فقال (ص ٤٥٤): «ومما يشهد لصحته عمل الصحابة به من بعد النبي - ﷺ - منهم: أبو بكر الصديق، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن الزبير. ثم خرَّج أسانيدها، وحكم على بعضها بالصحة».

ثم إن الشيخ ذكر ح (٢٣٠) حديث أبي بكرة: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدُّ»، المخرج في صحيح البخاري، وعارضه بهذا الحديث، وكان من حجته عمل كبار الصحابة، فقال (ص ٤٥٩) «وثمة أسباب أخرى تؤكد الترجيح المذكور... ثانيًا: عمل كبار الصحابة به، كأبي بكر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، كما تقدم وغيرهم، فذلك من المرجحات المعروفة في علم الأصول بخلاف هذا الحديث، فإننا لا نعلم أن أحدًا من الصحابة قال بما دل عليه ظاهره...».

قلت: فهذا يدل على اعتبار الألباني بالموقوفات وعمل الصحابة، وعمل أهل العلم قاطبة بالحديث، ويجعل العمل من أدوات الترجيح عند التعارض، وهذه طائفة يقول الألباني بالفتوى والعمل بها:

الصحيحة حديث (٩): «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ، وَفِي يَدٍ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا، فَلْيَغْرِسَهَا».

ذكر آثارًا في تقوية هذا الحديث؛ بل ذكر أن البخاري ترجم في «صحيحه»: «باب اصطناع المال»، ثم روى أثر عمر: «أَنْ أَصْلِحُوا مَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ، فَإِنَّ فِي الْأَمْرِ تَنْفُسًا».

وعن عبد الله بن سلام قال: «إِنْ سَمِعْتَ بِالْجَالِ قَدْ خَرَجَ، وَأَنْتَ عَلَى وَدْيَةٍ تَغْرِسَهَا، فَلَا تَعْجَلْ أَنْ تَصْلَحَهُ، فَإِنَّ لِلنَّاسِ بَعْدَ ذَلِكَ عَيْشًا».

وأثرًا ثالثًا عن عمر ثم قال: «وَلِذَلِكَ اعْتَبَرُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ الرَّجُلَ يَعْمَلُ فِي إِصْلَاحِ أَرْضِهِ عَامِلًا مِنْ عَمَالِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، ثُمَّ رَوَى عَنْ نَافِعِ بْنِ عَاصِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ لِابْنِ أَخِي لَهُ خَرَجَ مِنَ (الْوَهْطِ): «أَيَعْمَلُ عَمَالُكَ؟»، قَالَ: لَا أَدْرِي، قَالَ: أَمَا لَوْ كُنْتَ ثَقْفِيًّا، لَعَلِمْتَ مَا يَعْمَلُ عَمَالُكَ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَمَلَ مَعَ عَمَالِهِ فِي دَارِهِ - (وَقَالَ الرَّاوي فِي مَرَّةٍ: فِي مَالِهِ) -، كَانَ عَامِلًا مِنْ عَمَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

- حديث (٩٧): «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا لِحُطْبَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْلَمُ».

قال: «وَقَدْ عَمِلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَةَ يَطَارِدُ بَشِينَةَ

بنت الضحاك - فوق إَجَارٍ^(١) لها - بصره طردًا شديدًا، فقلت: أتفعل هذا وأنت من أصحاب رسول الله - ﷺ - ؟! فقال إني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «إِذَا أُلْقِيَ فِي قَلْبِ امْرِئٍ خُطْبَةٌ امْرَأَةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا».

فهذه تقوية للحديث بعمل الصحابي به؛ بل وقواه الألباني بالفتوى، فقال: «وما ترجمنا به للحديث قال به أكثر العلماء، ففي «فتح الباري» (١٥٧ / ٩): «وقال الجمهور: يجوز أن ينظر إليها إذا أراد ذلك بغير إذنها، وعن مالك رواية: يشترط إذنها، ونقل الطحاوي عن قوم: أنه لا يجوز النظر إلى المخطوبة قبل العقد بحال؛ لأنها حينئذٍ أجنبية، ورد عليهم بالأحاديث المذكورة».

ثم ذكر أثرًا عن ابن طاوس، قال: أردتُ أن أتزوج امرأة، فقال لي أبي: اذهب فانظر إليها...».

- حديث (٣١٦): «كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً».

قواه بعمل الصحابة فقال: - عن البيهقي - وروي عن جماعة من الصحابة - ﷺ -: «أَنَّهُمْ سَلَّمُوا تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً»، وهو من الاختلاف المباح والاقتصار على الجائز».

وذكر نحوه الترمذي عن الصحابة ثم قال: «قال الشافعي: إن شاء سلم تسليمًا واحدًا، وإن شاء سلم تسليمتين».

(١) بالكسر والتشديد: السطح الذي ليس حواليه ما يرد الساقط عنه.

- حديث (٣٢٣): «دَعَهَا عَنْكَ - يعني الوسادة - إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَسْجُدَ عَلَى الْأَرْضِ، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

قال: «وقد روى أبو عوانة في مسنده (٣٣٨ / ٢) عن عمر بن محمد قال: «دخلنا على حفص بن عاصم نعوذه في شكوى، قال: فحدثنا قال: دخل عليَّ عمي عبد الله بن عمر، قال: فوجدني قد كسرت لي نمرقة - يعني الوسادة - ، قال: وبسطت عليها خمرة قال: فأنا أسجد عليها، قال: فقال لي: يا ابن أخي، لا تصنع هذا! تناول الأرض بوجهك، فإن لم تقدر على ذلك فأومئ برأسك إيماءً».

- حديث (٢٦٩): «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَى الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَيْبِهِ، وَلَا تَكْنُؤَا».

قال: «قد عمل بهذا الحديث الخليفة الراشد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، فقال: مَنْ اعْتَزَّ بِالْقَبَائِلِ فَأَعْضُوهُ، أَوْ فَأَمْصُوهُ».

والأمثلة كثيرة عند الألباني، بحيث تدل على أن هذا من صميم منهجه، ومنها الأحاديث (٢٤٠٢)، ذكر في تقويته قول الشافعي، ومن يفتي به، ومن عمل به، والحديثان (٢٣٦٩)، و(٢٤٠٨) (ذكر فتوى للصادق أبي بكر - رضي الله عنه - والأحاديث التي يستشهد بالموقوف والمقطوع كثيرة، بالإضافة لما ذكرنا، فمنها: الحديث (٣٠) ذكر له ستة آثار موقوفة.

والأحاديث: (٤٢)، و(٥١)، و(٦٠)، و(١٠٧)، ذكر موقوفات لتعزيدها، وقولاً للتابعي في الحديث (١٠٩) عن مجاهد، وكذا الحديث (٢٤٠٢).

وقد يستشهد بالقرآن، كما في (٥/ ٥٩٦) وغيره، إلا أن الشيخ له منهج مختلف عن كثير ممن يطلق مبدأ الاعتبار بهذه الأنواع: فأغلب الموقوفات - إن لم يكن كلها - تكون أموراً غيبية لا مجرد أقوال وأفعال محتملة، لذا لا يجد الشيخ غضاضة في الاستشهاد بها؛ لغلبة ظنه أنها متلقاة عن الرسول - ﷺ -، وكذا عمل الصحابة لا يقوي به إلا عند الأمن من حصول الاختلاف بينهم، بحيث يطمئن إلى أنه - أيضاً - يشبه أن يكون متلقي عن رسول الله - ﷺ -، ولا تجده يفعل ذلك في المسألة المختلف فيها إلا عند سهو، ومثل ذلك ما يذكره من أقوال التابعين.

فهذه ضوابط التقوية عند الألباني بالموقوف والمقطوع والفتوى والعمل، مع الأخذ في الاعتبار أنني أعرض مسلك الشيخ - رحمه الله - دون إلزامي بالموافقة على ما انفصل بحثه عنه في التصحيح أو التضعيف، والعلم عند الله ^(١).

وقال الدكتور خالد الدريس: «وعندي توقف في ذلك؛ لأن نسبة الكلام لرسول الله - ﷺ - أمر شديد ومسؤوليته عظيمة، أما إن كان الموقوف مثله لا يقال من قبيل الرأي، أو كان المراد ترجيح العمل بمضمون الحديث من دون تقوية نسبته لرسول الله - ﷺ -، كما هو رأي الشافعي، فقد يكون الأمر محتملاً ببعض الشيء» ^(٢).

(١) نقلت هذا المقال من «شبكة الإنترنت» لكنني لا أذكر من أي المواقع نقلت، والذي يغلب على ظني أنه من «موقع ملتقى أهل الحديث»، ولم أقف على اسم هذا الباحث، وعلى كل حال جزاه الله خيراً، ولقد رجعت إلى المراجع التي رجعت إليها، فأصلحت ما وقع فيها من خطأ على وجه السهو، وحذفت ما غلب على ظني أنه لا يصلح ذكره، كأرقام بعض الصفحات.

(٢) «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٥/ ٢١٨٨).

من مظان الموقوف:

«مصنف ابن أبي شيبة»، و«مصنف عبد الرزاق»، و«تفسير ابن جرير»، و«تفسير ابن أبي حاتم»، و«تفسير ابن المنذر»^(١).

الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ مِنَ الرُّوَاةِ وَمَنْ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ

الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ لُغَةً: مَنْ عَوَّلَ أَي: اتَّكَلَ واعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَاسْتَعَانَ بِهِ^(٢).
واصْطِلَاحًا: هُوَ الرَّاوِي الَّذِي عُرِفَ بِالْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي نَقْلِ الْأَخْبَارِ، وَعَكْسُهُ الضَّعِيفُ وَهُوَ الَّذِي لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ^(٣).

كيفية معرفته:

الاطلاع على الكتب التي اعتنت بتراجم الرجال كـ«تهذيب الكمال» للإمام المزني، و«تاريخ الإسلام» للإمام الذهبي، و«الكامل» للإمام ابن عدي».

مثال الذي يعوّل عليه:

«إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ [أَوَّلَ] سَجْدَةٍ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ وَإِذَا أَدْرَكَ [أَوَّلَ] سَجْدَةٍ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ».

(١) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٣٤-١٣٥).

(٢) انظر «لسان العرب» (٩/ ٤٨٠).

(٣) انظر «أبجد العلوم» (٢/ ١٩٤) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، و«الإرشاد في معرفة علوم الحديث»

(٣/ ٨٤٠) طبعة مكتبة الرشد ط ١.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١ / ١٤٨): حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا شيبان، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً به، دون الزيادتين وهما عند النسائي، والبيهقي، وغيرهما، فقال النسائي (١ / ٩٠): أخبرنا عمرو بن منصور قال: حدثنا الفضل بن دكين به.

وهذا سند صحيح، فإن عمراً هذا ثقة ثبت كما في «التقريب» وباقي الرجال معروفون...»^(١).

قال أبو محمد: فعمره: ممن يعتمد عليه، ويعول عليه في نقل الأخبار؛ فقد عرف بالضبط والعدالة.

مثال الذي لا يعول عليه :

«يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ هُمْ فِيهِ ذِتَابٌ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذِتْبًا، أَكَلَتْهُ الذُّتَابُ».

ضعيف جداً. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٨٠) من طريق الدارقطني بسنده إلى زياد بن أبي زياد الجصاص: حدثنا أنس بن مالك مرفوعاً، وقال: «قال الدارقطني: تفرد به زياد، وهو متروك».

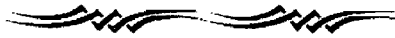
وقال السيوطي في «اللائيء» (٢ / ١٥٦)

قلت: قال في «الميزان»: هو مجمع على تضعيفه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما يهيم، والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط».

قلت: وبرواية الطبراني أورده الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢٨٧، ٨ / ٨٩)، وأعله بقوله: «وفيه من لم أعرفهم»^(١).

قال أبو محمد: فزياد بن أبي زياد الجصاص: ممن لا يعتمد عليه، ولا يعول عليه في نقل الأخبار؛ فقد تركه الأئمة.

قال الإمام الخليلي: «أبو حامد أحمد بن علي بن الحسن المقرئ: يروي عن أبي الأزهر، وعتيق بن محمد، وأبي فروة الرهاوي، ومحمد بن عون، وغيرهم، وهو ضعيف جدًا لا يعول عليه»^(٢).



(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١ / ١١١).

(٢) «الإرشاد في معرفة علوم الحديث» (٣ / ٨٤٠).



مباحث علوم الحديث

في البيت الخامس

المبحث الأول - الحديث المرفوع.

المبحث الثاني - العدالة.



وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا إِلَيْكَ لَكُنْتَ لِي ۞ عَلَى رَغْمِ عَذَائِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

الرَّغْمُ: الْقَسْرُ وَالذُّلُّ عَنْ كُرْهِ^(١). الْعَذْلُ: اللَّوْمُ. وَالْأَسْمُ: الْعَذْلُ، وَهُمْ الْعَذْلَةُ، وَالْعُدَّالُ، وَالْعَدْلُ. وَالْعَوَازِلُ مِنَ النِّسَاءِ جَمْعُ الْعَاذِلَةِ، وَيَجُوزُ الْعَاذِلَاتُ^(٢).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول - الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ. المبحث الثاني - الْعَدَالَةُ.

الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ

الْمَرْفُوعُ لُغَةً: مِنَ الرَّفْعِ، وَهُوَ «ضِدُّ الْوَضْعِ رَفَعْتُهُ فَارْتَفَعَ، فَهُوَ نَقِيضُ الْخَفْضِ فِي كُلِّ شَيْءٍ»^(٣).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ تَقْرِيرٍ، أَوْ صِفَةٍ»^(٤).

والصفة تشمل الْخُلُقِيَّةَ، وَالْخُلُقِيَّةَ، سواء قبل البعثة، أو بعدها.

وقد عرَّف العلامة البيهقي رحمه الله - الحديث المرفوع فقال:

(١) انظر «لسان العرب» (٥/٢٥٩).

(٢) انظر المرجع السابق (٩/١١١).

(٣) «لسان العرب» (٥/٢٦٨).

(٤) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٢٨).

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ ∴ وَمَا لَتَابِعِ هُوَ الْمَقْطُوعُ
مثال الحديث المرفوع:

عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال: «إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ - ﷺ - فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَتَصَدِيقُ بِهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ، قَالَ: أُرِيدُ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: السَّحَاةُ وَالصَّبْرُ، قَالَ: أُرِيدُ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: لَا تَتَّبِعُهُمُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي شَيْءٍ قَضَى لَكَ بِهِ».

أخرجه أحمد (٣١٨-٣١٩/٥): ثنا حدثنا حسن، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا الحارث بن يزيد، عن عليّ^(١) بن رباح: أنه سمع جُنَادَةَ بن أَبِي أُمِيَّةٍ يقول: سمعت عبادة بن الصامت يقول: إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ - ﷺ - ، فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَتَصَدِيقُ بِهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ، قَالَ: أُرِيدُ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: السَّحَاةُ وَالصَّبْرُ، قَالَ: أُرِيدُ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد في المتابعات جيد، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم - والحسن: هو ابن موسى الأشهب - غير ابن لهيعة؛ فهو سيئ الحفظ إلا فيما رواه العبادة عنه، فهو صحيح الحديث، أو توبع، وكل ذلك متحقق هنا كما سألينه.

(١) هكذا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/٢/٣٣٣٤-١٠٠١-١٠٠٣) طبعة المعارف؛ ولكن قال الإمام الدَّارَقُطْنِي في «تاريخ دمشق» (٤١/٤٧٩) طبعة دار الفكر ط ١: «كَانَ يَلْقَبُ عَلِيًّا، وَكَانَ اسْمُهُ عَلِيًّا، وَكَانَ يُخْرِجُ عَلَى مَنْ سَمَاهُ عَلِيًّا بِالتَّصْغِيرِ». وقال الإمام ابن ماکولا في «الإكمال في رفع الارتفاع عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (٦/٢٥١) طبعة دار الكتب العلمية ط ١: «كَانَ اسْمُهُ عَلِيًّا، فَصَغَرَ، وَكَانَ يُخْرِجُ عَلَى مَنْ سَمَاهُ بِالتَّصْغِيرِ».

أما الأول، فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله» (ص ٨٢-٨٣) من طريق يعقوب بن محمد الزهري: حدثنا عبد الله بن وهب، عن الحارث ابن يزيد، دون جملة: «السَّاحَةُ وَالصَّبْرُ».

كذا وقع فيه: «عبد الله بن وهب، عن الحارث...»، وكذا في مخطوطة «الرضا» (ق ١/٧ - ظاهرية)! فالظاهر أنه سقط من السند (ابن لهيعة)، وظني أنه من يعقوب الزهري؛ فإنه كثير الوهم، كما في «التقريب»، ولم يذكروا لابن وهب رواية عن الحارث بن يزيد، ولا يمكنه أن يسمع منه، فإنه مات سنة (١٣٠)، ولابن وهب خمس سنوات.

ومما يدل على السقط المذكور، أنه رواه غير واحد عن ابن لهيعة منهم: الوليد بن مسلم في «تاريخ ابن عساكر» (٨١٠/٩)، ومنهم: محمد بن معاوية -، وهو النيسابوري المتروك - عن البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٧١٤/١٢٣/٧)، فالظاهر أن عبد الله بن وهب رواه - أيضًا - عن ابن لهيعة، فإن ثبت ذلك، فالسند صحيح. والله أعلم.

وأما المتابعة، فقد رواه ابن أبي الدنيا - أيضًا - (٥/٤٢) من طريق يحيى ابن سليم، عن محمد بن مسلم قال: بلغني أن رجلاً... الحديث مقتصرًا على حديث الترجمة، وهذا إسناد صالح للاستشهاد به على إعضاله؛ فإن يحيى ومحمدًا - وهما طائفيان - لا صلة بينهما، وبين ابن لهيعة المصري، وهما صدوقان، في حفظهما ضعف، ومحمد بن مسلم من طبقة ابن لهيعة، فهو متابع له - إن شاء الله - في الجملة.

على أنه يبدو أن له متابعًا آخر، فقد أورد الهيثمي الحديث في «المجمع» (٢٧٨/٥-٢٧٩) بسياق أتم من سياق أحمد، وعن عبادة بن الصامت، وقال: «رواه الطبراني بإسنادين، في أحدهما ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، وفي الآخر سويد بن إبراهيم، وثقه ابن معين في روايتين، وضعفه النسائي، وبقية رجالها ثقات».

وإن مما يؤسف له! أن الجزء الذي فيه مسند عبادة بن الصامت من «معجم الطبراني الكبير» لم يطبع بعد؛ لنعلم هل هناك فرق بين الإسنادين؟! وننظر في إسناد «سويد بن إبراهيم» هل هو متابع لابن لهيعة متبعة تامة، أم أن متابعته إياه بإسناد آخر عن عبادة؟! وإنما قلت مع ذلك: إنه متابع له؛ لأنه في طبقة ابن لهيعة وأقدم وفاة منه، فإنه توفي بنحو عشر سنين، ثم هو مختلف فيه كما تقدم عن الهيثمي.

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ، له أغلاط». فمثله يستشهد به - أيضًا -، والحديث أورده المنذري - أيضًا - في «الترغيب» بسياق أتم مثل سياق «المجمع»، وقال (١٧٦/٢): «رواه أحمد والطبراني بإسنادين، أحدهما حسن، واللفظ له».

ولست أدري أي الإسنادين حسن؟! ولكن مما لا شك: أنه حسن على الأقل بمجموعهما، فضلًا عما إذا أضيف إليهما ما قدمنا...»^(١).

كيفية معرفة الحديث المرفوع: انظر تعريف المرفوع اصطلاحًا، وقد مضى قريبًا.

حكم الحديث المرفوع: يحتج به ويعمل به إذا صح وإلا فلا.

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/٢ / ١٠٠١-١٠٠٣ / ٣٣٣٤) طبعة مكتبة المعارف.

الْعَدْلُ

وَأَمَّا الْعَدْلُ لُغَةً: فَهُوَ «مَا قَامَ فِي النَّفْسِ أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ، وَهُوَ ضِدُّ الْجَوْرِ»^(١).
وَالْعَدْلُ اصْطِلَاحًا: هُوَ «مَنْ لَهُ مَلَكَهٌ»^(٢) تحمله على ملازمة التقوى،
وَالْمُرُوءَةِ»^(٣).

مثال العدل: «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً».

. رواه أبو داود (١ / ٢٠٠)، والنسائي (١ / ٩٧)، وعنه ابن حزم في «المحلى»
(٣ / ٣١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١ / ١١٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢١)،
(٦٢٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢٨١)، والبيهقي (٢ / ٤٥٨)،
والطيالسي (١ / ٧٥ - من ترتيبه)، وأحمد (١ / ١٢٩، ١٤١)، والمحامي في
«الأمالي» (٣ / ٩٥ / ١)، والضياء في «الأحاديث المختارة»، (١ / ٢٥٨، ٢٥٩) عن
هلال بن يساف، عن وهب بن الأجدع، عن علي - عليه السلام - مرفوعاً. وقال ابن
حزم: «وهب بن الأجدع تابع ثقة مشهور، وسائر الرواة أشهر من أن يسأل
عنهم، وهذه زيادة عدل لا يجوز تركها»^(٤).

(١) «لسان العرب» (٩ / ٨٣).

(٢) في «مختار الصحاح» (ص ٢٦٤) طبعة مكتبة لبنان ط ٢.

(٣) «نزهة النظر» (ص ٣٣).

(٤) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١ / ٣٤١).

مباحث علوم الحديث في البيت السادس

المبحث الأول - الحديث المنكر.

المبحث الثاني - الحديث المكذوب.

المبحث الثالث - الحديث المدلس.

المبحث الرابع - الحديث المردود.

المبحث الخامس - المهمل.

وَعَذْلُ عَذُولِي مُنْكَرٌ لَا أُسِيغُهُ ∴ وَزُورٌ، وَتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

عَذُولِي: لَائِمِي^(١). أُسِيغُهُ: أُبَيِّحُهُ^(٢). الزُّورُ: الْكَذِبُ وَالْبَاطِلُ^(٣).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول - الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ.

المبحث الثاني - الْحَدِيثُ الْمَكْذُوبُ.

المبحث الثالث - الْحَدِيثُ الْمُدَلَّسُ.

المبحث الرابع - الْحَدِيثُ الْمَرْدُودُ.

المبحث الخامس - الْمُهْمَلُ.

الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ

فَالْمُنْكَرُ لُغَةً: هُوَ «خِلَافُ الْمَعْرُوفِ»^(٤).

واصْطِلَاحًا يطلق على قسمين:

(١) انظر «حاشية عبادة» (ق ١ / ٣٠).

(٢) انظر «المصباح المنير» (ص ١٧٨) طبعة دار الحديث ط ١.

(٣) انظر «لسان العرب» (٦ / ١١٣).

(٤) المرجع السابق (١٤ / ٢٨٢).

فالأول — هو «ما رواه الضعيف مخالفاً رواية الثقة»^(١).

والثاني — هو الحديث الذي لا يعرف متنه من غير جهة راويه، فلا متابع له فيه؛ بل ولا شاهد، فإذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه خاصة، أو نحوهم — ممن لا يحكم حديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه لكثير من المحدثين، كالإمام أحمد، والإمام النسائي^(٢).

وقد عرّف العلامة البيهقي رحمه الله — الحديث المنكر فقال:

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدًا ∴ تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدًا

وهذا التعريف كما لا يخفى منطبق على القسم الثاني، وهذا قصور في التعريف.

مثال القسم الأول من المنكر:

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا، كُلُّهُمْ فِي الْقُرْآنِ، مَنْ أَحْصَاهُمْ^(٣)، دَخَلَ الْجَنَّةَ».

منكر جدًا بزيادة «كلهم في القرآن». أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٢١/١٥) من طريق حماد بن عيسى بن (الأصل: عن) عبيدة ابن طفيل

(١) انظر «نزهة النظر» (ص ٤١)، و«عون المعبود» (١/ ٢١) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، و«شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٢٥٣).

(٢) انظر «فتح المغيث» (١٢/ ١٣).

(٣) هكذا في مطبوع دار السلام (٧/ ٥٢٨٠ / ٢٢٦٠٢)، ودار الفكر (١٥/ ١٨٣)، ولكن في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٥/ ٢٥١ / ٢٢٢٣) (أخصاها).

الجهني، قال: ثنا ابن جريج، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن مكحول، عن عِرَاكُ بن مالك، عن أبي هريرة مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًا، حماد هذا ضعفه جمع، وقال الحاكم والنقاش: «يروي عن ابن جريج وجعفر الصادق أحاديث موضوعة».

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق عن أبي هريرة، دون هذه الزيادة المنكرة، وقد أشرت إلى بعض طرقه عند أحمد في التعليق على المشكاة (٢٢٨٨) «^(١)».

مثال القسم الثاني من المنكر:

«بَرَكَۃُ الطَّعَامِ، الْوُضُوءُ قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ».

ضعيف. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦٥٥): حدثنا قيس، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان قال في التوراة: أَنَّ بَرَكَۃَ الطَّعَامِ، الْوُضُوءُ قَبْلَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ - قال: فذكره.

وأخرجه أبو داود (٣٧٦١)، والترمذي (٣٢٩ / ١)، وعنه البغوي في «شرح السنة» (١ / ١٨٧ / ٣)، والحاكم (١٠٦ / ٤ - ١٠٧)، وأحمد (٤٤١ / ٥) من طرق، عن قيس بن الربيع به، وقال أبو داود: وهو ضعيف. وقال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس يضعف في الحديث. وقال الحاكم: تفرد به قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، وانفراده على علو محله، أكثر من أن يمكن تركه في هذا الكتاب.

وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: مع ضعف قيس، فيه إرسال.

قلت: ولم يتبين لي الإرسال الذي أشار إليه، فإن قيسًا قد صرح بالتحديث عن أبي هاشم، وهذا من الرواة عن زاذان، وقيل لابن معين: ما تقول في زاذان؟ روى عن سلمان؟ قال: نعم روى عن سلمان وغيره، وهو ثبت في سلمان. فعلة الحديث: قيس هذا، وبه أعله كل من ذكرنا وغيرهم.

ففي «تهذيب السنن» لابن القيم (٥/٢٩٧/٢٩٨) أن مهنّا سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: هو منكر ما حدث به إلا قيس بن الربيع»^(١).
كيفية معرفة المنكر: يمكن معرفة الحديث المنكر، بأحد أمرين:

١- الانفراد ممن لا يحكم لحديثه بالقبول بغير عاضد يعضده، بما لا متابع له، ولا شاهد.

٢- المخالفة من الضعفاء للثقات، وتعرف بجمع طرق الحديث، والتأمل فيها.
قال الإمام مسلم: «وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبولة ولا مستعمله»^(٢).

حكم المنكر: لا يحتج به ولا يعمل به.
وأما الزور فهو: الحديث الموضوع المكذوب، وسيأتي بيانه إن شاء الله.

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/٣٠٩-٣١٠).

(٢) «صحيح مسلم» (ص ٦).

الْحَدِيثُ الْمُدَلَّسُ

الْمُدَلَّسُ لُغَةً: مِنَ الدَّلَسِ، وَهُوَ: «الظُّلْمَةُ»^(١). وَالتَّدْلِيسُ هُوَ: «إِخْفَاءُ الْعَيْبِ»^(٢)، وَفَاعِلُ التَّدْلِيسِ: مُدَلِّسٌ.

وَالْمُدَلَّسُ اصْطِلَاحًا: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْفَى الرَّاوِي عَيْبَ سَنَدِهِ؛ لِيُظْهِرَهُ بِمَظْهَرٍ حَسَنٍ^(٣).

«فَالْإِخْفَاءُ يَكُونُ بِإِخْفَاءِ الْانْقِطَاعِ، أَوْ إِخْفَاءِ النَّزُولِ، أَوْ إِخْفَاءِ عَيْبٍ فِي حَالِ الشَّيْخِ، كَالْجَرَحِ، وَالْجَهَالَةِ، أَوْ شَيْءٍ لَا يَرْضَاهُ الْمُدَلِّسُ، كَرَأْيٍ فِي الْعَقِيدَةِ... وَمَعَ هَذَا فَهُوَ يُوْهِمُ الْعَكْسَ، كِإِيْهَامِ الْاِتِّصَالِ، وَالسَّمَاعِ، وَإِيْهَامِ الْعُلُوِّ، وَإِيْهَامِ ثِقَةِ شَيْخِهِ، أَوْ أَنَّهُ شَيْخٌ آخَرُ»^(٤).

أَوْضَحَ الْعَلَامَةُ الْبَيْقُونِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ التَّدْلِيسَ يَقْسِمُ قَسْمَيْنِ فَقَالَ:
وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ∴ وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ
الْأَوَّلُ الْأَسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ ∴ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بَعْنٌ وَأَنْ

(١) «القاموس المحيط» (ص ٥٤٦).

* كَأَنَّ الْمُدَلَّسَ أَظْلَمُ الْأَمْرِ؛ لَيْسَتْ عَيْبُ الْإِسْنَادِ بِعِبَارَاتٍ مُوْهِمَةٍ. انْظُرْ «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٤١٧).

(٢) انْظُرْ «لسان العرب» (٤/ ٣٨٧).

(٣) انْظُرْ «التدليس وأحكامه وآثاره النقدية» (٢٨-٢٩) طبعة دار ابن حزم ط ١.

(٤) المرجع السابق (ص ٣٢).

وَالثَّانِ لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ . . أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ

لكن من نظر في أقسام التدليس وأنواعه، علم أن العلامة البيهقي - رحمه الله - قد ذكر تدليس الشيوخ، ونوعاً من تدليس الإسناد، وقد يعتذر عنه بأنه يريد التمثيل لا الحصر، والعلم عند الله تعالى.

أقسام التدليس:

قال الإمام الخطيب البغدادي: «والتدليس على ضربين...

الضرب الأول - تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلّسه عنه بروايته إياه، على وجه يوهّم أنه سمعه منه، ويعدل عن البيان لذلك...

وأما الضرب الثاني - من التدليس، فهو أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً يغير فيه اسمه، أو كنيته، أو نسبه، أو حاله المشهور من أمره؛ لئلا يعرف»^(١).

وعلى ما تقدم من كلام الإمام الخطيب، فالتدليس يقسم إلى قسمين: الأول - تدليس الإسناد، والثاني - تدليس الشيوخ.

فأما تدليس الإسناد: فقد عرفه الإمام ابن عبد البر فقال: «أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره عنه ممن ترضى حاله، أو لا ترضى، على أن

الأغلب في ذلك: أن لو كانت حاله مرضيه؛ لذكره، وقد يكون؛ لأنه استصغره. هذا هو التدليس عند جماعتهم، لا اختلاف بينهم في ذلك»^(١).

وأما تدليس الشيوخ: فقد عرفه الإمام الخطيب فقال: «فمثل أن يغير اسم شيخه؛ لعلمه بأن الناس يرغبون عن الرواية عنه، أو يكتنيه بغير كنيته، أو ينسبه إلى غير نسبه المعروفة من أمره»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «ليس قوله بما لا يعرف به قيداً فيه؛ بل إذا ذكره بما يعرف به، إلا أنه لم يشتهر به، كان ذلك تدليساً»^(٣).

وعرفه الحافظ ابن حجر فقال: «فهو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به، من اسم، أو لقب، أو كنية، أو نسبة؛ إيهاماً للتكثير غالباً، وقد يفعل ذلك؛ لضعف شيخه؛ وهو خيانة ممن تعمدته، كما إذا وقع ذلك في تدليس الإسناد»^(٤).

أنواع تدليس الإسناد:

الأول — تدليس التسوية.

قال الإمام العراقي: «وصورة هذا القسم من التدليس: أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يروي عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذي سمع الحديث

(١) «التمهيد» (١/ ١٥).

(٢) «الكفاية» (١/ ٩٧-٩٨).

(٣) «النكت» لابن حجر (ص ٢٤٣).

(٤) «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (مراتب التدليس)» (ص ٣٧) طبعة دار ابن كثير والمكتب الإسلامي ط ١.

من الثقة الأول، فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، كالعننة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه؛ لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله، إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل^(١).

قال الإمام الخطيب: «وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش، وسفيان الثوري، وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا»^(٢).

الثاني - تدليس العطف، وله صورتان.

الصورة الأولى - : «وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع، ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع - أيضاً - وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال: وفلان، أي: حدث فلان»^(٣).

الثانية - : «أو يكون سمعه من الثاني - أيضاً - ، لكن في سياقه علة؛ فيخفيها، ويسوق الحديث على لفظ الأول؛ موهما اتفاقهما في السياق»^(٤).

(١) «التقييد والإيضاح» (ص ٩٥) طبعة دار مؤسسة الكتب الثقافية ط ٤.

(٢) «الكفاية» (٢/ ٣٩٠).

(٣) «النكت» لابن حجر (ص ٢٤٤).

(٤) «التدليس وأحكامه» (ص ٦٢).

الثالث - تدليس القطع، أو الحذف.

قال الحافظ ابن حجر: «مثاله: ما روينا في «الكامل» لأبي أحمد بن عدي وغيره، عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا، ثم يسكت ينوي القطع، ثم يقول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها»^(١).

الرابع - تدليس الصيغ. قال الإمام ابن الصلاح: «وربما دلس بعضهم، فذكر الذي وجد خطه، وقال فيه: «عن فلان أو: قال فلان»، وذلك تدليس قبيح، إذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس، وجازف بعضهم فأطلق فيه «حدثنا، وأخبرنا»، وانتقد ذلك على فاعله»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «ويلتحق بالتدليس: ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث، أو الإخبار عن الإجازة؛ موهما للسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً»^(٣).

وقال الحافظ ابن الصلاح: «والصحيح - والمختار الذي عليه عمل الجمهور، وإياه اختار أهل التحري، والورع -، المنع في ذلك من إطلاق «حدثنا، وأخبرنا» ونحوهما من العبارات، وتخصيص ذلك بعبارة تشعر به، بأن يقيد هذه العبارات فيقول: «أخبرنا أو: حدثنا فلان مناولة وإجازة، أو: أخبرنا إجازة، أو: أخبرنا مناولة، أو: أخبرنا إذنًا، أو: في إذنه، أو: فيما أذن لي فيه، أو: فيما أطلق لي روايته

(١) «النكت» لابن حجر (ص ٢٤٤).

(٢) «علوم الحديث» (ص ١٧٩).

(٣) «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (مراتب التدليس)» (ص ٣٦) طبعة دار ابن كثير والمكتب الإسلامي ط ١.

عنه»، أو يقول: «أجاز لي فلان، أو: أجازني فلان كذا، وكذا، أو: ناولني فلان، وما أشبه ذلك من العبارات»^(١).

صور تدليس الصيغ:

١ - التصريح بالتحديث فيما لم يسمعه الراوي: كما كان يفعل فطر بن خليفة.

٢ - التصريح بالتحديث، أو بالصيغ الموهمة للسناع في الوجادة، وقد سبق كلام الحافظ ابن الصلاح فيه.

٣ - التصريح بالإخبار في الإجازة:

قال الحافظ ابن حجر: «أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الحافظ أبو نعيم... كانت له إجازة من أناس أدركهم، ولم يلقيهم فكان يروي عنهم بصيغة: أخبرنا، ولا يبين كونها إجازة، لكنه كان إذا حدث عمن سمع منه يقول: حدثنا، سواء كان ذلك قراءة، أو سماعاً، وهو اصطلاح له تبعه عليه بعضهم، وفيه نوع تدليس بالنسبة لمن لا يعرف ذلك»^(٢).

الخامس — تدليس البلدان.

قال الحافظ السخاوي: «ولهم أيضاً: تدليس البلاد، كأن يقول المصري: حدثني فلان بـ«العراق»، يريد موضعاً بـ«إخميم»، أو بـ«زبيد»، يريد موضعاً بـ«قوص»، أو بـ«زقاق حلب»، يريد موضعاً بـ«القاهرة»، أو بـ«الأندلس» يريد موضعاً

(١) «علوم الحديث» (١٧٩).

(٢) «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (مراتب التدليس)» (ص ٣٨).

بـ«القرافة»، أو بما وراء النهر؛ موهمًا «دجلة»، وهو أخف من غيره، لكنه لا يخلو عن كراهة، وإن كان صحيحًا في نفس الأمر؛ لإيهام الكذب بالرحلة، والتشبع بما لم يعط»^(١).

تنبيهات: أطلق بعض المحدثين التدليس على الإرسال على سبيل التجويز.

- لا يجوز أن يوصف الصحابي بالتدليس؛ لأن مصطلح التدليس لا ينطبق معناه على رواية الصحابة - ﷺ - عن النبي - ﷺ - فالمدلس يوهم السماع ممن لم يسمع منه؛ موهمًا علو الإسناد تشبّعًا، وأسقط الواسطة لعلمه أنها غير مرضي، أو للأئمة من الرواية عمن حدثه، وهذا أشياء يتنزه الصحابة عنها، فالمعروف عنهم: أنهم كانوا يأخذون من النبي - ﷺ - ويأخذ بعضهم بواسطة بعض^(٢).

دوافع التدليس:

- ١ - تحسين الحديث وتسويته، بحيث يظهر فيه الأجواد، ويخفي الأذنياء.
- ٢ - ضعف حال شيخ المدلس.
- ٣ - الرغبة في العلو.
- ٤ - استصغار الشيخ الذي سمع منه الحديث.
- ٥ - الدعوة إلى الله - عز وجل -، فمقصود الداعي ذكر المتن، واستعمال ما فيه من مواعظ، فالدعوة إلى الله - تعالى - هي سبب إرسالهم عن الصحابة - ﷺ -.

(١) «فتح المغيث» (١/ ٣٤٢).

(٢) انظر «التدليس» (ص ٨٠-٨٤).

- ٦- حب التدليس، والولوع به، مع تقليد الأكابر فيه، كما قال هشيم عندما سئل عن التدليس: «إنه أشهى شيء»، كان كبيرك يدلسان: «الأعمش والثوري».
- ٧- كثرة الأخذ والرواية عن الشيخ الواحد، فيرغب عن تكرار اسمه فينوّعه.

٨- الخوف من عدم نشر السنة، أو التورع والاحتياط في نشرها، كما حدث من البخاري مع شيخه الذهلي، قال الحافظ السخاوي: «قيل في فعل البخاري في الذهلي: إنه لما كان بينهما ما عرف في محله، بحيث منع الذهلي أصحابه من الحضور عند البخاري، ولم يكن ذلك بهامع للبخاري من التخريج عنه، لوفور ديانتته وأمانته، وكونه عذره في نفسه بالتأويل، غير أنه خشي من التصريح به أن يكون كأنه بتعديله له صدّقه على نفسه؛ فأخفى اسمه»^(١).

وقال: «ما يقع البخاري في شيخه الذهلي، فإنه تارة يقول: محمد، ولا ينسبه، وتارة: محمد بن عبدالله، فينسبه إلى جده، وتارة محمد بن خالد، فينسبه إلى والد جده، ولم يقل في موضع: محمد بن يحيى»^(٢).

٩- إيهام كثرة المشايخ.

١٠- فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

١١- قصد الاختبار، كما في قصة هشيم مع أصحابه، قال الإمام الحاكم: «وفيما حدثونا: أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه

(١) «فتح المغيث» (١/٣٣٧).

(٢) المرجع السابق (١/٣٥٣).

التدليس، ففطن لذلك؛ فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة، عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي»^(١).

١٢ - خدمة لشيخه وإجلاله من الرواية عن الضعفاء، كقصة الوليد ابن مسلم مع الهيثم بن خارجة^(٢)، قال الإمام الذهبي: «قال صالح بن محمد جَزَرَة: سمعت الهيثم بن خارجة قال: قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال وكيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي، عن نافع، وعن الأوزاعي، عن الزهري، وعن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، وغيرك يدخل بين الأوزاعي، وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري قرة وغيره، فما يملك على هذا؟ قال أُتْبِلُ الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء الضعفاء. قلت فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء الضعفاء مناكير، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات، ضُفِعَ الأوزاعي! قال: فلم يلتفت إلى قولي»^(٣).

مفاسد التدليس:

١ - التدليس سبيل للكذب على رسول الله ﷺ وإفساد الدين، وذلك بالرواية عن الكذابين والوضاعين والمجروحين، ثم عدم بيان ذلك، وإيهام أن تلك الأخبار صحيحة مقبولة، فتنتشر ويعمل بها الناس.

٢ - القدح في عدالة الرجل؛ لما في التدليس من التشبع بما لم يعط.

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٤٣).

(٢) انظر «التدليس» (ص ٨٩-٩٥)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٨٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢١٥-٢١٦) طبعة مؤسسة الرسالة ط ١١.

٣- «وقد يؤدي تدليس الأسماء إلى جهالة الراوي الثقة؛ فيرد خبره الصحيح»^(١).

٤- فيه تضييع للمروي عنه، وللمروي - أيضاً -؛ لأن إبهام المروي عنه يجعله مجهولاً، فيرتب عليه تضييع خبره، فلا يعرف أصحيح هو أم ضعيف.

٥- إفساد حديث الثقات، وإصاق المناكير بهم، كما كان يفعل الوليد ابن مسلم مع شيخه الأوزاعي.

حكم التدليس:

قال الإمام الذهبي: «قال خلف بن هشام البزار: المدلس متشبع بما لم يعط. قلت: هو داخل في قوله - تعالى -: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨].

قلت: والمدلس فيه شيء من الغش، وفيه عدم نصح للأمة، لا سيما إذا دلس الخبر الواهي؛ يوهم أنه صحيح، فهذا لا يحل بوجه، بخلاف باقي أقسام التدليس، وما أحسن قول عبد الوارث بن سعيد: التدليس ذلٌّ!»^(٢).

حكم تدليس الإسناد:

قال الإمام الشافعي: «لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: «حدثني»، أو «سمعت»»^(٣).

(١) انظر «الموقظة في مصطلح الحديث» طبعة دار الآثار ط ١.

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٦٠).

(٣) «الرسالة» (ص ٣٨٠) طبعة المكتبة العلمية.

وقال الإمام ابن حبان: «الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار مثل قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبو إسحق، وابن جريج، وابن إسحق، والثوري، وهشيم، ومن أشبه هؤلاء ممن يكثر عددهم من الأئمة المرضيين وأهل الورع في الدين.

كانوا يكتبون عن الكل، ويروون عن سمعوا منه، فربما دلّسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه، عن أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقل المدلس، وإن كان ثقة: «حدثني»، أو «سمعت»، فلا يجوز الاحتجاج بخبره»^(١).

وقال: «إذا صح عندي خبر رواية مدلس أنه بين السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره، بعد صحته عندي من طريق آخر»^(٢).

حكم تدليس التسوية:

لا يقبل خبر المدلس الثقة، وإن صرح بالتحديث عن شيخه، ما لم يصرح كل راوٍ فوقه بالسماع^(٣).

حكم تدليس الشيوخ:

قال الإمام ابن حبان: «أقوام ثقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذايين، ويكونهم حتى لا يعرفوا، فربما أشبه كنية كذاب كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوي هذا الخبر ثقة، يتحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ومن

(١) «مقدمة كتاب المجروحين من المحدثين» (١/٨٦).

(٢) «مقدمة صحيح ابن حبان» (١/١٢٢) طبعة باوزير ط ١.

(٣) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/٣٣٢)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/٤٤٣ -

أعملهم بمثل هذا من هذه الأمة الثوري، كان يحدث عن الكلبى، ويقول: حدثنا أبو النضر، فيتوهم المستمع أنه أراد به سعيد بن أبى عروبة، أو جرير بن حازم، ومثل الوليد بن مسلم إذا قال: حدثنا أبو عمر، فيتوهم أنه أراد الأوزاعي، وإنما أراد به عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وقد سمعنا جميعاً عن الزهري، ومثل بقية إذا قال: حدثنا الزبيري عن نافع، فيتوهم أنه أراد به محمد بن الوليد الزبيري، وإنما أراد زرعة بن عمرو الزبيري، وما يشبه هذا. فلا يجوز الاحتجاج بخبر في روايته كنية إنسان لا يدري من هو، وإن كان دونه ثقة؛ لأنه يحتمل أن يكون كذاباً كنى عن ذكره»^(١).

حكم المدلس:

قال الإمام الذهبي: «وإن فعله طلباً لعلو فقط، أو إيهاماً لتكثير شيوخ...، فهذا محتمل، والورع تركه»^(٢).

قال الإمام العلاءي: «والذي ينبغي أن ينزل قول من جعل التدليس مقتضياً لجرح فاعله، على من أكثر التدليس عن الضعفاء، وأسقط ذكرهم تغطية لحالهم، وكذلك من دلس اسم الضعيف؛ حتى لا يعرف...، ولهذا ترك جماعة من الأئمة كأبي حاتم الرازي، وابن خزيمة، وغيرهما الاحتجاج ببقية مطلقاً»^(٣).

قال الإمام الذهبي: «وقال أبو الحسن بن القطان: بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح، مفسد لعدالته. قلت نعم والله صح هذا عنه إنه

(١) «مقدمة كتاب المجروحين من المحدثين» (١ / ٨٥) في طبعة دار الصميعي.

(٢) «الموقظة» (١٩ - ٢٠).

(٣) «جامع التحصيل» (ص ١٠٠).

يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم؛ بل وعن جماعة كبار فعله، وهذه بلية منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد، وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس، إنه تعمد الكذب، هذا أمثل ما يعتذر به عنهم»^(١).

حكم رواية المدلس:

قال الإمام ابن عبد البر: «وكذلك من عرف بالتدليس المجتمع عليه، وكان من المسامحين في الأخذ عن كل أحد، لم يحتج بشيء مما رواه حتى يقول: أخبرنا، أو سمعت، هذا إذا كان عدلاً ثقة في نفسه، وإن كان ممن لا يروي إلا عن ثقة استغنى عن توقيفه، ولم يسأل عن تدليسه، وعلى ما ذكرته لك أكثر أئمة الحديث.

قال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين عن التدليس، فكرهه وعابه. قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى حتى يقول: حدثنا أو أخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة فيما دلس فيه».

قال يعقوب: وسألت على ابن المديني، عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس، فلا حتى يقول: حدثنا»^(٢).

* «أما إذا لم يصرح المدلس بالسماع، والتحديث، فالأئمة يتوقفون في خبره، فإن وجدوا ما يشهد لصحته من مرويات أخرى، قبلوه، وإلا تركوا تلك الأخبار واجتنبوها»^(٣).

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٤).

(٢) «التمهيد» (١٧-١٨).

(٣) «التدليس وأحكامه» (ص ١٣١).

كيفية معرفة الراوي المدلس :

يعرف الراوي المدلس ببذل الوسع في الوقوف على كلام أئمة الحديث في الراوي من خلال كتب التراجم، والعلل، والتواريخ؛ لأن نقاد الحديث هم أهل الحفظ والفهم والتجربة، وإليهم المرجع في الحكم على الرواة.

أشهر صيغ الأداء التي يستخدمها المدلس :

«عن»، «أن»، «قال». وقد يستعمل المدلس صيغاً نادرة، كـ «ذكر، وحدث، وفعل، وكان يقول»، وما أشبه ذلك.

حكم رواية المدلس في الصحيحين وصحيح الإمام ابن حبان :

قال الحافظ ابن حجر: «أورد المصنف هذا محتجاً به على قبول رواية المدلس إذا صرح، وهو يوهم أن الذي في الصحيحين وغيرها من الكتب المعتمدة من حديث المدلسين، مصرح في جميعه، وليس كذلك؛ بل في الصحيحين وغيرهما جملة من أحاديث المدلسين بالعننة، وقد جزم المصنف في موضع آخر، وتبعه النووي وغيره، بأن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين، فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى، وتوقف في ذلك من المتأخرين، الإمام صدر الدين بن المرحّل وقال في كتاب «الإنصاف»: «إن في النفس من هذا الاستثناء غصة؛ لأنها دعوى لا دليل عليها، ولا سيما أنا قد وجدنا كثيراً من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين، أو أحدهما بتدليس رواها».

وكذلك استشكل ذلك قبله، العلامة ابن دقيق العيد فقال: «لا بد من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول مطلقاً في كل كتاب، أو الرد مطلقاً في كل كتاب،

وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك، وما خرج عنه، فغاية ما يوجه به أحد أمرين: إما أن يدعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، قال: وهذا إحالة على جهالة، وإثبات أمر مجرد الاحتمال، وإما أن يدعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين، دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع.

قال: لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه. قال: وهذا فيه عسر. قال ويلزم على هذا أن لا يستدل بما جاء من رواية المدلس خارج الصحيح، ولا يقال: هذا على شرط مسلم - مثلاً -؛ لأن الإجماع الذي يدعى ليس موجوداً في الخارج»، انتهى ملخصاً.

وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: «وسألته عما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً، هل نقول: إنها اطلعا على اتصالهما؟ قال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح».

قلت: وليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعننة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط.

أما ما كان في المتابعات، فيحتمل أن يكون حصل التسامح في تخريجها غيرها، وكذلك المدلسون الذين خرج حديثهم في الصحيحين، ليسوا في مرتبة واحدة في ذلك؛ بل هم على مراتب:

الأول - من لم يوصف بذلك إلا نادراً، وغالب روايتهم مصرحة بالسماع، والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تجوز من الإرسال إلى التدليس، ومنهم من يطلق ذلك بناء على الظن، ويكون التحقيق بخلافه.

الثانية - من أكثر الأئمة من إخراج حديثه، إما لإمامته، أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير، أو أنه كان لا يدلّس، إلا عن ثقة.

الثالثة - من أكثروا التدليس وعرفوا به ^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «وأما دعوى الانقطاع، فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري؛ لما علم من شرطه، ومع ذلك، فحكم من ذكر من رجاله بتدليس، أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعننة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا» ^(٢).

قوله - رحمه الله - : «لما علم من شرطه» - يحتاج إلى مراجعة مبحث العننة؛ لأن البخاري - رحمه الله - لم يعلن عن شرطه.

وقال الإمام ابن حبان: «فإذا صح عندي خبر رواية مدلس أنه بين السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره، بعد صحته عندي من طريق آخر» ^(٣).

(١) انظر «النكت» لابن حجر (ص ٢٥٥-٢٥٧).

(٢) «هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري» (ص ٥٤٩) طبعة دار السلام والفيحاء.

(٣) «مقدمة صحيح ابن حبان» (١/ ١٢٢) طبعة باوزير ط ١.

منهج الإمام البخاري والإمام مسلم في تخريج أحاديث الرواة المدلسين

- ١- في الجملة ما أخرجه الشيخان، من حديث المدلسين، فهو محمول على ثبوت السماع فيه، لشدة تحريهما في إخراج الصحيح، وتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول، وإحساناً للظن بهما.
- ٢- يخرجان للمدلس ما صرح فيه بالسماع، ولو كان الطريق نازلاً، أو فيه من ليس على شرطهما، فيذكرونه في المتابعات، أو معلقاً، كما عند الإمام البخاري.
- ٣- يخرجان حديث المدلسين من طرق تلاميذ عرفوا بتمييز حديث شيوخهم، وعدم الرواية عنهم، إلا ما سمعوه، ولم يدلّسوا فيه، كشعبة.
- ٤- يخرجان حديث المدلس من روايته عن شيوخ عرف أنه لا يدلّس عنهم، كاهن جريج عن عطاء.
- ٥- يخرجان حديث المدلس من روايته عن شيوخ عرف بكثرة ملازمتهم وصحبتهم وإتقان حديثهم، بحيث قلما يفوته حديث عنهم، فتجده نادر التدليس عنهم، أو لا يدلّس عنهم مطلقاً؛ لأنه استوعب حديثهم، كالأعمش عن إبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح.
- ٦- إذ لم يجدوا للمدلس إلا الرواية بالصيغة المحتملة للسماع، واحتاجوا لتخريج حديث ذلك، فإنهم يذكرون له ما يقويه ويشهد لصحته، وثبوتَه بلفظه

عن مصدره بالمتابعات عن شيخ المدلس خاصة، وحتى عن الصحابي، فتأكد صحة روايته وسلامتها من الضعف والوهن^(١).

ذكر بعض ضوابط واعتبارات قبول عننة المدلس:

- ١ - كون المعنعن من المرتبة الأولى، أو الثانية من مراتب المدلسين، أو ممن لم يكن مشهوراً بالتدليس.
- ٢ - مجيء الحديث مصرحاً فيه بالسماع في طريق آخر.
- ٣ - أن تكون رواية المدلس عن شيخه مقرونة بغيره ممن لا يدلس.
- ٤ - أن يكون المدلس من أثبت الناس في شيخه.
- ٥ - رواية الإمام شعبة عن أي مدلس تحمل على الاتصال.
- ٦ - رواية الإمام يحيى القطان عن زهير، عن أبي إسحاق، تعتبر ضابطاً لقبول عننة أبي إسحاق.
- ٧ - رواية الإمام الليث عن أبي الزبير عن جابر - رضي الله عنه - محمولة على الاتصال.
- ٨ - معرفة الوساطة بين المدلس والمدلس عنه، إن كان هناك تدليس، كرواية حميد الطويل، عن أنس - رضي الله عنه -، محمولة على السماع؛ لأن روايته عن أنس - رضي الله عنه - دائرة بين سماعه منه، وسماعه من ثابت عن أنس - رضي الله عنه -.

(١) انتهى ما يتعلق بمبحث التدليس ملخصاً، وفيه تصرف من الكتاب القيم «التدليس وأحكامه وآثاره النقدية».

٩ - رواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مُليكة، محمولة على الاتصال.

١٠ - أحاديث الأعمش عن طلحة بن نافع، مستقيمة، وروايته عن شيوخه المكثّر عنهم، كإبراهيم النخعي، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، محمولة على الاتصال، وإن عنعن، وهذا ليس للأعمش خاصة؛ بل بكل مدلس لازم شيخه وأكثر عنه، وكان من أثبت الناس به.

١١ - رواية حفص بن غياث عن الأعمش، تجعل عنعنة الأعمش، محمولة على السماع.

١٢ - رواية ابن حبان حديث المدلس بالعننة في صحيحه عن لا تقبل عنعنته إلا بتصريحه بالسماع محمولة على السماع؛ لقوله: «فإذا صح عندي خبر رواية مدلس أنه بين السماع فيه، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره، بعد صحته عندي من طريق آخر»^(١).

١٣ - كون المدلس مدلسًا تدليس شيوخ، كمروان بن معاوية، أو تدليس صيغ، كأبي نعيم، أو تدليس عطف كهشيم.

١٤ - رواية هشيم بن بشير، عن حصين بن عبد الرحمن، محمولة على الاتصال.

(١) «مقدمة صحيح ابن حبان» (١/١٢٢).

١٥ - تحمل رواية عكرمة بن عمار على الاتصال، إذا كانت من رواية الثوري عنه^(١).

مثال الحديث المدلس:

عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - مرفوعاً: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَالَ اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمَشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا وَلَا بَطَرًا، أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ». رواه أحمد، واللفظ له^(٢)، وابن ماجه، وانظر تخريجه مفصلاً في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم (٢٤)، وإسناده ضعيف^(٣)؛ لأنه من رواية عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، وعطية ضعيف، كما قال النووي في «الأذكار»، وابن تيمية في «القاعدة الجلية»، والذهبي في «الميزان»؛ بل قال في «الضعفاء»: «مجمع على ضعفه»، والحافظ الهيثمي في غير موضع من «مجمع الزوائد» منها: (٢٣٦/٥)، وأورده أبو بكر بن المحب البعلبكي في «الضعفاء والمتروكين»، والبوصيري كما يأتي، وكذا الحافظ ابن حجر

(١) انظر «روايات المدلسين في صحيح البخاري» (ص ٢٦-٣١) طبعة دار البشائر ط ١.

(٢) لعل الشيخ - رحمه الله - أراد أن يقول: واللفظ لابن ماجه فقال: واللفظ له - يعني الإمام أحمد -؛ لأن اللفظ لابن ماجه، ولفظ الإمام أحمد فيه تغيير يسير وهو: «مَنْ قَالَ حِينَ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مَمَشَايَ، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا وَلَا بَطَرًا... وَأَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ». انظر «مسند الإمام أحمد» (٢٤٨/١٧) طبعة مؤسسة الرسالة ط ١، ولعل الشيخ تنبه لهذا فقال في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢٤/٨٢/١): «ضعيف أخرجه ابن ماجه» (١/٢٦١-٢٦٢)، وأحمد...». فجاء بلفظ ابن ماجه. فَجَلَّ مِنْ لَا يَسْهُو.

(٣) قال الشيخ - رحمه الله - : «ولا تغتر بوروده في رسالة «آداب المشي إلى المسجد» لإمام الدعوة».

يقول فيه : « صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً »، وقد أبان فيه عن سبب ضعفه، وهو أمران :

الأول — ضعف حفظه بقوله: « يخطئ كثيراً »، وهذا كقوله فيه في « طبقات المدلسين »: « ضعيف الحفظ »، وأصرح منه قوله في « تلخيص الحبير » (ص ٢٤١ طبع الهند)، وقد ذكر حديثاً آخر: « وفيه عطية بن سعيد العوفي وهو ضعيف ».

الثاني — تدليسه، لكن كان على الحافظ أن يبين نوع تدليسه؛ فإن التدليس عند المحدثين على أقسام كثيرة أشهرها ما يلي:

الأول — أن يروي الراوي عن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه؛ موهمًا أنه سمعه منه، كأن يقول: عن فلان، أو قال فلان.

الثاني — أن يأتي الراوي باسم شيخه، أو لقبه على خلاف المشهور به؛ تسمية لأمره، وقد صرحوا بتحريم هذا النوع إذا كان شيخه غير ثقة، فدلسه؛ لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه، أو كنيته^(١)، وهذا يعرف عندهم بتدليس الشيوخ.

قلت: وتدليس عطية من هذا النوع المحرم، كما كنت بينته^(٢) في كتابي «الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة - ٢٤».

(١) «اختصار علوم الحديث». للحافظ ابن كثير (ص ٥٩) شرح أحمد شاكر.
(٢) ذكر الشيخ - رحمه الله - في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٢٤/ ٨٥) كلام ابن حبان بتصرف، ونصه في «المجروحين» (٢/ ١٦٧) طبعة دار الصميعي ط ١: «سمع من أبي سعيد أحاديث، فلما مات أبو سعيد، جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله - ﷺ - بكذا فيحفظه، وكناه أبا سعيد، وروى عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد؛ فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، فلا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».

وخلاصة ذلك: أن عطية هذا كان يروي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - ، فلما مات، جالس أحد الكذابين المعروفين بالكذب في الحديث، وهو الكلبى، فكان عطية إذا روى عنه، كناه أبا سعيد؛ فيتوهم السامعون منه أنه يريد أبا سعيد الخدري! وهذا وحده عندي يسقط عدالة عطية هذا، فكيف إذا انضم إلى ذلك سوء حفظه؟! ولهذا كنت أحب للحافظ - رحمه الله - أن ينبه على أن تدليس عطية من هذا النوع الفاحش ولو بالإشارة، كما فعل في طبقات المدلسين إذ قال: «مشهور بالتدليس القبيح» كما سبق.

ثم كأن الحافظ نسي أو وهم - أو غير ذلك من الأسباب التي تعرض للبشر - فقال في تخريجه لهذا الحديث: إن عطية قال في رواية: حدثني أبو سعيد . قال: «فأمن بذلك تدليس عطية»! كما نقله ابن علان عنه، وقلده في ذلك بعض المعاصرين! قلت: والتصريح بالسماع إنما يفيد إذا كان التدليس من النوع الأول، وتدليس عطية من النوع الآخر القبيح، فلا يفيد فيه ذلك؛ لأنه في هذه الرواية - أيضًا - قال: «حدثني أبو سعيد»، فهذا هو عين التدليس القبيح^(١).

(١) قال الشيخ الألباني - رحمه الله - في حاشية (١) (ص ١٠٤-١٠٥): «من هذا يتبين للقراء الكرام أن من قلد الحافظ في هذه الجملة بعد تبينها على نوع تدليس عطية، فإنما هو مغرض متبع للهوى، كما فعل أحدهم، حيث نقل عبارة الحافظ هذه في صدد الرد على إعلالي للحديث بالتدليس - أيضًا - ، أقول: إنه مغرض؛ لأنني على يقين من أنه اطلع على نوع التدليس المذكور في مقالي المشار إليه آنفاً؛ لأن رده في هذا الحديث ينصب عليه، ومع ذلك، فإنه تعامى عن ذلك، ولم يجب عنه ولو بكلمة، وإنما افترض أن التدليس من النوع الأول الذي ينجر بمجيئه من طريق آخر، مصرحاً بالتحديث، أفلا يعذرني القراء إذا قلت: ألا يستحق هؤلاء أن يلحقوا بالمدلسين أمثال عطية هذا؟!».

فتبين مما سبق أن عطية ضعيف؛ لسوء حفظه وتدليس الفاحش، فكان حديثه هذا ضعيفاً. وأما تحسين الحافظ له الذي اغتر به من لا علم عنده، فهو بناء على سهوه السابق، فتنبه ولا تكن من الغافلين. وفي الحديث علل أخر تكلمت عليها في الكتاب المشار إليه سابقاً، فلا حاجة للإعادة، فليرجع من شاء الزيادة»^(١).

ويلحق بتدليس الشيوخ تدليس البلدان، فهو فرع عنه، وقد مضى بيانه.

فالنوع الأول الذي ذكره الشيخ - رحمه الله - ، هو تدليس الإسناد، وأما النوع الثاني، فهو تدليس الشيوخ، والمثال السابق صالح له، وأما تدليس الإسناد، فهو أنواع وقد سبق بيانها، وإليك بعض الأمثلة على بعض أنواعه:

تدليس التسوية:

«أَهْلُ الشَّامِ سَوَوْا اللَّهَ فِي أَرْضِهِ يَنْتَقِمُ بِهِمْ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَحَرَامٌ عَلَى مُنَافِقِيهِمْ أَنْ يَظْهَرُوا عَلَى مُؤْمِنِيهِمْ، وَلَا يَمُوتُوا إِلَّا عَمَّا وَهَمَّا». ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤١٦٣) من طريقين عن الوليد بن مسلم، عن محمد بن أيوب بن ميسرة بن حلبس، عن أبيه، عن خريم بن فاتك الأسدي صاحب رسول الله - ﷺ - أنه سمع رسول الله - ﷺ - يقول: فذكره. وهذا إسناد ظاهره الصحة، ولعله لذلك احتج به شيخ الإسلام ابن تيمية في فصل له في «فضائل الشام» (ق ٢٥٩ / ١ من مسودته)، وليس بصحيح؛ فإن له علتين:

(١) «التوسل أنواعه وأحكامه» (١٠٢-١٠٥) طبعة المكتب الإسلامي ط ٥.

الأول: عنعنة الوليد، فإنه يدلّس تدليس التسوية، قال الذهبي في «الميزان»: «إذا قال الوليد: عن ابن جريج، أو عن الأوزاعي، فليس بمعتمد؛ لأنه يدلّس عن كذابين، فإذا قال: ثنا فهو حجة».

و قال الحافظ في «التقريب»: «هو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية». الأخرى: الوقف، فقد رواه موقوفاً هيثم بن خارجة قال: حدثنا محمد بن أيوب به موقوفاً على خريم .

أخرجه أحمد (٣ / ٤٩٨)، وسنده صحيح، وأوهم ابن تيمية أنه مرفوع، وليس كذلك .

و الحديث أورده المنذري في «الترغيب و الترهيب» (٤ / ٦٣)، وقال: رواه الطبراني مرفوعاً، وأحمد موقوفاً، ولعله الصواب، ورواتها ثقات^(١).

مثال تدليس العطف:

«إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ، فَلَا يَرْكَعْ دُونَ الصَّفِّ، حَتَّى يَأْخُذَ مَكَانَهُ مِنَ الصَّفِّ».

ضعيف مرفوعاً . أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٢٣١): حدثنا ابن أبي داود قال: حدثنا المُقَدَّمي: قال: حدثني عمر بن علي قال: حدثنا ابن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال النبي - ﷺ - : فذكره.

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١ / ٦٨-٦٩).

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، ولذلك قال الحافظ في «الفتح» (٢ / ٢١٤) إنه حسن، ولكنه معلول، وعلته خفية جدًا، فإن الرجال كلهم ثقات، والمقدمي اسمه محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم مولى ثقيف، وثقه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث محله الصدق»، كما في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢١٣)، وعمر بن علي هو عم المقدمي، وهو علة الحديث، فإنه وإن كان ثقة محتجًا به في «الصحيحين»، فقد كان يدلّس تدليّسًا سيئًا جدًا، قال ابن سعد: «كان ثقة، وكان يدلّس تدليّسًا شديدًا، يقول سمعت، وحدثنا، ثم يسكت، فيقول: هشام بن عروة والأعمش!»،^(١)

وقال أحمد: «كان يدلّس، سمعته يقول: «حجاج، وسمعته»، يعني حديثًا آخر، قال أحمد: كذا كان يدلّس!»،^(٢)

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، ولولا تدليسه؛ لحكمنا له إذا جاء بزيادة، غير أنا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة».

قلت: وأنا أخشى أن يكون دلّس في هذا الحديث عن بعض الضعفاء، حيث زاد الرفع، والمعروف أنه موقوف، فقال ابن أبي شيبة (١ / ٩٩ / ٢): «نا أبو خالد الأحمر، عن محمد بن عجلان به موقوفًا، بلفظ: «لَا تُكَبِّرُ حَتَّى تَأْخُذَ مَقَامَكَ مِنْ

(١) قال الشيخ - رحمه الله - في الحاشية: «وهذا يعرف بتدليس السكوت».

(٢) وقال في الحاشية: «وهذا يعرف بتدليس العطف».

الصَّفِّ»، ثم قال: «نا يحيى بن سعيد، عن محمد بن عجلان به، بلفظ: «إِذَا دَخَلْتُ، وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ، فَلَا تَرَكَعْ، حَتَّى تَأْخُذَ مَقَامَكَ مِنَ الصَّفِّ».

ومما يضعف هذا الحديث، سواء المرفوع منه والموقوف أنه قد صح ما يخالفه مرفوعاً عن النبي - ﷺ - وموقوفاً على جماعة من الصحابة - ﷺ -، وقد بينت ذلك في «الأحاديث الصحيحة» تحت (رقم ٢٢٩)، بلفظ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، وَالنَّاسُ رُكُوعٌ، فَلْيَرْكَعْ حِينَ يَدْخُلُ، ثُمَّ يَدْبُ رَاكِعًا، حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ السُّنَّةُ».

فهذا الحديث، وإسناده صحيح، كما بيته هناك، هو العمدة في هذا الباب، وقد عمل به كبار الأصحاب، كما أثبتته هناك»^(١).

قال الحافظ ابن رجب: «وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف، فيرويه عنه، ويدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيظن أنه سمعه منها، كما روى معمر عن ثابت وأبان، وغير واحد، عن أنس عن النبي - ﷺ - إنه: «نَهَى عَنِ الشُّغَارِ».

قال أحمد: هذا عمل أبان، يعني أنه حديث أبان، وإنما معمر، يعني لعله دلسه، ذكره الخلال، عن هلال بن العلاء الرقي، عن أحمد.

ومن هذا المعنى أن ابن عيينة كان يروي، عن ليث وابن أبي نجيح جميعاً، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن علي، حديث القيام للجنابة.

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ٤٠٨-٤٠٩).

قال الحميدي: فكنا إذا وقفناه عليه، لم يدخل في الإسناد أبا معمر إلا في حديث ليث خاصة، يعني أن حديث ابن أبي نَجِيح كان يرويه عن مجاهد عن علي منقطعاً، وقد رواه ابن المديني وغيره، عن ابن عيينة بهذين الإسنادين.

ورواه ابن أبي شيبه وغيره، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح وحده، وذكر في إسناده مجاهداً، وهو وهم.

قال يعقوب بن شيبه: كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين، فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد، أوقفه، أو أرسله^(١).

مثال تدليس السكوت، أو القطع:

عن أبي قتادة: أنه كان «لَهُ جُمَّةٌ ضَخْمَةٌ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ - فَأَمَرَهُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهَا، وَأَنْ يَتَرَجَّلَ كُلَّ يَوْمٍ».

رواه النسائي، ورواه مالك في «الموطأ»، بلفظ: «إِنَّ لِي جُمَّةً، أَفَأَرَجِّلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، وَأَكْرِمُهَا، فَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ رُبَّمَا ذَهَنَهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ؛ لِمَا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ وَأَكْرِمُهَا».

فأقول: هذا الحديث لا يصح عن أبي قتادة؛ لانقطاع إسناده، واضطراب متنه، أما الانقطاع، فهو أن النسائي رواه في «سننه» (٢ / ٢٩٢) من طريق عمر بن علي بن مُقَدَّم قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن المنكدر، عن أبي قتادة...

(١) «شرح علل الترمذي» (ص ٢٨٨-٢٨٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

وهذا إسناد ظاهره الصحة؛ فإن رجاله ثقات رجال الشيخين، لكن له علة خفية، وهي أن ابن مُقَدَّم هذا مع كونه ثقة، فقد كان يدلس تدليسا غريبا بينه ابن سعد بقوله: «كان ثقة، وكان يدلس تدليسا شديداً يقول: «سمعت»، و«حدثنا» ثم يسكت، فيقول: هشام بن عروة والأعمش...»؛ ولذلك قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص ٤٣١): «وعابوه بكثرة التدليس، ولم أر له في «الصحيح» إلا ما توبع عليه».

ولم يوثقه في «التقريب»، فإنه اقتصر على قوله فيه: «وكان يدلس شديداً». فمثله لا يحتج به ولو صرح بالتحديث إلا إذا توبع، فكيف إذا خولف؟!...»^(١). وقال - رحمه الله - : «ومثل هذا التدليس حري بحديث صاحبه أن يتوقف عن الاحتجاج به ولو صرح بالتحديث؛ خشية أن يكون سكت بعد قوله حدثنا، ولا يفترض في كل الرواة الآخذين عنه أن يكونوا قد تنبهوا لتدليسه هذا»^(٢). قال أبو محمد: وموقف الشيخ - رحمه الله - هو موقف الأئمة النقاد؛ لأن علم الحديث قائم على الاحتياط، قال الإمام بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن، الحكم والحديث»^(٣).

(١) «تمام المنة» (ص ٧٠).

* لفظ النسائي، ولفظ مالك، لم يُنقل كما في السنن والموطأ، فجعلت الحديث في الأول داخل التنصيص، والثاني نقلته كما في الموطأ على وجهه.

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ٣٨٩).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ٢.

الْمَرْدُودُ

الْمَرْدُودُ لُغَةً: هُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الرَّدِّ، وَهُوَ: «صَرَفُ الشَّيْءِ وَرَجْعُهُ»^(١).
اصْطِلَاحًا: إِنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْحَدِيثِ، فَهُوَ «كُلُّ حَدِيثٍ فَقَدَ شَرْطًا أَوْ أَكْثَرَ
مِنْ شُرُوطِ الْقَبُولِ»^(٢). الَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا فِي مَبْحَثِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.
وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالرَّوَايِ، فَهُوَ: الَّذِي لَمْ يَرْجُحْ صَدَقَ الْمَخْبِرُ بِالْخَبَرِ، سِوَاءِ
رَجَحَ كَذِبَهُ أَوْ لَمْ يَرْجُحْ صَدَقَهُ وَلَا كَذِبَهُ^(٣).

صفة من تقبل روايته من نقلة الآثار ومن ترد:

أَجْمَعَ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْأَصُولِ عَلَى قَبُولِ نَاقِلِ الْحَدِيثِ الْمُحْتَجِّ بِهِ،
بَشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ضَابِطًا عَدْلًا.

شروط الضبط:

١ - أَنْ يَكُونَ الرَّوَايِ يَقْضًا^(٤) غَيْرَ مَغْفَلٍ^(٥) حَافِظًا^(٦) عَالِمًا مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ
إِحَالَةٍ^(٧)، وَإِنْ رَوَاهُ مِنْ كِتَابِهِ عَلَيْهِ أَنْ يَصُونَهُ مِنْ تَطَرُّقِ التَّزْوِيرِ وَالتَّغْيِيرِ إِلَيْهِ، مِنْ
حِينَ سَمِعَ فِيهِ إِلَى أَنْ يُوْدِيَ.

(١) «لسان العرب» (١٨٤/٥).

(٢) «المسلك الواضح للمأمون لشرح للؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون» (١٣٧) طبعة دار ابن عفان ط ١.

(٣) انظر «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٢١١).

(٤) اليقظ: هو العاقل لما يحدث به، لا يرفع موقوفًا، ولا يصل مرسلًا، ولا يصحف رسيًا.

(٥) المغفل: هو الذي لا يميز الصواب من الخطأ، كالثائم والساهي.

(٦) الحافظ: هو الذي ثبت في حفظه ما سمعه، بحيث يبعد زواله عن القوة الحافظة، ويمكن استحضاره

متى شاء.

(٧) بحيث يُؤْمَنُ مِنْ تَغْيِيرِ مَا يَرْوِيهِ إِنْ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى.

أقسام الضبط:

يقسم الضبط إلى نوعين: ظاهر، وباطن.

فالظاهر: ضبط معنى الحديث من حيث اللغة، وهو المراد عند الإطلاق في قول الأكثر؛ لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى.

والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفقه.

ومتى صح عند أئمة الحديث سماع الطفل أو حضوره، أجازوا روايته.

والحاصل: يشترط أن يكون سماع الراوي عند التحمل تاماً، وعند الأداء عارفاً بمدلولات الألفاظ إذا روى من حفظه، وإذا روى من كتابه، يكتفى بضبط كتابه.

وعليه فإنه يعتد بسماع الطفل، ومن لا يفهم العربية إذا صح السماع.

العدالة وشروطها:

العدالة: مَلَكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة.

فالتقوى هي: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة.

والمروءة هي: «قوة للنفس مبدأً لصدور الأفعال الجميلة منها، المُسْتَبِعة للمدح شرعاً، وعقلاً، وعرفاً»^(١).

كلمات مضيئة في المروءة:

«إن المروءة سجيّةٌ جُبلت عليها النفوس الزكية، وشيمةٌ طبعت عليها الهمم

العلية، وضعفت عنها الطباع الدنية، فلم تطق حمل أشراتها السنية.

(١) «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٦٥٠) طبعة دار الفكر ط ٢.

إنها حلية النفوس، وزينة الهمم، فما هي حقيقتها؟

حقيقة المروءة: اعلم - وفقك الله لكل خير - أن حقيقة المروءة اتصاف النفس بصفات الكمال الإنساني التي فارق بها الحيوان البهيم، والشيطان الرجيم، إنها غلبة العقل للشهوة، وخذُّ المروءة: استعمال ما يُجَمِّل العبد ويزينه، وترك ما يندسه ويشينه، سواءً تعلق ذلك به وحده، أو تعداه إلى غيره.

قال بعض السلف: خلق الله الملائكة عقولاً بلا شهوة، وخلق البهائم شهوة بلا عقول، وخلق ابن آدم وركَّب فيه العقل والشهوة، فمن غلب عقله شهوته، التحق بالملائكة، ومن غلبت شهوته عقله، التحق بالبهائم.

مروءة كل شيء بحسبه :

إذا علمنا أن المروءة هي: استعمال كل خُلُق حسن، واجتناب كل خُلُق قبيح؛ فإن لكل عضو من الأعضاء مروءة على ما يليق به:

* فمروءة اللسان: حلاوته وطيبه ولينه.

* ومروءة الخُلُق: سعته وبسطه للحبيب والبغض.

* ومروءة المال: بذله في المواقع المحمودة، شرعاً، وعقلاً، وعرفاً.

* ومروءة الجاه: بذله للمحتاج إليه.

* ومروءة الإحسان: تعجيله وتيسيره، وعدم رؤيته، وترك المِنَّة به.

وهذه هي مروءة البذل والعطاء، أما مروءة الترك، فتعني ترك الخصام والمعاتبة والمهارة، والتغافل عن عثرات الناس.

دواعي المروءة:

إن أعظم دواعي المروءة شيئان:

أحدهما: علو الهمة. والثاني: شرف النفس.

أما علو الهمة: فلأنه باعث على التقدم والترقي في المكارم؛ أنفة من خمول الضعة، واستنكاراً لمكانة النقص، ولهذا قال النبي - " - : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَأَشْرَافَهَا، وَيَكْرَهُ سَفَسَافَهَا»...

وَإِذَا كَانَتْ النَّفْسُ كِبَارًا ∴ تَعَبَتْ فِي مَرَادِهَا الْأَجْسَامُ

وأما شرف النفس: فبه يكون قبول التأديب، واستقرار التقويم؛ فإن النفس إذا شرفت كانت للآداب طالبة، وفي الفضائل راغبة، وعن الدنيا والردائل نائية...

شروط المروءة وحقوقها:

ذكر بعضهم للمروءة حقوقاً وشروطاً، وهي تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: شروط المروءة في النفس.

والثاني: شروط المروءة في الغير.

أما شروط المروءة في النفس: فهي:

(١) العفة: وهي نوعان:

* عفة عن المحارم: وتكون بكف الفرج عن الحرام، وكف اللسان عن الأبراض.

* وعفة عن المآثم.

(٢) النزاهة: وتعني النزاهة عن المطامع الدنيوية، ومواقف الريبة والتهمة.

أما حسم المطامع الدنيوية، فيكون باليأس مما في أيدي الناس، والقناعة بما قسم الله تعالى.

وأما النزاهة عن مواقف الريبة: فلنا في رسول الله - ﷺ - وهو أبعد الخلق عن الريب - أسوة حسنة.

عن صفية بن حُييٍّ - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - مُعْتَكِفًا، فَأَتَيْتُهُ أَزْوَرَهُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ، ثُمَّ قُمْتُ، فَأَنْقَلَبْتُ، فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي - وَكَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ - ﷺ - أَسْرَعَا فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ -: عَلَى رِسْلِكُمَا! إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ، فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِّ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا سُوءًا، أَوْ قَالَ شَيْئًا»^(١).

فحري بغيره أن يستعمل الحزم ويغلب الحذر، ويترك مواقف الريب ومظان التهم.

(٣) الصيانة: وهي نوعان:

* صيانة النفس بالتماس ما يكفيها.

* صيانتها عن تحمل المن من الخلق.

(١) أوردت «الشبكة الإسلامية» هذه الحديث على المعنى، ولم تنقيد باللفظ، فاخترت رواية من روايات البخاري مكانه.

شروط المروءة في الغير:

أما شروط المروءة في الغير فثلاثة:

(١) المعاونة والمؤازرة: وهي تعني: الإسعاف بالجاه، والإسعاف في النوائب.

وقد قيل: لم يسُد من احتاج أهله إلى غيره. وقال الأحنف عن المروءة: صدق اللسان، ومواساة الإخوان.

(٢) المياسرة: وهي السماحة والسهولة، وهي على نوعين: العفو عن الهفوات، والمسامحة في الحقوق.

أما العفو عن الزلات والهفوات، فلأنه لا مُبرَّأ من سهو أو زلل، وقد قال الحكماء: لا صديق لمن أراد صديقاً لا عيب فيه.

وقال بعض الأدباء: ثلاث خصال لا تجتمع إلا في كريم: حُسْنُ المحضر، واحتمال الزلة، وقلة الملal.

وقال ابن الرومي:

فَعُذْرُكَ مَبْسُوطٌ لَدَيْنَا مُقَدَّمٌ وَوُدُّكَ مَقْبُولٌ بِأَهْلِ وَمَرْحَبٍ
وَلَوْ بَلَغَتْني عَنْكَ أَذُنِي أَقْمَتُهَا لَدَيْ مَقَامِ الْكَاشِحِ الْمُتَكَذِّبِ
فَلَسْتُ بِتَقْلِيلِ اللِّسَانِ مُصَارِمًا خَلِيلِي إِذَا مَا الْقَلْبُ لَمْ يَتَقَلَّبِ

وأما المسامحة في الحقوق والأموال: فتتنوع إلى إسقاط الحق، أو تخفيفه.

(٣) الإفضال: فذو المروءة يجود بهاله، فهو إما يجود بهاله على من أدَّى إليه

معروفاً ولو كان يسيراً، كما جاد الشافعي - رحمه الله - على غلام ناوله سوطه حين

سقط منه، فأعطاه سبعة دنانير، وقد يجود لتأليف قلب، أو صيانة عرض من الحساد والحاquدين والسفهاء.

قالوا عن المروءة:

* قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: ((للسفر مروءة، وللحضر مروءة، فأما مروءة السفر: فبذل الزاد، وقلة الخلاف على الأصحاب، وكثرة المزاح في غير مساخط الله. وأما المروءة في الحضر: فالإدمان إلى المساجد، وتلاوة القرآن، وكثرة الإخوان في الله عز وجل. »

* وسئل سفيان الثوري عن المروءة: ما هي؟ قال: « الإنصاف من نفسك والتفضل؛ قال الله - تعالى - ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ﴾ [النحل: ٩٠]، وهو الإنصاف، ﴿ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [النحل: ٩٠]، وهو التفضل، ولا يتم الأمر إلا بهما، ألا تراه لو أعطى جميع ما يملك، ولم يُنصف من نفسه، لم تكن له مروءة؟! لأنه لا يريد أن يُعطي شيئاً إلا أن يأخذ من صاحبه مثله، وليس مع هذا مروءة. »

* وقيل لسفيان بن عيينة: « قد استنبطت من القرآن كل شيء، فأين المروءة فيه؟ فقال: في قوله تعالى: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، ففيه المروءة، وحسن الأدب، ومكارم الأخلاق، فجمع في قوله: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ ﴾ صلة القاطعين، والعفو عن المذنبين، والرفق بالمؤمنين، وغير ذلك من أخلاق المطيعين. ودخل في قوله: ﴿ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾، صلة الأرحام، وتقوى الله في الحلال والحرام، وغض الأبصار، والاستعداد لدار القرار.

ودخل في قوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾: الحُض على التخلُّق بالحلم، والإعراض عن أهل الظلم، والتنزُّه عن منازعة السفهاء، ومساواة الجهلة والأغبياء، وغير ذلك من الأخلاق الحميدة، والأفعال الرشيدة».

* وقال الشعبي: «تعامل الناس بالدين زماناً طويلاً، حتى ذهب الدين، ثم تعاشرُوا بالمروءة حتى ذهبت المروءة، ثم تعاشرُوا بالحياء، ثم تعاشرُوا بالرغبة والرغبة، وأظنه سيأتي بعد ذلك ما هو شرُّ منه».

* وقال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين: «كمال المروءة: الفقه في الدين، والصبر على النوائب، وحسن تدبير المعيشة».

* وقال ميمون بن ميمون: «أول المروءة: طلاقة الوجه، والثاني: التودُّد، والثالث: قضاء الحوائج».

* وقال ابن سلام: «حدُّ المروءة: رغيُّ مساعي البرِّ، ودفع دواعي الضر، والبطهارة من جميع الأدناس، والتخلُّص من عوارض الالتباس، حتى لا يتعلق بحاملها لوم، ولا يلحق به ذم، وما من شيء يحمل على صلاح الدين والدنيا، ويبعث على شرف الممات والمحيا، إلّا وهو داخل تحت المروءة»^(١).

شروط المروءة في الغير:

١ - الإسلام، وهذا مجمع عليه، فالكافر ليس بعدل.

٢ - العقل، فالمجنون لا تقبل منه رواية، ويشمل الجنون الدائم والمؤقت.

٣ - بلوغ الحلم، وهو: الإنزال في النوم، أو الحيض، أو بلوغ خمس عشرة سنة.

(١) «موقع الشبكة الإسلامية».

اشتراط البلوغ هو الذي عليه الجمهور، والصواب قبول رواية الصبي المميز، وأما غير المميز فلا يقبل.

٤ - أن يكون سليم الفعل من الفسق، وهو ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة، أو خرم مروءة، يرجع معرفتها إلى العرف، فهي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان.

* وفي الجملة: رعاية منهج الشرع وآدابه، والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم، أمر واجب الرعاية.

وأجمع أئمة الحديث على قبول رواية العبد بالشروط المعتمدة.

ولا يشترط الذكورة، خلافاً لما نقله الحاوي عن أبي حنيفة. قال: واستثنى أخبار عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما.

قال الحاوي: «وهذا فاسد من وجهين:

أحدهما: لو كان نقص الأنوثة مانعاً، لعم^(١).

والثاني: قبول قولهن في الفتيا، يوجب قبوله في الأخبار؛ لأن الفتيا أغلظ شروطاً^(٢).

وشذ من شرط في قبول الرواية العدد، فالجمهور على خلافه؛ بل تقبل الرواية من الواحد إذا جمع أوصاف القبول.

(١) أي: جميع النساء حتى عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما.

(٢) «أدب القاضي من الحاوي» (١/ ٣٨٥) نقلته من حاشية «فتح المغيث».

«وأما من شرط العدد، فهو قول شاذ يخالف لما عليه الجمهور؛ بل تقبل رواية الواحد، إذا جمع أوصاف القبول، وكذا من يشترط أن يكونه فقيها عالماً، فهو خلاف ما عليه الجمهور، وحجتهم قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] الآية.

فمقتضاه أن لا يُثَبَّت في غير خبر الفاسق ولو لم يكن عالماً، وفي قوله - ﷺ -: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها». أقوى دليل على ذلك؛ لأنه - ﷺ - لم يفرق؛ بل صرح بقوله: «فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فِقْهِيٍّ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ».

وكذا قول من شرط أن يكون مشهوراً بسماع الحديث، ومعرفة نسب الراوي، وأن لا يُنْكَرَ راوي الأصل رواية الفرع عنه على وجه النسيان، فكل هذه الشروط مخالفة لما عليه الجمهور»^(١).

وتوضيح الشرط الأخير كما ذكر ابن حجر: «زاد مسلم في روايته المذكورة: قال عمرو يعني: بن دينار: وذكرت ذلك لأبي معبد بعد أنكره، وقال لم أحدثك بهذا! قال عمرو قد أخبرته قبل ذلك! قال الشافعي بعد أن رواه عن سفيان: كأنه نسيه بعد أن حدثه به. انتهى. وهذا يدل على أن مسلماً كان يرى صحة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل عنه عدلاً.

ولأهل الحديث فيه تفصيل: قالوا: إما أن يجزم برده أو لا، وإذا جزم فإما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا، فإن لم يجزم بالرد، كأن قال: لا أذكره، فهو

(١) «لسان الميزان» طبعة دار إحياء التراث (١/٢٦) ط ١.

متفق عندهم على قبوله^(١)؛ لأن الفرع ثقة، والأصل لم يطعن فيه، وإن جزم وصرح بالتكذيب، فهو متفق عندهم على رده؛ لأن جزم الفرع بكون الأصل حدثه، يستلزم تكذيب الأصل في دعواه أنه كذب عليه، وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر، وإن جزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب، فالراجح عندهم قبوله^(٢).

ومن أهل العلم من شرط عدم عمّاه، وهو متعقب برواية الصحابة المكفوفين - رضي الله عنهم - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، كابن أم مكتوم، وعُتبان بن مالك، وابن عباس في آخر عمره، وقد أخرج الشيخان لهم في صحيحيهما، فالعبرة بصحة السماع متى صح، وجب قبوله.

طرق معرفة العدالة :

١ - التزكية. فقد اتفق الأئمة على قبول تزكية عدلين، وصحح الاكتفاء بالعدل، وهو قول أئمة الحديث؛ لأن العدل إن كان ناقلًا من غيره، فهو من جملة الأخبار، وإن كان اجتهدًا من قبل نفسه، فهو بمنزلة الحاكم، وفي الحالتين، لا يشترط العدد.

الفرق بين الشهادة والرواية:

أ - أن الشهادة في الحقوق الخاصة التي يمكن الترافع فيها، وهي محل الأغراض بخلاف الرواية، فهي في شيء عام للناس غالبًا، ولا ترافع فيها.

(١) في حاشية «فتح الباري» (٢/ ٤٢٢) طبعة دار السلام والفيحاء ط ٣: «في حكاية الاتفاق نظر، حكى المؤلف في «النخبة وشرحها» والوراق في «الألفية» الخلاف في ذلك.

(٢) «فتح الباري» (٢/ ٤٢١-٤٢٢).

ب- أن الغالب من المسلمين مهابة الكذب على النبي - ﷺ - ، بخلاف شهادة الزور.

ج - أن الحديث قد يتفرد به واحد، فلو رد؛ لفاتت المصلحة، بخلاف فوات حق على واحد في المحاكمات.

د - أن العداوات قد تقع بين الناس، فتحملهم على شهادة الزور، بخلاف الرواية.

* ذهب أكثر فقهاء المدينة وغيرهم إلى اشتراط اثنين في الرواية؛ لأن التزكية صفة، فيحتاج في ثبوتها إلى عدلين، كالرشد والكفاءة وغيرهما؛ قياساً على الشاهد. وذهب أبو عبيد إلى أنه لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة؛ لحديث قبيصة - رضي الله عنه - : «...وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ، حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ، حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ». فإذا كان ذلك في حق الحاجة فغيرها أولى.

والخلاصة: تقبل تزكية كل عدل مرضي، ذكر، أو أنثى، حر، أو عبد، عارف بما يجب أن يكون عليه العدل، وما به يحصل الجرح، ويستوي في ذلك الشهادة والخبر.

* وحجة قبول تعديل المرأة: سؤال النبي - ﷺ - في قصة الإفك زينب^(١)، عن حال عائشة رضي الله عنها.

(١) وكان اسمها بريرة فغيره النبي - ﷺ - .

* ولا تقبل تركية الغلام المميز؛ لعدم تحقق الأهلية في التعديل والتجريح، وقد نقل الإجماع على ذلك الإمام الخطيب في الكفاية.

٢- الشهرة والاستفاضة، فتغني عن التزكية، كشهرة الإمام مالك، ووكيعة، وابن معين وغيرهم، فهؤلاء لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة المجهولين، أو من أشكل أمره على الطالبين، وأما من شهر بالطلب ومجالسة العلماء، فقد أغنى ذلك عن السؤال عن حاله، وهكذا يثبت الجرح بالاستفاضة.

٣- رواية جماعة من الجلة عن الرواي، وهي طريقة البزار في مسنده وابن حبان، وابن القطان، والذهبي، والعراقي، وابن حجر.

وهو - أيضًا - مذهب الشيخ الألباني حيث إنه يوثق الراوي إذا روى عنه ثلاثة من الثقات كحد أدنى^(١).

وهذا المذهب خلاف قول جماهير أئمة الحديث والمحققين منهم، كما سيأتي.

٤- من اعتنى بحمل العلم ولم يضعف، فمن اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث، وأنه معروف بالناية بهذا الشأن، ثم كشفوا عن أخباره، فما وجدوا فيه تليينًا، ولا اتفق لهم علم بأن أحدًا وثقه، فهو مقبول الحديث إلى أن يلوح فيه جرح.

ومن ذلك ما أخرج له الشيخان، ولم يوقف فيهم على جرح ولا تعديل، فهؤلاء يحتج بهم ما لم يأت بيان شاف وحجة ظاهرة بخلاف ذلك، وهذا لا يمنع

(١) «سؤالات أبي العيين للشيخ الألباني» (ص ٦٢-٦٣) طبعة مهبط الوحي.

من ترجيح رواية من لم يتكلم فيه، على من تكلم فيه، وإن كانا من رجال الشيخين.

* ولا بد من التفريق بين ما روى له الشيخان في الأصول، وما روى له في الشواهد والمتابعات، وما روى له في حالة دون حالة.

فليس كل رجل روى له، يصلح أن يحتج به على وجه الانفراد، ويقال فيه على شرطهما، أو على شرط أحدهما.

كيفية معرفة الضبط :

١ - موافقة الراوي غالباً أهل الحفظ في الحديث، ولو أنقص منه بما لا يتغير به المعنى، فمن غلبت عليه المخالفة، فلا يحتج بحديثه؛ لعدم ضبطه.

٢ - الامتحان، كما حصل للإمام البخاري، وابن معين وغيرهما.

بيان بعض قواعد الجرح والتعديل :

* صحح جمهور المحدثين وغيرهم قبول تعديل المزكي، بلا ذكر للأسباب التعديل؛ خشية الإطالة؛ لأنها كثيرة، ولم ير الجمهور قبول جرح غير مفسر لأمرين:

الأول - لزوال خشية الإطالة؛ فإن الجرح يحصل بأمر واحد.

الثاني - للخلاف بين الناس في أسبابه وموجبه، بحيث يطلق أحدهم الجرح متمسكاً بسبب يعتقد أنه يقتضيه؛ لشدة تعنته، وليس كذلك عند غيره، فالبيان مزيل لهذا المحذوف، ومظهر لكونه قادحاً، أو ليس بقادح،

وربما استفسر الجرح ببيان سببه من الجارح، فيذكر ما لم يقدر، كما حصل من شعبة بن الحجاج، عندما سمع صوت الطنبور من بيت المنهال، فتركه ولم يسمع منه، فقال له وهب بن جرير: فهلا سألته! عسى كان لا يعلم. قال الحافظ ابن حجر: وهذا اعتراض صحيح، فإن هذا لا يوجب قدحاً في المنهال.

وقد يكون الجرح غير متفق عليه، كترك الحكم بن عيينة الأخذ عن زاذان؛ لأنه كثير الكلام، وما سبق بيانه في هذا الباب، هو مذهب الأئمة الحفاظ كالإمام الشافعي، والإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام الخطيب، والإمام ابن الصلاح. * اشترط قوم تفسير التعديل دون الجرح، فقد يعدله المعدل بما ليس بحجة، كالتعديل بكثرة الجلوس في المسجد، أو الهيئة، كطول اللحية والخطاب، فمثل هذه الأشياء مما يشترك فيها الثقة والضعيف.

* ذهب قوم إلى اشتراط البيان في الجرح والتعديل؛ لأنه قد يجرح بغير جارح ويعدل بما ليس بحجة.

* ذهب قوم إلى أن الجرح أو التعديل إذا صدر من العالم البصير على وجه الإجمال قبل، وهو متعقب؛ بأن الجرح والتعديل لا يقبل إلا من العالم البصير.

* من ثبتت عدالته، فلا يقبل تجريح أحد حتى يأتي ببرهان قاطع.

* ذهب الحافظ ابن حجر إلى أنه إن خلا المجروح عن تعديل، قبل الجرح فيه مجملًا إذا صدر من عارف، وعلل: بأنه إذا لم يكن فيه تعديل، فهو في حيّز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله، وتوقف الإمام ابن الصلاح في مثل هذا.

* ويقبل الجرح المفسر فيمن عدل، إذا لم يكن هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها يحمل على الوقعة، من تعصب مذهبي، ومنافسة دنيوية.

وجمهور العلماء على تقديم الجرح المفسر على التعديل مطلقاً، استوى الطرفان في العدد أم لا، فلو جرحه واحد وعدله مائة، قدم الواحد على المائة، فالجرح معه زيادة علم، والمعدل صادق فيما أخبر، وهو حد علمه، فلو جرح الجارح بفسق الراوي وحكمنا بعدم فسقه، كان الجارح كاذباً.

* إذا تعارض الجرح المجمل مع التعديل، قدّم التعديل.

* إذا عرف المعدل سبب جرح الراوي بمفسق تاب منه، قدّم قوله على المجرح، ما لم يكن في الكذب على رسول الله " .

* إذا صدر الجرح والتعديل لراوٍ ما من قائل واحد، كابن معين، فهذا قد لا يكون تناقضاً؛ بل نسبياً، كأن يقول: فلان أضعف من فلان، أو ناشئاً عن تغير اجتهاد، فالمتأخر هو المعمول به، وإلا وجب التوقف.

* لا يكفي تعديل المبهم، فإن قال: حدثني الثقة، أو العدل من غير تسمية، فلا يلزم من تعديله أن يكون عند غيره كذلك، كما وقع للإمام الشافعي في إبراهيم بن أبي يحيى قال: حدثني الثقة، وقال النووي: إنه لم يوثقه غيره^(١)، وهو ضعيف باتفاق المحدثين.

(١) لعل الإمام النووي - رحمه الله - عني: لم يوثقه أحد قبل الشافعي الذي توفي سنة (٢٠٤) وإلا فقد نقل الإمام ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (١/ ٢٢٠) توثيق محمد بن سعيد بن سليمان بن عبد الله حمدان

ومنه أن يقول: جميع أشياخي ثقات، فيعلم أنه لا يروي، إلا عن ثقة عنده، فيسوغ إضافة تعديله له، ولكن يحتمل الضعف عند غيره، لا سيما إذا كان في بداية أمره متساهلاً، ثم شدد في آخر أمره، كما حصل لابن مهدي.

* إذا وافق العالم في فتواه أو عمله معنى متن حديث، فلا يعتبر ذلك تعديلاً لرواة ذلك الحديث، ولا تصحيحاً له؛ لاحتمال أن يكون للدليل آخر وافق ذلك المتن، أو إجماع أو قياس، أو يكون ذلك منه احتياطاً، أو كان ممن يرى العمل بالحديث الضعيف، وتقديمه على القياس، ويكون اقتصاره على ذلك المتن إما لوضوحه، أو لأرجحيته على غيره أو غير ذلك.

وكذلك إذا خالف، فلا يعتبر ذلك قدحاً منه في صحة الحديث أو في رواته؛ لأنه قد يكون عدل عنه؛ لمعارض أرحج عنده من نسخ وغيره مع اعتقاد صحته.

* العمل بخبر انفرد به راوٍ، يدل على تعديله ذلك الراوي.

* رواية العدل الحافظ الضابط عن الراوي المصرح باسمه لا يعني تعديله، ولا يستدل بمعرفة صدق الراوي على صدق من حدثه، ولا يثبت للراوي حكم العدالة برواية اثنين مشهورين عنه، فقد يروي الأئمة عن الضعفاء للمعرفة والتمميز.

* إذا علم أن العدل لا يروي إلا عن ثقة، كانت روايته عن الراوي تعديلاً.

ذكر بعض الأئمة الذين كانوا لا يروون إلا عن ثقة في الغالب:

الإمام أحمد، والإمام بقي بن مخلد، والإمام حريز، والإمام سليمان بن حرب، والإمام الشعبي، والإمام عبد الرحمن بن مهدي، والإمام مالك، والإمام يحيى القطان.

أقسام المجهول:

الأول — مجهول العين، وهو من له راو واحد فقط، كعبد الرحمن بن نمر، لم يرو عنه سوى الوليد بن مسلم. قال الحافظ ابن حجر: ثقة^(١)، والأمثلة على ذلك كثيرة تؤخذ من «الوحدان» للإمام مسلم، وأكثر العلماء على أن جهالة العين لا ترتفع إلا برواية اثنين فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا إذا كان في عصر القرون المشهود لأهلها بالخيرية، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في موطن.

فالمجهول عند أصحاب الحديث، هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولم يعرفه العلماء به، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.

وخالف السادة الأحناف فقبلوا رواية المجهول مطلقاً، ولم يشترطوا في الراوي مزيداً على الإسلام، ولم يفرقوا بين من روى عنه واحد أو أكثر، ويلزم من هذا المذهب، تعديل كل من روى عنه عدل واحد، ويرى الإمام ابن خزيمة أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو ظاهر مذهب تلميذه الإمام ابن حبان^(٢).

متى ترتفع الجهالة عن الراوي الذي انفرد بالرواية عنه واحد :

١ - إذا وثقه إمام معتبر التوثيق، كما حصل لعبد الرحمن بن نمر، لم يرو عنه إلا الوليد بن مسلم، لكن وثقه الذهلي وغيره، وروى عنه الشيخان.

٢ - إذا كان الراوي عنه لا يروي إلا عن ثقة، كحريز.

(١) قد يوثق الراوي من تابع التابعين ممن روى عنه راو واحد. وذهب الإمام ابن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد من المشهورين بالعلم.

(٢) انظر «الثقات» (١/ ١٣ و ٦٠ / ٦) طبعة دار الفكر ط ١.

٣- إذا روى عنه إمام صنف مصنفًا اشترط فيه الصحة، كما حصل لمحمد بن الحكم المروزي الأحول، فقد روى عنه البخاري في «صحيحه»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»: «وقال الخلال: لا أعلم أحدًا أشد فهمًا من محمد بن الحكم الأحول فيما سأل بمناظرة واحتجاج، ومعرفة وحفظ، وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة فاضل».

٤- إذا روى إمام ناقل للشرعية لرجل لم يرو عنه إلا واحد في مقام الاحتجاج، فهو تعريف له وتعديل.

٥- أن يكون مشهورًا بالزهد، كمالك بن دينار، أو النجدة، كعمرو بن معدي كرب، أو معروفًا في قبيلته ونحو ذلك.

والخلاصة: متى عرف الراوي بالضبط والعدالة، لا يضره إذا انفرد بالرواية عنه واحد، فالصحابي الذي لم يرو عنه إلا واحد، وعرف في الغزوات، أو فيمن وفد عليه، فإنه تثبت صحبته بذلك.

الثاني: مجهول الحال: هو من روى عنه اثنان فأكثر، ولم يوثق، وهو قول جماهير الأئمة والمحققين منهم، كأبي حاتم الرازي، وإن كان كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن فيه.

وعلل الخطيب بأنه قد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنهم غير مرضيين، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب.

وقال أبو بكر الصيرفي: العدالة بالخبرة، والرواية لا تدل على الخبرة وذهب بعض أهل الحديث، كالدارقطني إلى أن من روى عنه ثقتان، فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته.

وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون^(١).

حكم رواية المبتدع:

وقع الخلاف بين الأئمة في قبول رواية المبتدع المعروف بالمتحرز من الكذب، وبالتثبت في الأخذ والأداء، مع باقي شروط القبول.

والراجح من الأقوال: إن كانت البدعة مكفرة، فلا تقبل روايته، وإن كانت مفسقة، ولم يكن داعية إليها، ولم يرو ما يقويها، قبلت روايته^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق، لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد أن الذي ترد روايته، من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه.

فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطة لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله»^(٣).

حكم الحديث المردود: يحرم العمل به.

* كل حديث ضعيف يصلح أن يكون مثلاً على الحديث المردود، كالمنكر.

(١) انظر «فتح المغيث» (٢/ ١٩٨-١٩٩ و ١١٢-٢١٣)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٢١).

* ما سبق من بحث معرفة صفة من تقبل روايته من نقلة الأخبار ومن ترد، هو من «فتح المغيث» (٢/ ١٥٦-٢١٣).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص ٦١)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٢١).

(٣) «نزهة النظر» (ص ٦١).

المُهْمَل

الْمُهْمَلُ لُغَةً: هُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الْهَمَلِ وَهُوَ: التَّرْكُ^(١).

اصْطِلَاحًا: هُوَ أَنْ يَرَوِيَ الرَّاوِي عَنْ شَيْخَيْنِ مُتَّفَقِي الْأَسْمِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْأَبِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْجَدِّ، أَوْ مَعَ النِّسْبَةِ فَتَرِكَهَا، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ بِمَا يَخْصُ كُلًّا مِنْهُمَا.

فَإِنْ دَارَ الْإِسْنَادُ عَلَيْهِ، وَكَانَا ثَقَاتَيْنِ، لَمْ يَضُرَّ، وَحُكْمٌ بِصَحَّتِهِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفَيْنِ، حُكْمٌ بِضَعْفِهِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ثَقَّةً وَالثَّانِي ضَعِيفًا، فَإِشْكَالُهُ شَدِيدٌ، فَيَرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْقَرَأَتَيْنِ وَالظَّنِّ الْغَالِبِ^(٢).

«وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُبْهَمِ وَالْمُهْمَلِ، أَنَّ الْمُبْهَمَ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ اسْمٌ، وَالْمُهْمَلُ ذَكَرَ اسْمَهُ مَعَ الْإِشْتِبَاهِ»^(٣).

وَاعْلَمْ أَنَّ مَبَاحِثَ الْمُهْمَلِ تَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُتَّفَقِ وَالْمُفْتَرَقِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) انظر «لسان العرب» (١٥ / ١٣٥).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص ٧٦).

(٣) «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٦٤٩).



مباحث علوم الحديث في البيت السابع

المبحث الأول - الحديث المتصل.

المبحث الثاني - الحديث المنقطع.



أَقْضِي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الْأَسَى ∴ وَمُنْقَطِعًا عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

الْأَسَى: الْحُزْنُ^(١).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول - الْحَدِيثُ الْمُتَّصِلُ.

المبحث الثاني - الْحَدِيثُ الْمُنْقَطِعُ.

الْحَدِيثُ الْمُتَّصِلُ

الْمُتَّصِلُ لُغَةً: هُوَ «خِلَافُ الْفَضْلِ، وَصَلَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يَصِلُهُ وَضَلًا وَصِلَةً وَصُلَّةً»^(٢).

اصْطِلَاحًا: هُوَ مَا اتَّصَلَ سِنْدُهُ بِسَمَاعِ كُلِّ رَاوٍ لَهُ مِمَّنْ فَوْقَهُ إِلَى مَنْتَهَاهُ، أَوْ أَخَذَهُ عَنْهُ إِجَازَةً عَلَى الْمُعْتَمَدِ، سِوَاءِ أَكَانَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - أَمْ مَوْقُوفًا عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣).

وَقَدْ عَرَّفَ الْعَلَامَةُ الْبَيْهَقِيُّونِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْحَدِيثَ الْمُتَّصِلَ فَقَالَ:

(١) انظر «لسان العرب» (١/١٤٦).

(٢) «لسان العرب» (١٥/٣١٦).

(٣) انظر «المنهل الروي» (١/٤٠)، و«فتح المغيث» (١/٢٣، ١٨٥).

وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ . ∴ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ

وهذا التعريف خاص بنوع من أنواع المتصل، ولعله - رحمه الله - أراد التمثيل بأشرف الأنواع.

مثال الحديث المتصل:

عن العرباض بن سارية - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «إِيَّاكُمْ وَالْمُحَدَّثَاتِ! فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ ضَالَّةٌ».

ثنا عبد الوهاب بن نجدة، ثنا الوليد بن مسلم، عن عبد الله بن العلاء، عن يحيى بن أبي الموطأ قال: سمعت العرباض بن سارية يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْمُحَدَّثَاتِ! فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ ضَالَّةٌ».

حديث صحيح رجاله ثقات، لكن الوليد بن مسلم يدلّس التسوية، لكن قد صرح بالتحديث كما يأتي، وتقويه الطرق التي بعده، وقد صححه ابن حبان (١٠٢) وغيره كما يأتي، وراجع تعليقنا في «المشكاة» (١٦٥).

والحديث أخرجه ابن ماجه (٤٢) حدثنا عبد الله بن أحمد بن ذكوان الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم: ثنا عبد الله بن العلاء - يعني ابن زبر - : حدثني يحيى بن أبي الموطأ قال: سمعت العرباض بن سارية يقول... فذكره أتم منه، وفيه قصة.

قلت: وهذا إسناد صحيح متصل بالتحديث، وابن ذكوان صدوق متقدم في القراءة، وتابعه عمرو بن أبي سلمة التنيسي، أنبأ عبد الله بن العلاء ابن زبر به. أخرجه الحاكم (٩٧/١) ^(١).

* وأما مثال المتصل الموقوف فقد مضى في الحديث الموقوف.

كيفية معرفة الحديث المتصل: يعرف الحديث المتصل إذا استوفى شروط القبول.

حكم الحديث المتصل: يحتج به ويعمل به إذا كان صحيحًا، وإلا فلا.

الحديث المنقطع

الْمُنْقَطِعُ لُغَةً: مِنَ الْقَطْعِ، وَهُوَ «إِبَانَةُ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْجَزْمِ»^(١) مِنْ بَعْضِ فَضْلًا»^(٢).

اصْطِلَاحًا: هُوَ الَّذِي سَقَطَ مِنْ سَنَدِهِ رَاوٍ قَبْلَ التَّابِعِيِّ أَوْ أَكْثَرُ، بِشَرْطِ عَدَمِ التَّوَالِي. فَخَرَجَ بَقِيدَ الْوَاحِدِ، الْمَعْضِلِ، وَبِمَا قَبْلَ التَّابِعِيِّ، الْمَرْسَلِ، وَالْمَعْلُوقِ^(٣).

وقد عرّف العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث المنقطع فقال:
وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ . ∴ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأَوْصَالِ

(١) معناه: الجسد، والبدن. انظر «لسان العرب» (٢/ ٢٥٩).

(٢) «لسان العرب» (١١/ ٢٢٠-٢٢١).

(٣) انظر «فتح المغيث» (١/ ٢٧٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٠٦-٣٠٧)، و«شرح نخبة الفكر» (ص ٤١٢).

وهذا التعريف تبع فيه العلامة البيهقي - رحمه الله - بعض المحدثين، كالإمام الخطيب، والإمام ابن عبد البر، لكنه عام يشمل المعلق، والمعضل والمرسل، واستعماله قليل.

وقد أطلقه بعض المحدثين، كالإمام الحاكم على السند الذي أبهم فيه راوٍ، كقولهم: عن رجل. وتسامح بعضهم، فأطلق المنقطع على المقطوع^(١).

مثال الحديث المنقطع:

ثنا ابن مصفى، ثنا بقية عن أبي بكر بن أبي مريم، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، عن النبي - ﷺ - أنه قال: «قَدْ يَنْفَعُ الْحَدْرُ مَا لَمْ يَبْلُغِ الْقَدْرُ، فَإِذَا جَاءَ الْقَدْرُ، حَالَ دُونَ النَّظَرِ».

إسناده ضعيف منقطع؛ علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وأبو بكر بن أبي مريم كان اختلط، وبقية مدلس^(٢).

كيفية معرفة المنقطع:

يعرف الحديث المنقطع عن طريق معرفة تاريخ مواليده الرواة ووفياتهم، والوقوف على أقوال العلماء في تراجم الرواة.

حكم الحديث المنقطع: لا يحتج به ولا يعمل به؛ لأنه من قسم المردود.

(١) انظر «فتح المغيث» (١/٢٧٦-٢٧٩)، و«تدريب الراوي» (١/٣٠٦-٣٠٧)، و«شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٤١٢).

(٢) «ظلال الجنة في تخريج السنة» (ص ١٢١/٢٣٩).



مباحث علوم الحديث في البيت الثامن

المبحث الأول - الحديث المدرج.

المبحث الثاني - تحمل الحديث.



وَهَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ ∴ تَكَلَّفْنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأَحْمِلْ

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول - الْحَدِيثُ الْمُدْرَجُ. المبحث الثاني - تَحْمُلُ الْحَدِيثِ.

الْحَدِيثُ الْمُدْرَجُ

الْمُدْرَجُ لُغَةً: مِنَ الدَّرَجِ وَالْإِدْرَاجِ وَهُوَ لَفُّ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ، وَالطِّيَّ
وَالْإِذْخَالُ^(١).

وإصطلاحاً: هُوَ «تغيير يحدثه الراوي في متن الحديث أو سنده»^(٢).

وقد عرّف العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث المدرج فقال:

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ ∴ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

وهذا تعريف منطبق على مدرج المتن فقط.

أقسام المدرج:

المُدْرَجُ قِسْمَانِ: الأول - مدرج المتن، وهو: كلام يذكره بعض رواة الحديث

متصلاً به من غير فصل؛ فيتوهم من وقف عليه أنه من كلام النبي - ﷺ -، وهو

على ثلاث مراتب:

(١) «لسان العرب»، (٤/٣٢١).

(٢) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٠٣) طبعة المعارف ط ٩، و«القصيدة الغرامية في مصطلح

حديث خير البرية» (ص ٨٨) للدكتور مصطفى الندوي طبعة الخاني ط ١.

أحدها — أن يكون في أول الحديث، وهو نادر جداً.

ثانيها — أن يكون في آخره، وهو الأكثر.

ثالثها — أن يكون في الوسط، وهو القليل.

* ويكون الإدراج من قول الصحابي، أو من بعده.

القسم الثاني — مدرج الإسناد، وهو على ثلاثة أنواع:

الأول — أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف.

الثاني — أن يكون المتن عند الراوي له بالإسناد إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه بعضهم عنه تاماً بالإسناد الأول.

الثالث — أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيدرج بعض الرواة شيئاً من أحدهما في الآخر ويقتصر على أحد الإسنادين.

رابعها: أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه، فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راوٍ عنه تاماً بحذف الوسطة.

الخامس: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه؛ فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام من متن ذلك الإسناد^(١).

مثال مدرج المتن:

عن حذيفة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتُهُ».

(١) انظر «النكت» لابن حجر (ص ٣٤٧-٣٥٦)، و«نزهة النظر» (ص ٥٤) طبعة دار الفكر.

أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٧٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٥٨، ٣٥٧)، وابن مندة في «التوحيد» (ق ٣٩ / ٢)، وابن عدي (٢٦٣ / ٢)، والحاكم (٣١ / ١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٨٨، ٢٦)، وكذا المحامي في «الأمالي» (ج ٦) رقم ١٣، والديلمي (١ / ٢ / ٢٢٨) من طرق عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة مرفوعاً به، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا.

قلت: ولفظه عند ابن مندة والحاكم والديلمي: «خَالِقٌ» مكان «يَصْنَعُ»، وزاد البخاري في آخر الحديث: وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، والظاهر أنها مدرجة، وقال البخاري عقبه: «فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة».

ثم رواه عن طريق الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة - رضي الله عنه - : «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنَعَتُهُ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ صَانِعَ الْخَزَمِ وَصَنَعَتُهُ».

(الْخَزَمُ) - بالتحريك - : شجر يتخذ من لحائه الحبال»^(١).

مثال مدرج الإسناد :

«عن عبد الله - هو ابن مسعود - قال: قلت يا رسول الله، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً، وَهُوَ خَلَقَكَ. قَالَ: فَقُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ. قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ. قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ -

تَعَالَى - تَصْدِيقَ قَوْلِ النَّبِيِّ - ﷺ - : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٦-٧٠] الآية.

قلت: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه وابن حبان.

إسناده: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن منصور، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله.

قلت: وهذا إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه كما يأتي.

والحديث أخرجه البخاري (٣٥٦/١٠) ... بإسناد المصنف ومثله.

ثم أخرجه هو (١٣٣/٨ و ٤٢٤/١٣)، ومسلم (٦٣/١)، والترمذي (٣١٨١)، وقال: «حديث حسن صحيح» -، والنسائي (١٦٥/٢)، وابن حبان (٤٣٩٨)، وأحمد (٤٣٤/١) من طرق أخرى، عن منصور... به.

وتابعه الأعمش، عن أبي وائل... به: أخرجه البخاري (١٧٥/٢) - ١٥٨ و ٤٣٤/١٣)، ومسلم، والترمذي قرنه بمنصور، وأحمد (٤٣٤/١) - أيضاً - قرنه بمنصور، وقرن بهما واصلاً الأحذب.

ورواه عنه الترمذي، والنسائي، وهو رواية للبخاري (٣٩٩-٤٠٠)، وأحمد (٤٦٢ و ٤٦٤)، لكن بعضهم أسقط الواسطة في روايته بين أبي وائل وابن مسعود، وهو رواية لأحمد (٣٨٠ و ٤٣١) من طريق الأعمش.

وفي إسناده اختلاف آخر بينه الحافظ في «الفتح» لا يؤثر في صحة الحديث إن شاء الله تعالى»^(١).

وقد جاء الإمام العراقي في شرح ألفيته بتفصيل هذا الإدراج فقال: «حديث رواه الترمذي، عن بُنْدَار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل ومنصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شَرْحِبِيل، عن عبد الله، قال: «قلتُ: يا رسول الله، أيّ الذنب أعظم؟...» الحديث.

وهكذا رواه محمد بن كثير العبديّ، عن سفيان فيما رواه الخطيب. فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش؛ لأن واصلًا لا يذكر فيه عمرو؛ بل يجعله عن أبي وائل، عن عبد الله هكذا.

رواه شعبة ومهديّ بن ميمون ومالك بن مِغُول وسعيد بن مسروق، عن واصل، كما ذكره الخطيب.

وقد بين الإسنادين معًا يحيى بن سعيد القطّان في روايته، عن سفيان، وفصل أحدهما من الآخر.

رواه البخاريّ في «صحيحه» في «كتاب المحاربين» عن عمرو بن عليّ، عن يحيى، عن سفيان، عن منصور والأعمش كلاهما، عن أبي وائل، عن عمرو، عن عبد الله. وعن سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله من غير ذكر عمرو ابن شرحبيل.

(١) «صحيح سنن أبي داود» (٧/ ٧٨-٧٩) طبعة غراس ط ١.

قال عمرو بن عليّ: فذكرته لعبد الرحمن، وكان حدّثنا، عن سفيان، عن الأعمش ومنصور وواصل، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة، يعني: عمراً، فقال: دَعَهُ دَعَهُ.

قلت: لكن رواه النسائي في المحاربة، عن بُندار، عن ابن مهديّ، عن سفيان، عن واصل - وحده -، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، فزاد في السند عَمَرًا من غير ذكر أحد، أدرج عليه رواية واصل.

وكان ابن مهديّ لما حدّث به عن سفيان، عن منصور والأعمش وواصل بإسناد واحد، ظنّ الرواة عن ابن مهديّ اتفاق طرقهم، فربّما اقتصر أحدهم على بعض شيوخ سفيان، ولهذا لا ينبغي لمن يروي حديثاً بسند فيه جماعة في طبقة واحدة مجتمعين في الرواية عن شيخ واحد، أن يحذف بعضهم؛ لاحتمال أن يكون اللفظ في السند أو المتن لأحدهم، وحمل رواية الباقيين عليه، فربما كان من حذفه هو صاحب ذلك اللفظ، ...

وقوله: «وزاد الأعمش» أي: وزاد الأعمش، ومنصور، ذكر عمرو بن شرحبيل، بين شقيق وابن مسعود، على أنه قد اختلف على الأعمش في زيادة عمرو بن شرحبيل اختلافاً كثيراً ذكره الخطيب^(١).

فائدة معرفة المدرج:

١ - تخلص كلام النبي - ﷺ - من كلام غيره^(٢).

(١) «شرح التبصرة (فتح المغيث)» (ص ١١٧-١١٨).

(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» (ص ١٩٩).

٢- الوقوف على أوهام الرواة، والتعامل معها على ما تقتضيه الصناعة الحديثية.

طرق معرفة الحديث المدرج:

الطريق الأول - «أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي - ﷺ - وذلك مثل حديث ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - ﷺ -: «[لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ] ^(١) أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَخْبَيْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ». رواه البخاري، فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي - ﷺ - إذ يمتنع أن يتمنى أن يصير مملوكًا، وأيضًا فلم يكن له أم يبرها؛ بل هذا من قول أبي هريرة أدرجه في المتن.

الطريق الثاني - أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي - ﷺ، كحديث ابن مسعود عنه - ﷺ - «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ» ^(٢) هكذا رواه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن أبي بكر بن عياش بإسناده، ورواه غيره عن أبي بكر بن عياش، بلفظ: «سَمِعْتُ

(١) ما بين المعقوفين لفظ البخاري وفي «توضيح الأفكار» (٢/ ٤٧): «لِلْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ» وهو خطأ، ولم أجد رواية بهذا اللفظ، والظاهر أنه جاء به من حفظه، والعلم عند الله تعالى.

(٢) قلت هذا لفظ الإمام مسلم في «صحيحه» (ص ٥٤-٥٥) وغيره، وسند الإمام مسلم هو: وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب، قالوا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر - ﷺ - . فهذا اللفظ ليس من رواية ابن مسعود - ﷺ - لا في «صحيح مسلم»، ولا في غيره، وإنما هو من رواية جابر - ﷺ - ، وليس لأحمد بن عبد الجبار العطاردي عن أبي بكر بن عياش رواية بهذا اللفظ، فتنبه.

رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ ^(١) مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا، [جَعَلَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ] ^(٢) [قَالَ] ^(٣):
وَأُخْرَى أَقْوَمُهَا [لَمْ أَسْمَعْهَا مِنْهُ] ^(٤): [وَمَنْ] ^(٥) مَاتَ لَا يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا، [أَدْخَلَهُ اللَّهُ - عَزَّ
وَجَلَّ -] ^(٦) [الْجَنَّةَ] والحديث في صحيح مسلم، عن ابن مسعود بلفظ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - كَلِمَةً، وَقُلْتُ أُخْرَى ^(٧) فذكره.

الطريق الثالث - أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع
بإضافته إلى قائله، ويلحق بذلك تصريح إمام من أئمة الحديث.

ومثاله حديث ابن مسعود: «فَإِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ» ^(٨) تقدم وله
أمثلة كثيرة. قال الحافظ ابن حجر: والحكم على هذا القسم الثالث بالإدراج،
يكون بحسب غلبة ظن المحدث الحافظ الناقد، ولا يوجب القطع بذلك، بخلاف
القسمين الأولين، وأكثر هذا القسم الثالث يقع تفسيراً لبعض الألفاظ الواقعة في

(١) في «توضيح الأفكار» (٤٧/٢): «كَلِمَةً»، وهي زيادة على لفظ الحديث الذي رواه الإمام أحمد في
«المسند» (٤١٢/٦).

(٢) في «توضيح الأفكار» (٤٧/٢): «دَخَلَ النَّارَ»، وهي خلاف لفظ الحديث.

(٣) لا توجد في «توضيح الأفكار» (٤٧/٢)، وأثبتها من الحديث.

(٤) هكذا في الحديث، وفي «توضيح الأفكار» (٤٧/٢): «وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ - ﷺ -»، وهي خلاف لفظ
الحديث.

(٥) هكذا في الحديث، وفي «توضيح الأفكار» (٤٧/٢): «وَمَنْ»، وهي خلاف لفظ الحديث.

(٦) هكذا في الحديث، وفي «توضيح الأفكار» (٤٧/٢): «دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وهي خلاف لفظ الحديث.

(٧) قلت هذا ليس لفظ الإمام مسلم، وإنما هو لفظ الإمام البخاري في «صحيحه» (ص ١١٥٤) طبعة دار
السلام والفيحاء ط ٢.

(٨) هذا لفظ ابن حبان في «صحيحه» (٣/٣٩٥) طبعة دار باوزير ط ١. * انظر «العلل الواردة في
الأحاديث النبوية» للدَّارَقُطْنِي (٥/١٢٧) طبعة دار طيبة ط ٣، للوقوف على تفصيل هذا الإدراج.

الحديث، كما في أحاديث الشغار، والمحاكلة، والمزاينة ونحوها، والأمر في ذلك سهل؛ لأنه إن أثبت رفعه فذاك، وإلا فالراوي أعرف بتفسير ما روى من غيره.

وفي الجملة إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة، بحيث يغلب على الظن ذلك، فسواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل، فيجيء من بعده، فيرويه مدججاً من غير تفصيل فيقع ذلك»^(١).

الطريق الرابع — جمع الطرق، وهذه خاصة بمدرج المتن.

حكم الإدراج:

إن كان لتفسير شيء من معنى الحديث، ففيه بعض التسامح، والأولى أن ينص الراوي عليه، وما وقع من الراوي خطأ من غير عمد، فلا حرج إلا أن يكثر خطؤه، فيكون جرحاً في ضبطه وإتقانه.

وما كان من الراوي عن عمد، فهو حرام. قال السمعاني: «من تعمد الإدراج، فهو ساقط العدالة، ومن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين»^(٢).

دواعي الإدراج:

دواعي الإدراج متعددة أشهرها ما يلي:

١ - بيان حكم.

٢ - استنباط حكم شرعي من الحديث قبل أن يتم الحديث.

٣ - شرح لفظ غريب.

(١) انظر «توضيح الأفكار» (٢/٤٧-٤٨).

(٢) انظر «حاشية الباعث الحثيث» للشيخ أحمد شاكر (ص ٦١) طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ط ٣.

حكم المدرج: إذا ثبت لفظ مدرج في حديث، فلا يحل نسبته إلى النبي ﷺ^(١)، وإذا كان تفسيراً لمجمله، فصّره الراوي إلى أحد احتمالاته أخذ به؛ لأنه أعلم وأعرف به من غيره، ما لم يخالف الحديث، فإذا خالف الحديث رجع إلى الحديث^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «... وإن كانت غير مرفوعة، فالراوي أعرف بمعنى الخبر من غيره، ولا سيما إذا كان فقهاً»^(٣).

وقال العلامة محمد عبد الباقي الزرقاني: «... وإن كانت الجملة الأخيرة مدرجة من كلام الراوي، فهو أعرف بالحديث، وأعلم بالحال»^(٤).

وقال الشيخ الألباني - رحمه الله - : «... وسماك هو ابن حرب، وهو تابعي معروف، قال: أدركت ثمانين صحابياً، فتفسيره للحديث ينبغي أن يقدم - عند التعارض - ولا سيما وهو أحد رواة هذا الحديث، والراوي أدري بمرويه من غيره؛ لأن المفروض أنه تلقى الرواية من الذي رواها عنه مقروناً بالفهم لمعناها»^(٥).

وقال: «وراي الحديث أدري بمرويه من غيره، فلا أقل من أن يصلح للاستعانة به على الترجيح»^(٦).

(١) انظر «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٨٠-٨٥) طبعة دار ابن الجوزي ط ١، و«الخلاصة في أصول الحديث» (ص ٤٩، ٥٢) طبعة دار عالم الكتب، و«شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٤٧١)، و«معالم السنة النبوية» (ص ١٦٥، ١٦٩) طبعة مكتبة المنار ط ١.

(٢) انظر «عمدة القاري» (٢/ ٢١٤) طبعة دار الكتب العمية ط ١، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٤٨).

(٣) «فتح الباري» (٩/ ٩٠).

(٤) «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» (٤/ ٢١١) طبعة دار الكتب العلمية.

(٥) «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٤٢١).

(٦) المرجع السابق (٢/ ٣١٨).

وقال: «لأن راوي الحديث أدرى بمرويه من غيره، ولا سيما إذا كان تابعيا كأبي الزبير؛ لأنه في هذه الحالة يغلب على الظن أنه تلقاه من صَحَابِي الحديث، وهو جابر رضي الله عنه»^(١).

أشهر المصنفات في المدرج:

«الفصل للوصل المدرج في النقل»، للخطيب البغدادي.
«تقريب المنهج بترتيب المدرج»، لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب، وزيادة عليه»^(٢).

تَحْمَلُ الْحَدِيثَ

التَّحْمَلُ لُغَةً: من «حَمَلَ الشَّيْءَ يَحْمِلُهُ حَمَلًا وَحُمْلَانًا، فَهُوَ مَحْمُولٌ وَحَمِيلٌ، وَتَحَامَلَ عَلَيْهِ كَلْفُهُ مَا لَا يُطِيقُ، وَالْحَمُولَةُ: الْإِبِلُ الَّتِي تَحْمِلُ»^(٣).

واصْطِلَاحًا: هُوَ قُدْرَةُ الطَّالِبِ عَلَى تَحْصِيلِ الْعِلْمِ بِطَرِيقِ سَمَاعِ لَفْظِ الشَّيْخِ، أَوْ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، أَوْ الْإِجَازَةِ، أَوْ الْمَنَاطِلَةِ، أَوْ الْمَكَاتِبَةِ، أَوْ إِعْلَامِ الشَّيْخِ، أَوْ الْوَصِيَّةِ، أَوْ الْوَجَادَةِ.

(١) «السلسلة الصحيحة» (٦/ ١١٧٥).

(٢) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٠٦).

(٣) «لسان العرب» (٣/ ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤).

متى يصح تحمل الحديث :

قَبْلَ أَهْلِ الْحَدِيثِ الرَّوَايَةِ مِنْ مُسْلِمٍ، إِذَا كَانَ مُسْتَكْمَلًا لَشُرُوطِ تَحْمَلِ الْحَدِيثِ فِي حَالِ كُفْرِهِ، ثُمَّ أَدَاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِالِاتِّفَاقِ.

وَاحْتَجُّوا بِالرَّوَايَاتِ الْكَثِيرَةِ الْمَحْفُوظَةِ لِعَدَدِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ، ثُمَّ أَدَوْهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ.

وَكَذَا يَقْبَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْ فَاسَقَ تَحْمَلُ فِي حَالِ فَسْقِهِ، ثُمَّ زَالَ وَأَدَّى مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَقَبِلُوا مِنْ صَبِيٍّ حَالِ صُغْرِهِ سَمَاعًا أَوْ حُضُورًا، ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَمَنْعَ قَوْمَ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ مَظْنَّةٌ عَدَمِ الضَّبْطِ.

وَرُدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ قَبُولِ الصَّبِيِّ بِإِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ، عَلَى قَبُولِ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنْ صُغَارِ الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - مِمَّا تَحْمَلُوا فِي حَالِ صُغْرِهِمْ، كَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَنَحْوِهِمْ - رضي الله عنهم -، مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مَا تَحْمَلُوهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَهُ.

وَيَحْتَجُّ عَلَيْهِمْ - أَيْضًا - بِإِحْضَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ، خَلْفًا وَسَلْفًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ لِلصَّبِيَّانِ مَجَالِسِ الْعِلْمِ، ثُمَّ قَبُولِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّبِيَّانِ مَا حَدَّثُوا بِهِ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْبُلُوغِ.

وَوَقْتُ السَّمَاعِ الْمَعْتَبَرِ فِي صَحَّةِ سَمَاعِ الصَّغِيرِ، فَهَمَّهُ الْخَطَابُ مُمِيزًا مَا يَقْصِدُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ، مِمَّا يَقْصِدُ بِهِ غَيْرُهُ، وَرَدَّهُ الْجَوَابُ الْمُنَاطِقُ، سِوَاكَ كَانَ ابْنُ خُمْسٍ أَوْ أَقَلِّ، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ يَعْقِلُ فَهَمَّ الْخَطَابُ وَرَدَّ الْجَوَابَ، لَمْ يَصِحَّ.

ومن علامات تمييز الصغير: إحسان الاستنجااء والوضوء، وما أشبههما، كتمييز الدينار من الدرهم، والبقرة من الحمار، وإحسان العد من واحد إلى عشرين. وأما كتبه للحديث وتقييده وضبطه، فحين يتأهل له ويستعد، وهذا يختلف باختلاف الأشخاص، ولا ينحصر بسن معين.

وكان زائدة بن قدامة لا يحدث أحداً، حتى يشهد عنده عدول أنه من أهل السنة، وكان عبد الله بن إدريس الأودي، إذا لحن رجل عنده في كلامه لم يحدثه.

أقسام التحمّل والأخذ:

أولها — سماع لفظ الشيخ. وقد مضى الكلام عليه في شرح بيت: وَلَا حَسَنٌ... ثانيها — القراءة على الشيخ.

وقد وصفها معظم أهل الحديث من الشرق وخرسان بالعرض، بمعنى أن القارئ يعرض على الشيخ كما يُعرض القرآن على القارئ، وأدرج فيه بعضهم عرض المناولة، والتحقيق عدم إطلاقه فيه.

وسواء كان العرض للأحاديث بنفسك على الشيخ من حفظك، أو من كتاب لك أو للشيخ أو لغيره، أو بقراءة غيرك من كتاب، أو حفظه.

قال الحافظ ابن حجر: «بينهما من العموم والخصوص؛ لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة؛ لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه، أو مع غيره بحضرته، فهو أخص من القراءة، وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا حضر الأصل لشيخه، فنظر فيه

وعرف صحته وأذن له أن يروي عنه، وأن يحدثه به أو يقرأه الطالب عليه، والحق أن هذا يسمى عرض المناولة بالتقييد لا الإطلاق»^(١).

والشيخ في حال التحديث حافظ لما يعرض عليه، فإن لم يكن حافظاً، أمسك بأصله، أو أمسك الأصل ثقة ضابط حين القراءة على الشيخ، ويلحق بذلك إن كان الثقة حافظاً؛ إذ لا فرق.

قال الإمام العراقي: «وهكذا إن كان ثقة من السامعين، يحفظ ما يُقرأ على الشيخ، والحافظ لذلك مستمع لما يقرأ غير غافل عنه، فذاك كاف أيضاً»^(٢).

فإن أمسك الأصل ثقة ضابط، ولم يكن الشيخ حافظاً، فقليل لا يصح السماع، وهو قول القاضي عياض، والمازري، والباقلاني، ونقله الإمام الحاكم عن الإمام مالك والإمام أبي حنيفة؛ لأنها لا حجة عندهما، إلا بما رواه الراوي من حفظه، وذلك يقتضي أنه لو كان الأصل بيده، فضلاً عن يد ثقة غيره، لا يكفي، ولكن أكثر المحدثين يقبله، وهو الذي عليه عمل كافة الشيوخ، وأهل الحديث، وهو الصحيح المختار، ووهن الإمام السلفي الخلاف؛ لاتفاق العلماء على العمل به

قال الحافظ السيوطي: «وقال شيخ الإسلام [يعني الحافظ ابن حجر] ينبغي ترجيح الإمساك في الصور كلها على الحفظ؛ لأنه خوآن»^(٣).

وشرط الإمام أحمد في القارئ، أن يكون ممن يعرف ويفهم.

(١) «فتح الباري» (١/ ١٩٧) طبعة دار السلام والفيحاء.

(٢) «شرح التبصرة (فتح المغيث)» (ص ١٨٥).

(٣) «تدريب الراوي» (٢/ ٦٠٤).

وشرط إمام الحرمين في الشيخ أن يكون بحيث لو فرض من القارئ تحريف أو تصحيف، لرده، وإلا فلا يصح التحمل بها

فإن لم يكن الشيخ حافظاً، ولا الممسك للكتاب ثقة، فالسمع مردود غير معتد به؛ ولذا ضعف أئمة الصنعة رواية من سمع «الموطأ» على الإمام مالك بقراءة ابن حبيب كاتبه لضعفه عندهم، ولهذا العلة لم يخرج الإمام البخاري من حديث ابن أبي بكير عن الإمام مالك إلا قليلاً، وأكثر منه عن الإمام الليث، قالوا: لأن سماعه كان بقراءة ابن حبيب.

وأجمع أهل الحديث على الأخذ والتحمل بالرواية عرضاً وتصحيحاً، وردوا الخلاف المحكي عن أبي عاصم النبيل، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، ووكيعة، ومحمد بن سلام وغيرهم من السلف من أهل العراق، ممن كان يشدد ولا يعتد إلا بما سمعه من ألفاظ المشايخ، ولم يعتدوا بالخلاف؛ لعملهم بخلافه، وكان الإمام مالك يأبى أشد الإباء على المخالف، ويقول: كيف لا يجزيك هذا في الحديث، ويجزيك في القرآن، والقرآن أعظم؟!

والمنقول عن الإمام مالك وأشباهه من أهل المدينة، كالإمام الزهري ومعظم العلماء من أهل الكوفة، كالإمام الثوري، وأهل الحجاز، كالإمام ابن عيينة، وكذا الإمام البخاري وغيرهم، وهو قول الإمام الحسن البصري: أن السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه عرضاً، أنهما في القوة والصحة سيان. والقول الثاني في المسألة: الوقف حكاه بعضهم.

ورجح ابن أبي ذئب، وأبو حنيفة العرض على السماع لفظاً، وهو والقول الثالث.

وحجتهم: أن الشيخ إذا قرأ عليك، فإنما يقرأ على ما في الصحيفة، وإذا قرأت عليه فقال: حدث عني ما قرأت فهو تأكيد، وأن الشيخ في حال القراءة عليه ينشغل بالإنصات، وإذا حدث، فلربما غفل، وأنه لو سها لم يتهياً للطالب الرد عليه، إما لجهالته، أو لهيبة الشيخ، أو لظنه فيما يكون فيه المحل قابلاً للاختلاف أن ذلك مذهبه، بخلاف ما إذا كان الطالب هو القارئ، فإنه لا هيبة، ولا يعد خطؤه مذهباً.

قال الإمام ابن فارس: «السامع أربط جأشاً، وأوعى قلباً، وشغل القلب، وتوزع الفكر إلى القارئ أسرع، فلذلك رجح».

وقالوا: إن الذي قاله أبو حنيفة إنما هو فيما إذا كان الشيخ يحدث من كتاب، أما حيث حدث من حفظه، فلا.

وذكر السيوطي مذهباً رابعاً فقال: «وترجيح السماع عليها عن جمهور أهل المشرق، وهو الصحيح»^(١).

ولكن من رجح السماع لفظاً على العرض، محله ما لم يعرض عارض يصير العرض أولى، بأن يكون الطالب أعلم أو أضبط، ونحو ذلك، كأن يكون الشيخ في حال القراءة عليه أوعى وأيقظ منه حال قراءته هو.

وحينئذ فالحق أن كلما كان فيه الأمن من الغلط والخطأ أكثر، كان أعلى مرتبة.

وأعلاها - فيما يظهر - أن يقرأ الشيخ من أصله وأحد السامعين يقابل بأصل آخر؛ ليجتمع فيه اللفظ والعرض.

والأجود والأسلم في أداء ما سمع كذلك أن يقول: قرأت على فلان إن كان هو القارئ، أو يقول: قرئ على فلان إن كان بقراءة غيره وأنا أسمع؛ للأمن من التدليس.

وللمحدث أن يعبر بقوله: حدثنا فلان بقراءتي عليه، أو قراءة عليه وأنا أسمع، أو أخبرنا فلان بقراءتي عليه أو قراءة عليه، أو أنبأنا أو أنبأ فلان بقراءتي عليه، أو قراءة عليه، أو قال لنا فلان بقراءتي أو قراءة عليه أو نحو ذلك.

ومنع الإمام أحمد، والإمام يحيى بن يحيى التميمي، والإمام ابن المبارك، والإمام النسائي وغيرهم مطلق التحديث والإخبار ممن أخذ عرضاً بدون تقييد بقراءته، أو قراءة غيره وهو يسمع.

وقال الإمام الخطيب: وهو مذهب خلق من أصحاب الحديث.

وزهد الإمام الزهري، والإمام يحيى القطان، والإمام الثوري، والإمام أبو حنيفة في أحد قوله وصاحبه، والإمام مالك في أحد قوله، والإمام ابن عينة، والإمام الشافعي، والإمام أحمد في أحد قوله، والإمام البخاري وغيرهم، ومعظم أهل الكوفة والحجاز إلى الجواز لعدم الفرق بين الصيغتين.

ولكن أجاز الإمام مالك، والإمامان السفينان في القراءة أن يقول: سمعت، ووصفه الإمام ابن دقيق العيد بأنه تسامح خارج عن الوضع ليس له وجه، ولا أرى جوازه لمن اصطلحه لنفسه

قال الحافظ السيوطي: «والصحيح: لا يجوز، ومن صححه أحمد بن صالح، والقاضي أبو بكر الباقلاني وغيرهما»^(١).

واستبعد العلامة ابن أبي الدم الخلاف، وقال: ينبغي الجزم بعدم الجواز؛ لأن سمعت صريحة في السماع لفظاً.

وجل أهل المشرق جوز إطلاق «أخبرنا» دون «حدثنا» للفرق بينهما، والتمييز بين النوعين.

واستشهد له بعض الأئمة بأنه لو قال: من أخبرني بكذا، فهو حرّ، ولا نية له، فأخبره بذلك بعض أرقائه بكتاب أو رسول أو كلام، عتق.

بخلاف ما لو قال: من حدثني بكذا، فإنه لا يعتق إلا إن شافهه، زاد بعضهم والإشارة مثل الخبر.

وقال الإمام ابن دقيق العيد: «حدثنا» - يعني: في العرض - بعيد من الوضع اللُّغوي، خلاف «أخبرنا»، فهو صالح لما حدث الشيخ ولما قرئ عليه فأقر به، فلفظ الإخبار أعم من التحديث، وعزى أبو بكر الجوهري التميمي هذا القول إلى الإمام النسائي من غير خلاف عنه، وإلى الأكثرين من أصحاب الحديث، وهو المشهور في الاصطلاح، حيث جعلوا «أخبرنا» علماً يقوم مقام قوله: «أنا» قرأته لا أنه لفظ لي به؛ بل خطأ من خرج عنه جماعة منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني والشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وعبارة أولهما: لا يجوز فيما قرأ أو سمع أن يقول:

(١) «تدريب الراوي» (٢/ ٦١٠).

«حدثنا» ولا فيما سمع لفظاً أن يقول: «أخبرنا»؛ إذ بينهما فرق ظاهر، ومن لم يحفظ ذلك على نفسه كان من المدلسين.

وإذا قرأ على الشيخ قائلًا: أخبرك فلان أو نحوه كقلت: «أخبرنا» فلان والشيخ مصغ إليه، وهو له غير منكر ولا مقر لفظاً، صح السماع، وجازت الرواية به اكتفاء بالقرائن الظاهرة.

ولا يشترط نطق الشيخ بالإقرار، كقوله: نعم على الصحيح الذي قطع به جماهير أصحاب الحديث والفقه والأصول.

وشرط بعض السادة الشافعيين، كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وابن الصباغ، وسليم الرازي وبعض المقلدين لداود الظاهري نطقه به، وقال ابن الصباغ الشافعي من المشترطين: ليس له إذا رواه عنه أن يقول: حدثني ولا: أخبرني، وله أن يعمل به، أي: بما قرئ عليه، وأن يرويه قائلًا: قرأت عليه، أو قرئ عليه، وهو يسمع، وصححه الغزالي والآمدي، وحكاه عن المتكلمين، وحكى تجويز ذلك عن الفقهاء والمحدثين، وحكاه الحاكم عن الأئمة الأربعة، وصححه ابن الحاجب، وقال الزركشي: يشترط أن يكون سكوته لا عن غفلة أو إكراه، وفيه نظر، ولو أشار الشيخ برأسه، أو أصبعه للإقرار ولم يتلفظ، فجزم في «المحصول» بأنه لا يقول: حدثني ولا أخبرني. قال العراقي: وفيه نظر.

والخلاصة: تصريح المحدث بالإقرار مستحب.

واختار الإمام الحاكم الأمر المعهود عليه عند أكثر شيوخه، وأئمة عصره في صيغ الأداء أن يقول: «حدثني» فلان بالإنفراد فيما سمعه منه بصريح اللفظ حيث

انفرد، ولم يكن معه أحد وقت السماع، وأن يقول: «حدثنا»، إذا كان معه عدد وقت السماع، وما قرأ عليه بنفسه «أخبرني»، ويحتمل هذا اللفظ لأن يكون في المنفرد، ويحتمل مطلقاً، كما كان يفعل الإمام السلفي فيكتب في أول الجزء: «أخبرنا» فلان بقرائتي عليه.

والأول أولى، وليس بواجب؛ ليطمئز ما قرأه بنفسه، وما قرأه غيره. ويقول إذا قرئ على المحدث بحضرته: «أخبرنا».

وروى الإمام الترمذي، والإمام الخطيب، عن ابن وهب صاحب الإمام مالك أنه قال: «ما قلت: «حدثنا»، فهو ما سمعت مع الناس، وما قلت: «حدثني»، فهو ما سمعت وحدي، وما قلت: «أخبرنا»، فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهد، وما قلت: «أخبرني»، فهو ما قرأت على العالم».

ورواه الإمام البيهقي في المدخل عن سعيد بن أبي مريم، وقال عليه أدركت مشايخنا، وهو قول الإمام الشافعي، والإمام أحمد.

قال الإمام ابن الصلاح: «وهو حسن رائق».

ثم إن الاستحباب فيما إذا تحقق حين التحمل صورة الحال، وأما إذا وقع الشك في التحمل، هل كان وحده، فالأظهر أن يأتي بالافراد؛ لأن الأصل عدم غيره، وإذا شك هل قرأ بنفسه، أو سمع قراءة غيره، فإنه يأتي بلفظ الجمع؛ لأن سماع نفسه متفق، وقراءته شاك فيها، والأصل أنه لم يقرأ، وقد سوى الإمام ابن الصلاح بن المسألين.

وذهب الإمام ابن الصلاح إلى أنه لا يجوز إبدال «حدثنا» بـ «أخبرنا»، أو عكسه في الكتب المؤلفة، وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف؛ لاحتمال أن يكون مذهب الراوي القائل عدم التسوية بين الصيغتين، فيكون حينئذ قوله ما لم يقل.

وذهب الإمام أحمد إلى منع إبدال لفظ الشيخ بغيره، فما قال فيه: «حدثنا» فقل: «حدثنا»، وما قال فيه: «سمعت»، فقل: «سمعت»، وما قال فيه: «أخبرنا»، فقل: «أخبرنا»، وهكذا سلك في جميع تصانيفه، وفعله الإمام مسلم في «صحيحه» أيضًا.

واختلف أهل العلم في صحة سماع الناسخ حال القراءة، والصحيح التفصيل، فإن فهم الناسخ المقروء، صح السماع، كما حصل للإمام الدارقطني، وإلا لم يصح.

ويجري الخلاف والتفصيل في مسألة النسخ من كل من السامع والمُسْمَع في وقت السماع، وكذا في إفراط القارئ في الإسراع، بحيث يخفي بعض الكلام، أو أخفى القارئ صوته، أو كان السامع بعيدًا، بحيث لا يفهم المقروء، أو كان في سمعه بعض ثقل، أو عرض له نعاس خفيف، بحيث يفوت سماع البعض.

والظاهر أنه يعفى عن القدر اليسير الذي لا يخل عدم سماعه بفهم الباقي، نحو الكلمة والكلمتين.

ويستحب للشيخ أن يميز للسامعين رواية ذلك الكتاب، أو الجزء الذي سمعوه وإن شمله السماع؛ لاحتمال وقوع شيء مما تقدم من كلام يسير، أو عجلة، أو نعاس خفيف، فإن أجازهم، انجبر ذلك النقص.

فإن كتب الشيخ لأحدهم، كتب: «سمعه مني، وأجزت له روايته».

والظاهر أن هذا بالنسبة إلى الأزمان المتأخرة، وإلا ففي غير موضع من كتاب الإمام النسائي يقول: وذكر كلمة معناها كذا وكذا^(١)؛ لكونه فيما يظهر لم يسمعها جيداً ثم علمها، وهذا جائز بقيد العلم، كما هو مذهب الإمام أحمد، ومنعه غيره.

وإذا عَظُمَ مجلس المُمْلِي فبلغ عنه المُسْتَمْلِي، فذهب جماعة من المتقدمين وغيرهم إلى أنه يجوز لمن سمع المُسْتَمْلِي أن يروي ذلك عن المُمْلِي، وهذا الذي عليه العمل بين أكابر المحدثين، وإن تورع عنه قوم؛ لأن المُسْتَمْلِي في حكم القارئ على المُمْلِي، ويشترط أن يسمع الشيخ المُمْلِي لفظ المُسْتَمْلِي، والأحوط في طريقة الأداء بيان الواقع، كما فعله الإمام ابن خزيمة، والإمام البخاري وغيرهما من الأئمة ممن كان يقول: «وثبني فيه بعض أصحابنا، أو أفهمني فلان بعضه»، وكذا إذا خفيت عليه بعض ألفاظ المُسْتَمْلِي، فسمعها من رفيقه، فلا يقول: «سمعت فلاناً»، فإن قالها، فقد تساهل.

وأما معنى قول الإمام ابن مهدي: «أصحاب الحديث يكفيهم الشم». فالمتصود: إذا سمعوا أول الحديث، عرفوه واكتفوا بطرفه عن ذكر باقيه، ولا يقصدون بذلك التساهل في التحمل ولا الأداء.

ويصح السماع ممن وراء حجاب، إن حدث بلفظ وعرف صوته، وقامت القرائن على أنه هو، أو إخبار ثقة، وشرط شعبة رؤيته، وهو خلاف الصواب وقول الجمهور، وقد روى جمع من الرجال عن إمامات المؤمنين وهن يحدثن من وراء حجاب.

(١) قال الإمام النسائي في «السنن» (٢/ ٢٢٩) أخبرنا محمد بن بشار قال حدثنا محمد قال حدثنا شعبة ثم ذكر كلمة معناها عن عباس الجريري، قال: سمعت أبا عثمان، عن أبي هريرة قال: «أَوْصَانِي خَلِيلِي - ﷺ - بِثَلَاثٍ: الْوُتْرَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، وَرَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، وَصَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ».

وإذا قال الشيخ المُسْمِع بعد الفراغ من السماع: لا ترو عني، أو رجعت عن إخبارك أو نحو ذلك، لا لعلة أو ريبة في المسموع، ساغت له الرواية عنه، ما لم يقل أخطأت فيما حدثت، أو شككت في سماعه أو نحو ذلك. ولو خص بالسماع قومًا فسمع غيرهم بغير علمه، جاز لهم الرواية عنه.

والخلاصة: متى صح السماع، صحت الرواية بغير إذن من سمع منه.

القسم الثالث من أقسام التمثل الإجازة:

وهي لغة: مصدر، أصلها إجازة، وقيل إنها مشتقة من التجوز، وهو التعدي، فكأنه عدى روايته، حتى أوصلها للراوي عنه، وترد في كلام العرب للعبور والانتقال، وللإباحة القسيمة للوجوب والامتناع.

واصطلاحاً: إذن في الرواية لفظاً أو كتباً، تفيد الإخبار الإجمالي عرفاً.

والإجازة تلي السماع عرضاً على المعتمد المشهور، وقيل: بل هي أقوى منه؛ لأنها أبعد من الكذب، وأنفى عن التهمة وسوء الظن، والتخلص من الرياء والعجب، وقيل: هما سواء.

وخص بعضهم الاستواء بالأزمان المتأخرة التي حصل التسامح فيها في السماع بالنسبة للمتقدمين؛ لكونه آل لتسلسل السند؛ إذ هو حاصل بالإجازة، إلا إن وجد عالم بالحديث وفنونه وفوائده، ومع ذلك فالسماع إنما هو حينئذ أولى؛ لما يستفاد من المُسْمِع وقت السماع، لا لمجرد قوة رواية السماع على الإجازة.

ويتأيد هذا التفصيل بقول أبي بكر الإسكندري: «الإجازة عندي على وجهها، خير وأقوى في النقل من السماع الرديء».

وخصه بعضهم بما إذا تعذر السماع، والحق أن الإجازة دون السماع؛ لأنه أبعد عن التصحيف والتحريف.

أنواع الإجازة:

النوع الأول - أن يميز معيّنًا لمعيّن، كأن يقول إما بخطه ولفظه - وهو أعلى - ، أو بأحدهما، كأجزتك أو أجزتكم «صحيح البخاري»، أو ما اشتملت عليه فهرستي الذي يجمع فيه مرويه، والمجاز عارف بما اشتمل عليه، ونحو ذلك، كأن يقول له وقد أدخله خزانة كتبه: أرو جميع هذه الكتب عني، فإنها سمعاني من الشيوخ المكتوبة عنهم، أو أحاله على تراجمها، ونبه على طرق أوائلها، وهذا أرفع أنواعها المجردة عن المناولة.

وأبطل الإجازة جمع من أهل العلم، كالإمام شعبة حيث قال: «لو جازت الإجازة لبطلت الرحلة».

وقال: «كل حديث ليس فيه سمعت، قال: سمعت، فهو خلّ وبقل».

وقال الإمام أبو زرعة الرازي: «ما رأينا أحدًا يفعلها، وإن تساهلنا في هذا يذهب العلم، ولم يكن للطلب معنى، وليس هذا من مذاهب أهل العلم».

وقال الإمام ابن حزم: «وأما الإجازة - يعني المجردة - التي يستعملها الناس، فباطلة، ولا يجوز لأحد أن يميز الكذب، ومن قال لآخر: أرو عني جميع روايتي دون أن يخبره بها ديوانًا ديوانًا، وإسنادًا إسنادًا، فقد أباح له الكذب».

وقال عيسى بن مسكين صاحب سحنون: «هي رأس مال كبير، وهي قوية».

وقال الإمام السلفي: «هي ضرورية؛ لأنه قد تموت الرواة، ويفقد الحفاظ الوعاة، فيحتاج إلى إبقاء الإسناد، ولا طريق إلا الإجازة، فالإجازة فيها نفع

عظيم ووفر جسيم، إذ المقصود: إحكام السنن المروية في الأحكام الشرعية، وإحياء الآثار، وسواء كان بالسماع، أو القراءة، أو المناولة، أو الإجازة. قال وسومح بالإجازة؛ لقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، وقوله: «بُعِثْتُ بِالْخَنِيفَةِ السَّمْحَةِ».

قال: ومن منافعها: أنه ليس كل طالب يقدر على رحلة وسفر، إما لعله توجب عدم الرحلة، أو بعد الشيخ الذي يقصده، فالكتابة حينئذ أرفق، وفي حقه أوفق، فيكتب من بأقصى الغرب إلى من بأقصى الشرق، ويأذن له في رواية ما يصح عنه». واستدل المجوزون - أيضًا - بقوله - ﷺ - : «بَلَّغُوا عَنِّي...».

والكراهة للإجازة إما لخشية الاسترواح بها، بحيث يترك السماع، وكذا الرحلة بسببه.

وقال الإمام ابن فارس: «بأننا لم نقل باقتصار الطالب عليها، بحيث لا يسعى ولا يرحل؛ بل نقول بها لمن له عذر من قصور نفقة، أو بعد مسافة، أو صعوبة مسلك، وأصحاب الحديث - يعني من قال بها - لا زالوا يتجشمون المصاعب، ويرتكبون الأهوال في الاتحال؛ أخذًا بما حث عليه - ﷺ - ، ولم يقعدهم اعتمادها عن ذلك».

وتوسع في الإذن لمن لم يتأهل بالإفتاء والتدريس، واستدرج للخوض في ذلك الإيهام والتلبيس، وكثر المتسّمون بالفقه والحديث وغيرها من العلوم من ضعفاء الأحلام والفهوم.

وكرها قوم؛ لتضمُّنها حمل العلم لمن ليس من أهله، ولا عرف بخدمته وحمله.

ويشترط في الإجازة ثبوت الخبر عن المجيز، وشروط الرواية^(١)، وصحة النسخة المنقولة من الأصل، أو مقابلة به.

والصحيح الذي قاله الجمهور من الطوائف واستقر عليه عمل أهل الحديث قاطبة جواز الرواية والعمل بها، ولاحتجاج بالمروي بها، من يسوغ له ذلك؛ لأنه خبر متصل الرواية، فوجب العمل به، كالسماع إلا لمانع آخر.

وصار بعد الخلاف إجماعاً، وقد أحى الله - تعالى - بها كثيراً من دواوين الحديث. وذهب أهل الظاهر ومن تابعهم إلى أنه لا يجب العمل به، وهو كحكم المرسل. قال الإمام ابن الصلاح: وهذا باطل؛ لأنه ليس في الإجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها، ولا في الثقة به، بخلاف المرسل، فلا إخبار فيه البتة.

وسبقه الإمام الخطيب فقال: كيف يكون من تعرف عينه وأمانته وعدالته بمنزلة من لانعرفه، قال: وهذا واضح لا شبهة فيه.

النوع الثاني - أن يعين المحدث الطالب المجاز له، دون الكتاب المجاز به.

كأن يقول إما بخطه ولفظه، أو بأحدهما: أجزت لك، أو لكم جميع مسموعاتي، أو مروياتي وما أشبه ذلك.

وهذا النوع قبله جمهور أهل الحديث، والفقهاء، والنظار، سلفاً وخلفاً، فجوزوا الرواية، وأوجبوا العمل بها، والخلاف في هذا النوع أقوى من الذي قبله، والسبب في ذلك، أنه أحاله على أمر عام، وهو في صحيح ما روى الناس عنه على خطر، لا سيما إذا كان كل منهما في بلد.

(١) وهي مطلع كلام السلفي.

وحينئذ فيجب - كما قال الإمام الخطيب - على هذا الطالب التفحص عن أصول الراوي من جهة العدول الأثبات، فما صح عنده من ذلك، جاز له أن يحدث به، ويكون مثال ما ذكرناه قول الرجل لآخر: وكُلتك في جميع ما صح عندك أنه ملك لي، أن تنظر فيه على وجه الوكالة المفوضة، فإن هذا ونحوه عند الفقهاء من أهل المدينة صحيح^(١) ومتى صح عنده ملك للموكل، كان له التصرف فيه، فكذلك هذه الإجازة المطلقة متى صح عنده شيء من حديثه، جاز له أن يحدث به.

النوع الثالث - التعميم في المجاز له، سواء عيّن المجاز به، أو أطلق، كأن يقول إما بخطه ولفظه، أو بأحدهما: أجزت للمسلمين، أو لكل أحد، أو لمن أدرك زمانه أو نحو ذلك الكتاب الفلاني، أو مروياتي.

وقد وقع الخلاف فيها، فذهب إلى المنع الإمام الماوردي، وكذا الإمام ابن الصلاح حيث قال: ولم نر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة، فروى بها، ولا عن الشاذلية المستأخرة الذين سوغوها، والإجازة في أصلها ضعيفة، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله. وعلى هذا فاحذر أيها الطالب استعمالها رواية وعملاً.

وقال الإمام العراقي: والاحتياط، ترك الرواية بها. ونقل الحافظ ابن حجر: عدم الاعتداد بها عن متقني شيوخته، وقال: إن القول بها توسع غير مرضي؛ لأن

(١) قال المحققان: «التعميم في التوكيل، لا يصح عند الحنابلة والحنفية والشافعية، ويصح عند مالك، وابن أبي ليلى».

الإجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافاً قوياً عند القدماء، وإن كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين فيه دون السماع بالاتفاق، فكيف إذا حصل فيها الاسترسال المذكور؟ فإنها تزداد ضعفاً، لكنها في الجملة خير من إيراد الحديث معضلاً.

قلت والحجة للمبطلين: أنها إضافة إلى مجهول، فلا يصح كالوكالة. وبالجملة، فلم تطب نفسي للأخذ بها، فضلاً عن الرواية.

النوع الرابع — إجازة لمعين بمجهول من الكتب، أو إجازة بمعين من الكتب، لمجهول من الناس، كأجزتك «كتاب السنن»، وهو يروي كتباً في السنن، أو أجزت لإبراهيم بن محمد، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم، ولا يتضح مراده بقرينة في المسألتين، فهي باطلة.

فإن اتضح بقرينة، فصحيحة، فإن أجاز لجماعة مسمين في الإجازة أو غيرها، ولم يعرفهم بأعيانهم، ولا أنسابهم، ولا عددهم، ولا تصفحهم، صحت الإجازة، كسماعهم منه في مجلسه في هذا الحال، وأما أجزت لمن يشاء فلان أو نحو هذا، ففيه جهالة وتعليق بشرط، فالأظهر بطلانه؛ للجهل.

النوع الخامس — الإجازة المعلقة بالمشيئة، ولها صور:

الصورة الأولى — المعلقة بمن يشاؤها كأن يقول: من شاء أن أجز له، فقد أجزت له.

الصورة الثانية — المعلقة بمشيئة مسمى من الناس، كأن يقول: من شاء فلان أن أجزه، فقد أجزته، والنوع الأول أكثر جهلاً من النوع الثاني؛ لأنها معلقة بمشيئة من لا يحصر عددهم، والثانية بمشيئة معين، مع اشتراكهما في جهالة المجاز لهم.

وأجاز الصورتين قوم، ومنعها آخرون - وهو الظاهر - معللين: بأنه إجازة لجهول، وتحمل يحتاج إلى تعيين المتحمل.

وأجاز الصورة الثانية الحافظ ابن أبي خيثمة، وابن الحافظ يعقوب بن شيبة. وهل يلتحق بالصورة الثانية الإذن له في الإجازة، كأن يقول: أذنت لك أن تجيز عني من شئت؟ فعلها قوم من المحدثين، والظاهر فيه الصحة.

الصورة الثالثة - تعليق المشيئة بالرواية، كأن يقول: من شاء أن يروي عني، أجزته، فالظاهر الصحة.

النوع السادس - الإجازة لمعدوم، وهو على قسمين:

الأول - الإجازة لمعدوم تبع، كأجزت لفلان، ولمن يولد له، فأجازه ابن أبي داود، وعزا الحافظ ابن حجر للإمام ابن مندة استعماها، وابن الصباغ جَوَّزها لقوم. وأجازها - أيضًا - الإمام الخطيب، ورده أبو الطيب الطبري، والماوردي.

الثاني - الإجازة لمعدوم غير تبع، كأجزت لمن يولد لفلان الفلاني.

وأجازها الإمام الخطيب، وحكاه عن الإمام أبي يعلى بن الفراء الموصلي الحنبلي، وابن عَمْرُوس المالكي، والقاضي أبي عبد الله الدامغاني الحنفي، لكن أبطلها القاضي أبو الطيب الطبري وابن الصباغ الشافعيان، قال الإمام النووي: وهو الصحيح الذي لا ينبغي غيره؛ لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة بالمجاز، فكما لا يصح الإخبار للمعدوم، لا تصح الإجازة له؛ بل ولو قدرنا أن الإجازة

إذن لا يصح ذلك - أيضاً - كالوكة للمعدوم؛ لوقوعه في حالة يتعذر فيها المأذون فيه من المأذون له.

وقال بعض المتأخرين: يلزم من الجواز أن تتصل الرواية في بعض صور هذا النوع، بين شخصين في السند من غير واسطة، ولا لقي، ولا إدراك عصر.

النوع السابع - الإجازة لمن ليس بأهل، وقت الإجازة، للأداء، والأخذ عنه، ومن صورها: الكافر قبل إسلامه، والفاسق قبل توبته، والمبتدع قبل أن يدع بدعته، والمجنون قبل أن يفيق، والطفل قبل أن يميز تمييزاً يصح أن يعتد معه بسماعه.

وصححها الإمام أبو الطيب، والإمام الخطيب، والإمام النووي، والجمهور، وأبطلها الإمام الشافعي لمن لم يستكمل سبع سنين، وهو مذهب الحافظ أبي سليمان الربيعي محدث دمشق.

والخلاصة: أن الإجازة كالسماع، لا يشترط فيها الأهلية عند التحمل بها.

النوع الثامن - إجازة ما لم يتحملة المجيز بوجه؛ ليرويه المجاز إذا تحمله المجيز. قال القاضي عياض: فإن هذا يخبر بما لا خبر عنده منه، ويأذن له بالتحديث بما لم يحدث به بعد، ويبيح له ما لا يعلم هل يصح له الإذن فيه؟

وقد منعه قاضي قرطبة أبو الوليد يونس بن عبد الله بن الصفار، وصححه القاضي عياض، وقال الإمام النووي وهذا هو الصواب.

والخلاصة: يتعين - كما قال الإمام ابن الصلاح - على من يريد أن يروي عن شيخ بالإجازة أن يعلم أن ما يرويه عنه مما تحمله شيخه قبل إجازته له.

النوع التاسع: إجازة المجاز، كأن يقول أجزتك مجازاتي، أو رواية ما أجزلي، فمنعه الحافظ أبو البركات الأنطاقي؛ لأن الإجازة ضعيفة فيقوى الضعف باجتماع إجازتين.

والصحيح الذي عليه العمل جوازه، وبه قطع الحافظ والنقاد، كإمام الدارقطني، والإمام أبي نعيم الأصبهاني، والإمام ابن عقدة، وأبي الفتح نصر المقدسي، وأبي الفتح بن أبي الفوارس.

وينبغي للراوي بالإجازة عن الإجازة، تأمل كيفية الإجازة الصادرة عن شيخ شيخه، وكذا ممن فوقه لمن يليه، ومقتضاها خوفاً من أن يروي بها ما لم يندرج تحتها، فربما قيد بعض المجيزين الإجازة بها صح عند المجاز له، أو بما سمعه من المجيز.

فرع: الراوية بالإجازة عن شيخ سمع شيخه، وبالسماع من شيخ أجز من شيخ الأول ينزلان منزلة السماع المتصل.

وما سلف في توالي الإجازة الخاصة، أما العامة فنقل الجزري عن شيخه الحافظ أبي بكر بن المحب منعه، وأنه كان يقول: هي عدم على عدم.

لفظ الإجازة وشرطها

أما لفظها: فأجزت الطالب مسموعاتي أو مروياتي، أو أجزت له رواية مسموعاتي.

وأما شرطها: تستحسن الإجازة، إذا علم المجيز ما يجيز، وكان المُجاز من أهل العلم.

قال الإمام ابن عبد البر: «وتلخيص هذا الباب أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها يعرف كيف يتناولها، وتكون في شيء معين معروف لا يشكل إسناده»^(١)؛ لكونه معروفاً معيناً، وإن لم يكن كذلك، لم يؤمن أن يحدث المجاز له عن شيخ بما ليس من حديثه، أو ينقص من إسناده الرجل والرجلين، وينبغي للمجيز كتابة أن يتلفظ بها، فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صحت.

وعن أبي الوليد الباجي قال: «الاستجازة إما أن تكون للعمل، فيجب على المجاز له أن يكون من أهل العلم بذلك والفهم باللسان، وإلا لم يحل له الأخذ بها، فربما كان في مسألته فصل، أو وجه لم يعلم به المجيز، ولو علمه لم يكن جوابه ما أجاب به.

وإما أن يكون للرواية خاصة، فيجب أن يكون عارفاً بالنقل، والوقوف على ألفاظه ما أجز له؛ ليسلم من التصحيف والتحريف، فمن لم يكن عالماً بشيء من ذلك، وإنما يريد علو الإسناد بها ففي نقله بها ضعف».

وقال الإمام ابن سيد الناس: أصل الإجازة مختلف فيه، ومن أجازها فهي قاصرة عن رتبة السماع، وحينئذ فينبغي أن لا تجوز من كل من يجوز منه السماع، وإن ترخص من ترخص، وجوزها من كل من يجوز منه السماع، فأقل مراتب المجيز: أن يكون عالماً بمعنى الإجازة العلم الإجمالي، من أنه روى شيئاً، وأن معنى إجازته لغيره، إذنه لذلك الغير في رواية ذلك الشيء عنه بطريق الإجازة المعهودة من أهل هذا الشأن، لا العلم التفصيلي بما روى، وبما يتعلق بأحكام الإجازة.

وهذا العلم الإجمالي حاصل فيمن رأيناه من عوام الرواة، فإن انحط راوٍ في الفهم عن هذه الدرجة - ولا أخال أحدًا ينحط عن إدراك هذا إذا عرف به - فلا أحسبه أهلاً لأن يتحمل عنه بإجازة ولا سماع.

قال وهذا الذي أشرت إليه من التوسع في الإجازة، هو طريق الجمهور قلت: وما عداه من التشديد، فهو مناف لما جوزت الإجازة له من بقاء السلسلة وقد تقدم في سابع أنواعها، عدم اشتراط التأهل حين التحمل بها، كالسماع، وفي أولها أنه لم يقل أحد بالأداء بها بدون شروط الرواية، وعليه يحمل قولهم: أجزت له رواية كذا بشرطه.

ومنه ثبوت المروي من حديث المجيز، وقد قال أبو مروان الطُّبُّنِي: إنها لا تحتاج لغير مقابلة نسخة بأصول الشيخ، وأشار إمام الحرمين لذلك بقوله: بالصحة مع تحقيق الحديث.

وقال الإمام عياض: تصح بعد تصحيح شيئين: تعيين روايات الشيخ ومسموعاته وتحقيقها، وصحة مطابقة كتب الراوي لها، والاعتماد على الأصول المصححة.

وما أحسن من كتب لمن علم منه التأهل: أجزت له الرواية عني، وهو لما أعلم من إتقانه، وضبطه غنيٌّ عن تقييدي ذلك بشرطه.

ثم الإجازة، تارة تكون بلفظ المجيز بعد السؤال فيها من المجاز له، أو غيره، أو مبتدئاً بها، وتارة تكون بخطه على استدعاء، كما جرت به العادة، أو بدون استدعاء.

والأحسن للمحدث، إذا أراد الإجازة بأن يجمع بين الكتابة واللفظ بنية؛ لأن القول دليل رضا القلبى بالإجازة، والكتابة دليل القول الدال على الرضى، والدال بغير واسطة أعلى، وبالثاني يوجه صحتها بالنية فقط.

القسم الرابع من أقسام التحمل المناولة:

وهي نَغَّة: الْعَطِيَّةُ.

وَأَصْطِلَاحًا: إعطاء الشيخ الطالب شيئًا من مرويه، مع إجازته به صريحًا أو كناية. وأُخِّرَ عن الإجازة مع كونه - على المعتمد - أعلى؛ لأنها جزء لأول نوعيه، حتى قال الإمام ابن سعيد: إنه في معناها، لكن يفترقان: في أنه يفتقر إلى مشافهة المجيز للمجاز له وحضوره.

والأصل في المناولة ما علّقه الإمام البخاري حيث ترجم له في العلم من «صحيحه» فقال: «باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، وقال أنس بن مالك: نسخ عثمان بن عفان المصاحف، فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد، ومالك بن أنس ذلك جائزًا واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة، بحديث النبي - " - حيث كتب لأمر السرية كتابًا وقال: «لَا تَقْرَأُهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ، قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ "»^(١).

والمناولات على نوعين:

النوع الأول - أن تكون مقرونة بالإجازة.

(١) «صحيح البخاري» (ص ١٥). قال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٤٦٤-٤٦٥): «وهو مرسل جيد الإسناد قد صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث، مع أنه لم يتفرد به، فقد رواه الزهري - أيضًا - عن عروة؛ بل رويناه متصلًا في «المعجم الكبير» للطبراني، و«المدخل للبيهقي» من طريق أبي السوار، عن جندب بن عبد الله - رضي الله عنه - رفعه، وهو حجة، ولذا جزم البخاري به؛ إذ علقه، وأورده - أيضًا - في «المختارة» لا سيما وله شاهد عند الطبري وغيره في التفسير من طريق عن ابن عباس رضي الله عنهما».

وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقاً؛ لما فيها من التعيين والتشخيص، بلا خلاف بين المحدثين.

ومن صورها، وهو أعلاها، كما صرح به القاضي عياض: أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه، أو مقابلاً به ويقول: هذا سماعي، أو روايتي عن فلان فاروه، أو أجزت لك روايته عني، ثم يبقيه معه تمليكاً، أو لينسخه أو نحوه.

ومنها أن يدفع إليه الطالب سماعه، فيتأمله الشيخ، وهو عارف متيقظ ثم يعيده إليه ويقول: هو حديثي، أو روايتي، فاروه عني، أو أجزت لك روايته. وهذا سماع غير واحد من أئمة الحديث «عرضاً».

وقد سبق أن القراءة عليه تسمى «عرضاً»، فليسم هذا «عرض المناولة»، وذلك «عرض القراءة».

وهذه المناولة، كالسماع في القوة عند الزهري، وربيعه، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومجاهد، والشعبي، وعلقمة، وإبراهيم، وأبي العالية، وأبي الزبير، وأبي المتوكل، ومالك، وابن وهب، وابن القاسم، وجماعات آخرين.

ونقل ابن الأثير في مقدمة «جامع الأصول»: أن بعض أصحاب الحديث جعلها أرفع من السماع؛ لأن الثقة بكتاب الشيخ مع إذنه، فوق الثقة بالسماع منه وأثبت؛ لما يدخل من الوهم على السامع والمسمع.

والصحيح أنها منحلة عن السماع والقراءة، وهو قول إسحاق، والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، وأبي حنيفة، والشافعي، والبيهقي، والمزني، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى، وأسند الرامهرمزي عن مالك.

قال الحاكم: «وعليه عهدنا أئمتنا، وإليه نذهب».

واحتج لذلك بقوله - ﷺ - : «نَزَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتي، فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَذَاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا»، وبقوله - ﷺ - : «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ»، فإنه لم يذكر فيهما غير السماع، فدل على أفضليته.

وحكى القاضي عياض، ومن تبعه إجماع أهل النقل على القول: بأن المناولة صحيحة معتمدة.

ومن صورها: أن يناول الشيخ الطالب سماعه ويجيزه له، ثم يمسكه الشيخ، وهذا دون ما سبق؛ لعدم احتواء الطالب على ما يحمله، وغيبته عنه، وتجاوز روايته إذا وجد الكتاب، أو مقابلاً به موثقاً بموافقته ما تناولته الإجازة، كما يعتبر في الإجازة المجردة، ولا يظهر في هذه المناولة كبير مزية على الإجازة المجردة في معيّن من الكتب.

ومن صورها: أن يأتي الطالب بكتاب، ويقول للشيخ هذا روايتك فناولنيه وأجز لي روايته، فيجيبه إليه اعتماداً عليه من غير نظر فيه، ولا تحقق لروايته له، فهذا باطل، فإن وثق بخبر الطالب ومعرفته، اعتمده وصحت الإجازة والمناولة، كما يعتمد في القراءة عليه من أصله إذا وثق بدينه ومعرفته.

فلو قال: حدث عني بما فيه إن كان من حديثي، مع براءتي من الغلط والوهم، كان ذلك جائزاً.

وذهب الإمام أحمد إلى أن المعرفة والفهم لا تكفي، وقال: ما أدري ما هذا، حتى يعرف المحدث حديثه، وما يدر به ما في الكتاب.

النوع الثاني - أن تكون مجردة عن الإجازة.

بأن يناول الشيخ الطالب شيئاً من مرويه ملكاً أو عارية^(١)، لينتسخ منه، أو يأتي إلى الشيخ بشيء من حديثه فيتصفحه وينظر فيه مع معرفته، ثم يدفعه إليه، ويقول له في الصور كلها: هذا من رواياتي، لكن لا يصرح له بالإذن بروايته عنه، فلا تجوز الرواية بها على الصحيح؛ لعدم التصريح بالإذن فيها، ولم يفعلها أحد كما صرح بذلك الإمام الخطيب.

كيف يقول من روى بالمناولة وبالإجازة؟

جوز الإمام الزهري، والإمام مالك وغيرهما، كالإمام الحسن البصري إطلاق «حدثنا»، و«أخبرنا» في الرواية بالمناولة، وهو مقتضى قول من جعلها سماعاً.

وحكى عن الإمام أبي نعيم الأصبهاني وغيره، كأبي عبد الله المرزباني جوازه في الإجازة المجردة، وقد عينا بذلك.

قال الإمام الخطيب: رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، مثل أن يقول في الإجازة «أخبرنا» من غير بيان.

بل أدخله لذلك الإمام ابن الجوزي، ثم الإمام الذهبي في «الضعفاء» وقال: إنه مذهب رآه هو وغيره قال: وهو ضرب من التدليس.

قال الحافظ السخاوي: فبعد بيان اصطلاحه، لا يكون مدلساً؛ ولذا قال ابن دحية: سَخَّم الله وجه من يعنيه بهذا؛ بل هو الإمام عالم الدنيا.

والصحيح الذي عليه الجمهور، وأهل التحري والورع: المنع من إطلاق ذلك وتخصيصها بعبارة مشعرة بها تبين الواقع، كحدثنا إجازة، أو مناولة وإجازة،

(١) قال الإمام الخطّابي في «إصلاح غلط المحدثين» (ص ٣٥) طبعة مؤسسة الرسالة ط ٢: «ومما يجب أن يتقّل، وهم يخففونه قول النبي ﷺ وَالْعَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ، مشددة الياء».

وأخبرنا إجازة، أو مناولة وإجازة، أو إذنًا، أو في إذنه، أو فيما أذن لي فيه، أو فيما أطلق لي روايته، أو أجازني، أو لي، أو ناولني أو شبه ذلك، كأباح لي أن أروي عنه. وعن الإمام الأوزاعي تخصيصها، أي: الإجازة «بخبّرنا»، والقراءة «بأخبرنا». واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق «أنبأنا»، في الإجازة، لكن استحسن صنيع الإمام البيهقي حيث كان يقول: «أنبأني»، و«أنبأنا» إجازة. فصرح بالإجازة، ولم يطلق الإنباء.

وقال الإمام الحاكم: الذي اختاره، وعهدت عليه أكثر مشايخي، وأئمة عصري أن يقول فيما عرّض على المحدث شفاهًا: «أنبأني»، وفيما كتب إليه: «كتب إلي». وقال أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي: «كلما قال البخاري: قال لي فلان. فهو عرض ومناولة»^(١).

وخالفه الحافظ ابن حجر فقال: «والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري: أنه لا يأتي بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه، كأن يكون ظاهره الوقف، أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج»^(٢). وذلك في المتابعات والشواهد.

والخلاصة: أنه إنما يستعمل هذه الصيغة في أحد أمرين:

الأول — أن يكون موقوفًا ظاهرًا، وإن كان له حكم الرفع.

الثاني — أن يكون في إسناده من ليس على شرطه، وإلا فقد أورد أشياء بهذه الصيغة هي مروية عنده في موضع آخر بصيغة التحديث.

(١) «تاريخ الإسلام» (٢٣٠ / ٧) طبعة دار الغرب ط ١.

(٢) «فتح الباري» (٣٠٩ / ١١) طبعة دار السلام والفيحاء ط ٣.

وإن أباح الشيخ المجيز للمجاز له إطلاقه «حدثنا»، أو «أخبرنا» في المناولة، أو الإجازة الخاصة، فضلاً عن العامة، كما فعله قوم من المشايخ في إجازتهم حيث قالوا لمن أجازوا له: إن شاء قال: «حدثنا»، وإن شاء، قال: «أخبرنا».

فرع: لو قرأ على شيخ شيئاً بالإجازة، إن لم يكن سماعاً من شيخه، ثم تبين أنه سمعه، فالأحسن حكاية الواقع، بأن يقول: إجازة إن لم يكن سماعاً، ثم ظهر سماعه. وذهب بعض الحفاظ: إنه لا بد من التصريح بذلك، ولكن اتفق رأي المحققين على عدم اشتراطه، وأن إطلاق السماع كافٍ، وهذا ما صححه كشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ المزي وغيرهما.

وبعض المحدثين كالإمام الحاكم أتى بلفظ موهم تجاوزاً فيما أجاز به فيه شيخه بلفظه شفاهاً، وهو: أخبرنا فلان مشافهة. وفيما أجاز به شيخه بكتابة: أخبرنا فلان مكاتبة. وكان الإمام أبو نعيم يقول في الإجازة: حدثني فلان في كتابه.

وهذه الألفاظ لا يسلم من استعمالها مطلقاً من الإيهام، وطرف من التدليس. أما المشافهة: فتوهم مشافهة بالحديث، وأما الكتابة: فتوهم أنه كتب إليه بذلك الحديث بعينه، كما كان يفعله المتقدمون.

وكان الإمام الأوزاعي في الرواية بالمناولة اصطلاحاً، حيث يأمر من تحمل عنه بها أن يقول: قال أبو عمرو، أو عن أبي عمرو.

واختار الإمام الخطابي لفظ «أن» فكان يقول فيما حكى عنه في الرواية بالسماع عن الإجازة: «أخبرنا فلان أن فلاناً حدثه، أو أخبره»، وهو ضعيف بعيد عن الإشعار بالإجازة، ولا اعتيد هذا الوضع لغة، ولا اصطلاحاً، ولا عرفاً.

وبعض من تأخر من المحدثين استعمل كثيراً لفظ «عن» فيما سمعه من شيخه الراوي عمن فوقه إجازة، فيقول: قرأت على فلان عن فلان.

القسم الخامس من أقسام التحمل المكتبة:

وهي أن يكتب الشيخ بشيء من مرويه حديثاً فأكثر، أو من تصنيفه أو نظمه، ويرسله إلى الطالب، مع ثقة مؤتمن بعد تحريره بنفسه، أو ثقة معتمد، وشده وختمه احتياطاً؛ ليحصل الأمن من توهم تغييره، وذلك شرط، إن لم يكن الحامل مؤتمناً، ويكون بخط الشيخ نفسه - وهو أعلى -، أو بإذنه في الكتابة عنه لثقة غيره، سواء كان لضرورة أم لا، وسواء سئل في ذلك أم لا، وسواء لحاضر عنده في بلده دون مجلسه، أو لغائب عنه في بلد آخر.

من آداب المكتبة:

أن يبدأ في الكتابة بنفسه اقتداء بالنبي - ﷺ - فيقول بعد البسملة: من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، فإن بدأ باسم المكتوب إليه، فقد كرهه غير واحد من السلف.

وكان الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -، يستحب إذا كتب الصغير إلى الكبير أن يقدم اسم المكتوب إليه، وأما هو، فكان يبتدئ باسم من يكاتبه كبيراً كان أو صغيراً؛ تواضعاً.

والكتابة على نوعين:

الأول - الكتابة المقترنة بالإجازة. كأن يقول: أجزتك ما كتبت إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازات، وهي في الصحة أشبه بالمناولة المقرونة.

الثاني - الكتابة المجردة عن الإجازة. فمنع الرواية بها قوم، وأجازها الكثيرون، وهو الصحيح المشهور عند أهل الحديث.

واستدل له بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى»^(١).

وكذلك ما كتب به أبو بكر، وعمر - رضي الله عنهما - وغيرهما من الخلفاء الراشدين، فهو معمول به.

وفي «الصحيحين» من هذا النوع من رواية التابعي عن الصحابي، أو من رواية غير التابعي عن التابعي ونحو ذلك.

ويكفي في الرواية بالكتابة أن يعرف المكتوب له خط الكاتب الذي كاتبه، وإن لم تقم البينة على الكاتب برؤيته وهو يكتب ذلك، أو بالشهادة عليه أنه خطه، وإن كان الكاتب غير الشيخ، فلا بد من ثبوت كونه ثقة.

وجوز الإمام الليث بن سعد، والإمام منصور بن المعتمر، والإمام لُؤيُّ إطلاق أخبارنا، وحدثنا.

وصحح الجمهور التقييد، فيقول إذا أراد تأدية ما تحمله: حدثنا، أو أخبرنا كتابة، أو مكاتبة، وهو الذي يليق بمذهب أهل التحري في الرواية والورع والنزاهة؛ للبعد عن إيهام التلبس.

قال الحاكم: الذي اختاره، وعهدت عليه أكثر مشايخي، وأئمة عصري أن يقول فيما كتب إليه المحدث من مدينة، ولم يشافهه بالإجازة: كتب إلي فلان.

القسم السادس من أقسام التحمل إعلام الشيخ:

وهو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث، أو الكتاب، تحمّله من فلان سماعاً، أو إجازة، مقتصرًا على هذا اللفظ ونحوه، دون أن يأذن له في روايته عنه.

وهل لمن أعلمه الشيخ أن هذا الحديث، أو هذا الكتاب سمعه من فلان، أو رواه عن فلان من غير أن يأذن له في روايته أن يرويه عنه أم لا ؟

فمنعه الإمام أبو حامد الطوسي، والغزالي وغيرهم، واختاره الإمام ابن الصلاح. وجوزوه كثيرون، كالإمام ابن جريج، والإمام ابن الصباغ، والإمام أبو العباس الغمري، واختاره الإمام الرامهرمزي.

ورجح الإمام ابن الصلاح، والإمام النووي، والحافظ ابن حجر، والحافظ السخاوي المنع.

قال الحافظ ابن حجر: «وكذا اشترطوا الإذن بالرواية في الإعلام...، فإن كان له منه إجازة، اعتبر، وإلا، فلا عبرة بذلك، كالإجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به»^(١).

لكن إذا صح عند أحد من المتقدمين، كما عليه الإمام ابن الصلاح، أو المتأخرين على المختار، ما حصل الإعلام به من الحديث، بحيث حصل الوثوق به، يجب عليه العمل بمضمونه إن كان أهلاً، وإن لم تجز له روايته؛ لأن العمل يكفي فيه صحته في نفسه، ولا يتوقف على أن تكون له به رواية، كما سلف في نقل

(١) «نزهة النظر» (ص ٨١).

الحديث من الكتب المعتمدة، وحكى الإمام عياض عن محققي الأصوليين أنهم لا يختلفون فيه.

القسم السابع من أقسام التحمل الوصية:

وهي أن يوصي الشيخ عند موته، أو سفره، لشخص بكتاب أو نحوه من مرويّه. فجوزّه الإمام ابن سيرين، عندما سأله الإمام أيوب السَّخْتِيَّاني، عن رواية كتب أبي قلابة التي أوصى بها عند موته لأيوب. والبطلان هو الحق المتعين؛ لأن الوصية ليست بتحديث، لا إجمالاً ولا تفصيلاً، ولا يتضمن الإعلام لا صريحاً ولا كناية. على أن الإمام ابن سيرين المفتي بالجواز - كما تقدم - توقف فيه بعد، وقال للسائل نفسه: لا آمرُك ولا أنْهاك.

بل قال الإمام الخطيب عقب حكايته: يقال: إن أيوب كان قد سمع تلك الكتب، غير أنه لم يكن يحفظها، فلذلك استفتى الإمام ابن سيرين في التحديث منها. ويدل لذلك: أن الإمام ابن سيرين، ورد عنه كراهة الرواية من الصحف التي ليست مسموعة، فقال ابن عون: قلت له: ما تقول في رجل يجد الكتاب، أيقروه أو ينظر فيه؟ قال: لا، حتى يسمعه من ثقة. فإن هذا يقتضي المنع من الرواية بالإجازة فضلاً عن الوصية.

القسم الثامن من أقسام التحمل الوجادة:

والوجادة مصدر وجد، وهولفظ مولّد أي: غير مسموع من العرب، بمعنى: أن أهل الاصطلاح ولدوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة، وهي اصطلاحاً، نواعان حديث، وغيره:

فالأول - الوجادة الخالية من الإجازة. وهي أن يقف على أحاديث بخط راويها غير المعاصر له، أو المعاصر، ولم يسمع منه، أو سمع منه، ولكن لا يروي تلك الأحاديث الخاصة الواجد عنه بسماع، ولا إجازة، فله أن يقول - حسبها استمر عليه العمل قديماً وحديثاً - : وجدت، أو قرأت بخط فلان، أو في كتابه بخطه: أخبرنا فلان، ويسوق الإسناد والمتن، أو ما وجدته بخطه.

فإن لم يثق الواجد بذلك الخط، فلا يجزم، وليقل: وجدت عن فلان، أو بلغني عنه، أو قال لي فلان: إنه خط فلان، أو ظننت أنه خط فلان أو نحو ذلك.

وقد تستعمل الوجادة مع الإجازة، فيقال: وجدت بخط فلان وأجازه لي، وربما لا يصرح بالإجازة، كقول عبد الله بن الإمام أحمد: وجدت بخط أبي.

والمروي بالوجادة المجردة، سواء وثقت بكونه خطه أم لا، منقطع أو معلق؛ بل قد يقال إنَّ عدّه من التعليق أولى من المنقطع، ومن المرسل.

وإن أجاز جماعة من المتقدمين الرواية عن الوجادة في الكتب مما ليس بسماع لهم، فالظاهر أن ذاك عمن سمعوا منه في الجملة، وعرفوا حديثه مع إيرادهم له بوجدت، أو رأيت أو نحوها.

مع أنه قد كره الرواية عن الصحف غير المسموعة غير واحد من السلف؛ بل قال الإمام عياض: إنهم اتفقوا بعد الصدر الأول على منع النقل بالوجادة المجردة.

ولذا صرح الإمام ابن كثير: بأنه ليس من باب الرواية، وإنما هو حكاية عما وجدته في الكتاب.

ولكن إذا وثق بخطه، ففيه شوب اتصال بقوله: وجدت بخط فلان.

وقد تسهل جماعة من المحدثين، كبهز بن حكيم، والحسن البصري، والحكم بن مقسم، وأبي سفيان طلحة بن نافع، وعمرو بن شعيب، ومُحَرِّمَةُ ابن بُكير، ووائل بن داود في إيراد ما يجدونه بخط الشخص، فأتوا بلفظ: «عن»، أو نحوها، مثل «قال» مكان «وجدت»؛ إذ أكثر رواية بهز عن أبيه عن جده فيما قيل: من صحيفة.

وكذا قاله شعبة في رواية أبي سفيان عن جابر، و صالح جزرة وغيره في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن المديني في رواية وائل عن ولده بكر، والجمهور في رواية مُحَرِّمَةُ بن بُكير عن أبيه.

وصرح به الحسن البصري لما قيل له: يا أبا سعيد، عمن هذه الأحاديث التي تحدثنا؟ فقال: صحيفة وجدناها.

وكذا قيل: إن الحكم بن مقسم، لم يسمع من ابن عباس سوى أربعة أحاديث، والباقي كتاب.

قال الإمام ابن الصلاح تدليس قبيح؛ إذا كان بحيث يوهم سماعه منه. وجازف بعضهم، فأطلق فيها لفظ: «حدثنا»، و«أخبرنا»، وأنكر عليه، ولم يجوز ذلك أحد يعتمد عليه.

قال الإمام عياض: «لا أعلم من يقتدى به أجاز النقل فيه بـ«حدثنا»، و«أخبرنا»، ولا من يعده معد المسند»^(١).

ولعل فاعله كانت له من صاحب الخط إجازة، وهو ممن يرى إطلاقهما في الإجازة، ويستأنس له بقول أبي القاسم البلخي: إن المجوزين في هذا القسم أن

(١) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (ص ١١٧) طبعة مكتبة دار التراث ط ١.

يقول: «أخبرنا» فلان عن فلان بأنه إذا وجد سماعه بخط موثق به، جاز له أن يقول: «حدثنا» فلان، وإن لم يكن كذلك، فهو أقبح تدليس، قادح في الرواية.

ولكونه غير متصل قيل في العمل بما تضمنه: إن معظم المحدثين والفقهاء من السادة المالكية وغيرهم، كما قاله الإمام عياض لم يره قياساً على المرسل، والمنقطع ونحوها، مما لم يتصل.

وكأن ممن يحتج بالمرسل ممن ذهب إلى هذا، يفرق بأنه هنال في القرون الفاضلة، وأما من يرى الشهادة على الخط، فقد يفرق بعدم استلزامها الاتصال.

وقطع بعض المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها، عند حصول الثقة به، وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه في هذه الأزمان غيره، فقد قصرت الهمم فيها جداً، وحصل التوسع فيها، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية، لانسد باب العمل بالمنقول؛ لتعذر شرط الرواية في هذا الزمان، فلم يبق إلا مجرد وجادات.

النوع الثاني من الوجادة: ما تجد من مصنف لبعض العلماء ممن عاصرته، أو لا، بغير خط المصنف، مع الثقة بصحة النسخة، بأن قابلها المصنف، أو ثقة غيره بالأصل، أو بفرع مقابل، فقل: قال فلان كذا، ونحوها من ألفاظ الجزم، كذكر فلان.

فإن لم يحصل بالنسخة الوثوق فقل: بلغني عن فلان: أنه ذكر كذا، أو وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني، وما أشبهها من العبارات التي لا تقتضي الجزم.

قال الإمام ابن الصلاح: استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس، مع تسامح كثيرين في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحر ولا

ثبت، فيطالع أحدهم كتابًا منسوبًا إلى مصنف معين، وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة، قائلًا: قال فلان: كذا ونحو ذلك.

قال الحافظ السخاوي: ويلتحق بذلك: ما يوجد بحواشي الكتب من الفوائد والتقيدات ونحو ذلك، فإن كانت بخط معروف، فلا بأس بنقلها وعزوها إلى من هي له، وإلا، فلا يجوز اعتمادها إلا لعالم متقن، وربما تكون تلك الحواشي بخط شخص، وليست له، أو بعضها له، وبعضها لغيره، فيشتبه ذلك على ناقله، بحيث يعزو الكل لواحد^(١).

أمثلة على أقسام التحمل والأخذ:

* قال الإمام أبو بكر الخطيب: «إني سمعت أبا الحسن علي بن عبد العزيز الطاهري يقول: سمعت أبا بكر أحمد بن جعفر بن سلم الخثلي يقول: سمعت الفضل بن الحباب الجُمحي يقول: سمعت عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم يقول: سمعت محمد بن زياد يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت أبا القاسم - عليه السلام - يَقُولُ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^(٢).

(١) انتهى الكلام في شرح التحمل ملخصًا، وفيه تصرف من «شرح التبصرة والتذكرة (فتح المغيث)» (ص ٢٠٨)، و«فتح المغيث» (٢/ ٣٢٥-٥٣٠)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٥٨٩-٦٩٠).

(٢) «الكفاية» (٢/ ٢١٤). صحيح ورجاله، كلهم ثقات، وعبد الرحمن روى عنه الأئمة الثقات، وهو شيخ الإمام أبي حاتم، وقد قال عنه في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٠) طبعة دار الكتب العلمية ط ١: «(محملة الصدق، يحدث عن جده أحاديث صحاحًا)». فالظاهر تصحيح ما يحدث به، لا سيما عن جده، وهو - أيضًا - شيخ الإمام مسلم روى عنه في الصحيح، وصح له الإمام ابن حبان والإمام أبو عوانة، ولم يذكر بجرح. وقد روى الحديث جمع من المحدثين، منهم: الشيخان، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن النسائي» (ص ٥٤١) طبعة المعارف ط ١، ويصلح أن يكون مثلاً للحديث المسلسل؛ لتسلسله بالسماع.

* قال الإمام النسائي: أخبرنا الحارث بن مسكين - قراءة عليه وأنا أسمع - عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله - ﷺ - : «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْإِخْتِانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ»^(١).

* وقال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن سليمان لوين وبعضه - قراءة عليه - عن سفيان، عن ابن جريج، عن ابن أبي مُليكة قال: قيل لعائشة - رضي الله عنها - : «إِنَّ امْرَأَةً تَلْبَسُ النَّعْلَ؟ فَقَالَتْ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ!»^(٢).

* وقال الإمام اللالكائي: «أخبرنا محمد بن جعفر النَّحْوِيُّ - إِجَازَةً - ثنا أبو عبد الله نَفْطَوَيْهِ ، قال: حدثني أبو سليمان داود بن علي، قال: «كُنَّا عِنْدَ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]؟ فَقَالَ: هُوَ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا أَخْبَرَ - عَزَّ وَجَلَّ - ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، لَيْسَ هَذَا مَعْنَاهُ؛ إِنَّمَا مَعْنَاهُ اسْتَوَى. قَالَ: اسْكُتْ! مَا أَنْتَ وَهَذَا، لَا يُقَالُ: اسْتَوَى عَلَى الشَّيْءِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مُضَادٌّ، فَإِذَا غَلَبَ أَحَدُهُمَا قِيلَ: اسْتَوَى، أَمَا سَمِعْتَ النَّابِغَةَ:

إِلَّا لِيُنْلِكَ، أَوْ مَنْ أَنْتَ سَابِقُهُ . سَبَقَ الْجَوَادِ، إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْأَمْدِ^(٣)

* وقال الإمام البخاري: «باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، وقال أنس بن مالك: نسخ عثمان بن عفان المصاحف، فبعث بها إلى

(١) «سنن النسائي» (١/١٣) طبعة دار البشائر الإسلامية ط ٤.

(٢) «سنن أبي داود» (٤/٦٠) طبعة دار إحياء التراث.

(٣) «اعتقاد أهل السنة» (٣/٤٤٢/٦٦٦). طبعة دار طيبة ط ٨، قلت: صحيح، ورجاله ثقات، وداود:

الآفاق، ورأى عبد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد، ومالك بن أنس ذلك جائزاً واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة، بحديث النبي - ﷺ - حيث كتب لأمر السرية كتاباً وقال: «لَا تَقْرَأْهُ، حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ، قَرَأْهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ»^(١).

* وقال الحافظ ابن بشكوال: «الحجام المذكور في الحديث، هو أبو طيبة، نافع. الحجة في ذلك: أنبأنا به أبو علي الصديقي - مكاتبه - قال أنبا عبد الواحد بن علي، قال ثنا علي بن أحمد المقرئ، قال ثنا ابن نافع، قال ثنا أحمد ابن إبراهيم بن ملحان، أنبا ابن بكير، أنبا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن عفير الأنصاري، عن محمد بن سهل بن أبي حنمة، عن مُحِيصَة بن مسعود الأنصاري: «أَنَّهُ كَانَ لَهُ غُلَامٌ حَجَّامٌ، يُقَالُ لَهُ: نَافِعٌ، فَانْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَسَأَلَهُ عَنْ خَرَاجِهِ، فَقَالَ: «لَا يَقْرَبُهُ!» فَرَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَقَالَ: اعْلِفْ بِهِ الْإِبِلَ، وَاجْعَلْهُ فِي ضَرِيَّتِهِ»^(٢).

* وقال اللالكائي: «وجدت بخط أبي الحسن الدارقطني - رحمه الله - عن إسحاق الكاذبي، قال: سمعت أبا العباس ثعلب يقول: استوى: أقبل عليه، وإن لم يكن معوجاً، ثم استوى إلى السماء: أقبل، واستوى على العرش: علا، واستوى وجهه: اتصل، واستوى القمر: امتلأ، واستوى زيد وعمرو: تشابها، واستوى فعلاهما، وإن لم تتشابه شخوصهما؛ هذا الذي يعرف من كلام العرب»^(٣).

(١) «صحيح البخاري» (ص ١٥).

(٢) «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٤٤٦) طبعة عالم الكتب ط ٢.

(٣) «اعتقاد أهل السنة» (٣/٤٤٣/٦٦٨). قلت: وجادة صحيحة، ورجالها ثقات، والكاذبي هو الثقة الزاهد إسحاق بن أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو الحسين، نسبة إلى قرية «كاذة» من قرى بغداد، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٧/٨٣٢).



مباحث علوم الحديث في البيت التاسع

مبحث الحديث المدبج



وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدَّيْ مُدَبَّجًا ۝ وَمَا هِيَ إِلَّا مُهَجَّتِي تَتَحَلَّلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

المُهَجَّةُ: الرُّوحُ^(١). تَتَحَلَّلُ: تَذَوُّبُ^(٢).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

مبحث الحديث المُدَبَّج

المُدَبَّجُ لُغَةً: مِنَ الدَّبَجِ، وَهُوَ «النَّقْشُ وَالتَّزْيِينُ»^(٣)، وَالتَّدْبِيجُ مَا أُخِذَ مِنْ دِيْبَا جَتَيَّ الْوَجْهِ^(٤).

«وجه التسمية: قال العراقي: لم أر من تعرض لها قال: إلا أن الظاهر أنه سمي به؛ لحسنه؛ لأنه لغة: «المزِين» والرواية كذلك إنما تقع لنكتة يعدل فيها عن العلو إلى المساواة، أو النزول، فيحصل للإسناد بذلك تزيين.

قال: ويحتمل أن يكون سمي بذلك؛ لنزول الإسناد، فيكون ذمًا، من قولهم: «رجل مدبج»: قبيح الوجه والهامة. حكاه صاحب «المُحْكَم».

وقد قال ابن المديني، والمُسْتَمْلِي: النزول شؤم. وقال ابن معين: الإسناد النازل حَذَرَةٌ^(١) في الوجه. قال: وفيه بعد، والظاهر الأول.

(١) انظر «لسان العرب» (٢٠٦/١٣).

(٢) انظر «شرح القرافي» (ق/٤).

(٣) «لسان العرب» (٢٨٧/٤).

(٤) «نزهة النظر» (ص ٧٤) طبعة دار الفكر..

قال: ويحتمل أن يقال: إن القرينين الواقعين في «المديح» في طبقة واحدة بمنزلة واحدة، شَبَّها بالخدنين؛ إذ يقال لهما: الديباجتان، كما قاله الجوهري وغيره.
قال: وهذا المعنى متوجه على ما قاله ابن الصلاح، والحاكم: إن المديح مختص بالقرينين»^(٢).

واصطلاحاً: هُوَ «أن يروي كل واحد من القرينين [المتقاربين في السن والإسناد^(٣)] عن صاحبه»^(٤).

وقد عرَّف العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث المديح فقال:
وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِيهِ . مَدِيحٌ فَأَعْرِفْهُ حَقًّا وَأَنْتَخِمْ

مثال الحديث المديح:

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ذَاتَ لَيْلَةٍ فَلَمَسْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا هُوَ سَاجِدٌ، وَقَدَمَاهُ مَنْصُوبَتَانِ، وَهُوَ يَقُولُ: أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ! وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ! وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ! لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ!».

(١) قال الإمام ابن منظور في «لسان العرب» (٣/ ٨٤): «الْحَدْرَةُ: جِرْمٌ قَرَحَةٌ تَخْرُجُ بِجَفْنِ الْعَيْنِ، وَقِيلَ: بِيَاطِنِ جَفْنِ الْعَيْنِ، فَتَرْمُ وَتَغْلُظُ، وَقَدْ حَدَرَتْ عَيْنُهُ حَدْرًا، وَحَدَرَ جِلْدُهُ عَنِ الضَّرْبِ، يُحْدِرُ وَيُحْدَرُ حَدْرًا وَحُدُورًا: غَلُظًا وَانْتَفَخًا وَوَرِمًا».

(٢) «تدريب الراوي» (٣/ ٨٧٢-٨٧٣).

(٣) ما بين المعقوفين من «تدريب الراوي» (٣/ ٨٧٢).

* وتقارب الإسناد هو: أن القرينين قد أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة. انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٠٣).

(٤) «المنهل الروي» (ص ٧٣).

قلت صحيح. وأخرجه مسلم وأبو عوانة في «صحيحهما».

إسناده: حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، حدثنا عبدة عن عبيد الله، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة عن عائشة.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير الأنباري، وقد وثقه الخطيب، ومسلمة. وعَبْدَةُ: هو: ابن سليمان الكِلَابي.

والحديث أخرجه مسلم (٥١ / ٢)، وأبو عوانة (١٨٨ / ٢)، وابن خزيمة (١ / ٣٢٩ / ٦٢٥)، والبيهقي (١ / ١٢٧)، وأحمد (٦ / ٢٠١) من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر... به. وتابعه ابن نمير: ثنا عبيد الله... به. أخرجه أحمد (٦ / ٥٨)، وأخرجه النسائي (١ / ١٦٩)، والطحاوي (١ / ١٣٨) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي: أن عائشة قالت... فذكر مثله. وزاد: وَصُدُورٌ قَدَمَيْهِ نُحُو الْقَبْلَةِ.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين. والنسائي أخرجه من طريق إسحاق بن راهويه، وهذا في «مسند عائشة» (٢ / ٥٨٠ / ٦١٣)، وقد طبع حديثاً.

وأخرجه الطحاوي، وابن حبان (١٩٣٠) من طريق عُمارة بن غَزِيَّة قال: سمعت أبا نضرة يقول: سمعت عروة [يقول^(١)]: قالت عائشة... فذكر مثله، إلا أنه لم يذكر قوله: «لَا أُخْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ»، وزاد: «أُثْنِي عَلَيْكَ لَا أَبْلُغُ كُلَّ مَا فِيكَ». وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(١) ما بين المعقوفين سقط من صحيح «سنن أبي داود» (٤ / ٣٥) طبعة غراس وأثبتها من «التعليقات الحسان» (٣ / ٣٧٨).

ومن طريق الفرّج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد عمّرة، عن عائشة. والفرّج هذا ضعيف.

وأخرجه أحمد (٢٠١، ٥٨/٦) عن عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى ابن حَبَّان، عن الأعرج^(١).

«عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، [وَلَا سَقَتْهَا^(٢)]؛ إِذْ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

رواه البخاري في «صحيحه» (٧٨/٢ طبع أوربا)، وفي «الأدب المفرد» (رقم ٣٧٩)، ومسلم (٤٣/٧) من حديث نافع، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً، ومسلم وأحمد (٥٠٧/٢) من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه.

(خَشَاشِ الْأَرْضِ) هي الحشرات والهُوَامُ^(٣).

قال أبو محمد: وقد رواه الإمام أحمد - أيضاً - من طريقه عن أبي هريرة مرفوعاً (٥١٩/٢) ولفظه: عن علقمة قال: «كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ، فَدَخَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَتْ:

(١) «صحيح سنن أبي داود» (٣٥-٣٤/٤).

(٢) سقطت كلمة «وَلَا» من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٢٨/٣٤) وأثبتها من «صحيح البخاري» (ص ٥٨٧)، ووقع في «السلسلة» «وَسَقَتْهَا» والصواب ما أثبتته من «صحيح البخاري» (ص ٥٨٧).

(٣) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٢٨/٣٤) طبعة المكتب الإسلامي.

أَنْتَ الَّذِي تُحَدِّثُ: أَنَّ امْرَأَةً عُدَّتْ فِي هِرَّةٍ لَهَا رَبَطَتَهَا، فَلَمْ تُطْعِمَهَا، وَلَمْ تَسْقِهَا؟
فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ...»^(١).

من فائدة معرفة المديح:

١ - أن لا يظن الزيادة في الإسناد؛ لأن الأصل أن يروي التلميذ عن شيخه، فإذا روى عن قرينه، ربما ظن من لم يدرس هذا النوع، أن ذكر القرين المروي عنه، زيادة من الناسخ.

(١) وسند: حدثنا سليمان بن داود - يعني الطيالسي - حدثنا أبو عامر الخزاز، عن سيار، عن الشعبي، عن علقمة...». وقد رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٨/٣) طبعة دار هجر ط ١. صحيح لغيره، وإسناده حسن، رجاله رجال الشيخين خلا أبي عامر، وهو صالح بن رستم الخزاز، وثقه أبو داود الطيالسي، والسجستاني، والبخاري، وابن حبان، والحاكم، وقال الإمام أحمد: صالح الحديث، وذكره العجلي في «تاريخ الثقات» (ص ٢٢٥) طبعة دار الكتب العلمية ط ١ وقال: «جائر الحديث». وقال ابن عدي في «الكامل» (١١٢/٥): «وهو عندي لا بأس به ولم أر له حديثاً منكراً جداً». وذكره ابن شاهين في «تاريخ أسياء الثقات» (ص ١١٧) طبعة الدار السلفية ط ١ وقال: «صادق الحديث قاله يحيى».

قال مغلطاي في «الإكمال» (٣٣١/٦) طبعة دار الفاروق ط ١: «والدَّارُ قُطْنِي صحح إسناد حديثه في «السنن» وذكره... وابن خلفون وابن شاهين في جملة الثقات، زاد ابن خَلْفُون: وأرجو أن يكون صدوقاً في الحديث». وأخرج له ابن خزيمة في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرک»، والضياء في «المختارة»، وظاهر صنع ابن حزم أنه مرضي عنده، انظر «المحلى» طبعة دار الفكر (١٥٠/٢ و ٥١٠/٧ و ١٣٥/١٠)، ووثقه الذهبي في «ذكر من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٠١/١٦٣) طبعة مكتبة المنار ط ١.

قلت قد روى له مسلم حديثاً واحداً في «باب البر والصلة» والظاهر منه الاحتجاج. وقد صرح بذلك الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٨/٧) طبعة مؤسسة الرسالة ط ١١: «الإمام المحدث... احتج به مسلم». وقال السبكي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٤٧/١٣) طبعة دار مؤسسة الرسالة ط ١: «خت م ٤». قال في المقدمة (١٤٩/١): «وعلمة ما أخرجه مسلم في الصحيح: (م)». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٧/١٠) طبعة دار الكتب العلمية ط ١: «وهو ثقة»، وروى عنه يحيى القطان، وغيره من الأئمة، وتكلم فيه، والذي يظهر لي والعلم عند الله تعالى أن حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن.

٢- ألا يظن إبدال «عن» بـ «الواو» ، أي: ألا يتوهم السامع، أو القارئ لهذا الإسناد أن أصل الرواية حدثنا فلان «و» فلان، فأخطأ فقال: حدثنا فلان «عن» فلان^(١).

كيفية معرفة المدبج: الوقوف على تراجم الرواة ومعرفة شيوخهم.

حكم المدبج: يحتج به ويعمل به إذا صح، وإلا فلا.

أشهر المصنفات في الحديث المدبج:

١- «المدبج»، للإمام الدارقطني.

٢- «رواية الأقران»، للإمام أبي الشيخ الأصبهاني^(٢).



(١) «تدريب الراوي» (٣/ ٨٧٢).

(٢) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٩٤).



مباحث علوم الحديث في البيت العاشر

المبحث الأول - المتفق والمفترق.

المبحث الثاني - الحديث المقلوب.



فَمُتَّفِقٌ جَفْنِي وَسُهِدِي وَعَبْرَتِي ∴ وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبْلَبِلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

الْجَفْنُ: غِطَاءُ الْعَيْنِ مِنْ أَعْلَى وَأَسْفَلَ^(١). السُّهْدُ: الْأَرْقُ، وَنَقِيضُ الرُّقَادِ. وَالسُّهْدُ: الْقَلِيلُ مِنَ النَّوْمِ^(٢). الْعَبْرَةُ: الدَّمْعَةُ^(٣).

الْمُبْلَبِلُ مِنَ الْبَلْبَالِ، وَهُوَ شِدَّةُ الْهَمِّ وَالْوَسْوَاسِ، وَحَدِيثُ النَّفْسِ^(٤).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول - الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ. المبحث الثاني - الْمَقْلُوبُ.

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ

الْمُتَّفِقُ لُغَةً: مِنْ الْأَتِّفَاقِ «وَفَقَّ الْوِفَاقُ الْمُوَافَقَةَ وَالتَّوَافُقُ: الْإِتِّفَاقُ وَالتَّظَاهُرُ». «وَفُقَّ الشَّيْءُ: مَا لَاءَمَهُ»^(٥). «وَإِذَا اتَّفَقَ الشَّيْئَانِ فَقَدْ التَّامَا»^(٦).

(١) انظر «لسان العرب» (٢/٣١٠).

(٢) انظر المرجع السابق (٦/٤٠٨).

(٣) انظر «لسان العرب» (٩/١٨).

(٤) انظر المرجع السابق (١/٤٩٣).

(٥) «المحكم والمحيط الأعظم» (٦/٥٨٤) طبعة دار الكتب العلمية ط ١.

(٦) «لسان العرب» (١٢/٢١٢).

وهو مرادف للتطابق « وَقَدْ طَابَقَهُ مُطَابَقَةً وَطِبَاقًا وَتَطَابَقَ الشَّيْئَانِ تَسَاوِيًا وَالْمُطَابَقَةُ: الْمُوَافَقَةُ. وَالتَّطَابُقُ: الْإِتِّفَاقُ »^(١).

ويقابل المتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ، وَهُوَ لُغَةٌ: مِنَ الْإِفْتِرَاقِ. وَالْفَرْقُ: خِلَافُ الْجَمْعِ فَرْقُهُ يَفْرُقُهُ فَرْقًا^(٢).

وإصطلاحاً: هُوَ « ما اتفق خطأ ولفظاً، واختلف مسماه...، وهو أقسام »^(٣).

الأول — من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم خاصة.

الثاني — من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم وأجدادهم.

الثالث — من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم وأنسابهم.

الرابع — من اتفقوا في الاسم، وكنية الأب.

الخامس — من اتفقوا في الاسم، أو الكنية.

السادس — من اتفقوا في الكنية، والنسبة.

السابع — من اتفقوا في النسبة^(٤).

وقد عرَّف العلامة البيهقي — رحمه الله — المتفق والمفترق فقال:

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطَا مُتَّفِقٌ . . وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ

(١) المرجع السابق (٨ / ١٢٠).

(٢) «المحكم» (٦ / ٣٨٣).

(٣) «المنهل الروي» (١ / ١٢٧).

(٤) انظر «تدريب الراوي» (٣ / ٩٣٤)، و«فتح المغيث» (٤ / ٢٨٥ - ٣١٠).

مثال المتفق والمفترق :

ثنا عيسى بن خالد، ثنا أبو اليان، ثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن أرطاة بن المنذر، عن المُهاصر^(١) بن حبيب، عن العزْباض بن سارية قال: قال رسول الله - " - : «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ».

حديث صحيح، رجال إسناده ثقات، غير عيسى بن خالد، فلم أعرفه، وليس هو عيسى بن خالد اليمامي^(٢) المترجم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١ / ٢٧٥)،

(١) قال الشيخ الألباني - رحمه الله - في الحاشية: «بالصاد المهملة المكسورة، ووقع في الأصل هنا، وفيما يأتي (١٠٤٣) «المهاجر»، وهو خطأ شائع».

(٢) قلت: صدَّقَ الشيخ؛ ولكن شيخ ابن أبي عاصم هو أبو شرحبيل عيسى بن خالد، انظر «المعجم الأوسط» (٣٢٧/ ٤) طبعة دار الحرمين، و«تهذيب الكمال» (٥٧/ ٢٠) و (١٤٥/ ٢٥)، ولم أقف له على ترجمة، إلا ما ذكره الشيخ الوادعي - رحمه الله - في «تراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في «التقريب»، ولا في «رجال الحاكم»، حيث قال: «قال الدارقطني - رحمه الله - (٢٨/ ١): حدثنا محمد بن موسى البزاز، نا علي بن السراج، نا أبو شرحبيل عيسى بن خالد. ترجمه ابن مندة في «الكنى والألقاب» (ص ٤١٧) رقم (٣٧٥٢) فقال: أبو شرحبيل عيسى بن خالد بن نافع بن أخي أبي اليان الحمصي، حدث عن أبي اليان. روى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وابن صدقة».

ولعل هذه الترجمة هي التي دعت صاحب «كتاب مصباح الأريب» في (٢/ ٤٦٣ / ٢٠٣٤٢) طبعة دار الفاروق وصنعاء ط ١، أن يقول: «مجهول الحال (قط ٨٣٠)». قط أي في «تراجم رجال الدارقطني»، فرأيت من المناسب أن أترجم له حتى يتبين أمره.

هو الشيخ المقرئ الصدوق أبو شَرَحْبِيل عيسى بن خالد بن نافع البَهْراني الحمصي ابن أخي أبي اليان الحكم بن نافع البَهْراني.

روى عن آدم بن أبي إياس، كما في «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائده تمام» (١/ ١٤٨) طبعة دار البشائر ط ١، وهو من رجال البخاري، والإمام أحمد بن حنبل، كما في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ١٩٥) طبعة دار الفكر ط ١، وإسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبي النضر، كما في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٧٠ - ١٧١)، وهو من رجال البخاري، وعمّه أبي اليان الحكم بن نافع، كما في «تهذيب الآثار» (٢/ ٨١٧)، وهو من رجال الشيخين،

وعبد القدوس بن الحجاج، كما في «سنن الدارقطني» (١٦٢/٣) طبعة دار المعرفة ط ٢، وهو من رجال البخاري ومسلم، وعصام بن خالد الحضرمي أبي إسحاق، كما في «تهذيب الكمال» (٥٧/٢٠)، وهو من رجال البخاري، والثقة محمد بن خالد بن محمد الكندي كما في «تهذيب الكمال» (١٤٥/٢٥)، ومروان بن محمد بن حسان الطاطري كما في «سنن الدارقطني» (٨١/١): شيخ الدارقطني ثقة إمام من رجال مسلم، وغير هؤلاء.

روى عنه الحافظ الحجة إبراهيم بن محمد بن الحسن متّوّه كما في «كتاب العظمة» (٨١٢/٣) طبعة دار العاصمة ط ٢، وفي «تاريخ دمشق» (١٩٥/٥٧)، والثقة أحمد بن محمد بن فضالة بن غيلان الحمصي السوسي أبو علي شيخ تمام، وكما في «الروض البسام بترتيب وتخرّيج فوائد تمام» (١٦٨/٤)، والإمام الثقة أحمد بن عمرو بن الضحّاك أبو بكر الشيباني (ابن أبي عاصم)، كما في «الآحاد والمثاني» (٣٨١/١) طبعة دار الراجعية ط ١، والإمام الحافظ المحدث الثقة إسحاق بن إبراهيم ابن يونس المنجنيقي كما في «التمهيد» لابن عبد البر (٩/٥) الطبعة المغربية، والمحدث الحجة الثقة عبد الغافر بن سلامة بن أحمد الحمصي أبو هاشم، كما في «سنن الدارقطني» (١٦٢/٣ و ٣٠٦) والحافظ الثقة عبد الله بن أحمد بن حنبل، كما في «العلل ومعرفة الرجال» (٦١/٣) طبعة دار الخاني ط ٢، وفي «المعجم الأوسط» (٣٢٧/٤) طبعة دار الحرمين ط ١، والحافظ المتقن علي بن السراج المصري، كما في «سنن الدارقطني» (٢٨/١)، وصاحب الإمام أحمد الفتح بن شخرف ابن داود أبو نصر العابد، كما في «تاريخ دمشق» (٢٢٨/٤٨) وفي «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤٤/٥)، والإمام محمد بن جرير الطبري المفسر، كما في «تهذيب الآثار» (٨١٧/٢)، وشيخ ابن حبان والحاكم وابن المقرئ محمد بن سفيان بن موسى الصفار المصّبي أبو يوسف، وشيخ ابن حبان محمد بن القاسم بن سنان الدقاق المصّبي أبو عمرو، كما في «معجم ابن المقرئ» (ص ٦٥) طبعة مكتبة الرشد ط ١، والإمام الحافظ شيخ الإسلام محمد بن المسيب بن إسحاق بن عبد الله النيسابوريّ الأرغيفيّ الإسفنجيّ كما في «المجروحين» (١٣٣/١) طبعة دار الصمعي ط ١ ومحمد بن يوسف بن واقد الفريابي كما في «المقتنى في سرد الكنى» (٣٠٣/١) وقد سبق أنه من شيوخه، ولم أقف على سِنِّ أبي شُرْحَبِيل، فلما أن يكون من المديح، أو من رواية الأكابر عن الأصغر والظاهر الثاني؛ لأن الفريابي توفي سنة (٢١٢) وهو أكبر من عمه الذي توفي سنة (٢٢٢). ومن روى عنه - أيضًا - القاضي الثقة مضر بن محمد بن خالد بن الوليد بن مضر الأسدي أبو محمد، كما في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤٤/٥)، والثقة الضابط يحيى بن عبد الباقي بن يحيى الأذني، كما في «حلية الأولياء» (١١٥/٥) طبعة دار الكتب العلمية ط ٢، وغير هؤلاء.

و«تاريخ ابن عساكر» (١٤ / ١ / ٤ - ٢) فإنه أعلى طبقة من المترجم يروي عن الإمام مالك، والليث بن سعد ونحوهما، لكنه قد توبع كما يأتي.

والمُهَاصِر بن حبيب، أخو ضمرة بن حبيب الزُبَيْدِي الشامي. قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٤٠): عن أبيه: «لا بأس به»، وذكر أنه روى عن أبي ثعلبة الخُشْنِي، فهو على هذا تابعي.

وأما ابن حبان، فأورده في «ثقات أتباع التابعين» (٢ / ٢٨٠) والله أعلم^(١).

فائدة معرفته المتفق والمفترق:

قال أبو المعالي الألويسي: «ومن فوائده الأمن من اللبس، فربما يظن المتعدد واحداً، وربما يكون أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفاً؛ فيضعف ما هو الصحيح أو العكس»^(١).

قال المحدث الحجة الثقة عبد الغافر سلامة في «تاريخ بغداد» (١١ / ١٣٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ١: «وكنا نسمع من أبي شريحيل عيسى بن خالد بن نافع بن أخوي أبي البيان الحكم بن نافع في مسجد الجامع، وكان يقرئ الناس القرآن وكنت أقرأ عليه».

وقد سبرت حديثه فوجدته يشبه حديث الثقات، ولم أقف له على حديث منكر - فإن وجدت فالبلية من غيره - وما يقوي ما ذهب إليه أن الأئمة، إذا أعلوا حديثاً هو في سنده، أعلوه بغيره، انظر «المجروحين» (١ / ١٣٣)، و«نصب الراية» (١ / ٩٤) طبعة المكتبة الإسلامية ط ٢، و«تلخيص الحبير» (١ / ١٥) الطبعة التي اعتنى بها السيد عبد الله هاشم، و«التحقيق في أحاديث الخلاف» (١ / ٤٠) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، و«سبل السلام» (١ / ٢٤) طبعة جمعية إحياء التراث ط ٢.

ولم أجد من ذكره بجرح، وقد روى عنه جمع غفير من الأئمة والثقات، مما يدل على شهرته وعلو قدره، وبالله وحده نتأيد.

* «المقتنى في سرد الكنى»، هو المرجع الوحيد في جميع البحث الذي لم أرجع إليه؛ لعدم توفره في مكتبي، ولا في الأسواق، وسألت عنه بعض الإخوة من طلبة العلم ممن عندهم مكاتب، فلم أجده عندهم.

(١) كتاب «السنة» لابن أبي عاصم، ومعه «ظلال الجنة في تخريج السنة» (ص ٣٥).

طرق معرفة المتفق والمفترق :

١ - النظر في الروايات، فكثيرًا ما يأتي مميزًا في بعضها.

٢ - النظر في ترجمة شيوخه وتلاميذه.

٣ - اختصاص الراوي بأحدهما، إما بأن لم يرو إلا عنه فقط، أو بأن يكون من المكثرين عنه الملازمين له دون الآخر، أو بكونه - كما أشير إليه في معرفة أوطان الرواة - بلديّ شيخه، أو الراوي عنه لم يعرف بالرحلة.

٤ - الرجوع إلى القرائن والظن الغالب^(٢)، وهذا في حالة الإشكال الشديد.

أشهر المصنفات في المتفق والمفترق :

١ - «المتفق والمفترق» للخطيب، وهو كتاب حافل.

٢ - «الأنساب المتفقة» للحافظ محمد بن طاهر، المتوفى سنة (٥٠٧)، وهو لنوع خاص من المتفق^(٣).

(١) «عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر» (ص ٣٨٢) طبعة مكتبة الرشد ط ١.

(٢) انظر «فتح المغيث» (٣٠٨-٣٠٩)، و«تدريب الراوي» (٣/ ٩٤٣).

(٣) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٠٧).

الحديثُ المقلوب

الْمَقْلُوبُ لُغَةً: هُوَ «تَحْوِيلُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ»^(١).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «إِبْدَالُ لَفْظٍ بآخر في سند الحديث، أو متنه، بتقديم أو تأخير ونحوه»^(٢).

قال الحافظ السخاوي: «وحقيقة القلب: تَغْيِيرٌ من يُعرف برواية مَّا بغيره، عمدًا أو سهوًا».

وقد عَرَّفَ العلامة البيهقي رحمه الله - الحديث المقلوب فقال:
وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا . . . فَالشَّاذُّ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا
إِبْدَالُ رَاوٍ مَّا بَرَأَوْ قِسْمٌ . . . وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ
وهذا تعريف فيه قصور وإجمال؛ لما سأذكره من أقسام المقلوب.

يتقسم المقلوب إلى قسمين:

الأول - مقلوب السند، وهو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورتان:
الصورة الأولى - أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه،
كمسلم بن الوليد، فيجعله الوليد بن مسلم.

(١) «لسان العرب» (١١/٣٦٩).

(٢) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٠٧).

الصورة الثانية — أن يبدل الراوي شخصًا بآخر بقصد الإغراب، كأن يكون الحديث مشهورًا براوٍ، كسالم فيجعل مكانه آخر في طبقته، كنافع؛ ليرغب في روايته عنه ويروج سوقه به؛ للأغراب بالنقل، فمن وقف عليه استغربه؛ لكون المشهور خلافه.

ومن كان يفعل ذلك بهذا القصد على سبيل الكذب من الوضاعين: حماد ابن عمرو النّصبي، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية، وهُئلُول بن عبيد الكِنْدِيّ. قال الإمام ابن دقيق العيد: وهذا هو الذي يطلق على راويه إنه يسرق الحديث. وربما قيل في الحديث نفسه: مسروق.

وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردًا به، فيسرقه الفاعل منه، وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب.

والقسم الثاني — مقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال في متنه، وله صورتان:

الأولى — أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث.

الثانية — أن يجعل الراوي متن حديث على إسناد آخر وبالعكس، فيقلب سند تام لمتن، فيجعل لمتن آخر مروى بسند آخر؛ بقصد امتحان حفظ المحدث واختباره، هل اختلط أم لا؟ كما اتفق لهم مع أبي إسحاق الهُجَيمِي حين جاز المائة.

وهل يقبل التلقين، الذي هو: قبول ما يلقي إليه، كالصغير من غير توقف أم لا؟ لأنه إن وافق على القلب فغير حافظ أو مختلط، أو خالف فضابط، كما قلب

أهل بغداد على البخاري، لما جاءهم مائة حديث امتحاناً، فردّها على وجهها؛ فأذعنوا بفضلها، وأقر له الناس بالحفظ، وعرفوا منزلته.

وربما يقصد بقلب السند كله الإغراب - أيضاً -؛ إذ لا انحصار له في الراوي الواحد، كما أنه قد يقصد الامتحان بقلب راوٍ واحد.

وحقيقة قلب المتن: أن يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر، ونحوه قول ابن الجوزي: هو الذي يكون على وجهه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه، وربما انعكس.

واختلف في حكمه، فممن استعمله بهذا المقصد حماد بن سلمة، وشعبة وأكثر منه، ولكن أنكره عليه حَرَمِيّ بن عمار، ولم يستحله ابن القطان، وفعله ابن معين مع أبي نُعيم الفضل بن دُكَيْن.

قال الإمام العراقي: في جواز هذا الفعل نظر؛ لأنه إذا فعله أهل الحديث، فلا استقرار لحديث. قال الحافظ السخاوي: إلا في النادر.

وبالجملة فقد قال الحافظ ابن حجر: إن مصلحته، أي: التي منها معرفة رتبته في الضبط في أسرع وقت أكثر من مفسدته، قال: وشرطه - أي: الجواز - أن لا يستمر عليه؛ بل ينتهي بانتهاء الحاجة.

وقد أدى الإخلال ببعض المحدثين حتى عد الحديث الواحد أحاديث؛ إذا وقع القلب في الصحابي، ويوجد ذلك في كلام الترمذي، فضلاً عما دونه، حيث يقال في الباب: عن فلان وفلان، ويكون الواقع أنه حديث واحد اختلف على راويه.

وقد يقود عدم الانتباه والتمعن إلى أن يقول مثلاً: يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين، فحدث به كل مرة على أحدهما، وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق، إلا إن جاءت رواية عن شيخ أبي إسحاق، وهو الحارث، بجمع عليّ، وابن مسعود رضي الله عنهما.

الأسباب الحاملة على القلب:

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، وهذه الأسباب هي:

١ - قصد الإغراب؛ ليرغب الناس في رواية حديثه، والأخذ عنه.

٢ - قصد الامتحان والتأكد من حفظ المحدث وتمام ضبطه.

٣ - الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد.

حكم القلب:

يختلف حكم القلب بحسب السبب الحامل عليه، فإن كان الحامل عليه السبب الأول الذي مر ذكره آنفاً، فلا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من فعل الوضعين، وإن كان الحامل عليه السبب الثاني، فهو جائز، بشرط أن يُبين الصحيح قبل انقضاء المجلس، وإن كان الحامل عليه السبب الثالث، ففاعله معذور، فإن كثر ذلك منه فإنه يخل بضبطه ويجعله ضعيفاً.

حكم الحديث المقلوب: الحديث المقلوب من أنواع الضعيف المردود؛ لأنه

مخالف لرواية الثقات.

أشهر المصنفات فيه: لقد صنف الإمام الخطيب البغدادي وابن حجر في قسم ما يقع فيه الغلط فيه بالتقديم في الأسماء والتأخير، فأما الخطيب فسمى مصنفه «رفع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب»^(١).

وأما الحافظ ابن حجر، فإنه أفرد من «علل الدارقطني» مع زيادات كثيرة، وفيه من قسم مقلوب المتن، ومن إبدال الراوي شخصاً بآخر، بحيث أدى ذلك الإخلال إلى عد الحديث الواحد أحاديث، وسماه «جلاء القلوب في معرفة المقلوب»^(٢).

مثال مقلوب السند:

ثنا حسين بن الأسود ثنا عمرو بن محمد العنقزي، ثنا أسباط عن السدي، عن عكرمة، عن ابن عباس: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. قال ما تجلى عنه، إلا مثل الخنصر. قال فجعله ﴿ دَكَاً ﴾. قال: تراباً ﴿ وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾: غشي عليه. ﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَنكَ تُبَّتْ إِلَيْكَ ﴾ مِنْ أَنْ أَسْأَلَكَ الرُّوْيَةَ. ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال: أول من آمن بك من بني إسرائيل.

إسناده ضعيف حسين بن الأسود، هو الحسين بن علي بن الأسود العجلي أبو عبدالله الكوفي صدوق يخطئ كثيراً كما قال الحافظ في «التقريب»، وسائر رجاله ثقات رجال مسلم، إلا أن أسباط، وهو ابن نصر يخطئ كثيراً.

(١) وقع في «تيسير مصطلح الحديث» (ص-١٠٩) طبعة مكتبة المعارف ط ٩: «(والألقاب)».

(٢) انتهى الحديث عن المقلوب ملخصاً، وفيه تصرف من «فتح المغي» (٢/ ١٣٣-١٤٧)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٤٧٧-)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٠٧-١٠٩).

والحديث أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٧ / ٩): حدثني الحسين بن محمد بن عمرو العنقزي قال ثني، أبي قال، ثنا أسباط به، دون قوله: ﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ ﴾ ، ولكنه ساق شطره الأخير في مكان آخر (٣٩ / ٩) بهذا الإسناد.

ومنه تبين لي: أن قوله في الموضع الأول «الحسين بن محمد بن عمرو» من المقلوب، وكذلك وقع في طبعة شاكر (٩٧ / ٣) والصواب: «الحسين بن عمرو بن محمد العنقزي»، وكذلك على الصواب وقع في الموضع الثاني في طبعة شاكر (١٠٤ / ١٣). والحسين هذا، قال أبو حاتم: لين يتكلمون فيه، وقال أبو زرعة: كان لا يصدق»^(١).

مثال مقلوب المتن:

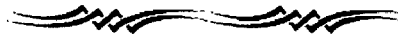
« سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ...، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا؛ حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمْلُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ». (ص ٢١٣) صحيح. أخرجه البخاري (١١٩ / ٢ - ١٢٤، و ٢٣٢ / ٣)، ومسلم (٩٣ / ٣)، والترمذي (٦٣ / ٢)، وأحمد (٤٣٩ / ٢)، كلهم عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله قال: حدثني خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: « سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ...، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ».

والسياق للبخاري وانقلبت الفقرة السادسة منه على بعض رواة مسلم فقال: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ»!

ثم أخرجه البخاري (٣٩٩ / ٤)، والنسائي (٣٠٣ / ٢)، عن عبد الله، وهو ابن المبارك، عن عبيد الله به. وزاد بعد «يُظْلَهُمُ اللَّهُ»: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ». ورواه مالك في «الموطأ» (٢ / ٩٥٢ / ١٤)، وعنه مسلم، والترمذي عن خبيب به، إلا أنه شك في إسناده، فقال: «عن أبي سعيد الخدري، أو عن أبي هريرة».

قال الحافظ: (١٢٠ / ٢): «ورواه أبو قرة، عن مالك بواو العطف، فجعله عنهما وتابعه مصعب الزبيري، وشذا في ذلك عن أصحاب مالك. والظاهر: أن عبيد الله حفظه؛ لكونه لم يشك فيه؛ ولكونه من رواية خاله وجده».

تنبيه: عزا رواية الشك هذه المنذري (٣٠ / ٢) للشيخين ولم أرها عند البخاري، وظاهر كلام الحافظ يشعر بأنها ليست عنده والله أعلم^(١). وللحديث شاهد من حديث سلمان بلفظ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ...». فذكر الحديث. رواه سعيد بن منصور بإسناد حسن كما في «الفتح» (١٢١ / ٢)^(٢).



(١) هو كما قال الشيخ ليست في البخاري، لكنها في «صحيح مسلم» (ص ٤١٦) طبعة دار السلام والفيحاء.

(٢) «إرواء الغليل» (٣ / ٣٩٥-٣٩٦).



مباحث علوم الحديث في البيت
الحادي عشر

مبحث المؤلف والمختلف.



وَمُؤْتَلَفٌ وَجَدِيٌّ وَشَجْوِيٌّ وَلَوْعَتِي ٠ وَمُخْتَلَفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ أَمَلٌ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

الْوَجْدُ: الْحُبُّ الشَّدِيدُ^(١). الشَّجْوُ: «الْهَمُّ وَالْحُزْنُ»^(٢).

اللَّوْعَةُ: «وَجَعُ الْقَلْبِ مِنَ الْمَرَضِ، وَالْحُبِّ، وَالْحُزْنِ، وَقِيلَ هِيَ: حُرْقَةُ الْحُزْنِ، وَالْهَوَى، وَالْوَجْدُ»^(٣). الْحَظُّ: النَّصِيبُ مِنَ الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ^(٤). الْأَمَلُ: الرَّجَاءُ^(٥).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

مبحث الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ

الْمُؤْتَلَفُ لُغَةً: مِنَ الْإِتِّلَافِ وَهُوَ بِمَعْنَى الْاجْتِمَاعِ وَالتَّلَاقِي، وَهُوَ ضِدُّ النُّفَرَةِ^(٦).

وَالْمُخْتَلَفُ ضِدُّ الْمُؤْتَلَفِ، وَهُوَ لُغَةً: مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَهُوَ ضِدُّ الْإِتِّفَاقِ^(٧).

وَأَصْطِلَاحًا: هُوَ مَا اتَّفَقَ خَطًّا وَاخْتَلَفَ لَفْظًا^(٨)

(١) انظر «لسان العرب» (٢١٩/١٥).

(٢) المرجع السابق (٤٠/٧).

(٣) «لسان العرب» (٣٥٨/١٢).

(٤) انظر المرجع السابق (٢٣٠/٣).

(٥) «لسان العرب» (٢١٢/١).

(٦) المرجع السابق (١٨٠-١٨١)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٠٨).

(٧) «المصباح المنير» (ص ١١٠).

وقد عرّف العلامة البيهقي - رحمه الله - المؤتلف والمختلف فقال:
 مُؤْتَلَفٌ مُتَّقِىُ الْخَطِّ فَقَطٌ . . وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطُ

مثال المؤتلف والمختلف:

مَنْ فَطَرَ صَائِمًا مِنْ كَسْبٍ حَلَالٍ، صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ لِيَالِي رَمَضَانَ كُلِّهَا،
 وَصَافَحَهُ جِبْرِيلُ، وَمَنْ يُصَافِحُهُ جِبْرِيلُ، يَرِقَّ قَلْبُهُ، وَتَكْثُرُ دُمُوعُهُ. قَالَ رَجُلٌ: يَا
 رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ عِنْدَهُ؟ قَالَ: قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ. قَالَ: أَرَأَيْتَ مَنْ لَمْ
 يَكُنْ ذَاكَ عِنْدَهُ؟ قَالَ: فِفْلَقَةُ خُبْزٍ. قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ عِنْدَهُ؟ قَالَ:
 فَمَذَقَةٌ مِنْ لَبَنٍ. قَالَ: أَفَرَأَيْتَ مَنْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ عِنْدَهُ؟ قَالَ: فَشَرْبَةٌ مِنْ مَاءٍ..

ضعيف: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٦٩)، عن حكيم بن خذام
 العبدي: نا علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان الفارسي قال: قال
 رسول الله - ﷺ -: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًا، وله علتان: الأولى: علي بن زيد - وهو ابن
 جُدعان - ضعيف؛ لسوء حفظه.

و الأخرى: حكيم هذا، قال أبو حاتم: «متروك الحديث». وقال البخاري:
 «منكر الحديث». قلت: وهذا منه تضعيف شديد له، كما هو اصطلاحه .

لكن تابعه الحسن بن أبي جعفر عند ابن عدي - أيضًا - (١/٨٧) والأصبهاني
 في «الترغيب» (ق ١٧٩/٢)، وقال ابن عدي: «لا أعلم يرويه عن علي بن زيد إلا
 الحسن بن أبي جعفر، وحكيم بن خذام».

قلت: وثلاثتهم ضعفاء، وحكيم أشدهم ضعفًا، فالحديث ضعيف.
ومن طريق الحسن، أخرجه الطبراني مختصرًا، والبزار نحوه، كما في «مجمع
الزوائد» (١٥٦/٣).

قلت: في عزوه للبزار نظر^(١)؛ لأسباب أهمها: أنه ليس في «كشف الأستار عن
زوائد البزار» للهيثمي - أيضًا -، وهو أصل ما يعزوه للبزار في «المجمع»،
وكذلك ليس هو في «زوائد البزار» للحافظ ابن حجر.

و أما الطبراني فقد أخرجه في «الكبير» (٦١٦٢) من طريق الحسن بن أبي
جعفر باختصار، ورواه قبيله (٦١٦١) من طريق حكيم بن خذام - أيضًا -
أخصر منه .

تنبيه: خذام بكسر المعجمة الأولى، كما في «الإكمال» (١٣٠/٣) لابن
ماكولا، ومثله في «تاريخ البخاري»، و«الجرح والتعديل»، و«الكامل» وغيرها،
ووقع في «اللسان»، و«الطبراني»: «حزام»! بالحاء المهملة، وهو تصحيف^(٢).

قال أبو محمد: قد ذكر الأمير الحافظ ابن مأكولا في «الإكمال» ما أشار إليه
الشيخ الألباني - رحمه الله - فقال: «باب خذام وجذام وحذام، أما خذام - بخاء
مكسورة وذال معجمة -، فهو خذام بن خالد الأنصاري له صحبة ولا بنته خنساء
بنت خذام.

(١) قال أبو محمد: جلّ من لا يسهو؛ فلقد رواه البزار في «مسنده (البحر الزخار)» (٤٦٩/٦) طبعة مكتبة
العلوم ط ١.

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٣٣٣/٥٠٣/٣).

وحكيم بن خِذَام أبو سمير: بصريّ، يروى عن ثَابِتِ البُنَانِيّ، والأعمش وأبي جَنَابِ الكَلْبِيِّ، وعبد الملك بن عُمَيْرٍ وغيرهم. روى عنه مُعَلَّى بن أسد العَمِّيّ، وسَلَم بن إبراهيم الوَرَّاق، وبكر بن محمد القَرَشِيّ، وأبو الأشعث، كان يُرمي بالقدر، وفي بعض حديثه نكرة.

ويحيى بن خِذَام بن منصور: بصريّ - أيضًا -، يحدث عن محمد بن عبد الله أبي سَلَمَة الأنصاريّ، عن مالك بن دينار، ومحمد بن واسع وغيرهما.
وابن خِذَام: شاعر ذكره امرؤ القيس في شعره. ومِرْدَاس بن خِذَام الأسدي: شاعر إسلامي، نزل الكوفة، وكان خبيث الشعر.

وأما جُذَام - بجيم مضمومة وذال معجمة -، فهو جُذَام بن الصَّدِف بن سَهْل ابن عَمْرٍو بن دُعَيْم بن زيد بن حَضَرَمَوْت، ويقال إنه: الصَّدِف بن أسلم بن زيد ابن مالك بن زيد بن حَضَرَمَوْت الأكبر، وإليه ينسب رُوح بن زِنْبَاع الجُذَامي وغيره، ولزِنْبَاع الجُذَامي صُحبة وابنه رُوح ابن زِنْبَاع، وغيرهما.

وأما حَذَام - بحاء مهملة مفتوحة -، فاسم امرأة يضرب بها المثل في الصّدق، وهي: حَذَام بنت جَسْر بن تَيْم بن يَاقِد بن عَنَزَة، هي أم عِجْل بن لُجَيْم بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل، وفيها يقول زوجها لُجَيْم بن صَعْب:
إِذَا قَالَتْ حَذَام فَصَدَّقْوْهَا .: فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَام^(١)

فائدة معرفة المؤلف والمختلف:

أولاً - دفع مَعَرَّة التصحيف.

ثانياً _ السلامة من الخطأ..

ثالثاً _ السلامة من الافتضاح بين أهل الفن^(١).

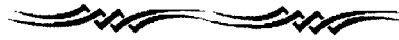
طرق معرفة المؤلف والمختلف :

الوقوف على تراجم الرواة، ومراجعة المصنفات التي اعتنت به ومن أشهرها:

١ - «الإكمال» للإمام ابن ماکولا.

٢ - «إكمال الإكمال» للإمام ابن نُقْطَة.

٣ - «المؤتلف والمختلف» للإمام عبد الغني بن سعيد^(٢).



(١) انظر «فتح المغيث» (٢٢٢ / ٤)، و«تدريب الراوي» (٩٢٢ / ٣).

(٢) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٠٩).



مباحث علوم الحديث في
البيت الثاني عشر

المبحث الأول - الحديث المسند.

المبحث الثاني - الحديث المعنعن.

المبحث الثالث - الحديث الموضوع



خُذِ الْوَجْدَ عَنِّي مُسْنَدًا ، وَمُعْنَعًا ٠ فَيُفْرِي بِمَوْضُوعِ الْهُوَى يَتَحَلَّلُ

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

المبحث الأول - الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ.

المبحث الثاني - الْحَدِيثُ الْمُعْنَعُ.

المبحث الثالث - الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ.

الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ

الْمُسْنَدُ لُغَةً: هُوَ مَنْ أَسْنَدَ قَالَ الْإِمَامُ الْخَلِيلُ: «الْكَلَامُ: سَنَدٌ وَمُسْنَدٌ، فَالْسَّنَدُ كَقَوْلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَعَبْدُ اللَّهِ سَنَدٌ وَرَجُلٌ صَالِحٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ»^(١).
«وَفُلَانٌ سَنَدٌ أَيُّ: مُعْتَمَدٌ... وَالْمُسْنَدُ مِنَ الْحَدِيثِ: مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ أُسْنَدًا حَتَّى يُسْنَدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ -»^(٢). «وَالْمُسْنَدُ مِنَ الْحَدِيثِ: مَا أُسْنَدَ إِلَى قَائِلِهِ»^(٣).
وَالْمُسْنَدُ اصْطِلَاحًا: مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - ، فَلَا بَدَّ مِنْ شَرْطِ الْإِتِّصَالِ وَالرَّفْعِ^(٤).

(١) «تهذيب اللغة» طبعة دار إحياء التراث (١٢/ ٢٥٤).

(٢) «لسان العرب» (٦/ ٣٨٧).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٢٩٠).

(٤) انظر «النكت» لابن حجر (ص ١٧٧)، «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٣٥).

وقد عرّف العلامة البيهقي رحمه الله - الحديث المسند فقال:

وَالْمُسْنَدُ الْمَتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ . . . رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَنْ

مثال الحديث المسند: «خَسَّ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» [لقمان: ٣٤].

أخرجه أحمد (٣٥٣/٥)، والبزار (٢٢٤٩ / ٦٥ / ٣)، عن زيد بن الحُبَاب: حدثنا حسين بن وَاقِد، حدثني عبد الله قال: سمعت أبي بُرَيْدَةَ يقول: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، مسلسل بالتحديث والسمع، ولذلك قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣ / ٤٥٣ - ٤٥٤) بعد أن ذكره بإسناد أحمد هذا: «صحيح الإسناد، ولم يخرجوه».

وَعَزَاهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدر المنثور» (٥ / ١٦٩) لابن مَرْدَوِيهِ - أَيضًا - وَالرُّوْيَانِي وَالضُّيَاءُ، قَالَ السَّيُوطِيُّ: «بسند صحيح».

وَأَمَّا عَزْوُ الْحَافِظِ إِيَّاهُ فِي «الفتح» (٨ / ٥١٤) لابن حبان والحاكم، فما أظنه إلا وهمًا^(١). وقال الهَيْثَمِيُّ فِي «المجمع» (٧ / ٨٩): «رواه أحمد والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح». وللحديث شاهد صحيح من رواية أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي قِصَّةِ مَجِيءِ جَبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَسْؤَالِهِ عَنِ الْإِيْمَانِ، وَالْإِسْلَامِ، وَالْإِحْسَانِ، وَالسَّاعَةِ .

(١) قال أبو محمد: بل رواه ابن حبان في «صحيحه» (١ / ٣٧٥)، والحاكم في «المستدرک» (٤ / ٦٠٥).

رواه الشيخان ، وابن حبان (١ / ١٨٨ / ١٥٩) وغيرهم، وهو مُخرَج في «الإرواء» (١ / ٣٢ / ٣). وشاهد آخر من حديث عبد الله بن عمر بلفظ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ...» الحديث.

أخرجه البخاري (١٠٣٩)، وابن حبان (١ / ١٤٤ / ٧٠ و ٧ / ٦٤٧ / ٦١٠١)، وأحمد (٢ / ٢٤ و ٥٢ و ٥٨) من طريق عبد الله بن دينار عنه، وتابعه سالم بن عبد الله، عن عبد الله به، أخرجه أحمد (٢ / ١٢٢). وسنده صحيح على شرط الشيخين .

وهذا الحديث عن ابن عمر أورده الهيثمي في «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» (٤٣٤ / ١٧٥٤ و ١٧٥٥)، وليس من شرطه كما ترى^(١).

حكم الحديث المسند: يحتج به ويعمل به إذا كان صحيحًا، وإلا فلا.

الْحَدِيثُ الْمَعْنَعُنُ

الْمَعْنَعُنُ لُغَةً: «اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ «عَنَّ» بمعنى: قال: «عَنْ عَنْ»^(٢).

وَأَصْطِلَاحًا: هُوَ «الَّذِي يُقَالُ فِي سَنَدِهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ»^(٣).

وقد عَرَّفَ العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث المعنعن فقال:

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦ / ٩٧٨ - ٩٧٩).

(٢) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٨٦).

(٣) «المنهل الروي» (ص ٤٨).

مُعْنَعْنُ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ .: وَمُتَّبِعُهُمْ مَا فِيهِ رَأَوْ لَمْ يُسَمِّ
نُسب إلى الإمام البخاري أنه يخالف الإمام مسلم في الحديث المعنعن بعد
سلامة الراوي الذي رواه من التدليس، وأنه لا يكتفي بالمعاصرة مثل الإمام
مسلم في «صحيحه»؛ بل يضيف شرطاً زائداً عليه، وأول من نسب إليه هذا
الشرط القاضي عياض في كتابه «إكمال المعلم»، ولم يذكر على ذلك دليلاً!

وقد اختلف من نسب ذلك إلى الإمام البخاري، فمنهم من قال اشترط:
اللقاء، ومنهم من قال اشترط السماع، وأنه لم يكتف باللقاء، ومنهم من قال إنما
ذلك شرط للبخاري في كتابه «الجامع الصحيح» لا في أصل الصحة، أي أنه تشدد
في «صحيحه» مع كونه خارج «الصحيح» لا يشترط ذلك الشرط، وعُبر عنه: إن
هذا شرط كمال، لا شرط صحة.

وقول رابع: أن البخاري يشترط أن يقف على ما يدل على اللقاء، وأنه يكتفي
بالمعاصرة - أحياناً - إذا وجدت قرائن قوية تدل على اللقاء والسماع.

وعلى ما سبق ذكره: فما حكم الحديث المعنعن الذي لم يتحقق فيه العلم باللقاء أو
السماع عند البخاري؟ الذي رجحه المحققون: الوقف حتى يرد عليه سماعه منه.

شرط الإمام مسلم في قبول الحديث المعنعن:

قال الإمام مسلم: «وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم
بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز
ممكنٌ له لقاءه والسماع منه؛ لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر
قط أنها اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة، إلا أن يكون

هناك دلالة بيّنة: أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بيّنا...

وإنما كان تفقد من تفقد منهم، سماع رواة الحديث ممن روى عنهم، إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث، وشهر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ويتفقدون ذلك منه؛ كي تنزاح عنهم علة التدليس، فمن ابتغى ذلك من غير مدلس على الوجه الذي زعم من حكينا قوله، فما سمعنا ذلك عن أحد ممن سمينا، ولم نسلم من الأئمة»^(١).

والخلاصة: فإن شروط الإمام مسلم لقبول الحديث المعنعن ثلاثة:

أولاً — المعاصرة. ثانياً — أن لا يكون الراوي ممن ترد عننته بالتدليس.

ثالثاً — عدم وجود دليل يقطع بانتفاء اللقاء، أو قرينة تشهد لعدمه.

الدلالات البيّنة على عدم الاتصال بين الرواة:

١ - نفي الراوي عن نفسه السماع من المعاصر.

٢ - العلم أنها لم يجتمعا في بلد واحد قط.

٣ - العلم أنها لم تكن بينهم مكاتبة ولا إجازة.

٤ - بعد البلدان، أو إدخال الوسائط، كأن يروي خرساني عن أندلسي حديثاً واحداً معنعناً، مع روايته عنه أحاديث أخرى بواسطة راوٍ، أو راويين فأكثر، وكان

(١) «صحيح مسلم» (ص ٢٠ و ٢٢).

الحديث الأول الذي يرويه معنعناً بغير واسطة فيه نكارة لا يحتملها أحد من رواه.

ملاحظة: عبارة بعض أهل العلم: أن البخاري يشترط العلم باللقاء، أو السماع، وأن مسلماً لا يشترط العلم بذلك، تعبير فيه تجوّز، الداعي إليه عند هؤلاء العلماء: الاختصار، وعدم خفاء المعنى المقصود لدى السامعين؛ ذلك أن الشيخين - في الحقيقة - يشترطان العلم بالسماع، هذا مقتضى شرط الاتصال الذي اتفقا عليه.

لذلك فإن الأدق في التعبير عن شرط الشيخين: إن البخاري - فيما ينسب إليه - يشترط أن يثبت لديه نص صريح دالّ على اللقاء أو السماع، وأما مسلم فلا يشترط ذلك، مع اتفاقهما على شرط الاتصال الذي يتصوّر حصوله باللقاء والسماع.

وأما قول الإمام أبي المظفر السمعاني: «أما قولهم: إنه تقبل الرواية بالنعنة. قلنا: نحن لا نقبل، إلا أن نعلم، أو يغلب على الظن أنه غير مرسل، وهو أن يقول: «حدثنا فلان»، أو: «سمعت فلان»، أو يقول: «عن فلان»، ويكون قد أطل صحبته؛ لأن ذلك أمانة تدل على أنه سمعه منه، فأما بغير هذا، فلا يقبل حديثه»^(١).

واحتج جمع من أهل العلم على أن الإمام أبا المظفر يشترط في الحديث المعنعن شرطاً، هو فوق الشرط المنسوب إلى الإمام البخاري، ألا وهو شرط طول الصحبة. لكن ثبت عن الإمام أبي المظفر نفسه، أنه يقبل الحديث المعنعن دون قيد أو شرط، إلا من شرط أن لا يكون الراوي مدلساً، حيث قال: «فأما من لم يشتهر

(١) «قواطع الأدلة» (٢/٤٥٦-٤٥٧).

بالتدليس، ولم يعرف به، قُبِلَ منه إذا قال: «عن فلان»، وحمل في ذلك على السماع؛ لأن الناس قد يفعلون ذلك طلباً للخفة؛ إذ هو أسهل عليهم من أن يقولوا في كل حديث: «حدثنا»، والعرف الجاري في ذلك يقام مقام التصريح»^(١).

ومعنى قوله الأول: أن الراوي الذي عرف بالتدليس لا تقبل روايته المعننة إلا إذا صرح بالسماع، وأما الحديث المعنعن قد يقبل حتى من المدلس، وذلك فيما إذا كان المدلس يروي عن أطال صحبته من الشيوخ.

هل الإمام البخاري صرح بشرطه المنسوب إليه؟

لم يصرح الإمام البخاري بالشرط المنسوب إليه لا في صحيحه ولا خارج «صحيحه»، الذي لم يتحقق فيه ذلك الشرط، فقد أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» أحاديث تحقق فيها عدم اللقاء عند البخاري قبل غيره، وأحاديث لم يعلم فيها باللقاء! كقوله «فلان لا أعرف سماعاً من فلان».

واستدل بعض أهل العلم على الشرط المنسوب إلى الإمام البخاري بأن إعلال الإمام البخاري بنفي العلم بالسماع، يدل على اشتراط العلم بالسماع.

والجواب: قد تدل القرائن على عدم السماع، فتفيد القطع بعدم وقوعه فعلاً، وقد لا تصل إلى هذا الحد، فتفيد غلبة الظن بعدم وقوعه فقط، فإن كانت القرائن الدالة على عدم السماع فيما دون حد القطع بعدم وقوعه، فإن الراوي لو صرح بالسماع فيما يثبت عنه ممن أفادت القرائن غلبة الظن بعدم سماعه منه، فإن الأصل:

تقديم النص على القرائن؛ لأنه من باب تقديم القطعي الدلالة على الظني الدلالة، فيكون الأصل في هذه الحالة الحكم بالسماع. وعدم النظر إلى القرائن.

لكن إن لم يوجد نص دال على السماع، فإن إفادة القرائن غلبة الظن بعدم وقوع السماع، تبقى هي المعمول بإفادتها المحكوم بما ترجحه، هذا وجه.

والوجه الثاني: أننا بينا آنفاً أن الحكم بعدم السماع الذي يرد كثيراً في أحكام الأئمة مبني - في الغالب - على ملاحظة القرائن، وليس مبنياً على خبر يقيني، ونص من الراوي نفسه - مثلاً - بأنه لم يسمع من فلان... إلا نادراً.

وإذا كان كذلك، فإن القرائن وحدها قد لا تصل إلى حد إفادة القطع بعدم اللقاء، وقد تقترب من إفادة القطع، وقد تفيده، ولكن الطريق إلى القرائن طريق وعر، والحكم الصادر من خلاله حكم على مغيب مجهول؛ لذلك كان من تمام الورع، ومن الدقة في التعبير، أن يستخدم الأئمة عبارات تتضمن التشكيك في السماع وترجح عدم وقوعه، من غير جزم وقطع، فكانت عبارة نفي العلم بالسماع.

ولم يزل العلماء يوردون عبارات نفي العلم بالسماع، على أنها تدل على ترجيح الانقطاع؛ بل على الجزم بالانقطاع أيضاً.

ونفي العلم بالسماع يعني ترجيح عدم حصول السماع، لا أنه مجرد خبر عن عدم الوقوف على ما يدل عليه، كما يريد المستدلون به على أنه دليل اشتراط العلم بالسماع!

من القرائن التي تشهد لعدم حصول السماع:

أولاً - الجهالة بالراوي. مما يعني الجهل بحصول معاصرة بينه وبين من روى عنه، وقد تجتمع مع الجهالة نكارة الحديث.

ثانياً — ذكر الوسائط بين راويين لم يثبت التقاؤهما.

ثالثاً — نكارة الحديث في إسناد ليس فيه من يجزم بتحملة لتلك النكارة.

رابعاً — بعد البلدان بين الرواة المتعاصرين.

خامساً — استصغار طبقة الراوي — المستنبطة من شيوخه وتلاميذه — عن الرواية عمن روى عنه.

سادساً — أن يقع للراوي كتاب لمن روى عنه، فإذا لم يصرح بالسماع منه، خشي أن يكون ما يرويه عنه من ذلك الكتاب.

سابعاً — قلة حديث الراوي عن شيخ، لو كان لقيه لكثير حديثه عنه؛ لجلالة ذلك الشيخ وسعة علمه.

ثامناً — ثناء الراوي على شيخ من شيوخه بأنه ما رأى أفضل منه، فإذا روى عمن هو أكبر شأنًا منه، شكك في لقائه به.

تاسعاً — أن يصرح الراوي بعدم السماع في بعض حديثه عمن عاصره، ولا يصرح بالسماع في شيء من حديثه عنه، فيكون ذلك شاهداً على عدم السماع.

من معاني نفي العلم بالسماع:

١ — نفي أن يكون الراوي قد تلقى روايته عن شيخه بطريقة السماع، وإن كان قد تلقاها إجازة، أو مكاتبة، أو وجادة؛ بل ربما تلقاها عرضاً.

٢ — الخبر المجرد عن: أن الراوي لم يذكر ما يدل على السماع، ممن روى عنه، دون إعلال للحديث بذلك؛ بل مع الحكم بالاتصال والقبول!

ومثاله: رواية سليمان عن أبيه بريدة بن الحصيب - رضي الله عنه - ، فلقد عاش سليمان مع أبيه وعاصره ثلاثين سنة، قال الإمام البخاري عن سليمان : لم يذكر سليمان سماعاً من أبيه.

ومعنى ذلك: هو الخبر المجرد عن: أنه لم يذكر سماعاً من أبيه، وليس ذلك إعلال بذلك، ولا حكم بعدم الاتصال، ولا توقف فيه، ومما يؤيده: أن الإمام البخاري حسن حديثاً لسليمان عن أبيه!

والخلاصة: أن الإمام البخاري قد يقول: « لا أعلم لفلان سماعاً من فلان»، وهو لا يريد الإعلال بذلك، وإنما يريد إخبارنا بذلك فقط.

ويقال لهم: إذا كنتم أخذتم اشتراط البخاري، للعلم باللقاء، واستفدتموه من إعلاله لأحاديث، بعدم العلم باللقاء، فيلزمكم أن تقولوا بأن الإمام مسلم يشترط العلم باللقاء - أيضاً - ؛ لأنه قد أعل أحاديث بعدم العلم باللقاء كذلك، مع احتمال وقوعه؛ لحصول المعاصرة؛ لأنه كان يراعي القرائن، وأنه لم يكن يكفي بمطلق المعاصرة!

وأعل الإمام البخاري رواية موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، في حديث كفارة المجلس، فقال: لم يذكر موسى بن عقبة سماعاً من سهيل، فرضي به الإمام مسلم، وكاد يطير فرحاً!

الأدلة على بطلان نسبة اشتراط العلم باللقاء إلى الإمام البخاري وغيره من العلماء

الدليل الأول - سقوط الحجة التي اعتمد عليها الناسبون، كما سبق بيانه، وكل قول خلا من دليل، فهو باطل.

فيستحيل أن يقع أئمة السنة، وأركان علومها، وأسس فنونها، في ذلك الخطأ الفاحش، الذي حق للإمام مسلم أن يشنع على صاحب ذلك الشرط.

الدليل الثاني — الإجماع الذي نقله الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: على أن الحديث المعنعن بين المعاصرين مقبول، مع سلامة رواته من التدليس، ووصفه لقول من اشترط العلم باللقاء بأنه قول مبتدع مستحدث، لا يوافقه عليه أحد من أهل العلم، متقدميهم ومتأخريهم، وما نقله الإمام مسلم من إجماع، لا ينخرم بمخالفة المحققين من المتأخرين.

ومن وافق الإمام مسلم على نقل الإجماع الإمام أو زرعة الرازي، والإمام ابن وارة، عندما عرض الإمام مسلم عليهما «صحيحه» بعد الانتهاء منه!

والعبارات التي شنع فيها الإمام مسلم على الخصم بالوصف بالجهل وخمول الذكر، وأنه لا وزن له ولا اعتبار، لا يقصد فيها البخاري؛ لأنه كان له محباً معظماً، وقد ناضل من أجله حتى أوحش ما بينه وبين الإمام الذهلي بسببه، وهو القائل له: دعني أقبل رجلك! يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، ويا طيب الحديث في علله.

ولا ينبغي أن يقول قائل: إنما قال الإمام مسلم ما قال؛ لأنه كان جاهلاً بشرط شيخه، وكيف يجهل شرطه وقد لازمه خمس سنوات؟! ووافقه على إعلاله لحديث كفارة المجلس بعدم العلم بالسماع كل الموافقة، وبعد ذلك أبقى الإمام مسلم تلك المقدمة كما هي عليه!

الدليل الثالث — وصف الإمام مسلم لصاحب ذلك الشرط بأنه جاهل خامل الذكر لا وزن له، ولا اعتبار في العلم، وصف لا يناسب شيخه، ولا الإمام ابن المديني؛ لأنه خبر مخالف للواقع، مفضوح البطلان!

الدليل الرابع — السكوت عن الخلاف المزعوم بين الإمام البخاري، والإمام مسلم في الحديث المعنعن المستمر نحو ثلاثة قرون، فلا رد، ولا مخالفة، ولا انتصار للإمام البخاري، ولا مدافعة عن عرضه، ألا يدل ذلك على أن الأمر محط إجماع، ثم بعد ذلك جاء القاضي عياض فينسب ذلك الشرط إلى الإمام البخاري.

الدليل الخامس — أن مسلماً لما أراد أن يبين لخصمه أنه مخالف للإجماع، استدل — فيما استدل به — بأسانيد لم يذكر فيها بعض روايتها ما يدل على سماعهم ممن رووا عنهم، ولا في شيء من مروياتهم عنهم مع ذلك لم يتردد أحد من أهل العلم في الحكم على تلك الأسانيد بالاتصال والصحة، وذكر الإمام مسلم ستة أسانيد صححها الإمام البخاري كلها!

الدليل السادس — أن الإمام مسلم لم ينفرد بنقل الإجماع؛ بل وافقه عليه جمع من أهل العلم، كلهم قبل القاضي عياض، وهم: الإمام أبو الوليد الطيالسي (ت ٢٢٧هـ)، والإمام الحاكم، والإمام أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، والإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، والإمام ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، والإمام ابن حزم (ت ٤٥٦هـ).

الدليل السابع — أن أصحاب الكتب المتخصصة في بيان شروط الأئمة الستة أو الخمسة لم يذكروا شرط العلم باللقاء عن البخاري أو غيره، وقد ألفت تلك الكتب قبل القاضي عياض، ومن أشهر أصحابها: الإمام أبو عبد الله بن مندة

(ت ٣٩٥ هـ)، والإمام محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ)، والإمام أبو بكر الحازمي (ت ٥٨٤ هـ).

الدليل الثامن — نسبة الإمام محمد بن طاهر المقدسي شرط الاكتفاء بالمعاصرة إلى الإمام البخاري والإمام مسلم كليهما، والإمام ابن طاهر هو صاحب شروط الأئمة.

الدليل التاسع — نص عدد من أهل العلم على أنهم لا يشترطون في الحديث المعنعن العلم باللقاء.

منهم الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، والإمام أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩ هـ)، والإمام الخطيب (ت ٤٦٣ هـ)، والإمام أبو الحسن القاسبي (ت ٤٠٣ هـ).

واكتفى جمع من أهل العلم بالمعاصرة، منهم: الإمام علي بن المديني، وهو الذي زُعم أنه المقصود بالرد في كلام الإمام مسلم، ومنهم — أيضًا — الإمام أحمد، والإمام ابن معين، والإمام أبو حاتم الرازي، والإمام أبو زرعة الرازي، والإمام أبو بكر البزار، والإمام ابن خزيمة، والإمام ابن حبان، والإمام الدارقطني.

الدليل العاشر — صحيح البخاري نفسه. قال الحافظ ابن حجر: «وإنما كان يتم له النقص والإلزام لو رأى في صحيح البخاري حديثًا معنعنًا لم يثبت لقي راويه لشيخه فيه، فكان واردًا عليه»^(١).

(١) «النكت» لابن حجر (٢/٥٩٨).

وقال: «ومسألة التعليل بالانقطاع، وعدم اللّحاق: قلّ أن تقع في البخاري بخصوصه؛ لأنه معلوم أن مذهبه عدم الاكتفاء في الإسناد المعنعن بمجرد إمكان اللقاء»^(١).

ومن الأمثلة على اكتفاء الإمام البخاري في «صحيحه» بالمعاصر: حديث أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، الأول حديث: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(٢). والثاني حديث حصار عثمان - رضي الله عنه -، وما فيه من قصة حفر بئر رومة وتجهيز جيش العسرة^(٣).

أخرجها الإمام البخاري في «صحيحه»: مع نفي كل من شعبة وابن معين سماع أبي عبد الرحمن السلمي من عثمان - رضي الله عنه -، ومع قول أبي حاتم الرازي: «روى عنه ولم يذكر سماعاً»^(٤)، ورضي الإمام أحمد عن نفي شعبة لسماعه من عثمان - رضي الله عنه -.

الدليل الحادي عشر — احتجاج الإمام البخاري في صحيحه بالمكاتبة، والمناولة المقترنة بالإجازة؛ بل واحتججه بالوجادة. ووجه الدلالة في ذلك ما يلي:

أولاً — أنه على من نسب شرط العلم إلى الإمام البخاري، أن يضيف إليه القيود السابقة، فيقول: إن البخاري يشترط العلم باللقاء، أو بالمكاتبة، أو بالإجازة، أو الوجادة! وبذلك ينفرط عقد ذلك الشرط المدعى.

(١) المرجع السابق (١/٣٨٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٥٠٢٧).

(٣) المرجع السابق (٢٧٧٨).

(٤) «المراسيل لابن أبي حاتم» (١٠٦-١٠٨ رقم ٣٨٢-٣٨٧).

ثانياً — قبول البخاري للمكاتبة، والإجازة، والوِجادة، وهي طرق تحملُ للسنة، لا تكون مع السماع والمشافهة؛ يشهد لعدم اشتراط الإمام البخاري العلم بالسماع.

الدليل الثاني عشر — اكتفاء البخاري بالمعاصرة، في نصوص صريحة عنه، منها: سأل الإمامُ الترمذي الإمامَ البخاري في «العلل الكبير» عن حديث لعطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي، قائلاً: «أترى هذا الحديث محفوظاً؟ قال: نعم. قلت له: عطاء بن يسار أدرك أبا واقد؟ فقال: ينبغي أن يكون أدركه، عطاء بن يسار قديم»^(١).

الدليل الثالث عشر — أن رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، تدليس، وفاعل ذلك مدلس، هذا ما كان عليه جميع أهل العلم متقدمهم ومتأخرهم، والإمام البخاري أحد الأئمة الذين وصفوا رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه بأنها تدليس، كما قال: «لا أعرف لابن أبي عروبة سماعاً من الأعمش، وهو مدلس ويروي عنه»^(٢).

فالأصل عند جميع العلماء في رواية الراوي عمن عاصره الاتصال إلا إذا لاحت قرينة تحملهم على مخالفة الأصل، أو إذا كان الراوي مدلساً، أي: علمنا من حالته الخاصة أن روايته عمن عاصره لا تدل على الاتصال^(٣).

(١) «العلل الكبير» (٢/ ٦٣٢-٦٣٣).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٨٧٧).

(٣) انتهى ما يتعلق بعنوان الكتاب القيم ملخصاً، وفيه تصرف من «إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين» (ص ١٣-١٤٧) طبعة دار عالم الفوائد ط ١.

* هناك بعض المواضع المتعلقة في هذا الباب تجدها في مبحث الحديث المدلس، فليرجع إليها من شاء.

مثال الحديث المعنعن:

«مَا نَحَابَ رَجُلَانِ فِي اللَّهِ إِلَّا كَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ، أَشَدُّهُمَا حُبًّا لِصَاحِبِهِ».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٩)، وابن حبان (٢٥٠٩)، والحاكم في «المستدرک» (٤ / ١٧١)، والخطيب في «التاريخ» (١١ / ٣٤١) عن المبارك بن فضالة، عن ثابت عن أنس.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وأقره الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٣٩).

قلت: وهذا من الذهبي عجب! فهو الذي ذكر في ترجمة المبارك هذا من «الميزان»: «وقال أبو داود: شديد التدليس، فإذا قال: حدثنا، فهو ثبت. وقال أبو زرعة: يدلس كثيراً، فإذا قال: حدثنا، فهو ثقة».

قلت: وهو عند الحاكم معنعن! نعم قد قال: «حدثنا ثابت» في رواية البخاري، وابن حبان، فزالت العلة، وثبت الحديث.

وقال المُنْذِرِيُّ (٤ / ٤٦): «رواه الطَّبْرَانِيُّ وأبو يَعْلَى عن أنس، ورواه رواية الصحيح إلا مبارك بن فضالة».

و قال الهيثمي (١٠ / ٢٧٦): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وأبو يعلى والبزار بنحوه، ورجال أبي يعلى والبزار رجال الصحيح غير مبارك بن فضالة، وقد وثقه غير واحد على ضعف فيه».

قلت: وفي «التقريب»: «صدوق يدلّس ويسوي».

و قد وجدت له متابعا قويا - إلا أنهم أعلوه - أخرجه الخطيب (٩ / ٤٤٠): أخبرنا علي بن أبي علي، حدثنا عمر بن محمد بن علي الناقد، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن الحسين بن علي البجلي الصفار، حدثنا عبد الأعلى بن حماد التريسي، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت به^(١).

ثم ذكر الخطيب: أن الصفار المذكور تفرد بحديث عبد الأعلى بن حماد هذا، وإيصاله وهم على حماد بن سلمة؛ لأن حمادا إنما يرويه، عن ثابت عن مطرف بن عبد الله بن الشخير قال: كنا نتحدث أنه «ما تحاب رجلا في الله» وذلك يحفظ عنه، فلعل الصفار سها وجرى على العادة المستمرة في ثابت عن أنس».

قلت: الصفار هذا قد ذكر الخطيب: أنه ثقة مأمون، وقد وصله، والوصل زيادة، وهي من ثقة، فيجب قبولها.

و جائز أن يكون لحماذ فيه إسنادان: عن ثابت عن أنس، و عنه عن مطرف، فكان يرويه مرة هكذا، ومرة هكذا، ولهذا أمثلة كثيرة في الأسانيد، والعمدة إنما

(١) وجدت في المطبوع من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١ / ٧٣٤) طبعة المكتب الإسلامي ط ٤ مكان كل كلمة حدثنا (ثنا) وقد أثبت الصواب، وهي كلمة (حدثنا)، كما في الأصل من «تاريخ بغداد» طبعة دار الكتب العلمية ط ٢ (٩ / ٤٤٦)، وإن كانت الكلمة مختصرا لـ (حدثنا).

هو رواية الثقة، وطالما أن الصَّفَّار كذلك، فإن حديثه حجة، إذا ثبت الإسناد إليه، وقد تأملت في جميع رجال الإسناد، فوجدتهم ثقاتاً غير شيخ الخطيب علي بن أبي علي، فلم أجد من ترجمه^(١)، والظاهر أنه ليس بغدادياً، وإلا لأورده الخطيب في «تاريخه»، والله أعلم. وللحديث شاهد بلفظ: «مَا مِنْ رَجُلَيْنِ تَحَابَا».

تنبيه: جميع روايات الحديث بلفظ: «رَجُلَانِ». وأما الغزالي فذكره في الإحياء (١٣٩/٢) بلفظ: «اثنان». ولم أجد في شيء من هذه الروايات^(٢).

حكم الحديث المعنعن: يحتاج به ويعمل به إذا كان صحيحاً وإلا فلا.

الحديث المَوْضُوع

المَوْضُوعُ لُغَةً: اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ «وَضَعَ الشَّيْءَ وَضْعًا: اخْتَلَقَهُ»^(٣)، وَهُوَ «ضِدُّ الرَّفْعِ، وَضَعُهُ يَضَعُهُ وَضْعًا وَمَوْضُوعًا»^(٤)

(١) قلت: هو علي بن المُحَسِّن بن علي، أبو القاسم بن أبي علي التَّنُوخِي القاضي صاحب «الطُّوَالَات» وقد ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/٦٩٨-٦٩٩) طبعة دار الغرب ط ١.

✽ ثم قال الشيخ - رحمه الله - : «ثم بدا لي...». هو في محله وقد أصاب.

(٢) قلت: بل يوجد في روايات كثيرة منها في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (٢/٥٠) وفي «صحيح موارد الظمآن» (٢/٤٨٣) طبعة دار الصميعي ط ١.

(٣) «لسان العرب» (١٥/٣٢٦) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٨٩).

(٤) المرجع السابق (١٥/٣٢٥).

وَاضْطِلَاحًا: هُوَ «الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى النبي».

وقد عرّف العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث الموضوع فقال:

وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ ∴ عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ

مثال الحديث الموضوع:

لَمَّا اقْتَرَفَ آدَمُ الْخَطِيئَةَ قَالَ: يَا رَبِّ، أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ، لَمَّا غَفَرْتَ لِي، فَقَالَ اللَّهُ: يَا آدَمُ، وَكَيْفَ عَرَفْتَ مُحَمَّدًا وَلَمْ أَخْلُقْهُ؟ قَالَ: يَا رَبِّ، لَمَّا خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ وَنَفَخْتَ فِيَّ مِنْ رُوحِكَ، رَفَعْتَ رَأْسِي، فَرَأَيْتُ عَلَى قَوَائِمِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تُضِفْ إِلَى اسْمِكَ إِلَّا أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيْكَ، فَقَالَ اللَّهُ: صَدَقْتَ يَا آدَمُ، إِنَّهُ لَأَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيَّ، ادْعُنِي بِحَقِّهِ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ، وَلَوْ لَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُكَ.

أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢/ ٦١٥)، وعنه ابن عساکر (٢/ ٣٢٣ / ٢)، وكذا البيهقي في «باب ما جاء فيها تحدث به - ﷺ - بنعمة ربه» من «دلائل النبوة» (٥/ ٤٨٨) من طريق أبي الحارث عبد الله بن مسلم الفهرري: حدثنا إسماعيل ابن مسلمة، نبأنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن ابن زيد ابن أسلم في هذا الكتاب».

فتعقبه الذهبي بقوله: «بل موضوع، وعبد الرحمن وإياه، وعبد الله بن مسلم الفهرري، لا أدري من هو».

قلت: والفهرريّ هذا أورده في «ميزان الاعتدال» لهذا الحديث وقال: «خبر باطل رواه البيهقي في «دلائل النبوة».

وقال البيهقي: «تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف». وأقره ابن كثير في «تاريخه» (٢/ ٣٢٣)، ووافقه الحافظ ابن حجر في «اللسان» أصله «الميزان» على قوله: «خبر باطل».

وزاد عليه قوله في هذا الفهرريّ: «لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله؛ فإنه من طبقته».

قلت: والذي قبله هو عبد الله بن مُسلم بن رشيد، ذكره ابن حبان، فقال: «متهم بوضع الحديث، يضع على كَيْث، ومالك، وابن لهيعة، لا يحل كتب حديثه، وهو الذي روى عن ابن هُدبة نسخة كأنها معمولة».

والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢٠٧) من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن زيد ثم قال: «لا يروي عن عمر إلا بهذا الإسناد».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٥٣): «رواه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير»، وفيه من لم أعرفهم».

قلت: وهذا إعلال قاصر؛ ما دام فيه عبد الرحمن بن زيد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجلية في التوسل والوسيلة» (ص ٦٩): «ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»: «عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن

أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه».

قلت: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم، يغلط كثيراً. اهـ

وَصَدَقَ شيخ الإسلام في نقله اتفاقهم على ضعفه، وقد سبقه إلى ذلك ابن الجوزي، فإنك إذا فتشت كتب الرجال، فإنك لن تجد إلا مُضَعَّفًا له؛ بل ضَعَّفَهُ جَدًّا علي بن المديني، وابن سعد، وقال الطحاوي: «حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف».

وقال ابن حبان: «كان يقلب الأخبار، وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك».

وقال أبو نعيم نحو ما سبق عن الحاكم: «روى عن أبيه أحاديث موضوعة».

قلت: ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي أصلها موقوف، ومن الإسرائيليات، أخطأ عبد الرحمن بن زيد فرفعها إلى النبي - ﷺ - ، ويؤيد هذا أن أبا بكر الأَجْرِي أخرج في «الشرية» (ص ٤٢٧) من طريق الفهري المتقدم بسند آخر له عن عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب موقوفاً عليه.

ورواه (ص ٤٢٢ - ٤٢٥) من طريق أبي مروان العثماني قال: حدثني أبي (في الأصل: ابن وهو خطأ) عثمان بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: «من الكلمات التي تاب الله - عز وجل - على آدم - ﷺ - أنه قال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ عَلَيْكَ... الحديث» نحوه، وليس فيه: ادْعُنِي بِحَقِّهِ... إلخ.

وهذا موقوف، وعثمان وابنه أبو مروان ضعيفان لا يحتج بهما لو رَويا حديثاً مرفوعاً، فكيف وقد رويَا قولاً موقوفاً على بعض أتباع التابعين، وهو قد أخذه - والله أعلم - من مُسَلِّمة أهل الكتاب، أو غير مُسَلِّمتهم، أو عن كتبهم التي لا ثقة لنا بها؟! كما بينه شيخ الإسلام في كتبه .

وكذلك رواه ابن عساكر (٢/ ٣١٠) عن شيخ من أهل المدينة من أصحاب ابن مسعود، من قوله موقوفاً عليه، وفيه مجاهيل .

وجملة القول: أن الحديث لا أصل له عنه - ﷺ - فلا جَرَمَ أن حَكَمَ عليه بالبطلان الحافظان الجليلان الذهبي، والعسقلاني؛ كما تقدم النقل عنهما.

ومما يدل على بطلانه: أن الحديث صريح في أن آدم - ﷺ - عرف النبي - ﷺ - عقب خلقه، وكان ذلك في الجنة، وقبل هبوطه إلى الأرض، وقد جاء في حديث إسناده خير من هذا - على ضعفه - أنه لم يعرفه، إلا بعد نزوله إلى الهند، وسماعه باسمه في الأذان ! انظر الحديث (٤٠٣) «(١)» .

طرق معرفة الموضوع في السند والمتن:

من علامات الوضع في السند:

- ١ - أن يكون الراوي مدلساً كذاباً معروفاً بالافتراء ومشهوراً بذلك، ولا يروي الحديث غيره إلا ممن هو في طبقة.
- ٢ - اعتراف الراوي بكذبه.

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٨٨-٩١).

٣- ما يتنزل منزلة الإقرار بالوضع، وذلك لوجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع، كأن يروي راوٍ أحاديث عن شيخ لم يثبت لقاءه به، أو وُلِدَ بعد وفاته، أو كان في مكان آخر لم يصل إليه.

٤- ظهور حال الراوي في وضع من الأوضاع، أو مناسبة من المناسبات كقرينة يدرك بها الوضع، فيستغل بعضهم مناسبة من المناسبات فيضع فيها حديثاً.

من علامات الوضع في المتن:

أولاً - ركافة اللفظ وفساد المعنى، ولفساد المعنى علامات:

١- أحاديث يكذبها الحسّ.

٢- مخالفة الحديث لكثير من البديهيّات المُسلّم بها عقلاً من غير أن يمكن تأويله.

٣- سَمَاجَة الحديث، وإمكانية السُّخْرِيّة منه، واشتماله على سَخَافَات، لا تصدر من العقلاء.

٤- بطلان الحديث في نفسه.

٥- مخالفة الحديث للقواعد العامة في الحِكم والأخلاق.

٦- دعوة الحديث إلى الشهوة والمفسدة.

ثانياً - مخالفة الحديث للقرآن الكريم، أو السنة المتواترة، أو الإجماع.

ثالثاً - مخالفة الحديث لحقائق التاريخ التي جرت في عهد النبي ﷺ.

رابعاً — دعوة الحديث لتأييد بدعة، أو مذهب سياسي.

خامساً — خبرٌ عن أمرٍ جسيم توفرت أسباب نقله، ولم ينقله إلا واحد.^(١)

* قال الإمام ابن الجوزي ما أحسن قول القائل: «إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع. قال: ومعنى مناقضته للأصول: أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد، والكتب المشهورة»^(٢).

من دواعي الوضع:

- ١ - التقرب إلى الله تعالى.
- ٢ - الانتصار للمذهب.
- ٣ - الطعن في الإسلام.
- ٤ - التزلف إلى الحكام.
- ٥ - التكسب وطلب الرزق.
- ٦ - قصد الشهرة^(٣).

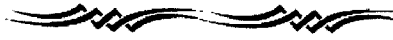
(١) انظر «الموضوعات» (١/ ٣٧٧-٣٨٣) تحقيق الدكتور محمود القيسية طبعة مؤسسة النداء ط ٣.

(٢) «تدريب الراوي» (٢/ ٤٥٦). ولا أدري من أين نقل السيوطي قول ابن الجوزي هذا، وظني أنه في الموضوعات، ولكنني لم أعثر على نفس الكلام؛ بل عثرت على ما يقاربه في «الموضوعات» (١/ ١٠٦): «فكل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره».

(٣) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٩١-٩٢).

حكم رواية الحديث الموضوع: يحرم روايته^(١) إلا على سبيل بيان حاله ووضعه.

حكم الحديث الموضوع: لا يحتج به ولا يعمل به.



(١) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٣٤) طبعة مؤسسة الرسالة ط ٤.

مباحث علوم الحديث في البيت الثالث
عشر

المبحث الأول - الاختصار والتطوير.

المبحث الثاني - المبهات .

المبحث الثالث - الاعتبار.

المبحث الرابع - الحديث الغامض.

وَذِي نُبْدٍ مِنْ مُبِهِمِ الْحُبِّ فَاعْتَبِرْ ٠٠ وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحًا أُطَوِّلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

النُّبْدُ: جمع نُبْدَةٍ، وَهِيَ الشَّيْءُ الْقَلِيلُ^(١). رَامَ: طَلَبَ^(٢).

ما اشتمل عليه البيت من مباحث الحديث:

المبحث الأول — الاختصار والتطويل في رواية الحديث.

المبحث الثاني — المُبْهَمَاتُ.

المبحث الثالث — الْأَعْتَابُ.

المبحث الرابع — الْحَدِيثُ الْغَامِضُ.

الاختصار والتطويل في رواية الحديث

النُّبْدُ: جمع نُبْدَةٍ، وَهِيَ الشَّيْءُ الْقَلِيلُ.

وَأَصْطِلَاحًا: هُوَ اختصار الراوي الحديث، ورواية بعضه دون بعض^(٣) لسبب

من الأسباب، كالاقتصار على الشاهد، لا سيما في موطن الفتوى^(٤).

(١) «الشرح المליح على مقدمة غرامي صحيح» لمحمد الأمير (ق/ ١٨).

(٢) انظر «لسان العرب» (٥/ ٣٧٧).

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص ٢١٥).

(٤) انظر «فتح الباري» (٩/ ٥٧١).

وَالتَّطْوِيلُ لُغَةً: مَصْدَرٌ طَوَّلَ، وَهُوَ: ضِدُّ الْإِخْتِصَارِ^(١). وَالْإِخْتِصَارُ هُوَ:
الْحَذْفُ^(٢).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ ذِكْرُ الرَّائِي الْحَدِيثِ تَامًا مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ^(٣).

ويقع الاختصار - في الغالب - في الأحاديث الطويلة.

قال الحافظ ابن حجر: «...الزهري حدث به مطولاً ومختصراً، لكن لم أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شعيب عنه إلا مطولاً، ورأيت باللفظ المختصر المذكور سنداً ومتناً عند المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري»^(٤).

اختلف أهل العلم في اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض على أقوال أربعة:

أولها - المنع مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً، وهو مذهب الإمام مالك وعبد الملك بن عمير وغيرهما، سواء تقدمت روايته على التمام أم لا، وسواء كان عارفاً بما يحصل به الخلل أم لا.

«قال أشهب: سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد قال: أما ما كان منها من قول رسول الله - ﷺ - فإني أكره ذلك، وأكره أن يزاد فيها

(١) انظر «زوال الترح» (ص ٦٣) تحقيق أبي عبد الله فهد بن قابل الأحدي ط ١.

(٢) انظر «لسان العرب» (٤/ ١٠٩).

(٣) انظر «الكفاية» (١/ ٥٦٢)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٤٠).

(٤) «فتح الباري» (٢/ ٤١٢) طبعة دار السلام والفيحاء ط ٣.

وينقص منها، وما كان من قول غير النبي - ﷺ - فلا أرى بذلك بأسًا إذا كان المعنى واحدًا»^(١).

(١) أورده الإمام الخطيب في «الكفاية» (١/٥٥٨-٥٥٩): أخبرنا أبو بكر محمد بن المؤمل الأنباري، قال: أنا محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري، قال: ثنا عبيد الله بن الحسين الصابوني، قال: ثنا مالك بن عبد الله بن سيف التُّجَيْبِي بمصر، قال: ثنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: قال أشهب: سألت مالكا... فأما أبو بكر، فهو محمد بن المؤمل بن الصقر، وهو صحيح السماع، والأبهري ثقة مأمون، وعبيد الله، هو أبو محمد بن الحسين بن عبد الرحمن الصابوني القاضي الأنطاكي، روى عنه جمع من الثقات، كالمحدث الحسين بن علي بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله أبي أسامة بن محمد بن بهلول أبي أسامة أبي القاسم الأسامي الحلبي، كما في «موضح أو هام الجمع» (٢/٣٩٩) طبعة دار المعرفة ط ١، والثقة المأمون محمد بن أحمد الصيداوي، كما في «معجم الشيوخ» طبعة مؤسسة الرسالة (ص ٣٠٩) ط ٢، والحافظ محمد بن إبراهيم الطوسي كما في «تاريخ دمشق» (٥١/٢١٤)، والإمام الثقة محمد بن عبد الله الأبهري، ونصر بن محمد بن عبيد الله البغدادي الكاتب، كما في «تاريخ دمشق» (٤٦/٦٢) وغير هؤلاء، ولم يذكر بجرح.

والتُّجَيْبِي صدوق، وابن عبد الحكم، هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين أبو محمد، ثقة، وأشهب بن عبد العزيز، ثقة، وتابع عبد الله بن الحكم ولده الثقة محمد، كما في «جامع بيان العلم وفضله» (ص ٨٠-٨١) طبعة دار الكتب العلمية ط سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م: وأخبرنا خلف بن أحمد بن سعيد، قال حدثنا سعيد بن عثمان، قال حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال حدثنا أشهب قال: «سألت مالكا...».. فخلف بن أحمد بن أبي جعفر القرطبي كتبوا عنه، وكان أحد الشهود، ولم يكن ممن يفهم، له ترجمة في «تاريخ علماء الأندلس» (٣/٢٥١-٢٥٢) طبعة دار الكتاب المصري والليثاني ط ٢، و«تاريخ الإسلام» (٨/٧٢٦)، وعبد الرحمن بن يحيى بن محمد أبو زيد القرطبي، ثقة، كما في «تاريخ الإسلام» (٨/٧٦٤)، وأحمد بن سعيد بن حزم محدث مصنف روى عنه الكثير، وله ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٧/٨٨٣)، وسعيد بن عثمان بن سعيد التُّجَيْبِي الأعناق، ثقة، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأشهب ثقتان، ويشهد له ما ذكره الخطيب في «الكفاية» (١/٥٥٩) أخبرنا أبو بكر البرقاني، أنا محمد بن عبد الله بن خيرويه الهروي، أنا الحسين بن إدريس، ثنا ابن عمار، عن معن قال: سألت مالكا عن معنى الحديث، فقال: أما حديث رسول الله - ﷺ - فأدّه كما سمعته، وأما غير ذلك، فلا بأس بالمعنى. أما البرقاني، فإمام ثقة، وأما خيروية، فقد وثقه السمعاني، كما في «تاريخ الإسلام» (٨/٣٨٠)، وابن إدريس ثقة، وابن عمار، هو محمد بن عبد الله بن عمار الموصل ثقة حافظ، ومعن بن عيسى ثقة ثبت، وعلى ما تقدم فإن الأثر بالمجموع ثابت عن مالك.

* وقول الإمام مالك هذا ليس على إطلاقه، فإنه فرق بين الرواية والتأليف، فجوز اختصار الحديث في مقام التأليف، ومنعه في مقام الرواية^(١).

من حجج المانعين من اختصار الحديث:

١- أن النبي - ﷺ - قال: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا» وهو قول الخليل بن أحمد، فمتى اختصر، لم يفهم المبلغ معنى الحديث^(٢).

(١) انظر «فتح المغيث» (١٤٢/٣).

(٢) «الكفاية» (٥٦٣/١) وأخبرنا محمد بن عيسى الهمذاني، قال: ثنا صالح بن أحمد الحافظ، قال: ثنا إبراهيم بن محمد بن يعقوب، قال: ثنا زكريا بن يحيى السجزي، قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: سمعت النضر بن شميل يقول: سمعت الخليل بن أحمد يقول: لا يحل اختصار الحديث لأن النبي - ﷺ - قال: «...». فشيخ الإمام الخطيب، هو أبو منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٥١١/٩)، وهو ثقة، وصالح هو أبو الفضل بن أحمد ابن محمد له ترجمة في «طبقات الحفاظ» (ص ٣٩٢) طبعة دار الكتب العلمية ط ٢، وهو ثقة ثبت، وإبراهيم هو أبو إسحاق مموس البزاز له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٨٣٨/٣) طبعة دار الكتب العلمية مصورة دار المعارف العثمانية، وهو ثقة حافظ، وزكريا هو ابن يحيى بن إياس السجزي الحافظ الثقة المعمر الذي توفي سنة (٢٨٩) وعمره (٩٤) سنة، وابن راهويه، والنضر من رجال الشيخين، والخليل هو الفراهيدي العابد الزاهد الصدوق فالأثر صحيح.

وقد تابع مموس - في نفس المرجع السابق - أبو محمد عبد الله بن محمد الهمذاني، وثقه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» طبعة ليدن (٥٩/٢)، توفي سنة (٢٩٤)، روى عن أبي الحسن الهمذاني الحارث بن عبد الله بن إسماعيل، المعروف بابن الخازن، وسهل بن عثمان، ومحمود بن غيلان، وقد توفي الحارث، وسهل سنة (٢٣٥)، وتوفي محمود سنة (٢٣٩)؛ فليس هو أبو نصر الذي ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/١٦٠)؛ لأنه متأخر عن طبقة من روى عن زكريا السجزي، فقد روى عن خيثمة بن سليمان الذي توفي سنة (٣٤٣)، ولا هو أبو سهل بن زيرك الذي ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧١٣/٨)، فقد روى عن ابن فارس الذي توفي سنة (٣٩٥)، كما في «سير أعلام النبلاء» (١٧/١٠٥)، وروى عنه يوسف بن محمد بن حسن الذي توفي سنة (٤٦٨)، كما في «سير أعلام النبلاء» (١٨/٣٤٨)، ولا هو عين البقصة،

٢- أنها تُقَطَّع الخبر وتغيَّره؛ فيؤدى ذلك إلى إبطال معناه وإحالة، وربما حصل الخلل والمختصر لا يشعر^(١).

قال الإمام الخطيب: «قرأت على أحمد بن محمد بن غالب، عن أبى الحسن الدارقطني، قال: ثنا ابن مخلد، قال: سمعت عباساً الدُّوري، يقول: سئل أبو عاصم النبيل: يكره الاختصار في الحديث؟ قال نعم؛ لأنهم يخطئون المعنى»^(٢).

٣- ظاهر صنيع الإمام مسلم.

ولكن لا يسلم لهذه الحجة؛ لكونه لم يقصد ما قصده الإمام البخاري من استنباط الأحكام؛ بل إنه قد فعله، كما صرح بذلك الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم»^(٣).

فقد قتل في أول المائة السادسة انظر «نزهة الألباب» طبعة مكتبة الرشد (٢/ ٤٤) ط ١، وكلهم همدانيون. وكلهم عبد الله بن محمد، والعلم عند الله تعالى.

(١) «الكفاية» (١/ ٥٦١)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٣٤).

(٢) «الكفاية» (١/ ٥٦٤). صحيح، مسلسل بالثقافات، فشيخ الخطيب هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب أبو بكر الخوارزمي البرقاني، وليس هو غلام خليل المتروك؛ فهو متقدم، ولا أبو السعداء العطاردي؛ فهو متأخر، فتنبه. والدارقطني، هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار بن عبد الله أبو الحسن، وشيخه محمد بن مخلد بن حفص أبو عبد الله الدوري العطار، صرح باسمه الدارقطني في بداية «السنن» طبعة دار المعرفة (١/ ٥٧)، والعباس هو ابن محمد بن حاتم الفضل الدوري، وأبو عاصم، هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك.

(٣) انظر «فتح المغيث» (٣/ ١٤١-١٤٢).

حكم من شك في حفظه :

إذا شك الراوي في زيادة، فله أن يحذف. فعَلَه الإمام مالك، وهو قول ابن الحاجب، ونقله عنه الإمام ابن كثير في «مختصره» وارتضاه^(١)، وهو قول البُلْقيني. ويمنع إن تعلق المشكوك فيه بالمُثَبَّت، كقول داود بن الحُصَيْن في حديث الرخصة في العرايا: «فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»^(٢).

القول الثاني: الجواز مطلقاً من غير تفصيل، احتاج إلى تغيير لا يُجِلُّ بالمعنى أم لا، سواء تقدمت روايته له أم لا، وهو مذهب الإمام مجاهد وغيره^(٣).

القول الثالث: المنع، إلا إذا كان الراوي قد رواه مرة أخرى بتمامه، أو علم أن غيره قد رواه على التمام، ولا يجوز له إن لم يعلم ذلك، ولم يفعله^(٤). مع أن أصحاب هذا القول ممن يرون جواز الرواية بالمعنى.

الرابع: التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى؛ لأن الذي نقله والذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر.

(١) انظر «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (ص ١٠٧) طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ط ٣.

(٢) انظر «فتح المغيث» (٣/ ١٣٦) * روى هذا الحديث جمع من المحدثين منهم البخاري، واللفظ له «صحيح البخاري» (ص ٣٤٩).

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص ٢١٥-٢١٦)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٣٦).

(٤) انظر «الكفاية» (١/ ٥٦٢)، و«علوم الحديث» (ص ٢١٥).

فإن أُمِنَ تفويت حكم أو سنة أو نحو ذلك، جاز وإلا فلا. مع أن أصحاب هذا القول ممن يقول بجواز الرواية بالمعنى، وهذا التفصيل مما صححه الحافظ ابن الصلاح^(١).

ولكن «لا يفصل إلا ما ليس مرتبطاً بالباقي، وقد يعسر هذا في بعض الأحاديث، فيكون كله مرتبطاً بالباقي، أو يشك في ارتباطه، ففي هذه الحالة يتعين ذكره بتمامه، وهيئته ليكون أسلم؛ مخافة من الخطأ والزلل»^(٢).

«ولا فرق بين أن يكون قد رواه هو بتمامه، أو غيره بتمامه، أو لم يروه غيره ولا هو بتمامه؛ لأنه بمثابة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر»^(٣).

ولا يجوز حذف بعض الخبر في الغاية، والاستثناء ونحوهما؛ لاختلال البيان، واختلاف الدلالة، فمثال الاستثناء: قوله - ﷺ - : «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ»^(٤).

فإذا حذف قوله - ﷺ - : «إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ»، كان المعنى تحريم بيع الذهب بالذهب مطلقاً، والنبي - ﷺ - لا يريد هذا المعنى.

ومثال الغاية: قوله - ﷺ - : «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ، حَتَّى تُزْهِيَ»^(٥).

(١) انظر «علوم الحديث» (ص ٢١٦)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٣٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» طبعة دار المعرفة (١/ ١١).

(٣) «الكفاية» (١/ ٥٦٥).

(٤) روى جمع من المحدثين منهم الإمام البخاري، واللفظ له «صحيح البخاري» (ص ٣٤٧-٣٤٨)، وانظر «صحيح الجامع» (٢/ ١٢٠٩/ ٧٢١٠) طبعة المكتب الإسلامي ط ٣.

(٥) روى جمع من المحدثين منهم الإمام البخاري، واللفظ له «صحيح البخاري»، (ص ٢٤٢)، واللفظ له. انظر «سنن النسائي» طبعة المعارف (٦٩٢)، و«مشكاة المصابيح» (٢/ ٨٦٢/ ٢٨٤٠) طبعة المكتب الإسلامي ط ٣.

فإذا حذف قوله - ﷺ -: «حَتَّى تُزْهِيَ»، كان المعنى تحريم بيع الثمار مطلقاً، والنبى - ﷺ - لا يريد هذا المعنى.

«ولا فرق بين أن يكون ذلك تركاً لنقل العبادة، كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركاً لنقل فرض آخر هو الشرط في صحة العبادة، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها، وعلى هذا الوجه، يحمل قول من قال لا يحل اختصار الحديث»^(١).

وسواء رواه بتهامه أم لم يروه، أو رواه غيره بتهامه، أو لم يروه؛ لأنه بمثابة خبرين منفصلين في أمرين، لا تعلق لأحدهما بالآخر^(٢).

ثم إن ما ذهب إليه الجمهور، لا يُنَازَع فيه من لم يجز النقل بالمعنى؛ لأن الذي نقله والذي حذفه - والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين، لا تعلق لأحدهما بالآخر، وإليه أشار مسلم في مقدمة «صحيحه»، والخطيب في «الكفاية»^(٣).

لكن محل تسويغ رواية الحديث مختصراً: «إذا كان رفيع المنزلة، بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة نقله أولاً تاماً، ثم نقله ناقصاً، أو نقله أولاً ناقصاً، ثم نقله تاماً، فأما إذا لم يكن كذلك... فواجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه»^(٤).

«وإن خاف من روى حديثاً على التمام، إذا أراد روايته مرة أخرى على النقصان لمن رواه له قبل تاماً، أن يتهمه بأنه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه، أو أنه نسي في

(١) انظر «الكفاية» (١/ ٥٦٢).

(٢) انظر المرجع السابق (١/ ٥٦٢-٥٦٥).

(٣) انظر «الكفاية» (١/ ٥٦٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٣٨).

(٤) «فتح المغيث» (٣/ ١٣٩)، وانظر «علوم الحديث» (ص ٢١٦).

الثاني باقي الحديث؛ لقلة ضبطه، وكثرة غلطه، وجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه؛ لأن في الناس من يعتقد في راوي الحديث كذلك، أنه ربما زاد في الحديث ما ليس منه، وأنه يغفل ويسهو عن ذكر ما هو منه، وأنه لا يؤمن أن يكون أكثر حديثه ناقصًا مبتورًا، فمتى ظن الراوي اتهام السامع منه بذلك، وجب عليه نفيه عن نفسه»^(١)، وهو مذهب الغزالي وابن دقيق العيد وغيرهما.

وذهب «أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي الفقيه: أن من روى بعض الخبر، ثم أراد أن ينقل تمامه، وكان ممن يتهم بأنه زاد في حديثه؛ كان ذلك عذرًا له في ترك الزيادة وكتماها

قلت : من كان هذا حاله، فليس له من الابتداء، أن يروي الحديث غير تام، إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه؛ لأنه إذا رواه أولاً ناقصًا، أخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به، ودار بين أن لا يرويه أصلًا، فيضيعه رأسًا، وبين أن يرويه متهمًا فيه، فيضيع ثمرته لسقوط الحجة فيه»^(٢). وهب أنه رواه ناقصًا، فكيف يعذر برواية الحديث ناقصًا مع حاجة الخلق إليه؟! وهو شرع نقله عن النبي - " - لا يحل كتمانها، إلا أن يكون له عذر في التأخير.

وذهب إلى الاستحباب، وعدم وجوب التحرز: الإمام البيهقي، والإمام الخرائطي، ورجحه الحافظ السخاوي، فله أن لا يكمله.

(١) «الكفاية» (١/٥٦٦).

(٢) «علوم الحديث» (ص ٢١٦-٢١٧).

وتوقف الإمام العزّ بن جمّاعة؛ لأن المفسدة المترتبة على عدم الكتم، وتضييع الحكم، أشد من الاتهام، وما يتعلق به، وأشد المفسدين يترك بارتكاب الأخف إذا تعين طريقاً، خصوصاً والزيادة غير قاذحة، وأخص منه إذا قلنا: إنها مقبولة.

«وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب، فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك، والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث»^(١).

وذهب الحافظ ابن الصلاح إلى كراهية اختصار الحديث، لكنه متعقب بفعل أئمة الشأن كالإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام أبي داود، والإمام النسائي وغيرهم. وقال الإمام النووي راداً لقوله: ما أظن غيره يوافقه على ذلك^(٢).

و«بالغ الحافظ عبد الغني بن سعيد، وكاد أن يجعله مستحباً. قلت: لا سيما إذا كان المعنى المستنبط من تلك القطعة يدق، فإن إيرادَه - والحالة هذه - بتمامه، تقتضي مزيد تعب في استخلاصه منه، بخلاف الاختصار على محل الاستشهاد، ففيه تخفيف، كما أشار إليه أبو داود. والتحقيق - كما أشار إليه ابن دقيق العيد في «شرح الإمام» - التفصيل فإن قطع بأنه لا يُخلّ المحذوف بالباقي، فلا كراهة، وإن نزل عن هذه المَرْتَبَةِ ترتبت الكراهة بحسب مراتبه في ظهور ارتباط بعضه ببعض وخفائه»^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر «فتح المغيث» (٣/ ١٤١-١٤٢).

(٣) المرجع السابق (٣/ ١٤٢).

حكم الحديث الذي يرويه المحدث تارة مختصراً وتارة كاملاً:

إذا روى المحدث الخبر على التمام، ثم أعاده مختصراً، فالاعتماد على الرواية الأولى، وإذا روى المحدث الخبر مختصراً، ثم أعاده على التمام، فالاعتماد على الرواية الثانية، والعلة في الموضوعين جميعاً أن الزيادة مقبولة من العدل^(١).

المُبْهَم

الْمُبْهَمُ لُغَةً: هُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الْإِبْهَامِ، وَهُوَ الْخَفَاءُ وَعَدَمُ الْوُضُوحِ. وَاسْتَبْهَمَ الْأَمْرُ: إِذَا اسْتَغْلَقَ، فَهُوَ مُسْتَبْهَمٌ. وَكَلَامٌ مُبْهَمٌ: لَا يُعْرَفُ لَهُ وَجْهٌ يُؤْتَى مِنْهُ، مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ حَائِطٌ مُبْهَمٌ، يُقَالُ أَمْرٌ مُبْهَمٌ إِذَا كَانَ مُلْتَبِسًا لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ وَلَا بَابُهُ^(٢).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «مَا أَبْهَمَ ذَكَرَهُ فِي الْمَتْنِ، أَوِ الْإِسْنَادَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ»^(٣). كَأَن يَقُولَ: «عَنْ رَجُلٍ»، أَوْ «عَنْ امْرَأَةٍ»، أَوْ «عَنْ شَيْخٍ»، أَوْ «حَدَّثَنِي مَا لَا أَتَمُّ»، أَوْ «حَدَّثَنِي الثَّقَةُ».

وقد عرّف العلامة البيهقي رحمه الله - المبهم فقال:

(١) انظر «الكفاية» (٢/ ٥٣٧).

(٢) انظر «اللسان العرب» (١/ ٥٢٤).

(٣) «تدريب الراوي» (٣/ ٩٥٨).

مُعَنَّ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ . . وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَأَوْ لَمْ يُسَمِّ

وهذا التعريف يصلح لمبهم الإسناد فقط، دون مبهم المتن.

والواجب الاحتياط البالغ في أي حديث للمبهم يراد الاستشهاد به؛ لانهطاط منزلته عن منزلة مجهول العين، فضلاً عن مجهول الحال.

قال الإمام ابن عبد الهادي: «المبهم أسوأ حالاً من المجهول»^(١).

وانتقد ابن عبد الهادي السُّبُكِي في تقويته لخبر المبهم باعتبار مجموع الطرق الضعيفة، وفرق بين مبهم يروي حديثاً محفوظاً من وجوه أخرى، وبين مبهم يروي حديثاً لا يعرف إلا من رواية بعض الضعفاء، فالأول - حديثه مقبول؛ لموافقة الثقات له، والثاني - قد يكون الاستشهاد به محل شك^(٢).

مثال مبهم الإسناد:

عن قابوس، عن أبيه قال: «أَرْسَلَ أَبِي إِلَى عَائِشَةَ، أَيُّ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ أَنْ يُوَاطِبَ عَلَيْهَا؟ قَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، يُطِيلُ فِيهِنَّ الْقِيَامَ، وَيُحْسِنُ فِيهِنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ».

رواه ابن ماجه. وقابوس هو: ابن أبي ظبيان وثق، وصحح له الترمذي، وابن خزيمة، والحاكم وغيرهم، لكن المُرْسَل إلى عائشة مبهم»^(٣).

(١) «الصارم المنكي» (ص ١٣١) طبعة مكتبة ابن تيمية ط.

(٢) انظر «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٥/ ٢١٤٧-٢١٤٩).

(٣) «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٣٨١/ ٥٨٦) طبعة دار المعارف ط ١.

«لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا؛ خَشَعَتْ جَوَارِحُهُ».

موضوع . عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» لرواية الحكيم عن أبي هريرة .

قلت: وصرح الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على «تفسير البيضاوي» (٢٠٢ / ٢) بأن سنده ضعيف، وهو أشد من ذلك، فقد قال الشارح المناوي: رواه في «النوادر» عن صالح بن محمد، عن سليمان بن عمرو، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة قال: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - رَجُلًا يَعْثُ بِلِحْيَتِهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فذكره.

قال الزين العراقي في «شرح الترمذي»: «وسليمان بن عمرو هو أبو داود النخعي، متفق على ضعفه، وإنما يعرف هذا عن ابن المسيب».

وقال في «المغني» (١٥١ / ١): «سنده ضعيف، والمعروف أنه من قول سعيد، رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، وفيه رجل لم يسم».

وقال ولده: فيه سليمان بن عمرو، مجمع على ضعفه».

وقال الزيلعي: «قال ابن عدي: أجمعوا على أنه يضع الحديث».

قلت: رواه موقوفاً على سعيد عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٢١٣ / ١): أنا معمر، عن رجل، عنه به، وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل، وصرح عبد الرزاق في «المصنف» (٢٢٦ / ٢) باسمه فقال: ... عن أبان ... وهو ضعيف أيضاً .

قلت: فالحديث موضوع مرفوعاً، ضعيف موقوفاً؛ بل مقطوعاً. ثم وجدت للموقوف طريقاً آخر، فقال أحمد في «مسائل ابنه صالح» (ص ٨٣): حدثنا سعيد

بن خثيم قال: حدثنا محمد بن خالد، عن سعيد بن جبير قال: نظر سعيد إلى رجل، وهو قائم يصلي . . إلخ.

قلت: وهذا إسناد جيد يشهد لما تقدم عن العراقي أن الحديث معروف عن ابن المسيب^(١).

مثال مبهم المتن:

«إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ يُحْدَى لَهُ نَعْلَانِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أخرجه الحاكم (٤ / ٥٨٠)، وأحمد (٢ / ٤٣٢ و ٤٣٩) من طريق محمد ابن عجلان قال: سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

ثم أخرجه من حديث أبي سعيد، والنعمان بن بشير، وابن عباس نحوه.

وحديث النعمان عند البخاري (٤ / ٢٤٣)، ومسلم (١ / ١٣٦) وغيرهما.

وحديث ابن عباس عند مسلم - أيضًا - وفيه أن الرجل هو أبو طالب، وكذلك أخرجه من حديث العباس، وقد خرجته فيما تقدم برقم (٥٥) وحديث أبي سعيد عند مسلم - أيضًا -، وفيه ذكر أبي طالب في رواية له. يُحْدَى أي: يقطع ويعمل.

و(الْحَذُو): التقدير والقطع^(٢).

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١ / ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤ / ٢٤٦).

فائدة معرفة المبهم:

- ١- معرفة الراوي إن كان ثقة أو ضعيفاً؛ لتصحيح الحديث أو تضعيفه.
- ٢- معرفة الناسخ من المنسوخ من الأحكام، إن عرف زمن إسلام الصحابي عند التعارض.
- ٣- معرفة صاحب القصة أو السائل، فإن كان في الحديث منقبة له عرفنا فضله، وإن عكس ذلك، فيحصل بتعيينه السلامة من الظن بغيره من أفاضل الصحابة^(١).

طرق معرفة المبهم:

- ١- ورود المبهم في رواية أخرى مصرحة باسمه.
- ٢- التنصيص من أهل السير، وهذا يلجأ إليه في حالة اتفاق الطرق على الإبهام^(٢).

حكم المبهم:

ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه، لا تعرف عينه، فكيف عدالته؟ وكذا لا يقبل خبره، ولو أبهم بلفظ التعديل، كأن يقول الراوي: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره^(٣).

أما إذا كان المبهم في السند، جمع وكانوا في طبقة التابعين، والراوي عنهم ثقة، فمثل هذا مقبول عند بعض الأئمة، كالإمام البخاري فقد أخرج في «صحيحه»

(١) انظر «تدريب الراوي» (٣/ ٩٥٩)، وانظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢١٣-٢١٤).

(٢) انظر «فتح المغيث» (٤/ ٣٤٨)، و«تدريب الراوي» (٣/ ٩٥٩)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢١٤).

(٣) «نزهة النظر» (ص ٦٠).

عن شبيب بن غرقدة قال: سمعت الحلي يحدثون عن عروة - بن الجعد البارقي - : «أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ؛ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التُّرَابَ، لَرَبِحَ فِيهِ»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «الحلي يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب»^(٢).

وقال الشيخ الألباني: «وهذا لا يضر؛ لأن المبهمة جماعة من أهل الحلي... فهم في عدد تنجبر جهالتهم»^(٣).

فصلاحيه المبهمة للاستشهاد تتأثر بأمرين:

١ - طبقته، فلا شك أن التابعي المبهمة، أحسن حالاً ممن بعده.

٢ - النظر فيما رواه، وهل هو في الأحكام، أم الفضائل والرقاق والمناقب؟ ونحوها من أمور لا يُشدّد فيها كثير من أهل العلم.

ثانياً - مجهول العين، وهو الذي ليس له إلا راوياً واحداً، ولم يوثق توثيقاً معتبراً^(٤) يفهم من كلام الإمام ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر أن الجهالة الصالحة للتقوية، هي جهالة الحال فقط، وليست جهالة العين^(٥).

(١) «صحيح البخاري» (ص ٦١١) طبعة دار السلام والفيحاء ط ٢.

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٧٧٥) طبعة دار السلام والفيحاء ط ٣.

(٣) «إرواء الغليل» (٥/ ١٢٨).

(٤) المرجع السابق (٥/ ١٢٨).

(٥) انظر «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٥/ ٢١٤٨-٢١٤٩).

أشهر المصنفات في المبهمة:

صنف في المبهمات جمع من أهل العلم، منهم: الإمام عبد الغني بن سعد، والإمام الخطيب البغدادي، والإمام ابن بَشْكُوَال، والإمام ابن طاهر المقدسي، والإمام النووي، والإمام ولي الدين العراقي، والحافظ ابن حجر، وغيرهم، ومن أجمعها وأحسنها: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»، للإمام ولي الدين العراقي^(١).

الاعتبار

الاعتْبَارُ لُغَةً: مَصْدَرٌ اُعْتَبَرَ، وَهُوَ النَّظَرُ وَالتَّدَبُّرُ^(٢).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ تَتَبُّعُ طَرُقِ الْحَدِيثِ مِنَ الْجَوَامِعِ وَالْمَسَانِيدِ وَالْأَجْزَاءِ وَالْمَعَاجِمِ وَالْمَشِيخَاتِ^(٣)؛ لِيَعْلَمَ هَلْ وَافَقَ ذَلِكَ الرَّاوِي الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ رَأُوٍ غَيْرِهِ مَعْتَبَرٌ بِهِ، فَرَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ بَلْفِظِهِ، أَوْ مَعْنَاهُ أَمْ لَا؟

(١) انظر «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ١٥-٢٤) طبعة عالم الكتب ط ٢، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢١٥).

(٢) «لسان العرب» (٩/ ١٧-١٨).

(٣) الجوامع هي: الكتب التي جمع فيه الأحاديث على ترتيب أبواب الكتب الفقيه، كالكتب الستة، أو ترتيب الحروف الهجائية الْمُعْتَوَّنُ عنه، ككتاب الإيمان، وكتاب البر، وكتاب التوبة، وكتاب الثواب، وهكذا إلى آخر الحروف، كما فعله صاحب «جامع الأصول»، أو باعتبار رعاية الحروف في أوائل ألفاظ الحديث، كما فعل السيوطي في «الجامع الصغير».

المسانيد هي: الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حده، على اختلاف مراتب الصحابة وطبقاتهم، والتزم نقل جميع مروياتهم صحيحًا كان الحديث أم ضعيفًا، وجمع السيوطي في «جامعه الكبير» بين الأمرين، فجعل القسم القولي على ترتيب الحروف، والقسم الفعلي على ترتيب المسانيد.

وسواء اتفق الراويان في رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا، فإن لم يكن، فينظر هل وافق أحد شيخ شيخه، فرواه عمن روى عنه وهكذا إلى آخر الإسناد حتى الصحابي، وذلك المتابعة. فإن لم يكن، فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر، وهو الشاهد^(١).

* قول الحافظ ابن الصلاح: «معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهم أن الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك؛ بل هو هيئة التوصل إليهما^(٢)».

من أهم فوائد الاعتبار وأغراضه عند المحدثين:

١ - الترجيح بين الروايات المختلف فيها، حيث يستدل بحديث المعتبر به لترجيح أن فلائاً حفظ ما رواه، أو لترجيح أنه لم يحفظ.

٢ - رفع التفرد عن الثقات، كصنيع الإمام مسلم في «صحيحه»، حيث أوضح الحافظ ابن حجر أن الغاية من إخراج الإمام مسلم لمرويات بعض من

الأجزاء هي: ما دَوَّن فيه حديث شخص واحد، أو حديث جماعة في مادة واحدة.

انظر «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٣٥٦-٣٥٧) و«توضيح الأفكار» (٢/ ١٢).

المشيوخات هي: الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم. انظر «الرسالة المستطرفة» (ص ١٤٠) طبعة دار البشائر ط ٦.

المعاجم هي: الكتب التي يرتب فيها المؤلف شيوخه على حروف المعجم. انظر «الخطوة في ذكر الصحاح الستة» (ص ١٢٤-١٢٥) طبعة دار الجليل وعمار ط ١.

(١) انظر «نزهة النظر» (ص ٤٢)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢١)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٣٨٤-٣٨٥)، و«تخلاصة الفكر» (ص ١٠٩) طبعة دار الأرقم ط ١.

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص ٤٢).

تكلم فيهم من أصحاب القسم الثاني الذين ذكرهم في مقدمة «صحيحه»^(١)؛ ليرفع بها التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول^(٢).

٣- الحكم على الرواة؛ ليعرف الحديث الذي أخطأ فيه الراوي، ويتحمل مسؤوليته، من الحديث الذي شاركه فيه غيره^(٣).

٤- معرفة روايات الضعفاء^(٤).

٥- تقوية الخبر، فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

٦- ليعلم أن للحديث أصلاً يرجع إليه^(٥).

شروط المتابع:

الشرط الأول — أن يكون ممن فوّه في الوصف، أو مثله ممن يعتبر به^(٦)، وهو الذي اتصف بالأوصاف التالية:

أ- ضعيف، أو منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ما ينكر، أو له مناكير، أو مضطرب الحديث، أو أحاديثه مضطربة، أو واهٍ أو ضعفوه، أو لا يحتج به،

(١) انظر مقدمة «صحيح مسلم» (٥/١).

(٢) انظر «النكت» لابن حجر (٤٣٤/١).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٢)، و«المجروحين» (٣١٨/١)، و«الكامل لابن عدي» (٨٤٨/٢)، و«تاريخ بغداد» (٤٥٠/٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٧/١١).

(٤) انظر «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٢١٦٦-٢١٦٧).

(٥) انظر «نزهة النظر» (ص ٤١ و ٦٢-٦٣)، و«فتح المغيث» (٢٣/٢).

(٦) انظر «نزهة النظر» (ص ٦٢-٦٣)، و«فتح المغيث» (٢٣/٢).

ب- فيه مقال، أو فيه أدنى مقال، أو ضَعَفَ، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، أو تنكر مرة وتعرف مرة أخرى، أو ليس بذاك، أو ليس بذلك القوي، أو ليس بذلك المتين، أو ليس بالقوي، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بأمون، أو ليس من إبل القباب، ومعناها: يروى حديثه، ولا يحتاج بها ينفرد به.

أو ليس من جِمال المحامل، أو ليس من جَمَّازات - أي: أبعرة - المحامل.

أو لم يكن من القريتين عظيم، أو لا يُقَنَّع بحديثه، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمّدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو في حديثه شيء، أو مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو للضعف ما هو، أي: ليس ببعيد عن الضعف، أو فيه خُلْف، أو طعنوا فيه، أو مطعون فيه، أو نَزَّكُوهُ، أي: طعنوا فيه.

أو سيء الحفظ، أو لَيِّن، أو لَيِّن الحديث، أو فيه لَيِّن، قال الدارقطني: إذا قلت فلان لَيِّن، لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة، أو تكلموا فيه ونحو ذلك.

تنبيه: «ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: أن بعض النقاد يعتبرون ببعض حديث بعض الرواة، لا بكل حديثهم»^(١).

الشرط الثاني للمتابع - أن لا يكون دونه ممن دخل في مراتب التجريح التالية:

أ- أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب أو نحو ذلك.

ب- كذاب، وعبر عنها الشافعي: بـ«ليس بشيء» أو يضع الحديث على رسول الله - ﷺ -، أو يكذب، أو وضّاع، أو دَجّال، أو وضع حديثاً، أو فيه نظر أو سكتوا

(١) «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٥/ ٢١٧٤-٢١٧٥).

عنه - في مصطلح الإمام البخاري - وكثيراً ما يعبر الإمام البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه؛ بل قال الحافظ ابن كثير: إنها أدنى المنازل عنده وأرداها.

ج - يسرق الحديث، كأن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجنيء السارق ويدعي أنه سمعه - أيضاً - من شيخ ذلك المحدث، ومثله أن يكون الحديث عرف براو، فيضعه لراو غيره ممن شاركه في طبقة، وسرقة الأجزاء والكتب أعظم من سرقة الرواة، أو متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو ساقط، أو هالك، أو اجتنب الأخذ أو الرواية عنه، أو ذاهب، أو ذاهب الحديث، أو متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، أو مجمع على تركه، أو على يدَي عَدْلٍ، أو مُؤَدِّ أي: هالك، أو فيه نظر، أو سكتوا عنه، من غير البخاري، أو لا يعتبر، أو لا يعتبر بحديثه، أو ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة، ولا مأمون ونحو ذلك.

د - مردود الحديث، أو رُد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بمرة، أو طرحوا حديثه، أو ارم به، أو مطرح، أو مطرح الحديث، أو لا يكتب حديثه، لا من باب الاحتجاج، ولا من باب الاعتبار، أو لا تحل كِتْبَةُ حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو الرواية عنه حرام، أو ليس بشيء - وقد يعبر بها الإمام ابن معين عن الراوي الذي لم يرو حديثاً كثيراً - أو لا شيء، أو لا يساوي فلساً، أو لا يساوي شيئاً ونحو ذلك.

وإذا وصف الراوي: بفاحش الخطأ، فإنه لا يستشهد بحديثه ولا يعتبر به.

* إذا قال البخاري: منكر الحديث، فإنه صرح أنه لا يحتج به، وفي لفظ لا تحل الرواية عنه، فهو من المرتبة الرابعة.

تنبيه: كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً، وقد يطلق على الرجل إذا روى جملة، وقد يطلق على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء؛ بل قد يكون مما اتفق عليه الشيخان، فليس مجرد رواياته للمناكير يترك حديثه، ولا تترك روايته حتى تكثر فيها المناكير.

* ومما ينبه عليه: أنه ينبغي أن يتأمل أقوال المزكّين ومخارجها، فقد يقولون فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يردّ، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال، كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه، ويقرن بالضعفاء، فيقال ما تقول في فلان وفلان وفلان، فيقول فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بيّن حاله في المتوسط... قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس. قلت: وهو أحب إليك، أو سعيد المقبري. قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف.

فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً؛ بدليل قوله أنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري.

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت، وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بِفَصْهَا [أي: مفصلاً]؛ ليتبين ما لعل خفي منها على كثير من الناس.

وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده، كما هو أحد احتمالين في قول الإمام الدارقطني في الحسن بن غفير: إنه منكر الحديث، وفي موضع آخر: إنه متروك، وثانيهما عدم تفرقه بين اللفظين؛ بل هما عنده من مرتبة واحدة.

وكذا ينبغي تأمل الصيغ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها، كقولهم فلان مُؤَدٍّ، فإنها اختلفت في ضبطها، فمنهم من يخففها أي: هالك. قال في «الصحيح» أودى فلان، أي: هلك فهو مُؤَدٍّ. ومنهم من يشدها مع الهمزة أي: حسن الأداء^(١).

الشرط الثالث للمتابع — أن يتفق مع المتابع في لفظ الحديث ومعناه، أو معناه فقط.

الشرط الرابع — أن تكون متابعته مختصة بذلك الصحابي الذي أسند عنه المتابع. فإن اتفق معه في رجال السند من أوله إلى الصحابي، فهي المتابعة التامة؛ لمتابعته في جميع الإسناد.

وإن حصلت لشيخ المتابع فمن فوقه إلى آخر السند حتى الصحابي، فهي المتابعة القاصرة؛ لعدم متابعته في جميع الإسناد؛ بل في بعضه، وكلما بعد المتابع كان أنقص^(٢).

الشرط الخامس — أن تكون متابعته معتبرة، فقد تقع المتابعة، ولكن لا يعتد بها؛ لقيام القرائن على أن تلك المتابعة من غريب الإسناد، وأنها وقعت من الخطأ والغلط؛ بإبدال راوٍ مكان راوٍ آخر، أو يكون الراوي قد أخذه عن ذلك الراوي، ثم دلّسه، فأسقط شيخه، فأوهم أنه متابع.

(١) انظر «فتح المغيث» (٢/ ٢٨٩-٢٩٩).

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص ٤٢)، و«فتح المغيث» (١/ ١١٩ و ٢/ ٢١-٢٢).

اصطلاح آخر للمتابع والشاهد :

وذهب قوم إلى أن التابع هو: حصول المشاركة لرواة الحديث الفرد باللفظ، سواء اتحد الصحابي، أو اختلف، وأن الشاهد هو: حصول المشاركة لرواة الحديث الفرد بالمعنى، سواء اتحد الصحابي أو اختلف^(١).

قد تطلق المتابعة على الشاهد :

قد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل؛ لأن المقصود منهما تقوية الحديث، ولكن تسميته تابعاً أكثر^(٢).

ماذا نصنع إذا فقدنا المتابعات :

فإذا فقدت المتابعات، نظرنا، فإن وجدنا متناً آخر في الباب يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط، فهو الشاهد، وإن خلا عن المتابع والشاهد، فهو فرد، وإذا قال المحدث: تفرد به فلان، فهذا يشعر بانتفاء وجوه المتابعات فيه^(٣).

مثال الشاهد :

«ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا ابن فضيل، عن حصين، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله - ﷺ - : «لِكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةٌ، وَلِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةٌ، فَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى سُنَّتِي، فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ كَانَتْ فَتْرَتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَدْ هَلَكَ».

(١) انظر «نزهة النظر» (ص ٤٢)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٢)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٤٢).

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) انظر «فتح المغيث» (٢/ ٢٣)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٣٨٧-٣٨٨).

إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه ابن حبان، والطحاوي في «المشكّل» (٢/ ٨٨)، وأحمد (٢/ ١٨٨ و ٢١٠) من طريق شعبة، عن حصين ابن عبد الرحمن به، وتابعه مغيرة الضبي، عن مجاهد به. أخرجه أحمد (٢/ ١٥٨)، وتابعه أبو العباس مولى بني الدئل، عن عبدالله بن عمرو به أخرجه أحمد (٢/ ١٦٥)، وسنده حسن وأبو العباس هذا اسمه السائب بن فروخ المكي، وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه خرجته في «الترغيب» (١/ ٤٦)، وإسناده حسن.

فائدة: جاء في بعض طرق الحديث الصحيحة عند أحمد أن النبي - ﷺ - قال هذا الحديث لعبد الله بن عمرو، وهو يعظه في الاعتدال في الصيام والقيام، في القصة المشهورة المخرجة في «الصحيحين»، وغيرهما، فإنه عزيز نفيس^(١).

ولفظ الشاهد الذي أشار إليه الشيخ - رحمه الله - : عن أبي هريرة - ﷺ - عن النبي - ﷺ - قال: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ شَرَّةً، وَلِكُلِّ شَرَّةٍ فِتْرَةٌ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا سَدَّدَ وَقَارَبَ، فَارْجُوهُ، وَإِنْ أَشِيرَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، فَلَا تَعُدُّوهُ»^(٢).

المثال الثاني - «كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَإِذَا انْصَرَفَ سَلَّمَ».

(١) «ظلال الجنة» (ص ٤٥).

(٢) بعد رجوعي إلى «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٣١). وجدت أن المنذري قد خلط بين رواية الترمذي وابن حبان فأثبت الحديث برواية الترمذي.

شاذ. قال الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٢٨٥): أخرجه الدارقطني في «علله» عن عمر بن شبة^(١): حدثنا يزيد بن هارون: أنبأ يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي - عليه السلام - كان إذا... قال الدارقطني: هكذا رفعه عمر بن شبة، وخالفه جماعة، فرووه، عن يزيد بن هارون موقوفاً، وهو الصواب.

وأقره الزيلعي ثم الحافظ في «التلخيص» (ص ١٧١)، وهو الحق - إن شاء الله تعالى -، فإن رواية الجماعة الذين أشار إليهم الدارقطني، والمفروض أنهم جميعاً ثقات، وإلا لما رجع روايتهم، فهؤلاء مجتمعين أحفظ وأضبط، دون ما ريب من ابن شبة وحده، لا سيما وقد ذكروا له حديثاً أخطأ فيه، كما هو مبين في «التهذيب»، وكأن هذا مما حمل الحافظ في «التقريب» على أن يقتصر في ترجمته على قوله فيه: «صدوق»، فأورده في المرتبة الرابعة، وهي الأخيرة عنده من مراتب التعديل، أي: أنه حسن الحديث؛ لأن المرتبة الثالثة من وصفه بقوله: ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل، وهذه خاصة بمن كان صحيح الحديث، أما المرتبة الخامسة، فهي لمن قصر عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بـ «صدوق سييء الحفظ، أو صدوق يهيم، أو له أو هام، أو يخطيء، أو تغير بآخره»، وهذه لمن كان ضعيف الحديث أو قريباً منه.

ومما يؤيد رواية الجماعة عن يزيد بن هارون، أنه تابعه جماعة من الثقات بعضهم متابعه تامة، وبعضهم متابعه قاصرة، وهالك بيانها:

(١) قال الشيخ - رحمه الله - في الحاشية «شيية» في الموضعين، والتصحيح من «التلخيص» (١ / ١٣١)، وكتب الرجال.

١ - قال البخاري في رفع اليدين» (ص ٣٣ - طبعة الإمام) : قال أحمد ابن يونس : حدثنا زهير : حدثنا يحيى بن سعيد به .

وهذا سند صحيح غاية على شرط الشيخين ، وزهير هو ابن معاوية بن حُديج قال في «التقريب» : «ثقة ثبت» ، وأحمد بن يونس هو أحمد بن عبد الله بن يونس ينسب إلى جده ، وهو كما قال الحافظ : «ثقة حافظ» ، وهو من شيوخ البخاري ، فهو إسناده موصول ، وإن كان في صورة المعلق ، كما هو مقرر في «مصطلح الحديث» .

٢ - قال ابن أبي شيبة في ((المصنف)) (١١٢/٤) : حدثنا ابن فضيل ، عن يحيى به . وهذا سند صحيح - أيضًا - على شرطهما ، ومتابعة تامة - أيضًا - قوية من ابن فضيل ، واسمه محمد . وثقه ابن معين وجماعة .

٣ - قال عبد الله بن إدريس : سمعت عبيد الله^(١) عن نافع به ، أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في «رفع اليدين» ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٤٤) من طرق ، عن إدريس به .

قلت : وهذا سند صحيح - أيضًا - على شرطهما ، رجاله كلهم ثقات أثبات ، وعبيد الله ، هو ابن عمر المصغر ، وهو ثقة ، وأما أخوه عبد الله بن عمر المكبر ، فهو ضعيف ؛ لسوء حفظه .

(١) قال الشيخ - رحمه الله - : هكذا وقع عند البيهقي «عبيد» مصغراً ، ووقع عند الآخرين «عبد» مكبراً ، والراجح عندي الأول ؛ لأمرين : أولاً : أنه هو المذكور في شيوخ ابن إدريس ، والثاني أنه وقع كذلك في «الفتح» (١٤٨/٣) معزواً لجزء البخاري .

٤ - قال البخاري: حدثنا محمد بن عرعة: حدثنا، جرير بن حازم قال: سمعت نافعاً به نحوه.

قلت: وهذا سند صحيح - أيضاً - ، رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري في «صحيحه».

فهذه أربع طرق صحيحة، كلها متفقة على رواية الحديث عن نافع عن ابن عمر موقوفاً عليه، فإذا ضمت إلى رواية الجماعة، عن يزيد بن هارون، كان ذلك دليلاً قاطعاً - إن شاء الله تعالى - على تصويب روايتهم الموقوفة، وتخطئة رواية ابن شبة المرفوعة، وهذا بين ظاهر، والله الموفق لا رب سواه.

فائدة: قال ابن حزم - رحمه الله تعالى - (١٢٨ / ٥) : وأما رفع الأيدي، فإنه لم يأت عن النبي - ﷺ - أنه رفع في شيء من تكبير الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط^(١)، فلا يجوز فعل ذلك؛ لأنه عمل في الصلاة، لم يأت به نص، وإنما جاء عنه - عليه السلام - أنه كبر، ورفع يديه في كل خفض ورفع، وليس فيها رفع ولا خفض، والعجب من قول أبي حنيفة برفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة، ولم يأت قط عن النبي - ﷺ - ، ومنعه رفع الأيدي في كل خفض ورفع في سائر الصلوات ، وقد صح عن النبي - ﷺ - .».

وقد نقل تعجب ابن حزم هذا من أبي حنيفة، بعض مقلديه في تعليقه على «نصب الراية»، واعترض عليه بقوله: «قلت: هذه النسبة منه أعجب».

وأقول: لا عجب، فإن قول أبي حنيفة هذا ثابت عنه، منقول في كثير من كتب أتباعه، مثل «حاشية ابن عابدين» وغيره، وعليه عمل أئمة بلخ من الحنفيين، وإن

(١) انظر لهذا كتابنا «أحكام الجنائز» طبع المكتب الإسلامي (ص ١١٥ - ١١٦).

كان عمل الأحناف اليوم على خلافه، و عليه جرت كتب المتون، وهذا هو الذي غر المشار إليه، على الاعتراض على ابن حزم والرد عليه، وهو به أولى»^(١).

مثال المتابعة التامة والقاصرة والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى

ما رواه الشافعي في «الأم»، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - قال: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا، حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا، حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». فإنه في جميع الموطّات عن مالك بهذا الإسناد بلفظ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَقْدُرُوا لَهُ».

فأشار البيهقي إلى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك، فنظرنا، فإذا البخاري قد روى الحديث في «صحيحه»، فقال حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فساقه باللفظ الذي ذكره الشافعي سواء.

فهذه متابعة تامة في غاية الصحة، لرواية الشافعي - ﷺ - والعجب من البيهقي كيف خفيت عليه؟!

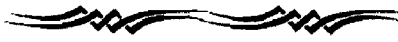
ودل هذا على، أن مالكاً رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معاً.

وقد توبع عليه عبد الله بن دينار من وجهين عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : أحدهما - أخرج مسلم من طريق أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر فذكر الحديث وفي آخره: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَقْدُرُوا ثَلَاثِينَ».

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣ / ١٤٩ - ١٥١).

والثاني - أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» من طريق عاصم بن محمد ابن زيد، عن أبيه، عن جده ابن عمر - رضي الله عنهما - بلفظ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَكُمِّلُوا ثَلَاثِينَ». فهذه متابعة - أيضًا - لكنها ناقصة. وأما شاهده، فله شاهدان: أحدهما - من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - رواه البخاري عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زيادة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ولفظه: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

وثانيهما - من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أخرجه النسائي من رواية عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ حديث ابن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما^(١).
فالشاهد الأول بالمعنى والثاني باللفظ.



(١) «النكت» لابن حجر (ص ٢٧٩-٢٨٠).

* لم يقصد الحافظ ابن حجر جميع لفظ الحديث، وإنما عنى الجملة الأخيرة منه فإن لفظه: «أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين، عن ابن عباس قال: «عَجِبْتُ مِمَّنْ يَتَقَدَّمُ الشَّهْرَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ، فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ، فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

الْحَدِيثُ الْغَامِضُ

الْغَامِضُ لُغَةً: اسْمٌ فَاعِلٍ مِنَ الْغُمُوضِ، وَهُوَ الْخَفَاءُ^(١).

وَأَصْطِلَاحًا: هُوَ تَبْيِينُ مَا خَفِيَ مِنْ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، وَحُلُّ مُشْكَلِهِ.

مثال الغامض:

قال - ﷺ -: «إِنِّي أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ هُنَا - يُشِيرُ إِلَى الْيَمَنِ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٠ / ٧ / ٦٣٥٨): حدثنا أبو زُرْعَةَ، ثنا أبو الْيَمَانِ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عن الوليد بن عبد الرحمن. ح وحدثنا بكر بن سَهْلٍ، ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا عبد الله بن صالح الْحَمَصِيُّ، حدثني إبراهيم بن سليمان الْأَفْطَسُ، عن الوليد بن عبد الرحمن الْجَرَشِيُّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، حدثني سَلَمَةُ بْنُ نُفَيْلٍ السَّكُونِيُّ، قال:

دَنَوْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ، حَتَّى كَادَتْ رُكْبَتَايَ تَمَسَّانِ فَاخِذَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَرَكْتَ الْخَيْلَ، وَأُلْقِيَ السَّلَاحَ، وَزَعَمَ أَقْوَامٌ أَنْ لَا قِتَالَ! فَقَالَ: «كَذَبُوا، الْآنَ جَاءَ الْقِتَالُ، لَا تَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ عَلَى الْحَقِّ، ظَاهِرَةٌ عَلَى النَّاسِ، يُزِيغُ اللَّهُ قُلُوبَ قَوْمٍ قَاتِلُوهُمْ؛ لِيَنَالُوا مِنْهُمْ».

وَقَالَ وَهُوَ مُوَلَّ ظَهْرَهُ إِلَى الْيَمَنِ: ... فذكره وزاد:

وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيَّ [أَنِّي] ^(١) مَكْفُوتٌ ^(٢) غَيْرُ مُلَبَّثٍ، وَتَتَّبِعُونِي أَفْنَادًا، وَالْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَهْلُهَا مُعَانُونَ عَلَيْهَا».

(١) هذه الكلمة لا توجد في «المعجم الكبير» (٦٣٥٨/٥٢/٧) طبعة دار إحياء التراث ط ٢، ولكنها في الحديث الذي قبله (٦٣٥٧) في نفس المرجع، وفي «مسند الشاميين» (١٥٧/١) طبعة مؤسسة الرسالة ط ٢، و«سنن النسائي الكبرى» (٣١١/٤) طبعة مؤسسة الرسالة ط ١، و«المجتبى» (٢١٥/٦/٣) طبعة دار البشائر الإسلامية ط ٤، و«البحر الزخار (مسند البزار)» (١٥٠/٩)، و«تاريخ دمشق» (١١٥/١) طبعة دار الفكر، و«تهذيب الكمال» (٣٢٣/١١) مؤسسة الرسالة، وهي - أيضًا - في «السلسلة الصحيحة» (١١٠٠/٧).

(٢) هكذا في مطبوع دار إحياء التراث (٥٢/٦)، و«مسند الشاميين» (٣٩٦/١)، و«الآحاد والمثاني» (٤١١/٤)، ولكن في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١١٠٠/٧) «مَكْفُوتٌ»، وقال الشيخ الألباني: «كذا الأصل! وفي «الجامع الكبير» (٣٠٦/١) برواية الطبراني: «مَقْبُوضٌ»، وكذلك هو عنده في رواية أخرى». قلت: لفظ «مقبوض» في «المعجم الكبير» (٦٣٥٨/٥٢/٧)، و«مسند الشاميين» (١٥٧/١)، و«سنن النسائي الكبرى» (٣١١/٤)، و«المجتبى» (٢١٥/٦/٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٢٣/١١)، و«تاريخ دمشق» (١١٥/١)، و«ذيل تاريخ بغداد» (١٧-٦٢/١٨) طبعة دار الكتب العلمية ط ٢، وجاء في «البحر الزخار (مسند البزار)» (١٥٠/٩) «كُفُوفٌ»، وفي «الأسماء والصفات» (٣٩١/٢) طبعة مكتبة السوادى «مَكْفُونٌ».

تحصل مما سبق أربعة ألفاظ: «مَقْبُوضٌ»، و«مَكْفُوتٌ»، و«كُفُوفٌ»، و«مَكْفُونٌ».

* نقلت الحديث من المصدر نفسه لوجود بعض الاختلاف في صيغة الأداء فتنبه.

غريب الحديث:

* و«مَكْفُوتٌ» اسم مفعول من الكفت وهو الموت انظر «لسان العرب» (١١٧/١٢). و«مَكْفُونٌ» اسم مفعول من الكفن والظاهر أنه تحرف وأصله «مَكْفُوتٌ»، و«مَكْفُوفٌ» اسم مفعول من الكف وأصله المنع، وكف الشيء يكفه كفًا: جمعه. انظر «لسان العرب» (١٢٤/١٢٦)، وعلى ما تقدم فإن اللفظ الذي عليه الأكثر هو: «مَقْبُوضٌ»، و«مَكْفُوتٌ»، وهما بمعنى، والعلم عند الله تعالى.

* و«مُلَبَّثٌ» اسم مفعول بمعنى المكوث والإقامة، ويأتي بمعنى التَّبْطِيطِ. انظر «لسان العرب»

قلت: إسناده صحيح من الوجه الأول عن الوليد بن عبد الرحمن، وهو ثقة من رجال مسلم.

وفي الوجه الآخر بكر بن سَهْل؛ فيه ضعف.

وشيوخ عبد الله بن صالح الحِمَـصِي لم أعرفه! ثم تبين أن اسم أبيه مُـحَرَّرٌ، صَوَّابُه (سالم)^(١)، فقد رأيت البيهقي قد أخرج الحديث في «الأسماء والصفات» (ص ٤٦٢-٤٦٣) من طريق محمد بن إسحاق الصَّاعَانِي: أنا عبد الله بن يوسف: أنا عبد الله بن سالم الحِمَـصِي: ثنا إبراهيم ابن سليمان الأَفْطَسُ به.

قلت: فهو إسناده صحيح - أيضًا - ؛ لأن عبد الله بن سالم - وهو الأشْعَرِي - ثقة اتفاقًا، ومن رجال البخاري.... واعلم أن هذا الحديث قد جاء في بعض طرقه زيادة أخرى بلفظ: «عُقِّرُ دَارِ الْمُؤْمِنِينَ بِالشَّامِ».

وكنيت خرجته في المجلد الرابع (١٩٣٥)، فأعدت تخريجه هنا لحديث الترجمة، مستندركًا به على تخريجي إياه في «الضعيفة» في المجلد الثالث (١٠٩٧)، لكن من حديث أبي هريرة، فهذا شاهد قوي له من حديث سلمة بن نُقَيْلٍ، أوجب عليّ تخريجه هنا، والتنبيه على أن الحديث صار صحيحًا، والحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

* و(أَفْنَادًا): أي: «جماعات متفرقين قومًا بعد قوم واحد» (النهاية في غريب الحديث) طبعة دار المعرفة (٣٩٥/٢).

* مَعْقُود: اسم مفعول من العَقْد وهو: نقيض الحل ويأتي بمعنى اللزوم. «وَالْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي تَوَاصِيهَا النَّحْيِ» أي ملازم لها كأنه معقود فيها. انظر «لسان العرب» (٩/٣٠٩ و٣١١).

* النواصي جمع ناصية، وهي: «منبت الشعر في مقدم الرأس». «لسان العرب» (١٤/١٦٩).

(١) قلت: أصاب الشيخ، وهو كذلك في «البحر الزخار (مسند البزار)» (٩/١٥٠)، وفي غيره.

هذا ويبدو أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يذهب إلى ثبوت الحديث، فقد رأيتهُ سُئِلَ عن حديث «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»، وعن هذا الحديث في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٧-٣٩٨)، فَضَعَّفَ الأول، دون هذا، وقال مبيناً معناه، وأنه ظاهر فيه؛ فقال:

«فقوله «مِنْ» ^(١) الْيَمَنِ» يبين مقصود الحديث، فإنه ليس لِلْيَمَنِ اختصاص بصفات الله - تعالى - حتى يظن ذلك، ولكن منها جاء الذين يحبهم ويحبونه، الذين قال فيهم: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]. وقد روي أنه لما نزلت هذه الآية؛ سُئِلَ عن هؤلاء، فذكر أنهم قوم أبي موسى الأشعري ^(٢) وجاءت الأحاديث الصحيحة، مثل قوله: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ أَرْقُ قُلُوبًا، وَأَلَيْنُ أَفْنِدَةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ» ^(٣).

(١) هكذا في «مجموع الفتاوى»، ولكن في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/ القسم الثاني/ ١١٠١): «(في اليمن)».

(٢) قال الشيخ: «(فيه عدة أحاديث يدل مجموعها على صحة ذلك؛ انظر الحديث الآتي)».

(٣) قال الشيخ: «(متفق عليه، وهو مخرج في الروض النضير)».

قال أبو محمد: فأما لفظ البخاري (ص ٧٤٤): «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ قُلُوبًا، وَأَلَيْنُ أَفْنِدَةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

وفي لفظ له (ص ٧٤٤): «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، أَضَعَفُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْنِدَةً، الْفَقْهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

وأما لفظ مسلم (ص ٤٣): «جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ أَفْنِدَةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْفَقْهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

وفي لفظ له (ص ٤٣): «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَضَعَفُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْنِدَةً، الْفَقْهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

وفي لفظ له آخر (ص ٤٤): «جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ أَفْنِدَةً، وَأَضَعَفُ قُلُوبًا، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

وفي لفظ له - أيضًا - (ص ٤٤): «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَلَيْنُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْنِدَةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردّة، وفتحوا الأمصار، فبهم نفّس الرّحمن عن المؤمنين الكرّبات، ومن خصّص ذلك بأويس، فقد أبعد».

قلت: وعلى هذا المعنى فليس الحديث من أحاديث الصفات، ولذلك لم يورده الحافظ الذهبي في جملة أحاديثها في كتابه «العلو» الذي كنت اختصرته، وهو مطبوع... ثم رأيت ابن الأثير قد أورد الحديث في مادة (نَفَسَ) من «النهاية»، وقال: «قيل: عَنَى به الأنصار؛ لأن الله نفّس بهم الكرّب عن المؤمنين، وهم يمانون؛ لأنهم من الأزْد،^(١) قال الأزهري: (النَّفَس) في هذين الحديثين اسم وُضِعَ مَوْضِعَ المصدر الحقيقي من نَفَسَ يُنَفِّسُ تَنْفِيسًا وَنَفَسًا كما يقال: (فَرَجَ يُفَرِّجُ تَفْرِيجًا وَفَرَجًا)؛ كأنه قال: أجد تَنْفِيسَ ربكم من قبل اليمن»^(٢).

فائدة معرفة الغامض: معرفة ما خفي من معاني ألفاظ الحديث، وحل مشكله. كيفية معرفة الغامض: النظر في غريب الحديث كـ«النهاية» لابن الأثير، والمعاجم اللغوية، كـ«تهذيب اللغة» للأزهري، «ومقاييس اللغة» لابن فارس، و«المحكم» لابن سيده، و«لسان العرب» لابن منظور، و«تاج العروس» للزبيدي، وشروح الأحاديث وبيان مشكلها، كـ«شرح مشكل الآثار» للطحاوي،

ولكن وجدت في «الآحاد والمثاني» (٢٥٧/٤) لفظ: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، أَرَقُّ قُلُوبًا، وَالْيَمَنُ أَفِيدَةٌ».

فوافقت الجملة الأولى، وأما الجملة الثانية فقد اتفق الشيخان عليها، ولكن تقدمتها كلمات مختلفة اللفظ متفقة المعنى، كما سبق آنفًا وهذا لا يضر في إطلاق المتفق عليه.

(١) حذف الشيخ من كلام ابن الأثير جملاً ثم جاء بقول الأزهري.

(٢) «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٠٩٩-١١٠١).

و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم. واحذر من تعطيل صفات الله تعالى الماثلة في المعاجم اللغوية.

حكم الحديث الغامض: يحتج به ويعمل به، إذا كان من قسم المقبول، وإلا فلا.



مباحث علوم الحديث في
البيت الرابع عشر

المبحث الأول — الحديث العزيز

المبحث الثاني — الحديث المشهور



عَزِيزُكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ ٠٠ وَمَشْهُورٌ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:
الصَّبُّ: العَاشِقُ الْمُشْتَاقُ^(١).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:
المبحث الأول — الْحَدِيثُ الْعَزِيزُ. المبحث الثاني — الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ.

الْحَدِيثُ الْعَزِيزُ

الْعَزِيزُ لُغَةً: مَنْ عَزَّ يَعِزُّ عَزًّا وَعَزَازَةً، وَهُوَ عَزِيزٌ أَيُّ: قَلَّ حَتَّى مَا كَادَ يُوجَدُ، أَوْ
مِنْ عَزَّ يَعِزُّ أَيُّ: قَوِيَ وَاشْتَدَّ^(٢).

واصْطِلَاحًا: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَرَوِيهِ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِ السَّنَدِ أَقَلُّ مِنْ اثْنَيْنِ
عَنْ اثْنَيْنِ^(٣).

(١) انظر «لسان العرب» (٧/ ٢٧٠).

(٢) انظر «لسان العرب» (٧/ ١٨٥-١٨٧)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٦).

(٣) انظر «نزهة النظر» (ص ٢٦)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٦).

* قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (ص ٢٦): «وَادْعَى ابْنُ حِبَانَ... فَقَالَ: إِنْ رَوَاةُ اثْنَيْنِ عَنْ اثْنَيْنِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ، لَا تَوْجَدُ أَصْلًا. قُلْتُ: إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنْ رَوَاةُ اثْنَيْنِ فَقَطْ، عَنْ اثْنَيْنِ فَقَطْ، لَا تَوْجَدُ أَصْلًا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَسْلَمَ».

* قال الدكتور الطحان في المرجع السابق: «إِنْ وَجَدَ فِي بَعْضِ طَبَقَاتِ السَّنَدِ ثَلَاثَةَ فَاكْثَرُ فَلَا يَضُرُّ، بِشَرَطِ أَنْ تَبْقَى وَلَوْ طَبَقَةٌ وَاحِدَةٌ فِيهَا اثْنَانِ».

سبب التسمية بالعزیز:

«وُسِّمِيَ بِذَلِكَ إِمَّا لِقَلَّةِ وَجُودِهِ، وَإِمَّا لَكُونِهِ عَزَّ أَيُّ: قَوِيٍّ بِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى»^(١).

وَالْمَشْهُورُ لُغَةً: اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الشُّهْرَةِ، وَهِيَ وُضُوحُ الْأَمْرِ، وَرَجُلٌ شَهِيرٌ وَمَشْهُورٌ: مَعْرُوفٌ^(٢).

وَالْمَشْهُورُ فِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ هُوَ: مَا رَوَاهُ ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ - فِي كُلِّ طَبَقَةٍ - مَا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ التَّوَاتُرِ^(٣).

سبب التسمية بالمشهور: سمي مشهوراً لوضوح أمره^(٤).

وقد عرّف العلامة البيهقي - رحمه الله - العزیز والمشهور فقال:

عَزِيزٌ مَرُويٌ اِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً . : مَشْهُورٌ مَرُويٌ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

مثال الحديث العزیز:

عن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». متفق عليه^(٥).

(١) انظر «نزهة النظر» (ص ٢٦).

(٢) انظر «لسان العرب» (٦/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٣) انظر «تدريب الراوي» (٣/ ٨٠٤)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٣).

(٤) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٨٩)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٣٠)، و«إسبال المطر على قصب السكر» طبعة دار ابن حزم (ص ٢٠١).

(٥) «مشكاة المصابيح» (١/ ١٠)، انظر «تدريب الراوي» (٣/ ٨١١).

قال الحافظ ابن حجر: «وأما صورة العزيز التي حررناه، فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين، عن أقل من اثنين.

مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة: أن رسول الله - ﷺ -... فذكره، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة»^(١).

مثال الحديث المشهور:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَتَزَعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا». متفق عليه»^(٢).

المشهور غير الاصطلاحي وأنواعه:

قد اشتهر على ألسنة الناس أحاديث لها أسانيد ذات عدد، أو إسناد واحد فقط، وقد لا يكون لها إسناد أصلاً، وهي على أنواع كثيرة أشهرها^(٣):

(١) «نزهة النظر» (ص ٢٧).

* قال أبو محمد: وتابع قتادة وعبد العزيز طلق بن حبيب، كما في «مسند الإمام أحمد» (٣٩٧/٢٠) طبعة مؤسسة الرسالة، ولفظه: أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا...

(٢) «مشكاة المصابيح» (١/٧٢)، وانظر «تدريب الراوي» (٣/٨٠٥).

(٣) انظر «تدريب الراوي» (٣/٨٠٤).

النوع الأول — المشهور بين المحدثين خاصة مثاله: عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس - رضي الله عنه - قال: «قَتَتِ النَّبِيَّ - ﷺ - بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ، وَذَكَوَانَ، وَيَقُولُ: عُصِيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١). ولفظ الإمام النسائي: «عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس بن مالك قال: «قَتَتِ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ، وَذَكَوَانَ، وَعُصِيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٢).

قال السخاوي: «فقد رواه عن أنس جماعة منهم أنس بن سيرين، وعاصم، وقتادة، وأبو مجلز: لاحق بن حُميد. ثم عن التابعين جماعة، منهم سليمان التيمي عن أبي مجلز، ورواه عن التيمي جماعة، بحيث اشتهر، لكن بين أهل الحديث خاصة، وأما غيرهم فقد يستغربونه؛ لكون الغالب على رواية التيمي عن أنس، كونها بلا واسطة»^(٣).

النوع الثاني — المشهور بين المحدثين، والعلماء، والعوام مثاله: «عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - عن النبي - ﷺ - قال: «الْمُسْلِمُ: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ، وَيَدِهِ...»^(٤). قال الشيخ الألباني: صحيح رواه البخاري ومسلم.

النوع الثالث — المشهور بين الفقهاء مثاله: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ، الطَّلَاقُ».

(١) متفق عليه واللفظ للبخاري «صحيح البخاري» (ص ٦٩٤).

(٢) «سنن النسائي» طبعة مكتبة المعارف (ص ١٧٥ / ١٠٧٠).

(٣) «فتح المغيب» (٣ / ٣٩٥).

(٤) «صحيح الترغيب والترهيب» (٣ / ٨٣).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢١٧٨) عن محمد بن خالد، عن مُعَرَّف بن واصل، عن مُحَارِب بن دِثَار، عن ابن عمر عن النبي - ﷺ - به .

وأخرجه البيهقي (٣٢٢ / ٧) من طريق أبي داود، وأخرجه ابن عَدِيّ في «الكامل» (ق ٤٠٢ / ١ - ٢) من هذا الوجه، وقال: «لا أعلم رواه عن مُعَرَّف، إلا محمد بن خالد، وهو ممن يكتب حديثه».

قلت: وقد وثقه الدَّارَقُطْنِيُّ وغيره، ولكنه يبدو أنه اضطرب في إسناده، فرواه هكذا، ورواه مرة عن الوضاح^(١)، عن مُحَارِب بن دِثَار به.

(١) قال محمد بن صالح محقق «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١٢٥ / ٢) بعد أن كتب مكان الوضاح «الوَصَافِي»: «ما أثبتته من (ب)، وفي بقية النسخ: الوضاح».

قلت: والظاهر عندي والعلم عند الله تعالى أن ما أثبتته المحقق هو الصواب من وجوه: أولها: أن الحفاظ لم يذكروا الوضاح، فيمن تابع مُعَرَّف.

ثانيها: أن المتتبع لطرق الحديث، يرى أن محمد بن خالد الوهبي، لم يرو الحديث، إلا عن مُعَرَّف وعبيد الله بن الوليد الوصافي.

ثالثها: أن محمد بن خالد الوهبي تارة يقول: عن عبيد الله بن الوليد الوصافي، كما سبق وتارة يقول: الوصافي كما في «الكامل» طبعة دار الكتب العلمية (٥٢١ / ٥) ط ١.

رابعها: أن ابن أبي حاتم سأل والده في «العلل» (١ / ٤١٤ / ٤٤٠) فقال: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن خالد الوهبي، عن الوصافي، عن محارب بن دِثَار، عن ابن عمر...». وقد اتفقت جميع المخطوطات على هذا الموضع، كما هو الظاهر من صنيع المحقق.

خامسها: وهو المهم قد جاء صريحاً واضحاً في «مسند ابن عمر» - رضي الله عنهما - لأبي أمية الطرسوسي (ت ٢٧٣) (ص ٦٨) طبعة دار الفضيلة وعمار ط ١: حدثنا كثير بن عبید، حدثنا محمد بن خالد، عن الوصافي، عن محارب بن دِثَار، عن ابن عمر، عن النبي - ﷺ - قال: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الطَّلَاقُ». حدثنا كثير بن عبید، حدثنا محمد بن خالد، عن مُعَرَّف بن واصل، عن محارب بن دِثَار عن ابن عمر عن النبي - ﷺ - مثله..».

ذكره ابن أبي حاتم (١ / ٤٣١) من هذا الوجه، ومن الوجه الذي قبله، وقال عن أبيه: «إنما هو مُحَارِب عن النبي - ﷺ - مرسل».

ورواه ابن ماجه (٢٠١٨) وابن عدي (١ / ٢٣٦) من طريق محمد بن خالد، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي ومُعَرَّف بن واصل، عن مُحَارِب به. وتابعه عند ابن عدي عيسى بن يونس، عن عبيد الله بن الوليد، عن مُحَارِب.

وكذلك رواه تَمَام الرَّازِي في «الفوائد» (ج ١ رقم ٢٦)، وابن عساكر (٢ / ١٠٢) عن الوصافي به.

وعلى ما سبق يتبين: أن محمد بن خالد الوهبي لم يضطرب فيه، وهكذا وافق الطُّرُسُوي ابنَ ماجه وأبا داود في سنده ورفعه.

ومحمد بن خالد الوهبي ثقة. وثقه ابن معين، والدارقطني، وابن حبان، ومن ذهب إلى أنه ثقة الشيخ الألباني، كما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦ / ٣٠٠ / ٢٦٤٥). والدكتور بشار عواد، كما في «تهذيب الكمال» (١٤٦ / ٢٥): «وقال ابن الجنيدي: سئل يحيى بن معين وأنا أسمع، عن الوهبي محمد بن خالد، فقال: ثقة» (سؤالاته)، الورقة ٤١).

وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: قال الدارقطني: ثقة (٩ / ١٤٣)، وقال في «تقريب التهذيب»: صدوق. قلت: بل ثقة، وثقه يحيى، والدارقطني، وابن حبان، ولم يعرف بجرح.

والخلاصة: أن حكم الشيخ الألباني على الحديث بالإرسال، هو الصواب الموافق لقول الحفاظ، كأبي حاتم، والدارقطني، والبيهقي وغيرهم، ويؤيده ما قاله السخاوي في «المقاصد الحسنة» طبعة دار الكتاب العربي (ص ٤٩): «وهذا مرسل، وهو وإن أخرج الحاكم في مستدركه من جهة محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أحمد بن يونس هذا، فوصله بإثبات ابن عمر فيه ولفظه...، فقد رواه ابن المبارك في «البر والصلة» له، وكذا أبو نعيم الفضل بن دكين كلاهما عن مُعَرَّف كالأول، ولذا قال الدارقطني في «علله» المرسل فيه أشبهه، وكذلك صحح البيهقي إرساله، وقال إن المتصل ليس محفوظاً، ورجح أبو حاتم الرازي - أيضاً - المرسل، وصنيع أبي داود مشعر به، فإنه قدم الرواية المرسلة». قال أبو محمد: وهذه متبعة من ابن المبارك والفضل بن دكين للثقات الثلاثة.

وقال ابن عدي: «الوَصَافِيُّ ضَعِيفٌ جَدًّا، يَتَبَيَّنُ ضَعْفُهُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَلَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ».

وقد خُوِّلَفَ الْوَالِيَّ فِي إِسْنَادِهِ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ (٢١٧٧): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: ثَنَا مُعَرِّفٌ، عَنْ مُحَارِبٍ قَالَ: «قال رسول - ﷺ -: فذكره»^(١).

قلت: وهذا إسناد صحيح مرسل. لكن خالفه^(٢) محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا أحمد بن يونس به، إلا أنه وصله فقال: عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر به.

أخرجه الحاكم (٢ / ١٩٦)، وعنه البيهقي وقال: «لا أراه حفظه».

وأما الحاكم فقال: «صحيح الإسناد»! وزاد عليه الذهبي فقال: «قلت: على شرط مسلم». كذا قالوا! ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، فيه اختلاف كثير، تراه في «الميزان» للذهبي، وفي غيره. وحسبك هنا أن الذهبي نفسه قد أورده في «الضعفاء»، وقال: «كذَّبه عبد الله بن أحمد، ووثقه صالح جزرة».

قلت: فمثله كيف يصحح حديثه؟! لا سيما، وقد خالف^(٣) في وصله أبا داود صاحب «السنن»، كما رأيت، وظني أن الذهبي لم يتنبه لهذه المخالفة، وإلا لما صححه. والله أعلم.

(١) ولفظه: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئًا، أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ».

(٢) قال أبو محمد: خالفه كما في «المستدرک على الصحيحين» الذي عزاه الشيخ بعد كلمات وهو في طبعة الكتب العلمية (٢ / ٢١٤).

(٣) قال أبو محمد: لعل السبب الذي حمل الحاكم والذهبي على التصحيح - والعلم عند الله تعالى - أن الحديث جاء موصولاً من طريق أبي داود، وابن ماجه، والطبرسوسي.

وقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣٨ / ٧): نا وكيع بن الجراح، عن مُعَرَّف به مرسلًا. وتابعه ^(١) يحيى بن بكير، نا مُعَرَّف به، ولفظه: حدثني محارب ابن دثار، قال: «تَزَوَّجَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - امْرَأَةً فَطَلَّقَهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ -: أَتَزَوَّجْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ طَلَّقْتُ قَالَ: أَمِنْ رِبِيَّةٍ؟ قَالَ: لَا قَالَ: قَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ الرَّجُلُ، قَالَ: ثُمَّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى، فَطَلَّقَهَا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ - مَثَلُ ذَلِكَ قَالَ مُعَرَّف: فَمَا أَذْرِي أَعِنْدَ هَذَا، أَوْ عِنْدَ الثَّالِثَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - «...». فذكره. أخرجه البيهقي ^(٢).

وجملة القول: أن الحديث رواه عن مُعَرَّف بن واصل، أربعة من الثقات، وهم: محمد بن خالد الواهبي ^(٣) وأحمد بن يونس، وكيع بن الجراح، ويحيى بن بكير. وقد اختلفوا عليه، فالأول منهم رواه عنه، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر مرفوعًا، وقال الآخرون: عنه عن محارب مرسلًا.

(١) أي: تابعه في «سنن البيهقي الكبرى».

(٢) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٤٥ - ٦٤٦) طبعة مكتبة الرشد ط ١ ولكن فيه اختلاف: حدثنا أبو بكر قال: نا محمد بن فضيل، عن ليث، عن شهر بن حوشب قال: «تَزَوَّجَ رَجُلٌ وامْرَأَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ - فَطَلَّقَهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ -: طَلَّقْتُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ مِنْ بَأْسٍ؟ قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْرَى، ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -: أَطَلَّقْتُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ مِنْ بَأْسٍ؟ قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -: فِي الثَّالِثَةِ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ ذَوَاقٍ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا كُلَّ ذَوَاقَةٍ مِنَ النِّسَاءِ».

(٣) الصواب: الوهبي انظر «علل الحديث لابن أبي حاتم» (١٢٥ / ٢) طبعة دار ابن حزم ط ١ ولعله خطأ مطبعي.

ولا يشك عالم بالحديث، أن رواية هؤلاء أرجح؛ لأنهم أكثر عددًا وأتقن حفظًا، فإنهم جميعًا ممن احتج به^(١) الشيخان في «صحيحهما»، فلا جرم أن رجح الإرسال ابن أبي حاتم عن أبيه، كما تقدم، وكذلك رجحه الدارقطني في «العلل»، والبيهقي، كما قال الحافظ في «التلخيص» (٢٠٥/٣).

وقال الخطابي، وتبعه المُنْذِرِيُّ في «مختصر السنن» (٩٢/٣): «والمشهور فيه المرسل». لا يقال: قد رواه عن محارب به موصولاً عبید الله بن الوليد الوصافي، فهو يقوي أن الحديث موصول؛ لأننا نقول: قد مضى عن ابن عدي أن الوصافي هذا ضعيف جداً، فلا يتقوى به كما هو مقرر في «علم المصطلح»^(٢).

* قال الشيخ في السلسلة الصحيحة (١٨/٥، ١٥/١٠٧): «كَانَ بَطَلَقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا»... فائدة: دل الحديث على جواز تطليق الرجل لزوجته، ولو أنها كانت صوامة قوامة، ولا يكون ذلك - بطبيعة الحال - إلا لعدم تمازجها وتطاوعها معه، وقد يكون هناك أمور داخلية لا يمكن لغيرهما الاطلاع عليها، ولذلك؛ فإن ربط الطلاق بموافقة القاضي من أسوأ وأسخف ما يسمع به في هذا الزمان! الذي يلهج به كثير من حكامه وقضاته وخطبائه بحديث «أَبْغَضُ الْحَالِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»، وهو حديث ضعيف كما بيته...».

النوع الرابع - المشهور بين الأصوليين مثاله: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

(١) الأولى بالسياق لفظ: «هم» ولعله خطأ مطبعي.

(٢) «(إرواء الغليل)» طبعة المكتب الإسلامي (١٠٦/٧ - ١٠٨).

والمشهور في كتب الفقه والأصول بلفظ «رُفِعَ عن أمتي . . .»، ولكنه مُنكر، كما سيأتي والمعروف ما أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٣٠) من طريق الوليد بن مُسلم، ثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

فظاهر إسناده الصحة؛ لأن رجاله كلهم ثقات، وقد اغتر بظاهره صاحب التاج الجامع للأصول الخمسة» فقال (١/ ٢٥): «سنده صحيح»، وخفيت عليه علبته، وهي الانقطاع بين عطاء، وابن عباس، وقد أشار إلى ذلك البوصيري في «الزوائد» فقال: «إسناده صحيح، إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، بدليل زيادة عبيد بن نمر في الطريق الثاني، وليس بعيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم، فإنه كان يدلّس «يعني تدليس التَّسْوِية».

والطريق المشار إليه أخرجه الطَّحَاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٦)، والدارقطني (٤٩٧)، والحاكم (٢/ ١٩٨)، وابن حزم في «أصول الأحكام» (٥/ ١٤٩) من طريق بشر بن بكر، وأيوب بن سويد قالوا: ثنا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عن ابن عباس به .

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذَّهَبِيُّ، واحتج به ابن حزم، وصححه المعلق عليه المحقق العلامة أحمد شاكر رحمه الله.

وكذلك صححه من قبل ابن حبان، فرواه في صحيحه (١٤٨٩) من هذا الطريق، وقال النَّوَوِيُّ في «الأربعين» وغيره: إنه حديث حسن. وأقره الحافظ في «التلخيص» (ص ١٠٩)، وهو صحيح كما قالوا، فإن رجاله كلهم ثقات، وليس

فيهم مدلس، ومع ذلك فقد أعله أبو حاتم بالانقطاع - أيضًا - ! فقال ابنه في «العلل» (١/ ٤٣١): «وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء، إنما سمعه من رجل لم يسمه، اتوهم أنه عبد الله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده».

قلت: ولست أرى ما ذهب إليه أبو حاتم - رحمه الله -، فإنه لا يجوز تضعيف حديث الثقة لا سيما، إذا كان إمامًا جليلاً كالأوزاعي، بمجرد دعوى عدم السماع، ولذلك فنحن على الأصل، وهو صحة حديث الثقة حتى يتبين انقطاعه، لا سيما وقد روي من طرق ثلاث أخرى، عن ابن عباس، وروي من حديث أبي ذر، وثوبان، وابن عمر، وأبي بكرة، وأم الدرداء، والحسن مرسلاً.

وهي وإن كانت لا تخلو جميعها من ضعف، فبعضها يقوي بعضًا، وقد بين عللها الريلعي في «نصب الراية»، وابن رجب في «شرح الأربعين» (٢٧٠ - ٢٧٢)، فليراجعها من شاء التوسع، وقال السخاوي في «المقاصد» (ص ٢٣٠): «ومجموع هذه الطرق يظهر للحديث أصلاً».

ومما يشهد له - أيضًا - ما رواه . مسلم (١/ ٨١) وغيره، عن ابن عباس قال: لما نزلت ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قال الله - تعالى - : قد فعلت... الحديث^(١). ورواه - أيضًا - من حديث أبي هريرة، وقول ابن

رجب: «وليس واحد منهما مصرحاً برفعه» لا يضره، فإنه لا يقال من قبل الرأي،
فله حكم المرفوع، كما هو ظاهر»^(١).

النوع الخامس - المشهور بين النحاة مثاله: «نِعَمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ
اللَّهُ، لَمْ يَعْصِهِ».

لا أصل له. قال السخاوي في «الفتاوي الحديثية» (١٢ / ٢): «قد اشتهر في
كلام الأولين، وأصحاب المعاني، والعربية من حديث عمر بن الخطاب. وذكر
الشيخ بهاء الدين السبكي: أنه لم يظفر به في شيء من الكتب. وكذا قال جمع من
أهل اللغة. ثم رأيت بخط شيخنا - رحمه الله - أنه ظفر به في «مشكل الحديث»
لأبي محمد بن قتيبة، لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسناداً. وقال: «أراد أن صُهِيباً، إنما لم
يعص الله حياءً، لا لمخافة عذابه». انتهى.

وقد وقعت على معنى ذلك من قول عمر^(٢) - ﷺ -، إلا أنه في حق سالم مولى
أبي حذيفة، فروى أبو نعيم في «الحلية» من طريق عبد الله بن الأرقم:

(١) لفظه في «صحيح مسلم» (ص ٦٧): «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي
أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. قَالَ: دَخَلَ قُلُوبُهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ
شَيْءٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ -: قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَسَلَّمْنَا. قَالَ: فَأَلْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى -
: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. ﴿وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. قَالَ: قَدْ
فَعَلْتُ». والظاهر أن الشيخ - رحمه الله - اختصره.

(٢) كذا الأصل، والظاهر أن الصواب «حديث عمر»؛ لأنه مرفوع، كما سترى.

« حَضَرْتُ عَمَرَ عِنْدَ وَفَاتِهِ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: إِنَّ سَالِمًا شَدِيدَ الْحُبِّ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ مَا عَصَاهُ؟؟. و سنده ضعيف ».

قلت: بل هو موضوع؛ لأنه في «الحلية» (١/ ١٧٧) معلق من طريق محمد بن إسحاق، عن الجراح بن منهال، عن حبيب بن نجيح، عن عبد الرحمن بن غنم قال: «قدمت المدينة في زمان عثمان، فأتيت عبد الله بن الأرقم فقال: حضرت عمر - ﷺ - عند وفاته مع ابن عباس والمسور بن مخرمة، فقال عمر: سمعت رسول الله - ﷺ - : فذكره، فلقيت ابن عباس فذكرت ذلك له، فقال: صدق، انطلق بنا إلى المسور بن مخرمة، حتى يحدثك به، فجئنا المسور، فقلت: إن عبد الله بن الأرقم حدثني بهذا الحديث، قال: حسبك، لا تسئل عنه بعد عبد الله بن الأرقم».

قلت: فهذا إسناد هالك، مسلسل بالعلل: الأول: أنه معلق غير متصل.

الثانية: أن محمد بن إسحاق مدلس، وقد عنعنه .

الثالثة: أن الجراح بن المنهال متهم بالكذب، وكنيته أبو العطوف، قال البخاري و مسلم: «منكر الحديث». وقال النسائي، والدارقطني: «متروك». وقال ابن حبان: «كان يكذب في الحديث، ويشرب الخمر».

الرابعة: جهالة حبيب بن نجيح، قال أبو حاتم (١/ ٢/ ١١٠): «مجهول، ولا يعتبر برواية أبي العطوف عنه، يعني لضعف أبي العطوف».

وكذا قال الذهبي في «الميزان»: «مجهول». وأما ابن حبان، فذكره في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجهولين! ^(١).

النوع السادس — المشهور بين العوام ^(٢). مثاله: «اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةً».

لا أصل له. ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند، فلم يوفقوا، حتى قال السيوطي في «الجامع الصغير»: «ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا!».

وهذا بعيد عندي، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه — ﷺ —، وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده.

ونقل الثناوي عن الشُّبكي أنه قال: «وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح، ولا ضعيف، ولا موضوع».

وأقره الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على «تفسير البيضاوي» (ق ٩٢ / ٢). ثم إن معنى هذا الحديث، مستنكر عند المحققين من العلماء، فقال العلامة ابن خزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٥ / ٦٤) — بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث —: «وهذا من أفسد قول يكون؛ لأنه لو كان الاختلاف رحمة، لكان الاتفاق سخطاً، وهذا ما لا يقوله مسلم؛ لأنه ليس إلا اتفاق، أو اختلاف، وليس إلا رحمة، أو سخط».

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣ / ٥٦) طبعة المعارف.

(٢) انظر «تدريب الراوي» (٣ / ٨٠٤-٨٠٦)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٤-٢٥).

و قال في مكان آخر : « باطل مكذوب » ؛ كما سيأتي في كلامه المذكور عند الحديث (٦١) . وإن من آثار هذا الحديث السيئة ، أن كثيراً من المسلمين يقرون بسببه الاختلاف الشديد الواقع بين المذاهب الأربعة ، ولا يحاولون أبداً الرجوع بها إلى الكتاب والسنة الصحيحة ، كما أمرهم بذلك أئمتهم - عليهم السلام - ؛ بل إن أولئك ليرون مذاهب هؤلاء الأئمة - عليهم السلام - إنما هي كشرائع متعددة ^(١) ! يقولون هذا مع علمهم بما بينها من اختلاف وتعارض لا يمكن التوفيق بينها إلا ببرد بعضها المخالف للدليل ، و قبول بعضها الآخر الموافق له ، وهذا ما لا يفعلون ! وبذلك فقد نسبوا إلى الشريعة التناقض ! وهو وحده دليل على أنه ليس من الله - عز وجل - لو كانوا يتأملون قوله - تعالى في حق القرآن - : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] ، فالآية صريحة في أن الاختلاف ليس من الله ، فكيف يصح إذن جعله شريعة متبعة ، ورحمة منزلة ؟!

و بسبب هذا الحديث ونحوه ، ظل أكثر المسلمين بعد الأئمة الأربعة إلى اليوم مختلفين في كثير من المسائل الاعتقادية والعملية ، ولو أنهم كانوا يرون أن الخلاف شر ، كما قال ابن مسعود وغيره - عليهم السلام - ، ودلت على ذمه الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الكثيرة ؛ لَسَعَوْا إلى الاتفاق ، ولأمكنهم ذلك في أكثر هذه المسائل ، بما نصب الله - تعالى - عليها من الأدلة التي يعرف بها الصواب من الخطأ ، والحق من الباطل ، ثم عذر بعضهم بعضاً ، فيما قد يختلفون فيه ، ولكن لماذا هذا السعي وهم يرون أن الاختلاف رحمة ؟! وأن المذاهب على اختلافها كشرائع

(١) كما صرح المناوي في « فيض القدير » (١ / ٢٠٩) !!

متعددة؟! وإن شئت أن ترى أثر هذا الاختلاف، والإصرار عليه، فانظر إلى كثير من المساجد، تجد فيها أربعة مَحَارِيب يصلى فيها أربعة من الأئمة! ولكل منهم جماعة ينتظرون الصلاة مع إمامهم، كأنهم أصحاب أديان مختلفة! وكيف لا وعالمهم يقول: إن مذاهبهم كشرائع متعددة! يفعلون ذلك، وهم يعلمون قوله - "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ" رواه مسلم وغيره^(١).

ولكنهم يستجيزون مخالفة هذا الحديث وغيره؛ محافظة منهم على المذهب، كأن المذهب معظّم عندهم، ومحمّوظ أكثر من أحاديثه عليه الصلاة والسلام!

وجملة القول: أن الاختلاف مذموم في الشريعة، فالواجب محاولة التخلص منه ما أمكن؛ لأنه من أسباب ضعف الأمة؛ كما قال - تعالى - : ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَتَقْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]. أما الرضا به، وتسميته رحمة، فخلافاً للآيات الكريمة المصرحة بدمه، ولا مستند له إلا هذا الحديث الذي لا أصل له عن رسول الله ﷺ.

وهنا قد يرد سؤال، وهو: إن الصحابة قد اختلفوا، وهم أفاضل الناس، أفيلحقهم الذم المذكور؟!

وقد أجاب عنه ابن حزم - رحمه الله تعالى - ، فقال (٥ / ٦٧ - ٦٨): «كَلَّا مَا يلحق أولئك شيء من هذا؛ لأن كل امرئ منهم تحرّى سبيل الله، ووجهته الحق، فالخطيئ منهم مأجور أجراً واحداً؛ لنيته الجميلة في إرادة الخير. وقد رُفِعَ عنهم الإثم في خطئهم؛ لأنهم لم يتعمدوه، ولا قصدوه، ولا استهانوا بطلبهم، والمصيب

(١) قال الشيخ الألباني وهو مخرّج في «الإرواء» (رقم ٤٩٧)، و«صحيح أبي داود» (رقم ١١٥).

منهم مأجور أجرين، وهكذا كل مسلم إلى يوم القيامة، فيما خفي عليه من الدين ولم يبلغه، وإنما الذم المذكور والوعيد المنصوص، لمن ترك التعلق بحبل الله - تعالى - وهو القرآن، وكلام النبي - ﷺ - بعد بلوغ النص إليه، وقيام الحجة به عليه، وتعلق بفلان وفلان، مقلداً عامداً للاختلاف، داعياً إلى عصبية وحمية الجاهلية، قاصداً للفرقة، متحريراً في دعواه برد القرآن والسنة إليها؛ فإن وافقها النص أخذ به، وإن خالفها تعلق بجاهليته، وترك القرآن وكلام النبي - ﷺ -، فهؤلاء هم المختلفون المذمومون.

وطبقة أخرى، وهم قوم بلغت بهم رقة الدين، وقلة التقوى إلى طلب ما وافق أهواءهم في قول كل قائل، فهم يأخذون ما كان رخصة في قول كل عالم، مقلدين له، غير طالبين ما أوجبه النص عن الله وعن رسوله - ﷺ - اهـ.

ويشير في آخر كلامه إلى «التلفيق» المعروف عند الفقهاء، وهو أخذ قول العالم بدون دليل، وإنما اتباعاً للهوى، أو الرخص، وقد اختلفوا في جوازه، والحق تحريمه لوجوه لا مجال الآن لبيانها، وتجويزه مستوحى من هذا الحديث، وعليه استند من قال: «مَنْ قَلَّدَ عَالِمًا لَقِيَ اللَّهَ سَالِمًا»!

وكل هذا من آثار الأحاديث الضعيفة، فكن في حذر منها إن كنت ترجو النجاة ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿[الشعراء: ٨٨-٨٩]﴾^(١).

« تنبيه: يحتاج بعض الناس اليوم بهذا الحديث على الدعاة من السلفيين وغيرهم الذي^(١) يدعون إلى الرجوع، فيما اختلف فيه المسلمون إلى الكتاب والسنة، يحتاج أولئك على هؤلاء بأن النبي - ﷺ - أقر خلاف الصحابة في هذه القصة، وهي حجة داحضة واهية؛ لأنه ليس في الحديث، إلا أنه لم يُعَنَّفَ واحداً منهم، وهذا يتفق تماماً مع حديث الاجتهاد المعروف، وفيه أن من اجتهد فأخطأ، فله أجر واحد، فكيف يعقل أن يعنف من قد أجر؟! وأما حمل الحديث على الإقرار للخلاف، فهو باطل؛ لمخالفته للنصوص القاطعة الأمر بالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] الآية.

وإن عجبي لا يكاد ينتهي من أناس يزعمون أنهم يدعون إلى الإسلام، فإذا دعوا إلى التحاكم إليه قالوا: قال عليه الصلاة والسلام: «اِخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ».! وهو حديث ضعيف لا أصل له، كما تقدم تحقيقه في أول هذه السلسلة، وهم يقرؤون قول الله - تعالى - في المسلمين حقاً: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]. وقد بسطت القول في هذه المسألة بعض الشيء، وفي

(١) المناسب لسياق «الذين» لكن يحتمل أن يكون هذا من الطباعة.

قول أحد الدعاة : نتعاون على ما اتفقنا عليه، و يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه،
في تعليق لي كتبته على رسالة «كلمة سواء» لأحد المعاصرين لم يسم نفسه! لعله
يتاح لي إعادة النظر فيه وينشر»^(١).

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤/٤٤٨/١٩٨١).



مباحث علوم الحديث في
البيت الخامس عشر

المبحث الأول - الحديث الغريب

المبحث الثاني - تحويل السند



غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَهُ ∴ وَحَقُّكَ عَنْ دَارِ الْقَلَى مُتَحَوِّلٌ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

وَحَقُّكَ: قَسَمٌ بالمحسوب؛ لعظمته في نفسه^(١)! قال أبو محمد: الحلف بغير الله شرك! كما ثبت عن النبي ﷺ!
الْقَلَى: الْبُغْضُ^(٢).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:
المبحث الأول — الْحَدِيثُ الْغَرِيبُ. المبحث الثاني — تَحْوِيلُ السَّنَدِ.

الْحَدِيثُ الْغَرِيبُ

الْغَرِيبُ صِفَةُ مُشَبَّهَةٍ، وَلُغَةً: هُوَ «الْبَعِيدُ عَنْ وَطْنِهِ»^(٣). وإذا كان هذا وصفه فهو الفرد.

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «الحديث الذي انفرد واحدٌ بروايته، أو انفرد بزيادة في المتن أو السند، في أي طبقة من طبقات السند، ولو في طبقة واحدة»^(١).

(١) انظر «حاشية البرماوي» (ق/ ٢٧).

* قلت: الواو: واو القسم، و(حَقَّكَ) اسم مجرور بالواو، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف، والكاف ضمير متصل، يعود على المحبوب، مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

(٢) انظر «لسان العرب» (١١/ ٢٩٢).

(٣) انظر المرجع السابق (١٠/ ٣٣).

وجه الربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي

«الغريب من الحديث على وِزَانِ الغريب من الناس، فكما أن غربة الإنسان في البلد تكون حقيقيةً، بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكلية، وتكون إضافيةً، بأن يعرفه البعض دون البعض، ثم قد تتفاوت معرفة الأقلّ منهم تارةً، والأكثر أخرى، وقد يستويان وكذا الحديث»^(٢).

وقد عرّف العلامة البيّقوني - رحمه الله - الحديث الغريب فقال:
وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ . . . وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

الغريب والفرد النسبي مترادفان لغة واصطلاحاً:

قال الحافظ ابن حجر: «الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما، من حيث كثرة الاستعمال وقلته.

فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي. وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق، فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان»^(٣).

أقسام الغريب:

يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين:

(١) انظر «علوم الحديث» (ص ٢٧٠)، و«المنهل الروي» (ص ٥٥) طبعة دار الفكر ط ٢، و«القصيدة الغرامية» (ص ١٤٠).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٣٨٥).

(٣) «نزهة النظر» (ص ٣١).

الأول - الغريب المطلق: أو الفرد المطلق، وهو ما كانت الغرابة في أصل
سنده^(١): فيرويه شخص واحد في أي موضع من سنده^(٢). فمخرجه واحد.

مثال الغريب المطلق:

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - : «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى
اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ
الْعَظِيمِ».

رواه البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه^(٣). تفرد به محمد بن فضيل بن
غزوان، عن عمارة بن القعقاع الضبي، ثم تفرد به عمارة، عن أبي زرعة بن عمرو
ابن جرير، ثم تفرد به أبو زرعة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ثم تفرد به أبو هريرة - رضي الله عنه -
عن رسول الله - ﷺ - ^(٤).

(١) قال الحافظ ابن حجر في تعريف أصل السند: «(أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه، ويرجع، ولو
تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي)».

✽ قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - في «شرح نزهة النظر» (ص ٨١) طبعة مكتبة السنة ط ١: «(أصل
السند، وهو الذي يدور عليه السند، كالصحابي - مثلاً - يكون كلما قرأنا الطرق، وجدنا أنها تنتهي إلى
واحد... كل الطرق هذه تنصب في رجل واحد... واعلم أن كل شيء يعبر عنه بالشيء المطلق، فمعناه هو
الذي يصدق عليه اللفظ بدون قيد، فعندما نقول: هذا حديث فرد، فمعناه مطلق...».

(٢) انظر «نزهة النظر» (ص ٣١)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٩).

(٣) «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٢٧/ ١٥٣٧).

(٤) انظر «علم مصطلح الحديث التطبيقي» (ص ٢١٨). وقد قمت بالتحقق من المثال، فوجدته كما قال
المؤلف، فجزاه الله خيراً.

قال أبو محمد: جاء في كتاب «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة طبعة دار الكتب العلمية (ص ٢٣٦) ثنا محمد بن الفضل، ثنا محمد بن القعقاع الضبي، عن أبي زرعة - يعنى ابن عمرو بن جرير - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - «...». قوله: محمد بن القعقاع، خطأ، أو وهم، أو تصحيف والاحتمال الكبير، أن يكون من النسخ، أو الطباعة، فإن جميع من رواه في الصحاح وغيرها، قال: عمارة ابن القعقاع.

بعض تعبيرات المحدثين عن الغريب المطلق:

«يعبر الترمذي عنه بقوله: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». «ويعبر البزار عنه بقوله: لا نعلمه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا من هذا الوجه»^(١).

الثاني - الغريب النسبي: أو الفرد النسبي: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد^(٢).

سبب تسميته بالنسبي:

سمي نسبياً؛ لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً، ويقل إطلاق الفرد عليه^(٣). «فالحديث غريب، بالنسبة لهذا الشيخ مع هذا التلميذ»^(١).

(١) انظر «علم مصطلح الحديث التطبيقي» (ص ٢٢١).

(٢) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٩).

(٣) «نزهة النظر» (ص ٣١).

من أنواع الغريب النسبي:

النوع الأول — تفرد ثقة برواية الحديث: كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان.

مثاله: «عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عمر بن الخطاب سأل أبنا واقد الليثي: مَاذَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - " - فِي الْأَضْحَى وَالْفَطْرِ؟ قَالَ كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، وَ﴿أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١-٥]».

قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم. وقد أخرجه.

إسناده: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود. قلت: وهذا إسناده صحيح على شرط مسلم؛ وقد أخرجه كما يأتي. قلت: والحديث في «الموطأ» (١/ ١٩١).

وعنه: أخرجه مسلم (٣/ ٢١)، والترمذي (٢/ ٤١٥)، والبيهقي (٣/ ٢٩٤)، وأحمد (٥/ ٢١٧-٢١٨) عن مالك... به.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وتابعه سفيان بن عيينة، عن ضمرة بن سعيد... به. أخرجه النسائي (١/ ٢٣٢)، والترمذي، وابن ماجه (١/ ٣٨٨).

وقد أعله ابن القيم في «تهذيب السنن» (٢/ ٣٢)؛ بأنه غير متصل في ظاهره؛ لأن عبيد الله لا سماع له من عمر! وهو مسبوق إلى هذا، فقال البيهقي عقبه: «قال الشافعي في رواية حرمله: هذا ثابت؛ إن كان عبيد الله لقي أباً واقد الليثي».

قال البيهقي: «وهذا؛ لأن عبيد الله لم يدرك أيام عمر ومسألته؛ وبهذه العلة ترك البخاري إخراج هذا الحديث في «الصحيح».

وأخرجه مسلم؛ لأن فليح بن سليمان رواه عن ضمرة، عن عبيد الله، عن أبي واقد قال: سألتني عمر - رضي الله عنه -، فصار الحديث بذلك موصولاً.

ثم أخرجه هو، ومسلم، وأحمد (٢١٩/٥) عن فليح... به»^(١).

«تفرد به ضمرة بن سعيد، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي واقد الليثي، ولم يروه أحد من الثقات غير ضمرة»^(٢).

النوع الثاني - تفرد راوٍ معين، عن راوٍ معين: كقولهم: «تفرد به فلان، عن فلان»، وإن كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره.

مثاله: «حدثنا حامد بن يحيى، حدثنا سفيان، حدثنا وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس بن مالك: «أَنَّ النَّبِيَّ - " - أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوْيِقٍ وَتَمَرٍ»^(٣).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب. حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا الحميدي، عن سفيان نحو هذا، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أنس، ولم يذكروا فيه عن وائل، عن ابنه. قال أبو عيسى وكان

(١) «صحيح أبي داود» (٤/٣١٩-٣٢٠/١٠٤٧) طبعة غراس ط ١.

(٢) «تدريب الراوي» (٢/٤٠٨). قال أبو محمد: وهو كما قال.

(٣) «سنن أبي داود» (ص ٥٦٥/٣٧٤٤) طبعة المعارف ط ١.

سفيان بن عيينة يدلّس في هذا الحديث، فربما لم يذكر فيه عن وائل عن ابنه، وربما ذكره»^(١).

«تفرد به وائل عن أبيه، ولم يروه عنه غير سفيان، وقد رواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، ورواه جماعة عن سفيان، عن الزهري بلا واسطة»^(٢).

النوع الثالث — تفرد أهل بلد، أو أهل جهة، كقولهم: «تفرد به أهل مكة أو أهل الشام».

مثاله: «عن أبي سعيد قال: «أَمَرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيْسَّرَ».

«قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم، وصححه ابن حبان (١٧٨٧)، والحافظ ابن حجر.

إسناده: حدثنا أبو الوليد الطيالسي: حدثنا همام، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد. قلت: وهذا إسناده صحيح على شرط مسلم. وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١/ ٢٢٢ - مصر): «إسناده صحيح».

والحديث أخرجه أحمد (٤٥ / ٣) قال: ثنا بهز، وعفان قالا: ثنا همام... به، إلا أنه قال: أمرنا نبينا - ﷺ - ...

(١) «سنن الترمذي» (٤٠٣ / ٣) طبعة دار إحياء التراث.

(٢) «تدريب الراوي» (٤٠٨ / ٢). قلت: وهو كما قال.

وتابعه أبو سفيان السعدي، عن أبي نضرة... به مرفوعاً؛ بلفظ^(١): «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَسُورَةٍ فِي فَرِيضَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا».

أخرجه ابن ماجه (٨٣٩)^(٢). والسعدي هذا ضعيف، واسمه: طريف ابن شهاب. قال الحاكم: «تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم»^(٣).

النوع الرابع - تفرد أهل بلد أو جهة، عن أهل بلد أو جهة أخرى «وهذا النوع يعز وجوده»^(٤).

مثاله: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا رَأَاهُ، غَضِبَ، وَقَالَ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْجَدِيدَ بِالْخَلْقِ». موضوع. رواه ابن ماجه (٣١٧/١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٦٧)...»^(٥).

(١) لكن لفظه في «المعجم الكبير» (٣٥٧/٤): «أَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَمَا تَبِعَ».

(٢) وكذا ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٨/١) وغيره.

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص ٣١٩).

قال أبو محمد: معنى قول الحاكم من أول الإسناد إلى آخره. أي: خلا شيخه وشيخه، كما إذا قال: على شرط البخاري ومسلم، أو على شرط أحدهما.

وقد تابع عبد الملك بن هشام أبا الوليد، عبد بن الصمد بن عبد الوارث، وبهر بن أسد، وعفان بن مسلم، كما في «مسند الإمام أحمد» (٣٠/١٧ و ١٣، ٤١٢/١٨)، وكلهم بصريون. وتابع همام، عثمان ابن مقسم البصري كما في «الكمال» (٢٦٨/٦).

لكن تابع قتادة طريف بن شهاب البصري، من طريق محمد بن فضيل، كما في «التاريخ الكبير» (٣٥٧/٤) طبعة دار الكتب العمية. وابن فضيل كوفي، وإذا كان كذلك انتقض انفراد البصريين إلا إن أراد الحاكم طبقة من روى عن أبي نضرة، فهو كما قال: «ولم أجد».

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٢٨).

قال الإمام الحاكم: «تفرد به أبو زُكَيْرٍ، عن هشام بن عروة، وهو من أفراد البصريين، عن المدنيين، فإن يحيى بن محمد بن قيس بصري مخرج حديثه في كتاب مسلم، وهشام بن عروة بن الزبير، مدني»^(٢).

* يتبين مما سبق أن أنواع الغرابة النسبية، إنما تحصل لشيء معين^(٣).

* قسّم العلماء الغريب من حيث غرابة السند، أو المتن إلى أقسام عدة:

القسم الأول - غريب متناً وإسناداً: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد. وقد مضى مثاله في الغريب المطلق.

القسم الأول - غريب متناً، لا إسناداً.

«عن المُسْتَوْرِدِ بن شداد قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - إِذَا تَوَضَّأَ يَدْلُكُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ». قلت: حديث صحيح، وقال: مالك: «حديث حسن»، وصححه ابن القطان.

إسناده: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو، عن عبد الرحمن الحُيَلِّي، عن المستورد بن شداد.

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/٤٠١ / ٢٣١).

قال أبو محمد: اللفظ لفظ العُقَيْلِي وغيره، وليس لفظ ابن ماجه.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٣٢٩).

(٣) ذهب الحافظ ابن الصلاح، والإمام النووي إلى: أن الأفراد المضافة إلى البلدان، لا تدخل في الغريب. انظر «التقييد والإيضاح» طبعة مؤسسة الكتب الثقافية (ص ٢٥٦)، و«تدريب الراوي» (٣/ ٨١٢).

وهذا إسناد رجاله رجاله كلهم ثقات، غير أن ابن لهيعة سيئ الحفظ، لكنه توبع عليه؛ فهو بذلك حديث صحيح.

ثم استدركت فقلت: حديث قتيبة عنه صحيح - أيضاً -، كما أفاده الذهبي. وأخرجه ابن ماجه، والطحاوي (٢١ / ١)، والبيهقي (٧٦ / ١)، وأحمد (٢٢٩ / ٤) من طريق أخرى عن ابن لهيعة... به. ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة».

كذا قال! وهو ما وصل إليه علمه، وبناءً على ذلك قال النووي في «المجموع» (٤٢٤ / ١): «وهو حديث ضعيف؛ فإن ابن لهيعة، ضعيف عند أهل الحديث»!

وذكر نحوه المنذري في «مختصره» (رقم ١٣٥)! قال الحافظ (٤٣٦ / ١): «لكن تابعه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث: أخرجه البيهقي، وأبو بشر الدؤلابي، والدارقطني في «غرائب مالك» من طريق ابن وهب، عن الثلاثة، وصححه ابن القطان».

قلت: وهو عند البيهقي من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال: سمعت عمي يقول: سمعت مالكا يسأل عن تحليل أصابع الرجلين في الوضوء؟ فقال: ليس ذلك على الناس. قال: فتركته حتى خف الناس. فقلت له: يا أبا عبد الله، سمعتك تفتي في مسألة تحليل أصابع الرجلين! زعمت أن ليس ذلك على الناس، وعندنا في ذلك سنة! فقال وما هي؟ فقلت: ثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن عمرو المَعافري، عن أبي عبد الرحمن الحِمْيَرِيِّ، عن المستورد بن شداد القرشي قال: رَأَيْتُ رَسُولَ ﷺ - يَدُلُّكَ بِخِنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ

رَجُلَيْهِ». فقال إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة! ثم سمعته بعد ذلك؟ فأمر بتخليل الأصابع.

قال عمي: ما أقل من يتوطأ، إلا ويحيطه الخط الذي تحت الإبهام في الرجل؛ فإن الناس يشنون إبهامهم عند الضوء؛ فمن تفقد ذلك سَلِمَ.

قال ابن التركماني: «أحمد ابن أخي ابن وهب، وإن أخرج عنه مسلم؛ فقد قال أبو زرعة: أدركناه ولم نكتب عنه. وقال ابن عدي: رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه!»!

قلت: وتما كلام ابن عدي - كما في «التهذيب» وغيره - :

«ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث، وكثرة روايته عن عمه، وكل ما أنكروه عليه محتمل - وإن لم يروه غيره عن عمه، ولعله خصه به...»، ثم ذكر الحافظ أحاديث مما أنكرت عليه ورجع عنها؛ وليس هذا منها. والله أعلم»^(١).

قال الإمام ابن أبي حاتم «نا أحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب، قال سمعت عمي، يقول: سمعت مالكا سئل عن تحليل أصابع الرجلين في الضوء فقال: ليس ذلك على الناس. قال: فتركته حتى خف الناس، فقلت له: عندنا في ذلك سنة، فقال وما هي قلت: حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحُيَلِّي، عن المستورد بن شداد القرشي قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - يَذُلُّكَ بِخَنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ».

فقال إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة، ثم سمعته بعد ذلك يُسأل، فيأمر بتخليل الأصابع»^(١).

قال الحافظ العراقي: «...وقد ذكر أبو محمد بن أبي حاتم بسند له: أن رجلاً سأل مالكا عن تخليل أصابع... والحديث المذكور رواه أبو داود، والترمذي من رواية ابن لهيعة، عن يزيد بن عمر المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحُبلي، عن المستورد بن شداد.

قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة انتهى. ولم ينفرد به ابن لهيعة؛ بل تابعه عليه الليث بن سعد، وعمر بن الحارث، كما رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، عن عمه عبد الله بن وهب، عن الثلاثة المذكورين، وصححه ابن القطان لتوثيقه لابن أخي ابن وهب فقد زالت الغرابة عن الإسناد بمتابعة الليث، وعمر بن الحارث، لابن لهيعة والمتن غريب والله أعلم»^(٢).

القسم الثاني - غريب إسناداً، لا متناً: كحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر، كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب.

ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي «يعبر الترمذي عنه بقوله: «غريب من هذا الوجه»، ويعبر عنه الطبراني في «الأوسط»

(١) «الجرح والتعديل»، (١/٦٩-٧٠).

(٢) «التقييد والإيضاح»، (ص ٢٥٨).

بقوله: «لا يروى عن الصحابي فلان إلا بهذا الإسناد تفرد به فلان عنه»، ويعبر عنه البزار بقوله: «لا نعلمه عن الصحابي فلان إلا من هذا الوجه، أو إلا بهذا الإسناد»^(١).

مثاله: «وعن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قال: قال - " - «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ». متفق عليه»^(٢).

«وبالرجوع إلى المعجم الأوسط للطبراني، نجد أن المتن من رواية نُسيط ابن شريط - رضي الله عنه - أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ١١٥) ح (٢٢٣٦) حيث قال:

(١) انظر «علم مصطلح الحديث التطبيقي» (ص ٢٢١).

(٢) «مشكاة المصابيح» (١/ ٢٢٠).

قال أبو محمد: ليس في «الصحيحين» رواية مستقلة بهذا اللفظ نفسه؛ بل لا توجد رواية بلفظ «مَنْ بَنَى لِلَّهِ»، ولكن في «صحيح مسلم» «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ»، فالأولى بالتّيزي - رحمه الله - أن يأتي بلفظ «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ».

واللفظ الذي اختاره التّيزي - رحمه الله - من غير زيادة في حروفه ولا نقصان - مشهور في غير «الصحيحين»، كـ «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٦٣٧)، وغيره.

ولذلك أرى أن صنع المنذري - رحمه الله - في «الترغيب والترهيب» (١/ ١١٩-١٢٠) أدق حيث نقل الحديث بلفظ: «... سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وفي رواية: بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ». رواه البخاري ومسلم وغيرهما».

كتب الشيخ الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٢٢٧/ ٢٦٨) ما بين كلمة: مَسْجِدًا، وَيَبْتَغِي - [قال بكير: حسب أنه قال] يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ - وقال في الحاشية: «سقطت من الأصل واستدركتها من» «الصحيحين»، فإثباتها واجب، أحل به الناجي، فضلًا عن المعلقين! لأن قوله: «يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ» ليس من لفظ الحديث، كما قال الحافظ. وهو عند مسلم في «الصلاة» وفي «الزهد» أيضًا.

حدثنا أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط صاحب رسول الله - ﷺ - قال: حدثني أبي إسحاق، عن أبيه، عن جده نبيط بن شريط قال: قال رسول الله - ﷺ -: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

ثم قال: «لا يُروى عن نبيط إلا بهذا الإسناد، تفرد به: ولده عنه»... انفرد إبراهيم بن نبيط بروايته، عن أبيه نبيط بن شريط صاحب رسول الله - ﷺ -، وبهذا يصبح الحديث غريبًا إسنادًا لا متنا، فهو غريب عن نبيط، تفرد به ولده عنه، متواتر عن النبي - ﷺ - رواه عنه اثنان وعشرون صحابيًّا^(١).

القسم الثالث - غريب بعض السند فقط.

مثاله: «اجتمع إحدى عشرة امرأة في الجاهلية، فتعاهدن أن يتصدقن ببنهن، ولا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئًا، فقالت الأولى: زوجي لحم جمل غث، على رأس جبلٍ وعير^(٢)، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل. قالت الثانية: زوجي لا أثبت خبره، إني أخاف أن لا أذره، إن أذكره أذكر عجره وبجره».

قالت الثالثة: زوجي العشنق، إن أنطق أطلق، وإن أسكت أعلق. قالت الرابعة: زوجي إن أكل لف، وإن شرب اشتف، وإن اضطجع التنف، ولا يولج الكف؛ ليعلم البث.

(١) «علم مصطلح الحديث التطبيقي» (ص ٢٤٣).

(٢) زاد السيوطي لفظة: «وعير» في سياق هذا الحديث أخذها من رواية أخرى من «المعجم الكبير» طبعة دار إحياء التراث (٢٣/ ١٦٥).

قَالَتِ الْخَامِسَةُ: زَوْجِي عَيَايَاءُ طَبَاقَاءُ، كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ، شَجَّكَ، أَوْ فَلَكَ، أَوْ جَمَعَ
كُلًّا لَكَ.

قَالَتِ السَّادِسَةُ: زَوْجِي كَلِيلٌ تِهَامَةٌ لَا حَرٌّ، وَلَا قَرٌّ، وَلَا مَخَافَةٌ، وَلَا سَامَةٌ^(١).

قَالَتِ السَّابِعَةُ: زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَهَدَ، وَإِنْ خَرَجَ أَسَدَ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهْدَ.

قَالَتِ الثَّامِنَةُ: زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْزَبٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْزَبٍ، وَأَنَا أَغْلِبُهُ
وَالنَّاسَ يَغْلِبُ.

قَالَتِ التَّاسِعَةُ: زَوْجِي رُفِيعُ الْعِمَادِ، طَوِيلُ النَّجَادِ، عَظِيمُ الرَّمَادِ، قَرِيبُ الْبَيْتِ
مِنَ النَّادِ.

قَالَتِ الْعَاشِرَةُ: زَوْجِي مَالِكٌ^(٢)، وَمَا مَالِكٌ؟ مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ
قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ، كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ، إِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمَزَاهِرِ أَيْقَنَ أَنَّهِنَّ
هَوَالِكٌ.

قَالَتِ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، وَمَا أَبُو زَرْعٍ؟ أَنَاسٌ مِنْ حُلِيِّ أُذُنِي، وَمَلَأٌ
مِنْ شَحْمِ عَضْدِي، وَبَجَّحَنِي فَبَجَّحْتُ إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشَقٍّ،
فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبَحُ، وَأَرْقُدُ

(١) زاد السيوطي لفظة: «وَلَا سَامَةٌ» في سياق هذا الحديث، ولعلها أخذها من رواية الصحيحين وغيرهما.

(٢) أنقص السيوطي لفظ: «هُوَ مَالِكٌ» في نفس سياق الحديث في «المُعْجَم الكبير» (٢٣ / ١٧٠)، ولعله

أراد موافقة رواية «الصحيحين».

فَاتَّصَحَّ، وَأَشْرَبُ فَاتَّقَمَّحُ^(١)، أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، وَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ؟ عَكُومُهَا رَدَاخٌ، وَبَيْتُهَا
فَسَاخٌ، ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، وَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ؟ مَضْجَعُهُ كَمَسَلٌ شَطْبَةٌ وَيُشْبِعُهُ^(٢) ذِرَاعُ
الْجُفْرَةِ، بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ، وَمَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ؟ طَوْعُ أَبِيهَا، وَطَوْعُ أُمِّهَا وَمِلْءُ كِسَائِهَا،
وَعَطْفُ رَدَائِهَا، وَزَيْنُ أَهْلِهَا، وَغَيْظُ جَارَتِهَا^(٣)، جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، وَمَا جَارِيَةُ أَبِي
زَرْعٍ؟ لَا تَبْتُ حَدِيثَنَا، وَلَا تَنْقُثُ^(٤) مِيرَتَنَا تَنْقِثًا، وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيشًا^(٥)، خَرَجَ أَبُو
زَرْعٍ وَالْأَوَطَابُ تُمَخَّضُ، فَمَرَّ بِامْرَأَةٍ لَهَا ابْنَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ
خَضِرِهَا بِرُمَاتَيْنِ، فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا، فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا، رَكِبَ سَرِيًّا،
وَأَخَذَ خَطِيئًا، وَأَرَاخَ عَلَيَّ نَعْمًا ثَرِيًّا^(٦)، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا، فَقَالَ: كُلِّي أُمَّ
زَرْعٍ، وَمِيرِي أَهْلَكَ، فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا مَلَأْتُ أَصْغَرَ إِنَاءٍ مِنْ آيَةِ أَبِي

(١) أبدل السِّيَوطِي لفظ: «فَاتَّقَمَّحُ» في نفس سياق الحديث في «المعجم الكبير» (١٧٠ / ٢٣) بلفظ: «فَاتَّقَمَّحُ» وهي في «المعجم الكبير» (١٧٢ / ٢٣، ١٧٥)، ولعله أراد موافقة رواية الصحيحين.

(٢) في «صحيح الجامع» «تُشْبِعُهُ» وليس هذا سياق الحديث في «المعجم الكبير» (١٧٠ / ٢٣)؛ بل سياقه بالياء «يُشْبِعُهُ»، وفي (١٦٥ / ٢٣، ١٧٥) «وَيُشْبِعُهُ»، وهو لفظ البخاري ومسلم، فأثبتته.

(٣) الكلام عن بنت أبي زَرْعٍ في «المعجم الكبير» (١٧٠ / ٢٣) لفظه: «طَوْعُ أَبِيهَا، وَطَوْعُ أُمِّهَا، وَمِلْءُ كِسَائِهَا، وَغَيْظُ جَارَتِهَا»، وهو الموافق لرواية الشيخين، لكن السِّيَوطِي زاد مدخلًا بينها وبين الرواية الأخرى في «المعجم الكبير» (١٧٢ / ٢٣)، والذي في «المعجم الكبير» (١٧٢ / ٢٣): «وَزَيْنُ لَأَهْلِهَا»، وفي (١٧٥ / ٢٣): «وَزَيْنُ أَبِيهَا وَزَيْنُ أُمِّهَا».

(٤) هكذا في «صحيح الجامع»، ولكن في نفس سياق الحديث في «المعجم الكبير» (١٧٠ / ٢٣) «تَمْلَأُ»، وهو لفظ مسلم.

(٥) في «صحيح الجامع» «تَعْشِيشًا»، ولم أجد هذه اللفظة إلا فيه، وفي جميع روايات «المعجم الكبير» «تَعْشِيشًا»، وهو لفظ «الصحيحين» وغيرهما، فأثبتته.

(٦) في «صحيح الجامع» «سَرِيًّا»، ولم أجد هذه اللفظة إلا فيه، وفي جميع روايات «المعجم الكبير» «ثَرِيًّا»، وهو لفظ «الصحيحين» وغيرهما، فأثبتته.

زَرَعَ^(١). فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ - يَا عَائِشَةُ، كُنْتُ لِكَ كَأَبِي زَرَعَ لَأُمِّ زَرَعَ، إِلَّا أَنْ^(٢) أَبَا زَرَعَ طَلَّقَ، وَأَنَا لَا أُطَلِّقُ^(٣)..

(١) بقية رواية الحديث في «المعجم»: «فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُنْتُ لِكَ كَأَبِي زَرَعَ لَأُمِّ زَرَعَ»، وهي كرواية مسلم وغيره، ولكنني أثبت ما في «صحيح الجامع» الموافق لرواية «المعجم الكبير» (١٧٣/٢٣) وهذا - أيضًا - من إدخال السيوطي الروايات بعضها في بعض؛ لكنه نبه على ذلك في «المُزْهَر» (٤٤٩/٢) طبعة دار الكتب العلمية ط١ فقال: «وأخرج البخاري، ومسلم، والترمذي في «الشَّامِل» وأبو عُبَيْدٍ القاسم بن سَلَام، والهيثم بن عَدِيٍّ، والحارث بن أَبِي أُسَامَةَ، والإساعيلي، وابن السُّكَيْت، وابن الأَثْبَارِي، وأبو يَعْلَى، والزُّبَيْر بن بَكَّار، والطبراني وغيرهم، واللفظ لمجموعهم، فعند كل ما انفرد به عن الباقيين، والمحدثون يعبرون عن هذا بقولهم: دخل حديث بعضهم في بعض».

(٢) في «صحيح الجامع» «أَنْ»، وهو خطأ مطبعي.

(٣) قال أبو محمد: فأما جملة: «إِلَّا أَنْ أَبَا زَرَعَ طَلَّقَ، وَأَنَا لَا أُطَلِّقُ» «المعجم الكبير» (١٧٣/٢٣)، فهي مما تفرد بها عبد العزيز بن محمد بن زُبَّالَة.

قال ابن حبان في «المجروحين» (١٢١/٢) طبعة دار الصميعي ط١: «يروي عن المدنيين الثقات الأشياء الموضوعات الْمُعْضَلَات، كان مَنْ يُصَوِّرُ له الشيء، فَيُعْقِدُ عليه، وَيُخَيِّلُ له، فيحدث به، حتى بطل الاحتجاج بأخباره».

وعبد الجبار بن سعيد المُسَاحِقِي قال العُقَيْلِي في «الضعفاء» (٨٦/٣) طبعة دار الكتب العلمية: «في حديثه مناكير، وما لا يتابع عليه». وفي «لسان الميزان» طبعة إحياء التراث (٤/٢١٥-٢١٦/٤٩٤٣): «عن مالك - رحمه الله - قال العُقَيْلِي: له مناكير». وعبد الرحمن بن أَبِي الزَّنَاد (عبد الله) بن ذَكْوَانَ اختلف فيه، ولا تقبل مخالفته، ويؤيده أن معاذ بن معاذ قد رواه عنه، وليس فيها هذه الزيادة، كما في «الكامل» دار الفكر (٥/٤٤٩)، فهذه الزيادة من طريق الطبراني منكراً، لكن قال الحافظ السَّخَاوِي في «المقاصد الحسنة» (٥٢٢) طبعة دار الكتاب العربي ط١: «ورواه الطبراني في «الكبير» من حديث عبد الرحمن بن أَبِي الزَّنَاد، عن هشام، عن أبيه عنها بلفظ: إِلَّا أَنْ أَبَا زَرَعَ طَلَّقَ وَأَنَا لَا أُطَلِّقُ، وكذا هو عند الزبير بن بَكَّار من وجه آخر عن عائشة ولفظه: إِلَّا أَنَّهُ طَلَّقَهَا، وَإِنِّي لَا أُطَلِّقُ، وبمجموعها يقوى».

والظاهر من كلام السَّخَاوِي، ضعف سند ابن بَكَّار؛ لوجود عبد الله بن مصعب الزبيري، ويؤيد تخصيصه له، أن الحافظ ابن حجر عندما أخذ في شرح الحديث، وذكر من رواه قال في «فتح الباري» طبعة (٣١٨/٩)

طبعة دار السلام والفيحاء ((والدراوردي، وعبد الله بن مصعب وروايتها عند الزبير بن بَكَّار)). وقال في «تَعْجِيلِ الْمُنْفَعَةِ» (١/ ٧٦٥) طبعة دار البشائر ط ١ في ترجمة عبد الله بن مصعب: «عن أبي حازم... روى - أيضًا - عن موسى بن عُقبة، وهشام بن عروة... وذكره الزبير بن بَكَّار في «النسب» فقال: حدثني عمي مصعب عن أبيه».

وقال في «الإصابة» طبعة دار الكتب العلمية (٥/ ٣٦٧): «وذكر الزبير في «الموفقيات» عن عمه عن عبد الله ابن مصعب». فالذي يغلب على ظني، أن الرواية عن عمه عنه، والعلم عند الله تعالى. وأما شيخ الزبيري، فهو هشام؛ لأنه لم يرو حديث أم زرع من شيوخ عبد الله بن مصعب، إلا هشام، وليس الزبيري من شيوخ ابن بَكَّار؛ بل بينه وبين الزبيري واسطة، كما لا يخفى على من نظر في حديثه، فإذا روى عنه قال: حدثني عمي مصعب، عن أبيه...

فيكون السند هكذا: الزبير بن بَكَّار، عن عمه مصعب بن عبد الله، عن أبيه، عن هشام. ويؤيد صحة تخصيصه بالزبيري وولده، ما جاء في: «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٤٩١) طبعة دار الكتب العلمية ط ١: «حديث دخل علي رسول الله، وعندني بعض نسائه فقال: يا عائشة: «كُنْتُ لَكَ كَأَيِّ زَرْعٍ لَمْ زَرْعٍ». الحديث بطوله، غريب من حديث عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، عن هشام؛ تفرد به الزبير بن بَكَّار عن عمه مصعب عن أبيه، ورواه الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن هشام مثله، وتفرد به عنه، محمد بن الصَّحَّاح بن عثمان بن الصَّحَّاح بن عثمان الجَرَامِي، وتفرد به الزبير بن بَكَّار، عنه - أيضًا -، وقال في موضع آخر: غريب من حديث عُبَاد بن منصور البَاجِي قاضي البصرة، عن هشام، تفرد به رِيحَان، عن عُبَاد عنه، قال: غريب من حديث يونس بن أبي إسحاق، عن هشام، تفرد به يحيى بن يَعْلَى، عن عبد الكريم بن الجَرَّاح الدمشقي أبي بكر، ولا نعلم حدث به غير نصر بن داود بن طوق أبو منصور».

* قوله: «الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن هشام مثله». أي مقارِبًا لألفاظه، ولا ينبغي أن يفهم منه، أن الدَّرَاوَرْدِي وافق عبد الله بن مصعب على لفظ الاستثناء، والدليل على ذلك ما جاء في «التدوين في أخبار قَزْوِينَ» طبعة دار المأمون (١/ ٣٥٤)، حيث أنه نقل سند الزبير، عن الدَّرَاوَرْدِي، ولم يذكر الاستثناء، وهو نفس رواية الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٦)، وقد رواها الطبراني من طريق الزبير بن بَكَّار.

وعبد الله بن مصعب الزبيري، خطَّاه أبو حاتم، وأبو زرعة، ووهه أبو زرعة، وقال عنه: شيخ، كما في «العلل» (٢/ ٣٧٣) طبعة دار ابن حزم ط ١، وضعفه ابن معين، كما في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٧٤) طبعة دار الكتب العلمية ط ٢، فقال: «كان ضعيف الحديث، لم يكن عنده كتاب، إنما كان يحفظ». وضعفه الهيثمي

في «مجمع الزوائد» (٢٦٥/٦) طبعة دار الكتب العلمية ط ١، وقال ابن حجر في «الفتح» (٣٠٥/١٠): «فيه ضعف»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٧٥/٩) طبعة دار الفكر ط ١.

وإذا كان هذا وصفه، فلا يلتفت إلى مخالفته، وطريق الطبراني مما لا يصلح للتقوية.

وقال الحافظ العراقي في «المغني عن حل الأسفار» (٣٩٢/١) طبعة دار مكتبة طبرية: «متفق عليه من حديث عائشة، دون الاستثناء، ورواه هذه الزيادة الزبير بن بكار، والخطيب».

قلت: فأما سند الزبير فقد سبق بيانه، وأما سند الخطيب، فقد رواه في «الفصل للوصل المدرج» (٢٨٢/١-٢٨٣) دار ابن الجوزي ط ١: فأناه القاضي أبو الفرج محمد بن أحمد بن الحسن الشافعي، نا أبو بكر أحمد بن محمد بن أبزون الأنباري، أنا بهلول بن إسحاق الأنباري، نا إسماعيل بن أبي أؤيس واسم أبي أؤيس عبدالله ابن عبدالله بن أؤيس بن أبي عامر القرشي، ثم التيمي، ثم الأصبجي ابن أخت مالك بن أنس قال: حدثني أبي أبو أؤيس بن عبدالله، عن هشام بن عروة بن الزبير، عن أبيه عن عائشة...

وفيه ابن أبزون قال الخطيب في «التاريخ» (١٥٢-١٥١/٥): عن محمد بن العباس بن الفرات، قال: أبو عبد الله المعروف بابن أبزون الأنباري، لم يكن في الرواية بذلك، كتبت عنه، وكانت معه كتب طرية غير أصول، وكان مكفوقاً، وأرجو أن لا يكون ممن يتهم بالكذب. قال محمد بن أبي الفوارس سنة أربع وستين وثلاثمائة: توفي أبو عبد الله أحمد بن محمد المعروف: بابن أبزون الأنباري الضريع، ولم يكن ممن يصلح للصحيح، وأرجو أن لا يكون ممن يعتمد الكذب». وهنا قال الخطيب: أبو عبد الله! لكن في الوصل المدرج قال: أبو بكر!

وإسماعيل كان يسرق الحديث، وقال: «ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة، إذا اختلقوا في شيء فيما بينهم». قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢٨٢/١) طبعة دار الكتب العلمية: «وأما الشيخان، فلا يُظنُّ بهما أنها أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات».

قلت: لقد سبرت حديثه في الصحيحين، فوجدت أنها قد روي له فيها لم ينفرد به، وأبوه كان يسرق الحديث، وقد صُغِفَ. فمثل هذا السند لا تظمن النفس إلى التقوية به، والزيادة عندي غير محفوظة لوجوه:

أولها: إعراض الأئمة النقاد عن إخراجها، كالبخاري ومسلم.

ثانيها: أن جميع من روى عن هشام من الثقات لم يأتوا بها، وهم كثر.

ثالثها: أن الذين جاءوا هذه الزيادة ليسوا من الحفاظ المتقنين المبرزين؛ بل من الضعفاء والمتهمين بالوضع، والكذب، وهم ثلاثة.

«صحيح» «طب»، عن عائشة، ورواه «خ، ت» في «الشئائل» موقوفاً إلا قوله: «كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ» فرفعاه قالوا: وهو يؤيد رفع الحديث كله. البخاري في «النكاح»، ومسلم - أيضاً - في «الفضائل»^(١).

قال الحافظ العراقي: «حديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» من رواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ومن رواية عبّاد بن منصور، فرّقهما كلاهما، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة بحديث أم زَرْعٍ».

رابعها: أن النقاد قد صرحوا أن المرفوع من حديث أم زَرْعٍ، هو ما ثبت في «الصحيحين»، وليست هذه الزيادة منه.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩ / ٣١٩): «ويقوى رفع جميعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضي أن يكون النبي - ﷺ - سمع القصة وعرفها فأقرها، فيكون كله مرفوعاً من هذه الحثية. ويكون المراد بقول الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد: أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين، والباقي موقوف من قول عائشة هو أن الذي تلفظ به النبي - ﷺ - لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه فقط، ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكماً، ويكون من عكس ذلك، فنسب قصّ القصة من ابتدائها إلى انتهائها إلى النبي - ﷺ -، واهماً كما سيأتي بيانه».

خامسها: أن وجودها بعد قول النبي - ﷺ - الذي اتفق عليه الشيخان، إنما هو بمنزلة الإدراج لتفسير معناها، كما يبدو واضحاً من كلام ابن الأثير في «النهاية» (١ / ٥٣٠) طبعة دار المعرفة ط ٢: «(وفي حديث أم زَرْعٍ: «كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ»: في الألفه والرّفاء لا في الفُرقة والخَلَاء، يعني: أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَأَنَا لَا أَطْلُقُهَا»).

* وعلى ما تقدم يتبين: أن من كتب حديث أم زَرْعٍ، ثم قال بعده رواه البخاري، أو متفق عليه دون أن يستثني، فقد جانب الصواب، وبالله وحده تعالى تتأيد.

والمحفوظ ما رواه عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة، عن عروة عن عائشة، هكذا اتفق عليه الشيخان، وكذا رواه مسلم من رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحُسام، عن هشام.

قال أبو الفتح: «فهذه غرابة تخص موضعاً من السند، والحديث صحيح».

قلت: ويصلح ما ذكرناه من عند الطبراني مثلاً للقسم الخامس؛ لأنَّ عبد العزيز وعباداً جعلاً جميع الحديث مرفوعاً، وإنَّما المرفوع منه قوله - ﷺ - : «كنتُ لك كأبي زرعٍ لأُمِّ زرعٍ»، فهذا غرابة بعض المتن أيضاً^(١).

قال الإمام الخطيب: «المرفوع من هذا الحديث إلى النبي - ﷺ - قوله لعائشة: «كنتُ لك كأبي زرعٍ لأُمِّ زرعٍ» حسب، وأما جميع الحديث سوى هذه الكلمات، فإنه كلام عائشة حدثت هي به النبي - ﷺ -»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «المرفوع منه في الصحيحين: «كنتُ لك كأبي زرعٍ لأُمِّ زرعٍ»، وباقيه من قول عائشة...، ويكون المراد بقول الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد: أن المرفوع منه: ما ثبت في الصحيحين، والباقي موقوف من قول عائشة، هو أن الذي تلفظ به النبي - ﷺ - لما سمع القصة من عائشة، هو التشبيه فقط، ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكماً، ويكون من عكس ذلك، فنسب قصَّ القصة من ابتدائها إلى انتهائها إلى النبي - ﷺ - واهماً»^(٣).

(١) «شرح التبصرة والتذكرة (فتح المغيث)» (ص ٣٢٠). انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٨٢-٣٨٣).

(٢) «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٢٧٩) انظر تفصيل ذلك من (١/ ٢٧٥-٢٨٤).

(٣) «فتح الباري» (٩/ ٣١٨-٣١٩).

القسم الرابع - غريب بعض المتن فقط^(١). مثاله: انظر المثال الآنف الذكر.

من مظان الغريب: «مسند البزار»، و«المُعجم الأوسط» للطبراني^(٢).

أشهر المصنفات في الغريب:

١ - «غرائب مالك»، للدارقطني.

٢ - «الأفراد»، للدارقطني أيضاً.

٣ - «السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة»، لأبي داود السجستاني^(٣).

حكم الحديث الغريب: يحتج به ويعمل به إذا كان من قسم المقبول وإلا فلا^(٤).

(١) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٣٠-٣١)، انظر «النكت» لابن حجر (٢/ ٧٠٥) طبعة دار الراجعية، و«التقييد والإيضاح» (ص ٢٥٧) طبعة مؤسسة الكتب الثقافية.

(٢) «نزهة النظر» (ص ٣١).

(٣) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ٣١) انظر «النكت» لابن حجر (٢/ ٧٠٨-٧٠٩) طبعة دار الراجعية.

(٤) قال الدكتور إبراهيم بن علي آل كليب في «مهمات علوم الحديث»: «حكمه:

١ - لا يخلو الراوي المتفرد في غريب السند والمتن أن يكون ثقة ضابطاً، أو خفيف الضبط، أو ضعيفاً.

أ - فإن كان الراوي المتفرد ثقة ضابطاً، فلا يخلو من احتمالين: الأول: لا يكون في روايته مخالفة لغيره، فهو صحيح، مثل حديث عمر: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». الثاني: أن يكون ما رواه مخالفاً لمن هو أرجح منه، إما لمزيد ضبط، أو كثرة عدد. مثال المخالفة: ما رواه أبو داود، والترمذي، وغيرهما من حديث ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عَوْسَجَةَ، عن ابن عباس: «أَنَّ رَجُلًا تَوَفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَتْرُكْ وَارِثًا إِلَّا مَوْلَى لَهُ أَعْتَقَهُ». * وقد شارك ابن عيينة في وصله ابن جريج، ورواه حماد بن زيد مرسلًا، فلم يذكر ابن عباس، فروايته شاذة، حيث خالف من هو أوثق منه، لكثرتهم بالنسبة له، فهما اثنان، وهو واحد.

ب - وإن كان الراوي المتفرد خفيف الضبط، فحديثه حسن، ومثاله: ما رواه أبو داود، والترمذي، وغيرهما من حديث بهر بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ؛

بعض مباحث الغريب:

* تفرد الراوي يشمل الإمام وغيره^(١).

* كل غريب فرد ولا عكس^(٢)؛ لأن من أقسام الفرد ما لا يندرج في أقسام الغريب.

قال الحافظ ابن الصلاح «وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدودًا من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد»^(٣).

قال الحافظ السخاوي: «إلا أن يُريد بقوله: انفرد به أهل البصرة - مثلاً - واحدًا من أهلها، فهو الغريب»^(٤).

* قد يسمى كل من قسمي الغريب: «ضيق المخرج»^(١).

لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ فَيَكْذِبُ، وَيُلُّ لَهُ! وَيُلُّ لَهُ!». فهذا الحديث من رواية بهز بن حكيم، وهو وإن كان ليس من الثقات الضابطين، فليس من الضعفاء، ولذا قال فيه ابن حجر، كما في التقريب: صدوق. أي بمعنى: أنه عدل في دينه وأمانته، لكن حفظه ليس بتمام؛ بل هو خفيف.

ج - وإن كان الراوي المنفرد ضعيفًا، فحديثه ضعيف مثله. ومثاله: حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالثَّمَرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، غَضِبَ الشَّيْطَانُ». * * * فهذا الحديث ضعيف؛ لأنه من رواية أبي زكير، وهو ممن لا يحتمل تفرده؛ لضعفه، فقد قال فيه ابن معين: ضعيف، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.

٢ - وأما الغريب سندًا لا متناً - (أي الغريب النسبي) - ، فلا حكم يخصه من هذه الجهة، فلا يكون مرفوعًا، لكونه غريبًا نسبيًا، وإنما ذلك باعتبار أسانيده، فقد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

* ذكر الدكتور الحديث بالمعنى. * * * ذكر الدكتور الحديث بالمعنى.

(١) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٨١).

(٢) «التوضيح الأبهري» (ص ٤٨) طبعة أضواء السلف ط ١.

(٣) «التقييد والإيضاح» (ص ٢٥٧).

(٤) «فتح المغيث» (٣/ ٣٨٤).

* يقسم الغريب إلى صحيح، وغير صحيح، وهو الغالب على الغرائب، والحديث الغريب من مَظَانِّ الضعيف^(٢).

قال أبو محمد: ذهب العلامة القاري، والعلامة الصنعاني، والعلامة الألوسي إلى أن تفرد الصحابي لا يعد غرابة؛ لأن الصحابة كلهم عدول، وهذا الذي فهموه من قول الحافظ ابن حجر في «النزهة» وذهب العلامة الشنشوري، والدكتور الطحان، والشيخ ابن عثيمين، والدكتور حافظ الحكمي وغيرهم إلى أن تفرد الصحابي يعد غرابة. ولا يلزم عند هؤلاء في غريب الصحابي الضعف؛ لأن الغريب فيه الصحيح والضعيف^(٣).

وظاهر قول الأستاذ علي بن إبراهيم حشيش أن الغرابة تكون - أيضًا - في الصحابي^(٤) وأولى القولين عندي بالصواب، قول من ذهب إلى أن تفرد الصحابي يعد في الغريب.

وفي جملة القول من وجهة نظري: أن الإمام ابن فرح، قد أشار إلى معرفة الفرد؛ لقول الحافظ ابن حجر: «الغريب والفرد مترادفان لغة، واصطلاحًا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته.

(١) المرجع السابق (٣/ ٣٨١-٣٨٥).

(٢) «تدريب الراوي» (٣/ ٨١٢).

(٣) انظر «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٢٣٣)، و«إسبال المطر» (ص ٢١٧-٢١٨) طبعة دار ابن حزم ط ١، و«عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر» (ص ١٦٩) طبعة مكتبة الرشد ط ١، و«خلاصة الفكر» (ص ١٠٣) طبعة دار الأرقم ط ١، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٢٩)، و«المسلك الواضح» (ص ٨٦) طبعة دار ابن عفان ط ١.

(٤) انظر «علم مصطلح الحديث التطبيقي» (ص ٢٣١).

فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسمية عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق، فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان»^(١).

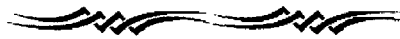
وقد عرّف العلامة البيهقي رحمه الله - الحديث الفرد فقال:

وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِنَقْصٍ .: أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرِ عَلَى رِوَايَةٍ

يشير - رحمه الله - في هذا البيت إلى الغريب النسبي فقط، فالنوع الأول منه - تفرد الثقة بالحديث، فيقولون: لم يروه ثقة إلا فلان، والثاني - تفرد أهل بلد، أو جهة، كتفرد أهل مكة، أو أهل الشام، والثالث - تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين، كقولهم: تفرد به فلان عن فلان.

الْفَرْدُ نَقْصٌ: هُوَ «الْوِتْرُ، وَالْجَمْعُ أَفْرَادٌ وَفَرَادَى، وَالْفَرْدُ نِصْفُ الزَّوْجِ. وَالْفَرْدُ - أَيْضًا -: الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ، وَالْجَمْعُ أَفْرَادٌ. يُقَالُ: شَيْءٌ فَرْدٌ وَفَرْدٌ وَفَرْدٌ وَفَرْدٌ وَفَرْدٌ»^(٢). وقال الحافظ السخاوي: «لو ضُمَّ - يعنى معرفة الأفراد - إلى المنكر والشاذ... كان أنسب»^(٣).

ولمبحث الغرابة والتفرد، علاقة بمبحث زيادات الثقة الذي سيأتي بيانه، إن شاء الله تعالى.



(١) «نزهة النظر» (ص ٣١).

(٢) «لسان العرب» (١٠ / ٢١٤).

(٣) «فتح المغيـث» (٢ / ٣٨).

تَحْوِيلُ السَّنَدِ

الْمُتَحَوِّلُ لُغَةً: هُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَهُوَ التَّنْقُلُ ^(١).

وَاصْطِلَاحًا: كِتَابَةُ الْمَحْدَثِ حَرْفِ الْحَاءِ (ح)، عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ مِنْ سَنَدٍ لِلْآخَرِ، فِي حَالَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ إِسْنَادَيْهِ أَوْ أَسَانِيدِهِ ^(٢).

وَقَدْ وَقَعَتْ فِي كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ»، وَهِيَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَكْثَرُ مِنْهَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ».

. وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَى حَرْفِ الْحَاءِ (ح)، أَهِيَ مِنَ الْحَائِلِ؟ أَوِ التَّحْوِيلِ؟ أَوْ صَحَّ؟ أَوِ الْحَدِيثُ؟

وَهَلْ يَنْطِقُ بِهَا: (حَا)، أَوْ يَصْرَحُ بِبَعْضِ مَا رُمِزَ بِهَا لَهُ عِنْدَ الْمُرُورِ بِهَا فِي الْقِرَاءَةِ؟ أَمْ لَا؟

الْجَمْهُورُ عَلَى النِّطْقِ بِهَا، كَمَا كَتَبَتْ مُفْرَدَةً، وَهُوَ أَحْوَطُ الْوُجُوهِ وَأَعْدَلُهَا.

وَذَهَبَ الْحَافِظُ الرَّهَآوِيُّ: أَنَّهَا لَا تَقْرَأُ، وَلَا يَلْفِظُ بِشَيْءٍ عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَيْهَا، وَلَيْسَتْ مِنَ الرِّوَايَةِ؛ بَلْ هِيَ حَاءٌ مِنْ حَائِلٍ، وَهُوَ الَّذِي يَحُولُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، لِكُونِهَا حَالَتَ بَيْنَ الْإِسْنَادَيْنِ.

(١) «لسان العرب» (٣/ ٤٠١).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٨٩).

وذهب بعض المغاربة إلى أنها من حائل، ولكن إذا وصل إليها قال: «حاجز».
وذهب المغاربة إلى أنها ترمز إلى «الحديث»، وأنهم إذا وصلوا إليها
قالوا: «الحديث».

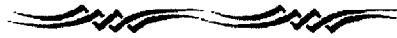
ورد الرَّهَآوِيُّ، وبعض الفضلاء من أصبهان، كونها ترمز إلى «الحديث».
فإن كان؛ لكون الحديث لم يُذكر بعد، فقد جاءت (الحاء) في «صحيح
البخاري» بعد ذكر السند الأول، وبعض المتن: حدثنا عبد الله بن مَسْلَمَةَ، عن
مالك، عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، أنه
سمع أبا بكر بن عبد الرحمن قال: «كُنْتُ أَنَا وَأَبِي حِينَ دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ
سَلَمَةَ». ح وحدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: أخبرني أبو بكر بن
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان: «أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ
سَلَمَةَ، أَخْبَرَتَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ
يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ»^(١).

وقد كتب الحافظ أبو عثمان الصَّابُونِيُّ، والحافظ أبو مسلم الليثي، والفقيه
المحدث أبو سعد الخليلي، بدلا عن الحاء «صَحَّ»؛ لئلا يتوهم أن حديث هذا
الإسناد سقط؛ ولئلا يركب الإسناد الثاني على الأول، فيجعل إسنادًا واحدًا.

واختار الإمام النووي أنها مأخوذة من «التَّحْوِيل»، وأن القارئ يلفظ بها.
وتوهم بعض الناس، فحسبها (حاء) - معجمة -، والمعنى «آخر»، أو «خبرًا»،
أو إشارة إلى الخروج من إسناد إلى إسناد، لكن نقل الحافظ ابن كثير عن البعض
الإجماع على أنها (حاء) مهملة.

وما سبق بيانه، يدل على أن الأئمة لم يتبين لهم شيء من المتقدمين في شأن
(الحاء)، فاجتهدوا في بيان معناها^(١).

قال العلامة القاسمي: «وقد كان بعض مشايخنا المسندين، إذا وصل إليها
يقول: «تحويل»، وكنت أَسْتَحْسِنُهُ مِنْهُ»^(٢).



(١) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٨٩-٩٢).

(٢) «قواعد التحديث» (ص ٢٠٩).



مباحث علوم الحديث في

البيت السادس عشر

مبحث الحديث المقطوع



فَرَفَقًا بِمَقْطُوعِ الْوَسَائِلِ مَا لَهُ ∴ إِلَيْكَ سَبِيلٌ لَا وَلَا عَنْكَ مَعْدِلٌ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

الْمَعْدِلُ مِنْ عَدَلَ عُدُولًا أَي: حَادَ^(١).

ما أشار إليه البيت من مباحث علوم الحديث:

مَبْحَثُ الْحَدِيثِ الْمَقْطُوعِ

الْمَقْطُوعُ لُغَةً: اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنَ الْقَطْعِ، وَهُوَ «إِبَانَةُ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْجِزْمِ^(٢) مِنْ بَعْضٍ فَضْلًا»^(٣). وَجَمْعُهُ مَقَاطِعُ وَمَقَاطِيعُ.

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى مَا دُونَ الصَّحَابِيِّ، كَالْتَابِعِيِّ وَتَابِعِ التَّابِعِيِّ فَمِنْ بَعْدِهِ، مِنْ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ^(٤).

وقد عَرَّفَ العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث المقطوع فقال:

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ ∴ وَمَا تَابِعَ هُوَ الْمَقْطُوعُ

وهذا التعريف منه - رحمه الله - مقصور على التابعي.

(١) انظر «لسان العرب» (٨٦/٩).

(٢) الْجِزْمُ: الجسد. انظر «لسان العرب» (٢/٢٥٩).

(٣) «لسان العرب» (١١/٢٢٠-٢٢١). انظر «القصيدة الغرامية» (ص ١٤٤).

(٤) انظر «إسبال المطر» (ص ٣٢٥)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٣٤).

الفرق بين المقطوع والمنقطع:

- ١- أن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات السند.
- ٢- أن المقطوع قد يكون سنده منقطعاً، وقد يكون متصلاً، وأما المنقطع فإسناده لا يكون إلا منقطعاً.
- ٣- أن المقطوع لا يتعلق إلا في متن الموقوف على التابعي، فمن دونه، وأما المنقطع، فإنه يتعلق في سند المرفوع والموقوف والمقطوع^(١).

أطلق بعض المحدثين لفظ المقطوع وأرادوا به المنقطع:

عبر الإمام الشافعي وأبو القاسم الطبري بالمقطوع عن المنقطع، وهو اصطلاح غير مشهور، واعتذر عن الشافعي، بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، وأما الطبراني فمن باب التجوز^(٢).

ومن عبر بالمقطوع عن المنقطع - أيضاً -: أبو بكر الحميدي والدارقطني وابن الحصار^(٣).

حكم المقطوع: يعرف حكم المقطوع من التفصيل التالي:

«إذا قال الراوي عن التابعي: يرفع الحديث، أو يبلغ به، فذلك - أيضاً - مرفوع، ولكنه مرفوع مرسل»^(١).

(١) انظر «إسبال المطر» (ص ٣٢٥)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٣٤).

(٢) انظر «إسبال المطر» (ص ٣٢٦)، و«توضيح الأفكار» (١/ ٢٤١)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٣٤-١٣٥).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ١٩٢).

ولا يخفى أنَّ قول الراوي: يرفعه، أو رفعه، أو مرفوعاً كـ«يرفع الحديث»، ويلحق بذلك رِوَايَةً، أو يرويه، أو رواه، وَيَنْمِيهِ، أو يَنْمِي، ويسنده، أو يؤثره، «فإذا قال التابعي: (كُنَّا نفعل)، فليس بمرفوع قطعاً.

. وهل هو موقوف؟ لا يخلو إما أن يضيفه إلى زمن الصحابة أو لا، فإن لم يضيفه إلى زمنهم، فليس بموقوف - أيضاً -؛ بل هو مقطوع.

وإن أضافه إلى زمنهم، فيحتمل أن يقال: إنه موقوف؛ لأن الظاهر اطلاعهم على ذلك وتقريرهم، ويحتمل أن يقال ليس بموقوف»^(٢).

* في حالة أضافة التابعي الفعل إلى زمن الصحابة، لا بد من النظر إلى القرائن في ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر، فإن تعذر الترجيح فالاحتياط: أنه مقطوع.

و«إذا قال التابعي: «كانوا يفعلون كذا»، فلا يدل على فعل جميع الأمة؛ بل على بعض الأمة، فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلاً للإجماع، وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف»^(٣).

* والراجع قبوله؛ لأنه «ليس أكد من سنن رسول الله - ﷺ -، وهي تثبت به»^(٤).

وإذا قال التابعي: «أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا»، فالراجع أنه مرسل مرفوع»^(٥).

(١) «علوم الحديث» (ص ٥١).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص ٧٠).

(٣) «مقدمة شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (١/ ١٥٠) طبعة دار المعرفة ط ٦.

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٢٢٣).

(٥) انظر «فتح المغيث» (١/ ٢٢٣)، و«فتح الباقي» دار ابن حزم ط ١ (ص ١٣٨).

وإذا قال التابعي: «من السنة كذا»، فيحتمل الرفع والوقف^(١)، وترجيح أحدهما على الآخر إنما يكون بالقرائن.

وإذا جاء الخبر عن التابعي مما لا مجال للاجتهاد فيه، وليس من قبيل الرأي، فقد نص ابن العربي على أنه يكون في حكم الرفع، وادعى أنه مذهب مالك إلا أن المرفوع من جهته مرسل^(٢).

من مظان المقطوع:

١ - «مصنف ابن أبي شيبة».

٢ - «مصنف عبد الرزاق».

٣ - «تفسير ابن جرير»، و«تفسير ابن أبي حاتم»، و«تفسير ابن المنذر»^(٣).

«فائدة: جمع أبو حفص بن بدر الموصلي كتاباً سماه: «معرفة الوقوف على الموقوف»، أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها، وهو

(١) انظر «فتح الباري» (٢/ ٦٩٠) طبعة دار السلام والفيحاء، و«مقدمة شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (١/ ١٥٠)، و«خلاصة البدر المنير» (١/ ٢٣٩) طبعة الرشد ط ١.

* قال أبو محمد: فإن احتف الأول بالقرائن، فهو مرسل مرفوع، وإلا فموقوف متصل.

واختلف في قول سعيد بن المسيب «(من السنة)» وهو عندي، كغيره من التابعين. قال أبو زكريا الأنصاري في «فتح الباقي» (ص ١٣٧): «ألقى الشافعي في «الأم» بالصحابي سعيد بن المسيب في قوله: «(من السنة)»، فيحتمل أنه مستثنى من التابعين، والظاهر حمله على ما إذا اعتضد بغيره، كنظيره في مرسله، كما سيأتي بيانه في المرسل». هذا على ترتيبه، أما هنا فقد سبق باب المرسل في أول الكتاب.

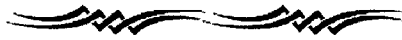
(٢) انظر «فتح المغيث» (١/ ٢٣١)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٧٢).

(٣) انظر «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٣٤-١٣٥).

صحيح عن غير النبي - ﷺ - إما عن صحابي، أو تابعي فمن بعده، وقال: إن إيراده في الموضوعات غلط، فبين الموضوع والموقوف فرق»^(١).

مثال المقطوع:

قال البخاري: «بَابُ إِمَامَةِ الْمَفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ. وَقَالَ الْحَسَنُ صَلَّى وَعَلَيْهِ بِدْعَتُهُ». (ص ١٢٥). صحيح. وقد وصله سعيد بن منصور، عن ابن المبارك، عن هشام بن حسان: أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة؟ فقال الحسن: «صَلِّ وَعَلَيْهِ بِدْعَتُهُ»، كما في «فتح الباري» (٢/ ١٥٨) والسند صحيح»^(٢).



(١) «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٥).

(٢) «إرواء الغليل» (٢/ ٣١٠). انظر «تغليق التعليق» (٢/ ٢٩٢-٢٩٣).

* الحسن هو ابن أبي الحسن يسار البصري، تابعي إمام.



مباحث علوم الحديث في البيت
السابع عشر

مبحث الإسناد العالي والنازل



فَلَا زِلْتَ فِي عِزِّ مَنِيْعٍ وَرَفْعَةٍ ۝ وَلَا زِلْتَ تَعْلُو بِالتَّجَنِّيِّ فَأَنْزِلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

التَّجَنِّيُّ: أَنْ يَدَّعِي ذَنْبًا عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَفْعَلْهُ^(١).

ما اشتمل عليه البيت من ألقاب الحديث مما يتعلق بالإسناد:

مَبْحَثُ الْعَالِي وَالنَّازِلِ

الْعَالِيُّ لُغَةً: اسْمٌ فَاعِلٍ مِنَ الْعُلُوِّ، وَهُوَ الِازْتِفَاعُ^(٢).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ الْإِسْنَادُ «الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر، يَرِدُ بِهِ ذلك الحديث بعدد أكثر»^(٣).

وَالنَّازِلُ لُغَةً: اسْمٌ فَاعِلٍ مِنَ النُّزُولِ، وَهُوَ: الْإِنْحِدَارُ، وَهُوَ نَقِيضُ الْعُلُوِّ^(٤).

(١) انظر «مختار الصحاح» (ص ٤٨).

(٢) انظر «لسان العرب» (٩/ ٣٨٢). و«القصيدة الغرامية» (ص ١٤٨)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٨١).

(٣) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٨١). * قال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٣): «تارة يكون بالنظر لسائر الأسانيد، وتارة بالنسبة إلى سند آخر».

(٤) انظر «لسان العرب» (١٤/ ١١١).

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ الْإِسْنَادُ «الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر، يَرُدُّ بِهِ ذلك الحديث بعدد أقل»^(١).

وقد عرَّف العلامة البَيْقُونِي - رحمه الله - العالي والنازل فقال:
وَكُلُّ مَا قُلْتُ رِجَالُهُ عَلَا . . وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ

قال الإمام مسلم: «باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات... سمعت عبد الله بن المبارك يقول: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد؛ لقال من شاء ما شاء... بيننا وبين القوم، القوائم يعني الإسناد».

وقال الطَّالِقَانِي قلت: لعبد الله بن المبارك يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذي جاء: «إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك».

قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحق عمن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شهاب بن خِرَاش فقال: ثقة عمن قال؟ قلت: عن الحجاج بن دينار قال: ثقة عمن قال؟ قلت: قال رسول الله - ﷺ -: قال يا أبا إسحق: إن بين الحجاج بن دينار، وبين النبي - ﷺ - مَفَاوِزَ تَنْقُطُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ»^(٢).

قال الإمام العَقِيلِي: «حدثنا أحمد بن علي الأَبَّار قال: حدثنا أحمد بن مصعب قال: حدثنا الفضل بن موسى قال: قال بَقِيَّةُ بن الوليد: ذَاكَرْتُ حَمَّادَ بن زيد أحاديث، فقال: ما أجودَ أحاديثك لو كان لها أجنحة»، يعني: أسانيد»^(٣).

(١) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٨١).

(٢) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٤٣-٤٩).

(٣) «كتاب الضعفاء الكبير» (١/ ١٦٢) طبعة دار الكتب العلمية. فالأَبَّار ثقة وأحمد بن مصعب، هو المروزي أبو عبد الرحمن.

قال الإمام الخطيب: «ذكر بيان فضل الإسناد وأنه مما خص الله به هذه الأمة: أخبرني أبو بكر محمد بن المظفر بن علي الديُّنُوري المقرئ، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، قال: سمعت أبا العباس محمد ابن عبد الرحمن الدُّغُولي السَّرْحَسي، يقول: سمعت محمد بن حاتم بن المُظَفَّر يقول: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذواها»^(١) عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة، عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدًّا.

فهذا من أعظم نعم الله - تعالى - على هذه الأمة، نستوزع الله شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يقرب منه ويزلف لديه، ويمسكنا بطاعته، إنه ولي حميد.

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٨٤) طبعة مكتبة ابن تيمية «أخذوا» وفي «فتح المغيث» (٣/ ٣٤٤) «أخذوها»، وهو الموافق للسياق فأثبتها.

فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه ولا أخاه ولا ولده، وهذا علي بن عبد الله المديني، وهو إمام الحديث في عصره، لا يُروى عنه حرف في تقوية أبيه؛ بل يروى عنه ضد ذلك، فالحمد لله على ما وفقنا»^(١).

قال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة، يبلغ به النبي - ﷺ - مع الاتصال، خصَّ الله به المسلمين دون سائر المِلَل، وأما مع الإرسال والإِغْضال فيوجد في كثير من اليهود، لكن لا يقربون فيه من موسى قريباً من محمد - ﷺ -؛ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلغون إلى شَمْعُون ونحوه.

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص ٨٤). الأثر حسن؛ فالمقرئ صدوق، والمزكي ثقة، والدَّغُولِيّ هو الحافظ الثقة الإمام، من معدلي حملة العلم النبوي، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف، كما قال الإمام القيسراني في بداية كتابه: «تذكرة الحفاظ» وترجم له في (٣/ ٨٢٣)، وشيخه: هو أبو الحسن محمد بن حاتم بن مظفر المَرْوَزِيّ، لم أقف له على ترجمة له، ولكن روى عن ابن معين وغيره وروى عنه:

١- الإمام الدَّغُولِيّ.

٢- ومُسند نيسابور الإمام عمرو بن عبد الله بن درهم، أبو عثمان البصريّ، كما في «شعب الإيمان» (٣٦٢/ ٤) طبعة الرشد.

٣- وأبو محمد الحسن بن محمد بن حليم المروزي العامريّ، شيخ الحاكم، وشيخ أبي عبد الله بن مندة وغيرهما من الأئمة، وصحح له الحاكم، انظر «الإكمال» (٢/ ٤٩٢).

٤- والأمير الكامل الإمام الفقيه، أبو الفضل البَلْعَمِيّ، كما في «الإكمال» (٧/ ٢١٥).

٥- وأبو حفص أحمد بن حاتم بن حماد بن عبد الرحمن السَّكَّجَكْنِيّ البخاريّ، كما في «الأنساب» للسمعاني (٧/ ٩٥) طبعة محمد أمين دمج ط ١.

٦- وأبو العباس أحمد بن محمد بن عميرة بن عمر بن يحيى بن سليم الأزْوَائِيّ المروزي، كما في «الأنساب» (١/ ١٩٤).

قال: وأما النصارى، فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب، أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى.

قال: وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شَمْعُون وبُولِص^(١).

قال العلامة عبد الحي الكتاني «وفي شرح الاسم الثاني عشر ومائة من «سراج المريدين» للقاضي أبي بكر بن العربي المَعَاوِيَّ ما نصه: والله أكرم هذه الأمة بالإسناد، لم يُعْطَ أحد غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى، فتحدثوا بغير إسناد، فتكونوا سالبين نعمة الله عن أنفسكم، مُطَرِّقِينَ لِلتَّهْمَةِ إِلَيْكُمْ، وخافضين المنزلتكم^(٢)، ومشاركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسننتهم اهـ. ومن نسخة عليها خطُّه نقلت. وأورد - أيضاً - في شرح الاسم الحادي والعشرين والمائة من «سراج المريدين» قصة تضمنت كرامة لحافظ الإسلام بَقِي بن مَخْلَد، اتصل به من طريق أهل العراق فقال: أما غرابة سندها، فرجل - يعني نفسه - رحل من إِشْبِيلِيَّة، فلقي بمدينة السلام رجلاً حَدَّثه، عن رجل من أهل تَيْنَاعُورَا أخبره، عن رجل كان بالأندلس، وهذا من مفاخر هذه الأمة، فالعلم حدثنا وأخبرنا، وما سوى ذلك وَسْوَاس الشَّيْطَان. اهـ.

قال بعض الأعلام في صدر ثبت له: وكفى الراوي المنتظم في هذه السلسلة شرفاً، وفضلاً، وجلالة، ونُبْلًا، أن يكون اسمه منتظماً مع اسم المصطفى في طَرَس

(١) «تدريب الراوي» (٣/ ٧٩٣).

(٢) هكذا في المطبوع ولعلها «لنزلتكم».

واحد، على رَغْم أنف الحاسد المعاند، وبقاء سلسلة الإسناد من شرف هذه الأمة المحمدية، واتصالها بنبيها خصوصية لها بين البرية.

وقال الأستاذ أبو سعيد بن لب: وحسبك بها شرفاً تتعلق به لذوي الآمال، وتبذل في تعاطيه مع الأموال. ثم قال: والعجب من مسلم ينكر الرواية وهي نور الإسلام، ثم أنشد:

وَمَا انْتِفَاعُ أَخِي الدُّنْيَا بِنَاطِرِهِ . . . إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْأَنْوَارُ وَالظُّلُمُ

وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: «الإجازة في العلم، رأس مال كبير أو كثير» اهـ. وقال ابن حجر الهيتمي: «لكون الإسناد يعلم به الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية». اهـ.

وقال ابن رَحْمُون في «الدَّر والعُقَيَان»: «كان من سنة علماء الحديث، طلب الإجازة في القديم والحديث، حرصاً على بقاء الإسناد، ومحافظة على الشريعة الغراء إلى يوم التناد، وهي التي نسيت في مغربنا بهذه الأعْصُر واكتفى أهله عن البسط بالخصر، وأهملوا السند والإجازة، وحسبوا أن العلم بمجرد التدريس والحيازة. اهـ.

ونقل ابن حجر الهيتمي في فتاويه الحديثية عن الحافظ العراقي قال: «نقل الإنسان ما ليس لديه به رواية، غير سائغ بإجماع أهل الدراية».

وعن الحافظ ابن خير الإِسْبِيلِي قال: «أجمع العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال النبي ﷺ كذا، حتى يكون عنده ذلك القول مروياً، ولو على أَقَلَّ وجوه الرواية.

وتعرض للجمع بين الأقوال بحمل الجواز على ما إذا كان لمجرد الاستنباط، وعدمه على ما إذا كان للرواية عن القائل» اهـ.

وفي مقدمة «فتح الباري» عن بعض مشايخ الحافظ: «الأسانيد أنساب الكتب».

وقال الحافظ أبو الفضل مُرْتَضَى الزَّيْدِي في إجازته لأهل قسطنطينة: ثَبَّتَ عند أهل هذا الفن: أنه لا يَتَصَدَّى لإقراء كتب السُّنَّة والحديث، قراءة دِرَايَة، أو تبرك، ورواية إلا من أخذ أسانيد تلك الكتب عن أهلها، ممن أَتَقَنَ دِرَايَتَهَا وروايتها، ورحل إلى البلدان فظفر بعوالي المرويات، وباحث الأقران، فأحاط بمدارك الدرايات، وجلس في مجالس الإملاءات على الرُّكْب، وتردد إلى المشايخ بالخضوع والأدب، وهذا الآن أقل من قليل، فحسبنا الله ونعم الوكيل. اهـ^(١).

العلو أفضل من النزول ما لم ينجر النزول بصفة مرجحة فإن انجر فهو أفضل من العلو:

إذا انجَبَرَ النزول بصفة مرجحة فليس بمذموم، كأن يكون رجاله أوثق من رجال إسناد العالي، أو أحفظ، أو أفقه، أو أضبط، أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي إجازة، أو مناولة، أو تساهل من بعض رواته في الحمل.

والنازل حينئذ هو: العالي في المعنى عند النظر والتحقيق، والعالي عددًا عند فقد الضبط والإتقان علوً صوريًّا، فكيف إذا فقد التوثيق^(٢)؟

(١) «فهرس الفهارس والأثبت ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات» لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (١/ ٨٠-٨٢) طبعة دار الغرب ط ٢.

(٢) «فتح الباقي» (ص ٤٨٧).

مثال العالي في المعنى :

عن علي بن خَشْرَم قال: قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم، الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله، أو سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله؟ فقلنا الأعمش عن أبي وائل، فقال: يا سبحان الله! الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ»^(١).

(١) أورده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٤): أخبرنا أبو الطيب محمد بن أحمد المذكر، ثنا إبراهيم بن محمد المروزي، ثنا علي بن خَشْرَم، قال: قال لنا وكيع...». فأبو الطيب هو: محمد بن أحمد بن حَمْدُون بن الحسن الذهلي النيسابوري المذكر، صحيح السماع، مصنف، روى عنه الحاكم وصحح له في المستدرک، وله ترجمة في «تاريخ الإسلام» (١٣٨/٨)، وروى عنه جمع من الأئمة والثقات، كالحافظ الثقة العارف أبي حازم عمر بن أحمد، والثقة الزاهد الصالح أبي سعد عبد الملك ابن أبي عثمان، انظر «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/٣٩ و ٥٩/٢) طبعة دار الكتب العلمية ط ٣، ولم يذكر بجرح.

وإبراهيم هو: ابن محمد بن يزيد بن خالد المروزي السكري، روى عنه الإمام المحدث الثقة أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان، كما في «تهذيب الكمال» (١٣/٢٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/٣٥٧)، والإمام الأوحد الحافظ الفقيه المفتي شيخ خرسان أبو الوليد، كما في «مستدرک الحاكم» (٢/٣٨)، والإمام المحدث الثقة المتقن أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد بن رجاء النيسابوري الأبراري، كما في «تاريخ دمشق» (٩/٤٠٩)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٤/٢١)، طبعة مؤسسة النداء، ولم يتعرض ابن الجوزي لإبراهيم المروزي.

وروى عنه - أيضًا - أبو بكر بن أبي الحسين الغازي، كما في «شعب الإيمان» (٧/٤٢٤) طبعة مكتبة الرشد ط ٢، ولم يذكر بجرح، وعلي بن خَشْرَم ثقة من رجال مسلم.

ورواه الخطيب في «الكفاية» طبعة دار الهدى (٢/٥٦٣) من طريقه عن الحاكم بنفس سنده، وكذا ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/١٨٥).

وله طريق آخر عند البيهقي في المدخل إلى «السنن الكبرى» (ص ٩٥) طبعة دار الخلفاء: سمعت أبا محمد عبد الله بن يوسف يقول: سمعت أبا بكر بن إسحاق يقول: سمعت أحمد بن سلمة يقول: سمعت عبد الله

قال الرَّامَهُزْمِيُّ: «القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية...»^(١). وذكر أثر وكيع السابق.

* وقد تدعو الضرورة إلى سماع النازل، كقصد التبحر لجمع الطرق، أو غرابة اسم راويه عند من يقصد جمع شيوخه على حروف المُعْجَم، أو عدم وجود غيره في بلدٍ عظيم لمن قصد الاعتناء بالأحاديث «الْبُلْدَانِيَّات»، كما اتفق للحافظ الخطيب، أنه كتب بـ «بيت المقدس» عن شاب اسمه وَفٍّ، روى له عن بعض تلامذته ممن كان ذاك في قيد الحياة؛ لغرابة اسمه^(٢).

بن هاشم قال: قال وكيع ...». ورواه من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨٦/٤١) فأبو محمد هو عبد الله بن يوسف أحمد بن باموية الأَرْدَسْتَانِيّ المعروف بالأصبهاني الإمام المحدث، وأبو بكر هو شيخ الأصبهاني أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد المعروف بالصَّبْغِيّ، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٧/٧٧٦-٧٧٧)، وغيره وقد صرح البيهقي باسمه في «الشعب» طَبْعَةُ مكتبة الرشد (٤/٢٣٦)، وأحمد هو ابن سلمة بن عبد الله أبو الفضل البَزَّاز المعدِّل الإمام الحافظ الحجة النيسابوري، وعبد الله بن هاشم بن حيان الطوسي ثقة حافظ من شيوخ مسلم.

وتابع أبا بكر بن إسحاق يحيى بن محمد بن عبد الله بن العنبر بن عطاء السُّلَمِيّ العنبري أبو زكريا النيسابوري المحدث العلامة العدل المفسِّر، كما في «تاريخ دمشق» (١٨٦/٤١) و«السير» (١٢/٣٢٨)، لكن وجدت في «تاريخ دمشق» زيادة بين الحاكم وشيخه العنبري: (نا أبو بكر) ولعله من النَّسَاج، وتابع الطوسي والصَّبْغِيّ الإمام ابن خزيمة، كما في «المحدث الفاصل» (ص ٢٣٨) طبعة دار الفكر ط ٣، وذكر الأثر الإمام الخليلي في «الإرشاد» (١/١٧٧) معلقاً، وبما تقدم يتبين أن هذا الأثر قد صح عن وكيع.

(١) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، للرَّامَهُزْمِيِّ (ص ٢٣٨) طَبْعَةُ دار الفكر.

(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٦) و«فتح المغيث» (٣/٣٧٦).

إذا كان للمصنف في حديث إسنادان أحدهما أعلى فبأيهما يبدأ؟

ذهب الجمهور إلى أنه يبدأ بالأنزل؛ ليكون إيراد الأعلى بعده فرحة، وذهب أكثر المتقدمين إلى أنه يبدأ بالأعلى لشرفه^(١).

ومذهب الشيخين، هو مذهب أكثر المتقدمين، ولا يسلكان خلافه إلا لنكتة، أو ضرورة.

مثال البدء بالنازل عند البخاري:

حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان قال: حدثني أبو إسحاق قال: حدثني عبد الله بن يزيد قال: حدثني البراء، وهو غير كذوب قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ، حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ - ﷺ - سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ. حدثنا أبو نعيم عن سفيان، عن أبي إسحاق نحوه بهذا»^(٢).

مثال البدء بالعالي:

حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا فليح، ح وحدثني إبراهيم بن المنذر قال: حدثنا محمد بن فليح قال: حدثني أبي قال: حدثني هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: «بَيْنَمَا النَّبِيُّ - ﷺ - فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يُحَدِّثُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: أَيْنَ أَرَاهُ

(١) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٧٩).

(٢) «صحيح البخاري» (ص ١١٣).

السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»^(١).

سبب تفضيل العلو على النزول:

الغاية القصوى أن يجتمع في الحديث الصحة والعلو، وإذا كان للحديث إسنادان تساويا في القوة، قدم العالي على النازل؛ لأنه كلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والزلل والوهم، وكلما قل عدد رجاله كان أسلم^(٢).

شبهة وجوابها:

ذهب قوم إلى أن النزول أفضل من العلو؛ لأن فيه زيادة مشقة في البحث عن الرواة جرّحاً وتعديلاً، فكان الثواب فيه أعظم.

وهذا فيه نظر من وجهين:

أولها: أن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية هو الصحة، وطلب النزول بمثابة من يقصد المسجد للجماعة، فيسلك الطريق البعيدة؛ لتكثير الخطأ رغبة في تكثير الأجر، وإن أداه سلوكها إلى فوت الجماعة التي هي المقصود!

ثانيها: أن المقصود من الحديث: التوصل إلى صحته، وبعد الوهم، فكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل، وكلما قصر السند كان أسلم^(٣).

(١) المرجع السابق (ص ٥٩).

(٢) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٥١)، و«فتح الباقي» (ص ٤٨١-٤٨٢)، و«شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٦١٦)، و«تيسير مصطلح» (ص ١٨٤).

(٣) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٠-٣٥١).

أقسام العلو:

قسّم ابن طاهر وابن الصلاح وغيرهم العلو إلى خمسة أقسام^(١)، واحد منها علو مطلق، والباقي نسبي^(٢).

فالأول — العلو المطلق، وهو ما فيه قرب من حيث العدد من رسول - ﷺ —، وهو أفضل أقسام العلو، بشرط صحة السند، فإن كان ضعيفاً، فلا يلتفت إلى هذا العلو، لا سيما إن كان فيه بعض التّداين^(٣).

الثاني — علو الإسناد بالنسبة إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة عليّة، من حفظ، أو فقه، أو ضبط كالأعمش، سواء كان العدد عالياً، وهو الغاية القصوى، أو نازلاً، بشرط صحة السند — أيضاً —^(٤).

الثالث — علو الإسناد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة كالصحيحين. وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والإبدال والمساواة والمصافحة^(٥).

١ - فالموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنّفين من غير طريقه بعدد أقل، مما لو رَوَى من طريقه عنه^(٦).

(١) قال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة (فتح المغيث)» (ص ٣٠٩): «وإن اختلف كلامهما في ماهية بعض الأقسام».

(٢) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٣).

(٣) انظر المرجع السابق، و«تدريب الراوي» (٣/ ٧٩٥).

(٤) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٧)، و«شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٦١٦).

(٥) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٨)، و«تدريب الراوي» (٣/ ٧٩٨).

من مظان الموافقة:

«الموافقات» لأبي القاسم بن عساكر، ولعبد بن حميد، وللقاضي تقي الدين سليمان بن حسن بن قدامة الحنبلي المقدسي، ولشرف الدين أبي المظفر يوسف بن الحسن بن بدر بن الحسين مفرج النابلسي الدمشقي الشافعي^(٢).

٢- البَدَل أو الإبدال: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه بعدد أقل، مما لو روى من طريقه عنه^(٣).

مثال البديل:

المثال السابق يصلح؛ فإن أبا نعيم قد وصل إلى شيخ شيخ مسلم من غير طريقه. وصورته في المثال السابق: أن ترويه بإسناد آخر عن مالك، أو عن نافع، أو عن ابن عمر - رضي الله عنه - بعدد أقل - أيضًا - ، وقد يسمى ذلك موافقة بالنسبة إلى الشيخ الذي يجتمع فيه إسنادك بإسناد مسلم، كمالك، أو نافع^(٤).

وسُمِّيَ البديل بذلك، لوقوعه من طريق راوٍ بَدَل الراوي الذي أورده أحد أصحاب الكتب المعتمدة من جهته^(٥).

* ذهب ابن الصلاح إلى أن المخرَّجين لا يطلقون اسم الموافقة، أو البديل إلا مع العلو (بعدد أقل)، وحيث فقد، فلا يلتفتون لذلك^(١)، وهذا على الأكثر^(٢).

(١) «تيسير مصطلح» (ص ١٨٢).

(٢) انظر «كشف الظنون» طبعة دار الفكر (٢/ ٧١٠-٧١١ و ٤/ ٤٠١).

(٣) «تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٨٣).

(٤) انظر «الباعث الحثيث» (ص ١٢١)، و«فتح المغيث» (١/ ٦٨).

(٥) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٠).

وفي كلام غيره من المخرّجين إطلاق اسم الموافقة والبدل مع عدم العلوّ.
فإن علا قالوا: موافقة عالية، أو بدل عالٍ، كما وقع في كلام الذهبي
وغيره^(٣). كالمزّي وابن حجر.

سبب استعمال الموافقة والبدل في صورة العلو:

فالمستخرجون ليس جل قصدهم، إلا العلوّ^(٤)؛ لقصد بعث الطالبين
وتحريضهم على سماع الحديث والاعتبار به^(٥).

هل يشترط استواء الإسناد بعد الشيخ المجتمع فيه أولاً؟

قال الحافظ السيوطي: لم أقف على تصريح بأنه يشترط استواء الإسناد بعد
الشيخ المجتمع فيه أولاً^(٦). وهل تجتمع الموافقة والبدل في إسناد؟ نعم^(٧)

من مظانّ الابدال:

«الأربعون الابدال العوالي» لأبي القاسم بن عساكر^(٨).

(١) انظر المرجع السابق (٣/ ٣٦١).

(٢) انظر «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٦٢٥).

(٣) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٢)، و«شرح التبصرة (فتح المغيث)» (ص ٣١٢)، و«تدريب الراوي» (٣/ ٧٩٨).

(٤) انظر «فتح المغيث» (١/ ٧٠).

(٥) انظر «شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٦٢٦).

(٦) انظر «تدريب الراوي» (٣/ ٧٩٨).

(٧) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٤)، و«تدريب الراوي» (٣/ ٧٩٨).

(٨) طبعته دار البشائر الإسلامية بيروت سنة (٢٠٠٤) بتحقيق محمد ناصر العجمي.

٣- المساواة: هي استواء عدد رجال الإسناد، من الراوي إلى آخر الإسناد مع إسناد أحد المصنّفين^(١)، فليست من طريق أحد المصنّفين؛ بل من سند منفصل ليس فيه موافقة، ولا مبادلة وهذا في حال وجود طريقين للحديث أو أكثر، فحصل العلو؛ لأنّي لو رويته من طريق المصنّف؛ ل زاد عدد رجال إسناده^(٢)

وتقع المساواة في المرفوع، والموقوف، والمقطوع، بحيث يقع بينك وبين النبي - ﷺ - ، أو بينك وبين الصحابي، أو التابعي، أو من دونه من العدد، مثل ما وقع من العدد بين أحد المصنّفين وبين النبي - ﷺ - ، أو الصحابي، أو التابعي، أو من دونه^(٣).

قال الحافظ السخاوي: وهذه المساواة مفقودة في هذه الأزمان، وما قاربها، بالنسبة لأصحاب الكتب الستة، ومن في طبقتهم.

نعم يقع لنا ذلك مع من بعدهم كالبيهقي، والبغوي، في «شرح السنة» ونحوهما؛ بل قد وقعت لي المساواة مع بعض أصحاب الستة في مطلق العدد، لا في متن متحد، وكذا وقع للترمذي والنسائي من أصحاب الستة حديث عُشَارِيٍّ فقالا: أنا محمد بن بشار: بُنْدَار - زاد الترمذي وقتيبة قال - حدثنا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - ورواه النسائي - أيضًا - عن أحمد بن سليمان، عن حسين بن علي الجعفي كلاهما [أي: ابن مهدي، والجعفي] ^(٤) عن زائدة.

(١) انظر «نزهة النظر» (ص ٧٣-٧٤).

(٢) انظر «شرح نزهة النظر» للشيخ ابن عثيمين (ص ٣٠٨).

(٣) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٢)، و«شرح شرح نخبة الفكر» (ص ٦٢٧).

(٤) يعني الشارح: الطريق الأولى في «السنن الكبرى» (٩/ ٥١)، وهي: أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا حسين، عن زائدة، عن منصور، عن هلال، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الرحمن بن أبي

ورواه النسائي - أيضًا - عن أبي بكر بن علي، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عمر القَوَارِيرِيِّ، ويوسف بن مهران كلاهما، عن فُضَيْل بن عِيَّاض كلاهما، عن مَنْصُور بن الْمُعْتَمِر، عن هِلَال بن يَسَافٍ^(١)، عن الرَّبِيع بن خُثَيْم، عن عمرو بن مَيْمُون، عن ابن أبي لَيْلَى، عن امرأة [من الأنصار]، عن أبي أيوب، عن النبي - ﷺ - قَالَ: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١ - ٤]: ثَلُثُ الْقُرْآنِ»، وقال النسائي عَقِبَهُ: لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادًا أطول من هذا!^(٢)

. من مظان المساواة: «أربعون المساواة» للفَرَّابِيِّ^(٣)، ولابن عساكر، ولأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني^(٤).

٤ - المصافحة: هي استواء عدد الإسناد، من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنِّفين، فتكون مساواة لشيخ المخرِّج، ومصافحة للمخرِّج، فتقول مثلاً: كأن شيخي سمع مسلماً وصافحه، وإن كانت المساواة لشيخ شيخك،

ليلي، عن امرأة، عن أبي أيوب، قال: قال رسول الله - ﷺ - وأما الطريق الثانية (٢٥٣/٩): أخبرني أبو بكر بن علي، قال: حدثنا عبيد الله، ويوسف بن مروان، قالوا: حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن هلال بن عمرو بن ميمون، عن ربيع بن خثيم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب قال قال رسول الله - ﷺ -

(١) روى هلال في «السنن الكبرى» (٢٥٣/٩) في السند الأول: عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون! وروى في السند الثاني: عن عمرو بن ميمون، عن ربيع بن خثيم!

(٢) «فتح المغيث» (٣/٣٦٢-٣٦٣)، واللفظ للنسائي في «الكبرى» (١٧٣/٦)، وليس للترمذي.

(٣) ضبطت الفاء بالفتح والضم، والأول أشهر وأكثر، انظر «معجم البلدان» (٢٧٨/٤) طَبْعَةُ الْعِلْمِيَّة، وحاشية «سير أعلام النبلاء» (١٩/٦١٩).

(٤) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٩/٦١٩)، و«تذكرة الحفاظ» طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّة (٤/١٣٢٩ - ١٣٣٠).

فالمصافحة لشيخ شيخ شيخك فتقول: كأن شيخ شيخى سمع مسلماً وصافحه،
ولك أن تقول: كأن فلاناً سمعه من مسلم^(١).

* ينبه المخرّجون على المصافحة؛ للترغيب والتثنيط^(٢).

* إذا كانت المساواة والمصافحة للمخرّج، فإنه لا يلتقي إسناده وإسناد
المصنّف إلا في الصحابي، أو قريباً منه، وإذا كانت المصافحة لمن فوق المخرّج،
أمكن التقاء الإسنادين فيها في شيخ المصنّف، وداخلت المصافحة حيثئذ الموافقة،
وكان معنى الموافقة راجع إلى مساواة ومصافحة مخصوصة، فِرَواة إسناده العالي
ساوى، أو صافح ذلك المصنّف^(٣).

* الغالب في علو المخرّج في المصافحة، تابع لنزول المصنّف في إسناده، فيدخل
في علو التنزيل؛ لأنه لو لا نزول المصنّف في إسناده، لم يعلُ المخرّج^(٤).

. وهو «سبب كثرة المستخرجات على «صحيح مسلم»، وهو أن إسناده مسلم -
رحمه الله -، إجمالاً ليس بالعالي، حتى أن بعض مشايخه قد تأخرت وفاته عن وفاة
مسلم - رحمه الله -، ولذا فإن المستخرج عليه لا يجد صعوبة كبيرة في إيجاد طرق
أعلى للحديث المستخرج»^(٥).

(١) انظر «علوم الحديث» (ص ٢٥٩)، و«نزهة النظر» (ص ٧٤)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٦٤)، و«تيسير
مصطلح الحديث» (ص ١٨٣).

(٢) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٤).

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص ٢٥٩-٢٦٠).

(٤) انظر المرجع السابق (ص ٢٦٠)، و«شرح التبصرة» (فتح المغيث) (ص ٣١٢-١١٣)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٦٥).

(٥) نقلته من «موقع ملتقى أهل الحديث» من كلام الشيخ سعد الحميد، ثم رأيت كلاماً عقبه لأبي المسور
المصري: «ورغم ذلك، فقد وجدت أحاديث لمسلم - رحمه الله -، علا فيها إسناده على شيخه البخاري،
وعدها أربعون حديثاً، جمعها الحافظ - رحمه الله -، في مصنف أساه «عوالي مسلم» والله أعلم» ثم ذكر قول
الذهبي.

قال الحافظ الذهبي: «قلت ليس في «صحيح مسلم» من العوالي، إلا ما قلّ، كالقَعْنَبِي عن أفلح بن حميد، ثم حديث حماد بن سلمة، وهمام، ومالك والليث، وليس في الكتاب حديث عالٍ لشعبة، ولا للثوري، ولا لإسرائيل، وهو كتاب نفيس كامل في معناه فلما رآه الحفاظ أُعْجِبُوا به ولم يسمعه لنزوله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها من مروياتهم عاليةً بدرجة وبدرجتين، ونحو ذلك حتى أتوا على الجميع هكذا، وسموه: «المستخرج على صحيح مسلم»، فعل ذلك عدّة من فُرسان الحديث، منهم: أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء، وأبو عَوَانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، وزاد في كتابه متونًا معروفةً بعضها لَيْن، والزاهد أبو جعفر أحمد بن حمدان الحيري، وأبو الوليد حَسَّان بن محمد الفقيه، وأبو حامد أحمد بن محمد الشَّارَكِي الهَرَوِي، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن زكريا الجَوَزَقِي، والإمام أبو علي الماسَرَجِسِي، وأبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأَصْبَهَانِي، وآخرون لا يحضرني ذكرهم الآن»^(١).

أطلق بعض أئمة الشأن على العلو الثالث علو التنزيل:

ذهب الحافظ السيوطي إلى أن العلو الثالث، سماه ابن دقيق العيد «علو التنزيل»^(٢).

* تأخرت وفاة ابن المنادي شيخ البخاري بعد وفاته، ستَّ عشرة سنة. انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٧١).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨ - ٥٧٠). قال الدكتور بشار في حاشية «السير» (١٢/ ٥٧٠) منهم أبو بكر أحمد بن محمد الخوارزمي البرقاني المتوفى سنة (٤٢٥)، عمل مستخرجًا على «الصحيحين».

(٢) انظر «تدريب الراوي» (٣/ ٦٩٨)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٦٧).

وأفاد الحافظ السخاوي أن المصافحة، لا يضرها اختلاف الصحابي، خلافاً للقاضي ابن العربي، وأيده بقول ابن رُشيد: «بل التنزيل إلى التابع والصاحب سواء؛ إذ المقصود إنما هو الغاية العظمى، وهو رسول الله - " - . وأيده - أيضاً - بعمل القاضي عياض في معجم شيخه القاضي أبي علي الصّدفي، وعمل غيره من المتأخرين، وهي طريقة معروفة عند المشاركة، وأنه لم يرَ ولم يسمع أحداً أنكرها، ونصر مذهبه بقول من عاصر ابن العربي، وهو ابن دقيق العيد: «وعلو التنزيل - وهو الذي يُولَعون به - بأن يكون بيننا وبين النبي - ﷺ - تسعة أنفس، ويكون أحد هؤلاء المصنّفين بينه، وبين النبي - ﷺ - سبعة - مثلاً - فيَنزَلُ هذا المصنّف منزلة شيخنا.

سبب تسميته بعلو التنزيل: «لما فيه من تنزيل راو مكان آخر»^(١).

سبب التسمية بالمصافحة: «وسُميت بذلك؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين المتلاقين، والمخرّج في هذه الصورة، كأنه لاقى أحد أصحاب الكتب «السته» فكانه صافحه...، وهي مفقودة في هذه الأزمان»^(٢).

من مظان المصافحة:

«أربعون المصافحات» للحافظ ابن عساكر، ولأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ولابن الحاجب، وهو الحافظ العالم المفيد علم الطلبة عز الدين أبو الفتح عمر بن محمد بن منصور الأميني الدمشقي^(٣).

(١) «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٧).

(٢) المرجع السابق (٣/ ٣٦٤، ٣٦٦).

(٣) انظر «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٣٠، ١٤٥٥)، و«كشف الظنون» (٢/ ٣٩١).

أمثلة على جميع أقسام العو:

قال الحافظ السيوطي: «وقع لنا حديث اجتمع فيه أقسام العلو: أخبرني أم الفضل بنت محمد المقدسي، بقراءتي عليها في ربيع الآخر سنة سبعين وثمانمائة، أنا أبو إسحاق التتوخي سماعاً وكانت وفاته سنة ثمانمائة، عن إسماعيل بن يوسف القيسي، وأبي رَوْح بن عبد الرحمن المقدسي، قالوا: أنا أبو المنجّي بن الليثي، قال: الأول سنة ثلاث وستين وستمائة، أنا أبو^(١) الوقت السّجزيّ، في شعبان سنة اثنين وخمسين وخمسمائة، أنا أبو العاصم الفضيل بن يحيى الأنصاري، في ذي الحجة سنة تسع وأربعين وأربعمائة، أخبرنا أبو محمد بن أبي شريح، وكانت وفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلثمائة، أنا عبد الله بن محمد المنيعي^(٢) - يعني أبا القاسم البغوي - وكانت وفاته سنة سبع عشرة وثلثمائة، ثنا علي بن الجعد الجوهري، وكانت وفاته في رجب سنة ثلاثين ومائتين، أنا شعبة بن الحجاج ومات سنة ستين ومائة، وعلى بن الجعد آخر من روى عنه؛ عن محمد بن المنكدر، سمعت جابر بن عبد الله يقول: استأذنت على النبي - ﷺ - فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: أَنَا. فَقَالَ: أَنَا! أَنَا! - كَأَنَّهُ كَرِهَهُ -».

(١) في «تدريب الراوي» (٣/ ٨٠١): (أنا الوقت) والصواب ما أثبتته.

(٢) في المرجع السابق (٣/ ٨٠١): (المنيقي)، والصواب ما أثبتته؛ لما قاله ابن الأثير الجزري في «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/ ٣٦٧) طبعة دار الكتب العلمية ط ١: «المَنيعي - بفتح الميم وكسر النون وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها عين مهملة - هذه النسبة إلى مَنيع، وهو جد المنتسب إليه، منهم أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي المعروف بالمَنيعي، وإنّا قيل له ذلك؛ لأنه ابن بنت أحمد بن مَنيع كان يحدث بغداد في عصره»، وعليه فإن لفظ (نا أبو عبد الله)، كما في الأصل فيه نظر؛ لأن اسمه عبد الله بن محمد، ويؤيده قوله: يعني أبا القاسم البغوي. فأثبت ما هو الصواب، والعلم عند الله.

هذا الحديث اجتمع فيه أنواع، أما العدد فبيني وبين النبي - " - اثنا عشر رجلاً ثقات بالسماع المتصل، وهو أعلى ما يقع من ذلك.

وأما بالنسبة إلى بعض الأئمة، فلأن شعبة بن الحجاج من كبار الأئمة الذين روى الأئمة الستة عن أصحابهم، ولم يقع حديثه بعلو، إلا في كتاب البخاري وأبي داود، وبينهما وبينه في كثير من الأحاديث، رجل واحد، وأما بقية الجماعة، فأقل ما بينهم وبينه اثنان، وهو متقدم الوفاة، وبيني وبينه تسعة أنفس، وهو نهاية العلو.

وأما علوه بالنسبة إلى أئمة الكتب، فقد أخرجه البخاري عن أبي الوليد، عن شعبة، فوق لي بدلاً عالياً، كأني سمعته من أبي الحسن بن أبي المجد^(١)، وأبي إسحاق التنوخي*، وغيرهما، من شيوخ شيوخنا في «الصحيح»، ورواه مسلم، عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن عبد الله بن إدريس، وعن يحيى بن يحيى، وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما، عن وكيع، وعن إسحاق بن إبراهيم، عن النضر بن شميل، وأبي عامر العقدي، وعن محمد بن مثنى، عن وهب بن جرير، وعن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن بهز بن أسد، وأبو داود عن مسدد، عن بشر بن المفضل، والترمذي عن سويد، عن ابن المبارك، والنسائي، عن حميد بن مسعدة،

(١) الذي يظهر لي - والعلم عند الله تعالى - أنه علي بن محمد بن أبي المجد بن علي الدمشقي مسند الشام الخطيب علاء الدين أبو الحسن الذي ولد في سنة (٧٠٧) وتوفي سنة (٨٠٠) انظر «ذيل التقييد» (٢/ ٢١٨-٢١٩) طبعة دار الكتب العلمية ط ١. وقد ولد السيوطي سنة (٨٤٩) وتوفي سنة (٩١١).

* والتَّنَوُّخِي هو: برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد البعلبي الأصل، الدمشقي المنشأ، المصري، المتوفى سنة ثمانمائة. انظر «الرسالة المستطرفة» (١/ ١٣٨) طبعة دار البشائر الإسلامية ط ٦.

عن بشر بن المفضل، وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة^(١)، عن وكيع، كلهم عن شعبة.

فوقع لي بدلاً عالياً بثلاث درجات^(٢)، فكأنى سمعته من أبي إسحاق بن مضر راوي «صحيح مسلم»، ومن أبي الحسن بن المقيم راوي «سنن أبي داود»، وكانت وفاته سنة ثلاث وأربعين وستمائة، ومن أبي الحسن بن البخاري راوي «الترمذي»، وكانت وفاته سنة تسعين وستمائة، ومن إسماعيل بن أحمد العراقي راوي «النسائي»، وكانت وفاته سنة تسعين وستمائة، ومن أبي السعد راوي «سنن ابن ماجه»، وكانت وفاته سنة اثنين وستمائة.

فأما العلو المطلق، فإنه ليس بين البخاري، والمنيعي، وبين النبي - ﷺ - إلا أربعة أنفس.

وأما علو الإسناد بالنسبة إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة عليّة، فليس بينهما أي: المنيعي والبخاري وبين شعبة، إلا درجة.

وأما علو الإسناد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة، فقد وقعت الموافقة من تلميذ ابن ماجه لمسلم، فوصل إلى شيخ مسلم، وهو ابن أبي شيبة من غير طريق مسلم. ووقع البدل بالوصول إلى شيخ شيخ البخاري بعلي بن الجعد، بدلاً من أبي الوليد.

ووقعت المساواة من المنيعي للبخاري؛ بل تستطيع أن تقول: أن المساواة وقعت من ابن أبي شريح مع جميع تلاميذ الكتب الستة، خلا البخاري

(١) في «تدريب الراوي» (٣/ ٨٠١): (عن أبي شيبة)، والصواب ما أثبتته.

(٢) الدرجة في اصطلاح المحدثين: هي الوساطة في السند، أي: (الراوي).

ووقعت المصافحة من ابن أبي شريح مع تلميذ البخاري، فتساويا في عدد رجال الإسناد، وتستطيع أن تقول: أن المصافحة وقعت من أبي العاصم مع جميع تلاميذ الكتب الستة، خلا البخاري.

ولما روى أبو الحسن بن أبي المجد - وهو من شيوخ شيوخه - صحيح البخاري، تساوى مع شيخه عن أبي الحسن بن أبي المجد في عدد رجال الإسناد، فقال: كأني سمعته من أبي الحسن بن أبي المجد.

وأما قوله: (فوقع لي بدلاً عاليًا لهم بثلاث درجات) أي أن ابن أبي شريح، وقع بدلاً من المصنفين وشيخه المنيعي، وقع بدلاً من شيوخهم جميعاً، وشيخه الجعد، وقع بدلاً من كل شيوخ شيوخهم.

وأما قوله: (فكأني سمعته من أبي إسحاق بن مضر، راوي «صحيح مسلم»).

أي: أن علو سنده جعله بمنزلة من روى هذه الكتب.

وما سبق من أقسام العلو سَمَّاهَا السخاوي: علو المسافة، ثم قال: فلنشرع في علو الصفة، وقد عبر عنها الحافظ العراقي في «شرح التبصرة» بالعلو المعنوي^(١).

الرابع: العلو بقدوم وفاة أحد رواة الحديث على غيره، ممن له اشتراك معه في الرواية، عن شيخ بعينه، وإن تساويا الإسنادان في العدد، سواء تقدم سماعه، أو اقترن، أو تأخر، وإن كان في المتأخر ينذر وقوعه؛ لأن متقدم الوفاة، يعزُّ وجود الرواة عنه بالنظر لتأخرها؛ فَيُرْغَب في تحصيل مرويه لذلك^(٢).

(١) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٧). و«شرح التبصرة (فتح المغيث)» (ص ٣١٥-٣١٦).

(٢) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٦٨-٣٧٠).

مثاله: «قتيبة بن سعيد يروي عن مالك، ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين، ويروي عن مالك عبد الله بن وهب، ومات سنة ثمان وتسعين ومائة، فهما سواء في مالك، لكن ابن وهب؛ لقدّم موته وجلالته لا يوازيه قتيبة مع توثيقه وصلاحه»^(١).

«والأصل في ذلك: أن النزول عن شيخ تقدّم موته واشتهر فضله، أحلى وأعلى منه عن شيخ تأخر موته، وعرف بالصدق»^(٢).

«وقد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه، وإن كانا متساويين في العدد»^(٣).

* «أما العلو المستفاد من تقدم وفاة الشيخ من غير نظر إلى قياسه براو آخر، فقد حدّه الحافظ أبو الحسين بن جَوْصَاء بخمسين سنة، وقال: «إسناد خمسين سنة من موت الشيخ، إسناد علو»، وحدّه أبو عبد الله بن منده بثلاثين سنة، قال: «إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال»^(٤).

:«والتقييدُ بالخمسين أريد: من موت الشيخ، لا من وقت السماع عليه، كما صرّح به ابن جَوْصَاء.

«وأما كلام ابن مندّة، فيُحتمل أنّه أراد من حين السماع، وهو بعيد؛ لأنّه يجوز أن يكونَ شيخه إلى الآن حيًّا، والظاهر أنّه أراد: إذا مضى على إسناد كتاب، أو

(١) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ١٨١) طبعة مكتبة الرشد ط ١.

(٢) «معرفة علوم الحديث» طبعة دار ابن حزم (ص ١٢٨).

(٣) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ١٧٩).

(٤) «المنهل الروي» (ص ٧٠).

حديث، ثلاثون سنة، وهو في تلك المدّة لا يقع أعلى من ذلك، كسماع «كتاب البخاري» في سنة ستين وسبعمئة مثلاً على أصحاب أصحاب ابن الزبيدي، فإنه مضت عليه ثلاثون سنة من موت من كان آخر من يرويه عاليًا، وهو الحجار^(١).

«وقال الحافظ المزي - مما هو أوسع - : «الذي اختاره وهو الأحسن أن من مات شيخ شيخه قبل أن يؤكّد فسماعه من شيخه عالٍ»^(٢).

الخامس: العلوّ بقدم سماع أحد رواة الحديث على غيره ممن له اشتراك معه في السماع من شيخه، أو لراوٍ سمع من رفيق لشيخه، فمن تقدم سماعه من شيخ، كان أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده، سواء تقدمت وفاته عن الآخر أم لا، بشرط تساوي السند إليهما في العدد^(٣).

«وكثير من هذا النوع^(٤) يدخل في النوع المذكور قبله، وفيه ما لا يدخل في ذلك، ولكنهما يفترقان في صورة يندر وقوعها، وهي ما إذا تأخرت وفاة المتقدم السماع»^(٥).

* «للسماع المتقدم مزية على ما تأخر عنه؛ لأن المتأخر يكون بعرض الخطر، وعدم أمان الغرر؛ لكبر سن الراوي، وتغير أحواله، وتناقص آلاته، واختلال حفظه، وبعد ذكره، ولو سلم الراوي عند كبر السن وتناهي العمر من دخول

(١) «شرح التبصرة (فتح المغيث)» (ص ٣١٤).

(٢) «فتح المغيث» (٣/ ٣٧٣).

(٣) انظر «فتح المغيث» (٣/ ٣٧٣)، و«شرح التبصرة (فتح المغيث)» (ص ٣١٥)، و«علوم الحديث» (ص ٢٦١).

(٤) أي: العلوّ بقدم سماع أحد رواة الحديث... يدخل في العلوّ بقدم وفاة أحد رواة الحديث...).

(٥) انظر «علوم الحديث» (ص ٢٦٢)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٧٣).

الوهم عليه في روايته، لكان لمن تقدم سماعه منه الفضيلة على من سمع منه في تلك الحال، ألا ترى أن عبد الله بن مسعود ذكر تقدم حفظه عن رسول الله - ﷺ - القرآن على حفظ زيد بن ثابت، مفتخرًا بذلك، ومتبجحًا به»^(١).

* «وأهل الحديث مُجْمَعُونَ على أفضلية المتقدم في حق من اختلط شيخه، أو خَرِفَ هَرَمَ، أو مرض، وهو واضح .

أما من لم يحصل له ذلك، فربما كان السماع المتأخر أرجح، بأن يكون تحديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإتقان والضبط، ثم كان الشيخ متصفًا بذلك في حالة سماع الراوي المتأخر السماع، فلهذا مزية، وفضل على السماع المتقدم، وهو أرفع وأعلى، لكنه علو معنوي»^(٢).

من أقسام العلو مما لم يلتحق بعلو صفة ولا مسافة :

«كل حديث عزَّ على المحدث، ولم يجده عاليًا، ولا بد من إirاده في تصنيف، أو احتجاج به، فمن أي وجه أورده فهو عالٍ لِعِزَّتِهِ»^(٣).

مثاله: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا أبو إسحاق، عن مالك بن أنس، قال: حدثني ثور، قال: حدثني سالم مولى ابن مَطِيع، أنه سمع أبا هريرة - ﷺ - يقول: «اِفْتَتَحْنَا خَيْرَ وَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِنَّمَا غَنِمْنَا الْبَقَرِ، وَالْإِبِلَ، وَالْمَتَاعَ، وَالْحَوَائِطَ»^(٤).

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٢٣-١٢٤).

(٢) «شرح التبصرة (فتح المغيث)» (ص ٣١٥).

(٣) «فتح الباقي» (ص ٤٨٦).

(٤) «صحيح البخاري» (ص ٧١٨).

«البخاريّ مع كونه روى عن أتباع التابعين، وعن أمثال أصحاب مالك روى حديثاً لأبي إسحاق الفزاريّ عن مالك الذي يروي، عن التابعين لمعنى فيه، وهو تصريح مالك بالتحديث، فكان بينه وبين مالك فيه ثلاثة رجال»^(١).

أقسام النزول:

«وأما النزول فهو ضد العلوّ، وما من قسم من أقسام العلوّ الخمسة إلا وضده قسم من أقسام النزول»^(٢).

قال الإمام الحاكم «ولعل قائلًا يقول: النزول ضد العلوّ، فمن عرف العلوّ، فقد عرف ضده، وليس كذلك، فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة.

فمنها ما تؤدي الضرورة إلى سماعها نازلًا، ومنها ما يحتاج طالب العلم إلى معرفة وتبحر فيه، فلا يكتب النازل، وهو موجود بإسناد أعلى منه»^(٣).

قال الحافظ ابن الصلاح: «فهذا ليس نفيًا؛ لكون النزول ضدًا للعلوّ على الوجه الذي ذكرته؛ بل نفيًا لكونه يعرف بمعرفة العلوّ، وذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلوّ، فإنه قصّر في بيانه وتفصيله، وليس كذلك ما ذكرناه نحن في معرفة العلوّ، فإنه مفصل تفصيلًا مفهّمًا لمراتب النزول»^(٤).

* لعلّ من الأسباب التي دعت الإمام البخاري إلى ذلك - أيضًا - الضعف الذي في ابن أبي أويس فقد رواه عنه في «كتاب الأيمان والنذور»، والعلم عند الله تعالى.

(١) «فتح المغيث» (٣/ ٣٧٤).

(٢) «علوم الحديث» (ص ٢٦٣).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٦).

(٤) «علوم الحديث» (٢٦٣-٢٦٤).

أشهر المصنفات فيه أو من مظان العو:

اهتم العلماء بالأسانيد العوالي: كـ«ثلاثيات»^(١) البخاري» لابن حجر، و«ثلاثيات أحمد بن حنبل» لسفّاريني.

* النظر في كتاب «مسألة العلو والنزول»^(٢) لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، مما يفيد طالب العلم في الوقوف على أقسام العلو، والأمثلة عليها.

خاتمة القصيدة الغرامية

أُورِي بِسُعْدَى وَالرَّبَّابِ وَزَيْنَبٍ وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ
فَخُذْ أَوَّلًا مِنْ آخِرِ ثَمٍّ أَوَّلًا مِنْ النِّصْفِ مِنْهُ فَهُوَ فِيهِ مُكَمَّلُ
أَبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ أَهِيَمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلُ

الكلمات الغريبة التي اشتمل عليها البيت:

التَّوْرِيَّةُ: لغة: من وَرَى، وهو السَّرُّ، وَالْخَفَاءُ^(١).

* الذي ظهر لي من أنواع العلو عند الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢-١٢٨): الأول: العلو المطلق. الثاني: علو قرب من إمام ذي صفة عليّة من حفظ وضبط وإتقان وفقه وفهم، كالأعمش. الثالث: علو قدم الوفاة.

(١) الثلاثيات هي: الأحاديث التي فيها بين المصنف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أشخاص.

(٢) طبعة مكتبة ابن تيمية، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد.

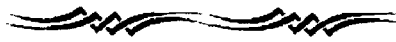
وَعُرْفًا: أن تطلق لفظًا ظاهرًا في معنى، وتريد به معنى آخر، يتناوله ذلك اللفظ، لكنه خلاف ظاهره^(٢).

المُؤَمَّلُ: المَرْجُو^(٣). أَيْرُ: أَصْدُقُ^(٤).

أَهِيْمٌ: مِنْ هَامَ فَهُوَ هَائِمٌ: ذَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ عَشَقًا^(٥).

الصَّبَابَةُ: رِقَّةُ الشَّوْقِ وَحُرَارَتُهُ^(٦).

قال الحافظ ابن جماعة: «أي: فخذ الكلمة الأولى من النصف الأخير، وهي «اهيم»، ثم الكلمة الأولى من النصف الأول، وهي «ابر»، يصير ذلك اسم من تغزل فيه، وهو إبراهيم، والله تعالى اعلم»^(٧).



(١) انظر «لسان العرب» (١٥/٢٨٣).

(٢) «المصباح المنير» (ص ٣٩٠).

(٣) انظر «حاشية عبادة على غرامي صحيح» (ق/٦٨).

(٤) انظر «لسان العرب» (١/٣٧١).

(٥) انظر المرجع السابق (١٥/١٦٢).

(٦) انظر «مختار الصحاح» (١/ص ١٤٩).

(٧) «زوال الترح» (ق/١٢ ط ب).



بقية الأبحاث الحديثية من المنظومة
البيقونية التي ليس لها ذكر في
القصيدة الغرامية



الْحَدِيثُ الشَّاذُّ

وقد عرّف العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث الشاذ فقال:
وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا . . . فَالشَّاذُّ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا
وهذا تعريف غير جامع؛ لما سيأتي من تعريف الشاذ اصطلاحاً.
الشَّاذُّ لُغَةً: هُوَ مِنْ «شَذَّ عَنْهُ يَشُدُّ وَيَشُدُّ شُدُودًا: انْفَرَدَ عَنِ الْجُمْهُورِ وَنَدَرَ،
فَهُوَ شَاذٌ...»^(١).

وإصطلاحاً: هُوَ مَا يَخَالِفُ الرَّائِي الثِّقَةَ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ، أَوِ النِّقْصِ فِي السَّنَدِ، أَوْ فِي
الْمَتْنِ الْجَمَاعَةِ الثِّقَاتِ مِنَ النَّاسِ، بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ أَوْلَى
بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مَشْعُرٌ بِأَن مَخَالَفَتَهُ لِلوَاحِدِ الْأَحْفَظُ كَافِيَةٌ فِي الشَّدُودِ^(٢).

وفي كلام الحافظ ابن الصلاح ما يشير إليه حيث قال: «فإن كان مخالفاً لما رواه
من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً»،
ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «فإن خولف أي الراوي بأرجح منه؛ لمزيد ضبط،
أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له المحفوظ،
ومقابلته، وهو المرجوح يقال: له الشاذ».

والشاذ يغاير المعلن، من حيث أن ذلك وقف على علته الدالة على جهة الوهم

(١) «لسان العرب» (٦١ / ٧).

(٢) انظر «فتح المغيث» (٥ / ٢).

فيه، من إدخال حديث في حديث، أو وصل مرسل أو نحو ذلك، والشاذ لم يوقف له على علة، أي: معينة.

وهذا يشعر باشتراك هذا مع ذاك، في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه، وأنه من أغمض الأنواع وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله الفهم الثاقب، والحفظ الواسع، والمعرفة التامة بمراتب الرواة، والملكة القوية بالأسانيد والمتون، وهو كذلك؛ بل الشاذ كما قال لحافظ ابن حجر: أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب، ورسوخ القدم في الصناعة. ولعسره لم يفرد أحد بالتصنيف.

وإن لم يخالف الراوي بتفرده غيره، وإنما روى أمراً لم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بضبطه، كان تفرده صحيحاً، وإن لم يوثق بضبطه، ولكن لم يبعد عن درجة الضابط، كان ما انفرد به حسناً، وإن بعد من ذلك، كان شاذاً منكراً مردوداً. قال الحافظ ابن حجر: ومقابله يقال له: المحفوظ^(١).

متى يقبل تفرد الثقة، ومتى لا يقبل؟

قال الإمام مسلم: «لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته.

(١) انتهى ما يتعلق بمبحث الشذوذ ملخصاً، وفيه تصرف من كتاب «فتح المغيث» (٢/ ٥-٨)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٣٦١، ٣٦٧، ٣٦٩).

فأما من تراه يعتمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس»^(١).

حكم تعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف:

إذا اختلف الثقات في حديث، فبعضهم رواه متصلًا، وبعضهم رواه مرسلاً، فمن أهل العلم من حكم لمن وصل إذا كان ثقة ضابطًا، سواء كان المخالف له واحدًا، أو جماعة، أحفظ أم لا.

وصحح هذا القول الإمام الخطيب، ونسبه الحافظ ابن الصلاح، لأهل الفقه والأصول، واختاره الإمام أبو الحسن ابن القطان، وعزاه الإمام النووي إلى المحققين من أصحاب الحديث، قال الحافظ السخاوي: كالبزار.

وذهب أكثر أصحاب الحديث، إلى الحكم بالإرسال، وقيل: إن الإرسال نوع قدح في الحديث، فترجيحه وتقديره، من قبيل تقديم الجرح على التعديل. وذهب آخرون إلى اعتبار ما قاله الأكثر، من وصل أو أرسل؛ لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد.

وذهب آخرون إلى اعتبار ما قاله الأحفظ، من وصل أو أرسل.

(١) «صحيح مسلم» (ص ٦).

وفي المسألة قول خامس، وهو التساوي، قاله الشُّبكي .

والظاهر أن محل الأقوال فيما لم يظهر فيه ترجيح، وإلا فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي أهل الفن، كابن مهدي، والقطان، وأحمد، والبخاري، عدم اطراد حكم كلي؛ بل ذلك دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل، وتارة الإرسال، وتارة يترجح عدد الذوات على الصفات، وتارة العكس.

وإذا اعتبر الأحفظ، فما إرسال العدل الحافظ، بقادح في ضبط وعدالة الواصل. ورأى بعض أهل الحديث في تعارض الرفع والوقف، بأن يروي الحديث بعض الثقات مرفوعاً، وبعضهم موقوفاً، أن الأصح الحكم للرفع؛ لأن راويه مثبت، وغيره ساكت، ولو كان نافياً، فالمثبت مقدم عليه؛ لأنه علم ما خفي عليه، ورأى أكثر أصحاب الحديث، أن الحكم لمن وقف.

وفي المسألة قول ثالث، وهو أن يرفعه واحد، ويقفه الأكثرون، فالظاهر غلظه، ولكن القول الأول أصح، ولو كان الاختلاف من راوٍ واحد، فكان يرويه مرة متصلاً، أو مرفوعاً، ومرة مرسلاً، أو موقوفاً، كما قال الجمهور، وصرح الحافظ ابن الصلاح بتصحيحه، وكذا الحافظ العراقي؛ لأن معه في حالة الرفع زيادة، ونقل الماوردي عن الإمام الشافعي - رحمه الله - أنه يحمل الموقوف على مذهب الراوي، والمسند على أنه روايته، يعني: فلا تعارض.

وقال الإمام الخطيب: اختلاف الروایتين في الرفع والوقف، لا يؤثر في الحديث ضعفاً؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث، ويرفعه إلى النبي - ﷺ - مرة، ويذكره مرة على سبيل الفتوى بدون رفع، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين

جميعاً، لكن خصه الحافظ ابن حجر بأحاديث الأحكام، أما ما لا مجال للرأي فيه، فيحتاج إلى نظر، يعني: في توجيه الإطلاق، وإلا فحكمه الرفع، لا سيما وقد رفعه - أيضاً -، ثم إن محل الخلاف، إذا اتحد السند، وأما إذا اختلف، فلا يقدح أحدهما في الآخر، إذا كان ثقة^(١).

زيادات الثقات:

هو فن لطيف تستحسن العناية به، يعرف بجمع الطرق والأبواب، وكان من أبرز الإئمة فيه: الإمام ابن خزيمة؛ لجمعه بين الفقه والحديث، والإمام ابن عدي، وقد اشتهر بمعرفة زيادات الألفاظ التي تستنبط منها الأحكام الفقهية في المتون، وكذلك الفقيه الشافعي أبو بكر بن زياد، وكذلك شيخ الشافعية بخرسان، أبو الوليد حسان الأموي.

ذهب قوم من أهل العلم إلى قبول زيادات الثقات، من التابعين فمن بعدهم، سواء من الثقات الراويين للحديث بدونها، بأن رواه أحدهم مرة ناقصاً، ومرة بالزيادة، أو من سوى الراويين بدونها من الثقات - أيضاً -، سواء أكانت في اللفظ أم المعنى، تعلق بها حكم شرعي أم لا، غيرت الحكم الثابت أم لا، أوجبت نقصاً من أحكام ثبتت بخبر آخر أم لا، علم اتحاد المجلس أم لا، كثر الساكتون عنها أم لا.

فهذا كما حكاه الخطيب هو الذي مشى عليه معظم الفقهاء، وأصحاب الحديث، كالإمام ابن حبان، والإمام الحاكم، وجماعة من الأصوليين، والغزالي في «المستصفى» وجرى عليه النووي في مصنفاته، وهو ظاهر تصرف مسلم في «صحيحه».

(١) انظر «فتح المغيث» (١/٣٠٣-٣١٢).

وقيده الإمام ابن خزيمة، باستواء الطرفين في الحفظ والإتقان، فلو كان الساكت عددًا، أو واحدًا أحفظ منه، أو لم يكن هو حافظًا، ولو كان صدوقًا فلا. ومن صرح بذلك الإمام ابن عبد البر، فقال في «التمهيد»: إنما تُقبل إذا كان راويها أحفظ وأتقن ممن قصر، أو مثله في الحفظ، فإن كانت من غير حافظ ولا متقن، فلا التفات إليها.

وقال الإمام الخطيب: الذي نختاره: القبول، إذا كان راويها عدلاً حافظًا ومتقناً ضابطاً. وكذا قال الإمام الترمذي: إنما تُقبل ممن يعتمد على حفظه.

وذهب قوم من المحدثين إلى عدم قبول الزيادة مطلقاً، وقالوا إن ترك الحفاظ لنقلها، وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها، ويكون معارضاً لها، وليست كالحديث المستقل؛ إذ غير ممتنع في العادة سماع واحد فقط للحديث من الراوي وانفراده به، ويمتنع فيها سماع الجماعة لحديث واحد، وذهاب زيادة فيه عليهم، ونسيانها إلا الواحد. وذهب الحافظ ابن حجر إلى قبول زيادة الثقة، بشرط كونها غير منافية لرواية من هو أوثق من راويها.

وقسم الحافظ ابن الصلاح ما يتفرد به الثقة من الزيادات إلى ثلاثة أقسام:

١ - زيادة تخالف الثقات فيما رواه، فترد، وهي من نوع الشاذ.

٢ - زيادة لا مخالفة فيه لما رواه الغير، كتفرد ثقة بجملته حديث، فتقبل.

٣ - زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر الرواة، وهذه مرتبة بين تلك المرتبتين، فيشبه المردود؛ للمخالفة، ويشبه المقبول؛ لعدم المنافاة.

قال الإمام النووي: والصحيح قبول هذا الأخير. وذهب الإمام العلائي، والحافظ ابن حجر إلى التحقيق: أن الذي يجري على قواعد المحدثين، أنهم لا يحكمون عليه بحكم مطّرد، من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن؛ كما في تعارض الوصل والإرسال، فهما على حد سواء.

تتمة: الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر، إذا صح السند مقبولة بالاتفاق^(١).

قال الحافظ السيوطي: صنف الخطيب كتاباً سماه «تميز المزيّد في متصل الأسانيد»، في كثير منه نظر؛ لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد، إن كان بحرف عن ونحوها مما لا يقتضي الاتصال، فينبغي أن يجعل منقطعاً، ويعلّ بالإسناد الذي ذكر فيه الراوي الزائد؛ لأن الزيادة من الثقة مقبولة.

وإن صرح فيه بسماع وإخبار أو تحديث، احتمل أن يكون سمعه من رجل عنه، ثم سمعه منه، اللهم، إلا أن توجد قرينة تدل على الوهم، ويمكن أن يقال - أيضاً: الظاهر ممن وقع له هذا أن يذكر السامعين فإذا لم يذكرهما حمل على الزيادة^(٢).

مثال الشذوذ في السند والمتن:

«حديث ابن عمر أن النبي - ﷺ - قال: «الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ». رواه أبو داود والنسائي. (ص ٣٢٨) صحيح. أخرجه أبو داود (٣٣٤٠)، والنسائي (٢/ ٢٢٤)، وكذا ابن الأعرابي في «معجمه» (ق ١٦٧ / ٢)،

(١) انتهى ملخصاً، وفيه تصرف من «فتح المغيث» (١/ ٢٨-٣٧)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٣٨٩-٣٩٩).

(٢) انظر «تدريب الراوي» (٣/ ٨٣٦).

والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٠٢ / ١)، والبيهقي (٦/ ٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٠) كلهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين عن سفيان، عن حنظلة، عن طاوس، عنه به.

وتابعه الفريابي: ثنا سفيان الثوري به. أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٢/ ٩٩)، وقال أبو نعيم: «حديث غريب من حديث طاوس، وحنظلة، ولا أعلم رواه عنه متصلاً إلا الثوري».

. قلت: وهو ثقة حافظ إمام، وكذلك من فوقه كلهم ثقات أثبات من رجال الشيخين، وحنظلة هو ابن أبي سفيان . فالسند صحيح غاية .

وتابعهما أبو أحمد الزبيري عن سفيان، إلا أنه خالفهما في إسناده فقال : «ابن عباس» بدل «ابن عمر». وفي متنه فقال: «...مَكْيَالُ أَهْلِ مَكَّةَ، و...مِيزَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ».

أخرجه البيهقي، وكذا البزار، كما في «المجمع» (٤/ ٧٨) للهيثمي وقال: «ورجاله رجال الصحيح».

قلت: ولكنه شاذ للمخالفة في السند والمتن، على أنه يبدو أنه كان يضطرب في متنه، فتارة يرويه هكذا على القلب، وتارة على الصواب موافقاً لرواية أبي نعيم والفريابي، فقال أبو داود عقبه: «وكذا رواه الفريابي وأبو أحمد عن سفيان، وأفقهما في المتن، وقال أبو أحمد: «عن ابن عباس» مكان ابن عمر، ورواه الوليد بن مسلم عن حنظلة قال: «وَزُنُ الْمَدِينَةِ وَمَكْيَالُ مَكَّةَ». واختلف في المتن في حديث مالك بن دينار، عن عطاء عن النبي - ﷺ - في هذا».

قلت: فالظاهر من كلام أبي داود هذا: أن أبا أحمد وافق الفريابي، وأبا نعيم على متن الحديث، ورواية البيهقي صريحة في المخالفة فيه، فلعله كان يضطرب فيه، فتارة يوافق، وتارة يخالف^(١)، ولا شك أن الرواية الموافقة أولى بالقبول، وبه جزم البيهقي فقال: «هكذا رواه أبو أحمد الزبيري فقال: «عن ابن عباس»، وخالف أبا نعيم في لفظ الحديث، والصواب ما رواه أبو نعيم بالإسناد واللفظ».

وخالفه أبو حاتم فقال ابنه في «العلل» (١ / ٣٧٥) بعد أن ساق الحديث بلفظ أبي نعيم من طريقه، عن ابن عمر، ومن طريق أبي الزبير، عن ابن عباس: «سألت أبي أيهما أصح؟ قال: أخطأ أبو نعيم في هذا الحديث، والصحيح عن ابن عباس عن النبي - ﷺ - في حدثني أبي قال: حدثنا نصر ابن علي الجهضمي قال: قال لي أبو أحمد: أخطأ أبو نعيم فيما قال: «عن ابن عمر».

قلت: الاحتجاج بقول أبي أحمد الذي هو أحد الفريقين المتخالفين على تخطئة الفريق الآخر مما لا يخفى فساده؛ لأن أقل ما يقال فيه: أنه ترجيح بدون مرجح، هذا لو لم يكن مع مخالفه ما يرجح روايته عليه، فكيف ومعه متابعة الفريابي له؟! لا يقال: إن أبا الزبير قد تابعه - أيضًا - الوليد بن مسلم، كما تقدم عن أبي داود. لأننا

نقول: إن الوليد كان يدلس تدليس التسوية، على أن أبا داود علقها عنه، ولم يسندها.

وأما رواية عطاء المرسله، فقد ذكر أبو داود الاختلاف فيها - أيضًا -، وقد أخرجها عبد الرزاق باللفظ الأول، كما في «الجامع الكبير» (١ / ٣٧٧ / ٢). ومما يؤيد ما سبق من الترجيح: أن المعروف أن أهل مكة أهل تجارة، فهم بالموازن

(١) قال الشيخ: «ثم رأيت ابن حبان قد أخرجه (٥، ١١) على الموافقة».

أخبر، بخلاف أهل المدينة، فهم أهل نخيل وتمر، فهم للكيل أحوج وبه أعرف، والله أعلم. والحديث صححه ابن الملقن في «الخلاصة» (ق ٦٤ - ٦٥ - النسخة الأخرى)، وصححه الدارقطني - أيضاً - والنووي وابن دقيق العيد والعلائي، كما في «فيض القدير»^(١).

الْحَدِيثُ الْمُضْطَرَبُ

وقد عرّف العلامة البيهقي - رحمه الله - الحديث المضطرب فقال:
وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ .: مُضْطَرَبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ
الْمُضْطَرَبُ لُغَةً: هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «اضْطَرَبَ: تَحَرَّكَ وَمَاجَ، وَيُقَالُ:
اضْطَرَبَ الْحَبْلُ بَيْنَ الْقَوْمِ، إِذَا اخْتَلَفَتْ كَلِمَتُهُمْ. وَاضْطَرَبَ أَمْرُهُ: اخْتَلَّ...»^(٢).
وَاصْطِلَاحًا: هُوَ «الَّذِي يُرَوَّى عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ، بِأَنْ رَوَاهُ مَرَّةً
عَلَى وَجْهِهِ، وَأُخْرَى عَلَى وَجْهِ آخَرَ مُخَالَفَ لَهُ، وَقَدْ يَرَوِيهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَوْ
مِنْ رَاوِيَيْنِ فَأَكْثَرٍ، فِي لَفْظِ مَتْنٍ، أَوْ فِي صُورَةٍ سَنَدِ رَوَاتِهِ ثَقَاتٍ، إِمَّا بِاخْتِلَافٍ فِي
وَصْلٍ وَإِرْسَالٍ، أَوْ فِي إِثْبَاتِ رَاوٍ وَحَذْفِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَبَّمَا يَكُونُ فِي السَّنَدِ

(١) «إرواء الغليل» (٥/ ١٩١-١٩٣).

(٢) «لسان العرب» (٨/ ٣٥).

والمتن معًا، وهذه الأوجه متساوية الاختلاف في الجهتين أو الجهات، بحيث لم يترجح منه شيء، ولم يمكن الجمع^(١).

أما إن رجح بعض الوجوه أو الوجهين على غيره، بأحفظيته، أو أكثره ملازمه للمروى عنه، أو غيرهما من وجوه الترجيح، لم يكن حينئذ مضطربًا، والحكم للراجح من الوجوه، أو من الوجهين، والرواية المرجوحة، شاذة أو منكرة.

وكذا لا اضطراب إن أمكن الجمع، بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبرًا باللفظين فأكثر عن معنى واحد، ولو لم يترجح شيء، وكذا لو اختلف الرواة في اسم رجل، أو نسبه لا يؤثر ذلك؛ لأنه إن كان الرجل ثقة، فلا ضير، وفي الصحيحين مما اختلف فيه على روايه جملة أحاديث، وإلى ذلك ذهب النووي حيث قال: ومن عرفت عينه وعدالته، وجهل اسمه احتج به.

وإن كان الذي اختلف في اسمه ضعيفًا فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه، لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه.

والاضطراب حيث وقع في سند، أو متن، موجب للضعف؛ لإشعاره بعدم ضبط روايه، أو رواته^(٢).

مثال الحديث المضطرب في إسناده ومتنه :

روي من غير وجه بأسانيد حسان من حديث سمرة والنعمان بن بشير وعبد الله بن عمرو أنه - ﷺ - : «صَلَّاهَا رَكَعَتَيْنِ كُلُّ رَكَعَةٍ بِرُكُوعٍ»^(٣).

(١) «فتح المغيث» (٧٠ / ٢)، و«تدريب الراوي» (٤٢٧ / ٢).

(٢) انتهى ملخصًا، وفيه تصرف من «فتح المغيث» (٧٠ - ٨٠ / ٢)، و«تدريب الراوي» (٤٢٧ - ٤٣٤ / ٢).

(٣) هذا الحديث مروى بالمعنى.

رواها أحمد والنسائي. ص (١٥٧). ضعيف لا يصح منها شيء، إما لعله أو شذوذ.

١- أما حديث سمرة فأخرج أحمد (١١/٥)، والنسائي (٢١٨/١ - ٢١٩)، وكذا أبو داود (١١٨٤)، والحاكم (٣٢٩/١ - ٣٣٠)، وعنه البيهقي (٣٣٩/٣) من طريق ثعلبة بن عباد العبدي أنه شهد خطبة لسمرة ابن جندب قال: قال سمرة. الحديث بطوله، وفيه ما ذكره المؤلف.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، وهذا من أوهامهما؛ لأن ثعلبة لم يخرج له الشيخان في صحيحيهما، ثم إنه مجهول، كما قال ابن حزم في «المحلى» (٩٤/٥)، وتبعه ابن القطان وغيره، ثم رأيت الحاكم روى من الحديث بعضه في مكان آخر (٣٣٤/١)، وصححه - أيضًا - كما تقدم، فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: ثعلبة مجهول، وما أخرجنا له شيئًا».

٢- وأما حديث النعمان بن بشير، فإنه مضطرب الإسناد وال متن.

أما الإسناد، فإنه من طريق أبي قلابة عن النعمان، وأبو قلابة مدلس، وقد عنعنه في كل الطرق عنه، وفي بعضها عنه، عن النعمان، وفي بعضها عنه، عن رجل عن النعمان، وفي بعضها عنه، عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال: فذكر الحديث، وفي بعضها: عنه، عن هلال بن عامر: أن قبيصة الهلالي حدثه.

وأما الاضطراب في المتن، ففي رواية: «أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي، حَتَّى انْجَلَتْ». وَأَنَّهُ خَطَبَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَكَانَ مِمَّا قَالَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَصَلُّوا كَأَحَدٍ صَلَاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ»، وفي رواية لم يذكر فيها القول المذكور.

وفي أخرى بلفظ: «صَلَّى مِثْلَ صَلَاتِنَا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ مَرَّتَيْنِ».

وفي أخرى: «فَجَعَلَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ عَنْهَا».

وفي أخرى: «وَيُسَلِّمُ - بدل - «وَيَسْأَلُ عَنْهَا».

وجمع بينهما في رواية فقال: «فَجَعَلَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَيُسَلِّمُ، وَيَسْأَلُ».

فهذا الاضطراب الشديد في السند والمتن، مما يمنع القول بصحة الحديث والاستدلال به على الركوع الواحد، كما هو ظاهر.

وهذا خلاصة ما حققته في الجزء الخاص بصلاة الكسوف حول هذا الحديث.

٣ - أما حديث ابن عمرو، فقد أخرجه أبو داود والنسائي، والطحاوي، والحاكم، والبيهقي، وأحمد، وغيرهم من طرق بعضها، عن الثوري، عن عطاء بن السائب، عن أبيه عنه به الحديث بطوله، ولم يذكر فيه إلا ركوعين في الركعتين.

وهذا سند صحيح، لكن من الواضح بعد تتبع الطرق: أن بعض رواته قصر في الاقتصار على الركوعين، فقد جاء الحديث، عن ابن عمر، ومن ثلاث طرق أخرى، كلهم ذكروا عنه ركوعين، في كل من الركعتين.

وهذه زيادة من ثقة؛ بل من ثقات، فهي مقبولة، وذلك مما يجعل الرواية الأولى شاذة مرجوحة.

وخلاصة القول في صلاة الكسوف: أن الصحيح الثابت فيها عن رسول الله - ﷺ - إنها هو ركوعان في كل ركعة من الركعتين، جاء ذلك، عن جماعة من الصحابة في أصح الكتب، والطرق، والروايات، وما سوى ذلك، إما ضعيف، أو شاذ، لا يحتاج به، وقد فصل القول في ذلك، وانتهى تحقيقه إلى ما ذكرنا خلاصته هنا،

العلامة المحقق ابن قيم الجوزية في «زاد المعاد في هدي خير العباد» فليراجعه من شاء المزيد من التحقيق»^(١).

الحديثُ المَعْلُ

وقد عَرَّفَ العلامة البَيْقُونِي - رحمه الله - الحديثَ المَعْلُ فقال:

وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا . مَعْلَلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا
الْمَعْلُ لُغَةً: هُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ «أَعْلَهُ» بِكَذَا، فَهُوَ «مَعْلٌ»^(٢).

ولا يقال فيه «مَعْلُول»، وإن وقع في كلام البخاري والترمذي، وخلق من أئمة الحديث قديماً وحديثاً، وكذا الأصولون في باب القياس حيث قالوا: العلة والمعلول، والمتكلمون؛ بل وأبو إسحق الزجاج في المتقارب من العروض؛ لأن المعلول من علّه بالشراب أي: سقاه بعد أخرى، ومنه: من جزيل عطائك المعلول. إلا أن مما يساعد صنيع المحدثين، ومن أشير إليهم، استعمال الزجاج اللُّغوي له، وقول «الصَّحاح»: عَلَّ الشَّيْءُ، فهو معلول. يعني: من العلة.

ونص جماعة كابن القُوطِيَّة في «الأفعال» على أنه ثلاثي، فإنه قال: عَلَّ الإنسان الإنسان علة: مرض، والشَّيْءُ أَصَابَتْهُ العلة، ومن هنا سُمِيَ الحافظ ابن حجر كتابه «الزهر المطلول في معرفة المعلول».

(١) «(إرواء الغليل)» (٣/ ١٣٠-١٣٢).

(٢) «(تيسير مصطلح الحديث)» (ص ٩٩).

ولكن الأعراف: أن فعله من الثلاثي المزيد تقول: أعْلَهُ الله فهو معلٌ، ولا يقال: معللٌ، فإنهم إنما يستعملونه من علَّه بمعنى: ألْهَاهُ بالشْيءِ، وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام، وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: علَّه فلان، فعلى طريق الاستعارة.

واصْطِلَاحًا: هُوَ «حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»^(١).

تعريف العلة: لغة: ما يتوصل به إلى غيره. واصطلاحًا: ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم.

أما في اصطلاح أهل الحديث: فهي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث، ولا تظهر إلا للناقد الحافظ، صاحب الخبرة، والفهم الثاقب.

قال الإمام الحاكم: وإنما يعلل الحديث من أوجه، ليس للجرح فيها مدخل، والحجة في التعليل عندنا، بالحفظ، والفهم، والمعرفة، لا غير.

كيف تدرك العلة:

تدرك العلة بعد جمع طرق الحديث بما يأتي:

- ١ - تفرد الراوي.
- ٢ - مخالفة الراوي غيره له ممن هو أحفظ وأضبط، أو أكثر عددًا.
- ٣ - قرائن قد يقصر التعبير عنها، تضم إلى ذلك يهتدي بمجموعها حاذق من

(١) «فتح الباقي» (ص ١٩٧).

أهل الصنعة الحديثية، على وهم وقع، بإرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو بإدراج لفظة، أو جملة، ليست من الحديث فيه، أو بإبدال راوٍ ضعيف بثقة، أو غير ذلك، بحيث يغلب على ظن العارف، فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف فيه.

كل ذلك مع كون الحديث المعلّل، أو المتوقف فيه ظاهره السلامة من العلة؛ لجمعه شروط القبول الظاهرة، وربما تقصر عبارة المعلّل عن إقامة الحجة على دعواه، كالصير في نقد الدينار والدرهم.

قال الإمام ابن مهدي: الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلة الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك. وقال غيره: أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم ردّه.

أين تقع العلة؟

١ - تحييء غالبًا في السند، فتقدح في قبول المتن؛ بقطع مسند متصل، أو وقف مرفوع، أو غير ذلك.

فإن كانت من جهة الاختلاف على راوي الحديث الذي لا يعرف من غير جهته، ولم يمكن الجمع، وراويهما أرجح، ولو في شيء خاص، وكذا إن تبين أن راوي الطريق الفرد لم يسمع ممن فوقه، مع معاصرته له، فهو منقطع بخفي الإرسال، وإذا وقعت العلة في الإسناد، فلا تقدح إلا فيه خاصة، ويكون المتن معروفًا صحيحًا، وقد لا تقدح العلة إذا كان الاختلاف فيما له أكثر من طريق، أو يقوى الاتصال، أو في تعيين واحد من ثقتين.

٢- وتقع العلة - أيضًا - في المتن، لكنه قليل.

.وقد كثر التعليل بالإرسال الظاهر للموصول، وبالوقوف للرفع، بكون راوي الإرسال، أو الوقف، أقوى وأضبط، ممن وصل، أو رفع.

والعلة قد تكون خفية، كما تقدم، وقد تكون ظاهرة، فيعلّ الأئمة الحديث بكل قدح ظاهر، من فسق في راويه، ككذب، أو غفلة، ونوع جرح فيه، كسوء حفظ، ونحو ذلك، من الأمور الوجودية، ولذا صرح الحاكم بامتناع الإعلال بالجرح ونحوه، فإن حديث المجروح ساقط وإيه، ولا يعمل الحديث، إلا بما ليس للجرح فيه مدخل.

وقد توسع الإمام أبو يعلى الخليلي في إطلاق اسم العلة على غير قادح، كوصل ثقة ضابط أرسله من دونه، أو مثله، ولا مرجّح.

وقد سمى الإمام الترمذي النسخ علة. قال الحافظ العراقي: فإن أراد به علة في العمل بالحديث، فصحيح، أو في صحته فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة، وقد صحح الترمذي نفسه من ذلك جملة، فتعين الأول.

خاتمة:

هذا النوع من أغمض الأنواع وأدقها، ولذلك لم يتكلم فيه إلا الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، مثل ابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شعبة وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.

وقد اتفق الفقهاء على الرجوع إلى أئمة الحديث في التعديل والتجريح، كما

اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطي تحرير فن غير فنه، فهو متعني، فالله - تعالى - بلطيف عنايته، أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصور، ومدومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع، يوجب لك - إن شاء الله - معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله^(١).

أشهر المصنفات في الحديث المعلّ:

١ - «العلل» لابن المديني.

٢ - «علل الحديث» لابن أبي حاتم.

٣ - «العلل ومعرفة الرجال». لأحمد بن حنبل.

٤ - «العلل الكبير، والصغير» للترمذي.

٥ - «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها.

مثال الحديث المعلّ بالسند:

«قوله:» [يعني الشيخ سيد سابق - رحمه الله -] يحرم على الجنب أن يمكث في المسجد؛ لحديث عائشة قالت: «جاء رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَوُجُوهُ يُبُوتِ أَصْحَابِهِ

(١) انتهى باب الحديث المعلّ ملخصاً، وفيه تصرف من «فتح الباقي» (ص ١٩٤-١٩٧)، و«فتح المغي»

(٢/٤٧-٦٩)، و«وتدريب الراوي» (٢/٤١١-٤٢٦)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ٩٩-١٠٢).

شَارِعَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ... فَإِنِّي لَا أُحِلُّ
الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». رواه أبو داود.

وعن أم سلمة قالت: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - صَرَخَةَ هَذَا الْمَسْجِدِ، فَنَادَى
بِأَعْلَى صَوْتِهِ: إِنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَحِلُّ لِلْجُنُبِ، وَلَا لِلْحَائِضِ^(١)». رواه ابن ماجه والطبراني.

قلت : سوق الحديث على هذه الصورة، يوهم القارئ أنها حديثان بإسنادين
متغايرين، أحدهما عن عائشة، والآخر عن أم سلمة، وليس كذلك؛ بل هما
حديث واحد بإسناد واحد، مداره على جسة بنت دجاجة، اضطربت في روايته،
فمرة قالت: «عن عائشة»، ومرة: «عن أم سلمة» والاضطراب مما يوهن به
الحديث، كما هو معروف عند المحدثين؛ لأنه يدل على عدم ضبط الراوي وحفظه،
يضاف إلى ذلك: أن جسة هذه، لم يوثقها من يعتمد على توثيقه؛ بل قال
البخاري: «عندها عجائب». ولذلك ضعف جماعة هذا الحديث، كما قال الخطابي.

وقال البيهقي: «ليس بالقوي»، وقال عبد الحق: «لا يثبت». وبالع ابن حزم
فقال: «إنه باطل»^(٢).

وللحديث شاهدان لا ينهضان لتقويته ودعمه؛ لأن في أحدهما متروكًا، وفي الآخر
كذابًا، وقد خرجتهما وفصلت القول فيهما في «ضعيف سنن أبي داود» رقم (٣٢).

(١) وقع في «تمام المنة» (١١٨) طبعة الكتبة الإسلامي ودار الراية ط ٢: «لِحَائِضٍ، وَلَا جُنُبٍ» والحديث
من رواية ابن ماجه، والطبراني، كما أثبتته.

(٢) قال الشيخ في الحاشية: «قلت: وقد خفي هذا التحقيق على الشوكاني، فقوى حديث عائشة بحديث أم
سلمة، كما خفي عليه: أن علة الحديث جسة هذه، فانظر «السييل الجرار» (١/ ١٠٩).

والقول عندنا في هذه المسألة من الناحية الفقهية، كالقول في مس القرآن من الجنب؛ للبراءة الأصلية، وعدم وجود ما ينهض على التحريم، وبه قال الإمام أحمد وغيره.

قال البغوي في «شرح السنة» (٤٦ / ٢): «وجوز أحمد والمزني المكث فيه، وضعف أحمد الحديث؛ لأن راويه أفلت مجهول، وتأول الآية على أن: ﴿عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]. هم المسافرون تصيبهم الجنابة، فيتممون ويصلون، وقد روي ذلك عن ابن عباس».

قوله: «وعن يزيد بن حبيب: أَنَّ رَجُلًا مِّنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ أَبْوَابُهُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَكَانَتْ تُصِيبُهُمْ جَنَابَةٌ، فَلَا يَجِدُونَ الْمَاءَ، وَلَا طَرِيقَ إِلَيْهِ، إِلَّا مِّنَ الْمَسْجِدِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾». رواه ابن جرير».

قلت: كذا في الأصل: «ابن حبيب»، ولعله خطأ مطبعي والصواب: «ابن أبي حبيب»، كما في «تفسير ابن جرير»، وكتب الرجال، وهو أبو رجاء المصري، وكان فقيهاً من ثقات التابعين، إلا أنه كان يرسل فهذه الرواية معللة بالإرسال، فلا يفرح بها^(١).

مثال الحديث المعلق بالمتن:

«لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بِحَرَاءَ، مَكَثَ أَيَّامًا لَا يَرَى جَبْرِيلَ، فَحَزَنَ حُزْنًا شَدِيدًا، حَتَّى كَانَ يَغْدُو إِلَى ثَبِيرٍ مَرَّةً، وَإِلَى حَرَاءَ مَرَّةً، يُرِيدُ أَنْ يُلْقِيَ بِنَفْسِهِ مِنْهُ، فَبَيْنَمَا هُوَ

كَذَلِكَ عَامِدًا لِيَعُضَ تِلْكَ الْجِبَالُ، إِذْ سَمِعَ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَوَقَفَ صَعِقًا لِلصَّوْتِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا جِبْرِيلُ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مُتَرَبِّعًا عَلَيْهِ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، وَأَنَا جِبْرِيلُ، قَالَ: فَاَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَدْ أَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَهُ، وَرَبَطَ جَأَشَهُ».

ضعيف . رواه ابن سعد في «الطبقات» (١ / ١ / ١٣٠ - ١٣١) : أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن أبي موسى، عن داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف، عن ابن عباس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - لَمَّا نَزَلَ الْوَحْيُ... إلخ.

قلت: وهذا سند واهٍ جداً، محمد بن عمر هو الواقدي، وهو متهم بالكذب على علمه بالمغازي والسير، وشيخه إبراهيم بن محمد بن أبي موسى لم أعرفه، ولكنني أظن أن جده «أبي موسى» محرف من «أبي يحيى»، فإن كان كذلك، فهو معروف، ولكن بالكذب، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني، كذبه جماعة.

و يرجح أنه هو ؛ كونه من هذه الطبقة، و كون الواقدي الراوي عنه أسلمياً مبدئياً - أيضاً - ، وقد قال النسائي في آخر كتابه «الضعفاء والمتروكون» (ص ٥٧): «والكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ - أربعة :

١ - ابن أبي يحيى بالمدينة.

٢ - الواقدي ببغداد.

٣ - ومقاتل بن سليمان بخراسان.

٤ - و محمد بن سعيد بالشام، يعرف بالمصلوب».

فهذا الإسناد من أسقط إسناد في الدنيا، ولكن قد جاء الحديث من طريق أخرى من حديث عائشة في صحيح البخاري وغيره، بيد أن له علة خفية، فلا بد من بيانها، فأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (رقم ٢٢ - ترتيب الفارسي) من طريق ابن أبي السري: حدثنا عبد الرزاق: أبنا معمر عن الزهري: أخبرني عروة ابن الزبير، عن عائشة قالت: «أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - مِنَ الْوَحْيِ، الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ يَرَاهَا فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ لَهُ الْخَلَاءُ، فَكَانَ يَأْتِي حِرَاءً، فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ... حَتَّى فَجِئَهُ الْحَقُّ، وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فِيهِ، فَقَالَ اقْرَأْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَقُلْتُ مَا أَنَا بِقَارِيءٍ...».

الحديث إلى قوله: قَالَ - يَعْنِي: وَرَقَّة - : نَعَمْ لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتُ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ، أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَّة، أَنْ تُؤْفَى، وَفَتَرَ الْوَحْيَ فِتْرَةً». وزاد: حَتَّى حَزَنَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فِيمَا بَلَّغْنَا حُزْنًا، غَدَا مِنْهُ مَرَارًا؛ لِكَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذُرْوَةِ جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِيَ نَفْسَهُ مِنْهَا، تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لَذَلِكَ جَأَشُهُ، وَتَقَرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فِتْرَةُ الْوَحْيِ، غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذُرْوَةِ الْجَبَلِ، تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ».

و ابن أبي السري، هو محمد بن المتوكل، وهو ضعيف، حتى اتهمه بعضهم، و قد خولف في إسناده، فقال الإمام أحمد في «مسنده» (٦ / ٢٣٢ - ٢٣٣): حدثنا عبد الرزاق به. إلا أنه قال: «حَتَّى حَزَنَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فِيمَا بَلَّغْنَا حُزْنًا، غَدَا مِنْهُ...». إلخ فزاد هنا في قصة التردي قوله: «فِيمَا بَلَّغْنَا».

وهكذا أخرجه البخاري في أول «التعبير» من «صحيحه» (٣١١ / ١٢ - ٣١٧) من طريق عبد الله بن محمد وهو أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبد الرزاق به هذه الزيادة، وأخرجه مسلم (٩٧ / ١ - ٩٨) من طريق محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق به، إلا أنه لم يسق لفظه، وإنما أحال فيه، على لفظ قبله من رواية يونس عن ابن شهاب، وليس فيه عنده قصة التردى مطلقاً، وهذه الرواية عند البخاري - أيضاً - في «التفسير» (٥٤٩ / ٨ - ٥٥٤)، ليس فيها القصة، فعزُّ الحافظ ابن كثير في تفسيره الحديث بهذه الزيادة للشيخين، فيه نظر بَيِّن.

نعم قد جاءت القصة في الرواية المذكورة عند أبي عوانة في «مستخرجه» (١١٠ / ١ - ١١١): حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: أئنا ابن وهب قال: أخبرني يونس بن يزيد به، وفيه قوله: «فِيمَا بَلَّغَنَا»، فهذه الرواية مثل رواية أحمد و ابن أبي شيبة، عن عبد الرزاق، تؤكد أن إسقاط ابن أبي السري من الحديث قوله: «فِيمَا بَلَّغَنَا»، خطأ منه ترتب عليه أن اندرجت القصة في رواية الزهري عن عائشة، فصارت بذلك موصولة، وهي في حقيقة الأمر معضلة؛ لأنها من بلاغات الزهري، فلا تصح شاهداً لحديث الترجمة المذكورة أعلاه.

قال الحافظ ابن حجر بعد أن بين أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر، وفاته أنها في رواية يونس بن يزيد - أيضاً - عند أبي عوانة، قال: «ثم إن القائل: «فِيمَا بَلَّغَنَا»، هو الزهري، ومعنى الكلام: أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله - ﷺ - في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري، وليس موصولاً، وقال الكرمانى: هذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في «التفسير» من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله: «فِيمَا بَلَّغَنَا»، ولفظه:

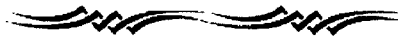
«فَتَرَّةَ حَزَنَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهَا حُزْنًا، غَدَا مِنْهُ»، إلخ، فصار كله مدرجاً على رواية الزهري، وعن عروة، عن عائشة، والأول هو المعتمد».

و أشار إلى كلام الحافظ هذا، الشيخ القسطلاني في شرحه على البخاري في «التفسير» واعتمده، ومحمد بن كثير هذا، هو الصنعاني المصيبي قال الحافظ في «التقريب» صدوق كثير الغلط».

و أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: «ضعفه أحمد».

قلت: فمثله لا يحتج به، إذا لم يخالف، فكيف مع المخالفة، فكيف ومن خالفهم ثقتان: عبد الرزاق ويونس بن يزيد، ومعهما زيادة؟!

و خلاصة القول: أن هذا الحديث ضعيف، لا يصح لا عن ابن عباس، ولا عن عائشة، ولذلك نبهت في تعليقي على كتابي «مختصر صحيح البخاري» (١/٥) على أن بلاغ الزهري هذا، ليس على شرط البخاري؛ كي لا يغتر أحد من القراء بصحته؛ لكونه في «الصحيح». والله الموفق»^(١).



المحتويات

٣	المقدمة
٢١	نماذج من صور المخطوطات
٣٥	متن القصيدة الغرامية
٤٧	الحديث الصحيح
٦٣	الحديث المعضل
٧١	الحديث المرسل
٨٣	الحديث المسلسل
٩٣	الشاهد
١٠١	الحديث الضعيف
١١٧	المتروك
١٤٣	الحديث الحسن
٢٨٣	من مباحث التحمل
٢٩٧	الحديث الموقوف
٣١٤	صفة من يعول عليه من الرواة ومن لا يعول عليه
٣١٩	الحديث المرفوع
٣٢٣	مبحث العدل
٣٢٧	الحديث المنكر
٣٣١	الحديث المدلس
٣٥٩	المردود
٣٧٩	المهمل
٣٨٣	الحديث المتصل
٣٨٥	الحديث المنقطع
٣٨٩	الحديث المدرج

٣٩٩	مباحث التحمل والأخذ
٤٤١	الحديث المديح
٤٤٩	المتفق والمفترق
٤٥٥	الحديث المقلوب
٤٦٥	المؤتلف والمختلف
٤٧٣	الحديث المسند
٤٧٥	الحديث المعنعن
٤٩٠	الحديث الموضوع
٥٠١	مبحث الاختصار والتطويل في الحديث
٥١١	المبهات
٥١٧	الاعتبار
٥٣١	الحديث الغامض
٥٣٩	الحديث العزيز
٥٤١	الحديث المشهور
٥٦١	الحديث الغريب
٥٨٦	تحويل السند
٥٩١	الحديث المقطوع
٥٩٩	الإسناد العالي والنازل
٦٣١	الحديث الشاذ
٦٤٠	الحديث المضطرب
٦٤٤	الحديث المعلّ
٦٥٥	الفهرس

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.
تم بحمد الله - تعالى - وفضله.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن العجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com